

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكّمة الإداريّة العليا

وَقَتَاوَى الْجَمْعِيَّةِ الْعُمُومِيَّةِ

مذہب عام ۱۹۵۶ - وضعی عام ۱۹۵۵

بجنت اشراف

الاستاذ حسن الشكرهاني
معلم في دار المعلمين

الطريق إلى عالم مركبات النحاس

الدكتور نسيم عطية
مفتي رئيس مجلس إدارة

مجلس رکنیوں میں جلسہ

المجلد التاسع

الطبعة الأولى

WAV - 1847



الدار العربية للموسوعات

د. حسن الخضائري - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

م. ب. ٥٤٣ - تلخفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلي - القاهرة

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمات الإدارية العليا

وفتاوى الجمعية العمومية

منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٦٥

تحت إشراف

الأستاذ حسن الفلهماني
الحامى لنام محكمة القضا

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

المجلد التاسع

الطبعة الأولى

١٩٨٧ - ١٩٨٦

إصدار: الدار العربية للموسوعات

القاهرة، ٢٠ شارع عدلى - من ٥٤٣، ٤ - ١٠ ٧٥٦٦٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا

فَنَسِيرِي اللَّهِ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالمشاهرة
التي قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .

يسعدنا أن تقدم إلى السادة رجال القانون
في مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد
الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمات الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥

وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥

أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

عبد الفكر الحف

موضوعات الجزء التاسع

تأديب (*)

* راجع الفصول من الأول حتى الثالث منشورة بالجزء الثامن من الموسوعة

الفصل الرابع — التحقيق مع العاملين

الفصل الخامس — الوقف عن العمل احتياطيا

الفصل السادس — القرار التأديبي

الفصل السابع — الدعوى التأديبية

الفصل الثامن — المحاكم التأديبية

الفصل التاسع — تأديب الموظف الممار والمتنب والمتقو

الفصل العاشر — مجالس التأديب

الفصل الحادي عشر — مبادئ متنوعة في التأديب

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ القانونية التي قررتها كل من المحكمة الإدارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلها قسم الراى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتب هذه المبادئ مع ملخص للاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفي داخل الموضوع الواحد رتب المبادئ وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجبة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقي بدى - قدر الامكان - برصد المبادئ التي تضمنت قواعد عامة ثم اعقبها المبادئ التي تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادئ المتقاربة جنبا الى جنب دون تفيد بتاريخ صدور الاحكام او الفتاوى . وكان طبيعيا ايضا من منطلق الترتيب المنطقي للمبادئ في اطار الموضوع الواحد ، ان توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب ما دام يجمع بينهما تماثل او تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمي بين الاحكام في جانب والفتاوى في جانب آخر ، وذلك لمساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التي يدرسها والوصول بالقصر السبل الى الالام بما ادلى في شأنها من حلول في احكام المحكمة الادارية العليا او فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الاحكام والفتاوى او تتقارب عند راى واحد ، بل حتى متى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارئ على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادئ في ناحية وما قرره الجمعية العمومية في ناحية اخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوي على مبادئ عديدة ومتشعبة أرساها كم من الأحكام والفتاوى فقد أجريت تقسيمات داخلية لهذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادئ وما تعلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسهل على القارئ الرجوع الى المبدأ الذي يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الأحكام والفتاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها في الأصل الذي استقيت منه بالمجموعات الرسمية التي دأب المكتب الفني بمجلس الدولة على إصدارها سنويا للأحكام والفتاوى ، وإن كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحت متعفرا التوصل اليها لتقديم العهد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم يتسن طبعها الى الآن في مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الإدارية الحديثة ويعين على التتالي في الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل في اعلام الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلا في محكمته الإدارية العليا والجمعية العمومية لنفسى الفتوى والتشريع من مبادئ يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارئ في ذيل كل حكم أو فتوى بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم أو الفتوى ، وزعم الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا التي صدر فيها الحكم ، أو رقم الملف الذي صدرت الفتوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وإن تنذر الإشارة الى رقم الملف في بعض الحالات القليلة فسيلتقى في تلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذي صدرت فيه الفتوى الى الجهة الإدارية التي طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفي كثير من الأحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التي تنشر الفتاوى بين هذين البيئتين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق جلسة ١٣/٤/١٩٥٧).

يعنى ذلك حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلطة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

مثال ثان :

(ملف ٧٧٦/٤/٨٦ جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

ويقصد بذلك الفتوى التى اصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى
والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ فى ١٩/٧/١٩٧٨)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى
اصدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من يوليو ١٩٧٨ .

كما سيجد القارئ تعليقات تزيد الملم بالموضوع الذى يبحثه .
وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى او حكم . وعندئذ سيجد التطبيق عتب
الحكم او الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته او بأكثر من
فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارئ هذا التطبيق فى نهاية الموضوع ،
وعلى الدوام لن تحمل التعليقات أرقاما متسلسلة كما هو يتبع بشأن المبادئ
المتخصصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد اوضحنا للقارئ المنهج الذى يجدر أن يتبعه
فى استخراج ما يحتاجه من مبادئ وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة .
ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نذكر القارئ بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة
بياناً تفصيلياً بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحكام بأكثر من
موضوع ، فإذا كانت قد وضعت فى أكثر الموضوعات علامة الا أنه وجب
ان نشير اليها بمناسبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من
قريب أو بعيد .

والله ولى التسوية

حسن الشكياتى ، تميم عطية

تقديم

القسم الثاني - ويشمل الفصول من الرابع الى العاشر (٢٠)

الفصل الرابع - التحقيق مع الماملين

الفرع الأول - السلطة التي تتولى التحقيق

الفرع الثاني - ضوابط التحقيق

الفرع الثالث - اجراءات التحقيق

الفرع الرابع - نتيجة التحقيق ونقد لورائه

الفرع الخامس - تدارك المحكة القاضية لما اعتور

التحقيق الابتدائي من قصور

(*) راجع الفصول من الأول الى الثالث ونشورة **بالجزء الثاني** من الموسومة .

الفصل الرابع التحقيق مع الماملين

الفرع الأول السلطة التي تتولى التحقيق

المادة رقم (١)

المبدأ :

السلطة المختصة بالأمر بالتحقيق متع الموظف - المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الموظفين رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الأمر بالتحقيق يصدر من الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من هم في درجة مدير عام ، ومن وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة بالنسبة لمن عداهم - حكمه ذلك وتقع صمات للموظفين - لا يجوز أن يصدر الأمر بالتحقيق من الوزير على بالنسبة للموظفي الفئة الثانية .

ملخص الحكم :

نظمت المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفي الدولة طريق الأمر بالتحقيق مع الموظفين على اختلاف درجاتهم ومراكزهم ، فجعلت المسرد في ذلك الى الوزير بالنسبة للموظفين المعيّنين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام نظرا لاهمية مراكزهم وخطورتها ، وجعلت الأمر بالنسبة لمن دونهم من الموظفين لوكيل الوزارة أو مدير المصلحة بحسب الأحوال . وليس معنى هذا ان الاختصاص في هذه الحالة الأخيرة معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدهما بحسب الأحوال دون الوزير ، ذلك أن تلك المادة انما وضعت ضمانات خاصة للموظفين هي الا يصدر الأمر بالتحقيق من هم دون الوزير بالنسبة للمعيّنين بمرسوم أو من هم من درجة مدير عام ، ومن هم دون الوكيل أو رئيس المصلحة بالنسبة لغيرهم ، فاذا ما صدر الأمر من الوزير في الحالة

الآخرة فإن الضمانات تكون من باب أولى مكفولة لهم ، والقول بغير ذلك يؤدي الى غل يد الوزير عن الأمر بالتحقيق مع صغار الموظفين في الوقت الذي جعل القانون له وحده حق الأمر بالتحقيق مع كبارهم ، وهو أمر - فضلا عن أنه يتجلفى مع طبائع الأشياء - فإنه يتنافى بداهة مع سلطة الوزير في الاشراف على شئون وزارته ورقابة حسن سير العمل فيها .

(طعن ٨٢٩ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

التحقيق مع موظفي مصلحة الشهر العقاري عن المخالفات المتعلقة بالشهر - اجراؤه بناء على أمر صادر من امين عام المصلحة او من وكيل الوزارة المساعد لشئون الشهر العقاري - قيام ادارة التفتيش الفني بالمصلحة بمبائثرته - القول ببطلاق القرار التانيي المبني على هذا التحقيق بحجة عدم صدور أمر باجرائه من مدير المصلحة وأنه مشوب بعيب شكلي جوهري - غير صحيح .

ملخص الحكم :

ان ما ينعاه المطعون عليه من ان قرار الجزاء جاء وليد تحقيق باطل من بدايته لأن الامر به لم يصدر على الاقل من السيد مدير المصلحة ، ومن ثم يكون التحقيق الذي أجرى مع المدعى مشوبا بعيب شكلي جوهري هو مخالفته القانون في غير محله وذلك مفاد الوثائق الرسمية الثابتة ان الشكوى قد تداولت في بدايتها ما بين مكتب السيد الامين العام لمصلحة الشهر العقاري وبين مكتب وكيل الوزارة المساعد لشئون الشهر العقاري والتوثيق بوزارة العدل . وفي ذلك ما يقطع بان خط السير في هذه الشكوى على هذا النحو انما كان بناء على امر منها معا او من احدهما على الاقل ويتوجيه منهما او منه . وهو ما يعتبر امرا بالتحقيق الاداري في مفهوم نطاق المادة ٤٦ من اللائحة

التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة وهي
اللائحة الصادرة بالمرسوم المؤرخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ وقد نصت
هذه المادة ٦ « منها على ما يأتي : « اذا كانت الشكوى او التبليغ او
المخالفة خاصة بموظف معين بمرسوم او درجة مدير علم تعيين على
قسم المستخدمين اعداد مذكرة عن موضوعها خلال اسبوع لرفعها
بمعرفة وكيل الوزارة الى الوزير المختص للنظر في امر احالة الموظف
الى مجلس التأديب الاعلى بعد التحقيق معه او حفظ الموضوع تبعا
لظروف الحال . اما بالنسبة الى غير هؤلاء من الموظفين فيعرض الامر
على وكيل الوزارة او رئيس المصلحة المختص باجراء التحقيق تمعين
ان يتضمن الجهة او الشخص الذي يقوم بالتحقيق والمسائل المطلوب
تحقيقها بصفة عامة » . وبالنظر الى طبيعة العمل بمصلحة الشهر
العقارى وتشعب مأمورياتها في مختلف انحاء الجمهورية وتنظيم العمل
بها يحقق المصلحة العامة ويكمل سرعة الانجاز وحسن سير المرافق
العاملة في حدود ما رسمه القانون ولائحته التنفيذية أصدر السيد الأمين
العام لمصلحة الشهر العقارى قرارا مصلحيا تنظيميا في ١٧/٨/١٩٥٥ ناطق
بإدارة التفتيش الفني بالمصلحة مباشرة التحقيقات الادارية عن المخالفات
المتعلقة بالشهر العقارى جميعها مع السادة الموظفين بالمصلحة
وبمأمورياتها جاء في البند الأول من هذا الأمر التنظيمي للعمل بالمصلحة
« تختص ادارة التفتيش الفني بجميع المسائل القانونية والادارية المتعلقة
بالشهر على التتصيل الآتى .. فحص الشكوى والتظلمات
وإبداء الرأى بشأنها .. القيام بالتحقيقات عن المخالفات المتعلقة
بالشهر .. » فادارة التفتيش الفني هي الجهة الادارية التى تقوم
 بتنفيذ حكم القانون واللوائح . وقد أدت رسالتها اداء صحيحا فى هذه
الشكوى التى تمت باسم الأمين العام للشهر العقارى بهصر ثم جرى
تحويلها فعلا الى السيد وكيل وزارة العدل المساعد لشئون الشهر
العقارى والتوثيق وأعقب ذلك امر كتابى ثابت بصلب اصل الشكوى
بالتحقيق حددت فيه كتابة الجهة التى عليها ان تقوم بالتحقيق وفقا
لاحكام القرار المصلحى التنظيمى الصادر سنة ١٩٥٥ وهى ادارة

التفتيش الفنى بالمصلحة ثم عاد التحقيق وعرض على السيد الأمين العام ثم على السيد وكيل الوزارة المساعد الذى طلب استيفاء تحقيق تكملى من الشكوى . وقد تم ذلك فعلا ثم عرض كل ذلك على السيد وكيل الوزارة مقترنا بخلف الاقتراحات من الرؤساء المباشرين . وبعد الاطلاع على كل ما تقدم اصدر السيد وكيل الوزارة القرار التمهيدى بالجزاء التأديبى الذى ارتآه والذى عدله السيد وزير العدل عند التصديق على قرار التأديب فليس للحكم فيه أن يستخلص بعد ذلك كله ما لا يتفق وواقع الحال ، وتجرى أسبابه بأن القرار المطعون فيه قد ترقب على تحقيق لم يصدر من السيد وكيل الوزارة المساعد او من السيد الأمين العام للمصلحة ، فى حين ان الثابت فى اصل الشكوى انها ولئن كانت موجهة الى السيد الأمين العام للمصلحة بالقاهرة فقد احيلت كتابة الى مكتب السيد وكيل الوزارة ، ثم احيلت الى ادارة التفتيش الفنى لاجراء التحقيق الدقيق ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد استخلص من الوقائع ما لا تسمح الوقائع باستخلاصه منها على النحو الذى ذهب اليه الحكم محل هذا الطعن . وغنى عن البيان ان المادة ٦٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لم ترتب جزاء على عدم مراعاة ما اوصت باتباعه . وليس فيما اتبع من شكوى الكاتب المسمى . . . ما نبىء عن ان ثبت مخالفة لاحكام هذا النص قد وقعت من الجهة الادارية التى اصدرت القرار المطعون فيه .

(طعن ١٩٧٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

السلطة المختصة باجراء التحقيق الادارى بالتطبيق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية - اختصاص النيابة الادارية لا يفل بحق الجهة الادارية فى التحقيق مع موظفيها - التحقيق الذى يجريه فى حنود القانون ، قسم

الشؤون القانونية والتحقيقات بهذه الجهة ، مع أحد موظفيها ويمكن
من الدفاع عن نفسه بحيث يمنع من هو تحقيق سليم لا مخالفة فيه
للمادة ٨٥ من قانون القوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ - لا يحصل لأجسار
الجهة الإدارية على اتصال هذا التحقيق إلى النيابة الإدارية كما هاجمت
قصد هدمت به إلى جهة فوقها القانون هذا الحق .

ملخص الحكم

يجب التنبيه باديء ذي بديء الى ان النيابة الادارية تختص ،
بالنسبة إلى الموظفين الداخليين في الهيئة او الخارجين عنها والعمال ،
بأجراء الرقابة ومحص الشكاوى التي تحال اليها من الجهات المختصة
وبأجراء التحقيق فيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وبما
تلقاه من شكاوى الافراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها او فيما
يتكشف لها أثناء الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق مع موظفيها وذلك
وفقا لما ورد بالمادة الثالثة من القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .
بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية في الاقليم المصرى .

ومن حيث أن ذلك الذى يقرره قانون النيابة الادارية فيها يتعلق
بالتحقيق الإدارى ، هو بعينه ما يجرى عليه التحقيق والتأديب الإدارى
من أصول وضوابط مستلزمة ومقررة في كنف قاعدة أساسية كلية
تصدر عنها وتستقي منها الجزئيات والتفاصيل وهى تحقيق الضمان
وتوفير الاطمئنان للموظف موضوع المسائلة الادارية ويجب ان يكون له
كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكفالاته وضماناته من حيث وجوب
استدعاء الموظف وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من اعمال
وتحكيه من الدفاع عن نفسه وإتاحة الفرصة له لمناقشة شهود
الإثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفى وغير ذلك
من مقتضيات الدفاع ، ولا يتعين اتباع تلك الاجراءات اذا تطلب
القانون اجراء تحقيق فحسب وانما يجب الالتزام بها حتى اذا رأت
الادارة مختارة اجراء التحقيق وهو امر تقتضيه العدالة كبدا عام
في كل محكمة جنائية او تأديبية نون حاجة الى نص خاص عليه
ومع ذلك فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم

٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه «... وفي جميع الأحوال يجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاهاً على أن يثبت مضمونها بالمحضر الذي يحوى الجزاء وثابت من الأوراق على النحو المتقدم أن جزاء الخصم من مرتبه المدعى لمدة خمسة أيام قد صدر بناء على تحقيق أجرى معه بواسطة رئيس قسم الشئون القانونية والتحقيقات ، الذى واجه المدعى بالمخالفة المنسوبة اليه وبالصور الفوتوغرافية للأوراق الرسبية المرفقة بالشكوى المرسلة لرئاسة الجمهورية ، وقد مكن المحقق المدعى من أن يدافع عن نفسه ، فامتنع المدعى من الاجابة ثم صدر القرار بالجزاء المطعون فيه من يلك اصداره وهو مدير عام مصنع ٩٩ بعد اطلاعه على مذكرة قسم الشئون القانونية والتحقيقات المؤرخة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ المرفق معها أوراق التحقيق الذى أجرى بمعرفة رئيس القسم المذكور ، وان مكن المحقق المدعى من الدفاع عن نفسه فامتنع عن ابداء دفاعه ، فانه يكون قد فوت على نفسه هذا الحق ، ولا يلومن الا نفسه ، ولا محل لاجبار الجهة الادارية على احالة التحقيق الى النيابة الادارية طالما انها عهنت بالتحقيق الى جهة خولها القانون هذا الحق ، كما سلف البيان .

ومن حيث ان مفاد ذلك ان التحقيق الذى اجراه قسم الشئون القانونية والتحقيقات قد تم فى حدود القانون ومراعاة لاحكامه نصاً وروحاً - فلا محل والحالة هذه للنمى على هذا التحقيق او للطعن فيه ولا سبيل الى القضاء ببطالته - وحكم المطعون فيه اذ انتهى الى غير ذلك وقضى بأن التحقيق معيب ومخالف لما تقتضى به المادة ٨٥ من قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون قد خالف القانون واخطأ فى تاويله وتطبيقه - ويكون القرار المطعون فيه قد بنى على تحقيق سسليم .

(طعن ١١٧١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٤/٦/٦)

قامدة رقم (٤)

المبدأ :

اختصاص النيابة الإدارية بمباشرة التحقيق مع العامل - ليس
تمة الزام ان تبشره فى جميع الأحوال - وما وكل اليها من اختصاص
ياجراء التحقيق لا يسلب الجهة الادارية حق التحقيق مع موظفيها
ما دامت اتاحت للعامل كل الفرص لإبداء دفاعه واستوفى
التحقيق مقوماته .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت فيما تقدم ان المدعى خرج على مقتضى
الواجب فى أعمال وظيفته وقصر فى تأديتها بما تتطلبه من حيلة
ودقة وأخل بوجه الثقة المشروعة فيها واتى ذلها اداريا يسوغ تأديبه ،
وان ما ثبت فى حقه على ما سبق كان لحمل القرار الصادر بخصم
شهر من مرتبه حلا سليما واستقامته على صحيح سببه قانونا ، ولا
يقدر فى صحة هذا القرار ما يتذرعه به المدعى من ان النيابة الإدارية
لم تبشر التحقيق معه ، اذ ليس ثمة من الزام ان تبشر النيابة
الإدارية سلطة التحقيق فى جميع الأحوال ، وليس فيما وكل اليها من
اختصاص بإجراء التحقيق ما يسلب الجهة الادارية حق التحقيق مع
موظفيها وقد بوشر هذا التحقيق فعلا مع المدعى من قبل لجنة
تحقيق ادارية اتاحت له كل الفرص لإبداء دفاعه واستوفى التحقيق
مقوماته بما لا وجه للنمى عليه قانونا كذلك فلا سند لما يتعلل به المدعى
من انه كان يتعين ابلاغ الجهاز المركزى للمحاسبة بأوجه المخالفات التى
صدر بادانتها القرار الطعين بحسابها مخالفات مالية ، اذ سبق
لهذه المحكمة ان قضت بأن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩
لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفى
المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة
انطوى على تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف
فيه وسلطة توقيع العقاب ، وان الاحالة فيه الى قانون النيابة الادارية

رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨. انما وردت على مسبيل الحصر يخرج من نطاقها، نص المادة ١٣ من قانون النيابة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسبات بالقرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية ، ومن ثم فلا يسرى هذا النص في شأن موظفي هذه المؤسسة اذ قد روعي في ذلك الوضع الخاص بالمؤسسة وان جهاتها المتخصصة اقدر من غيرها نظرا الى طبيعتها المتميزة في تعرف مواطن الخطأ والجزاء المناسب الذي يتوابع معه .

(طعن ٨٨٤ لسنة ١٩ قى — جلسة ١٨/٣/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

ليس في القوانين المنظمة للنيابة الادارية ما يسلب الجهة الادارية حقها في فحص الشكاوى واجراء التحقيق — للجهة الادارية حق تقدير وتقرير الجهة او الشخص الذى يقوم بالتحقيق والمسائل التى يجرى فيها .

ملخص الحكم :

ان الذى يجدر التنبيه اليه وتردده هذه المحكمة العليا انه على الرغم من هذا الاتساع لاختصاصات النيابة الادارية من حيث مجالات تطبيق احكام قوانينها السابقة والمعدة للقانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ظلت للجهات الادارية ، وبمقتضى ذات احكام تلك النيابة الحق في فحص الشكاوى وفي التحقيق بل ظل حتى اليوم للجهات الادارية ذلك الحق اطلاقا ، دون ان توضع له ضوابط محددة وروابط معينة مما ترتب عليه ان ابقته الجهات الادارية على الاجهزة الخاصة بها للتحقيق ، واستبقت لذلك اتساع تضاياها لتتولى جهة الادارة بجهازها الخاص تحقيق ما لا ترضى هي عرضة على النيابة الادارية ، ويكون التحقيق الذى قامت به جهة الادارة قد تولته جهة ، هي ولا ريب مختصة به قانونا ، اذ كلنهما قانونها بذلك ولم يجرهما قانون النيابة الادارية منه . فالاحالة الى النيابة

الإدارية ليست إجبارية عليها ، وإن طلبها الموظف المتهم وأصر عليها ،
بيل وإن امتنع عن الإدلاء بأقواله أجمل أجهزتها الإدارية فيها هو منسوب
إليه من مخالفات .

(طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

النصوص الواردة في شأن العاملين المدنيين بالدولة - ليس فيها
ما يوجب إحالة التحقيق إلى النيابة الإدارية - مباشرة الجهة الإدارية
التحقيق بذاتها أو بأجهزتها القانونية المتخصصة - ليس ثمة ما يوجب
إفراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم - أحكام العمال
المتنكب عن تسجيل أوجه دفاعه بشرط إحالة التحقيق معه إلى النيابة
الإدارية - لا يغفل بسلامة التحقيق الذي أجرته جهة الإدارة أو
تسميته .

ملخص الحكم :

يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تاديب العاملين
المدنيين بالدولة أنها ولئن كانت تهدف في مجملتها من غير شك إلى توفير
ضمانة لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال للجهة القائمة به ،
بغية الوصول إلى إظهار الحقيقة من جهة ، ولتفكيك العمال المتهم
من جهة أخرى من التوقف على هذا التحقيق وإثالة الاتهام لإبداء دفاعه
غيبا هو منسوب إليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب إحالة
التحقيق إلى النيابة الإدارية ولا ما يوجب إفراغه في شكل معين
أو وضع مرسوم إذا ما تولته الجهة الإدارية ذاتها أو بأجهزتها
القانونية المتخصصة في ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطلان على اغفال
إجراءاته على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ، على حد تعبير هذه
الحكمة العليا ، أن يتم التحقيق في حدود الأصول العامة ، وبمراعاة
الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمته بأن تتوافر فيه ضمانة

السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة ، وإن تكفل به
حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للمعادلة .

(طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

ليس على الجامعة التزام في أن تتولى النيابة الإدارية التحقيق
مع العاملين بها - عدم السماح لمحامى العامل بحضور التحقيق
الإدارى - لا يؤدي الى بطلان التحقيق .

ملخص الحكم :

انه ليس ثمة الزام على الجامعة طبقا لحكم المادة ١٠٣ من
قانون تنظيم الجامعات سالف الذكر في أن تتولى النيابة الادارية التحقيق
مع العاملين بالجامعة . واذا ارتأت السلطة المختصة بالجامعة تكليف
ادارة الشئون القانونية باجراء هذا التحقيق فلا تثريب عليها في
هذا الشأن .

وقد باشرت هذه الادارة تحقيقها في المخالفات التى تكشفت
للتفتيش الإدارى وأناحت للطامن كافة الفرص لبدء دفاعه الا انه بعد
ان وجه ببعض ادلة الاتهام ضده أبى وأمر على موقفه هذا دون مبرر
بالرغم من النصح اليه أكثر من مرة للدول عن هذا الامتناع . وقد
تم التحقيق واستوفى مقوماته بما لا وجه معه للنعى عليه بعدم
الحيدة .

وبالنسبة لعدم السماح لمحامى الطامن بحضور التحقيق
الإدارى فان هذا الحق وإن كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بإصدار
قانون المحاماة قد نص في المادة ٨٢ منه على عدم تعطيله الا انه لم
يرتب على مخالفة مقتضاه بطلان التحقيق .

(طعن ٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ٦/٣/١٩٧٢)

ملحوظة :

أضيفت الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه مادة جديدة هي المادة ٧٩ مكررا . وكانت اضافتها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ وقضت هذه المادة باختصاص النيابة الادارية باجراء بعض التحقيقات ، منصت على ان تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الاداري مع شاغلي الوظائف العليا كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة من ارتكاب الامعمال المحظورة الواردة في المادتين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون .

وعلى الجهة الادارية المختصة بالنسبة لسيائر المخالفات ان توقف ما تجريه من تحقيق في واقعة او وقائع وما يرتبط بها اذا كانت النيابة الادارية قد بدأت التحقيق فيها ، وعلى تلك الجهة فور اخطارها بذلك احالة اوراق التحقيق بحالته الى النيابة الادارية .

ويقع باطلا كل اجراء او تصرف يخالف احكام الفقرتين السابقتين .

وعلى النيابة الادارية ان تنتهي من التحقيق مع شاغلي الوظائف العليا خلال ستة اشهر من تاريخ احالة المخالفة اليها او اتصال عليها بها .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

المادة ٣ ، ١٤ من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات القضائية اوجبتا على النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس الذي يتبعه المناصب باجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التي يجري فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الهيئة التي يتبعها المائل - عدم قيام النيابة الادارية بهذا الاجراء لا يترتب عليه البطلان - اساس ذلك : ان الفلية من اجراء هذا الاخطار

هى ان يكون رئيس العامل على بينة بما جرى فى شأنه فى الوقت المناسب ومن ثم والحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة الإدارة وحدها تمكينها لها من متابعة تصرفات العاملين فيها بما يحقق صلاح العمل - اغفال هذا الاجراء لا ينطوى على المساس بمصالح العاملين او الانتقاص من الضمانات المقررة لهم ولا يعنى من الشروط الجوهرية التى يترتب على اغفالها ثمة بطلان بغير نص يجيز للعاملين التمسك به .

ملخص الحكم :

من حيث انه عن الوجه الأول من أوجه الطعن القائم على طلب بطلان اجراءات النيابة الادارية لمخالفتها حكم المادتين ٣ و ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية ابتناء على ان النيابة الادارية لم تخطر شركة مضارب التهيئة التى يتبعها التهم قبل البدء فى التحقيق معه ، كما لم يثبت فى التحقيق على هذه الشركة قبل بدء التحقيق مع المتهم فى يوم ٩ من يونية سنة ١٩٧٣ ، فان هذا النعى مردود ذلك ان المادة الثالثة المشار اليها وان كانت قد اوجبت على النيابة الادارية اخطار الوزير او الرئيس الذى يتبعه الموظف بهلجراء التحقيق قبل البدء فيه وذلك فيما عدا الحالات التى يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او الهيئة التى يتبعها الموظف ، الا ان القائمون لم يزتب جزاء البطلان على اغفال هذا الاخطار واذ كان الامر كذلك وكان المشرع لم يقيد النيابة الادارية فى مباشرتها لاجراءات التحقيق او الاتهام فيما تنطقاه من شكاوى الاسراد . كما هو الشأن فى النزاع الحالى ، الذى يثبت الفحص جديتها ، وكانت الحكمة من مجرد ايجاب الاخطار المذكور ان يكون رئيس الموظف على بينة مما يجرى فى شأنه فى الوقت المناسب ، فان الاخطار والحالة هذه يكون قد شرع لمصلحة الإدارة وحدها تمكينها لها من متابعة تصرفات العاملين فيها بما يحقق صلاح العمل وحسن ادائه ، ومن ثم فان اغفال الاخطار لا ينطوى على المساس بمصالح العاملين او الانتقاص من الضمانات المقررة لهم ، وبهذه المثابة فان

الإخطار لا يبعد من الشروط الجوهرية التي يترتب على اغفالها ثمة
بطلان يفرض نص يجيز للعاملين التمسك به .
(ملحق ٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ في جلسة ١٧/١١/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

ان القانون لم يربط البطلان على اغفال اخطار النيابة الادارية
للجهة التابع لها الموظف قبل بدء التحقيق معه في الصالات التي يجرى
فيها بدون طلب من الجهة التابع لها .

ملخص الحكم :

ان المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم
النيابة الادارية وان كانت قد اوجبت على النيابة الادارية اخطار الوزير
او الرئيس الذي يتبعه الموظف بلجوء التحقيق قبل البدء فيه وذلك
غنيا عدا الحالات التي يجرى فيها التحقيق بناء على طلب الوزارة او
الهيئة التي يتبعها الموظف ، الا ان القانون لم يربط جزاء البطلان
على اغفال هذا الاخطار . واذا كان الامر كذلك وكان المشرع لم يقيد
النيابة الادارية في مباشرتها لاجراء التحقيق او الاتهام فيما تظنته من
شكاوى الادارة ، كما هو الشأن في النزاع المثل - التي ثبتت الفحص
جديتها ، على اذن الوزير او الرئيس الذي يتبعه الموظف ، وكانت
الحكمة من مجرد ايجاب الاخطار المذكور على ما يبين من المذكرة
الايضاحية للقانون ان يكون الوزير او الرئيس على بينة مما يجرى في
شأن موظفيه في الوقت المناسب ، فان الاخطار والحالة هذه يكون قد
شرع لمصلحة الادارة وحدها تمكينا لها من متابعة تصرفات العاملين
فيها بما يحقق صلاح العمل وحسن أدائه ، ومن ثم فان اغفال الاخطار
لا ينطوي على المساس بمصالح العاملين او الانتقام من الضمانات

المقررة لهم وبهذه المثابة فإن الاخطار لا يعد من الشروط الجوهرية التي يترتب على اغفالها شبهة بطلان بغير نص يجيز للمدعين التمسك به .

(طعن ١٢٠٠ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣٠)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة - ينطوى على تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب - الاجالة فيه الى قانون النيابة الادارية بوجوب اخطار ديوان المحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية وتفويضه الخفى في احواله الموظف المذموم الى المحاكمات التأديبية - يفرج من نطاق هذه الاحالة ومن ثم لا يسرى في شأن موظفي هذه المؤسسات .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ قد انتهى الى وضع تنظيم شامل للجهة المختصة بالتحقيق وكيفية التصرف فيه وسلطة توقيع العقاب سواء اكانت الجهة الادارية ام المحكمة التأديبية بالنسبة الى موظفي المؤسسات والهيئات والشركات ، وهو على هذا الوضع يعتبر نظاما قانونيا قائما بذاته يعمل به من تاريخ نشره ، وآية ذلك ما تضمنته المادة الاولى من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ من تحديد الجهة المختصة بالتحقيق والتصرف فيه ، واحال فيها المشرع على احكام معينة بذاتها وعلى سبيل الحصر من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فنصت على سريان احكام المواد من ٣ الى ١٠ من القانون الآخر المتضمنة للاحكام العمالية والسرقاتية والفحص وبمباشرة التحقيق ، ثم عرض المشرع في ذات المادة الى

الأحكام الخاصة بالنصرف في التحقيق والمشار إليها في الفصل الخامس من الباب الأول من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ واكتفى في هذا الفصل بالنص على سريان أحكام المواد ١١ ، ١٤ ، ١٧ دون غيرها واسقط على هذا الوضع المواد الأخرى الواردة في هذا الفصل وأخصها المادة (١٣) التي أوجبت إخطار ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الإدارية في شأن المخالفات المالية ، وخول له الحق بمقتضاها في إحالة الموظف المؤتم إلى المحكمة التأديبية كما أوردت المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها على التفصيل الوارد بها تعيينا للجهة الإدارية المختصة بالنصرف في التحقيق وإداة هذا التعيين ، ثم تضمنت المادة (٣) من هذا القانون نصا مقتضاه سريان أحكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه مع مراعاة تنظيم معين بالنسبة لموظفي المؤسسات والهيئات نصت عليه المادة (٤) متعلقا بتحديد المحكمة المختصة في ضوء الراتب الذي يتقاضاه المخالف ، وبينما لتشكل المحكمة التأديبية بالنسبة لموظفي الشركات تضمنته المادة (٥) ، وأوضحت أخيرا المادة (٦) من هذا القانون العقوبات التأديبية التي يسوغ للمحاكم توقيعها وقد استبعدت هذه المادة بعض العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر - وعلى مقتضى ما سلف وإذ جاء القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه متضمنا تنظيما شاملا ، فإن التفسير السديد لهذا الوضع يستلزم أعمال نصوص هذا القانون وحدها في مجال التطبيق على موظفي المؤسسات والشركات ، ويرتب على ذلك بحكم اللزوم استبعاد تطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في هذا المجال .

(طعن ١٤٧٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١٢/١٨)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

اختصاص الجهة الإدارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع الجزاء

الإدارى عليه اختصاص ثبت وأصيل بحكم السلطة الرئاسية التى لجهة الإدارة على العاملين بها - تحويل القنون النيابة الإدارية اختصاصا فى التحقيق مع العاملين لا يخل بحق الجهة الإدارية الترخيص فى أمر إحالة التحقيق الى النيابة الإدارية أو انفرادها هى بإجرائه بحسب تقديرها المطلق لظروف الحال وملابساته - امتناع الجهة الإدارية القائمة على التحقيق عن الاستجابة الى طلب الموظف فى هذا خصوص لا يعيب التحقيق الذى تبأثره طالما استوفى أوضاعه الشكلية وتوافرت له كل الضمانات التى يتطلبها القانون أو تأييدها الأصول العامة - امتناع الموظف بغير مبرر صحيح عن إبداء أقواله أمامها فضلا عما ينطوى عليه من تفويت لفرصة الدفاع عن نفسه ينطوى أيضا على مخالفة تديبىة فى جانبها لما ينطوى عليه ذلك من عدم الثقة بالجهات الرئاسية وخروج على القانون على نحو ينال مما يجب على الموظف أن يوطن نفسه عليه من توقير لهذه الجهات وإقرار بجدارتها فى ممارسة اختصاصاتها الرئاسية قبله .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن اختصاص الجهة الإدارية بالتحقيق مع الموظف وتوقيع الجزاء الإدارى عليه اختصاص ثابت وأصيل بحكم السلطة الرئاسية التى لجهة الإدارة على العاملين بها . وأنه إذا كان القانون قد خول النيابة الإدارية اختصاصا أيضا فى التحقيق مع العاملين إلا أنه أقم تنظيمه لهذا الاختصاص على أساس عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية فى هذا الصدد بصريح المدة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الإدارية ، تاركا للجهة الإدارية الترخيص فى أمر إحالة التحقيق الى النيابة الإدارية أو انفرادها هى بإجرائه بحسب تقديرها المطلق لظروف الحال وملابساته . ومن ثم فإن امتناع الجهة الإدارية القائمة على التحقيق عن الاستجابة الى طلب الموظف فى هذا الخصوص لا يعيب التحقيق الذى تبأثره طالما استوفى أوضاعه الشكلية وتوافرت له كل الضمانات التى يتطلبها القانون أو تأييدها الأصول

المضاماة ، كما ان امتناع الموظف بغير مبرر صحيح عن ابداء اقواله امامها فضلا عما ينطوى عليه من تنبؤات لفرصة الدفاع عن نفسه ، ينطوى ايضا على مخالفة تأديبية فى جانبها لما ينطوى عليه ذلك من عدم الثقة بالجهات الرئاسية وخروج على القانون على نحو ينال مما يجب على الموظف ان يوطن نفسه عليه من توقيع لهذه الجهات واتقرار بجدارتها، من محترمة اختصاصاتها الرئاسية قبله . وجسب الموظف اذا كانت لديه خطأ أسباب على درجة من الخطورة تيسر الاضرار على عدم ابداء اقواله فى التحقيق الذى تجريه الجهة الادارية ان يبادر الى ابلاغ السلطات الاعلى حتى تتدخل من جانبها التدخل المناسب وراعا لمسئوليته .

ومن حيث ان المدعى الف القول مرسلأ بان لديه اقوالا لا يخفى الانقضاء بها للمحقق وأمر على الامتناع عن ابداء اقواله دون ان تكشف الأوراق فى مختلف مرحل الدعوى عما يشير الى جدية هذ الادعاء ، الامر الذى ينطوى على خروج منه على مقتضيات واجباته الوظيفية بما يشكل مخالفة تأديبية ثابتة فى حقه . ولا ينال ذلك حرص المدعى على اقرار فى التحقيق بأنه يحمل لرئاسته كل التوقيع والاحترام . ومن أن امتناعه عن ابداء اقواله امامها واصرارها على ابحاثه الامر للنسابة الادارية للتحقيق فيه لا يعتبر رفضا للمساواة او اخلايا بالاحترام الواجب للرئاسة ، ذلك لأن هذا الاقرار من جانب المدعى يتناقض فى الواقع مع مسلكه فى الامتناع دون مبرر عن ابداء اقواله فى التحقيق ، والمعبرة فى توقيع الرؤساء والاقرار بجدارة الجهة الادارية فى التحقيق مع الموظف امعالا لسلطاتها الرئاسية عليه هى بمضمون مسلك الموظف فى هذا الصدد وبحقيقة ما ينطوى عليه هذا السلوك من خروج عليها مقتضى الواجب مهما كانت العبارات التى قد يسوقها الموظف على خلاف ذلك .

ومن حيث ان ما نسب الى المدعى من انصرافه من اللجنة التى كان منتدبا للعمل بها فى مدينة اسوان دون اذن الساعة ٩ر٣٠ صباح

يوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٧٢ حتى نهاية ذلك اليوم وحضره الى تلك اللجنة متأخرا ساعتين عن مواعيد العمل الرسمية في اليوم التالي ، وتلفظه بالفاظ نابية ضد زملائه ورئيسه المباشر بأن نعت زميليه السيدتين باتهمهما ويسأن وجهه الى رئيسه المباشر مراقب الشؤون القانونية للشئون الفنية عندما طلب اليه عدم المساس بزملائه قوله « أنت بتساعدهم لفرض في نفس يعقوب » ، ان ما نسب الى المدعى على النحو المتضمن ثابت في حقه بشهادة رئيسه المباشر المذكور ، ولا يجدي المدعى في نفس هذه الاتهامات انكاره اياها انكارا مرسلا على النحو الوارد في صحيفة الدعوى ، او ما استدل به من عدم تأخره عن مواعيد العمل يوم ٢٧ من مارس ١٩٧٢ من أن المحقق وجده قائما بعمله في اللجنة حينما استدعاه للتحقيق معه يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكنت الأوراق خلوا مما يظهر ادعاء المدعى بأن رئيسه المباشر الذي تولى التحقيق معه كان غير صالح لباشرته بسبب تعامله على المدعى ، وبانه اضاف الى التحقيق عبارة لم يوجهها الى المدعى هي عبارة « وقد قرر زملائك باللجنة عدم حضورك » فمن ثم يكون هذا التحقيق صحيحا من هذه الناحية ولا مطعن عليه .

ومن حيث انه لا ينال من سلامة التحقيق ما ساقه المدعى من ان المحقق الذي باشره ليس مقيدا بنقلية المحامين على ما يتطلبه نص المائدة (٥٠) من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وكذلك المادة ١٢٠ من القضاة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العلمية والهيئات العلمية والوحدات التابعة لها ، كشرط فيعين معين عضوا بالادارات القانونية المشار اليها ، ذلك لأن ايا من هذين القانونين لم يقيّد الجهة الادارية بوجوب ان يباشر التحقيق مع العاملين بهذه الجهات عضو من أعضاء الادارات القانونية المذكورة ، بل

جاء نص المادة الأولى بند ثانيا من قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٣ سالف الذكر واضح الدلالة في أن اختصاص هذه الإدارات بالتحقيق مقصور على ما يحال إليها منها من السلطة المختصة . كما لا ينال من سلامة التحقيق الذي أجرى مع المدعى ما أخذه عليه الحكم المطعون فيه أن المحقق لم يواجه المدعى بالاتهامات التي نسبت إليه ومن أن مجرد توجيه الأسئلة إلى الموظف عن هذه الاتهامات لا يعتبر توجيهها للاتهامات المذكورة إليه ، ذلك لأن توجيه الاتهام لا يخضع لإجراءات ، وأشكال معينة والعبرة في شأنه هي بمضمون التحقيق وما إذا كان توجيه الاتهام ثابتا في ثلثيه من عدله وما كان الثابت من مطالعة التحقيق الذي بني عليه القرار المطعون فيه أن الأسئلة التي وجهت إلى المدعى انصبحت على الاستفسار عن سبب ارتكابه تلك المخالفات ومما كان يقصده من عبارة لغرض في نفس يعقوب ، الأمر الواضح الدلالة على أن الأمر يتعلق بتحقيق مسؤوليته عن ذلك ، وهو ما فطن إليه المدعى من الوهلة الأولى حين بدر بالانكار مطالبا بحالة الأمر إلى النيابة الإدارية للتحقيق فيه .

ومن حيث أنه لا وجه لما نعى به المدعى على القرار المطعون فيه بأنه صدر من غير مختص بإصداره استنادا إلى أن السدى أصدره هو رئيسه بالجهة المنتدب منها وليس بالجهة المنتدب إليها على ما تقضى به أحكام القانون .

ذلك لأن اللجنة التي انتدب المدعى للعمل بها والمشكلة طبقا لأحكام المادة ٧٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات لفحص أعمال مكاتب تلفراف وتليفون اسوان ، وإن كانت تشكل من أعضاء تابعين لأكثر من جهة إدارية واحدة إلا أنها لا تمثل كيانا إداريا مستقلا عن الهيئة التي يتبعها المدعى ، بل أن تتعلق أعمال هذه اللجنة بأمر تعدمه صحيح اختصاصات الهيئة التي يتبعها المدعى يثير بالضرورة اختصاصه الرئاسي بالنسبة إليه في كل مما يتعلق بأعمال في تلك اللجنة

بما لا محل معه للقول بعدم اختصاص مدير عام شئون الحركة الذي أصدر القرار المطعون فيه بإصداره .

ومن حيث انه لما كان مما تقدم فان قرار الجزاء المطعون فيه يكون قرارا صحيحا صادرا من الجهة المختصة بإصداره قانونا ، استنادا الى اسباب صحيحة مؤدية اليه ، والى تحقيق صحيح توافرت له كل المقومات القانونية التي تكفل سلامته ، ويكون حكم المطعون فيه اذ يذهب الى غير هذا المذهب وقضى بالفناء ذلك القرار قد وتسع مخالفا للقانون ، ومن ثم تمين الحكم بالفناء والقضاء برفض الدعوى .

(طعن ٤٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٤)

تعليل :

امتناع العامل عن الدفاع :

اذا كان الجوهرى فى إجراءات التحقيق ، هو اتاحة الفرصة للعامل لمناقشة ما هو منسوب اليه لدفعه او تبريره ، فانه اذا ما امتنع عن الاجابة فى التحقيق ، او اشترط للدلاء بها احالته الى هيئة او لجنة خاصة للتحقيق معه ، فانه يكون بفعله قد فوت على نفسه فرصته فى الدفاع ، ومن ثم يجوز مجازاته بغير حاجة الى سماع اقواله .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

نص المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة على خضوع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال لعقد العمل الفردى بفاده مخاطبتهم بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٨١ الذى حل محله - تحويل المجلس الاعلى للصحافة اختصاصات معينة فى التحقيق

مع صحفيين وتحريك الدعوى التلبيية ضدهم وفقا لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ - مؤدى ذلك استبعاد قانون النيابة الادارية وانحصار اختصاصها فى هذا الشأن .

ملخص الفتوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع القانونين الاتيين :

١ - قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة والتي تنص المادة ٢٢ منه على انه « يقصد بالصحف القومية فى تطبيق احكام هذا القانون الصحف التى تصدر حاليا او مستقبلا عن المؤسسات الصحفية التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكي العربى او يسهم فيها وكذلك وكالة انباء الشرق الاوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة اكتوبر والصحف التى تصدرها المؤسسات الصحفية التى ينشئها مجلس الشورى وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية والصحف القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى » كما تنص المادة ٢٣ من هذا القانون على أن « ينظم العلاقة بين المؤسسات الصحفية القومية وجميع العاملين بها من صحفيين واداريين وممال عقد العمل الفردى » كما تنص المادة ٤٦ على انه « فضلا عن الاختصاصات المقررة للمجلس الاعلى للصحافة فى هذا القانون ومع عدم الاخلال بحق اقامة الدعوى المدنية او الجنائية او السياسية يكون للمجلس فى حالة مخالفة الصحفى للواجبات المنصوص عليها فى هذا القانون او تفتون نقابة الصحفيين او ميثاق الشرف الصحفى - ان يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من اعضائه من بينهم احد الصحفيين والعضوين القانونيين وتكون رئاسة اللجنة لاقدم العضوين القانونيين . ويتمين على لجنة التحقيق ان تخطر مجلس النقابة او مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى التحقيق مع الصحفى

بوقت مناسب ولها أن ينيأ أحد أعضائها لحضور التحقيق وفي حالة
توافر الدلائل الكافية عن ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفى يكون
لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص
عليها فى المادة ٨١ من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ فى شأن نقابة
الصحفيين ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة
التأديبية ولرئيس تلك اللجنة وللصحفى الحق فى الطعن فى قرار هيئة
التأديب أمام الهيئة الاستئنافية المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من
القانون سالف الذكر وتنص المادة ٥٢ على « أن الصحفيين الذين
يعملون بصحيفة أو وكالة صحفية أو إحدى وسائل الاعلام الصحفية
..... عليهم ان يتقدموا بطلب للجلس الأعلى للصحافة خلال شهر
من تاريخ العمل بهذا القانون للاذن لهم بالعمل . فإذا لم يتقدموا
بطلب الاذن خلال الفترة المذكورة تتخذ معهم الاجراءات التأديبية وفقا
لهذا القانون .

٢ - القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ بشأن تعديل بعض أحكام
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة
والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة وتنص المادة الأولى منه على أن
« يستبدل بنص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩
النصان الاتيان : مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الجهة التى يتبعها
العامل فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من
٣ الى ١٢ ، ١٤ ، ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه
على :

١ - العاملين بالهيئات العامة ٢ - العاملين بالجمعيات
والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس جمهورية .
٣ - العاملين فى شركات القطاع العام أو الشركات التى تساهم
فيها الحكومة أو الهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها
أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .

٤ —

ومن حيث أن مفاد ما تقدم جميعه ، إنحصار اختصاص النيابة الادارية عن الصحف القومية والمؤسسات الصحفية القومية الواردة فى قانون سلطة الصحافة وفقا لاحكام قانون النيابة الادارية المشار اليها . واذ نص المشرع فى خضوع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية من صحفيين واداريين وعمال لعمد العمل الفردى فان مؤدى ذلك هو مخاطبتهم بنظام التأديب والتحقيق والجزاءات الواردة بقانون العمل الصادر به القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن بعده القانون الجديد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الذى حل محله ، واستبعاد قانون النيابة الادارية فى هذا الشأن ، فضلا من تخويل المجلس الاعلى للصحافة اختصاصات معينة فى تحقيق مع الصحفيين وتحريك الدعوى التأديبية ضدهم وفقا لقانون نقابة الصحفيين رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر مما يعنى عدم امتداد ولاية النيابة الادارية اليهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق مع جميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية .

(ملف ١٧٥/٢/٨٦ — جلسة اول ديسمبر ١٩٨٢)

تطبيق :

الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة المحاكمة :

الاصل ، أن من يقوم فى الدعوى الجنائية او التأديبية بعمل من اعمال التحقيق ، يتمتع عليه الاشتراك فى نظر الدعوى او الحكم فيها ما لم يوجد نص صريح لأسباب خاصة يقضى بغير ذلك . وهذا اصل من اصول المحاكمات . وحكمة ذلك هى ضمان حيده التافى الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام ، حتى يطمئن هذا الاخير الى عدالة قاضيه ، وتجرده عن الميل او التأثير

وحتى لا تساور القاضى او عضو الهيئة التأديبية - وقت اصدار حكمه او قراره فتنسده - عقيدة سبق ان كونها عن التهمة موضوع المحاكمة وهو يباشر ولاية التحقيق او يتولى سلطة الاتهام ، او يشترك فى اصدار قرار الاحالة او فى نظر الدعوى فى مرحلة سابقة . فتمهنة قاعدة مستقرة فى الضمير تعليها العدالة المثلى ولا تحتاج الى نص يقررها ، وهى ان من يجلس مجلس القضاء ، يجب الا يكون قد كتب او استمع او تكلم ، حتى تصفو نفسه من كل ما يمكن ان يستشف منه رايه فى المتهم بما يكشف لهذا الأخير مصيره مقدما بين يديه فيتزعزع ثقته فيه ، او يقضى على اطمئنانه اليه . ومتى قام وجهه عدم الصلاحية لنظر الدعوى ، امتنع على القاضى الاشتراك فى الحكم ، والا لحق ماله البطلان .

على ان المسألة لا تعرض دائما على هذا الوجه فى النظام التأديبى . لذلك ان مبدا الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة ، لا ينحقق فى هذا النظام إلا اذا كانت النيابة الادارية هى التى تولت التحقيق والاتهام ، ثم أحالت العامل الى الجهة الادارية التى يتبعها لمجازاته او الى المحكمة التأديبية لمحاكمته . اذ فى هذه الصورة . يتحقق وبغير شبهة مبدا الفصل بين سلطة الاتهام وهى النيابة ، وسلطة الادانة وهى الجهة الادارية او المحكمة التأديبية . ولكن تحقق المسألة حين تقوم الجهة الادارية بنفسها بجراء التحقيق ثم بتوقيع الجزاء فى حدود النصاب المقرر لها . ويذهب راي الى ان الجهة الادارية نبسو فى هذه حالة وقد جمعت بين سلطة الاتهام وسلطة الادانة وصحيح ان من يتولى التحقيق ويوجه الاتهام يكون عادة شخصا غير من يصدر قرار الجزاء ، ولكن ذلك لا ينفى انهما اعضاء فى جهاز ادارى واحد ، يكون فيه من يوقع الجزاء هو عادة الرئيس المباشر او غير المباشر لان حقوق اوجه الاتهام اليه ، بل وليس ثمة ما يمنح الرئيس الادارى من ان يتولى وحده التحقيق والاتهام وتوقيع الجزاء . لذلك قد يبدو متعذرا فى هذا النظام ، اعمال القواعد الخاصة بالحيدة ، وما تقتضيه .

من عدم صلاحية سلطة الاتهام في توقيع الجزاء (الدكتور عبد الفتاح حسن — التأديب في الوظيفة العامة — ص ٢٤٥) .

ويذهب رأى آخر (الدكتور السيد محمد ابراهيم — ص ٥٢٧) الى عدم التسليم بذلك ، لأن عدم الصلاحية هو عيب شخصي يعلق بمن تمام به سببه فيجعله وحده غير صالح لممارسة سلطة الادانة فيها حتى او اتهم ، ولا يمتد هذا العيب الى الجهة او الهيئة التي يتبعها . وتأسيسا على ذلك ، فانه اذا قام احد رجال الادارة المعاملة بالتحقيق وتوجيه الاتهام ، فانه يصبح وحده غير صالح لممارسة سلطة الادانة فيها حتى او اتهم ، ولا يلحق هذا العيب بالجهة الادارية التي يتبعها ، ومن ثم لا تزال الرئيس الاداري المختص بالصلاحية في توقيع الجزاء ما دام لم يشترك في اجراءات الاتهام او التحقيق ، وفي هذا تطبيق لمبدأ الحيادة وتحقيق لحكمته اما اذا تولى الرئيس الاداري بنفسه التحقيق والاتهام ثم توقيع الجزاء اذ في هذه الصورة يجمع بين يديه — وبغير شبهة — سلطتى الاتهام والادانة ، ويقع الاخلال بمبدأ الحيادة ، وهو مبدأ لا يجوز التضحية به في مسائل التأديب . على ان طبيعة التنظيم الاداري وتوزيع الاختصاصات ، تستبعد وقوع هذا الاخلال . ذلك ان الاختصاص في توقيع الجزاءات ينمى طبقا للقانون لرؤساء المصالح ووكلاء الوزارات والوزراء كل في حدود اختصاصه . ولا تجرى الحياة العملية على قيام هؤلاء باجراء التحقيق والاتهام ، وانما يقوم بها عادة غيرهم من المرفوسين . وبذلك يتحقق دائما الفصل بين سلطتى الاتهام والادانة ، ويتواءم لمبدأ الحيادة احترامه .

١- التحقيق مع الموظفين الذين تنظمهم أنظمة تأديبية خاصة :

تنص المادة ٩٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ أنه الذكر على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قوانين خاصة » .

وعلى ذلك لا يتمتع الاختصاص للمحاكم التأديبية بالنسبة لطوائف العاملين الذين وان كانوا يخضعون لقانون العاملين الا انهم يخضعون في مسائل التأديب لقواعد خاصة بهم . فهؤلاء مرددهم الى سلطتهم التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص .

وقد يتبادر الى الذهن ، أن شرط الاستثناء والخروج من اختصاص المحاكم التأديبية أن ينظم القانون الخاص هؤلاء العاملين التحقيق والتأديب معا . وأنه اذا اقتصر القانون الخاص على تنظيم التأديب دون التحقيق ، كان لا محل لأعمال الاستثناء المذكور . ولكن الحكمة التشريعية من هذا الاستثناء ، هي ان القانون الخاص انما ينظم المحاكمة التأديبية تنظيما خاصا . والتحقيق وان كان لا يعدو أن يكون تمهيدا للمحاكمة واستجابة للدلة وسماحا لدفاع الموظف المتهم ، فهو وسيلة نحو غاية ولا يمكن فصلها عند استظهار غرض الشارع في هذا الخصوص فصلا يخل بالحكمة التشريعية التي قام عليها هذا التنظيم الخاص الذي تفيا المحاكمة التأديبية على وجه معين ، والا لكان محاكمة الموظفين الذين يهدف القانون الخاص الى تنظيم محاكمتهم على وضع خاص طبقا لقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، في الوقت الذي ينظم القانون الخاص محاكمتهم بنصوص صريحة وذلك لمجرد ان هذا القانون الخاص لم يتضمن احكاما خاصا بالتحقيق . وغير خاف ما ينطوي عليه مثل هذا النظر من اخلال بالحكمة التي قام عليها القانون الخاص المنظم للمحاكمات المذكورة . كما انه غنى عن البيان ان هيئة المحاكمة الخاصة ، تملك سلطة التحقيق فيما أحيل اليها من

امور تتولى المحاكمة فيها . فالتحقيق والحالة هذه امر لا يمكن ان يتصور ان يكون مقصودا لذاته كسبب يمنع اعمال الغرض من قانون المحاكمة الخاصة ، تلك المحاكمة التي قامت على حكمة معينة استنتجت هؤلاء من سريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عليهم وكل اولئك قاطع في الدلالة على ان ما ورد في المادة ٤٦ من الجمع بين التحقيق والتأديب ، انما ورد على حكم القالب عادة ، لا كشرط مقصود لذاته عند اعمال النص .

الفرع التالى ضمانات التحقيق

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

ضمانات التحقيق والتاديب - صدور القرار التأديبى قبل العمل
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى - وجوب التزام الإدارة فى
التحقيق والتاديب الاصول العامة فى المحاكمات التأديبية الى جانب
ما نص عليه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى هذا الشأن .

ملخص الحكم :

انه ولئن كان القرار الجزائى المطعون فيه رقم ١٠١١ لسنة
١٩٥٧ قد صدر فى تاريخ سابق لصدور ونشر القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى الاقليم المصرى،
فيكون بهذه المثابة غير خاضع لاحكامه فيما يتعلق بضبط قواعد الشكل
والاجراءات عند توقيع الجزاءات الادارية وبوجه خاص ما تعلق منها
بالتحقيق الادارى ، الا انه ليس معنى ذلك ان الامر كان يجرى فى
التحقيق والتاديب الادارى بغير اصول او ضوابط . وانما تمسك
استبهاها فى كنف قاعدة اساسية كلية تصدر عنها وتستقى منها
الجزئيات والتفاصيل وهى تحقيق الضمان وتوفر الاطمئنان للموظف
موضوع المسطرة الادارية . ويجب ان يكون له كل مقومات التحقيق
القانونى الصحيح وكفالاته وضماناته من حيث وجوب استدعاء الموظف
وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من اعمال وتمكينه من الدفاع

من نفسه وأتاحة الفرصة لمناقشة شهود الإثبات وسماع من يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع ولا يتممين اتباع تلك الإجراءات إذا تطلب القانون إجراء تحقيق فحسب وإنها يجب الالتزام بها حتى إذا لجأت الإدارة مختارة إلى إجراء التحقيق وهو أمر تقتضيه العدالة كميذا علم في كل محاكمة جنائية أو تأديبية دون حاجة إلى نص خاص عليه . ومع ذلك فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « ... وفي جميع الأحوال يجوز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على أن يثبت مضمونه بالحضر الذي يحوى الجزاء » . وقالت في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ « ونظمت المادة ٨٥ السلطات التي تتولى توقيع الجزاء الإداري وزيدت جملة ما يمكن خصمه من الرتب في السنة الواحدة إلى ٤٥ يوما حتى يمكن الاقتلال من الدعاوى التأديبية كما أشير إلى سلطة الوزير في توقيع هذه العقوبات أو تعديل القرارات الصادرة من غيره . وكما نص على جواز أن يكون الاستجواب والتحقيق شفاها تسهيلا للعمل مع المحافظة على كرامة الضمائمات » . هذا كان الثابت من الأوراق أن جزاء خصم ثلاثة أيام من مرتب المدعى قد صدر بناء على تحقيق أجرى معه بواسطة المحقق المختص الذي واجهه بالمخالفة المتسوية إليه والصكوك التي وجدت في حوزته ، وقد مكن المحقق المدعى من أن يدافع عن نفسه فجاء دفاعه مؤكدا الذنب الإداري قبله . ثم صدر القرار الجزائي المطعون فيه بمن يملك إصداره قانونا فيكون الذنب الإداري قد وقع من المدعى وثبت في حقه وهو الذي استتبع توقيع الجزاء الإداري عليه بخصم ثلاثة أيام من مرتبه وقد تم ذلك كله في حدود القانون ومراعاة لأحكامه نصا وروحا . فلا محل للطعن فيه ، ولا سبيل إلى القضاء بالفائه .

(طعن ٩٥٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٢/١١)

مقاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

ضمانات التحقيق وإجراءاته — الأحكام الواردة في هذا الشأن في

قانون موظفي الدولة ولائحته التنفيذية استهدافها توفير ضمان سلامة التحقيق وتمكين الموظف من الوقوف على عناصره وعلى أدلة الاتهام — ليس في هذه الأحكام ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم — لا بطلان على اغفال إجراءاته في شكل معين .

ملخص الحكم :

ان الأحكام الواردة في شأن تأديب الموظفين ، في كل من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهذا القانون أنها تهدف في مجملها إلى توفير ضمان لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمالها للجهة الإدارية القائمة به بقصد الكشف عن الحقيقة والوصول إلى وجه الحق كما أن تلك الأحكام ترمي إلى تمكين الموظف من الوقوف على عناصر التحقيق معه وأدلة الاتهام الذي يرفرغ عليه حتى يأخذ للامر عدته ، ويتأهب للدفاع عن نفسه ودرء ما هو موجه إليه . وليس في هذه الأحكام ما يوجب إفراغ التحقيق في شكل معين أو طريق مرسوم . وقد سبق لهذه المحكمة ان قضت بأن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمرسوم الصادر في ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ لم يقررا جزاء البطلان على اغفال اجراء التحقيق في شكل معين ، ذلك التحقيق الذي تم في حق المظنون عليه مكبلا بالتقارير والتحريات والمذكرات الخاصة بتفاصيل الذنب الإداري الذي وقع فيه — ولا تعدو النصوص الواردة في الفصل السادس في تأديب الموظفين المعنيين على وظائف دائمة (المواد من ٤٥ الى ٥٨ من مرسوم اللائحة التنفيذية) أن تكون من قبيل الأحكام التوضيحية المشار إليها على سبيل التوجيه والتنظيم في حدود أركان القانون الذي تستند إليه دون أن تخرج بطبيعة الحال عليها أو تمسها باضافة أو تعديل .

(طعن ٢٤٤٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

مواجهة الموظف عند التحقيق بوصف أشد اللفظ المنسوب اليه -
المعدول عنه الى وصف أخف - لا أخلل بحق الدفاع ما دام الموظف
يعلم من التحقيق الوقائع موضوع المأخذة في جملتها ويبدى دفاعه
فيها غير مجزا .

ملخص الحكم :

إذا واجهت الإدارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل أو الأفعال
المنسوبة اليه بالوصف المكون للذنب لأشد فلا تثريب عليها في أن تعدل
هذا الوصف أو تنزل بالمعقوبة التأديبية الى الوصف أو الجزاء الأخف
مضى قام لديها من الاعتبار ما يبرر ذلك ، دون أن ينطوى هذا على
اخلال بحق الدفاع أو يعد خروجاً على الأحكام التي تضمنها الفصل
السابع من الباب الأول من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة ، أو لاثبته التنفيذية ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذي
يجرى معه بالوقائع موضوع المأخذة في جملتها ويبدى دفاعه غير مجزا
ولا سيما إذا كانت هذه الوقائع مرتبطة ببعضها ، أو تكون في الوقت
ذاته أكثر من ذنب تأديبي واحد أو يكون كل منها ذنباً على حدة .

(طعن ١٥٧٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٤/٦)

تعليق :

تغيير وصف التهمة :

من المسائل المتصلة بالتحقيق ، مواجهة العامل بالتهمة المسندة
اليه . فإذا ما وجه بتهمة معينة فانه لا يجوز تغيير وصفها دون إعادة
مواجهته بها والا أدى ذلك الى محاسبته عن التهمة المعدلة دون أن
تتاح له الفرصة لإبداء دفاعه فيها .

على أنه يجوز تغيير وصف التهمة الأثمد إلى الأخف ، دون أن يعتبر ذلك اخلافا بحق العامل في الدفاع عن نفسه . فقد قضت بأنه « اذا واجهت الادارة الموظف في التحقيق بوصف الفعل او الأفعال المنسوبة اليه بالوصف المكون للذنب الأثمد ، فلا تشريب عايتها في أن تعدل هذا الوصف ، او تنزل بالنعسوية التأديبية إلى الوصف أو الجزاء الأخف ، متى قام لديها من الاعتبارات ما يبرر ذلك ، دون أن ينطوى هذا على الاخلال بحق الدفاع ، او يعد خروجا على القاتون ، ما دام الموظف يعلم من التحقيق الذى يجرى معه ، بالوقائع موضوع المؤاخذه فى جبلتها ، ويبدى دفاعه عنها غير مجزا ، ولا سيما اذا كتبت هذه الوقائع مربطة ببعضها ، او تكون فى الوقت ذاته اكثر من ذنب تأديبى واحد ، او يكون كل منها ذنبا على حدة » .

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

لا بطلان على اغفال اجراء التحقيق مع الموظف فى شكل معين .

ملخص الحكم :

ان القاتون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة والمرسوم الصادر فى ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية لهذا القانون لم يقررا جزاء البطلان على اغفال اجراء التحقيق فى شكل معين .

(طمن ١٧٨ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

حالات بطلان القرار الإدارى لميب فى الشكل — اثبات

**مضمون التحقيق الشفوي في المحضر الذي يحوى الجزء - اجراء
جوهري يبنى على اغفاله بطلان القرار .**

ملخص الحكم :

انه من المسلم ان القرار الإدارى يبطل لميب في الشكل اذا
نمي القانون على بطلان القرار عند اغفال الاجراء الشكلى او كان.
الاجراء جوهريا في ذاته بحيث يتربى على اغفاله بطلان القرار
بحسب مقصود الشارع من جعل هذا الاجراء واجبا ولما كان اثبات
مضمون التحقيق الشفوي في المحضر الذى يحوى الجزء يعد اجراء
جوهريا لان مقصود الشارع من تقريره هو توفير الضمانات اللازمة
للأطمئنان الى صحة الوقائع المستوجبة للجزاء وتمكين القضاء من تسليط
رقابته على قيامها وعلى مدى سلامة تقدير الادارة لها ومن ثم فانه يبنى
على اغفال هذا الاجراء بطلان القرار .

(طبع ٢٢٦ لسنة ٩٠ ق - جلسة ١٥/٤/١٩٦٧)

تعليق :

تسلطهم اصول التحقيق وضوابطه في كنف قاعدة اساسية كلية
تصدر عنها وتستقى منها الجزئيات والتفاصيل ، وهى تحقيق الضمان
وتوفير الاطمئنان للعامل في موضوع المسألة الادارية . فيجب ان يكون
له كل مقومات التحقيق القانونى الصحيح وكفالاته وضماناته . وهذا
امر تقتضيه العدالة كبدا علم في كل محاكمة جنائية او تأديبية .
دون حاجة الى نص خاص .

واذا كان التحقيق اجراء جوهريا للحكمة التى يقوم عليها ،
فان التحقيق في ذاته لا يخضع لاجراءات شكلية معينة كما انه يجوز
الاستغناء عن اجراء التحقيق الادارى في بعض الحالات ما دام ليس
في ذلك اخلال بالضمانات الاساسية للعامل المتهم ، فقد رأينا ان

التحقيق ليس الا وسيلة لاستظهار الحقيقة ، وليس شكلا فى ذاته .
لذلك فانه اذا كان الفعل المنسوب الى العامل ينطوى على جريمة
جنائية قامت النيابة العامة بلجراء تحقيق فيهما ، فانه يجوز للادارة
الاكتفاء بهذا التحقيق والاستناد اليه فى مجازاة العامل دون
ما حاجة الى تحقيق ادارى جديد تتولاه بنفسها . اذ المهم هو توفير
حق العامل فى الدفاع عن نفسه ، وقد اتيح له ذلك امام النيابة العامة ،
الامر الذى يغنى عن مباشرة تحقيق ادارى جديد .

الفرع الثالث اجراءات التحقيق

قاعدة رقم (١٨)

يبدأ :

اغفال المحقق سماع اقوال شهود رأى في تقديره عدم الجنوى من سؤالهم او الاكتفاء بما سبق ان ادلوا به امام محقق آخر - لا يمكن ان يكون سببا لبطلان ، وان امكن ان يكون مأخذا على التحقيق بالقصور مبررا طلب استكمالته .

ملخص الحكم :

ان اغفال المحقق لسماع اقوال شهود رأى في تقديره عدم الجنوى من سؤالهم او الاكتفاء في شهادتهم بما سبق ان ادلوا به امام محقق آخر ، اذا صح ان يكون مأخذا على التحقيق بالقصور يمكن ان يكون مبررا لطلب استكمالته ، اذ ان هذا القصور ، وهو عيب موضوعي مرجعه الى يقظة المحقق واستيعابه للمسائل لا عيب شكلي متعلق باجراءات التحقيق ذاته او بصفة التائم به او باختصاصه او مستند الى تأثير في الارادة كلكراه وقع على المتهم او الشهود او الى تغيير للحقيقة كترتيب في الاقوال ، لا يمكن ان يكون سببا لبطلان لا نص عليه ، لأن المشرع لم يرسم لسير التحقيق اسلوبا معلوما يلتزمه المحقق والا كان التحقيق باطلا .

(طعن ١٠٠١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

تفتيش مسكن المدرسات الملحق بإحدى مدارس البنات بقصد ضبط أوراق متعلقة بأحدهن — المجادلة في صحته إذا تولته النيابة الإدارية — لا محل لها متى كانت صاحبة الشأن قد رضيت به رضاء صحيحا .

ملخص الحكم :

ما دامت المدعية قد سمحت للنيابة الإدارية بتفتيش مسكن المدرسات بالمدرسة التي كانت تعمل وتقيم بها ويضبط ما عساه أن يسفر عنه من أوراق ومكاتبات خاصة ، وما دام لم يثبت أن رضاء المدعية كان مشوباً بعيب من العيوب المفسدة للرضاء ، فإن المجادلة في صحة هذا التفتيش تصبح غير ذات موضوع ، إذ الرضا الصحيح بهذا التفتيش يقطع تلك المجادلة لو صح أن لها في الأصل وجهاً قانونياً .

(طعن ٦٤٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٦/٢١)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

استلزام التشريعات التي تنظم تأديب العاملين المدنيين كإصل عام أن يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الأساسية التي يجب توافرها في التحقيقات عموماً وأخصها توفير الضمانات التي تكفل للعامل الإحاطة بالاتهام الموجه إليه وإبداء دفاعه وتقديم الأدلة وسماع الشهود وما إلى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع أثباتاً أو نفيّاً — عدم طلبها اتباع إجراءات محددة في مباشرة التحقيق وإفراغه في شكل معين .

توجيه الأسئلة في رسائل مكتوبة الى من اقتضى التحقيق سماع أقوالهم من المخالفين والشهود وتلقى ردودهم على هذه الأسئلة وتوجيه الاتهام للعامل المخالف كذلك في رسالة مكتوبة — استيفاء التحقيق — مقرونة بالأساسية بما يجعله سنداً للمساطة الإدارية .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن التشريعات التي تنظم تأديب العاملين المدنيين وإن كانت تستلزم كأصل عام أن يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الأساسية التي يجب توافرها في التحقيقات عموماً ، وأخصها توفير الضمانات التي تكفل للعامل الإحاطة بالاتهام الموجه إليه وإبداء دفاعه وتقديم الأدلة وسماع الشهود ، وما إلى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع اثباتاً ونفيًا ، إلا أنها لم تتطلب اتباع إجراءات محددة في مباشرة التحقيق وأم تقض بإمراغه في شكل معين ، ولما كان ذلك وكان المستند من أوراق التحقيق الخاص بالمنازعة الماثلة أن الجهة الإدارية وإن اتبعت في إجراءاته طريقة خاصة تبثت في توجيه الأسئلة في رسائل مكتوبة إلى من اقتضى التحقيق سماع أقوالهم من المخالفين أو الشهود ، وتلقى ردودهم على هذه الأسئلة ، فإن الكتاب الموجه منها إلى المدعى بتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٦٤ والذي سلف بيانه لم يكن مجرد سؤال عن معلوماته عن الواقعة مثار التحقيق بل أنه تضمن توجيه الاتهام إليه بأنه لم يثبت الواقعة المسندة إلى السيد / . . . في سجل الحركة وفقاً للنظام المتبع وطلابه بذكر الأسباب التي دعت إلى هذا المسلك المخالف لما جرى عليه نظام العمل ، وقد رد المدعى كتابة مبيناً الأسباب التي استند إليها في عدم إثبات الواقعة المذكورة بالسجل ، ومن ثم يكون التحقيق المذكور قد استوفى مقوماته الأساسية بما يجعله سنداً للمساطة الإدارية متى كانت النتيجة التي انتهت إليها قد استخلصت استخلاصاً سليماً من الوقائع والأدلة التي اشتمل عليها ، وهو ما كان يتعين أن يتصدى الحكم المطعون فيه لبحثه واستجلائه إثباتاً أو نفيًا . أما وقد

ذهب الى اطراح التحقيق وعدم الاعتماد به بمقولة انه لم يستوفى
القيومات والضمائم الواجبة ، فانه يكون قد اخطا في تطبيق القانون
وتأويله .

ومن حيث ان الجهة الادارية قد استخلصت من التحقيق ان العامل
..... اخل بنظام العمل بالمكتب بان احدث ضجة اثناء العمل ووجبه
الفاظا غير لائقة الى بعض العاملين بالمكتب ، وان المدعى بوصفه رئيس
المكتب لم يثبت هذه الواقعة بسجل الحركة قاصدا التستر على خطي
العامل المذكور ولما كان المستفاد من اقوال الشهود ان بعضهم نفى
الواقعة المنسوبة الى العامل المذكور وان بعض الاخر قرر انه تكلم
بصوت مرتفع محتجا على تصرف رئيس اخبر غير المدعى لانه دون في
السجل ما وقع فيه العامل المذكور من خطأ في العمل ، وان زملاء انبوه
على هذا المسلك غير المألوف فتقدم باعتذاره الى جميع العاملين بالمكتب ،
كما قرر المدعى في رده على الاستجواب الموجه اليه اثناء التحقيق بانه
لفت نظر العامل المشار اليه الى وجوب خفض صوته والانصراف الى
عمله ، فاستجاب له وابدى اعتذاره عما بدر منه لزملائه جميعا ، واضاف
قوله ان الواقعة كانت من القساسة بحيث قدر انه لا وجه لاثباتها في
سجل الحركة - لما كان ذلك فانه يخلص مما تقدم ان المدعى ، بوصفه
رئيس المكتب والمنوط به اثبات ما يتبع من مخالفات لنظام العمل وحسن
السلوك في سجل الحركة قد رأى بسلطته التقديرية لاسباب سائفة
ينطبق بها التحقيق على ما سلف بياته ان ما بدر من رؤوسه . . .
وما اقتصرن به من اعتذار هذا العامل لا يستوجب الاثبات في سجل
الحركة ، ومن ثم فلا مطعن على مسيلكه بخالفات النظام المتبع او
بالتستر على خطأ رؤوسه ، وعلى ذلك فان قرار الجزاء المطعون
فيه قد صدر غير قائم على سبب صحيح وجاء مخالفا للقانون متعين
الانفاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة
لذلك يتعين الحكم برفض الطعن مع الزام الجهة الادارية بمصروفاته .

(طعن ٧٠٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٧٨)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

ليس ثمة ما يوجب ان فراغ التحقيق مع الموظف فى شكل معين
— لا بطلان على اغفاله فى وضع خاص .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه ليس ثمة ما يوجب ان فراغ
التحقيق مع الموظف فى شكل معين ولا بطلان على اغفاله اجرائه
فى وضع خاص .

(طعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

تحقيق التهمة لا يشترط فيه الكتابة — مادة ٨٥ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ — لا يشترط
مسوى ان يثبت مضمون التحقيق الشفوى بالمحضر الذى يحوى الجزاء
ولا يشترط ان يحوى كل الوقائع المنسوبة الى المائل .

ملخص الحكم :

ان قانون موظفى الدولة الصادر به القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
— الذى يحكم الواقعة — معدلا بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، يقتضى
فى الفقرة الاولى من المادة ٨٥ منه بان يكون « لوكيل الوزارة او الوكيل
المساعد او رئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقييع عقوبتى
الانذار والخم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٤٥ يوما فى السنة
الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع
اتموال الموظف وتحقيق دفاعه . ويكون قراره مسببا . . » وارذنت
هذه المسادة فى فقرتها الاخيرة انه « وفى جميع الاحوال يجوز ان يكون
الاستجواب والتحقيق شفاهما على ان يثبت مضمونه بالمحضر الذى يحوى

الجزء » . ولما كان الأمر كذلك وكان الثابت من استقراء المذكرة التي حررها السيد عميد كلية الهندسة ، أنها تنطوي على شقين أولهما أنه كثر سؤاؤه عن المدعى وتبين له أنه غير موجود بالكلية ثم جاءه المدعى في الساعة ١٥٠ مساء وادعى أنه كان موجوداً بجهة ما بالكلية وأثبت السيد العميد أنه قام بالتحقيق مع المدعى في هذا الشأن واتضح له عدم صحة هذا الادعاء . ومفاد هذا أن السيد العميد واجه المدعى بما أسنده إليه من أنه بالسؤال المتكرر عنه خلال ساعات العمل الرسمية تبين أنه ليس موجوداً بالكلية واستمع إلى دفاعه في هذا الشأن والذي تحصل في أنه كان موجوداً بالكلية ولم ينفأرها ، ورغماً عن أن السيد العميد كان قد تبين له بادية الأمر أن المدعى غير موجود بالكلية ، إلا أنه أثبت أنه عاد وحقق هذا الدفاع وتبين له عدم صحته . وبالنسبة للشق الثاني من المذكرة التي أثبت فيها السيد العميد أن المدعى لا يباشر الإشراف على أعمال النظافة بالكلية على الوجه المرضي بالرغم من توبيخه مراراً ، فإن عبارة هذا الاتهام تنطوي على ما يدل على أن السيد العميد واجه المدعى بأنه لا يشرف على أعمال النظافة المنوطة على وجهه مرضى كما سبق أن واجهه بها من قبل ومحذراً إياه من تقاعسه في أداء واجباته دون أن يلقى منه دفاعاً في هذا الشأن ، وذلك بهراعاة أن التحذير لا يوجه بداهة إلا في أعقاب تحقيق تثبت فيه الإذانة ، وإن في اقتران شتى الاتهام المشار إليهما في مذكرة السيد العميد والربط بينهما ما يفيد أن سببه تكرار السؤال عن المدعى في يوم تحرير المذكرة كان لمواجهته بأن أعمال النظافة ليست على وجهها الأكمل ، وإن التحذيرات السابقة في هذا الشأن لم تنتج أثرها بها يقع بأن التحقيق الشفهي قد شمل الواقعة المنسوبة إلى المدعى بشقيها ومؤدى ذلك كله أن السيد العميد قام باستجواب المدعى والتحقيق معه شفاهاً وأثبت مضمون ذلك بالمحضر الذي يحوى الجزء ومن ثم فإنه يكون قد استعمل الرخصة التي أشارت إليها الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ :

مسألة الذكر ذلك لأنه ليس المقصود من إثبات مضمون التحقيق الشفهي بالمحضر الذى يحوى الجزاء ، ضرورة سرد ما دار على الموضوع على محل الاستجواب بالمحضر تفصيليا بسرد كل وقائع النسوبة الى العامل وبيان الأصول التى استخلصت منها وذكر ما ورد على السنة للشهود بشأنها وترديد دفاع العامل وتقصي كل ما ورد فيه من وقائع وأدلة اثبات ونفى ، أذ ان كل ذلك من شأنه ان يقلب التحقيق الشفهي الى تحقيق كتابي وهو ما يعطل الحكمة من اجازة التحقيق الشفهي وهى تسهيل العمل على ما نصت عليه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، وانما المقصود من ذلك اثبات حصول التحقيق والاستجواب وما استقر عنه هذا التحقيق على شأن ثبوت المخالفة الادارية قبل التعامل على وجه يمكن السلطة القضائية من بسط رعايتها القانونية على صحة قيام الوقائع وضحة تكييفها القانوني .

(طعن ٤٥١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

المقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. المضافة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - جواز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاهما على ان يثبت مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء - التدوين واثبات مضمون التحقيق من الاجراءات الجوهرية - المقصود بذلك ان يتضمن المحضر خلاصة للاستجواب تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما اجاب به على وجه معبر عن منى دفاعه - مثال عن التدوين غير المحدد لمضمون التحقيق .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تطبق على وائعة الدعوى والتى ردد حكمها قانون العاملين رقم ٤٦

لسنة ١٩٦٤ تجيز لوكيل الوزارة ولوكيلها المساعد ورئيس المصلحة من كل من دائرة اختصاصه - توقيع عقوبتي الإنذار والغرامة من المرتب من مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة على خمسة عشر يوما . وتطلب النص لسلافة توقيع الجزاء ان تسبق اقوال الموظف وان يحقق دفاعه وان يكون القرار بالجزاء مسببا . وقد اضيفت الى هذا النص فقرة اخيرة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تجيز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاهيا على ان يثبت مضمونه بالمحضر الذي يحوى الجزاء وجاء بالذكرة الايضاحية في بيان الحكمة من هذه الفقرة ان المراد هو « تسهيل العمل مع المحافظة على كافة الضمانات » ومن هذه الضمانات سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه وتسبب قرار الجزاء وتدوين مضمون التحقيق او الاستجواب ،

وان المستفاد من نص المادة ٨٥ المشار اليه ان الاصل هو التحقيق الكتابي الذي يدون كلهلا وعلى علته ، واستثناء من هذا الاصل اجيز اجراء التحقيق شفاهيا على ان يثبت مضمونه في المحضر الذي يحوى الجزاء ، اذ يعتبر اثبات هذا الموضوع في حالة التحقيق الشفهي بديلا عن تدوين التحقيق كلهلا في حالة التحقيق الكتابي ، ويعتبر التدوين واثبات مضمون التحقيق من الاجراءات الجوهرية لتعلقها بالضمانات الاساسية في التحقيق .

ان اثبات مضمون التحقيق او الاستجواب في المحضر الذي يحوى الجزاء لا يعنى ان يثبت المحقق الاسئلة والاجابات عنها كاملة وعلى علانها كما هو الشأن في التحقيق الكتابي ، والا كان ذلك اهدار لما استهدفه المشرع من التيسير على الادارة وتسهيل العمل ، كما لا يعنى تجهيل دفاع الموظف او الانتصار على جزء منه لان في ذلك اخلال بالضمانات المقررة في التحقيق لكن المقصود من اثبات مضمون الاستجواب في المحضر الذي يحوى الجزاء هو ان يتضمن المحضر خلاصة للاستجواب تكون معبرة بوضوح عما استجوب فيه الموظف وما اجاب به على وجه يعبر عن منحي دفاعه ، فاذا لم يستوف محضر الجزاء هذه العناصر

فإن الاستجواب يكون قد جاء على خلاف حكم القاتلون غير مستكمل الضمانة الأساسية التي يقوم عليها التحقيق .

إن العبارة التي سالتها القرار ، من أن المدعى لم يبد لدى مواجهته بما نسب إليه عذرا مقبولا ، لا يمكن أن تعد مضمونا محددا يصلح لتحقيق شفهى بحسب المعنى المفهوم من نص المادة ٨٥ المشار اليه ، إذ لا تعدو هذه العبارة أن تكون تعبيراً عن رأى سائل فى اجابة مجهلة لمسئول ، وهى لا تنم عن كون المسئول مقرا او منكرا كما انها تحتل التأويل ، فقد تنفذ ان المدعى لم يقدم على الاطلاق عذرا مقبولا ، كما تنفذ انه قدم بالفعل عذرا رآه المحقق بحسب تقديره غير مقبول وان كان فى الواقع غير ذلك ومتى كان ما اثبت فى المحضر كمضمون للاستجواب مجهلا على هذا الوجه من جهة ، ومثارا للتأويل من جهة اخرى ، فـان ما اثبت فى المحضر لا يعد مضمونا كافيا للاستجواب الشفهى وتكون الجهة الادارية قد أغفلت بحق اثبات مضمون الاستجواب .

(طعن ٢٢٦ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/١٥)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

جواز ان يكون الاستجواب والتحقيق شفاها على ان يثبت مضمونه بالمحضر الذى يحوى الجزاء — اثبات مضمون التحقيق الشفوى بالمحضر الذى يحوى الجزاء — ليس مقصودا منه ضرورة سرد ما دار فى الموضوع محل الاستجواب تفصيلا بسرد كل الوقائع المنسوبة للموظف والاصول التى استخلصت منها وترديد دفاع الموظف وتقصى كل ما ورد فيه — يكفى اثبات مضمون التحقيق او الاستجواب وما اسفر عنه فى شأن ثبوت الذنب الادارى قبل الموظف .

ملخص الحكم :

ليس المقصود من اثبات مضمون التحقيق الشفوى بالمحضر الذى

يحوى الجزاء ضرورة سرد ما دار فى الموضوع محل الاستجواب بالحضر تفصيلىا بسرد كل الوقائع المنسوبة للموظف وبيان الأصول التى استخلصت منها وذكر ما ورد على السنة الشهود بشأنها وترديد دفاع الموظف وتقمى كل ما ورد فيه من وقائع وأدلة اثبات ونفى وترجيح الاتهام على أساس دفع إبداء الموظف اذ كل ذلك من شأنه ان يقلب التحقيق الشفوى الى تحقيق كتابى وهو مما يعطل الحكمة من اجازة التحقيق الشفوى وهو تسهيل العمل على ما نصت عليه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وانما المقصود من ذلك هو اثبات حصول التحقيق أو الاستجواب وما اسفر عنه هذا التحقيق أو الاستجواب فى شأن ثبوت الذنب الادارى قبل الموظف باعتبار ان هذا الذنب الادارى هو الذى يكون ركن السبب فى القرار التأديبى مما يمكن السلطة القضائية من بسط رقبتها القانونية على صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى .

(طعن ٤٤٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الاجراءات الواجب اتباعها فى التحقيق الذى يجرى مع الموظف — مواجهة الموظف بالمخالفة المسندة اليه من الضمانات الأساسية التى يجب توفيرها — المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفى الدولة — اغفال هذا الاجراء — اثره : البطلان .

ملخص الحكم :

يبين من الرجوع الى الاحكام المنظمة لتأديب العاملين انها تهدف فى مجموعها الى توفير الضمانات لسلامة التحقيق الادارى وتيسير وسائله بغية الوصول الى الحقيقة . ومن الضمانات الجوهرية التى حرص

الشارع على مراعاتها في التحقيق الإداري المواجهة وذلك بلياقات العائل على حقيقة التهمة المسندة اليه واحاطته علما بمختلف الأدلة التي تشير الى ارتكابه المخالفة حتى يستطيع ان يدلي بأوجه دفاعه . وفي ذلك تنص المادة ٥٠ من اللائحة التنفيذية لقانون التوظيف على أن يطو المحقق على الموظف الذي نسبت اليه المخالفة او الخروج على مقتضى الواجب ملخص ما أسفر عنه التحقيق من أدلة وقرائن اخذا من الأوراق ومن اقوال الشهود ويثبت حصول التلاوة في الحضر ويدون اجابة الموظف عليها تفصيلا ثم يحق دفاعه وإذا استشهد بشهود نفى وجب استدعاؤهم وسؤالهم . ويلزم حتى تؤدي مواجهة العامل بالتهمة غايتها — كضمانة أساسية للعامل — ان تتم على وجه يستشعر معه العامل ان الادارة بسبيل مؤاخذه اذا ما ترجحت لديها ادانته حتى يكون على بينة من خطورة موقفه فينشط للدفاع عن نفسه . وليس يغنى عن هذه المواجهة مجرد القول بان المخالفة ثابتة ثبوتا ماديا لا شبهة فيه — ذلك أن الحكم على ثبوت المخالفة وانتفاؤها مرده الى ما يسفر عنه التحقيق الذي يعتبر توجيه التهمة وسؤال المخالف عنها وتحقيق دفاعه في شأنها أحد عناصره الجوهرية ومن ثم يكون سديدا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن استخلاص قرار الجزاء في المخالفة الاولى المنسوبة الى المطعون ضدها من شكوى السيد / واجابة المطعون ضدها عليها بطريقة غير مباشرة غير سليم ويكون قرار الجزاء باطلا لعيب في اجراءات التحقيق .

(طعن ١٠٤٣ لسنة ٩ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

لا يشترط ان يحلف الشهود اليمين في التحقيق الذي يجريه رئيس المصلحة او من ينوبه لذلك من موظفيها .

ملخص الحكم :

انه وإن كان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، معدلا بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، والذي كان ساريا حينذاك ، قد نص في المادة ٩٠ مكررا على أن تكون الشهادة بعد حلف اليمين ونص بمثل ذلك القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في المادة ٧ - إلا أن هذا مقصور على التحقيق الذي يجريه مجلس التأديب في الحالة الأولى والنيابة الإدارية في حالة الثانية - ولم يشترط القانون ذلك بالنسبة للتحقيق الإداري الذي يجريه رئيس المصلحة أو من ينيبه لذلك من موظفيها . وعلى ذلك فإن عدم قيام المحقق - وهو مدير المستشفى - بتطيف الشهود لا يترتب عليه بطلان شهادتهم .

(طعن ١٢٠٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الاقرار من المخالف يفنى عن التحقيق معه - تجريح الشكاية لا يجدي لأن دورها يقف عند التبليغ بالشكوى - اكراه - اختلاف مدلول الاكراه المبطل للاقرار عن مجرد الخشية .

ملخص الحكم :

إن القرار الصادر بفصل ابنة المدعى تد استخلص ما اسند اليها استخلاصا سائفا وسائفا من الاقرار الذي كتبه ووقعته والذي تضمن تفصيلا كاملا لوقائع الموضوع ، ولا شك أن مثل هذا الاقرار يفنى تماما عن اجراء اي تحقيق آخر ، اذ فيه اقرت الطالبة المذكورة بما يكشف عن اعوجاج شديد في السلوك لا تؤمن معه على الاستمرار في الدراسة بالمعهد المذكور ليس فقط حفاظا على سمعة المعهد وانما تصورا لزميلاتها من النهج الذي تسير فيه ، سيما وقد بان من الاقرار المشار اليه انها اصطحبت طالبة اخرى معها واشركتها في مغامرتها ، ولا جدال أن مثل

هؤلاء الطالبات يجب اخذهن بالقدر اللازم من الشدة املا فى ردهن ومنعهن من الانطلاق فى هذا الطريق الذى يتنافى تماما مع الدين ومع البيئة المصرية والقول بغير ذلك ، واخذ مثل هذه الامور باللين والتساهل لا شك يؤدى الى اضرار بالغة سواء بالنسبة للمعلم والتعليم او بالنسبة للأسرة والمجتمع ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من تجريح الشاكية للتشكيك فى الواقعة التى ابلغت عنها ، ذلك لأن دور الشاكية وقف عند حد التبليغ عن واقعة تكشف عن الاخلال بحسن السيرة وتعد انحرافا شديدا للسلوك المألوف ، فاما كمن الرأى فى السلوك الشخصى للشاكية ، فليس من شأنه ان يؤثر فى الواقعة ذاتها التى ابلغت عنها ، اذ الرد فى النهاية هو ثبوت الواقعة من عدمه بغض النظر عن شخص المبلغ مجهولا كان او معروفا ، منحرفا لم مشهودا له بالاستقامة ، فكثر من الانحرافات يكون مصدر التبليغ عنها شكوى من مجهول ويكشف الفحص عن قيام ما يؤيد صحة الوقائع التى تضمنتها الشكوى ، كذلك تطرح المحكمة كل الامتبارات التى ساقها المدعى للتشكيك فى محلول الاقرار الذى كتبته ابنته من ناحية اختلافه فى بعض التفاصيل مع الاقرار الذى كتبته زميلتها ، ذلك أن كلا من الاقرارين قد اتفق فى جوهره وهو توجه الطالبات الثلاث الى منزل اختلين فيه مع غرباء كما انه ليس صحيحا ما رده المدعى وسأيره فيه الحكم المطعون فيه من ان الاقرار الذى كتبته ابنة المدعى كان وليد اكراه مرده الرهبة من الموقف امام المسؤولين بالمعهد وبمديره ووكالة المعهد التى توصلت بطريق الخديعة الى استكتابها الاقرار ، ذلك لأن الطالبة المذكورة ارتضت كتابته وكون هذا الاقرار قد تم فى حضور السادة عميد المعهد ووكالة المعهد والاختصاصية الاجتماعية لا يعنى أن يكون شابه اكراه ادبى اذ ان المركز الوظيفى لهؤلاء وما له من سلطان فى نظير طالبات المعهد لما يسبغه على اصحابه من اختصاصات لا يعد اكراها مادام لم يمتد الى الطالبة بالاذى المادى والمعنوى ومجرد الخشية لا يعد قرين الاكراه البطل للاقرار لا معنى ولا حكمة ، اذ لا يمكن ان يستخلص

من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة الطالبة المذكورة من ذلك السلطان حين كتبت أقرارها ، فالنفوذ الأدبي في ذاته لا يكفى وحده ما أم يقتصر بوسائل إكراه غير مشروعة بقصد الوصول الى فرض غير مشروع وغنى عن القول أن مسلك وكالة المعهد في تكليف الطالبة المذكورة بكتابة أقرار مما سبق أن القته على مسامعها شفوياً ، هو المسلك الواجب بحكم وظيفتها في القيام على تنفيذ لوائح المعهد وتحقيق المصلحة العامة المقصودة من هذه اللوائح ، فهذا التكليف مشروع في الوسيلة والغاية معا .

(طعن ١٠٦١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

استدعاء الموظف للتحقيق معه في مخالفات منسوبة اليه -
عدم انكار العامل استدعاءه للتحقيق - اعتبار ذلك تسليماً منه بصحة حصول هذا الاستدعاء - تفويته بذلك فرصة الدفاع عن نفسه وإهداره ضمانة أساسية خولها له القانون - جهة الإدارة في حل من توقيع الجزاء عليه مما لديها من أدلة ثبوت ضده .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على سجل الحضور والانصراف أوغلى مسجد التبين أن السيد مفتش المساجد أشر في هذا السجل في يوم الخميس الموافق ١٥ من ابريل سنة ١٩٧١ بأن امام المسجد الشيخ منقطع من يوم ١٣ من ابريل سنة ١٩٧١ وتنب عليه بالحضور الى المديرية صباح السبت ١٧ من ابريل سنة ١٩٧١ للتحقيق معه ، كما أشر السيد المفتش المذكور في يوم الاحد الموافق ٩ من مايو سنة ١٩٧١ « بأن الامام المذكور غير موجود ولم يحضر ولاحظ انه مقيم في عصر ومغرب وعشاء اليوم ٩ من مايو

مقما وكذلك الأيام ١٠ و ١١ و ١٢ من مايو سنة ١٩٧١ كلها واستدعى الى المديرية اكثر من مرة بالتسجيل فى هذا الدفتر وغيره وأرسل اليه بالبريد ولكنه لم يحضر وهذه فوضى وانتهازية ومخالفات صريحة واضحة ونبه عايه بضرورة حضوره الى المديرية لسؤاله على كل هذه المخالفات وغيرها » واذ لم ينكر المدعى استدعاءه للتحقيق على هذا النحو فانه يكون فى الواقع من الأمر قد سلم بصحة حصول هذا الاستدعاء وبانه رفض الاستجابة له .

ومن حيث انه بائناع المدعى عن تلبية استدعاءه للتحقيق معه فى المخالفات المنسوبة اليه يكون بذلك قد فوت على نفسه فرصة الدفاع وأهدر بذلك ضمانة اساسية خولها له القانون ، وعلى ذلك تكون الإدارة فى حل من توقييع الجزاء عليه مما لديها من ادلة ثبوت ضده .

ومن حيث ان المخالفة المشار اليها ثابتة فى حق المدعى من واقع سجل الحضور والانصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة السيد منتش الحضور والانصراف الخاص بالمسجد المذكور ومن مذكرة السيد منتش المساجد المؤرخة فى ١٠ من مايو سنة ١٩٧١ ، ومن ثم يكون قرار مجازاته عن هذه المخالفة بخمس ثلاثة ايام من مرتبه لاستهتاره بواجبه الوظيفى مع حرمانه من اجره المدة التى تخلف عنها ولم يؤد فيها عملا ، قد قام على سببه الصحيح قانونا وبناء عليه يكون الحكم الملعون فيه الصادر فى الدعوى رقم ٥٧ لسنة ٧ القضائية صحيحا بدوره بما لا طعن عليه فيها قضى به من رفض طلب الغاء هذا القرار .

ومن حيث انه لما كان الحكمان الملعون فيهما قد صادفا الصواب فى الواقع والقانون على ما تقدم بيانه فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه مضموعا .

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

حق الموظف أو العامل في سماع أقواله وتحقيق دفاعه — لا يسوغ
وقد أتيح له ذلك أن يمتنع عن الإجابة أو يتمسك بطلب إحالة التحقيق
الى جهة أخرى — لجهة الإدارة أن تجرى التحقيق بنفسها — لا تلزم
باعتقاد الى النيابة الإدارية ما دام القانون لا يلزمها بذلك .

ملخص الحكم :

إذا كان من حق الموظف أو العامل أن يسمع أقواله ، وأن يحقق
دفاعه ، إلا أنه وقد أتيح له ذلك كله ، فلا يسوغ له أن يمتنع عن الإجابة
أو يتمسك بطلب إحالة التحقيق الى جهة أخرى . ذلك أن من حق
جهة الإدارة — وفي الطعن الراهن الهيئة الزرامية المصرية — أن
تجرى التحقيق بنفسها ، وهي إذا كان ذلك من حقها ، مانها لا تحل
على إحالتها الى النيابة الإدارية ما دام أن القانون لا يلزمها بذلك .
وإذا شمر الموظف أو العامل بعدم الاستجابة الى ما أمر عليه تعين
في حقه أن يسارع الى ابداء أقواله وتنفيذ ما يوجه اليه من اتهامات
أو مخالفات ثم أن له الحق في نهاية الأمر في أن يتظلم من القرار
الإداري الصادر بناء على مثل هذا التحقيق الذي لا يرتاح اليه إما أن
يمتنع عن ابداء أقواله ، ويقف سلبيا ازاء ما هو منسوب اليه بل
يصر على موقف التحدي من جهة الإدارة دون أن يكون لذلك سبب قانوني
أو منطقي سوى أن قسم قضاليا الهيئة هو الذي أوصى بوقفه عن
العمل فلا تثريب في ذلك عليها ، والموظف لا يلوم بعد ذلك الا نفسه ،
فشكل امرئ وعمله ، فمن أساء فعلى نفسه .

(طعن ١٦٠٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

عدم سماع أقوال شاهد ليس من شأنه أن يغير وجه الرأي فيما

انتهى اليه التحقيق — لا يرتب بطلان قرار الجزاء الذي استند الى هذا التحقيق .

ملخص الحكم :

وان كان المدعى قد استشهد بشاهدين لم تسمح اقوالهما غير ان اقوال هذين الشاهدين حتى مع التسليم جدلا بأنها ستجىء فى صالح المدعى فلا يجوز ان تؤدي الى ترجيح دفاع المدعى او الأخذ بها بعد ان وقع ستة من رؤساء المدعى على المذكرة التى قدمها رئيس لجنة تقدير الدرجات والتى اثبتت فيها الالفاظ التى صدرت عن المدعى . وعلى ذلك فان عدم سماع اقوال هذين الشاهدين ليس من شأنه ان يغير وجه الراى فيما انتهى اليه التحقيق ، ويكون الجزاء قد صدر مستندا الى اصول ثابتة فى الأوراق .

(طعن ٧٧٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

امكان المتهم ان يبدى ما يراه من دفاع امام المحكمة التأديبية لا يستقيم معه دفعه ببطلان التحقيق استنادا الى الاخلال بحقه فى الدفاع .

ملخص الحكم :

لا يعيب التحقيق ، وكان فى مكنه ان يبدى ما يراه من دفاع امام المحكمة التأديبية ، اذ هى مرحلة تستكمل فيها مراحل التحقيق السابقة ، اذ يواجه فيها المتهم بما نسب اليه ، وكان يستطيع ان يتدارك امامها ما فاتته من وسائل الدفاع : بما يجعل دفعه ببطلان التحقيق ، استنادا الى الاخلال بحقه فى الدفاع دفعا لا يستقيم فى الواقع او فى القانون .

(طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/١)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

النيابة الادارية هي مقيدة في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاثهام بجميعاد معين او بوجوب تقديم شكوى اليها من صاحب العمل - مجال تطبيق حكم المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بقانون العمل هو حيث يتولى صاحب العمل حق الاتهام والتاديب - النيابة الادارية لا لتقييد بحكم هذه المادة .

ملخص الحكم :

ليس في احكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر او بمبدأ احوال اليه من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ما يقيد النيابة الادارية في مباشرتها لاجراءات التحقيق والاثهام بجميعاد معين ، او بوجوب تقديم شكوى اليها من صاحب العمل ، والمستفاد من نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ان مجال تطبيقها هو حيث يتولى صاحب العمل حق الاتهام والتاديب ، فيتقيد بالمواعيد والاجراءات المنصوص عليها فيها - ولا وجه أصلا للقول بوجوب تقيد النيابة الادارية بالميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من تلك المادة ، بمقولة انها تنطوى على حكم أكثر سخاء للعامل يحقق له ضمانا ، يحول دون اتخاذ صاحب العمل ، من ارتكابه لمخالفة ما ، وسيلة الى تهديده الى اجسل غير مسمى عن طريق اتهامه بها في اى وقت يشاء اذ فضلا عن ان ذلك مردود بها تقدم ذكره ، فان في تولى النيابة الادارية اجراءات التحقيق والاثهام ما يكفل للمال من الضمانات مالا يحقته قانون العمل - كما ان المشرع قد استهدف باخضاع بعض الشركات والهيئات لقانون النيابة الادارية ، تعقب المخالفات الخطيرة التي يرتكبها العاملون فيها ، ويتفاضى عنها الغائبون على الإدارة اهمالا او تواطؤا .

(طعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

على النيابة الإدارية أن تستمر في التحقيق الذي تبشره حتى تتخذ قراراً في شأنه — ليس للجهة الإدارية أن تتصرف في التحقيق إلا إذا أحالت النيابة الإدارية الأوراق إليها — ليس للجهة الإدارية أن تطالب النيابة الإدارية بالكف عن التحقيق — إحالة النيابة الإدارية الأوراق إلى النيابة العامة لأنطواء الوقائع على جريمة جنائية — لا ينال من اختصاص النيابة الإدارية بالتصرف في التحقيق في ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة — قرار الحفظ الذي يصدر من الجهة الإدارية قبل أن تنتهى النيابة الإدارية إلى قرار في التحقيق — باطل .

مخصص الحكم :

انه اذا تولت النيابة الادارية التحقيق سواء بناء على طلب الجهة الادارية المختصة او بناء على ما كشف عنه اجراء الرقابة او بناء على شكاوى الامراء والهيئات التي يثبت الفحص جديتها فان لها بل عليها ان تستمر في التحقيق حتى تتخذ قراراً في شأنه دون ان يتوقف ذلك على ارادة الجهة الادارية — كما ان لها من تلقاء ذاتها ان تحيل الأوراق الى المحكمة التأديبية متى قدرت ان المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوماً — ولا يجوز للجهة الادارية ان تتصرف في التحقيق الا اذا أحالت النيابة الادارية الأوراق اليها في الأحوال السابق الإشارة إليها — وليس للجهة المذكورة اسلا ان تحول دون مباشرة النيابة الادارية لاختصاصها عن طريق مطالبتها بالكف عن السير في التحقيق او عن طريق المبادرة الى التصرف قبل ان تنتهى النيابة الادارية الى قرار في شأنه — كما انه اذا رأت النيابة الادارية قبل ان تحدد المسؤولية الادارية ان تحيل الأوراق الى النيابة العامة لأنطواء الوقائع على جريمة جنائية — فان ذلك لا يؤثر على اختصاصها بالتصرف

فى التحقيق فى شأن هذه المسئولية على ضوء ما يسفر عنه تحقيق النيابة العامة وهذا ما أفصحت عنه المادة ١٨ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٨ لسنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية وان هذه الخطوات المحددة التى رسمتها النصوص لا تدع للجهة الادارية سبيلا لقرار الحفظ قبل أن تتخذ النيابة الادارية قرارا بشأن التصرف فى التحقيق وقد استهدف القانون بذلك أن يضع المركز الواقع للتحقيق بجميع تفصيلاته وما انتهى اليه تصرف النيابة الادارية فى شأنه امام الجهة الادارية قبل أن تصدر قرارها حرصا منه على سلامة هذا القرار وعلى أن يتخذ بعد احاطتها بعناصر التحقيق الذى باشرته جهة محايدة بمعيدة عن التأثير — ولا جدال فى أن تعطيل هذه الضمانة من شأنه مصادرة النيابة الادارية على رأيها فيها لو اختارت احالة اوراق الموضوع الى المحكمة التأديبية — وناسيبا على ما تقدم فإن قرار الحفظ الذى يصدر من الجهة الادارية قبل أن تنتهى النيابة الادارية الى قرار فى التحقيق يكون مشوباً بعيب اجرائى جوهري من شأنه أن يبطله .

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

على النيابة الادارية أن تستمر فى التحقيق الذى تبأشره حتى تتخذ قرارا فى شأنه — لا يجوز للجهة الادارية أن تتصرف فى التحقيق الا اذا احالت النيابة الادارية الاوراق إليها .

ملخص الحكم :

إذا تولت النيابة الادارية التحقيق ، سواء بناء على طلب الجهة التى يتبعها الموظف ، او بناء على ما كشف عنه اجراء الرقابة الادارية او بناء على شكاوى الأفراد والهيئات التى يثبت الفحص جديتها ، فإن لها ، بل عليها أن تستمر فى التحقيق ، حتى تتخذ قرارا فى شأنه دون أن يتوقف ذلك على ارادة الجهة التى يتبعها الموظف — ولا يجوز

لذلك الجهة ان تصرف فى التحقيق الا اذا احوالت النيابة الادارية الأوراق
اليها .

(ملعن ٦٤٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٦٩/٢/١)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ٩ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ والسادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة
بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ ان المشرع فى الجرائم
التأديبية قصر سلطة تفتيش منازل العاملين على اعضاء النيابة الادارية
وحدهم يجرونه بالشروط والأوضاع التى نص عليها القانون - يترتب
على ذلك انه يمنع على الرؤساء الاداريين تفتيش منازل العاملين ومثل
هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا - لفظ المنازل المنصوص عليه فى
قانون النيابة الادارية جاء عاما ومطلقا وينصرف الى المساكن الخاصة
والى المساكن الحكومية على حد سواء حتى لو كانت ملحقة بمكان العمل
 طالما انها مخصصة فعلا لاقامة والسكن .

ملخص الحكم :

انه عن الوجه الاول من أوجه الطعن والخامس ببطلان الاجراءات
تأسيسا على أن الدكتور مدير القسم العلاجى بمديرية
الشئون الصحية بقنا بتفتش مسكن الطاعن دون الحصول على موافقة
صريحة منه او ان يكون مانونا بذلك من السلطة المختصة قانونا . فان
المادة ٤٤ من الدستور تنص على ان للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها
ولا تفتيشها الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون . وتد نلزم كل
من قانون الاجراءات الجنائية وقانون النيابة الادارية الخوابط والاحكام
الخاصة بتفتيش المنازل فى المجال الذى يسرى فيه . فغفضت المسادة ٩
من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النص على انه يجوز لمدير

علم النيابة الادارية او من يفوضه من الوكيلين فى حالة التحقيق ان يأذن. بتفتيش اشخاص ومنازل العاملين المنسوب اليهم المخالفة المالية او الادارية اذا كان هناك مبررات قوية تدعو الى اتخاذ هذا الاجراء ، ويجب ان يكون الاذن كتابيا وان يباشر التحقيق احد الاعضاء الفنيين . كما نصت المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للنيابة الادارية الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ على ان يباشر تفتيش المنازل احد اعضاء النيابة الادارية . . ويبدو واضحا ان المشرع فى الجرائم التأديبية قصر سلطة تفتيش منازل العاملين على اعضاء النيابة الادارية وحدهم يجرونه بالشروط والاضاع التى نص عليها القانون . ومن ثم يمتنع على الرؤساء الاداريين تفتيش منازل العاملين ومثل هذا التفتيش لو حدث يكون باطلا . . وجدير بالذكر ان لفظ المنازل المنصوص عليه فى قانون النيابة الادارية قد جاء عاما ومطلقا فيؤخذ على اطلاقه وينصرف الى المساكن الخاصة والمساكن الحكومية على حد سواء . حتى ولو كانت ملحقة بكان العمل طالما انها مخصصة عملا للتأدية . والسكن وفيها يستطيع الشخص ان يكل ويسريح وينام مطمئنا الى انه فى مأوى من ازعاج الآخرين ، وغنى عن البيان ان الحاق سكن الطبيب . ببنى الوحدة الصحية الغرض منه توفير السكن القريب من مكان العمل والمناسب للطبيب الذى يعمل فى الوحدات الصحية المنتشرة فى الريف ، دون ان يكون من شأن ذلك افتقاد هذا المكان صفة السكن .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الأوراق ان مدير القسم العلاجى بمديرية الشئون الصحية بقنا ، قد اقتحم مسكن المخالف وقام بضبط ما به من تذاكر طبية ، فان ذلك يكون قد تم بالمخالفة للقانون ، ويكون التفتيش باطلا ويترتب عليه بطلان الدليل المستند من التذاكر الطبية التى تم ضبطها ، ولئن كان البطلان يقتصر على الدليل المستند من التفتيش الباطل ، الا ان التحقيقات والأوراق قد خلت تهما من ثمة دليل آخر يفيد قيام المخالفة الثانية فى حق الطاعن سيما وأنه لم تجرد عهده ولم يظهر

ثمة مجز بها ، واذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، يكون
تجد خالف القانون ويتمين لذلك القضاء بالغائه ، والحكم ببراءة الطاعن .

(طعن ١٠٩١ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

عقوبة الفصل — عدم سماع الشاكين في التحقيق لا يبطله —
استدعاء الشاكين لسماع أقوالهم فضلاً عما فيه من ازعاجهم فإنه ليس
ثمة ما يلزمهم بالحضور للدلاء بأقوالهم — عقوبة الفصل — عدم الملازمة
الظاهرة بين المخالفة التأنيبية والجزاء — إلغاء قرار الفصل لا يخل بخلق
السلطة المختصة بتوقيع جزاء آخر من بين الجزاءات المنصوص عليها في
البنود من ١ — ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من قانون نظم
الماملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — توقيع العقوبة يكون
خلال سنة من تاريخ الحكم .

ملخص الحكم :

ان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان المخالفة غير ثابتة في
حق المطعون ضده لا يقوم على أساس صحيح من الواقع ، ذلك ان عدم
سماع الشاكين في التحقيق له ما يبرره ، فالإضافة الى ان استدعائهم
للتحقيق فيه ازعاج للعامل ، فإنه ليس ثمة ما يلزم الشاكين بالحضور
للدلاء بأقوالهم ، ثم ان سماع أقوالهم غير منتج في التحقيق بعد ان
ثبت من اقوال الشهود العاملين بفرع البنك ومن اعتراف المطعون ضده
انه خرج على مقتضى الواجب في أداء اعمال وظيفته بها يسمى الى سمعة
البنك كمؤسسة مالية ائتمانية ، فان جهة العمل وقد استندت الى ما ثبت
في حقه على الوجه الذي اظهره التحقيق في مساءلته تأنيبياً فان قرارها
والحالة هذه يكون مستنداً من اصول ثابتة من الأوراق ، وان كان ذلك

٧١ أن قرار الجزاء وقد صدر بالفضل يكون مشنوباً بالتقوّل بوصفه أقصى العقوبات التأديبية التي توقع على العاملين حيث لا تقيد العقوبات الأخرى في زجر العامل وتقويمه وكان على البنك أن يمنحه فرصة لاصلاح حاله وليحقق النظام التأديبي الفرص المرجوة منه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من الفاء قرار الفصل والتعويض محمولاً على أسباب هذا الحكم يكون صحيحاً قانوناً ، ولا يخل ذلك بحق السلطة المختصة في البنك في توقيع جزاء آخر على المطمعون ضده من بين الجزاءات المنصوص عليها في البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام خلال سنة من تاريخ هذا الحكم وفقاً لأحكام القانون المذكور .

(طعن ٦٤٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

المادة ٣١ من قانون العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المقصود بإمكانية الاستجواب أو التحقيق شفاهة أن يثبت مضمونه بالحضر الذي يحوى الجزاء - الهدف من ذلك اثبات حصول التحقيق أو الاستجواب وما اسفر عنه من ثبوت الذنب الإداري قبل العامل على وجه يمكن للسلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على صحة قيام الوقائع وصحة تكييفها للقانون .

ملخص الحكم :

أن المقصود بما أجازته المادة ٣١ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من إمكانية أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة أن يثبت مضمونه هذا التحقيق الشفوي بالحضر الذي

يحوى الجزاء والهدف من ذلك هو اثبات حصول التحقيق أو الاستجواب وما أسفر عنه هذا التحقيق فى شأن ثبوت الذنب الإدارى قبل العامل على وجه يمكن للسلطة القضائية بسط رقابتها القانونية على صحة قيام الوقائع وصحة تكليفها القانون .

ومن حيث أن الأوراق التى قدمتها الشركة خالية من اثبات ما جرى فى التحقيق الشفوى الذى تقول أنه أجرى مع الطاعن . بل إن كل ما تضمنته هذه الأوراق هو مجرد إشارة فى نموذج مطبوع الى حدوث التحقيق دون ذكر ما أبداه الطاعن الذى يجرى معه التحقيق من أقوال بصدد الاتهام الموجه اليه الأمر الذى يترتب على أن تكون قرارات الجزاءات المطعون فيها قد صدرت على خلاف ما يقتضى به القانون خليفة بالانقضاء ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب صحيح حكم القانون متعينا الفلوقه والفاء القرارات المطعون فيها .

(طعن ٢٣١٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

قاعدة رقم (٣٨)

المبدأ :

المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات العمالية — المشرع أراد أن يكفل للاتحاد العام للنقابات العمال الحق فى الإحاطة بما ينسب الى عضو مجلس إدارة المنظمة النقابية من اتهامات فى جرائم تتعلق بنشاطه النقابى — لا وجه لخطر الاتحاد العام للعمال قبل إجراء التحقيق مع العضو فى المخالفات المتعلقة بمهله الوظيفة بالانشطة .

ملخص الحكم :

أن المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات

المالية تفص على أنه « يجب على سلطة التحقيق اخطار الاتحاد العام لنقابات العمال بما هو منسوب الى عضو مجلس إدارة المنظمة النقابية من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي وبالوعد المحدد لأجراء التحقيق قبل البدء في اجرائه ولجلاس ادارة الاتحاد ان ينبى أحد اعضائه أو احد أعضاء النقابة العامة لحضور التحقيق وذلك ما لم تقرر سلطة التحقيق سريته » ومنفاد هذا النص ان المشرع اراد ان يكفل للاتحاد العام لنقابات العمال الحق في الاخطاة بهما ينسب الى عضو مجلس ادارة المنظمة النقابية من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي وهو ما يهم الاتحاد العلم به ومعرفة كافة الظروف المحيطة بالاتهام المنسوب للعضو النقابي متعلقا بممارسته لنشاطه النقابي .

ومن حيث ان النص المشار اليه يتعين ان يقتصر مجاله في ضوء ما تقدم على ما ينسب للعضو النقابي من اتهامات في جرائم تتعلق بنشاطه النقابي ، فاذا ما اقترف العضو مخالفات تتعلق بعمله في المنشأة فلا تريب على جهة العمل ان هي اجرت تحقيقات معه بشأنها ولم تقم باخطار الاتحاد العام للعمال به قبيل اجرائه .

ومن حيث ان الانقطاع عن العمل او الانصراف قبل الميعاد بدون اذن أو رفض استلام العامل لكتاب موجه اليه من الشركة وهو ما نسب للمطعون ضده من مخالفات ، كلها أمور لا تتعلق بممارسته لنشاطه النقابي وانها هي من الأمور المتعلقة بممارسته لمهام وظيفته في الشركة ومن ثم يحق لسلطة التحقيق المختصة ان تجرى معه التحقيق عن هذه المخالفات دون حاجة لاخطار الاتحاد العام لنقابات العمال .

ومن حيث انه يتضح من الأوراق ثبوت المخالفات المنسوبة للطاعن

وهى غيابه عن العمل والالتزام قبل الميعاد والامتناع عن استلام
أخطار توجه إليه من الشركة ومن ثم فانه بذلك يكون قد أخل بواجبات
وظيفته ويكون قراره مجازاته قد أصبحرا ولا مطعن عليهما .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب
وتفنى بالفناء قرارى الجزاء يكون مخالفا للقانون ، ويكون الطعن
عليه مستند لأساس قانونى سليم ، الأمر الذى يتعين معه الحكم
بالفسائه .

(طعن ١٨٥٤ لسنة ٧٢ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٩)

تمليق :

نصت المادة ٧٩ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام
المعاملين الخنيين بالدولة على انه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل
الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ، ويجب
ان يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا . ومع ذلك يجوز بالنسبة
لجزاء الإنذار والخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام ان يكون الاستجواب
أو التحقيق شفاهاة على ان يثبت مضمونه فى القرار الصادر بتوقيع
الجزاء . » وجاء فى المذكرة الايضاحية للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بحدود
احكام هذه المادة « ان الأصل فى توقيع الجزاء هو ان يسبقه تحقيق
كتابى مع العامل المخالف حيث تسمع اقواله ويحقق دفاعه مع تسبب
قرار الجزاء ، غير انه فى المخالفات الصغيرة التى يكون الجزاء
بالنسبة لها الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام فانه يجوز
ان يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهاة على ان يثبت مضمونه فى قرار
الجزاء (١) »

كما نصت المادة ٨١ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ان
« . . . للمحقق من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من يجرى معه التحقيق
الاستماع الى الشهود والاطلاع على السجلات والاوراق التى يرى مائدتها
فى التحقيق واجراء المعاينة » وقد سبق ان اشرنا ايضا الى كتاب

الجهاز المركزى لتنظيم والادارة رقم ٣٨ لسنة ١٩٨١ والمعدل بالكتابين
الدوريين رقمى ١ لسنة ١٩٨٢ و ٤٢ لسنة ١٩٨٣ وهذا الكتاب الدورى
معدلا بشأن نموذج لائحة المخالفات والجزاءات المقررة لها
واجراءات التحقيق مع العاملين بوحدات الجهاز الادارى للدولة . وهذا
النموذج تسترشد به السلطة المختصة بكل وحدة ادارية عند اصدارها
لائحة المخالفات والجزاءات والاجراءات الخاصة بالتحقيق بالنسبة
للعاملين بها .

الفصل الرابع نتيجة التحقيق وفقد أوراقه

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

القرار الصادر من النيابة الإدارية بحفظ التحقيق مؤقتا لعدم كفاية الأدلة - لا يحوز حجية تحجب سلطان الجهة الادارية في انزال الجزاء التأديبي .

ملخص الحكم :

ان قرار النيابة الإدارية الصادر بحفظ التحقيق كان مؤقتا لعدم كفاية الأدلة ولم يكن لعدم الصحة ولانقضاء الدليل ومن ثم لا تكون له حجية تحجب سلطات الجهة الادارية في توقيع الجزاء الذي تدرته .

(طعن ١٥٨٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

ضياع أوراق التحقيق - لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإداري المبني عليها متى قام الدليل على وجودها ثم فقدانها .

ملخص الحكم :

ان ضياع أوراق التحقيقات لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإداري

الذى اتبني على تلك الأوراق متى تمام الدليل اولا. على وجودها ثم
فقدانها ، ولما عن محتوياتها فيستدل عايتها بأوراق أخرى صادرة من
اشخاص لهم صلة عمل وثيقة بها .

(طعن ٦٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

ضياع أوراق التحقيق أو فسخها لا يجعل القرار التاديبى كانه
منزوع من غير أصول موجودة — أساس ذلك ان ضياع سند الحق ما كان
بمضيق للحقيقة ذاتها فى شتى مجالاتها مدنيا او جنائيا او اداريا ما دام
من المقدور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى — مناط
ذلك وجود عناصر تكميلية تعين فى مجموعها مع باقى العناصر والشواهد
ودلائل الاحوال القائمة فى المنزعة على تكوين الاقتناع بما يمكن ان
ينتهى اليه الحكم فى شأن القرار المطعون فيه — قرينة الصحة المفترضة
فى القرار الإدارى لا تنهض وحدها سندا كافيا لتحصيل هذا القرار
من الطعن فيه بالالفاء ما لم تتوافر الى جانبها العناصر والأدلة المشار
اليها — قرينة صحة القرار الإدارى ليست قاطعة بل تقبل الدليل العكس
— عبء اقامة هذا الدليل يقع على عاتق المتضرر من القرار — مقتضى
هذا العبء عدم حرمانه عدالة من سبيل التمكن من اثبات العكس
بفعل الإدارة السلبى او تقصيرها ، متى كان دليل الإثبات بين يديها
وفسخها ، وامتنعت بغير مبرر مشروع عن تقديمه او عجزت عن ذلك لفترة
أو هلاك سنده بغير قوة قاهرة — عدم تقديم جهة الإدارة اصل القرار
التاديبى او صوره منه او التحقيقات التى صدرت نتيجة لها ، وخلو
مستندات الدعوى من أى عنصر او دليل اثبات يمكن ان يصلح اداة تجعل
من المقدور الوصول الى الحقيقة لأعمال رقابة القضاء فى شأن ترجيح
صحة هذا القرار وسلامة استخلاصه ، وعدم تقديم الحكومة او ابدائها

ها ينفي أو ينقض ما استند اليه المدعى من أوجه للطعن على سلامة الحكم الصادر بإلغاء هذا القرار .

ملخص الحكم :

سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الفهم القائم على أن عدم تقديم أوراق التحقيق الابتدائي أو فقدانها يجعل القرار المطعون فيه كأنه منزع من غير أصول موجودة هو فهم ظاهر الخطأ . مما كان ضياع أوراق التحقيق بل ضياع سند الحق بمضيغ للحقيقة ذاتها في شتى مجالاتها مدنيا أو جنائيا أو اداريا ما دام من المقدور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى ، وهذا الدليل قائم في خصوصية هذه المنازعة على ما سجله مجلس التأديب الابتدائي ثم مجلس التأديب الاستئنافي في قراريهما من خلاصة وما انتهيا اليه من دلائل اقتنعا بها ، غيبا انتهيا اليه من نتيجة . هذا الى ان أوراق التحقيق الانضمامي قد قدمت الى المحكمة أمام دائرة محص الطعون .

ويخلص من هذا القضاء ان مناط عدم التمسك بأوراق التحقيق في حالة عدم تقديمها أو فقدانها ، وعدم اعتبار القرار المطعون فيه في هذه الحالة منزعا من غير أصول موجودة ، هو امكان الوصول الى الحقيقة بطرق الاثبات الأخرى ووجود عناصر تكميلية تفيد في مجموعها مع باقى القرائن والشواهد ودلائل الأحوال القائمة في المنازعة على تكوين الاقتناع بالنتيجة التي يمكن أن ينتهى اليها الحكم في شأن القرار المطعون فيه فاذا لم تتوافر هذه العناصر والأدلة فلا تنهض قرينة الصحة المفترضة في القرار الإداري وحدها سندا كافيا لتحسينه من الطعن فيه بالإلغاء لأن هذه القرينة ليست قاطعة بل انها تقبل الدليل العكسي ، وإذا كان عبء إقامة هذا الدليل يقع على عاتق المضر من القرار ، فان مقتضى القاء هذا العبء عليه الا يحرم عدالة من سبيل التمكن من اثبات العكس بفعل الإدارة السلبى او بتقصيرها متى كان دليل هذا الإثبات بين يديها وحدها وأمتعت ، بغير مبرر مشروع ، عن تقديمه ، أو عجزت عن ذلك لفقدته أو هلاك مسنده بغير قوة قاهرة ولا سيما اذا كان دفاعه في تعيب القرار مشتقا من الأوراق المتضمنة

لهذا الدليل ومنحصرا فيها ، اذ لا يقبل أن يكون وضعه في حالة عدم تقديم الجهة الادارية — لسبب ما — لأوراق التحقيق المطلوبة على الأسباب التي قلم عليها القرار ، أسوأ منه في حالة تقديم هذه الأوراق ، فيتعذر عليه في الحالة الأولى سبيل اقامة الدليل على العيب الذي يوجهه الى القرار وبذلك يحتمى القرار من الالغاء ويغفل من رقابة القضاء وتكسب الادارة بامتناعها عن تقديم الأوراق أو باضاعتها لها ميزة غير عادلة نتيجة لموقعها السلبي أو تقصيرها ، بينما يتاح له في الحالة الثانية اذا ما قدمت هذه الأوراق ، ان يمحس اجراءات التحقيق ويناقش النتيجة التي استخلصت منه ، بما قد يكشف عن عيب في القرار يمكن ان يكون مبررا لالغائه .

ماذا كان الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه له وجود وان لم تقم الوزارة بتقديم أصله أو صورة منه أو التحقيقات التي صدر نتيجة لها ، وان يكن ملف خدمة المدعى خلوا من أية اشارة أو صدى لهذا القرار . ولما كانت مفردات الدعوى ، في خصوصية المنازعة المطروحة ، لا تتضمن أي عنصر أو دليل اثبات يمكن ان يصلح أداة تجعل من المقدرة الوصول الى الحقيقة ، لأعمال رقابة القضاء ، في شأن ترجيح صحة القرار المذكور وسلامة استخلاصه ، فإنه أزاء عدم تقديم الحكومة أو ابدائها ما ينفي أو ينقض ما استند اليه المدعى من أوجه الطعن على القرار ، ولما سلف بيانه من أسباب ، يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالفناء القرار مثار الطعن وما يتسرب على ذلك من آثار ، قد أسس الحق في النتيجة التي أنتهى اليها .

(طعن ١١٥٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

فقد أوراق التحقيقات التي اجريت مع الموظف فيما نسب اليه — عدم تأثيره على قرار الجزاء ما دامت الواقعة التي بنى عليها ثابتة من

اوراق اخرى تطمن اليها المحكمة وتؤدي الى النتيجة التي تنتهت اليها
جهة الإدارة .

ملخص الحكم :

إذا كان للواقعة التي انبنى عليها الجراء على المطعون ضده أصل ثابت في أوراق اخرى تطمن اليها هذه المحكمة وفيها كل الغناء عن التحقيقات المفقودة او الضائعة عن الجهة الادارية وقد اخذت بالنتيجة التي انتهى اليها التحقيق الانضامى وادانت المطعون ضده على أساسها تكون قد بنت قرارها المطعون فيه على أصل ثابت في الاوراق يؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ولا مطن على تقديرها ما دام أن هذا التقدير له سند في الواقع كما وان العقوبة الموقعة جاءت في الحدود المرسومة قانونا .

(طعن ٧٦٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

رقابة القضاء الادارى على القرار الادارى بتوقيعه — لا بد لأعمالها أن تكون التحقيقات التي بنى عليها القرار تحت نظر المحكمة — في حالة ضياع الاوراق الاصلية لا بد أن يكون للواقعة التي انبنى عليها توقيع الجراء أصل ثابت في أوراق اخرى تطمن اليها — استقالة ابد اتقاضي دون أن تقدم الإدارة اوراق التحقيق الاصلية أو تثبت قيام الواقعة بطرق الإثبات الأخرى — تجعل الجراء قائما على غير سبب أو على سبب عجزت الإدارة عن اثبات صحته .

ملخص الحكم :

أن الجراء التاليين انما يقوم على واقعة أو وقائع محددة تثبت

فى حق الموظف وتكون ذنبا اداريا يستاهل العقاب ، ولا بد لاعمال رقابة المحكمة ان تكون هذه التحقيقات تحت نظرها او ان تكون الواقعة التى انبنى عليها توقيع الجزاء لها اصل ثابت فى أوراق اخرى تطمئن اليها المحكمة وذلك فى حالة ضياع الأوراق الأصلية .

فإذا كانت الواقعة التى اسندت الى المطعون ضده وانبنى عليها توقيع الجزاء عليه ليس لها أى صدى فى الأوراق المتقدمة بملك الدعوى ، فلم تتكشف تفاصيلها ولا ماهيتها ، ولم تنكر الحكومة أى شيء عن الواقعة التى اسندت للمطعون ضده ، وكل ما قالته ان هناك تحقيقا أجرى دون ان تذكر عناصره او مقوماته ، بل وقالت بصريح العبارة انها لا تستطيع الرد على الدعوى دون ان يكون امامها الأوراق التى انبنى عليها توقيع الجزاء . فإذا قال المطعون ضده انه لم يرتكب وزرا يماثل عليه وعجزت الحكومة عن تقديم الدليل المثبت للذنب الادارى كان القرار المطعون فيه قد قام على غير سبب او ان الاسباب التى انصحت عنها الحكومة قد عجزت عن اثبات صحتها بعدم تقديم الأوراق المثبتة لها .

وانه وان لم يكن عدم تقديم أوراق التحقيق الابتدائى او فتحها بمضيق للتحقيق فى ذاتها ما دام من المنذور الوصول الى هذه الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى ، ولما كان الثابت من الأوراق عدم الإشارة فى أى منها الى هذا التحقيق الفاتد ، بما يفيد حصوله على النحو الذى ادى بالادارة الى استخلاص الادانة منه ، وهذا فى الوقت الذى لا تذكر الحكومة عن تفاصيله أى شيء ، فانه ولا شك يكون من غير المنذور الوصول الى الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى بعد مضي هذا الزمن ، خصوصا وقد أوسع المجال للادارة للاثبات فلم تقدم ما يثبت صحة الاسباب التى قام عليها الذنب الادارى الموقوع على المطعون ضده بالقرار المطعون فيه .

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

فقد اوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإدارى الذى انبنى على تلك الأوراق متى قام الدليل أولا على وجودها ثم فقدانها واما محتوياتها فيستدل عليها بأوراق صادرة من أشخاص لهم صلة مهمل وثيقة بها .

ملخص الحكم :

من حيث ان هذه المحكمة - ومن قبلها هيئة مفوضى الدولة - قد كلت الجهة الادارية بايداع التحقيقات التى أجرتها النيابة الادارية فى القضية رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٥ الخاصة بالقرار المطعون فيه الا انها قررت بفنقدها وعدم العثور عليها وودعت ملف القضية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ الخاص بالتحقيق الذى أجرته النيابة لرئاسة الجمهورية ووزارة العدل بحثا عن الأوراق المشار اليها ولتحديد المسئول عن فقدانها ولم يسفر التحقيق عن العثور على الأوراق المذكورة او شيء منها .

ومن حيث ان المدعى قدم مذكرة تعقيبا على الطعن أوضح فيها انه ثبت على وجه اليقين ضياع أوراق التحقيق وان عدم تقديم هذا التحقيق يمثل بالنسبة له حرمانا مطلقا من ابداء أوجه الدفاع المستهدة أولا وأخيرا منه ثم تناول المدعى فى مذكرته المخالفات التى أسندت اليه والتي من أجلها صدر القرار المطعون فيه بمجازاته بخمس خمسة عشر يوما بما لا يخرج عما أورده فى تظلمه من القرار المطعون فيه او بعريضة الدعوى .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المدعى كان يشغل وظيفة وكيل مدرسة عبد الله فكرى الثانوية التجارية بالقزايق ثم ندبته وزارة التربية والتعليم (الإدارة العامة للامتحانات) لرئاسة لجنة امتحان بلوم دراسة الثانوية التجارية لعام ١٩٦٥ التى مقرها مدرسة بورسعيد الاعدادية واذ كانت أعمال امتحان الثانوية التجارية او الثانوية العامة

لا تتبع المديرية التعليمية وإنما تتبع الإدارة العامة للاختبارات بوزارة التربية والتعليم باعتبارها تؤدي على مستوى الجمهورية وكانت السلطة التأديبية بالنسبة للمخالفات التي يرتكبها العامل أثناء مدة نفيه من اختصاص الجهة التي ندب العمل بها وذلك بالتطبيق للفترة الأخيرة من المادة ٦٣ من نظام العاملين المحننين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ (وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه) فإن القرار المطعون فيه وقد صدر من وكيل وزارة التربية والتعليم عن مخالفات أسندت الى المدعى أثناء فترة نفيه المشار اليها . ويكون قد صدر من مختص ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويتمين لذلك الحكم بالفائه والتصدي للشروعية القرار المطعون فيه موضوعا .

ومن حيث ان تجريح المدعى للقرار المطعون فيه يقوم على أساس ان شواهد التحقيق تقضي الى براءته لا الى ادانته على النقيض من النتيجة التي استخلصتها الإدارة من هذا التحقيق وأن يحصل الحكم على سلامة القرار او بطلانه يردده ذلك التحقيق وحده الذى ثبت مقده .

ومن حيث ان ضياع اوراق التحقيق لا يعنى مطلقا سقوط الذنب الإداري الذى اتبني على تلك الاوراق متى قام الدليل اولا على وجودها ثم فقدها واما عن محتوياتها فيستدل عليها بأوراق صادرة من أشخاص لهم صلة محل وثيقة بها .

ومن حيث ان الثابت من اوراق التظلم رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٦٦ المقدم من المدعى الى السيد مفوض الدولة لوزارة التربية والتعليم ان السيد مدير التربية والتعليم بمحافظة بورسعيد ابلغ الإدارة العامة للاختبارات بان طبيب اللجنة الخاصة بالامتحانات دبلوم الدراسة الثانوية التجارية للبنات ببورسعيد قدم اليه مذكرة ضمنها ان وكيل مدرسة عبد الله نكرى الثانوية التجارية بالزقازيق والمنتدب رئيسا للجنة المشار اليها تعمل

معه كملاحظة زوجته المدرسة بالمدرسة الثانوية التجارية بالزقازيق وأن
المدرسة المذكورة اخت من ضمن الطالبات اللاتي يمتحن في ذات اللجنة
— وقد أجرت النيابة الادارية تحقيقا في الموضوع (القضية رقم ١٣٦
لسنة ١٩٦٥ وهى القضية التى فحست) وانتهت فيه الى اسناد
المخالفات الآتية للمدعى : ١ — لم يبلغ المسؤولين عن وجود شقيقة
لزوجته ضمن الطالبات اللاتي تمتحن في اللجنة التى يعمل رئيسا لها
رغم علمه بذلك ولم ينفذ القواعد والتعليمات التى جرى عليها العمل
بالنسبة لرئاسته لتلك اللجنة مع وجود الطالبة المذكورة . ٢ — لم يتخذ
اللازم نحو وجود زوجته كملاحظة باللجنة رغم علمه بوجود شقيقتها
ضمن طالبات تلك اللجنة . ٣ — أمر بارسال عامل لاستدعاء الطالبة
المذكورة يوم ٦ من يونية سنة ١٩٦٥ لحضور الامتحان وسمح لها
بتأدية الامتحان رغم حضورها متأخرة ربع ساعة وعمل على الحصول
على شهادة طبية تفيد انها كانت في حالة اسعاف على خلاف الحقيقة
لتبرير تأخيرها عن موعد الامتحان .

وبناء على ما انتهى اليه التحقيق المشار اليه صدر القرار
المطعون فيه بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٦٦ بمجازاة المدعى — عن
المخالفات المذكورة — بخمسة عشر يوما من راتبه وحرمانه من
أعمال الامتحانات لمدة خمس سنوات .

ومن حيث ان الوثائق المنصلة موضوعا بالدعوى — وهى وجود
الطالبة شقيقة زوجة المدعى ضمن الطالبات اللاتي يمتحن في اللجنة
المذكورة التى يرأسها المدعى وتعمل بها السيدة زوجته كملاحظة نابتة
من الأوراق ومسلم بها من المدعى سواء في تظلمه أو في غريضة الدعوى
أو في مذكراته .

ومن حيث انه عن المخالفة الأولى وأنتى حاصلها ان المدعى
لم يبلغ المسؤولين عن وجود شقيقة زوجته ضمن الطالبات اللاتي
يتمتن باللجنة رياسته رغم علمه بذلك ولم ينفذ التعليمات التى جرى

عليها العمل بالنسبة لرياسته لتلك اللجنة مع وجود الطالبة المذكورة فان التعليمات الخاصة بالامتحانات العامة لسنة ١٩٦٥ - والتي تسلم الدعى نسخة منها بمناسبة ندبه لرياسة اللجنة تنص فى فقرة ٦ من البند (اولا) الخاص بواجبات رئيس اللجنة بأنه على رئيس اللجنة ان يتحقق من انه ليس بين الطلبة من لهم صلة قرابة حتى الدرجة الثالثة فان وجد فعليه ابلاغ ذلك الى المدير العام للامتحانات والى رئيس لجنة الادارة فى الحال . واذ كانت الطالبة المذكورة تعتبر فى قرابتها الى شقيقتها زوجة المدعى فى الدرجة الثانية وتعتبر كذلك فى ذات الدرجة بالنسبة للمدعى بالتطبيق للمادة ٣٧ من القانون المدنى التى تنص على ان اقارب احد الزوجين يعتبرون فى نفس القرابة والدرجة بالنسبة للزوج الآخر . وكان المدعى يعلم بوجود شقيقة زوجته ضمن الطالبات انماى بحثن امام لجنته من واقع صلة القرابة التى تربطه بالطالبة المذكورة ومن واقع كشوف أسماء الطلبة (كشوف المساعدة) التى سلّمت له يوم ٢ من يونيه سنة ١٩٦٥ اى قبل بدء الامتحان بثلاثة ايام وذلك بحسبها هو مستفاد من كتاب لجنة الادارة لامتحان دبلوم المدارس الثانوية التجارية المؤرخ ١٦ من مايو سنة ١٩٦٥ الموجه الى الدعى والسدى اودعه ملف الدعوى تلك الكشوف التى اوجبت الفقرة ١ من البند (اولا) من التعليمات المشار اليها على رؤساء اللجان ان يحرصوا بعناية اذ كان ذلك ما تقدم فانه كان يتعين على المدعى ان يبلغ فوراً كلا من المدير العام للامتحانات ورئيس لجنة الادارة بوجود شقيقة زوجته ضمن طالبات اللجنة تنفيذاً للتعليمات المشار اليها ، واذ كان المدعى لم يقم بإبلاغ المختصين بما تقدم فانه يكون قد اخل بما يفرضه عليه واجب وظيفته وتكون المخالفة ثابتة فى حقه ولا يغنى بعد ذلك ان ممر درجة قرابة الطالبة شقيقة زوجته على نحو يخرجها من مدلول الفقرة ٦ المشار اليها ذلك لانه ان صح انه غم على المدعى الأمر فقد كان يتعين عليه الرجوع الى المختصين بالادارة العامة للامتحانات او لجنة الادارة او مديرية التربية والتعليم وايضاح الأمر لهم سيما وان السيدة زوجته (شقيقة الطالبة المذكورة) تعمل فى ذات اللجنة كملاحظة .

ومن حيث انه من المخالفة الثانية الخاصة بعدم اتخاذ المدمى
اللازم نحو وجود زوجته كملاحظة باللجنة رغم وجود شقيقتها ضمن
طالبات تلك اللجنة فان المدعى دفع هذه المخالفة بأن التعليمات لم تحدد
اجراء بذاته يجب ان يقوم به رئيس اللجنة فى مثل هذه الحالة . وانه
مع تصور التعليمات المشار اليها قدر الاجراء المناسب فى حدود فهمه
لروح العمل فاقام زوجته بالملاحظة فى مكان غير الذى توجد فيه
شقيقتها واتخذ ذات الاجراء بالنسبة للسيد / الملاحظ
باللجنة الذى كان ابلغه بوجود شقيقتها كذلك باللجنة ثم قام بابعاده
فى اليوم التالى الى لجنة البنين بالبدل ولم يتخذ ذات الاجراء الاخير
بالنسبة لزوجه لسببين اولهما انه لم يكن مقبولا بابعاد زوجته وهى
سيدة الى لجنة البنين وثانيهما ان شقيقة زوجته كانت قد قررت عقب اليوم
الاول من ايام الامتحان الامتناع عن الاستمرار فيه .

ومن حيث ان الفقرة ٢٧ من البند (اولا) من تعليمات الامتحانات
الغاية لسنة ١٩٦٥ تنص على ان يتخذ رئيس اللجنة جميع الوسائل
الكفيلة بحسن سير الامتحان كما نصت الفقرة ١٦ من ذات البند على
انه اذا تاخر احد اعضاء لجنة الامتحان او غاب يتصرف الرئيس فى تنظيم
هيئة اللجنة بها يكفل حسن سيرها وله ان يندب فى الحالات المعالجة
أحد مدرسى المدارس القريبة من مقر اللجنة بدلا من الغائب وفى هذه
الحالة يستكتب العضو المنتدب اقرارا بانه غير محروم من اعمال
الامتحانات ويراعى عدم تكليفه بأى عمل يتصل بتلاميذ مدرسته ان
وجد احد منهم باللجنة ثم يرسل للجنة الادارة كشفا يبين فيه اسماء
التفلسين والذين انتدبوا مكانهم مع ذكر وظيفة كل منهم لاعتماد
نقيبهم من ادارة الامتحانات وعليه ان تتخذ نفس الاجراءات فى حالة
انتداب اعضاء جدد باللجنة مع ذكر الاسباب التى دعت لذلك مع
مراعاة الا يزيد عدد الاعضاء الاحتياطيين عن ١٠ ٪ من عدد الملاحظين
اللازمين للجنة ويبين من النقصين المتقدمين ان رئيس اللجنة مسئول
عن اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحسن سير الامتحان وقد اجازت

له التعليمات في عجز الفترة ١٦ انتداب اعضاء جدد للملاحظة في غير حالات غياب الملاحظين باللجنة — مع ذكر اسباب هذا النذب ولا شك أن مقتضيات حسن سير الامتحان كانت تتطلب من المدعى ابعاد زوجته عن العمل في الملاحظة باللجنة حيث تؤدي شقيقتها الامتحان بها ، وهذا الاجراء لم يكن غائبا أو غير معلوم للمدعى اذ اتبعه بالنسبة للسيد / الملاحظ باللجنة الذي ندبه المدعى الى لجنة البنين بسبب ان شقيقتها كانت تؤدي الامتحان في اللجنة ولا متنع فيها تزرع به المدعى من اسباب يبرز بها عدم اتخاذ مثل هذا الاجراء بالنسبة لزوجته ذلك لانه طالما ان حسن سير الامتحان كان يقتضى ابعاد زوجته من اللجنة ، فانه كان يضمن عليه المبادرة باتخاذ هذا الاجراء دون ان يعلقه على ارادة شقيقة زوجته في الاستمرار في الامتحان من عدمه او يتعلم بعدم ملاعبة نذب زوجته الى لجنة البنين ومن ثم تكون هذه المخالفة بدورها ثابتة في حقه .

ومن حيث انه عن المخالفة الثالثة والتي حاصلها انه امر بارسال عامل لاستدعاء الطالبة المذكورة يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ لحضور الامتحان وسمح لها بتأديته رغم حضورها متأخرة عن موعد بدء الامتحان في ذلك اليوم بحوالى ربع ساعة وعمل على الحصول على شهادة طبية تفيد انها كانت في حالة اسعاف على خلاف الحقيقة لتبرير تأخيرها عن موعد الامتحان فان الواضح من التحقيق الذي تم حسبما اثبتته السيد مفوض الدولة في مذكرته الخاصة بتظلم المدعى من القرار المطعون فيه — وقد كان التحقيق المشار اليه تحت نظره — ان السيدة شهدت بأن المدعى طلب منها ارسال أحد الساعة لاحضار شقيقة زوجته لكي تؤدي الامتحان يوم ٦ من يونيه سنة ١٩٦٥ وانها كلفت الساعى بذلك كما ان المدعى سمح للطالبة المذكورة بتأدية الامتحان بعد بدايته بربع ساعة وشهدت السيدة / المراقبة باللجنة ان المدعى اثناء النقاش الذي دار بينه وبين زوجته قال « هنشيع يجيبها » وكان ذلك اثناء حضور العامل

المذكور هذه المناقشة وأضافت أنه سمح للطالبة المذكورة بدخول اللجنة بعد مرور ربع ساعة من بداية الامتحان ويستبين من أقوال الشاهدتين المذكورتين طبقاً لما أثبتته السيد مفوض الدولة أن استدعاء الطالبة المذكورة لتأدية الامتحان كان يعلم المدعى وبناء على أمر منه وأنه سمح لها بالدخول لأداء الامتحان بعد ربع ساعة من بدايته وذلك بالمخالفة للفقرة ١٨ من البند ثانياً من تعليمات الامتحانات العامة التي تحظر السماح للطالبة بدخول الامتحان بعد بدايته بمدة تزيد عن خمس دقائق ولا يفيد المدعى في التوصل من الشطر الأول من المخالفة أن كلا من الأسماء والسيد / الملاحظين بالحجرة التي تؤدي فيها الطالبة المذكورة الامتحان قد شهدا بأن السيدة / هي التي أحضرت الطالبة لمقر الحجرة وأمرتها بالسماح لها بتأدية الامتحان ، وإن الرسالة التي أرسلت للطالبة للحضور لأداء الامتحان كانت بخط السيدة المذكورة إذ حتى لو صح كل ما تقدم فإن ذلك لا يقوم دليلاً على نفي الواقعة محل المخالفة التي جوهرها أن المدعى هو الذي أمر باستدعاء الطالبة وسمح لها بدخولها للامتحان ولا شك أن دور السيدة / هو دور المنفذ لأوامر المدعى في نفي الشطر الأخير من المخالفة الخاص بعمله على الحصول على شهادة طبية بأن الطالبة المذكورة في حالة اسعاف أن طبيب اللجنة لم يذكر في تقريره أن المدعى نفسه هو الذي أحضر الطالبة إليه ذلك لأنه لم يسند للمدعى أنه هو نفسه الذي قدم الطالبة لطبيب اللجنة وإنما أسند إليه أنه عمل على الحصول على الشهادة الطبية بأن الطالبة في حالة اسعاف وهو أمر ممكن أن يتم بواسطة شخص آخر غير المدعى بناءً على تكليف منه .

ومن حيث أنه بالإتناء على ما تقدم تكون المخالفات التي أسندت إلى المدعى قد قام الدليل في الأوراق على صحة إسنادها إليه زمن تم يكون القرار المطعون فيه قد قام على كامل سببيه وصدر من مختص بإصداره .

(طعن ٥٣٣ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١/٢٦)

الفرع الخامس

تدارك المحكمة التأديبية لما اعتور التحقيق الابتدائي من قصور

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

صدور القرار التأديبي صحيحا متى روعيت فيه كافة الإجراءات والضمانات اللازمة - وجود قصور في التحقيق الابتدائي لا يخل بصحة القرار متى تداركت المحكمة التأديبية هذا العيب .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن مجلس التأديب الاستثنائي الذي أصدر القرار المطعون فيه كان مشكلا تشكيلا قانونيا وأنه واجه المدعيين بالوقائع المكونة لما اتهم به من مخالفات إدارية وبصادرهما التي تم استجوابهما منها ومكنهما من إبداء أقوالهما ودفاعهما وملاحظتهما بعد تبيينهما من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت والأوراق المتعلقة بهما فإن القرار المطعون فيه يكون قد صدر بعد مراعاة الضمانات الأساسية التي تقوم عليها حكمة إجراءات التأديب إذ توافرت في الإجراءات التي اتبعت فسمانة السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة . كما كتلت حماية حق الدفاع للمدعيين تحقيقا للعدالة ، ومن ثم فلا وجه للنسعى على القرار المذكور بالبطلان لعدم صلاحية بعض المحققين الذين اشتركوا في التحقيق الابتدائي الذي سبق المحاكمة التأديبية أو لأن بعضهم كان غير مختص بسبب نوع عمله أو مستوى درجته . فإن صح أن التحقيق الابتدائي الذي سبق المحاكمة الابتدائية قد شابه قصورا أو خلا من مقومات التحقيق الصحيح فقد تداركت المحاكمة التأديبية هذا العيب .

(طعن ٩١٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٢/١٩٦١)

(٦ م - ٩ ج)

الفصل الخامس - الوقف عن العمل احتياطيا

الفرع الأول - قرار الوقف عن العمل

الفرع الثاني - مد قرار الوقف عن العمل

الفرع الثالث - الوقف عن العمل بقوة القانون

الفرع الرابع - مرتب الموقوف عن العمل

الفرع الخامس - الطعن في الوقف والحرمان من المرتب

الفصل الخمس
الوقف عن العمل احتياطيا

الفرع الأول
قرار الوقف عن العمل

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

ليس في النصوص ما يؤدي الى جعل قرار وقف الموظف عن العمل كان لم يكن ان لم يعرض حالا على السلطة التأديبية المختصة .

ملخص الحكم :

لا وجه للقول بأن الوقف يعتبر كان لم يكن بحجة عدم عرض الأمر حالا على السلطة التأديبية المختصة ، اذ ليس في النصوص ما يترتب مثل هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما تترتب عليه معدوما ، وغاية الأمر انه ما دام القانون قد ناط بالسلطة التأديبية المختصة بتقدير صرف مرتب الموظف عن مدة الوقف كله أو عدم صرفه ، فانه يتعين الرجوع الى هذه السلطة لتقرير ما تراه ، ويعتبر المركز القانوني في هذا الشأن معلقا حتى يصدر قرارها فيه .

(طعن ٦٩٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٥٨)
(هي ذات الفرع طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١/٦/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

تحديد القانون لمدة وقف الموظف بثلاثة أشهر كحد أقصى — هي

مدة تنظيمية لا بطلان على تجاوزها — اصدار الادارة قرارا بالوقف مدة تربو عليها يصححه اقرار المحكمة التأديبية لهذا الوضع عند عرض الأمر عليها — يستوى في ذلك الإقرار الصريح أو الضمني. بالموافقة على المد عن مدة لاحقة .

ملخص الحكم :

ان المدة المحددة للوقف عن العمل لمصلحة التحقيق والتي تصدر من الجهة الادارية وان كان القانون قد حدد لها حدا اقصى وهو ثلاثة شهور الا ان هذه المدة كما جرى قضاء هذه المحكمة هي مدة تنظيمية لا يترتب البطلان على تجاوزها وان ما يصدر من قرارات من الجهات الإدارية من مدد تربو عليها يصحها اقرار المحكمة التأديبية لهذا الوضع عند عرض الأمر عليها بعد ذلك ، سواء كان هذا الاقرار صريحا أو ضمينا بالموافقة على المد عن مدة لاحقة .

(طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١٩)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

وقف الموظف عن العمل لاتهامه بارتكاب جنایات تزوير واختلاس. — قرار مجلس التأديب باستمرار وقفه — اشارة المجلس في منطوق القرار الى ان الوقف موقوت بانتهاء تحقيق النيابة العامة — عرضه في اسبغه الى ان مصلحة التحقيق تقتضي استمرار الوقف — ذلك مؤداه استمرار الوقف حتى يتم الفصل فيما نسب اليه من جرائم — القول بان الوقف ينتهي بمجرد احالته الى المحكمة الجنائية — انطوائه على مسخ لفحوى القرار ومجاورة لماد النصوص .

ملخص الحكم :

حتى كان الثابت ان المدمى — وهو موظف عمومي — اتهم بارتكاب

تزوير فى أوراق اميرية انشاء نادية وظيفته ، وبالاشتراك مع آخرين
فى ارتكاب جريمة اختلاس اموال اميرية ، وتولت النيابة التحقيق ،
ثم احوالت الدعوى الى غرفة الاتهام التى احولتها بدورها الى محكمة
الجنائيات ، وكانت المصلحة قد قررت وقفه احتياطيا عن العمل اعتبارا
من ١٤ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ثم عرضت الأوراق على مجلس التاديب
طلبة استمرار وقفه ، فقرر بجلسته المنعقدة فى ٣٠ من يولييه سنة
١٩٥٣ استمرار وقفه وقفا موقوتا بانتهاء التحقيق المثار اليه ، كما
قرر المجلس استمرار وقف صرف مرتبه ، وجاء فى أسباب هذا القرار
ان الثابت من الأوراق ان المنسوب الى كل من هذين الموظفين هو
الاستيلاء على مبالغ من قيمة المكالمات الزائدة بتليفونات الاسكندرية
نتيجة تزويرها فى فواتير المشتركين ، وان التحقيق فى هذه الوثائق
المنسوبة اليهما لا يزال مستمرا بالنيابة المختصة ، وان الأول منهما
لا يزال محبوسا حبسا احتياطيا على ذمة القضية ، وان مجلس
التاديب يرى لذلك « ان مصلحة التحقيق مع الموظفين المذكورين فى هذه
القضية تقضى باستمرار وقف كل منهما » — اذا كان الثابت هو ما تقدم ،
فان الواضح ان المقصود من هذا القرار — بحسب فحواه على هدى
اسبابه — هو استمرار وقف المدعى حتى يفصل فيما هو منسوب
اليه من اختلاس وتزوير ، وهى تهم لو صحت لانتطوت على مخالفات
ادارية فضلا عن افتراء جرائم ، فالمقصود من القرار ، والحالة هذه
هو استمرار الوقف حتى ينحسم هذا الوقف المعلق ، وهو لا ينحسم الا
بعد اتهام التحقيق الذى تتولاه النيابة العامة ، ثم الفصل فى التهم
بعد ذلك بواسطة جهات القضاء المختصة ، وهذا هو التأويل الذى
يتسق مع طابع الاتهام ومع الحكمة التشريعية التى قامت عليها
النصوص الخاصة بوقف الموظف ووقف مرتبه خلال هذا الموقف المعلق
فتأويل الحكم المطعون فيه لفحوى قرار مجلس التاديب بان المقصود
منه هو انتهاء الوقف بالحالة المدعى الى محكمة الجنائيات يكون —
والحالة هذه — مسخا لفحوى القرار ، بما يخرج عن الفهم الطبيعى

إلى أنهم وافقوا على الاستئذان لا يتسق مع ملاد النصوص على هدى الصالح
المعلم وبإقامة مقتضيات النظام الإداري وحسن سير المرافق .

(طعن ٦٩٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٤/٦/١٩٥٨)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

عدم عرض القرار الصادر بوقف الموظف على مجلس التأديب
المختص حلاً حسبما هو مشروط في الفقرة الأخيرة من المادة ٨ من الأمر
الرقم ١٨٨٣/٤/١٠ — لا يؤدي إلى انعدام قرار
الوقف وما بني عليه من الحرمان من الترقية — أساس ذلك — هو
عدم وجود نص يرتب هذا الجزاء .

ملخص الحكم :

لا وجه لما يصاب به الحكم المطعون فيه من أن القرار الصادر
عليه بالوقف اعتورته ثنائية بسبب اغفال عرضه حالاً على مجلس
التأديب المختص حسبما هو مشروط في الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة
من الأمر رقم ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ ، وأن اثر هذه
الثنائية هو انعدام قرار الوقف وما بني عليه من حرمانه من الترقية ،
لا وجه لذلك لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه ليس من النصوص
المشار إليه ما يرتب مثل هذا الجزاء الذي يجعل قرار الوقف وما ترتب
عليه معدوماً .

(طعن ٢٩٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٢)

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

موظف مؤقت — وقفه عن العمل — من اختصاص وكيل الوزارة
أو رئيس السلطة كل في دائرة اختصاصه دون مجالس التأديب — تقرير

مجلس التأديب وقف موظف مؤقت عن عمله مع عدم صرف مرتبه عن مدة
الوقف — باطل — لا محصل مع ذلك للحكم بالفقه متى كان وكيل الوزارة
المختص قد أقر ذلك

ملخص الحكم :

إذا تبين أن المدعى بوصفه مستخدماً مؤقتاً معيناً على وظيفة
مؤقتة أنها تنطبق في حقه — بحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١، بشأن نظام موظفي الدولة — الشروط الواردة بصيغة عقد
الاستخدام التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره الصادر بجلاسة
٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فيما يتعلق بتوظيفه وتأديبه وفصله ،
فانه طبقاً للمادة الخامسة من شروط هذا العقد يكون لوكيل الوزارة
أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة وقف المستخدم عن
العمل احتياطياً ، ويرتب على الوقف عدم صرف المرتب ، ما لم يقرر
أحدهما صرفه كله أو بعضه ، وبناء على هذا يكون مجلس التأديب
الابتدائي لموظفي وزارة التربية والتعليم غير مختص بالنظر في وقف
المدعى عن عمله أو مجازاته تأديبياً ، بل المختص بذلك هو وكيل
الوزارة . على أنه لما كان هذا الأخير قد أقر وقف المذكور ، ولم يقرر
صرف مرتبه اليه عن مدة وقفه ، بل استصدر قراراً وزارياً بفصله من
الخدمة ، فإن طلب المدعى إلغاء القرار الصادر عن مجلس التأديب
بوقفه عن العمل يكون على غير أساس سليم من القانون .

(طعن ٨٥٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٦/٦)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

المشرع حدد الحالات التي يجوز فيها وقف العامل على سبيل
الحرص — ولا يجوز اللجوء الى هذه الوسيلة لغير ما شرعت له —
مثال بالنسبة لوقف موظف عن العمل لإجباره على عرض نفسه على
الجهة الطبية المختصة .

ملخص الحكم :

وفقا للتنظيم الذى وضعه المشرع بالنسبة الى الوقف عن العمل فلا يجوز أن يوقع على الموظف كعتوبة تأديبية الا بموجب حكم من المحكمة التأديبية المختصة (مادة ٨٤) ولا يجوز الوقف احتياطيا الا اذا كان ثمة تحقيق يجرى مع الموظف قبل إحالته الى المحاكمة التأديبية اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك (مادة ٩٥) ولا يوجد فى نصوص القانون ما يسوغ لجهة الادارة اتخاذ هذا الاجراء الاخير لفرض آخر كمجرد الشك فى أن الموظف فقد شرط اللياقة الطبية أو لاجباره على الاذمان لقرار أصدرته جهة الادارة كما لو أحالت موظفا الى الكشف الطبى وامتنع عن تمكين الجهة الطبية المختصة من فحصه ، وانما يجب ان تلتزم جهة الادارة الوسيلة التى نص عليها القانون والغرض الذى شرعت من اجله ، وما دام المشرع قد أجاز الوقف الاحتياطى فى احوال معينة محددة على سبيل الحصر فلا يجوز لجهة الادارة ان تلجأ الى هذه الوسيلة فى غير ما شرعت له والا كان ذلك خروجاً على حدود التنظيم الذى رسمه المشرع واهدار الحكمة التى استهدفها من تخصيصه لكل حالة الاجراء الذى يناسبها .

واذ كان الثابت من الاطلاع على الأوراق المرفقة بملف المطعمون ان الطاعن اصاب بمرض عقلى منذ سنة ١٩٥٩ استلزم عرضه على القومسيون الطبى العام عدة مرات لتقرير الاجازة لعلاجه ثم عمد الطاعن الى عدم تمكين الجهة الطبية من فحصه منذ اواخر سنة ١٩٦٠ - فاصدرت جهة الادارة قرارها المطعمون فيه بعد ان اوست بذلك المحكمة التأديبية المختصة قاصدة من هذا القرار اجبار الطاعن على عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة فمن ثم فان الحكم بالمطعمون فيه وقد اوقف الطاعن فى غير الحالات التى يجوز فيها ذلك يكون قد خالف القانون .

(طعن ٧٣ لسنة ١٢ ق ، ٥١ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢١)

(١٩٦٧/١/٢١)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ شرع اجراء الوقف عن العمل لمواجهة حالات محددة لا يسوغ لجهة الادارة ان تصدر قرارا بوقف الموظف في غير هذه الحالات .

ملخص الحكم :

بالرجوع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة وهو الذى يحكم واقعة الدموى يتضح انه تناول اجراء وقف الموظف من العمل فى المادة ٨٤ منه التى حددت الجزاءات التى يجوز توتيمها على الموظفين ومن بينها الوقف من العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر وفى المادة ٩٥ منه التى خولت وكيل الوزارة او رئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه ان يوقف الموظف من عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك وفى المادة ٩٦ منه التى اوجبت وقف الموظف بقوة القانون من عمله اذا تم حبسه احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائى .

يبين من ذلك ان هذا القانون شرع اجراء الوقف عن العمل لمواجهة حالات محددة هى حالة ما اذا اجرى تحقيق مع موظف وثبت منه ارتكابه لذنوب ادارى يعين مساطته عنه فيوقع عليه جزاء الوقف من العمل مدة معينة كجزاء تأديبى وحالة ما اذا استندت الى الموظف تهم ويدعو الحال الى الاحتياط والنصون للعمل العام الموكول اليه بكف يده عنه واتصائه عن وظيفته ليجرى التحقيق فى جو خال من مؤثراته وبعبء من مساطته وهو الوقف الاحتياطى وحالة الوقف بقوة القانون للموظف الذى يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم جنائى .

اذلك فانه وقد بان ان القانون المذكور لم يشرع وقف الموظف

الا لجاهة تلك الحالات فانه لا يسوغ لجهة الادارة ان تصدر قرارا بوقف موظف لاي سبب لا يمت الى الحالات المتقدمة بصفة .

(طعن ٦٥٧ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

وقف الموظف عن العمل احتياطيا لا يسوغ الا اذا كان ثمة تحقيق يجرى معه واقتضت مصلحته هذا الايقاف — صدور قرار الوقف بعد الانتهاء من التحقيق يكون قد تم على غير ما يقضى به القانون — قرار ايقاف الموظف بمناسبة النظر في انتهاء خدمته — صدوره بعد انقضاء المدة التي امر الحكم الجنائي بوقف تنفيذ العقوبة خلالها يجعله فائدا لأسباب الذي قام عليه .

نصوص الحكم :

ان وقف الموظف عن العمل احتياطيا ، لا يسوغ ومقتضا لحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة ، الا اذا كان ثمة تحقيق يجرى معه واقتضت مصلحة التحقيق هذا الايقاف ولما كان قرار ايقاف المدعى عن عمله في ٣ اكتوبر سنة ١٩٦١ قد صدر بعد انتهاء التحقيق الاداري الذي باثرتة النيابة الادارية في القضية رقم ٢/٢٥٠ لسنة ١٩٥٥ وبعد انتهاء التحقيق الذي اجرته النيابة العامة في الجناية رقم ٢٥٧٣ لسنة ١٩٥٥ قسم ثان بورسعيد اتفئة الذكر وصدر الحكم الجنائي النهائي في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ في الاتهام الذي اوقف المدعى بسببه . فان قرار الوقف والحال كذلك يكون قد تم على غير ما يقضى به القانون . واث لم يكن ثمة تحقيق يجرى مع المدعى تقتضى مصلحته هذا الايقاف . وانما صدر القرار على ما يبين من الأوراق بمناسبة النظر في انتهاء خدمته وفقا لنص الفقرة الثامنة من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ للحكم عليه في جناية المشار اليها ، والى ان يتم استطلاع

الرائى فى مدى قانونية اتخاذ هذا الاجراء . واذا كان الامر كذلك
وكان صدور قرار الايقاف بعد انقضاء المدة التى امر الحكم الجنائى
المشار اليه بوقف تنفيذ العقوبة خلالها واعتباره من ثم وكأنه لم يكن
وفقا لحكم المادة ٥٩ من قانون العقوبات على ما سلف بيانه ، فان
القرار المذكور يكون نافذ السبب الذى قام عليه مشوبا بالبطلان .

(طعن ٩٢٥ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٧/١/١٩٧٠)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

الوقف كاجراء احتياطى مؤقت يجب لصحته ان تكون هناك
حالة مستعجلة وان يعرض الامر حالا على مجلس التأديب ويترتب
عليه الحرمان من المرتب ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف ذلك .

ملخص الفتوى :

لاحظ القسم ان الموظف المذكور اوقف عن العمل فى ١٠ يوليو
سنة ١٩٤١ واستمر موقوفا حتى توفى فى ٩ يناير سنة ١٩٥٠ دون
ان يقدم الى مجلس التأديب او يصدرغى موضوع اتهامه حكم جنائى .

وبالرجوع الى الاحكام القانونية المتعلقة بتسايب الموظفين
يلاحظ ان المادة الثامنة من الامر العالى الصادر فى ١٠ من ابريل
سنة ١٨٨٣ معدلة بالامر العالى الصادر فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١
تنص على ان :

« العقوبات التأديبية التى يجوز الحكم بها على الموظفين
والمستخدمين بالمصالح الملكية هي :

اولا - الاتسذار .

ثانيا - قطع الماهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثالثا — التوفيق مع الحرمان من الماهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة
شهور .

رابعا — التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع
إيقاف الوظيفة أو الدرجة .

خامسا — الرفت بدون الحرمان من المعاش .

وقد جعل لرؤساء المصالح الحكم بالانذار وبتقطع الماهية مدة
لا تجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها
إلا بناء على قرار مجلس التأديب بالشروط والأوضاع المقررة بالأوامر
العالية .

ثم نصت الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من ديكريته ١٠ ابريل
سنة ١٨٨٣ على ما يأتى :

« أما فى الأحوال المستعجلة فيسوغ لرؤساء المصالح ان يمنحوا
المستخدمين مؤقتا عن العمل بشرط ان يعرضوا ذلك حالا على مجلس
الإدارة . ويترتب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته
ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك .

ويتبين من هذه النصوص ان الوقف عن العمل نوعان :

الأول — عقوبة تأديبية .

والثانى — اجراء احتياطى مؤقت .

فالاول لا يجوز توقيفه الا بناء على قرار من مجلس التأديب .

أما الثانى فقد اجيز لرؤساء المصالح اتخاذ بشرطين .

١ — ان تكون هناك حالة مستعجلة .

٢ — ان يمرض امر الوقت حالا على مجلس التأديب .

فإذا تم الوقف دون أن يكون مستوفيا هذين الشرطين فإنه يكون مخالفا للقانون ومن ثم لا يترتب عليه هذا الأثر .

وتقدير ظرف توافر الاستعجال يدخل في سلطة رئيس المصلحة الإدارية في حدود عدم إساءة استعمال السلطة . فإذا ما رأى الرئيس أن الحالة تستدعي الوقف أصدر به أمرا ثم عرض هذا الأمر حالا على مجلس التأديب المختص وهذا الإجراء واجب على الرئيس ليس له مخالفته وإلا فقد الوقف شرطا من شروطه ولم يترتب عليه أثره .

ولا شك أن النص في القانون على هذه الأحكام مقصود به وضع ضمان للموظف كما أن القول بعكسه يترتب عليه منع رئيس المصلحة سلطة في الوقف أكبر من سلطة المجالس التأديبية التي لا تملك إلا الحكم بالوقف مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر .

ويتطلب هذا المبدأ على الحالة المخروضة تبين أن رئيس المصلحة أصدر أمرا بوقف الموظف عن العمل منذ ١٠ يوليو سنة ١٩٤١ ولم يعرض الأمر على مجلس التأديب حتى توفي الموظف في ٩ يناير سنة ١٩٥٠ وبذلك يكون الوقف قد نفذ شرطا من شروط صحته ومن ثم لا ينتج الأثر الذي رتبته عليه القانون وهو الحرمان من المرتب .

ولا يغير من الأمر شيئا أن العرف قد جرى على عدم عرض أمر الوقف فوراً على مجلس التأديب لأن العرف لا يقيم قاعدة مخالفة لنص القانون .

أما فيما يتعلق بالمعلاوات والترقيات فإنها لا تستحق إلا بصور القرار المانع لها وما دام لم يصدر قرار بمنح الموظف المذكور أية علاوة أو ترقية وكان عذر الجهة الإدارية في عدم إصدار مثل هذا القرار - وهو أن الموظف كان موقوفا لاتهامه بالتزور والاختلاس - واضحا ومقبولا فإن المرتب المستحق عن مدة الوقف يحسب على

الأسباب آخر مرتب كان يتقاضاه الموظف عند صدور قرار وقفه دون حساب أية علاوة أو ترقية .

أما فيما يتعلق بحساب مدة الوقف في المعاش فان المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات الملكية تنص على عدم حساب مدة الوقف الذي ترتب عليه الحرمان من كامل الماهية أو جزء منها في مدة الخدمة المحسوبة في المعاش . ومفهوم المخالفة من هذا النص ان مدة الوقف التي لم يترتب عليها الحرمان من المرتب كما هو الشأن في الحالة المعروضة تحسب في المعاش .

(مقتضى ٨١ — في ٣١/١/١٩٥١)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

طلب الموظف خصم مدة الوقف الاحتياطي من مدة الوقف الجزائي
أسوة بعقوبة الحبس — غير جائز — امتناع القياس في مقام العقاب
والتأديب .

ملخص الفتوى :

ينص القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة في المادة ٨٤ منه على الجزاءات التي يجوز توقيعها على الموظفين ، ومن بينها الوقف عن العمل بدون مرتب مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر . ولئن كانت هذه العقوبة تتفق واجراء الوقف الاحتياطي في آثارها كما تتفق عقوبة الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي ، الا ان خصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة عقوبة الحبس تد اجازاه قانون الاجراءات الجنائية بنصوص صريحة ، وقد خلا قانون نظام موظفي الدولة من مثل هذه النصوص ، ومن ثم فلا يجوز خصم مدة الوقف التنفيذي من مدة الوقف الاحتياطي قياسا على الحبس ، لان القياس يمتنع في مقام العقاب والتأديب .

(مقتضى ١٦٤ — في ١٩/٣/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ انطقت برئيس المحكمة التأديبية سلطة إصدار قرارات الفصل في طلبات الوقف وصرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف — المادة ٨٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ انطقت هذا الاختصاص للمحكمة وليس برئيسها — أساس ذلك : المشرع استهدف تحقيق ضمانات ذات شأن تتمثل في أن يزن الأمر ثلاثة أعضاء بدلا من واحد فقط بما يكفل أكبر قدر من العدالة — بصور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يكون قد نسخ ضمنا نص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة — القرار الذي يصدر في هذا الشأن من رئيس المحكمة وحده يكون قد صدر من شخص لا ولاية له قانونا بإصداره ويضحي بهذه المثابة قرارا منعذما .

ملخص الحكم :

أن حاصل أساليب الطعن أن القرار المطعون فيه صدر بالمخالفة لحكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة ، والتي جعلت الاختصاص في وقف العامل عن العمل ومد الوقف وصرف أو عدم صرف المرتب الموقوف معقودا للمحكمة التأديبية وليس لرئيس المحكمة .

ومن حيث أنه باستعراض النصوص القانونية التي حددت الجهة صاحبة الولاية في الفصل في طلبات مد وقف العاملين عن العمل احتياطيا وصرف مرتباتهم أثناء مدة الوقف يبين أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب

كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً ،
وتضمنت المادة ١٥ من هذا القانون بيان الأشخاص الذين أشارت.
اليهم المادة ١٦ سنالفة الذكر ومن بينهم العاملين المدنيين بالدولة
— شأن المطعون ضده — ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
بنظام العاملين المدنيين بالدولة وقضت المادة ٨٣ منه على أن للسلطة
المختصة أن توقف العامل من عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة.
التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه
المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب
على وقف العامل من عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ
الوقف ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة
للتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر
خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة
ما يبع في شأنه .

ومن حيث أن مفاد النصوص المتقدمة أن قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية
بالفصل في طلبات وقف العاملين المدنيين بالدولة احتياطياً عن عملهم
وفي طلبات صرف مرتباتهم كلها أو بعضها أثناء مدة الوقف ثم ارتأى
المشرع في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يكون هذا الاختصاص
منوط بالمحكمة التأديبية وليس برئيس هذه المحكمة وحده ، وقد
استهدف المشرع ولا شك من هذا النص تحقيق نسفانة ذات شأن
تمثل في أن يزيد الأمر ثلاثة أعضاء بدلاً من واحد فقط بها يكفل
أكبر قدر من العدالة وإذا جاء نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٨ متعارضاً على هذا النحو مع نص المادة ١٦ من
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ السابق عليه فإنه يكون قد نسخ
عملاً بنص المادة ٢ من القانون المدني التي تنص على أنه لا يجوز
انفاء نص تشريعي إلا تشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص
يتعارض مع نص التشريع القديم وإذا كان الأمر كذلك فإن الفصل

فى طلبات وقف العمالين المدنيين بالدخولة احتياطيا عن عملهم
وصرف مرتباتهم مدة الوقف كما هو الشأن فى المنازعة المثلثة -
يصبح منعقدا منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨،
للحكمة التأديبية المختصة بكابل هيئتها وليس لرئيسها الذى زالت
كل ولاية له فى هذا الشأن .

ومن حيث متى كان الأمر كما تقدم وكان القرار المطعون فيه
صادرا من رئيس المحكمة التأديبية وحده وليس من المحكمة التأديبية
بكابل هيئتها ، فمن ثم يكون قد صدر من شخص لا ولاية له قانونا فى
إصداره ويضحي بهذه المسألة قرارا معسوما .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى
موضوعه بالفناء القرار المطعون فيه وبإعادة طلب النظر فى أمر
سرف نصف المرتب الموقوف المقيّد رقم ٤١ لسنة ١١ القضائية -
الى المحكمة التأديبية بالنصوّرة للفصل فيه بكابل هيئتها .

(طعن ٥٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٤)

تسليقي :

النصوص المعمول بها بشأن الوقف عن العمل احتياطيا

نصت المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد استبدالها
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن :

لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الادارية حسب الاحوال
أن يوقف العمال عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق
معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة
الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها ويترتب
على وقف العمال عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ
الوقف .

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف يجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها فإذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرّف الأجر كاملاً فإذا برىء العامل أو حفظ التحقيق معه أو جُوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره ، فإن جُوزى بجزاء التوبيخ تقرر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه ، فإن جُوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز أن يسترد منه في هذه الحالة ما سبق أن صرف له من أجر .

طبيعة قرارات الوقف عن العمل احتياطياً :

قرار الوقف عن العمل احتياطياً الصادر من السلطة الرئاسية هو انفصاح من جهة إدارية مختصة عن إرادتها الملزمة بها لها من سلطة تأديبية بمقتضى القانون بقصد أحداث أثر قانوني معين ، هو إبعاد العامل عن عمله وإيقاف صرف نصف مرتبه بصفة مؤقتة . وهذا الأثر لا يتحقق إلا بذلك الانفصاح . وفي هذا الأثر أيضاً تتمثل نهائية القرار الصادر بالوقف الاحتياطى عن العمل ، إذ أن لهذا القرار أثره القانوني الحالي الذي يقترب بمجرد صدوره ، وهو الانفصاح عن العمل ووقف صرف نصف راتب . على أن المستشار الدكتور السيد محمد إبراهيم يرى (المرجع السابق ص ٥٨٨ و ٥٨٩) أن العبرة في نهائية القرار ليست بصدوره نافذاً بل بصدوره من سلطة تملك إصداره دون أن تكون خاضعة في ذلك لاعتقاد أو تصديق من جهة إدارية أعلى منها . وعلى ذلك فإن صدور قرار الوقف عن العمل احتياطياً من أحد الرؤساء الإداريين في حدود اختصاصه

يسكون قرارا اداريا نهائيا لعدم خضوعه لاعتماد سلطة اعلى .

خصائص الوقف عن العمل احتياطيا وحكمته :

الوقف عن العمل احتياطيا ليس من قبيل العقوبة التى توقع على العامل لقاء مخالفة تأديبية ثبت وقوعها منه ، وانما هو مجرد اجراء احتياطى كما يبين من تسمية القاتنون له ، يجوز للسلطة المختصة ان تلجأ الى اتخاذه فى شأن العامل متى قامت به دواعيه .

فهذا الوقف يقصد به استقاط ولاية الوظيفة من العامل اسقاطا مؤقتا ، فلا يتولى خلاله سلطة ولا يباشر لوظيفته عملا يقتضى الامر انصاءه عن وظيفته ليجرى التحقيق فى جو خال من مؤثراته بعيدا عن مسلطاته ، توملا لانبلاج الحقيقة فى امر هذا الاتهام (راجع بحث الدكتور نعيم عطية بعنوان « موانع الترقية » بجلة ادارة تفضايا الحكومة ، العدد الثالث - السنة خامسة عشرة ص ١١ وما بعدها) .

والوقف عن العمل احتياطيا يكون اذا ما اقتضت مصلحة التحقيق مع العامل وقفه عن العمل وكف يده عن ولايته . على ان وقف العامل عن العمل احتياطيا يمكن ان يتقرر ايا كانت المخالفة التى يجرى معه التحقيق فيها ، وايا كان حظها من الجسامة او عدم الاهمية . ومن ثم فقد يضخى التحقيق مجرد زريعة تستند اليها جهة الادارة لوقف العامل عن عمله . ولهذا نرى ان الوقف عن العمل لا يكون سلبيا الا اذا قام سبب جدى كأن يكون ما نسب الى العامل من امور قد بلغ حدا من الجسامة تنعكس آثارها السئية على التحقيق فيما لو استمر العامل متوليا اعمال وظيفته ، ولا يمكن تدارك هذه الآثار السيئة الا بوقف العامل المذكور عن عمله احتياطيا . وفى هذه الحالة تتحقق علة الوقف الاحتياطى ودواعيه .

على انه مهما كانت الآثار القانونية لوقف العامل احتياطيا عن

عمله ، فإن الوقف لا يترتب عليه فسخ رابطة العامل الموقوف بالوظيفة ، فهو يظل خلال مدة وقفه مهما استطالت خاضعا لواجبات الوظيفة العامة ، وهي تلك الواجبات المفروضة عليه خارج الوظيفة فهو قد انقضى عن الوظيفة مؤقتا فلا يقع على عاتقه بطبيعة الحال واجبات مرتبطة بأداء الوظيفة ذاتها . ولكنه يكون مسئولا تأديبيا عن مسلكه خارج الوظيفة متى جاء غير متفق مع الاحترام اللائق للوظيفة ، كما يتمتع عليه أثناء مدة الوقف ان يتقوم بأعمال مثل مزاولة الاعمال التجارية او يؤدي للغير أعمال بمكافأة .

القنزع الثاني مد قرار الوقف عن العمل

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

تتم عرض أمر استمرار وقف المدعى عن عمله فور انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القرار به على مجلس التاديب - ليس من شأنه أن يؤدي الى انعدام هذا القرار او اعتباره كأن لم يكن - ليس ثبت نص يرتب هذا الأمر .

ملخص الحكم :

ان عدم عرض أمر استمرار وقف المدعى عن عمله فور انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ صدور القرار به على مجلس التاديب - ليس من شأنه أن يؤدي الى انعدام هذا القرار او اعتباره كأن لم يكن لعدم وجود نص يرتب هذا الأمر . ان مجلس التاديب العادي قد قرر بجلسته المنعقدة في ١٣ من مارس ١٩٥٧ اعتبار منذة خدمة المدعى منتهية من تاريخ الحكم عليه في اللجنة رقم ٧٨٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وهو تاريخ سابق على تاريخ وقفه فلم يكن هناك محل مع صدور هذا القرار لأن ينظر المجلس المذكور في استمرار وقفه ونظرا الى ان المدعى قد استأنف هذا القرار الذي لا يخرج عن كونه قرار عزل يرتد اثره الى تاريخ الحكم المذكور فإنه يعتبر موقوفا عن عمله بقوة القانون ولنا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ والتي تقضى بأنه يترتب على الحكم بالمعزل من الوظيفة من المجلس التاديبى وقف الموظف ختما رغم طمعه بالاستئناف .

(طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية لهذا القانون والمادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — مقتضاها انه لا يجوز مد وقف الموظف مدة تزيد على ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية — المواد المشار اليها لا تستوجب اقتصار اذن المحكمة بالمد على ثلاثة اشهر ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة كما هو الشأن في حبس المتهمين احتياطيا — علة التفرقة بين الحكيم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي النولة تنص على أن « للوزير ولوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ان يوقف الموظف عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف على ثلاثة اشهر الا بقرار من مجلس التأديب ... » ، وتنص المادة ٥٢ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على أنه « اذا امتدت مدة الوقف الى ثلاثة اشهر دون ان ينتهى التحقيق تعين عرض الأوراق في نهاية تلك المدة على مجلس التأديب للنظر في استمرار الوقف » ، ثم صدر في ١١ من اغسطس سنة ١٩٥٨ قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية في الاقليم المصرى ناصرا في المادة العاشرة منه على ان « لمدير عام النيابة الادارية او احد الوكيلين ان يطلب وقف الموظف عن اعمال وظيفته اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير او الرئيس المختص ... ولا يجوز ان تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية ... » . والمستفاد من النصوص المتقدمة انه لا يجوز مد وقف الموظف مدة تزيد على ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة

التأديبية ، فالحظر منصب على وقف الموظف عن عمله لمدة تزيد على ثلاثة أشهر الا باذن من المحكمة المذكورة ، ولم تستوجب النصوص ان يقتصر اذن المحكمة بالمد على ثلاثة أشهر فقط ، ثم يتجدد الاذن بذلك كل مرة ، كما هو الشأن مثلا في حبس المتهمين احتياطيا - حيث تنص المادة ١٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية على انه « ينتهى الحبس الاحتياطى حتما بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم ، ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم ان يصدر امرا بحد الحبس مدة او مددا اخرى لا يزيد مجموعها على ٤٥ يوما . . . » ، ونصت المادة ١٤٣ من القانون المذكور على انه « اذا رأى قاضى التحقيق مد الحبس الاحتياطى زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة وجب قبل انقضاء ائدة السالفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر امرها بما تراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم ، ولغرفة الاتهام مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها عن ٤٥ يوما الى أن ينتهى التحقيق » - وعلة الفرق في الحكمين واضحة ، ذلك لأن الحبس الاحتياطى - هو تقييد للحرية الشخصية - امر يتعذر تداركه اذا ما وقع فعلا ، فوجب الحوط لهذا الأمر قبل وقوعه ، ومن هنا كان الاذن به مقصورا على ٤٥ يوما في المرة الواحدة مع وجوب تجديد الاذن كل مرة ، اما الوقف فلا يترتب عليه للموظف سوى وقف صرف مرتبه ، وهذا امر من الممكن تداركه على النحو الذى نظمتة الفقرة الثانية من المادة العاشرة اذ حولت المحكمة التأديبية صرف المرتب كله او بعضه بصفة مؤقتة ، كما حولتها - عند الفصل في الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع في شأن المرتب في مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه اليه كله او بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية - اذا ما عرض عليها الامر - عند الفصل في الدعوى التأديبية - تقرير ما يتبع في شأن المرتب في مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه او بصرفه اليه كله او بعضه ، ومن ثم فيكون للمحكمة التأديبية - اذا ما عرض

عليها أمر مد الوقف - أن تعتبر الإدة اللازمة حسبها تقتضيه مصلحة التحقيق أو المحكمة التأديبية بحسب ظروف الحال وملابساته .

(طعن ٩٧ لسنة ٥ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

سلطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في وقف الموظف متى انتقضت مصلحة التحقيق ذلك - محدودة بثلاثة أشهر - وجوب عرض الأمر على مجلس التأديب قبل انقضاء هذه الإدة ليقرر مد الوقف - أغفال هذا العرض يؤدي إلى بطلان أثر قرار الوقف فيها زاد على هذه الإدة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه أن يوقف الموظف عن عمله احتياطيا ، اذا انتقضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة أشهر الا بقرار من مجلس التأديب ، ويترتب على وقف الموظف من عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي اوقف فيه ما لم يقرر مجلس التأديب صرف المرتب كله أو بعضه » . كما تنص المادة ٥٢ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور على أنه « اذا امتدت مدة الوقف الى ثلاثة شهور دون أن ينهى التحقيق تعيين عرض الأوراق في نهاية تلك الإدة على مجلس التأديب للنظر في استمرار الوقف ، فإذا لم يصدر المجلس قرارا بالمرد يعود الموظف الى عمله من اليوم التالي لانقضاء الثلاثة الأشهر ويصرف اليه مرتبه ابتداء من تاريخ مودته ان كان صرف المرتب موقوفاً » .

وبين من هذين النصين ان الشارع قد خول وكيل الوزارة أو

رئيس المصلحة - كل فئ دائرة اختصاصه - حق وقف الموظف عن عمله احتياطيا ، متى اقتضت ذلك مصلحة التحقيق - وحدد لهذا الوقف مدى لا يجاوزه وهو ثلاثة أشهر ، فإن اقتضى الأمر استمرار الوقف مدة أطول تعين عرض الأمر على مجلس التأديب ليقرر مدد الوقف فإن رفض ذلك تعين إعادة الموظف الى عمله من اليوم التالى لانقضاء الثلاثة الأشهر . ويتحقق هذا الأثر كذلك فى حالة عدم العرض على مجلس التأديب ، فيبطل اثر استمرار الوقف فيها يزيد على على تلك المدة .

تمتلى كان الثابت ان الموظف اوقف عن عمله فى ٩ من مايو سنة ١٩٥٣ وامتد وقته لأكثر من ثلاثة أشهر دون موافقة مجلس التأديب حتى اعيد الى عمله فى ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٥ ، فإن وقته يكون فيها زاد على ثلاثة أشهر غير قائم على أساس من القانون ، ويستحق راتبه عن المدة التالية لهذه الأشهر الثلاثة حتى تاريخ موادته الى العمل ، اما مرتبه عن مدة الثلاثة الأشهر الأولى التى كان السوف خلالها صحيحا قانونا فيتمتع عرض امره على مجلس التأديب ليقرر فى شأنه بما يراه وذلك بالتطبيق لاحكام المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .

(انتهى ١٦٤ - فى ١٩/٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المحكمة التأديبية هى المختصة بهد قرار وقف العامل الصادر من مجلس الإدارة للمدة التى تحددها كما تختص بتقرير صرف او عدم صرف الباقي من الأجر خلال مدة الوقف - صدور القرار من رئيس المحكمة منفردا - قرار مخالف للقانون - الحكم بالفأله بالفرغم من ان الطاعن لم يورد هذا السبب فى تقرير الطعن - أساس

ذلك : اختصاص المحاكم التأديبية من النظام العام والمحكمة الإدارية العليا أن تتصدى من تلقاء نفسها لقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام .

ملخص الحكم :

انه في اول يولييه سنة ١٩٧٨ عجل باحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والذي قضى في المادة ٨٦ منه على انه « لرئيس مجلس ادارة الشركة بقرار مسبب حفظ التحقيق الذي لجرى مع العامل وله ان يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك وذلك لمدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الاجر ابتداء من تاريخ الوقف ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجرة فاذ لم يعرض الامر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الاجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه » .

ومن حيث ان المستفاد من ذلك انه اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه اصبحت المحكمة التأديبية هي المختصة بحد قرار وقف العامل الصادر من مجلس الادارة للمدة التي تحددها كما تختص بتقرير صرف او عدم صرف الباقي من اجرة خلال مدة الوقف ولقد كان هذا الاختصاص معقوداً لرئيس المحكمة التأديبية طبقاً لنص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ولكن بصور القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ اصبح الاختصاص للمحكمة التأديبية طبقاً للمادة ٨٦ المشار اليها .

ومن حيث انه يبين من الاوراق انه في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٨١ اصدر رئيس المحكمة التأديبية بطنطا قرار في الطلب المقدم من الشركة المطعون

منها رقم ١٦٢ لسنة ٩ القضائية بعدم صرف نصف المرتب الموقوفه
صرفه للطاعة واذا كانت المحكمة التأديبية هي المختصة بتقرير صرفه.
او عدم صرف نصف المرتب الموقوف طبقا لنص المادة ٨٦ من القانون.
رغم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه فان قرار رئيس المحكمة المشار
اليه في هذا الشأن يكون مخالفا للقانون ويحق للمحكمة ان تحكم
بالفساخ بالرغم من ان الطاعنة لم تورد هذا السبب في تقرير طعنها
باعتبار ان اختصاص المحاكم التأديبية من النظام العام والمحكمة العليا
ان تتصدى من تلقاء نفسها لقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام.

(طعن ٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣)

الفرع الثالث الوقف عن العمل بقوة القانون

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

مستخدم خارج الهيئة - وقفه عن العمل - المادة ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة تنظم الوقف الذي يقع بقوة القانون في حالتي الحبس الاحتياطي أو تنفيذاً لحكم جنائي - المادة ١٢٩ تنظم الوقف في غير هاتين الحالتين - ساطة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة في ذلك .

ملخص الحكم :

لا معة للقول بأنه لا يجوز وقف المستخدم الخارج عن الهيئة إلا بالتطبيق للمادة ٩٦ من قانون نظام موظفي الدولة ، أي في حالتي حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائي ، لأن هذه المادة أنها تنظم الوقف الذي يقع بقوة القانون ، وقد نظمت المادة ١٢٩ وقف المستخدم الخارج عن الهيئة في غير هاتين الحالتين ، فرخصت لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة - بحسب الأحوال - أن يوقف المستخدم الخارج عن الهيئة . ويتربط على الوقف عدم صرف المرتب . ما لم يقرر أحدهما صرفه كله أو بعضه ، وبفاد ذلك أن الوقف جائز بقرار إداري يصدر من أيهما كل في حدود اختصاصه ، ويترخص في تقديره متى قام السبب المبرر له ، وهو اتهام الموظف في أمر قد يستوجب مؤاخضته تكميياً أو جنائياً ، ويرى أن المصلحة العامة تقتضي ذلك .

(طعن ١٥٠٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

المادة ٦٤ و ٦٥ من قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — مؤدى كل من الوقف الاحتياطي والوقف بسيرة القانون بالتطبيق لأحكامهما إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتا عن اقتضى — لكل من الوافدين بسنده القانوني وشروطه ودواعيه — وقوع الوقف بقوة القانون وأن كان قد يغنى عن صدور قرار بتقدير الوقف الاحتياطي فإنه لا يمنع من صدور مثل هذا القرار إذا قبلت إحدى الإدارة الاعتبارات التى تحملها على ذلك — بقرار الوقف الاحتياطي الذى يصدر إبان قيام الوقف بقوة القانون يحمل على أنه قرار تنظرى مصلان على انتهاء الوقف بقوة القانون بحيث ينفذ أمره إذا زال هذا الوقف — اختصاص المحكمة التأديبية بالنظر فى طلب مد هذا الوقف إذا جاوزت مدته الثلاثة أشهر .

ملخص الحكم :

أن المستفاد من نص المادتين ٦٤ و ٦٥ من قانون تنظيم العاملين المدنيين بالدولة أن مؤدى كل من الوقف الاحتياطي والوقف بقوة القانون هو إسقاط ولاية الوظيفة مؤقتا عن العامل إلا أن لكل من الوافدين بسنده القانوني وشروطه ودواعيه ، فالوقف الاحتياطي يصدره الرئيس الإدارى فى دائرة اختصاصه إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة حددها القانون ونص على إجراءات مدها ، بينما يقع الوقف بقوة القانون إذا ما حبس العامل احتياطيا أو تنفيذيا لحكم جنائى ويظل العامل موقوفا الى أن يزول سبب الوقف بالإفراج عن العامل ، وأنه وإن كان وقوع الوقف بقوة القانون وما يترتب عليه من إسقاط ولاية مؤقتا عن العامل قد يغنى عن صدور قرار إدارى بتقرير الوقف الاحتياطي طالما كان الوقف بقوة القانون قائما فإنه قد يقوم لدى الإدارة من الاعتبارات ما يحملها على تقرير استمرار وقف العامل بعد الإفراج

عشره فتمصدر قرارا بالوقف الاحتياطي معلقة نفاذ اثره على انتهاء الوقف بقوة القانون .

وإذا يبين من الأوراق انه صدر قرار في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤. بوقف السيد / حيث كان قد قبض عليه في ذات التاريخ لانهايه بتزوير أوراق رسمية وانه واضح من ظروف اصدار هذا القرار وجسامة ما نسب اليه ان الادارة هدفت بقرارها المذكور الى استمرار ابعاد هذا العامل عن عمله وجلبه عن الوظيفة خلال فترة التحقيق معه اذا زال الوقف الذي يقرره بقوة القانون . ومن ثم فان قرار الوقف الاحتياطي الذي صدر ابان قيام الوقف بقوة القانون يحمل على انه قرار شرطي معلق على انتهاء الحبس الاحتياطي للعامل بحيث ينفذ اثره اذا ما زال الوقف المترتب بقوة القانون .

ولما كان الثابت في الأوراق انه صدر قرار بوقف العامل احتياطيا في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ في ذات اليوم الذي قبض عليه فيه . وأوقف بقوة القانون وقد انتهى هذا الوقف بالامراج عن العامل في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، وينبئ على ما سلف بيانه ان قرار الوقف الاحتياطي الشرطي يرتب اثره اعتبارا من انتهاء الوقف بقوة القانون ومن ثم تكون المحكمة التأديبية مختصة بالنظر في طلب مده اذا جاوزت مدة الوقف ثلاثة اشهر بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من قانون العاملين المدنيين بالدولة .

(طعن ١٥١ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٦٨)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

موظف — وقفه — اعتقاله تهيدا لحاكمته — اعتبار الاعتقال بمثابة الحبس الاحتياطي — وقفه بقوة القانون عن عمله مدة اعتقاله .

ملخص الفتوى :

إذا كان الثابت أن الموظف اعتقل عسكرياً ، وكان هذا الاعتقال بسبب تهمة معينة وجهت إليه ، وهى تهمة الانتهاك الجنائى على قلب نظام الحكم ، وقد قضى بإدانته فيها من المحكمة العسكرية العليا ، فإن الاعتقال الذى سبق الحكم يعد بمثابة الحبس الاحتياطى ، وتجرى فى شأنه أحكام الحبس الاحتياطى وآثاره القانونية .

ولما كانت المادة ٩٦ من قانون نظام موظفى الدولة تقضى بأن كل موظف يحبس حبساً احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ، ويوقف صرف مرتبه ومن ثم يعتبر هذا الموظف موقوفاً عن عمله بقوة القانون مع وقف مرتبه من تاريخ الاعتقال . ولما كان الاعتقال الذى ترتب عليه الوقف بقوة القانون - باعتباره بمثابة حبس احتياطى - قد انتهى بصدد حكم بإدانته هذا الموظف فى الجنائية سالفه الذكر ، فإن من الآثار الحتمية للحكم بانتهاء خبثته طبقاً للمادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ سالفه الذكر .

(فتوى ٤٣٤ - فى ١٩٥٦/٦/٢٠)

تعليق :

إذا كان الوقف عن العمل يقع ابتداء بقرار إدارى ، فإن هناك نوعاً آخر من الوقف يقع بقوة القانون ، وذلك إذا ما حبس العامل احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى ، إذ يترتب على حبسه فى هاتين الحالتين وقفه بقوة القانون عن عمله احتياطياً مدة حبسه . وقد نصت المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن : « كل عامل يحبس احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره فى حالة حبسه احتياطياً أو تنفيذاً لحكم جنائى غير نهائى ويحرم من كامل أجره فى حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائى نهائى . ويعرض الأمر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرر ما يتبع فى شأن مسئولية العامل التأديبية ناذاً انتسح عدم مسئوليته صرف له نصف أجره الموقوف صرفه » .

مبررات الوقف بقوة القانون :

وللوقف بقوة القانون في هاتين الحالتين ما يبرره . فالحبس الاحتياطي لا يكون الا لشواهد ودلائل قوية على ارتكاب العامل الجريمة الجنائية المتهمة فيها والتي حبس احتياطيا من اجلها . كما وأن الحكم عليه بالحبس يضمه بالإدانة في ارتكاب جريمة جنائية . هذا فضلا من أنه سواء اكان الحبس احتياطيا أم تنفيذا لحكم جنائي ، فإن العامل ينقطع عن عمله طوال مدة حبسه ، وليس من المستغاب منحه اجرا وهو منقطع عن عمله ، او اعتبار مدة انقطاعه اجازة وهو في الحبس . ومن ثم قرر المشرع اعتبار العامل موقوفاً من عمله مدة حبسه .

وهذا الوقف كما يقع قانونا بقيام سببه وهو الحبس ، ينتهي كذلك قانونا بزوال سببه بانتهاء مدة الحبس . وعلى ذلك فإن الوقف يبدأ قانونا بالحبس . ويظل قائما باستمرار الحبس ايا كانت مدته ، وينتهي قانونا بانتهاء الحبس والامراج عن العامل .

وظيفة العامل الموقوف :

لا يترتب على وقف العامل بقوة القانون نصم رابطته الوظيفية وهذا الأمر يصدق تماما في حالة حبسه احتياطيا على ذمة تحقيق جنائي يجري معه . أما في حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي ، فإنه ينبغي التفرقة بين حالتين . فإن كان هذا الحكم مرتبطا المنزل كمعقوبة تبعية او متضمنا له كمعقوبة تكميلية او صادرا بمعقوبة جنائية او في جنحة مخلة بالشرف او الأمانة ، فإنه يترتب عليه انتهاء خدمة العامل ولذلك لا يكون ذمة وقف انشاء مدة حبس العامل تنفيذا لذلك الحكم ، اذ تنتهي خدمته بصدوره . وان صدر الحكم في غير تلك الحالات ، فإنه لا يترتب عليه انتهاء خدمة العامل ، ومن ثم يعتبر موقوفاً عن عمله مدة حبسه ، وتظل رابطته الوظيفية قائمة دون انفصال .

أثر الحكم الجنائي الذي تحكم محكمة النقض بالفأقة :

ثار تساؤل حول مدة حبس العامل تنفيذا لحكم جنائي نهائي تم بعد ذلك الفأقه من محكمة النقض . ونرى أن مؤدى نقض الحكم الجنائي الصادر بحبس العامل اعتباره كان لم يكن ، لأن حكم النقض كاشف وليس منشئا ، مما يترتب على صدوره إلغاء الحكم الجنائي بأثر رجعى من تاريخ صدوره ، وبالتالي يكون الحبس الذى تم وفقا للحكم الذى ألقى بأثر رجعى حبسا احتياطيا ، شأنه شأن الحبس الاحتياطى الذى يتم خلال فترة المحاكمة الجنائية قبل صدور الحكم الجنائى ، ومن ثم يسرى فى شأنه ما نصت عليه المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه بصدد مدة الحبس الاحتياطى . وبهذا الرأى صدرت الفتوى رقم ٧٨٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٣ من لجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة فى ٢٣/٤/١٩٧٣ .

الفرع الرابع مرتب الموقوف عين العمل

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

القرار الذى يصدره رئيس المصلحة بوقف موظف مهما كانت درجته عن عمله ، يسقط حقه فى المطالبة بمرتبه عن المدة التى يظل موقوفا فيها - الحكم بالمعزل من الأحكام التى تنشئ حالة جديدة وعلى ذلك يسكون ربط المعاش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الوقف الا اذا نص على أن يسكون ربط المعاش من تاريخ الوقف .

ملخص الفتوى :

استعرضت هيئة قسم الرأى بجلستها المنعقدة فى ١٧ يونيه سنة ١٩٤٧ موضوعا محصل وقائع انه بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٤٤ أصدر وزير الداخلية قرارا باحالة المدير العام لبلدية الاسكندرية الى المحكمة العليا التأديبية لحكمته على ما أسند اليه وكان قد صدر قرار من قبل بوقفه من أعمال وظيفته اعتبارا من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ .

على أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ الاكتفاء باحالة الموظف المذكور الى المعاش وقد صدر مرسوم بذلك فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .

وقد طلب هذا الموظف صرف مرتبه عن المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ الى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ تاريخ إحالته الى المعاش وعند عرض الأمر على سعادة رئيس لجنة قضايا الحكومة ابدى فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٥ أن القرار الذى يصدره رئيس المصلحة بوقف موظف عن عمله توطئة لاحالته الى مجلس تأديب لاتهامه فى قضية جنائية

ذلك الأمر من شأنه أن يمنع الموظف من مباشرة عمله مؤقتا فيسقط حقه في المطالبة بمرتبته عن المدة التي يظل موقفا فيها لأن شرط استحقاق المرتب قيام الموظف بعمل الوظيفة . وهذا المبدأ يجد مسنده القانوني فيما تضمنته لوائح الاستخدام من قواعد خاصة في هذا الصدد فقد نص الأمر العالي الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٢ على أنه يترتب على توقيف المستخدم عن عمله حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف ذلك وهو لا يأمر بصرف المرتب الا في حالة البراءة أو اذا تبين له أن التهمة التي نسبت الى الموظف وحوكم من أجلها لا تستوجب حرمانه من مرتبه طوال المدة التي استغرقتها المحاكمة وظل فيها موقفا وان ذلك هو المبدأ الذي صدرت عنه قواعد الاستخدام ومنه ينبني أن الموظف لا حق في مرتبه مدة الايقاف الا في الحالات الاستثنائية التي يثبت فيها أن الايقاف كان ظلما كما لو ثبتت براءة الموظف الموقوف أو يثبت من قضاء مجلس التأديب أن الفعل الذي اسند اليه لم يكن يستدعي الايقاف أو أن مدة الايقاف طالت من غير مقتض وان هذا المبدأ كما يسرى على الموظفين العاديين الخاضعين لأحكام دكريتو ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ يسرى كذلك على كبار الموظفين الخاضعين لقضاء المحكمة العليا التأديبية المنشأة بمقتضى دكريتو ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ سواء بسواء والاعتبار القائم في لك أنه ليس شبهة ما يوجب التفرقة بين هاتين الطائفتين في المعاملة ما دام أن دكريتو سنة ١٨٨٨ سالف الذكر قد أغفل التكم عن حكم المرتب في مدة الايقاف وترك أمره للأمرس العام المقرر في هذا الشأن والقرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٥ بالموافقة على الاكتفاء بإحالة الموظف المذكور الى المعاش ليس فيه معنى البراءة من التهم التي وجهت اليه واهيل من أجلها الى المحاكمة التأديبية ولذلك فإن حالته لا تدخل ضمن الحالات التي يجوز فيها استثناء إجراء المرتب في مدة الايقاف الا اذا تقرر مجلس الوزراء خلاف ذلك ورأى صرف المرتب عن مدة الايقاف

فأخذاً بالاعتبارات التي حدث بعهد المضي في المحاكمة التأديبية والاكتفاء
بإحالة إلى المعاش فيز أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المتعقدة في
٢٤ مارس سنة ١٩٤٥ عدم استحقاق الموظف المذكور لرتبه عن
مدة الإيقاف .

وعلى أثر ذلك تقدم هذا الموظف طالبا أن يرتب له المعاش من
تاريخ إيقافه في ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ وليس من تاريخ صدور المرسوم
الذي بإحالة للمعاش وقد أبدى قسم قضايا المالية في ٢٨ أبريل
سنة ١٩٤٥ أن الحكم بالعزل من الأحكام التي تنشئ حالة جديدة
وتحدد من أهلية الأشخاص فالأصل فيها أنها تنفذ قانونا من يوم
صدورها إلا ما استثنى بنص صريح وعلى ذلك يكون ربط المعاش من
تاريخ الفصل لا من تاريخ الإيقاف .

إلا أنه قد تبين من الاطلاع على الأوراق الموجودة بمسلف خدمة
الموظف أن وزير الداخلية قد أصدر في ٢٨ يناير سنة ١٩٤٥ أى عقب
موافقة مجلس الوزراء على إحالته إلى المعاش قرارا بإحالة إلى
المعاش اعتبارا من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ (تاريخ إيقافه عن
العمل) وقد أبلغ نص هذا القرار إلى مدير عام بنية الاسكندرية
بالنيابة كما أبلغ إلى الموظف وهو يتمسك بهذا الإبلاغ للمطالبة بأن
يكون ترتيب معاشه من تاريخ الإيقاف وقد أشار قسم القضايا
بمعرض الأمر على مجلس الوزراء مجددا .

وفي ١٦ يونيو سنة ١٩٤٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا بربط
معاش هذا الموظف من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ مع أنه قد أحيل
إلى المعاش في ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ وطلب إعادة عرض الموضوع
على مجلس الوزراء ليصحح قراره السابق :

وقد لاحظت الهيئة أن الموظف قد أوقف عن عمله ابتداء من ١٧
مايو سنة ١٩٤٤ نظرا لما نسب إليه من اتهامات وبالتالي فإنه لم

يتم باداء أى عمل من أعمال وظيفته من ذلك التاريخ الى تاريخ صدور المرسوم الملكى فى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ بإحالتة الى المعاش. وقد قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٥ عدم استحقاق هذا الموظف لرتبه عن مدة الإيقاف ومجلس الوزراء فى قراره هذا انما كان متشيا مع المبدأ الذى صدرت عنه قواعد الاستخدام بن المرتب مرهون بقيام الموظف بعمله وأن الإيقاف عن العمل يستندعى الحرمان أصلا من المرتب طالما أنه قد انتهى بانفصال من الوظيفة ما لم ترى الجهة المختصة بالفصل خلاف ذلك ولما كان مجلس الوزراء يملك سلطة الفصل فى هذه الحالة وقد قرر عدم استحقاق الموظف المذكور لرتبه عن مدة الإيقاف التى انتهت بالفصل فقد رأت الهيئة أنه لا شك فيه أن هذا الموظف يعتبر محروما من مرتبه عن المدة من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ الى ١٤ فبراير سنة ١٩٤٥ .

أما فيما يتعلق بتاريخ تقرير المعاش فإن الأصل انما هو ربط المعاش من تاريخ الفصل لا من تاريخ الإيقاف على أنه اذا كان مجلس الوزراء قد قرر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٤٥ ربط معاش هذا الموظف من ١٧ مايو سنة ١٩٤٤ تاريخ إيقافه عن العمل بناء على أساس مقدم منه بهذا الصدد وأخذا ببعض اعتبارات خاصة فإن هذا الأمر لا يعدوا أن يكون نوعا من نسوية المعاش يدخل تقريره فى نطاق اختصاص مجلس الوزراء . ولذلك فقد انتهت الهيئة من بحثها الى أنه ليس فيما سبق لمجلس الوزراء اتخاذ - بشأن تقرير معاش الموظف المذكور - أى تجاوز لحدود سلطته فى هذا الشأن .

(فتوى ١/٤٧/١ - ٣٥٠ - فى ١٩٤٧/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

الأصل فى وقف الموظف هو حرمانه من المرتب مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرف المرتب كله أو بعضه - يستوى فى

ذلك الموظف الموقوف لحبسه احتياطيا ، وذلك الذى أوقف لتهمة
إدارية - الأمر العالى الصادر فى ١٠/٤/١٨٨٣ ، وقرار مجلس
الوزراء فى ٢٥/٤/١٩١٢ ، والمائتان ٩٥ ، ٩٦ من قانون نظام موظفى
السبيلة .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر
فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ قد نصت على أنه « يترتب على توقيف المستخدم
عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك » .
فهى تقرر قاعدة عامة هى حرمان المستخدم الموقوف من ماهيته طوال فترة
الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرف راتبه كله أو بعضه اليه .
فالأصل هو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف والاستثناء هو جواز
صرفه كله أو بعضه حسبما يقدره مجلس التأديب فى كل حالة
بظروفها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة فى : ١ - حالة
الوقف لذنوب يستوجب الرقت (مادة ١١١ من قانون المصلحة المالية) .
٢ - فى حالة الوقف بسبب حبس المستخدم فى جريمة من الجرائم
العادية . وقد نصت المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية على ان
« كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو لجريمة من الجرائم
الاعتيادية يوقف عن وظيفته من يوم حبسه ... و ماهيته فى كل
مدة ايقافه تكون حقا للحكومة » ، ثم عدلت هذه المادة تنفيذا
لقرار صادر من مجلس النظار فى ٢٥ من أبريل سنة ١٩١٢ كما
يلى : « كل مستخدم يحبس حبسا احتياطيا أو تنفيذا لحكم
قضائى يجب ايقافه عن اعمال وظيفته من يوم حبسه وذلك
لا يمنع الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها وتكون ماهيته حقا
للحكومة فى كل مدة ايقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه لاقامة
اندعوى عليه أو تحكم المحكمة الجنائية ببراعته من التهمة التى ترتب عليها
حبسه ، نفى هذه الحالة يجوز صرف ماهيته اليه عن مدة ايقافه
ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . والمقصود

بعبارة « السلطة التابع لها تأديبيا » مجلس التأديب فيما يختص
بالمستخدمين الداخليين في هيئة العمال ورئيس المصلحة فيما
يختص بالمستخدمين المؤقتين والخارجين عن الهيئة . وهنا يجب التنبيه
الى أن تعديل صياغة تلك المادة على هذا النحو لا يعدو ان يكون
من قبيل الاستطراد والايضاح للنص الاصلى ، وانه مهما يكن من شأن
صياغة هذا التعديل ، مما فتح الباب للتأويل ، فلا يمكن ان يمس
المساعدة التى قررتها الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى
الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ تلك التى جعلت الاصل هو
الحرمان من المرتب مدة الوقت باعتباره مقابل العمل وجعلت الاستفتاء
هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية فى كل حالة
بظرونها ، والقول بغير ذلك قول غير صائب ، اذ مؤداه ان
مجلس الوزراء مبدل فى حكم قرره الأمر العالى الصادر فى ١٠ من
ابريل سنة ١٨٨٣ على ما سبق البيان وهو ما يملكه ، اذ القامدة
التنظيمية العامة لا ينسخها الا أداة تنظيمية عامة من نفس
المرتبة أو من مرتبة أعلى ، واذا لم يصدر قانون بتعديل حكم الفقرة
الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر فى ١٠ من ابريل
سنة ١٨٨٣ فانه يظل قائما لا ينال منه قرار مجلس الوزراء لو صح
فى الجدل انه قصد الى تعديله وهو امر فى الواقع غير مقصود ،
يؤكد هذا النظر انه لو أخذ بالتأويل العكسى لكان الموظف الذى يتهم
جنائيا ويجس احتياطيا أحسن حالا من الموظف الذى وقف به الأمر .
عند حد الاتهام الإدارى دون الجنائى ، اذ على مقتضى ذلك التأويل
— وقد ورد التعديل فى المادة ١٣٤ فقط الخاصة بالحالة الأولى —
يكون رد مرتب الموظف طوال مدة الوقف وجوبا بينهما يكون جوازا فى
الحالة الثانية ، فى حين انه لا يوجد أدنى مبرر للفرقة فى الحكم
مما يقطع بانه لم يقصد الى تغيير فى الأحكام الموضوعية عند تعديل
المادة ١٣٤ من قانون المصلحة المالية ، وانما قصد الاستطراد والايضاح
فى حدود الاصل العام الذى قررته الفقرة الأخيرة من المادة الثانية
من الأمر العالى السالف الذكر ، هذا الاصل الذى رددته المادتان

٩٥ ، ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وقد استعرضت المادة الأولى حالة وقف الموظف بقرار من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، واستعرضت الثانية حالة وقف الموظف بقوة القانون إذا حبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي ، والحكم الموضوعي في الحالين واحد . والحكمة ظاهرة في ترك تقدير صرف المرتب كله أو بعضه أو عدم صرفه الى السلطة التأديبية المختصة في كل حالة على حدتها وبظرونها ، فالبراءة لعدم الصحة أو لعدم الجناية تختلف عن البراءة لعدم كفاية الأدلة في هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتما عدم المؤاخذة الادارية ، وليس من شك في أن السلطة التأديبية تصدر قرارها في صرف المرتب أو عدم صرفه على مقتضى هذه الاعتبارات .

(طعن ٦٩٢ لسنة ٣ ق - جلسة ١٤/٦/١٩٥٨)

(في ذات المعنى طعن ١٠١ لسنة ٢ ق - جلسة ٩/٦/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

الأصل في وقف الموظف هو حرمانه من المرتب مدة الوقف ، والاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية - سريان هذه القاعدة ايا كان سبب الوقف وايا كانت طبيعة الوظيفة هل هي دائمة أو مؤقتة أو خارج الهيئة أو من العمال ، وإن اختلفت أوضاع التأديب واجراءاته بسبب ذلك .

ملخص الحكم :

أن الفترة الأخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالي الصادر في ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ تنص على أنه « يترتب على توقيف المستخدم عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك » ، وهي بذلك تقر قاعدة عامة هي حرمان المستخدم من ماهيته طوال فترة الوقف ما لم يقرر مجلس التأديب صرفها كلها أو بعضها اليه . فالأصل

هو الحرمان من المرتب عن مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله أو بعضه حسبما يقرره مجلس التأديب » أو الرئيس المختص ان لم تكن هيئة محاكمة تأديبية » وذلك فى كل حالة بحسب ظروفها . وقد طبقت منشورات المالية هذه القاعدة فى حالة الوقف لئلا يستوجب الرفق فنصت المادة ١١١ من قانون المصلحة المالية على أن كل مستخدم يرتكب ذنبا يستوجب الرفق يلزم ايقافه عن اشتغال وظيفته فى الحال وهذا الايقاف يعلن اليه كتابة ، ويترتب على توقيف الموظف عن العمل حرمانه من ماهيته ما لم يقرر مجلس التأديب غير ذلك . ب - وفى حالة الوقف بسبب حبس المتهم احتياطيا لجريمة من الجرائم العادية (م ١٣٤ من قانون المصلحة المالية) . وقد عدلت صياغة هذه المادة بناء على قرار مجلس النظار الصادر فى ٢٥ من ابريل سنة ١٩١٢ كما يلى : « كل مستخدم يحبس احتياطيا او تنفيذا لحكم قضائى يجب ايقافه عن اعمال وظيفته من يوم حبسه ، وذلك لا يمنع الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيفها عليه . وتكون ماهيته حقا للحكومة فى مدة ايقافه ما لم يتقرر عدم وجود وجه لاتهامه الدعوى عليه او تحكم المحكمة الجنائية ببراءته من التهمة التى ترتب عليها حبسه ، وفى هذه الحالة يجوز صرف ماهيته عن مدة ايقافه ما لم تقرر السلطة التابع لها تأديبيا خلاف ذلك » . والمقصود بعبارة « السلطة التابع لها تأديبيا » مجلس التأديب فيما يختص بالمستخدمين الداخلين فى هيئة العمال ، ورئيس المصلحة فيما يختص بالمستخدمين المؤقتين والخارجين من الهيئة . وهنا يجب التنبيه الى أن تعديل صياغة المادة على هذا النحو لا يعدو ان يكون من قبيل الاستطراد والايضاح للنص الاصلى ، وانه مهما يكن من أمر فى شأن هذه الصياغة مما فتح الباب للتأويل فلا يمكن ان تمس القاعدة التى قررتها الفقرة الاخيرة من المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ، تلك التى جعلت الاصل هو الحرمان من المرتب مدة الوقف باعتباره مقابل العمل وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية فى كل حالة بظروفها . والقول بغير ذلك قول

غير صائب ، إذ مؤداه ان مجلس الوزراء عدل فى حكم قرره الامر
العالى الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ وهو مالا يملكه ، اذ
القاعدة التنظيمية العامة لا ينسخها الا اداة تنظيمية عامة من نفس
المرتبة او من مرتبة اعلى . فهذا الاصل العام باق وقد ردته المادتان
٩٥ و ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى
الدولة ، فقد استعرضت المادة الاولى حالة الوقف بقرار من وكيل
الوزارة او رئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه ، واستعرضت
الثانية وقف الموظف بقوة القانون اذا حبس احتياطيا او تنفيذا لحكم
جنائى ، والحكم الموضوعى واحد فى الحالىين ، فهو واجب التطبيق
ايا كان سبب الوقف وايا كانت آداته وايا كانت طبيعة الوظيفة هل
هى دائمة او مؤقتة او خارج الهيئة او من العمال ، وان اختلفت
اوضاع التأديب واجراءاته بسبب ذلك .

(طعن ١٩٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

الأصل هو حرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمل من
راتبه طوال مدة الوقف — الاستثناء هو جواز صرفه كله او بعضه
حسبما ترى المحكمة التأديبية او الرئيس الادارى المختص — قيام ذلك
على سلطة تقديرية تنأى عن رقابة القضاء طالما لم تتسم بعدم
المشروعية او اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

ان الاصل هو حرمان الموظف او المستخدم الموقوف عن العمل
من راتبه طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفه كله او بعضه
حسبما تقرره المحكمة التأديبية او الرئيس المختص ان لم تكن ثمة
محكمة تأديبية وذلك فى كل حالة بطرفها . والحكمة ظاهرة فى ترك
امر تقدير صرف المرتب او صرف جزء منه او عدم صرف شيء منه

الى رئيس المصلحة في ضوء الملابسات بكل حالة وظروفها ، وله في ذلك ان يراعى مختلف العناصر الموجبة لما ينتهي اليه تقديره حتى في حالة الحكم بالبراءة اذ البراءة لعدم صحة الاتهام او لانتفاء التهمة او لعدم الجناية تختلف عن البراءة المستندة لعدم كفاية الألة او لبطان القبض والتفتيش ، فضلا عن أن البراءة من التهمة الجنائية لا تسبق حتما براءة الموظف من الناحية الادارية . قرار السلطة التأديبية في هذا الصدد يقوم على سلطة تقديرية تنأى عن الرقابة القضائية طالما كانت متفقة مع مبدأ الشروعية وغير متسمة باساءة استعمال السلطة ، بمعنى ان السلطة التقديرية المقررة للإدارة لا تخضع عناصر التقدير فيها للرقابة القضائية والا انقلبت رقابة القضاء الى مشاركة للإدارة في سلطتها المذكورة .

(طعن ٥٣٢ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

الأصل هو حرمان الموظف من ماهيته طوال مدة الوقف والاستثناء هو جواز صرفها كلها أو بعضها حسب قرار مجلس التأديب أو الرئيس المختص ان لم تكن ثمة محاكمة تأديبية - البند ٥ من تعليمته المالية رقم ٨ في اول يونيه سنة ١٩١٢ - نصه على ان رئيس المصلحة يصرف للعامل المؤقت أو الخارج عن هيئة العمال مرتبة عن مدة الوقف اذا انقضت براءته من الجرم الذي سبق اسناده اليه - ليس في هذا النص خروج على اصل القاعدة السالف ايرادها .

ملخص الحكم :

الأصل هو حرمان الموظف أو المستخدم الموقوف عن العمل من ماهيته طوال مدة الوقف ، والاستثناء هو جواز صرفها كلها أو بعضها حسبما يقرره مجلس التأديب ، أو الرئيس المختص ان لم تكن ثمة

محكمة تأديبية ، وذلك في كل حالة بحسب ظروفها . والبند ٥ من تعليمات المالية رقم ٨ الصادرة في أول يونية سنة ١٩١٢ ، اذ نص على ان العامل المؤقت او الخارج عن هيئة العمال الذى أوقف عن عمله - بسبب ارتكابه جرما موجبا للرفق - يصرف اليه مرتبه من مدة الوقف المؤقت اذا اتضح بعد التحقيق براءته مما أسند اليه ، وان الترخيص بصرف ماهية العامل المؤقت يصدر من رئيس المصلحة التابع لها - قد ردد اصل القاعدة السالف ايرادها ، والحكمة ظاهرة في ترك تقدير صرف المرتب كله او بعضه او عدم صرفه الى رئيس المصلحة في كل حالة على حدة وبحسب ظروفها ، فالبراءة لعدم الصحة او لعدم الجناية تختلف عن البراءة لعدم كفاية الأدلة او لبطالان القبض والتفتيش في هذا التقدير ، والبراءة من التهمة الجنائية لا تستتبع حتما عدم المواخاة الادارية . وليس من شك في ان السلطة التأديبية - اى رئيس المصلحة - تصدر قرارها في صرف المرتب او عدم صرفه على مقتضى هذه الاعتبارات ، ومن ثم يكون القرار الصادر من مدير مصلحة السكك الحديدية بحرمان المدعى ، وهو عامل باليومية الثبلة ، من أجره عن مدة وقته قد صدر ممن يملكه .

(طعن ١٦٤٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

امتناع المحكمة التأديبية عن الفصل في مصير الراتب الذى حبسه امر الوقف عن الموظف وصيرورة حكمها في ذلك نهائيا - لا محيص من اعمال الأصل التالف بان القاعدة هي حرمان الموظف الموقوف عن العمل من راتبه طوال مدة الوقف الا ان يتقرر صرفه كله او بعضه من المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

اذا كانت المحكمة التأديبية على ما ظهر مما تقدم ببائنه تد

استنفدت الفصل فى مصر الراتب الذى حبسه أمر الوقف عن الموظف بحجة أن المحكمة الإدارية قد فصلت فى ذلك بحكم حائز قوة الشيء المقضى والحال كما هو واضح غير ذلك ، وكان يسوغ للمحكمة الإدارية العليا أن تعقب على هذا الحكم باعتبار كونها جهة تعقيب نهائى على قضاء التأديب إلا أنه إزاء انقضاء مواعيد الطعن فى حكم المحكمة التأديبية وصيرورته نهائيا فإنه لا محيص من إعمال الأصل القائل بأن القاعدة هى حرمان الموظف الموقوف عن العمل من راتبه طوال مدة الوقف إلا أن يتقرر صرفه كله أو بعضها من المحكمة التأديبية ، وتأسيسا على ما تقدم كله وبمراعاة أن الحكم التأديبى الذى أصبح الآن نهائيا لم يبرء ساحة المدعى من جريمة إهمال الإدارى فإنه يتمين القضاء برفض دعوى المدعى .

(طعن ١١٧٠ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٥/٦/٢٠)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

مراتب مدة الوقف عن العمل - استحقاقه طبقا لنص المادة ٩٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ يكون بقرار من وكيل الوزارة المختص ولا معقب على تقديره فى هذا الصدد ما دام خليا من الانحراف . وقائما على استخلاص نتائج من الوقائع التى بنى عليها القرار .

ملخص الحكم :

إذا كان وكيل الوزارة قد انتهى إلى عدم الموائمة على صرف مرتب المدعى من فترة وقفه عن العمل لاسباب قدرها بما له من سلطة التقدير فى ضوء الصالح العام ، ولهذه الأسباب أساسها الصحيح الثابت فى الأوراق ، وهى تؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وكيل الوزارة من رفض طلب صرف مرتبه مدة الوقف ولم ينحرف فى ذلك بسلطته العامة ولم ينطق قراره على أية شائبة من أساءة .

تستعمل السلطة ، فيكون قرار وكيل الوزارة والصالة هذه قد صدر مطابقاً للقانون خالياً من أى عيب ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب قد خرج عن مجال التعقيب القانونى الصحيح على القرار ، واتجه وجهة أخرى قوامها مراجعة الادارة فى وزنها لمناسبات القرار وملاءمة اصداره لمحل نفسه بذلك محلها فيما هو داخل فى صميم اختصاصها وتديرها بدعوى ان الأسباب التى اخذت بها الادارة لا تؤدي الى النتيجة التى انتهت اليها مع ان هذا النظر فى حد ذاته لا يستند الى أى أساس سليم لا من الواقع ولا من القانون ، بل على العكس من ذلك تدكان وزن الادارة لمناسبات قرارها وزناً معقولاً مستقلاً استخلاصاً سائفاً من وقائع التى بنت عليها قرارها ، كما يجب التنبيه فى هذا المقام الى انه ليس من حق القضاء الادارى ان يستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما قام لدى جهة الادارة من اعتبارات قدرت على امتصاصها ملاءمة اصدار القرار ، ما دام هذا التقدير قد استخلص استخلاصاً سائفاً من الوقائع الثابتة فى الأوراق والا كان فى ذلك مصادرة للادارة على تقديرها وفعل ليدها عن مباشرة وظيفتها فى الحدود الطبيعية التى تقتضيها هذه الوظيفة وما تستلزمه من حرية فى وزن مناسبات القرارات التى تصدرها وتقرير ملاءمة اصدارها .

(طعن ٤٩٦ لسنة ٤ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

اختصاص المحكمة التأديبية بنظر امر صرف مرتب الموظف الموقوف خلال مدة وقفه - مناط ذلك اتصالها بدعوى التأديب بعرض الامر عليها عدم اتصالها بدعوى التأديب فى حالة حفظ الأوراق أو توقيع جزاء من السلطة الرئيسية - عدم اختصاصها فى هاتين الحاليتين بالنظر فى امر صرف المرتب خلال مدة الوقف .

ملخص الحكم :

يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه وذلك كاصل عام ، ولكن اجاز القانون للمحكمة التأديبية استثناء من هذا الاصل العام ان تقرر صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، والحكمة التشريعية لذلك هى حفظ اود الموظف ومن يعولهم به راحة ان المرتب هو مصدر رزقه ، والمقصود بالتوقيف هنا ليس مجرد انتهاء التحقيق بوساطة النيابة الادارية مع بقاء امر الموظف معلقا رهن المحاكمة التأديبية ، وانما المقصود بالتوقيف هو التصرف فى هذا الشأن نهائيا ، أما من غير محاكمة وذلك بحفظ الأوراق وصدر قرار بالحفظ أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية بغير محاكمة أو بالفصل فى أمر الموظف من المحكمة التأديبية ، فإذا ما تم التصرف على هذا الوجه أو ذاك فى شأن تأديب الموظف بقر بعد ذلك التصرف نهائيا فى أمر مرتبه طوال مدة الوقف ، فان كانت الأولى كان التصرف النهائى فى ذلك متروكا للسلطة الرئاسية التى تملك اصدار امر الوقف ابتداء سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الأحوال طبقا للفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ، وان كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة اذ نص فى آخرها على أن « تقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه كله أو بعضه » . وغنى عن القول ان هذا النص اذ يفقد هذا الاختصاص للمحكمة التأديبية مقتنا بالفصل فى الدعوى التأديبية يترك الاختصاص للسلطات الرئاسية فيها عدا ذلك كما لو لم ينته الأمر بصدر حكم من المحكمة التأديبية بل اقتصر على حفظ الأوراق أو توقيع جزاء من السلطة الرئاسية بدون محاكمة امام المحكمة التأديبية .

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ — تقريرها حكمه مقتضاه أن الأصل أن يترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه — أجازتها للمحكمة التأديبية استثناء صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة — المقصود بالتوقيف ليس مجرد انتهاء التحقيق وإنما التصرف في شأن الموظف نهائيا أما بحفظ الأوراق أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئيسية أو من المحكمة التأديبية — التصرف النهائي في أمر الموظف الموقوف طوال مدة الوقف يكون للسلطة الرئيسية أو للمحكمة التأديبية إذا كان التصرف في أمر المرتب مقترنا بالفصل في الدعوى التأديبية ويكون للسلطات الرئيسية فيما عدا ذلك .

ملخص الحكم :

أن المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية تنص على أن « مدير عام النيابة الإدارية أو أحد الوكيلين أن يطلب وقف الموظف عن أعمال وظيفته إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك ، ويكون الوقف بقرار من الوزير أو الرئيس المختص ، فإذا لم يوافق الرئيس المختص على وقف الموظف وجب عليه إبلاغ مدير عام النيابة الإدارية بمبررات امتناعه وذلك خلال اسبوع من طلبه ، ولا يجوز أن تزيد مدة الوقف عن ثلاثة اشهر الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة ، ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ، ما لم تقرّر المحكمة صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة ، الى أن تقرّر عند الفصل في الدعوى التأديبية ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » . والمستفاد من هذا النص انه يترتب

على وقف الموظف عن عمله وقف صرف مرتبه ابتداء من اليوم الذى أوقف فيه ، وذلك كمثل علم ، ولكن القنون لجاز للحكمة التأديبية استثناء من هذا الأصل أن تقرر صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة . والحكمة التشريعية لذلك هى حفظ اود الموظف ومن يعولهم بمراعاة ان المرتب هو مصدر رزقه . المقصود بالتأقيت هنا ليس مجرد انتهاء التحقيق بوساطة النيابة الادارية مع بقاء امر الموظف معلقا رهن المحكمة التأديبية ، وانما المقصود بالتوقيت هو التصرف فى هذا الشأن نهائيا ، اما من غير محاكمة وذلك بحفظ الأوراق أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية بغير محاكمة ، أو بالفصل فى امر الموظف من المحكمة التأديبية ، فإذا ما تم التصرف على هذا الوجه أو ذاك فى شأن تأديب الموظف بقى بعد ذلك التصرف نهائيا فى امر مرتبه طوال مدة الوقف ، فان كانت الأولى كان التصرف النهائى فى ذلك متروكا للسلطة الرئاسية التى تملك اصدار امر الوقف ابتداء ، سواء الوزير أو الرئيس المختص حسب الأحوال طبقا للفقرة الثانية من المادة العاشرة من القنون المذكور ، وإن كانت الأخرى كان ذلك من اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للفقرة الثالثة من المادة المذكورة ، اذ تنص فى آخرها على أن « تقرر عند الفصل فى الدعوى التأديبية ما يتبع فى شأن المرتب عن مدة الوقف ، سواء بحرمان الموظف منه أو بصرفه اليه كله أو بعضه » . وغنى عن القول ان هذا النص — اذ يعقد هذا الاختصاص للمحكمة التأديبية مقترنا بالفصل فى الدعوى التأديبية — يترك الاختصاص للسلطات الرئاسية فيها عدا ذلك ، كما لو لم ينته الامر بصدر حكم من المحكمة التأديبية ، بل اقتصر على حفظ الأوراق أو بتوقيع جزاء من السلطة الرئاسية بدون محاكمة .

(طعن ٩٩ لسنة ٥ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

صرف المرتب كله أو بعضه للموظف الموقوف عن العمل - أمر
تقديري متروك للمحكمة التأديبية - المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ - قرار المحكمة التأديبية بعدم صرف المرتب لما بان
لها من أن الموظف في سعة من العيش يملك ثروة طائلة - لا تثريب
عليه .

ملخص الحكم :

نص الجزء الأخير من المادة ٩٥ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١
على أنه « » ويترتب على وقف الموظف عن عمله وقف صرف
مرتبه ابتداء من اليوم الذي أوقف فيه ما لم يقرر مجلس التأديب
صرف المرتب كله أو بعضه بصفة مؤقتة » ونصت الفقرة الأخيرة
من المادة ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بما يهائل نص المادة
٩٥ واستقبلت بمجلس التأديب المحكمة التأديبية . . ويستفاد من
هذا النص أن وقف الموظف عن عمله يترتب عليه بقوة القانون عدم
صرف المرتب كله أو بعضه ومن ثم فإن صرف كل المرتب أو أى جزء
منه أمر تقديري متروك للمحكمة التأديبية . . ولما كانت المحكمة التأديبية
قد رأت بقرارها المطعون فيه أن ليس هناك ما يبرر صرف نفقة
مؤقتة للطامن مقررت عدم صرف شيء من مرتبه اليه مدة وقفه لما
بان لها من أنه في سعة من العيش ويملك ثروة طائلة . . ولما كان
هذا الذى قرره المحكمة يتفق مع ما قرره السيد رئيس لجنة
محصن اقرارات الذمة المالية بالوزارة - والقائمة بفحص القرارات
المقدمة من الطاعن - من أن ثروته قد بلغت سبعة وسبعين ألف جنيه
فضلا عن العقارات التى يملكها حسبما جاء بخطاب الهيئة المؤرخ ١٤ من
سبتمبر سنة ١٩٦٢ رقم ٩٨٥١ السابق الإشارة اليه . لما كان ذلك فإن
قرار المحكمة التأديبية يكون قد أصاب الحق فى فضائه بعدم

صرف شيء من مرتب الطاعن مدة وقفه وصدر مثقفا واحكام
القانون .

(طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

قامدة رقم (٧٤)

المبدأ :

طلب صرف راتب الموظف الموقوف - امر متفرع عن طلب
الفناء قرار مد الوقف - عدم امكان النظر فيه على انه منازعة
فى راتب لانه اثر يترتب بحكم القانون على الوقف عن العمل - المحكمة
التأديبية هى التى تقرر صرف الراتب او جزء منه او تفصل فيه
الجهات الادارية - عدم قيام طلب صرف الراتب الا حيث يكون هناك
قرار بالوقف مطعوننا عليه وجائز النظر فيه .

ملخص الحكم :

ان طلب صرف الراتب الموقوف انما هو امر متفرع عن طلب
الفناء القرار او القرارين الصادرين بمد الوقف ولا يقوم بغير ذلك
باعتباره طلبا مستقلا تنظر فيه المحكمة على انفراد ، كما لا يمكن
النظر فيه على انه منازعة فى راتب اذ ان هذا النظر يخرج به من
طبيعته من انه اثر يترتب بحكم القانون على الوقف عن العمل
فحيث يكون الوقف عن العمل يكون وقف صرف الراتب ما لم تقرر
المحكمة التأديبية صرفه او صرف جزء منه اثناء الوقف لمصلحة التحقيق
تيسيرا على الموظف الى حين البت فى التهمة الموجهة اليه وحيث
تفصل فيه هذه المحكمة عند الحكم فى الدعوى التأديبية او
تفصل فيه الجهات الادارية وتأسيسا على ذلك فان الشك الخاص
بصرف الراتب لا يقوم الا حيث يكون هناك قرار بالوقف ويكون هذا
القرار مطعوننا عليه وجائزا النظر فيه .

(طعن ١١٥٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٩)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - القاعدة قبل نفاذه هي حرمان الموظف الموقوف عن العمل من مرتبه طوال مدة الوقف والاستثناء صرف المرتب كله أو بعضه حسبما يقرر مجلس التأديب - القاعدة في ظل هذا القانون أن صرف المرتب أو الحرمان منه منوط بقرار يصدر في هذا الشأن من السلطة التأديبية المختصة - أغفل مجلس التأديب العالي في حكمه بالبراءة تقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف - من شأنه بقاء المركز القانوني بالنسبة لهذا المرتب معلقا - جواز عرض أمر هذا المرتب على مجلس التأديب مرة أخرى لتقرير ما يتبع .

ملخص الحكم :

انه وإن كان يبين من استعراض التشريعات المختلفة السابقة على العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي تحدثت عن الوقف عن العمل والاثار المترتبة عليه انها قررت قاعدة عامة هي حرمان الموظف الموقوف من مرتبه طوال مدة الوقف وجعلت الاستثناء هو صرفه كله أو بعضه حسبما يقرر مجلس التأديب - الا انه منذ العمل بهذا القانون أصبح حرمان الموظف المحال الى المحكمة التأديبية من مرتبه مدة وقفه أو صرف هذا المرتب اليه منوطا بصدر قرار في هذا الشأن من السلطة التأديبية المختصة بالحرمان أو الصرف فان لم يصدر مثل هذا القرار ظل المركز القانوني بالنسبة الى هذا المرتب معلقا حتى يصدر قرار في شأنه .

لذلك فان مجلس التأديب العالي اذ أغفل في قراره الصادر

بجلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ ببراءة المدعى من التهمة المسندة اليه - تقرير ما يتبع في شأن مرتبه عن مدة الوقف فانه لا يترتب على هذا الاغفال حرمان المدعى من هذا المرتب بل يظل مركزه القانوني في هذا الشأن معلقا كما أنه ليس من شأن هذا الاغفال ان يستنفد مجلس التاديب ولايته بالنسبة الى المرتب المذكور بل يجوز عرض امر هذا المرتب عليه لتقرير ما يتبع في شأنه تأسيسا على انه اغفل في امر اوجب عليه القانون الفصل فيه .

(طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

اختصاص مجلس التاديب وفق المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف - وجوب ان تتبع في الفصل في مصير هذا المرتب ذات الاجراءات التي تتبع في الفصل في الدعوى التأديبية - وجوب ان تتخذ الاجراءات اللازمة للبت في مواجهة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية وان يمكن من الدفاع عن نفسه - اغفال هذه الضمانات الجوهرية - يترتب البطالان .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد عادت اختصاص مجلس التاديب بتقرير ما يتبع في شأن المرتب عن مدة الوقف مقترنا بالفصل في الدعوى التأديبية ومقتضى ذلك ان يتضمن القرار الصادر في موضوع تلك الدعوى بيان ما يتبع في شأن المرتب المذكور فان اغفل القرار بيان ذلك تعين ان تتبع في الفصل في مصير هذا المرتب ذات الاجراءات التي تتبع في الفصل في الدعوى التأديبية . ذلك ان الحرمان من المرتب عن مدة الوقف

وان لم يعتبر جزاء تأديبيا الا أنه ينطوى على معنى الجزاء الامر الذى يتمين معه ان تتخذ الاجراءات الخاصة بالبت فيه فى مواجهة الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية وان يمكن من النزع عن نفسه ويترتب على اغفل هذه الضمانات الجوهرية بطلان القرار الصادر بالحرمان من المرتب .

(طعن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

اختصاص مجلس التأديب وفقا لنص المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مقصور على تقرير ما يتبع فى شأن مرتب الموظف عن مدة الوقف — عدم اختصاصه بالفصل فى استحقاق الموظف لرتبه خلال الفترة التى ابعدها عن العمل نتيجة سحب قرار تعيينه — تصدى مجلس التأديب للفصل فى هذا الاستحقاق ينطوى على غصب للسلطة — قراره فى هذا الشأن بمثابة عمل ماذى عديم الأثر قانونا .

ملخص الحكم :

ان اختصاص مجلس التأديب وفقا لما كانت تقضى به المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مقصور على تقرير ما يتبع فى شأن مرتب الموظف عن مدة الوقف سواء بحرمانه منه او بحرقه اليه كله او بعضه — ونظرا الى أن المدعى لم يكن موقوفاً عن عمله حسبما سبق البيان بل كان خلال فترة ابعاده عنه نتيجة لسحب قرار تعيينه فى حكم الموظف المفعول الذى انتظمت صلته بوظيفته فانه لا اختصاص لمجلس التأديب بالفعل فيها يستحقه عن تلك الفترة .

ومن حيث انه مهما يكن الأمر فى طبيعة ما يحق للتسدىم المطالبة به عن مدة ابعاده عن عمله بعد أن ألغى القرار الساحب لقرار تعيينه هو مرتبه عن تلك المدة او تعويض عما لحق به من ضرر بسبب هذا القرار فان الجهة المختصة بالفصل فى هذه المنازعة هى المحكمة الادارية المختصة وفقا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ سواء كيفت الدعوى بانها منازعة فى مرتب او مطالبة بتسويض من قرار ادارى بالفصل هو القرار الصادر بسحب قرار التعيين .

ومن حيث انه لذلك فان مجلس التاديب العالى اذ تصدى للفصل فيما يستحقه المدعى عن مدة ابعاده وقضى بعدم استحقاقه لمرتبه عن تلك المدة يكون قد فصل فى منازعة تدخل فى اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى - وخروج مجلس التاديب عن حدود ولايته على هذا الوجه لا يشوب قراره بمجرد عيب من العيوب التى تجعله قابلا للالغاء مع اعتباره قائما قانونا الى أن يقضى بالغاءه بل ينطوى على غصب السلطة ينحدر بالقرار المذكور الى جعله بمثابة عمل ماذى عديم الأثر قانونا .

(طعن ١٢٥٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - تبرئة
العامل الموقوف عن العمل او حفظ التحقيق معه او مجازاته
بعقوبة الإنذار - صرف ما يكون قد أوقف صرفه من مرتبه .

ملخص الحكم :

انه منذ اول يولييه سنة ١٩٦٤ عمل بقانون نظام العاملين
المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى عالج فى المادة ٦٤ منه

احكام الوقف عن العمل وتضمنت هذه المادة النص على انه « اذا برىء المائل او حفظ التحقيق او عوقب بعتوية الاذار صرف اليه ما يكون قد اوقف من مربيته » .

(ظمن ١٧٤٩ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/١)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

وقف المائل عن العمل لاتهامه بتزوير وتلاعب - تحفظ
النيابة العامة على المستندات - عدم وجود خشية على مصلحة
التحقيق - سلامة قرار انتهاء الوقف عن العمل - عدم جواز
صرف نصف المرتب عن مدة الوقف ما دام التحقيق لم ينته بعد .

ملخص الحكم :

ان البادى من الاوراق ان النيابة العامة شرعت فى تحقيق
الاتهامات المسندة الى الماطمون ضده وزملائه فى غصون سنة ١٩٧١
وانها فى سبيل ذلك كلفت ادارة الخبراء بوزارة العدل بفحص
سجلات الشركة الطامنة لكشف ما قد يكون وقع فيها من تزوير او
تلاعب ، وقد انصحت ادارة الخبراء بكتابتها المؤرخ ٦ من اكتوبر
سنة ١٩٧٣ من انها قاربت الانتهاء من المهمة المسندة اليها تهيئدا
لاعداد تقرير عنها ، ولما كان الاستفاد من ذلك انه وان كان التحقيق
لم ينته بعد ، الا ان النيابة قد تحفظت على السجلات والمستندات
التي قد تكون محلا للجريمة وتسليمها ادارة الخبراء لفحصها ، ولما
كان الماطمون ضده يشغل وظيفة عامل شراب بالفئة العاشرة
حسبما جاء باوراق الشركة الطامنة ، فانه ازاء هذه الاعتبارات
لا تكون ثمة خشية على مصلحة التحقيق من انتهاء وقف الماطمون
ضده واعايدته الى عمله ، ومن ثم يكون القرار
الماطمون فيه قد اصاب فيما قرره من عدم الموافقة على طلب مد وقف
الماطمون ضده ، الا انه فى الوقت ذاته قد خالف القانون فيما ذهب

اليه من تقرير صرف مرتبه عن مدد الوقف السابقة بنذ بدايتها على خلاف ما صدرت به قرارات مد وقف السابقة عليه ، اذ ان هذه القرارات تظل منتجة لاثرها فيما تضمنته من عدم صرف نصف المرتب الى ان يتم التصرف فى الاتهام المنسوب الى العامل تبرئته منه او بادانتته ، وعندئذ تقرر السلطة وفقا لحكم المادة ٥٧ من قانون نظام العاملين بانقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ما يتبع فى شأن صرف المرتب الموقوف صرفه — ومن ثم فان ما يترتب على قرار رفض طلب مدة الوقف هو استحقاق المطعون ضده مرتبه كاملا من اليوم الذى انتهى فيه وقته بناء على هذا القرار اى بعد نهاية مدة الوقف السابقة عليه وليس قبل ذلك ، ومن ثم يتعين الغاء هذا الشق من القرار المطعون فيه لخالفته القانون .

(طعن ٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٥/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

مرتب العامل الموقوف عن العمل مدة الوقف — وجوب التفرقة فى الحكم بين الفترة السابقة على اول يولييه سنة ١٩٦٤ وتلك اللاحقة لها — اساس ذلك ان الاصل فى ظل احكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية كان حرمان الموظف من المرتب مدة الوقف والاستثناء هو صرفه كله او بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية او المحكمة التأديبية المختصة وبعد العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ انتهج المشرع نهجا آخر مفاده الزام الجهة الادارية وبقوة القانون بصرف نصف مرتب العامل الموقوف او مرتبه كاملا حسب الاحوال دون تطلب التجاء العامل الموقوف للقضاء فى هذا الشأن — يترتب على ذلك التزام جهة الادارة بحكم القانون بصرف نصف

مرتّب العامل من تاريخ وقفه ومن ١٩٦٤/٧/١ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه) أعمالا لآثره المباشر وذلك بالنسبة للعامل الموقوف في تاريخ سابق على تاريخ نفاذ هذا القانون كما تلتزم بصرف مرتب العامل الموقوف كلها اذا لم تعرض امر صرفه السابق من مرتبه على المحكمة التأديبية خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المدعين يطالبان بصرف مرتبها بصفة مستعجلة مؤقتة عن مدة وقفها احتياطيا عن العمل منذ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٦ بالنسبة للاولى و ١٥ من أغسطس سنة ١٩٥٦ بالنسبة للثاني الى ان ينتهى الفصل فى الدعوى التأديبية المقامة ضدهما مع خصم ما صرفه المدعى الاول من مستحقاته .

ومن حيث أنه يبين من استقرار التشريعات التى صدرت فى شأن مرتب العامل الموقوف عن العمل عن مدة وقفه والى تحكم هذا النزاع ، أن الأصل فى ظل احكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية كان حرمان الموظف من المرتب عن مدة الوقف والاستثناء هو صرفه كله او بعضه حسبما تقرره السلطة التأديبية او المحكمة التأديبية المختصة . وكانت المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة والمادة ٢١ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ الذى حل محل القانون السابق ينصان على جواز القضاء باستمرار مسرف مرتب العامل الموقوف من الخدمة والموقوف عن العمل كله او بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذى كان يقيم اوده ان كان المرتب هذا المورد . ثم انتهج المشرع نهجا آخر ، فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة والقانون الذى حل محله رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ مفساده على ما تضمنته

المادة ٦٤ من النظام الأول - مفسرة بالمادة الثانية من التفسير التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٦٠ من النظام الثاني ، وقسمه صرف نصف مرتب العامل الموقوف ابتداء من تاريخ الوقف ، ووجوب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من مرتبه فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف المرتب كاملاً حتى تقرّر المحكمة ما يتبع في شأن نصف مرتبه ، ومؤدى ذلك أن المشرع عالج أمر صرف مرتب العامل الذي وقف عن العمل على أساس افتراض أن مرتبه هو مورد رزقه الذي يقيم أوده ، فأوجب كل من القانونين سالفى الذكر على الجهة الإدارية وبقوة القانون ، صرف نصف مرتب العامل الموقوف أو مرتبه كاملاً مدة الوقف حسب الأحوال ، دون تطلب التجاء العامل الموقوف للقضاء في هذا الشأن واتساقاً مع هذا العلاج التشريعي صدر قانون مجلس الدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وإجاز للمحكمة المختصة في المادة ٤٩ منه أن تحكم باستمرار صرف مرتب الموظف المفصول كله أو بعضه مؤقتاً مغفلة بذلك حالة وقف العامل عن العمل . وترتيباً على ذلك تلتزم جهة الإدارة بحكم القانون بصرف نصف مرتب العامل ابتداء من تاريخ وقفه . أو من أول يوليه سنة ١٩٦٤ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه أعمالاً لآثاره المباشرة وذلك بالنسبة للعامل الموقوف . في تاريخ سابق على تاريخ نفاذ هذا القانون ، كما تلتزم بصرف مرتب العامل الموقوف كاملاً إذا لم تعرض أمر صرف الباقي من مرتبه على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف ، فإذا ما خلت جهة الإدارة بالتزاماتها هذه كان للعامل الموقوف الحق في اقتضاء هذه الحقوق قضاء دون ثمة ترخيص في هذا الشأن .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإنه يتعين بالنسبة للمنازعة الماثلة المتفرقة في الحكم بين الفترة السابقة على أول يوليه سنة ١٩٦٤ وتلك اللاحقة لها ، بمبالنسبة للفترة الأولى فالأصل فيها أن

العامل الموقوف يحرم من مرتبه مدة الوقف ، واذ كان الامر كذلك
، وكان المدعيان قد تراخيا في طلب استمرار صرف مرتبهما كله او
بعضه مؤقتا حتى تاريخ اقامة الدعوى مثار هذا الطعن في الاول من
مارس سنة ١٩٧٢ فان هذا التراخي دليل على انهما لم يعولا على
مرتبهما في اقامة اودهما ، بما يفتنى معه ركن الاستعجال الموجب
لاستمرار صرف مرتبهما كله او بعضه بصفة مؤقتة عن هذه
الفترة . ولا غناء في أن المدعى الاول استصدر حكما من المحكمة
الادارية لوزارة الحربية في الدعوى رقم ٥٤ لسنة ٧ القضائية
بإلغاء القرار الوزاري الصادر في ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٦ بوقفه
عن العمل مع ما يترتب على ذلك من آثار ، ذلك ان جهة الادارة
استصدرت قرارا آخر من مجلس التأديب في الاول من ابريل سنة
١٩٥٧ بوقفه هو والمدعى الثاني عن العمل كما أصدر وزير
الحربية قرارا تاليا في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٧ برقم ٦٥٥ بوقفهما
عن العمل مع عدم صرف مرتبهما ولم يطعن فيهما اما عن الفترة
الثانية التي تبدأ من اول يولية سنة ١٩٦٤ غالتبت من الاوراق ان
السلطات المختصة قد خالفت احكام القانون واهملت تطبيقه على
مخو صا رخ ليس فقط بعد اول يولية سنة ١٩٦٤ ولكن قبله ايضا
اذ لم تلتزم بما قضت به المادة ٩٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة والمادة العاشرة من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية من
عدم جواز زيادة مدة الايقاف على ثلاثة اشهر الا بقرار من مجلس
التأديب او المحكمة التأديبية فلم تتخذ اى اجراء على ماسلف
بيانه منذ تاريخ صدور قرار وزير الحربية رقم ٦٥٥ في ٤ من يونية
سنة ١٩٥٧ بوقف المدعين عن العمل مع عدم صرف مرتبهما اليهما ،
وثلث كذلك في ظل العمل بأحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ،
٥٨ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر ، فلم تلتزم ايضا بما نصا عليه من
عدم جواز مد مدة الايقاف لمدة تزيد على ثلاثة اشهر الا بقرار
من المحكمة التأديبية المختصة . ولقد كان من المتعين وفقا لاحكم

القانونيين المذكورين أن تصرف جهة الإدارة للمدعين نصف مرتبتهما اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ ولكنها لم تمثل لذلك كما لم تمثل لما اقرب هذان القانونان من وجوب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من مرتبتهما رغم أن الأثر القانوني المترتب على عدم العرض خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف هو وجوب صرف المرتب كلياً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأن نصف المرتب المعامل الموقوف . ولما كان الأمر كذلك وكانت الجهة الإدارية لم تصرف للمدعين نصف مرتبتهما اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ تأريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ولم تعرض إلى الآن أمر صرف أو عدم صرف النصف الآخر من مرتبتهما على المحكمة التأديبية فإنه لا محيص والأمر كذلك من استحقاقهما لصرف مرتبتهما كلياً اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ وذلك حتى يتم عرض أمر صرف أو عدم صرفه نصف مرتب المدعين على المحكمة التأديبية ويصدر رئيس المحكمة بالتطبيق لحكم المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة القائم سالف الذكر قراره فيما يتبع في شأن نصف مرتبتهما المذكور إما عن المرتب الموقوف صرفه فإن تقرير ما يتبع في شأنه منوط بالمحكمة التأديبية .
بعد الفصل في الدعوى التأديبية العالمة ضد المدعين .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء باقية المدعين في صرف أجرهما كلياً اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ حتى تقرر المحكمة التأديبية ما يتبع في شأنه وفقاً لأحكام القانون والزام الحكومة المصروفات .

(طعن ١٨٣ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

المادة ٨٦ من قانون نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الجهة التي وقعت الجزاء على العامل لا تملك اعمال سلطتها في تقرير ما يتبع بشأن اجر العامل الموقوف صرف مرتبه الا بتحقيق شرطين الأول : ان تكون المحكمة التأديبية المختصة قد قررت عدم صرف نصف الأجر الموقوف صرفه وبالتالي : ان يكون العامل قد جوزى بجزاء أشد من الإنذار او الخصم من الأجر لمدة خمسة ايام - اذا تخلف احد هذين الشرطين غلت يد الجهة التي وقعت الجزاء في شلن تقرير ما يتبع بشأن الأجر الموقوف صرفه .

ملخص الحكم :

انه باستقراء احكام نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين ان المادة ٨٦ منه تنص على انه « لرئيس مجلس الادارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله ان يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها . ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الأجر ابتداء من تاريخ الوقف ».

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف او عدم صرف الباقي من أجره هذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرير المحكمة ما يتبع في شأنه .

وعلى المحكمة التأديبية ان تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من

تاريخ رفع الأمر إليها فإذا لم تصدر المحكمة قرارها في خلال هذه المدة يصرف الأجر كاملاً . فإذا برئ العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإن جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التي أوقفت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه : ومؤدي أحكام هذا النص فيما يتعلق بأجر العامل — الذي يوقف عن عمله احتياطياً — أنه يترتب على وقفه عن العمل وقف صرف نصف أجره اعتباراً من تاريخ وقفه على أن يعرض ذلك على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير ما يتبع بشأنه فإن لم يعرض عليها أو تراخت المحكمة في إصدار قرارها — صرف الأجر كاملاً .

أما إذا قررت المحكمة وقف صرف الأجر فإن أمر الأجر الموقوف صرفه يتحدد نهائياً في ضوء ما يسفر عنه مركز العامل الموقوف صرف أجره من الاتهام المنسوب إليه بما يترتب على ذلك من وجوب صرف الأجر الموقوف صرفه إليه في حالته برئته أو حفظ التحقيق أو مجازاته بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر للمدة لا تتجاوز خمسة أيام أما إذا جوزى بجزاء أشد من الجزاءات الموه عنها فتعتقد للجهة التي وقعت الجزاء سلطة تقدير وتقرير ما يتبع بشأن الأجر الموقوف الصرف . ومفاد ذلك أن الجهة التي وقعت الجزاء على العامل لا تملك أعمال سلطتها في تقرير ما يتبع بشأن أجر العامل الموقوف صرفه . برتبته إلا بتحقيق شرطيين الأول ، أن تكون المحكمة التأديبية المختصة قد قررت عدم صرف نصف الأجر الموقوف صرفه والثاني أن يكون العامل قد جوزى بجزاء أشد من الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة خمسة أيام . وترتباً على ذلك إذ تخلف أحد هذين الشرطين غلت بيد الجهة التي وقعت الجزاء في شأن تقرير ما يتبع بشأن الأجر الموقوفه صرفه .

ومن حيث متى كان ذلك . وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة التأديبية بالإسكندرية قررت بجلسته ١٥/١٠/١٩٧٨ صرف نصف الأجر الموقوف صرفه من أجر المظعون ضده بذلك يكون قد تخلف أحد الشرطين اللذين لى تعتقد للجهة التي وقعت الجزاء

عليه سلطة تقرير ما يبيع في شأن الأجر الموقوف صرفه . إذ أنه ليست ثمة اجرا موقوف الصرف يتيح لهذه الجهة ان تعمل سلطتها. التقديرية في شأن صرفه من عنده بعدما قررت المحكمة المختصة صرفه على النحو السابق الاشارة اليه . وترتيا على ذلك فان الحكم الطعن يكون قد اصاب وجه الحق في قضائه — بالغناء القرار المطعون فيه فيما تضمنه من عدم صرف النصف الموقوف صرفه من اجر المطعون ضده عن فترة وقته عن العمل في الفترة من ١٩٧٨/٩/٦ حتى ١٩٧٩/٢/٩ لصدوره مخالف للحكم القانون ومن ثم يكون الحكم قد استخلص لنتيجته التي انتهت اليها استخلاصا قانونيا سائغا استنادا الى الاسباب التي اقبلها عليها . وبالتالي فان الطعن عليه ، في هذا الشق ، والحالة هذه يكون جديرا بالرغض لقيامه على اسباب غير سليمة قانونا .

(الطعنان ٣٣٨ و ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

المادة ٤٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ حددت الجزاءات التأديبية الجائز توقيعها على العاملين بالقطاع العام ومن بينها جزاء الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب مدة لا تتجاوز ستة شهور — صدور قرار الشركة بوقف العامل دون النص بالقرار على صرف نصف المرتب فقط — لا يؤدي ذلك الى بطلان القرار المخالف للقانون — اساس ذلك : صرف نصف المرتب فقط في حالة الوقف هو امر لازم له ولا يقترب على اغفال النص عليه بطلان الجزاء — اساس ذلك : ان تشريعات العاملين بالقطاع العام المتعاقبة قد جرت على النص

على صرف نصف المرتب في حالة الوقف عن العمل ومن ثم أصبح
هذا الأثر مصدره القانون وليس القرار الصادر بتوقيف العقوبة .

ملخص الحكم :

لا حجة فيما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان القرار
الصادر بمجازاة المطعون ضدهم بالوقف عن العمل لمدة شهر
قد صدر مخالفة للقانون باعتبار ان هذا الجزاء لم يرد من بين
الجزاءات المنصوص عليها في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الصادر
قانون نظام العاملين بالقطاع العام ذلك ان المادة ٤٨ من القانون
المشار اليه قد حددت الجزاءات التأديبية الجائز
توقيعها على العاملين بالقطاع العام ومن بينها جزاء الوقف عن العمل
مع صرف المرتب لمدة لا تجاوز ستة شهور ويقدر في ذلك ان القرار
المطعون عليه قد جاء خلوا من النص على صرف نصف المرتب فقط
ذلك ان هذا الحكم هو اثر لازم ومحتوى للوقف عن العمل ومن ثم
لا يترتب على اغفال النص عليه بطلان الجزاء اذ ان تشريعات
العاملين بالقطاع العام المتعاقبة قد جرت على النص على صرف
نصف المرتب في حالة الوقف عن العمل كجزاء تأديبي ومن ثم أصبح
هذا الأثر مصدره القانون وليس القرار الصادر بتوقيف
العقوبة وهذا ما اتجهت اليه الشركة بالفعل اذ قامت عقب صدور
القرار المطعون فيه بوقف المطعون ضدهم عن العمل لمدة شهر
اعتبارا من ١٢ يولييه سنة ١٩٧٨ وأوقفت نصف مرتباتهم عن الفترة
من ١٦ يولييه سنة ١٩٧٨ حتى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧٨ حسبا
يبين من حافظة المستندات المقدمة منها .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه قد تضمن إيقاف المطعون
ضدهم وغيرهم من العمل لمدة شهر اعتبارا من ١٢ يولييه سنة
١٩٧٨ مع تحميلهم مبلغ ١٠٨.٠٠٠ جنيه مائة وثمانية جنيهها بضمناً

أجبرهم بدوام جليهم شتمهم على ان يسكون المبلغ
بالتساوي بينهم .

(طعون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٥)

الخلاصة :

ذهب رأى الى أنه يفهم من النص على وقف الصالح عن العمل
احتياطيا ووقف نصف مرتبه بقوة القانون ابتداء من تاريخ الوقف ،
أنه لا يجوز صرف أكثر من نصف مرتب العامل فى حالة وقفه عن
العمل : اذ النصف الأول من مرتبه موقوف صرفه بحكم القانون
والنصف التتبقى هو وحده الذى يجوز للمحكمة التأديبية ان تعمل
عليه منطلقاتها . ومن ثم لا يزيد ما يصرف الى العامل الموقوف على
نصف مرتبه .

وذهب رأى ثان الى أن العامل حين يوقف عن عمله احتياطيا
يستحق صرف نصف مرتبه حتيا وبقوة القانون ، أما النصف الآخر
فيستند إليه لسلطة المحكمة التأديبية التى تملك تقرير صرفه او عدم
صرفه . ومن ثم لا يقل ما يصرف الى العامل الموقوف عن نصف مرتبه .

ونرى أن السلطة المختصة بوقف العامل عن عمله احتياطيا
لا تملك الأمر الا بوقف صرف نصف مرتبه من تاريخ اصدار قرار
الوقف ، وليس لها أن توقف ما زاد عن نصف مرتبه . ومن ثم كان
لجهة الإدارة فى حالة وقف العامل عن العمل احتياطيا أن تأمر
بوقف ما هو اقل من نصف مرتبه ، ذلك لان المخالفات التأديبية التى
يجرى بشأنها وقف العامل المتهم تخلف اختلافا كبيرا من ناحية
الجمامة والاهمية ومدى الآثار المترتبة عليها ، ولا نعتقد ان المشرع
قد قصد ان يتحقق اثر وقف صرف نصف المرتب فى كل الاحوال ،
والا لاختلت المساواة إذ سوف يتعرض لاثر قانونى واحد من تلاوت
أوضاعهم . على أنه اذا لم ينص فى قرار الوقف على مقدار ما يوقف
صرفه من مرتب العامل الموقوف احتياطيا او وقف صرف نصف مرتبه

كنتيجة قانونية لوقفه عن العمل . فإذا رأت الجهة الادارية حرمان
العامل الموقوف من مرتبه كله أو منها زاد عن النصف حسب الظروف
فعلينا ان نرفع الأمر الى المحكمة التأديبية المختصة لتأمر بعدم
صرفه اليه .

فإذا لم يمرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة ،
وعلى أقصى تقدير خلال عشرة ايام من تاريخ وقف العامل ، لتقرر المحكمة
صرف او عدم صرف الباقي من مرتبه (ويجوز ان يكون هذا
الباقي كما أوضحنا نصف مرتبه او اقل من هذا النصف) وجب صرف
المرتب كاملاً للعامل حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه . وعلى
ذلك فان تراخت الادارة في عرض امر العامل الموقوف عن العمل
احتياطياً على المحكمة التأديبية المختصة ، تعين رفع الضرر الذي
نفاق به من جراء هذا التراخي ، وذلك بصرف المرتب المعلق على قرار
المحكمة . وبهذا يكون العامل قد صرف مرتبه كاملاً .

وكذلك يجب صرف المرتب للعامل الموقوف كاملاً اذا لم تصدر
المحكمة التأديبية قرارها بما يتبع بالنسبة لمرتب العامل المذكور
خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر اليها .

وبطبيعة الحال ، فان ما تقرره المحكمة من وقف صرف نصف
مرتب العامل او جزء منه خلال مدة الوقف ، انها هو حرمان مؤقت
بطبيعته ، وذلك الى ان يبت نهائياً فيما نسب الى العامل وكان
سبباً في وقفه .

البت نهائياً في مرتب العامل الموقوف :

يظل نصف مرتب العامل الموقوف صرفه اليه محكوماً بالقرارات
التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأنه ، وذلك الى ان يبت نهائياً
فيما نسب اليه وكان سبباً في وقفه . فعندئذ ينتهي وقف العامل
حتماً ، ان ظل موقوفاً حتى ذلك الحين ، ويكون هناك محل كذلك
لابت نهائياً في اجزاء المرتب التي اوقفت حزمها اليه خلال مدة وقفه
في نسبه ما تحدد من مركزه ومسئوليته .

فإذا حفظ التحقيق مع العامل الموقوف عن عمله احتياطيا او جرى من التهمة او جوزى بمعقوبة الانذار او الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة أيام فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة على أن يصرف اليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره . فان جوزى بجزاء اشد تقرر السلطة التي وقعت الجزاء ما يتبع في شأن الأجر الموقوف صرفه ، فان جوزى بجزاء الفصل انتهت خدمته من تاريخ وقفه ولا يجوز ان يسترد منه في هذه الحالة ما سبق ان صرف .
لـه من مرتب .

وبذلك تختلف السلطة التي تختص بالنظر في صرف المرتب بصفة مؤقتة ، عن تلك التي تختص بالنظر فيه بصفة نهائية . فالمحكمة التأديبية تختص وحدها بتقرير صرف او عدم صرف نصف مرتب العامل وذلك بصفة مؤقتة طوال مدة وقفه . اما بعد التصرف فيها هو منسوب اليه ، فان السلطة التي تصرفت في امره ، وسواء اكانت الجهة الادارية التي يتبعها ام المحكمة التأديبية ، هذه السلطة هي التي تختص بصفة نهائية بأمر مرتبه الذي أوقف صرفه اليه .

وجدير بالملاحظة أن البت النهائي في امر المرتب ، انما يرد على الجزء الذي أوقف صرفه محسب . فاما صرف اليه خلال مدة وقفه ، ولو كان زائدا عن النصف المقرر قانونا ، لا يجوز إعادة النظر فيه او تقرير حرمانه منه بصفة نهائية ، وانما ينسب البت النهائي على الجزء الذي أوقف صرفه خلال مدة الوقف (د . السيد محسند ابراهيم — ص ٥٩٩ وما بعدها) .

مرتب العامل الموقوف :

فارق القانون بين حالة الحبس الاحتياطي ، وبين حالة الحبس تنفيذيا لحكم جنائي . اذ قرر وقف صرف نصف المرتب في الحالة

الأولى ، ووقف حرف كامل المرتب في الحالة الثانية ، ولا شك أن
المشرع قد راعى في هذه المغايرة أن مرحلة الحبس الاحتياطي هي
مرحلة مؤقتة ، قد تقتضيها مصلحة التحقيق الجنائي ، ويكون
أمر العامل فيها من حيث ثبوت أو عدم ثبوت التهمة الموجهة إليه
لا يزال معلقا غير مستقر ، وقد ينتهي التحقيق أو المحاكمة إلى
براءته مما أسند إليه . ولهذا رأى المشرع وقف نصف مرتبه
وصرف النصف الباقي إليه . أما في الحالة الثانية فإن حسيبه
لا يستند إلى شبهات كما في حالة الحبس الاحتياطي ، وإنما يستند
إلى حكم مدع بالادانة ، وحاز قوة الشيء المقضي به ، ومن ثم قرر
المشرع حرمانه من صرف كامل راتبه طوال مدة الحبس .

على أنه يتمين التفرقة بين الحبس الذي يتبع تنفيذاً لحكم
جنائي نهائي ، وما يتبع تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي . ذلك أن
من الأحكام الجنائية ما ينفذ رغم عدم صيرورته نهائياً . وإن
وقف صرف كامل مرتب العامل المحبوس تنفيذاً لحكم جنائي ، لا يقع إلا إذا
كان هذا الحكم نهائياً . أما إذا كان الحبس تنفيذاً لحكم جنائي غير
نهائي ، فإن هذا الحبس يأخذ حكم الحبس الاحتياطي ، ولهذا
لا يحرم العامل من كامل مرتبه ، وإنما يوقف صرف نصف راتبه .

ولا شك أن وقف صرف نصف أو كامل مرتب العامل على هذا
النحو وفي الحالات المتقدمة ، إنما هو إجراء مؤقت يترتب طوال
مدة الحبس . فإذا ما عاد العامل إلى عمله بعد انتهاء مدة حبسه ،
تضمن البت نهائياً فيما أوقف صرفه من مرتبه في ضوء مسئوليته
التأديبية مما ثبت في حقه جنائياً .

فإذا ثبتت مسئولية العامل التأديبية ، بأن كان الفعل الذي
حبس من أجله يشكل مخالفة تأديبية في حقه ، فإن ما وقع من
وقف صرف نصف أو كامل مرتبه حسب الأحوال يصحح حرماناً
نهائياً .

لها إذا انضج عدم مسئولية العامل تأديبيا عن الفعل الذى
اجبس من اجله ، بأن كان هذا الفعل مثبت الصلة عن وظيفته
وغير مؤثر فيها ، وبالتالى لا يشكل أية مخالفة تأديبية فى حقه ،
فقد قرر المشرع ان يصرف اليه نوصب المرتب الموقوف جرده . وقبل
كل من الجائز عدم صرف مرتبه اليه طوال مدة حبسه ، لانه منقطع
عن العمل لسبب لا تبطل عنه الإدارة ، ومع ذلك فقد راعى المشرع
التخفيف على العامل ، وقضى بصرف نصيب ما اوقف صرفه اليه متى
كان الفعل الذى جبس من اجله لا يرتب مسئوليته تأديبية .

الفرع الخامس الظمن في البوقف والحرمان من المرتب

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

المنازعة في أمر الخصم من المرتب والحرمان من المرتب عن
مبدا الوقف لا تنقيد بالميعاد الذي اشترطه المشرع لطالب الغاء
قرارات السلطات الرئسية الصادرة بتوقيع الجزاءات التأديبية .

ملخص الحكم :

ان الخصم من المرتب والحرمان من المرتب عن مدة الوقف
وان كانا مرتبطين بقرار الجزاء ومقرعين منه مما تخلص المحكية
التأديبية بالفصل فيه الا انهما ليسا من قرارات الجزاءات التي
اوجب قانون مجلس الدولة اقامة الدعوى بطلب الغائها خلال الميعاد
المنصوص عليه في المادة ٤٢ منه .

ومن حيث انه بالنسبة لقبول طلب الالغاء شكلا فان هذا
الدفع لا يجد مجالا الا بالنسبة لطلبات الغاء القرارات وفقا
للتنظيم القانوني المقر في هذا الشأن اما طلبات الإمتحان
او التسمية او غيرها من طلبات الحقوق التي يستمد صاحب الشأن
أصل حقه فيها من قوانين او اللوائح مباشرة دون ان يلزم
لنشوء مثل هذا الحق صدور قرار خاص بذلك فان هذه الطلبات
تنظرها المحكمة دون التقيد بمواعيد طلبات الالغاء ما دام لم يسقط
الحق في اقامتها طبقا للاصول العامة .

ومن حيث ان المدعى قد اقام دعواه بطلب الغاء القرار رقم ١٥٧ الصادر من رئيس مجلس ادارة شركة النيل العامة للنقل النهري (المدعى عليه) بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٧٤ البسدى ينص فى المادة الثانية منه على مجازاة المدعى بخفض وظيفته الى بحار او خفض مرتبه جنيتها واحدا ومنعه من استلام الشحانات حتى تستوفى الشركة حقها مع تحبيله قبية ما اختلسه وقدرها ٩٨٦٥٠٠ جنيها خصما من مرتبه وعدم صرف نصف المرتب الموقوف صرفه فمن ثم فان ما يهدف اليه المدعى ويرى الى تحقيقه فى ضوء هذا القرار وما جاء بعريضة دعواه هو الغاء هذا القرار بجميع اخطاره فلا يفتق الامر فقط عند الغاء قرار الجزاء بخفض وظيفته ومرتبه وانما يشمل ايضا ما اجرته الشركة من خصم المبالغ من مرتبه وما اتخذته حياله من حرمانه من نصف مرتبه الموقوف صرفه عن مدة الوقف الاحتياطى . فلذا كان طلب الغاء قرار الجزاء لا يترجى جدلا فى شأن خضوعه للمواعيد والاجراءات المقررة قانونا لطبقات الالغاء فان الخصم من المرتب والحرمان من المرتب عن مده الوقف لا يسرى فى شأنها هذه الاجراءات وتلك المواعيد اذ انها وان كانت مرتبطة بقرار الجزاء ومتفرعين عنه بما تختص المحكمة التاديبية بالفصل فيه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، الا انها ليسا من قرارات الجزاءات التى اوجب قانون مجلس الدولة اقامة الدعوى بطلب الغائها خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٢ منه ، وبهذه المثابة فان المنازعة فى امر الخصم من المرتب والحرمان من المرتب عن مدة الوقف لا تنتيد بالميعاد الذى اشترطه المشرع لطلب الغاء قرارات السلطات الرئاسية الصادرة بتوقيع الجزاءات التاديبية .

(طعن ٦٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

قرار وقف العامل عن العمل احتياطيا والصادر من السلطة

الرئاسية التي اولاهها المشرع هذا الاختصاص هو قرار ادارى نهائى
لسلطة تاديبية - تختص بنظر طعن فيه المحكمة التاديبية -
اساس ذلك : المحكمة التاديبية هي صاحبة الولاية الصلبة التي تتناول
الدعوى التاديبية المبتدأة كما تتناول كذلك الطعن فى اى جزاء تاديبى
- لا يغير من القاعدة المتقدمة ان يكون قرار الوقف صادر من
مجلس تاديب - اساس ذلك : قرارات مجلس التاديب قرارات ادارية
نهائية صادرة من سلطات تاديبية .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان تترار الوقف عن العمل
احتياطيا الصادر من السلطة الرئاسية التي اولاهها المشرع هذا
الاختصاص هو قرار ادارى نهائى لسلطة تاديبية ، وذلك انه
افصح من جانب الجهة الادارية المختصة عن ارادة ملزمة بها لها
من سلطة تاديبية بمقتضى القانون بقصد احداث اثر قانونى
معين لا يحدث الا بهذه الأوضاع ، ويكتسب صفته النهائية
بحسب ان ما له من اثر قانونى حال مؤداه ابعاد المعامل عن العمل
وايقاف صرف نصف مرتبه بمجرد صدوره ، وعلى ذلك فان مثل هذا
القرار يوصف انه صادر من سلطة تاديبية اى تختص بنظر الطعن
فيه المحكمة التاديبية باعتبار ان هذه المحكمة هي صاحبة الولاية
العامة التي تتناول الدعوى التاديبية المبتدأة ، كما تتناول كذلك
الحقوق فى اى جزاء تاديبى على النحو الذى فصلته نصوص قانون
مجلس الدولة والمستقر عليه ان اختصاص المحاكم التاديبية
بالفصل فى الطعون التي ترفع بها لا تقتصر على الطعن بالقضاء الجزاء
وهو الطعن المباشر بل يتناول ايضا طلبات التعويض عن الأضرار
المتربة على الجزاء فهى طعمون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات
المتربة عليها ، اذ ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى
واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار . وان هذه الطعون
غير المباشرة بغير طلب الفناء او توقيف الجزاء ، انها هي متفرعة
عن طعمون مباشرة فى مجال التاديب .

هذا ولا يغير مما سبق ان يكون المعامل الصادر فى شأنه

تسرار الوقف عن العمل بها يترتب عليه من عدم صرف جزء من مرتبه خاضعا لنظام المساطة امام مجلس التدبير ، ذلك ان قضاء هذه المحكمة قد انتهى الى ان قرارات مجلس التدبير لا يمدو ان تكون قرارات لادارية مسادرة عن سلطة تاديبية مما يختص بنظر الطعن فيها المحاكم التاديبية ؛ ومن ثم فلا تقوم هذه المجالس التاديبية مقام المحاكم التاديبية فيما هو منوط بها من اختصاصات حتى ولو كان امرها متعلقا بوقف المعامل احتياطيا ، وان هي اصدرت قرارا في هذا الشأن فان الطعن فيه يوصف بأنه قرار نهائي صادر عن سلطة تاديبية - انها يتمتع للمحكمة التاديبية .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، واذا قضت المحكمة التاديبية للمعاملين بوزارة التربية والتعليم في حكمها المطعون فيه بغير ما تقدم فانتهدت الى عدم اختصاصها بنظر الطعن في القرار الصادر بوقف الطامن عن عمله احتياطيا ، فمن ثم فان حكمها يكون قد جاء مخالف للقانون ويتمين الحكم بالنقض واعادة الدعوى اليها للفصل فيها .

(طعن ٨٣٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

الفصل السادس - القرار التائيبى

الفرع الاول - سلطة الإدارة فى التائيب

اولا - السلطة الادارية الموقعة للجزاء التائيبى

ثانيا - السلطة الرئيسية المعقبة على القرار التائيبى

الفرع الثانى - القرار الانارى الصادر بتوقيع الجراء

الفرع الثالث - الطعن فى قرار الجراء التائيبى

الفرع رابع - احكام عامة ومتنوعة

اولا - ولاية التائيب ومدى جواز التفويض فيها

ثانيا - القرار التائيبى قرار ادارى

ثالثا - مدى جواز سحب القرار التائيبى

رابعا - مدى نائى قبول استقالة الصائل على

الاجراءات التائيبية المتخذة قبله

الفصل السادس المقرر التاديبى

الفرع الأول سلطة الإدارة فى التاديب أولا - السلطة الادارية الموقعة للجزاء التاديبى

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

ان اختصاص رؤساء المصالح فى توقيع عقوبتى الإنذار وخصم
الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما مستند من القانون ذاته ، وهم
قد يباشرونه انما يباشرونه بالأصلالة عن انفسهم لا بالنيابة عن
الوزير ، فاختصاصهم أصيل ومقرر بحكم القانون ومن ثم لا يملك
الوزير سلبهم اياه او الحد منه .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٢٩ من مايو
سنة ١٩٤٩ موضوع بعض الأحكام الخاصة بتاديب الموظفين الذى
يتلخص فى أن وزير الشؤون الاجتماعية أصدر فى شهر نوفمبر سنة
١٩٤٤ قرارا يتضمن تنظيم توقيع الجزاءات على موظفى الوزارة
وبيان ما يجب عرضه عليه . وما يعتبده وكيل الوزارة عنه ، وذلك
تبعاً لدرجة الموظف أولاً ومقدار الجزاء المقترح ثانياً على الوجه
الآتى :

١ - لا تعرض على الوزير الا العقوبات المقترحة للموظفين
فى الدرجة الرابعة فما فوقها مهما كان تسدر العقوبة المقترحة .

٢ - العقوبات المقترحة للموظفين في الدرجة الخامسة منها :
دونها بما لا يزيد على خصم عشرة أيام من المرتب تعتمد من وكيله
الوزارة بالنسبة من الوزير . أما إذا تجاوزت العقوبة هذا القدر
يعرض أمرها على الوزير للبت فيها .

وأنه قد عرضت لوزارة الشؤون الاجتماعية أمور يستلزم الفصل
فيها استطلاع الرأي في المسائل الآتية :

المسألة الأولى :

مدى اثر القرار الوزاري السابق الاشارة اليه في الحق
المحول لرؤساء المصالح بمقتضى المادة ٧٥ قسم اول فصل ثان.
من قانون المصلحة المالية .

المسألة الثانية :

ما هو اثر مخالفة القرار المذكور في صحة قرارات تأديبية.
صدرت من رئيس مصلحة ونفذت فعلا بدون اعتماد الوزير طبقا
للقرار السابق (مع العلم بانها لا تجاوز الحدود الممنوحة في
المادة ٧٥) .

أما بالنسبة الى المسألة الأولى ، فقد انتهى رأى القسم الى
ان اختصاص رؤساء المصالح في توقيع عقوبتي الانذار وخصم
المأهية مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما مستمدة من القانون غامضة
الأولى من دكرينو ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ تنص على ان :

العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الموظفين
والمستخدمين بالمصالح الملكية هي :

أولا - الانذار .

ثانيا - قطع المأهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثالثا - التوقيف منع العمل من المبرتب لمدة لا تتجاوز الثلاثة
شهور .

رابعا - التنزيل من الوظيفة أو الدرجة أو تنقيص الماهية مع
إبقاء الوظيفة أو الدرجة .

خامسا - الرتب يكونان ضمن المعاش .

ثم بينت المادة الثانية اختصاص رؤساء المصالح في هذا
الشأن واختصاص الوزير (الناظر) فنصت على أن :

لرؤساء المصالح الحكم بالإنذار أو بقطع الماهية لمدة لا تتجاوز
خمس عشرة يوما أما العقوبات الأخرى بها فيها قطع الماهية لمدة
لا تتجاوز خمسة عشر يوما أما العقوبات الأخرى بها فيها قطع
الماهية لمدة لا تزيد على الخمسة عشر يوما وكذلك الحرمان من المعاش
كله أو بعضه فيكون الحكم بها طبقا للشروط المنصوص عليها
في القوانين والأوامر العالية الجارية العمل بها وتبقى أحكامها
جرمينة تمام المراجعة .

وهذه الفقرة تحيل - هنا تحيل عليه من القوانين والأوامر -
إلى المادة السابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة
١٨٨٥ وهي تنص على أن :

الجزاءات الأخرى يكون الحكم فيها بمعرفة الناظر بناء على
قرار مجلس التأديب الذي يصير إصداره على مقتضى تقرير رئيس
المصلحة وبمعد النظر في مستندات براءة سلامة المستحكم شأنا
كانت أو بالكلية .

وتد ردت المادة ٧٥ تسعم أول فصل ثان من قانون المصلحة
المالية هذه الأحكام .

فهذان القانونان قد عينا اختصاص كل من رئيس المصلحة
والوزير في توقيع العقوبات التأديبية فاختصاص رؤساء المصالح

اذن مستفيد من القضاة ذاته . وهم اذ يباشرونه انهم نحنا يباشرونه
بالاصالة الى انفسهم لا بالنسبة عن الوزير اذ هم لا يستفيدون الحق
منه ويكون اختصاصهم بهذه المسألة ائتمينا ومقورا بعينكم القضاة
ومن ثم لا يملك الوزير سلبهم اياه او العتق منهم .

اما بالنسبة الى المسألة الثانية فقد رأى القسم ترتيبا على
الرأى فى المسألة الاولى انه ما دام ان الوزير لا يملك ان يسنب رؤساء
المصالح اختصاصهم فى توقيع العقوبات التأديبية او الحد من هذا
الاختصاص فان مخالفة احكام قرار وزير الشئون الاجتماعية
الصادر فى هذا الشأن لا يترتب عليها اى بطلان .

(انتهى ١٧١/٤/٢/٨٦ - فى ١٩٤٩/٦/٥)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

عقوبة تأديبية من توقيعها من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة
بالطبق لقيادة ٨٥ من قانون موظفى الدولة - نفاذها بكافة انوارها
بالنسبة للترقية والعلاوة - فندم تعليق هذا النفاذ على عرض
الامر على الوزير او انقضاء مدة الشهر المقررة لتعقيبه عليها .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء القواعد المنظمة للسلطة التأديبية المخولة
لرؤساء على الموظفين منذ صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفى الدولة - ان المادة ٨٥ من هذا القانون كانت
تنص على ان « لوكل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه
توقيع عقوباتى الاذار والخصم من الرتب مدة لا تجاوز خمسة
عشر يوما فى السنة الواحدة بعد سماع افعال الموظف وتحقيق
دفاعه ويكون قراره فى ذلك مسببا ونهائيا اما العقوبات الاخرى
فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب وذلك مع عدم
الاخلال بعينكم المادة ٤٤ » .

وقد لوحظ بعد تطبيق هذا النص ان الجزاءات التى يوقعها الرؤساء المختصون المشار اليهم على الموظفين التابعين لهم قد لا تتكافأ وما يرتكبه من مخالفات او انتها توقع دون مبرر لتوقيعها . كما لوحظ ان سلطة الوزراء تطبيقا للمادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بشأن النيابة الادارية لم تكن تتجاوز مجرد الاطلاع على التحقيق ثم احالة الاوراق الى الرؤساء المختصين للنظر فى توقيع العقوبات المناسبة .

وعلاجا لهذا الامر عدل نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه على النحو الآتى : - « لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع عقوبتى الانذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشرة يوما فى السنة الواحدة بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره فى ذلك مسببا » .

ويعتبر فى تطبيق الفقرة السابقة رؤساء المصالح الرؤساء العسكريون للادارات والاسلحة العسكرية وقواد الفرق والمساطر الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الحربية .

وللوزير فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بإنشاء النيابة الادارية سلطة توقيع العقوبات المشار اليها فى الفقرة الاولى ، كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها او خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما انقضى القرار احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

اما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة ٤٤ ... الخ . .

وأخيرا عدل هذا النص بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على

الوجه الآتى : - « لو كـيـل الـوزـارة والـوكـيـل المـسـاعـد أو لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع عقوبتى الإنذار والغضيم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٥٠ يوما فى السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع اتوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره فى ذلك مسنيا . . الخ » .

وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها فى الفقرة الاولى، كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الواقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار وله اذا ما اتى القرار احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

اما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التأديب . . الخ » ويستفاد من مجموع هذه النصوص ان المشرع انتهى الى تحويل الوزير سلطة تأديبية تتبثل فى حقين اولهما - حقه فى توقيع عقوبتى الإنذار والغضيم من المرتب فى الحدود التى تقدم ذكرها ، وثانيهما - حقه فى التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو من رئيس المصلحة كل فى حدود اختصاصه وذلك اما بالغاء القرارات التأديبية أو بتعديلها تشديدا أو تخفيفا ، أو باحالة الموظف الى مجلس التأديب عند الغاء القرار وذلك كله خلال شهر من تاريخ صدور القرار .

ومن حيث ان هذا الحق الأخير الخصاص بالتعقيب على القرارات الادارية قد خوله المشرع للوزير تمكينا له من أعمال رئاسته واثرائه على القرارات التأديبية التى تصدر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة بوصفه سلطة رئاسية اعلى وذلك لتدراك ما قد يشوب هذه القرارات من أخطاء أو سوء تقدير . ولم يوجب المشرع عرض هذه القرارات على الوزير لاعتمادها أو التصديق

عليها على نحو ما فعل في المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ حيث أوجب عرض مقترحات لجنة شئون الموظفين على الوزير لاعتمادها فإذا لم يعتمدها ولم يبين اعتراضه عليها خلال شهر من تاريخ رفعها اعتبرت معتمدة ونافذة ، ومن ثم تكون القرارات نهائية منذ صدورها واجبة النفاذ ويترتب عليها كافة آثارها القانونية ومنها أثرها على حق الموظف في الترقية أو في الحصول على العلاوة ... فلا يقف أعمال هذا الأثر حتى ينتضى ميعاد الشهر المحدد لتعقيب الوزير على هذه القرارات .

على أنه إذا أهمل الوزير سلطته والى الجزء التأديبي المتوقع على الموظف وذلك بمعد نفاذ أثره سواء بالنسبة الى الترقية والعلوة تطبيقا للمادتين ٤٢ ، ١٠٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فإن هذا الإلغاء من جانب الوزير يستتبع حتما اعتبار القرار الصادر بالعقوبة كأن لم يكن سواء في ذلك ما قضى به من العقوبة أم آثارها التبعية على الترقية أو العلاوة أو غيرها .. بحيث تعود حالة الموظف الى ما كانت عليه قبل صدور القرار التأديبي ، فإذا كان حرمانه من ترقية أو من العلاوة راجعا الى توقيع الجزاء للتأديبي المفى عاد اليه حقه في كليهما من تاريخ استحقاقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العقوبة التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة تطبيقا للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنفذ بكافة آثارها بالنسبة الى الترقية والعلوة دون أن يعلق تنفيذها على عرض الأمر على الوزير أو على انقضاء شهر من تاريخ توقيع الجزاء التأديبي وهو الميعاد المقرر لتعقيب الوزير على القرارات التأديبية الصادرة من السلطات التأديبية المشار اليها .

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من الراتب في الحدود المقررة
بالمادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة - من اختصاص رئيس
المصلحة - المقصود بالمصلحة في هذا الخصوص هو المصلحة
ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة - ليس من رئيس مصلحة
في مصلحة السكك الحديدية إلا مدير عام المصلحة .

ملخص الحكم :

أن النص الأول للمادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
بشأن نظام موظفي الدولة عند أول صدوره كان يجرى كما يأتي :
« لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع
عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر
يوما في السنة الواحدة . . . » . والمقصود بالمصلحة التي تخول
رئيسها سلطة توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب بها
لا يجاوز الخمسة عشر يوما في السنة هي تلك التي يكون لها كيان
مستقل وميزانية خاصة ، فلا يعتبر مدير عام الإيرادات والمصروفات
بمصلحة السكك الحديدية مدير مصلحة في حكم المادة ٨٥ من
قانون موظفي الدولة ، إذ ليس من رئيس مصلحة في مصلحة السكك
الحديدية (الهيئة العامة للسكك الحديدية حاليا) إلا مدير عام المصلحة ،
لهو وحده الذي له حق توقيع الجزاءات التأديبية المنصوص
عليها في المادة ٨٥ سالفة الذكر ، ما لم تخول القوانين اغيره
سلطة توقيع تلك الجزاءات .

(طعن ٦٧٣ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٩/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام

موظفى الدولة — المراحل التشريعية لها — الاختصاص بتوقيع عقوبتى
الانذار والخصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما — كان منوطا
بوكيل الوزارة او رئيس المصلحة وحدها كل فى دائرة اختصاصه —
منحه بمعد ذلك الوزير — لا يسلف وكيل الوزارة او رئيس المصلحة
اختصاصهما الاصيل فى هذا الصدد .

ملخص الفتوى :

يبين من تقضى المراحل التشريعية للبلاد ٨٥ من القانون.
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة السابق ،
والتي أخضت عنها المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ان هذه المادة كانت تنص على انه
« لوكيل الوزارة او رئيس المصلحة ، كل فى دائرة اختصاصه ، توقيع
عقوبتى الانذار والخصم من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشرة يوما
فى السنة الواحدة ، بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون
قراره فى ذلك مسيبا » .

ويتضح من هذا النص ان سلطة توقيع عقوبتى الانذار والخصم
من المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما فى السنة كانت منوطة
بوكيل الوزارة او رئيس المصلحة وحدها ، كل فى دائرة اختصاصه
ولم يكن للوزير هذه السلطة . اما العقوبات الاخرى فقد نصت
تلك المادة على انه لا يجوز توقيعها الا بقرار من مجلس التدابير .

وقد روى بعد ذلك منح الاختصاص بتوقيع عقوبتى الانذار
والخصم من المرتب عن مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الى
الوزير ، فصدر بذلك القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٥ متضمنها تعديل
المادة ٨٥ آتتة الذكر ، ماثحا الوزير ذات الاختصاص المقرر لوكيل
الوزارة ورئيس المصلحة فى توقيع الجزاء فنص هذا التعديل على
ان لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع

مقويتى الانتذار والخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الواحدة بعد سماع احوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره فى ذلك مسببا كما نص على أن للوزير فى الأحوال المتصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء النيابة الادارية سلطة توقيع العقوبات المشار اليها فى الفقرة الأولى كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما انقضى القرار احالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد وهذا يؤكد سلطة وكيل الوزارة ورئيس المصلحة وقد اكدت المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان هذا الاختصاص مستحدث بانسبة للوزير ولم يكن مقررا له من قبل ، اذ ورد فيها ان سلطة الوزراء فى هذا النص ما كانت تتعدى مجرد الاطلاع على التحقيق ثم احالته الى الرؤساء المختصين للنظر فى توقيع العقوبة المناسبة بمعرفتهم .

وعلى هذا الاساس فليس من شأن منح هذا الاختصاص للوزير سلب وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة اختصاصهما الاصيل فى هذا الصدد ، بل اضحى هذا الاختصاص مشتركا بينهم بحيث يكون لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة سلطة توقيع الجزاء المنوّه عنه بالمادة ٨٥ جنبا الى جنب مع الوزير .

(غتوى ١٢ - فى ١٧/١/١٩٦٧)

قامعة رقم (٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة - تخويله الوزير سلطة التأديب المعطاة لوكيل الوزارة

أو رئيس المصلحة وسلطة التعقيب على قراراتهما - لا يخل ذلك بحقهما في سحب القرار أو تعديله ما لم يقرر الوزير في خلال الشهر انقضاء القرار أو تعديله - انقضاء مهلة الشهر دون أن يستعمل الوزير سلطته - لا اثر له على حق مصدر القرار في سحبه - حق الوزير ولو بعد انقضاء الشهر في سحب القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وكذلك القرارات الصادرة منه بناء على نظام من لوى الشان .

ملخص الفتوى :

أن التعديل الذى استحدثه القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ فى نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد خول الوزير سلطتين :

الأولى : سلطة توقيع عقوبتى الانذار والخمسم من المرتب من مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما فى السنة الواحدة وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ الخاص بانشاء النيابة الادارية .

الثانية : سلطة التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة فى حدود اختصاصها ويكون هذا التعقيب بالغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، بتعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها أو بالغاء القرار وإحالة الموظف الى مجلس التأديب ، وذلك كله خلال شهر من تاريخ صدور القرار .

وهذا التعديل المشار اليه الذى خول الوزير سلطات تأديبية سواء فى مشاركة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة سلطاتهما التأديبية أو فى التعقيب على قراراتهما التأديبية اقرارا لسلطته الرئاسية ، وبسبطا لاشرافه فى مجال التأديب الذى كان يقتصر عنه منذ تاريخ العمل بقانون نظام موظفى الدولة - هذا التعديل لا يمس حق مصدر

القرار فى سحبه او تعديله . ذلك الحق المستند من القواعد العامة المستقرة فى القانون الادارى .

ولما كان الاصل فى القرارات التأديبية انها لا تنشئ منازيا او مراكز او اوضاعا بالنسبة الى الامراء ، فانه يجوز سحبها فى اى وقت دون التقيد بميعاد معين ، الا اذا ترتب على هذه القرارات فى حالات استثنائية نادرة مزية او مركزا لأحد الأفراد فلا يجوز سحب القرار التأديبى الا خلال ميعاد رفع دموعى الالفاء ، فاذا رفعت الدموعى جاز السحب طوال مدة التقاضى فى حدود طلبات الخصم فى دموعى الالفاء .

على أن حق وكيل الوزارة او رئيس المصلحة فى سحب القرار التأديبى الصادر منه او فى تعديله . يظل قائما ما لم يقرر الوزير — خلال ميعاد الشهر المتصوص عليه فى المادة ٣/٨٥ — الفاء القرار او تعديله ، وفى هذه الحالة يتمتع على وكيل الوزارة او رئيس المصلحة سحب القرار او تعديله ، وذلك لزوال القرار الصادر منهما وحلول قرار الوزير محله ، لأن من المقرر انه لا يجوز لسلطة دنيا أن تسحب او تعدل قرارا صادرا من سلطة عليا .

وانقضاء ميعاد الشهر المتصوص عليه فى المادة ٣/٨٥ ، لا اثر له على حق مصدر القرار فى سحبه اذا لم يستعمل الوزير حقه فى التعديل خلال هذا الميعاد ، اذ يظل لمصدر القرار حق سحبه خلال ميعاده القانونى المقرر على النحو المشار اليه .

وشأن الوزير فى سحب القرارات التأديبية شأن مصدر القرار فلا يؤثر انقضاء ميعاد الشهر على حقه (اى حق الوزير) فى سحب القرار التأديبى ، سواء فى ذلك القرار الصادر منه او القرار الصادر من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة باعتباره سلطة رياضية بالنسبة اليها ، وذلك خلال الميعاد القانونى المقرر فى القواعد العامة ، على ان يقتصر حقه فى هذه الحالة على

مجرد سحب القرار دون اتخاذ أى قرار آخر من القرارات المخولة له خلال ميعاد الشهر وهى القرارات الخاصة بالتعقيب على قرارات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة على النحو المبين بالمادة ٢/٨٥ المشار إليها ، على أن يكون سحب القرار فى هذه الحالة يبنى على تظلم مقدم من صدر ضده القرار استنادا الى المادة ١٦ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة التى تقضى بأن لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بإلغاء القرارات النهائية لسلطات التأديبية عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية ، وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى أصدرت القرار ، الى الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا التظلم .

(نئوى ١٦٦ — نئى ١٩٥٧/٨/٨)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

حق الوزير فى توقيع الجزاءات التأديبية الواردة بالفقرة الاولى من المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ولو لم تجر النيابة الادارية تحقيقا ما .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ قد عدل نص الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ على النحو الاتى : وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها فى الفقرة الاولى كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل وزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار ، وله اذا ما لى القرار احالة الموظف الى مجالس التأديب خلال هذا الميعاد .

ويبين من مقارنة هذا النص بالنص الاصلى قبل تعديله ان

عبارة « فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٤ الخاص باتشاء النيابة الادارية ، قد حذفت فى النص المعدل ، وبذلك رفع القيد الذى كان يحد من سلطة الوزير فى توقيع الجزاءات التأديبية ابتداء ، وأصبحت سلطته فى هذا الصدد كاملة شأنها فى ذلك شأن سلطته فى التعقيب على قرارات وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة .

(فتوى ٤١٦ - فى ٨/٨/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٧ - اعتبارها فى حكم رئيس المصلحة فى شأن توقيع الجزاءات من يعينه الوزير بقرار منه من رؤساء الادارات وغيرهم - عدم جواز انصراف لفظ (وغيرهم) الى غير موظفى الوزارة المعينة - قرار وزير المالية رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ باعتبار المديرين والمحافظين رؤساء مصالح لهم سلطة توقيع العقوبات على موظفى الاموال المقررة فى دائرة اختصاص كل منهم - قرار سليم مطابق القانون - لا يؤثر فى ذلك تبعية المديرين والمحافظين لوزارة الداخلية ما داموا بحكم النظام الادارى لمصلحة الاموال المقررة يعتبرون رؤساء لفروع هذه المصلحة فى الاقاليم .

ملخص الحكم :

ان القرار رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر من وزير المالية والاتصاد بالنيابة بتاريخ ١١ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ينص على انه « بعد الاطلاع على المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ولصالح العمل قرر :

مادة ١ — اعتبار السادة المستعيرين والمحافظين بالمديريات والمحافظيات رؤساء مصالحهم وتخويلهم سلطة توقيع العقوبات بالتطبيق لأحكام المادة ٨٥ آنفة الذكر على موظفي مصلحة الأموال المقررة الذين يعملون في دائرة اختصاص كل منهم . عدا مديري الأقسام المالية ووكلانهم وأموري المالية . فتستتر سلطة توقيع جزاءات عليهم للبحير العام لمصلحة الأموال المقررة .

مادة ٢ — يكون لوزارة المالية والاقتصاد حق المصطل في التظلمات التي تقدم من هذه الجزاءات .

مادة ٣ — يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره .

وتنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة المعدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ في مقرتيها الاولى والثانية على ما يأتي :

« لوكليل الوزارة المساعد او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار او الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٤٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما وذلك بعد سماع اموال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسببا .

ويعتبر في تطبيق الفقرة السابقة رؤساء للمصالح الرؤساء العسكريون للادارات والاسلحة العسكرية وقواد الفرق والمناطق الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير الحربية كما يعتبر كذلك من يعينه الوزير بقرار منه من رؤساء الادارات وغيرهم ويشترط في الحالة الأخيرة الا تقل درجاتهم عن الدرجة الثانية » .

وانه لئن كان من الواضوح بمكان ان لفظ « وغيرهم » الوارد في نص الفقرة الثانية من المادة ٨٥ المبين آنفا لا يجوز أن ينصرف

بحكم اللزوم الى غير موظفى الوزارة المعنية ، الا ان المديرين والمحافظين
- قبل تطبيق نظام الادارة المطبقة - كانوا لا يعتبرون بحسب المفهوم
الصريح لأحكام القوانين واللوائح التى كانت سارية من هؤلاء الغير
بالنسبة لاختصاصات مصلحة الاموال المقررة فى الأقاليم . فقد نص
كتاب تعليمات والقوانين والأوامر الخاصة بمصلحة الاموال المقررة
الصادر فى سنة ١٩٣٤ والذى جمع شتات القوانين واللوائح
الخاصة بالمصلحة المذكورة على ما يأتى تحت عنوان « مشروع مصلحة
الاموال المقررة فى الأقاليم » .

« ١٢ - تشمل اعمال مصلحة الاموال المقررة فى الأقاليم اعمال
القسم الايرادات بجميع مديريات القطر المصرى والقسم المالية بجميع
المحافظات وكذا دار المحفوظات العمومية بالقطعة بمصر .

١٣ - يشرف على اعمال قسم الايرادات بالمديرية باشكاتبه
(تحت رئاسة مدير المديرية) وهو او من يقوم مقامه مدة غيابه
المسئول الوحيد عن حسن سير الاعمال المالية بالمديرية وملاحظة
الدقة فى تنفيذها بالتطبيق للتعليمات والأوامر والمنشورات الصادرة
من المصلحة .

واذا صدر امر من احد المديرين فى اية مسبة بالخالفه لتلك
التعليمات والأوامر والمنشورات فعلى باشكاتب المديرية او من يقوم
مقامه ان يبين لحضرته وجه المخالفة او تعذر التنفيذ ليصدر الامر
بالعدول عنه فاذا لم يقتنع بذلك وأصر على تنفيذ ما يريد فعلى
الباشكاتب ان يحصل من حضرته على امر كتابى وينفذ الأمر كما
هو ويخطر المصلحة به لترى رأيها فيه .

٢١ - يتولى العمل فى القسم المالية بمحافظات الاسكندرية
والقنال والسويس ومياط رئيس القسم المالى (تحت رئاسة
المحافظ) .

ومعاد ما تقدم أن المديرين والمحافظين كانوا يتولون — ليس بحكم تبعيتهم لوزارة الداخلية وإنما بحكم النظام الإداري لمصلحة الأموال المقررة التابعة لوزارة المالية — كانوا يتولون رئاسة فروع المصلحة المذكورة في الأقاليم . ولم تكن تلك الرئاسة رمزية ، وإنما كانت سلطة رياضية فعلية . وآية ذلك أن موظفى هذه الفروع كانوا يلتزمون بالانصياع لأوامر المدير أو المحافظ فى أية مسألة حتى ولو كانت أوامر المدير أو المحافظ صادرة بالمخالفة لتعليمات وأوامر ومنشورات المصلحة سالفة الذكر .

ومن ثم فانه يمتنع — بحسب المفهوم الصريح لأحكام القوانين واللوائح التى كانت سارية قبل تطبيق نظم الإدارة المحلية — اعتبار المديرين أو المحافظين من غير موظفى وزارة المالية بالنسبة لاختصاصات مصلحة الأموال المقررة فى الأقاليم وفى مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٨٥ المشار إليها وبالتالي يصح تنويضهم من وزير المالية بسلطة تاديب كل أو بعض موظفى فروع المصلحة المذكورة بالأقاليم بالتطبيق لأحكام الفقرة سالفة الذكر .

وينبنى على ما تقدم أن القرار الوزارى رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر باعتبار المديرين والمحافظين رؤساء مصالح لهم سلطة توقيع العقوبات على موظفى الأموال المقررة فى دائرة اختصاص كل منهم قرار سليم مطابق للقانون ، وبالتالي لا يكون القرار الصادر بالجاء تطبيقاً له مشوباً بعيب عدم الاختصاص .

(طعن ١١٣٠ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام الماملين المدنيين بالدولة — تتشابه فى جوهرها مع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مملوسة وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة

لاختصاصها التأديبي في الحدود المقررة بالمادة ٦٣ المشار اليها
- لا تتطلب تفويضا من الوزير - المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمة التأديبية -
لا تسلب وكيل الوزارة او رئيس المصلحة اختصاصها التأديبي المشار
اليه - اثر ذلك : لكل من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في
دائرة اختصاصه ، دون تفويض من الوزير سلطة احالة الموظف الى
المحكمة التأديبية او حفظ التحقيق - يستوى في ذلك ان يكون
التحقيق قد تم بمعرفة الجهة الادارية وحدها او عن طريق النيابة
الادارية .

ملخص الفتوى :

لم يخلف الوضع بصنوع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام
المعاملين المدنيين بالدولة اذ تنص المادة ٦٣ من هذا القانون في
جوهرها مع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الامر الذي
يتمين معه تفسير المادة ٦٣ على ضوء ما سبق ذكره بالنسبة للمادة
٨٥ بمعنى ان يكون لكل من الوزير ووكيل الوزارة ورئيس المصلحة
سلطة توقيع عقوبتي الانذار والغصم من المرتب في الحدود التي
بينتها المادة ٦٣ دون ان تتطلب ممارسة وكيل الوزارة او رئيس المصلحة
لهذا الاختصاص تفويضا من الوزير ، باعتباره اختصاصا أصيلا
مقررا لها بمقتضى القانون حسبما سلف البيان ، ولا يسلب هذا
الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة
١٩٥٨ .

ومن حيث انه من جهة اخرى لم تبين المادة ٨٥ من القانون
رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ صاحب السلطة في رفع الدعوى التأديبية على
الموظف ، ولم يكن المشرع في حاجة الى هذا البيان اذ ان الاختصاص
برفع الدعوى متفرع عن الاختصاص بتوقيع العقوبة ، وان من يتلك
توقيع العقوبة على الموظف يملك بداهة رفع الدعوى التأديبية عليه ،
فرفع الدعوى التأديبية لا يعد جزاء اذ هو لا يعد ان يكون احتكاك

الحكمة التأديبية ، وتأسيساً على ما تقدم يكون لكل من وكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة رفع الدعوى التأديبية على الموظف ، سواء تم التحقيق بمعرفة الجهة الادارية بوجدما او عن طريق النيابة الادارية وذلك دون حاجة الى تفويض من الوزير ، كما يملكان سلطة حفظ التحقيق دون تفويض أيضا .

اما ما ورد في المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية من احوالة الاوراق الى الوزير او من ينسب لذلك من وكلاء الوزارة او الرئيس المختص — وهذا النص مماثل لنص المادة ٤ من القانون ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية وقد تضمن ايضا النص على احوالة اوراق التحقيق الى الوزير المختص او من ينسبه من وكلاء الوزارة — فلا يعمدو ان يكون الفرض من ذلك هو توجيه الخطاب للوزير بوصفه الرئيس الأعلى للوزارة التي يتبعها الموظف أو من ينسبه الوزير لذلك دون ان يسلب الاختصاص الاصيل لوكيل الوزارة او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه المخول لهما بمقتضى نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الاختصاص المخول لوكيل الوزارة ولرئيس المصلحة بمقتضى المادة ٦٣ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المنفيين بتوقيع جزاء الانذار او الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ثلاثين يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن خمسة عشر يوما هو اختصاص اصيل لوكيل الوزارة ولرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، وهو اختصاص مصدره القانون ولا يستلزم تفويضا من الوزير . ولا يسلبه هذا الاختصاص ما نصت عليه المادة ١٢ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية ، وما دام لوكيل الوزارة ورئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه سلطة

توقيع الجزاء في الحدود المتقدمة مانه يملك حفظ التحقيق او الاحالة الى المحاكمة التأديبية دون حاجة الى تفويض من الوزير .

(مئوى ١٢ — فى ١٧/١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام — سلطة توقيع جزاءات حرمان المعلومات وتعليقها وخفض المرتب والوظيفة احدهما او كلاهما تكون لرئيس مجلس ادارة الشركة على العاملين شافلى المستوى الثالث — يكون لرئيس مجلس الادارة هذه الساطة ايضا على العاملين شافلى وظائف المستوى الاول والثانى بشرط ان يصدق رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة او الوزير المختص على هذه القرارات بحسب ما اذا كان قرار الجزاء وقع على عامل بالوحدة الاقتصادية او بالمؤسسة — اساس ذلك : المؤسسة جهاز تابع للوزير خاضع لاشرافه وله ساطة اعتماد قيادات مجلس ادارتها — والوحدة الاقتصادية شركة او جمعية تابعة للمؤسسة خاضعة لاشرافها — بصور القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ أصبحت سلطة توقيع الجزاء والتصديق بالنسبة الى العاملين بالشركات من المستوى الاول والثانى من اختصاص رئيس مجلس ادارة الشركة .

ملخص الحكم :

ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، والذي كان ساريا وقت صدور القرار المطعون فيه ، قضت مادة الامدار الاولى فيه بمرين احكامه على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وفصلت

المادة ٤٩ الاختصاصات في توقيع الجزاءات التأديبية وفقتا لمغيرتين متداخلتين من حيث المستوى الوظيفي للعامل ، ومن حيث نوع الجزاء الموقع . ورد بالبند ثانيا من هذه المادة ان سلطة توقيع جزاءات حرمان من العلاوة وتجليهها وخفض المرتب والوظيفة احدهما او كلاهما تكون لرئيس مجلس الادارة على العاملين شاغلي المستوى الثالث ، وتكون له ايضا على العاملين شاغلي وظائف المستوى الاول والثاني على ان يصدق على هذه القرارات من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة او الوزير المختص حسب الاحوال . والمفهوم من سياق نظام العاملين ان المفaire التي اتي بها النص في سلطة التصديق على قرار الجزاء بين رئيس مجلس ادارة المؤسسة والوزير المختص ، ان الاول هو سلطة التصديق على قرارات الجزاءات على العاملين بالوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة ، وان الثاني هو سلطة التصديق على قرارات الجزاء على العاملين بالمؤسسات التابعة له . وهذا المفهوم يجد مسنده في الخريطة التنظيمية التي كان يرسمها قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ ، اذ جعلت المواد ١ ، ٦ ، ١٨ المؤسسة جهازا تابعا للوزير خاضعا لاشراف وله سلطة اعتماد قرارات مجلس ادارتها . وجعلت المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٩ : ١٤ الوحدة الاقتصادية شركة كانت او جمعية تعاونية تابعة للمؤسسة خاضعة لاشرافها . ومن ثم فان سلطة التصديق على الجزاءات المشار اليها بالبند ثانيا ٢ - تكون لرئيس مجلس ادارة المؤسسة بالنسبة لما يوقع منها على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض احكام شركات القطاع العام ، ونص في المادة ٨ منه على ان المؤسسات العامة التي لا تمارس نشاطها بذاتها . ونصت المادة ٩ منه على ان « يتولى مجلس ادارة شركة او رئيس مجلس الادارة - بحسب الاحوال الاختصاصات المنصوص عليها في القوانين لمجلس ادارة المؤسسة

أو رئيس مجلس إدارتها بالنسبة للشركات التابعة لها » ومما زاد ذلك كنهه أن سلطة التصديق على الجزاءات الموقعة على العاملين بالشركات من المستويين الأول والثاني بالنسبة للحرمان من العلاوة وتأجيلها وخفض المرتب والوظيفة . هذه السلطة والتي كانت لرئيس مجلس إدارة المؤسسة التابعة لها الشركة ، قد انتقلت للقانون الأخير الي رئيس مجلس إدارة الشركة ذاتها . ولهذا اتحدت سلطة توقيع الجزاء والتصديق عليه ، وفنيت سلطة التصديق لهذا الاندماج الحادث .

ومن حيث أن المحكمة تختص من ذلك أن مانعاه الحكم المطعون فيه على قرار الجزاء محل النزاع من عديم تصديق الوزير عليه ، وما رتبته على ذلك من إلغاء القرار ، كل ذلك جائب صبح جيبهم القانون ، الأمر الذي يتمتع معه الجزم بمخالفته الحكم المطعون فيه للقانون فيها خلص اليه من بطلان القرار محل النزاع . والجائز أن الحكم المطعون فيه لم يسند إلغاءه للقرار الي غير هذا انبعا بهذا الذي يثبت عدم جواب الحكم الذي قرره بشأنه .

(طعن ٧١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

سلطة رئيس مجلس الإدارة في توقيع الجزاء — صدور قرار رئيس مجلس إدارة الشركة بتوقيع جزاء خفض الرتبة الوظيفية وخفض الراتب — الطعن في قرار الجزاء تأسيسا على أن المخالفة وقعت قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام والذي لم يخول رئيس مجلس إدارة الشركة أن يوقع عقوبة تجاوز خصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما على العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها — الطعن في حكم المحكمة التأسيسية أمام المحكمة الإدارية العليا — قيام الشركة بسحب قرار الجزاء وتوقيع

(م ١٢ — ج ٩)

عقوبة الخصم من المرتب خمسة عشر يوما — اخطار الشركة للحضور امام المحكمة الادارية العليا وعدم حضورها رغم تكرار اعلانها وعدم طعنها في الحكم بالفناء قرار الجزاء — قيام الشركة بسحب قرار الجزاء محل الطعن يفيد انها ارتضت الحكم المطعون فيه وحسم النزاع بسحب قرار الجزاء واستبدال جزاء آخر به — الحكم بانتهاء الخصوبة .

ملخص الحكم :

ان عناصر هذه المنازعة تخلص في ان المدعى اقام دعواه امام المحكمة التأديبية بالاسكندرية طالبا الحكم بالفناء القرار الصادر بخفض مئته الوظيفية من وظيفة مئى براده بالمستوى الثانى بالربط (٦٥/٢٠ جنيه) شهريا اعتبارا من ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٤ ، الى وظيفة سائق ثان بالمستوى الثالث بالربط (٣٠/١٥ جنيه) شهريا ، مع خفض مرتبه بمقدار ١٥٠٠ جنيه شهريا . واستند في دعواه الى يملان الجزاء وانعدامه لصدوره ممن لا يملكه .

واستند الحكم المطعون فيه ، فيها قضي به من الفاء قرار الجزاء ، الى ان المخالفة وقعت قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، حيث لم يكن لرئيس مجلس ادارة الشركة ان يوقع عقوبة تجاوز الخصم من المرتب لمدة خمسة عشر يوما ، على العاملين الذين تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها ، وذلك بأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

واستندت هيئة مفوض الدولة في تقريرها بالطعن على هذا الحكم ، الى ان سلطة توقيع الجزاء انها تستند الى ما يخوله القانون السارى وقت توقيع الجزاء ، وليس وقت وقوع المخالفة كما ذهبت المحكمة في حكمها الطعين .

ومن حيث أن المدعى تقدم بجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣ بحافظة مستندات ، وفكر أن الشركة تأت بسحب الجزاء موضوع الدعوى واستبدلت به قرار جزاء آخر . واشتملت حافظة المستندات على أصل الخطاب المرسل من الشركة الى المدعى بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨٠ يفيد بسحب قرار خفض الفئة الوظيفية والمرتب وما يترب من آثار وبتوقيع جزاء آخر عليه بخمسة عشر يوما . وقد اخطرت المحكمة الشركة للحضور والاطلاع على هذه الحافظة ، ثم قررت بجلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٤ اعادة اخطار الشركة ، ولكن الشركة لم تحضر ولم تبد دفاعا .

ومن حيث انه يبين للمحكمة من صدور قرار الشركة بسحب قرار الجزاء محل الطعن واستبدال جزاء آخر به ، وعدم طعنهما في الحكم الصادر بالفاء الجزاء المطعون فيه ، وعدم حضورها امام المحكمة في الطعن المثل رغم تكرار اخطارها بعد ثبوت اعلاتها . وكل ذلك يفيد ان الشركة بسحبها قرار الجزاء محل الطعن ، قد ارتضت الحكم المطعون فيه وحسمت النزاع بسحب القرار محل الطعن واستبدال جزاء آخر به ، الامر الذي يتمتع معه القضاء بانتفاء الخصومة في الطعن المثل ، اخذا في الاعتبار بان هذه الخصومة ، وان كانت هيئة مفوض الدولة هي التي حركتها بالطعن امام المحكمة الادارية العليا في الحكم الصادر من المحكمة الادارية سالف الذكر ، الا انها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تظل مع ذلك قائمة بين اطرافها الذين يكون لهم وحدهم امر التصرف في مصيرها .

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

المادتان ٨٢ و ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — المشرع قد عقد اختصاص توقيع جزاء الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر برئيس مجلس إدارة الشركة وذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها وبمجلس إدارة الشركة بالنسبة لشاغلي الوظائف الأعلى منها — نتيجة ذلك : اذا وقع جزاء من إحدى هاتين الجهتين على أحد العاملين الذين لا يدخلون في نطاق درجات الوظائف التي تختص بها اعتبر هذا الجزاء موقفاً من غير مخصص . لا يملك توقيعه .

ملخص الحكم :

من حيث أنه بالرجوع الى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يبين ان المادة ٨٤ منه تنص على أنه « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات التأديبية كما يلي ٢ — لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها توقيع أي من الجزاءات التأديبية الواردة في بنود من ١ الى ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢ . . . ٤ — لمجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الإدارة المعيّنين والمنتخبين وأعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية توقيع أي من الجزاءات الواردة في المادة ٨٢ من هذا القانون كما تنص المادة ٨٢ منه على ان الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي ١ — ٢٠٠٠٠ — ٣٠٠٠٠ — ٤٠٠٠٠ — . . . ٥ — . . . الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر . . . » ومفاد احكام هذه النصوص ان المشرع قد عقد اختصاص توقيع جزاء الوقف عن العمل لمدة لا تجاوز ستة أشهر

مع صرف الاجر برئيس مجلس ادارة الشركة وذلك بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة الثالثة فما دونها وبمجلس ادارة الشركة بالنسبة لشاغلي الوظائف الاعلى منها وذلك بالقيود وفى الحدود المبينة بالبند ٤ من المادة ٨٤ من نظام العاملين بالقطاع العام السابق الاشارة اليها . ومؤدى ذلك انه لو وقع هذا الجزاء من احدى هاتين الجهتين على أحد من العاملين الذين لا يدخلون فى نطاق ترجمات الوظائف التى تختص بها عدا هذا الجزاء موقعا من غير مختص لا يملك توقيعه ومن ثم مخالفا للقانون متمين الانفاء .

(طعن ١٨٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٦/٨)

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية - اساس ذلك : تخلف عنصر السلطة العامة وعدم تعلقها بهرائق عامة - اخضاعها لرقابة المحاكم التأديبية بنص القانون من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء قرارات الجزاءات تخضع لنطاق دعوى الانفاء وقواعدها واجراءاتها ولذات الاحكام التى تخضع لها طلبات الغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على العاملين المدنين بالدولة .

ملخص الحكم :

انه وان كانت قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم فى ملة القانون الادارى لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بهرائق عامة الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهى من محاكم مجلس الدولة وتطبق القواعد

والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة شأنه شأن القرارات الادارية من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام وهى المشار اليها فى الفقرة (ثانى عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع فى نطاق دعوى الالفاء ومواعيدها واجراءاتها لذات الاحكام التى تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيع جزاءات على الموظفين العموميين وهى المشار اليها فى الفقرة (تاسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة .

(طعن ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

مدى جواز منح مديرى الفروع ومديرى الادارات من غير شاغلى الوظائف العليا بشركات القطاع العام سلطة توقيع عقوبة الخصم من الراتب بالنص على ذلك فى لائحة الجزاءات او بنفيوض يصدر من رئيس مجلس الادارة وشاغلى الوظائف العليا ككل فى حدود اختصاصه .

ملخص الفتوى :

حدد المشرع السلطات التأديبية التى تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع العام على سبيل الحصر وخول مجلس الادارة سلطة وضع لائحة تتناول انواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها . وبينما كان يجيز لرئيس مجلس الادارة فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التنفيوض فى توقيع الجزاءات سكنت عن ذلك فى القانون الجديد رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، فى ذات الوقت منحه شاغلى الوظائف العليا سلطة املية فى توقيع الجزاءات وبناء على ذلك يكون من غير الجائز النص فى لائحة الجزاءات على منحه رؤساء الفروع

والادارات من غير شاغلى الوظائف العليا سلطة توقيع جزاء الخصم من الراتب لأن ذلك سيؤدى الى تخويلهم سلطة اصلية فى توقيع الجزاء لم ينص عليها القانون ، ولما يترتب عليه من افضالة سلطة الى سلطات توقيع الجزاء التى وردت فى القانون على سبيل الحصر . كما لا يسوغ صدور قرار بجواز التفويض .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز النص فى لائحة الجزاءات على سلطة اخرى لتوقيع الجزاءات خلاف المنصوص عليها فى القانون وعدم جواز التفويض فى اختصاص توقيعها .

(ملك ٢٤٢/٦/٨٦ - جلسة ١٩٧٩/١١/٤)

تعليق :

الامور المسلمة انه اذا اناط القانون بسلطة معينة اختصاصا ما ، فلا يجوز لها ان تنزل عنه او تفوض فيه الا اذا اجاز لها القانون ذلك .

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

اختلاف السلطة التأديبية المختصة تبعاً لاختلاف الدرجات الخصوصية عن الدرجات التاسعة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٣٥ مكررا التى اضيف بالقانون رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٥٢ يجرى نصها كالاتى :

» يجوز انشاء درجات فرعية او خصوصية وتقرير قواعد منح

العلاوات الخاصة بها والرقية اليها بقرار من الوزير المختص بموافقة وزير المالية والاقتصاد وبعد اخذ رأى ديوان الموظفين . . الخ » .

وهذه المادة تجيز انشاء درجات فرعية او خصوصية باوضاع خاصة واذ طبقت الهيئة العامة نص هذه المادة وانشئت فى ميزانيتها درجات خصوصية فلا معابة عليها فى ذلك وبالتالي لا وجه للقول بان السدرجات التى انشأتها هى فى واقع الامر درجات تاسعة اذ الدرجات الخصوصية غير الدرجات التاسعة للاختلافات العديدة بينهما وانخصها فى هذا المقام تحديد السلطة التأديبية صاحبة الولاية ، اذ الدرجة التاسعة تعتبر من درجات الموظفين الداخلين فى الهيئة وبالتالي يكون مجلس التأديب دون غيره هو المختص بتوقيع عقوبة الفصل وذلك اعمالاً لنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اما الدرجات الخصوصية او الفرعية فيعتبر شغلها من الخارجين عن الهيئة اذ لم ترد درجاتهم فى عداد الموظفين الداخلين فى الهيئة ومن ثم يخضعون فى سلطتهم التأديبية لحكم المادة ١٢٨ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ التى عدت العقوبات التأديبية التى يمكن توقيعها على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ومن بينها الفصل وعقدت السلطة التأديبية عليهم لوكيل الوزارة او رئيس المصلحة وجعلت القرارات التى تصدر بهذه العقوبات نهائية فيما عدا عقوبة الفصل فلما جازت التظلم منها الى لجنة شؤون الموظفين بالوزارة او المصلحة التابع لها المستخدم فى مدى اسبوعين من تاريخ الاعلان بقرار الفصل وجعلت قرار اللجنة نهائياً واذ اجازت التظلم فان الذى يعرض عليها هو الصادر ضده لا الهيئة .

(طعن ٤ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٢/١١)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

تعريف الموظف الدائم فى حكم القوانين واللوائح المعمول بها
قبل صدور قانون نظام موظفى الدولة - قيام التلازم وقتئذ بين دائمية

الوظيفة وبين التثبيت فيها — السلطة التي كانت تملك التأديب بالنسبة للموظفين الدائمين وتلك التي كانت تملكه بالنسبة للموظفين غير الدائمين .

ملخص الحكم :

ان مجالس التأديب كانت — طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها قبل صدور القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — هي السلطة التأديبية المختصة بالنسبة للموظفين والمستخدمين الدائمين . وقد كانوا بحسب مفهوم تلك القوانين واللوائح السابقة على قانون المذكور من كان يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع ، اى من كانوا مثبتين ، اذ كان التلازم قائما بين دائمية الوظيفة وبين التثبيت فيها ، فضلا عن اعتبار موظفا دائما الا من كان مثبتا (اى يجرى على راتبه حكم الاستقطاع) ، ولا يعتبر كذلك من كان لا يجرى على راتبه حكم الاستقطاع ولو كان معينا على وظيفة دائمة ، ومن عدا الموظفين الدائمين على النحو المتقدم كانت السلطة التأديبية بالنسبة لهم الوزراء او رئيس المصلحة حسب الاحوال .

(طعن ١١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

الموظفون المؤقتون بمجلس بلدى مدينة القاهرة — السلطة المختصة بتأديبهم وفصلهم من الخدمة — هي المدير العام لا هيئة المجالس البلدى — أساس ذلك مستفاد من نص المواد ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى مدينة القاهرة و ٢٠ ، ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى بمدينة القاهرة على أن « للمدير العام الاشراف التام على جميع الموظفين والمستخدمين وهو الرئيس الفعلى لهم » وتنص المادة ٤٨ على أنه « مع مراعاة احكام هذا القانون تسرى على موظفى المجلس جميع القوانين واللوائح الخاصة بموظفى الحكومة ومستخدميها » وتنص المادة ٤٩ على أن « يختص المدير العام بـه ياتى : . . . ثالثا : جميع المسائل الأخرى الخاصة بموظفى المجلس ومستخدميه الدائنين كالنقل والاجازات والعقوبات التأديبية وغيرها لىاية الدرجة الرابعة والحدود المقررة فى القوانين واللوائح . رابعا : جميع المسائل الخاصة بالمستخدمين الخارجين من هيئة العمال فى الحدود المقررة فى القوانين واللوائح » ويبين من ذلك ومن تصفح كافة النصوص الأخرى الواردة فى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ الاشارة اليه انها لم تتمعرض لبيان السلطة المختصة بتأديب وفصل موظفى المجلس المؤقتين الأمر الذى يستوجب الرجوع فى هذه الحالة الى احكام قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ طبقا للحالة التى اوردتها المادة ٤٨ سالفة الذكر وتتضى هذه الاحكام بأن السلطة المختصة فى فصل الموظفين المؤقتين الحكوميين منوطة بالوزير طبقا للمادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وتنص الفقرة الثانية من البند الخامس من نموذج عقد الاستخدام المرافق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بتنفيذا لنص المادة ٢٦ المذكورة ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ قد نصت على اختصاص مدير عام البلدية بتعيين موظفى المجلس ومستخدميه الدائنين لىاية الدرجة السادسة وترقيتهم ومنحهم العلاوات . . . وهذه السلطة بذاتها هى السلطة المقررة للوزير فيها يتعلق بتعيين موظفى الدولة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٠ من قانون التوظيف ، ولما كانت

السلطة فى تعيين الموظفين المؤقتين منوطة بالوزير طبقا للمادة ٣٦ من هذا القانون وقرار مجلس الوزراء المشار اليه - فانه يستفاد من هذا كله ان السلطة المختصة بتعيين الموظفين المؤقتين بمجلس بلدى مدينة القاهرة هى المدير العام باعتباره صاحب السلطة المقابلة لسلطة الوزير فى التعيين والتالى فان السلطة التى تملك فصلهم هى ايضا المدير العام - ولما كان ذلك وكان قرار فصل المدعى من الخدمة وهو من الموظفين المقيدين على الدرجة التاسعة هى من الدرجات المؤقتة بحسب وصفها فى الميزانية قد صدر ممن يملكه - بحسب البيان السابق - وهو مدير عام بلدية القاهرة فانه يكون قد صدر صحيحا من ناحية سلطة اصداؤه ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ نجح غير هذا النحو . وقضى بعدم اختصاص مدير عام البلدية باصدار مثل هذا القرار بدعوى ان الذى يختص باصداره هو هيئة المجلس البلدى - فقد خالف القانون .

(طعن ٩٦١ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

مدى اختصاص رؤساء المراكز والمدن بنائب العاملين التابعين لمديريات فى النطاق الاقليمى للمركز او المدينة .

ملخص الفتوى :

من حيث ان قانون الحكم المحلى حول المحافظ جبيع السلطات التنفيذية المقررة للوزراء بمقتضى القوانين واللوائح ، كما خوله بالاضافة الى ذلك سلطة توقيع الجزاءات على العاملين بالمحافظة سواء من كان منهم بفروع الوزارات التى نقلت اختصاصاتها الى وحدات الحكم المحلى او من كان منهم بفروع السوزارات او الجهات التى تعمل فى نطاق المحافظة ولم ينقل اختصاصها الى الوحدات المحلية ، اما ما عدا المحافظ من رؤساء وحدات الحكم المحلى ، فان المشرع فى قانون

نظام الحكم المحلى عهد الى اللاتحة التنفيذية تحديد اختصاصات الوحدات المحلية بالنسبة للادارات التابعة للمديريات داخل نطاق المحافظة ، والتي كانت تمارسها أصلا الوزارات المركزية ، ولقد خوات اللاتحة التنفيذية الوحدات المحلية فيما يتعلق بشئون الأوقاف التى تقوم عليها مديرية الأوقاف بالمحافظة ، اختصاصا بنشر الدعوة الاسلامية وتنمية اعمال البهر والإشراف على المساجد وصيانتها وبالإشراف على انتظام الشعائر الدينية بها ، وبصيانة اموال الأوقاف ، وذلك كله بالتنسيق مع وزارة الأوقاف ، ومن ثم فان ممارسة المحليات لتلك الاختصاصات تنقيد بالقواعد والأنظمة العامة التى تضعها وزارة الأوقاف ، وتقف عند حد الإشراف على سير المرفق ، فلا تمتد الى التدخل فى جهازه الإدارى .

وتبعاً لذلك ، فانه بالنسبة للحالة المعروضة ، لرئيس مركز كمر الزيات أن يطلع على الأوراق المتعلقة بإدارة تفتيش المساجد بالمراكز الادارية منها والفنية ، ليبدى بشأنها ما يمين له من ملاحظات وتوصيات وآراء ، فى نطاق سلطة الإشراف المخولة له ، بيد انه لا يملك إصدار قرارات نهائية فى هذا الصدد يكون من شأنها تجريد السلطة الرئاسية بمديرية الأوقاف بالمحافظة من اختصاصاتها المقررة بالنسبة للادارات التابعة لها كما لا يملك توقيع الجزاء .

واذ قضى قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ بمنح رئيس المركز سلطات وكيل الوزارة ورئيس المصلحة فى المسائل المالية والإدارية بالنسبة لأجهزة المركز على النحو الذى تبينه اللاتحة التنفيذية ، ولما كانت هذه اللاتحة قد خات من نص يخوله سلطة توقيع الجزاءات على موظفى المديريات العاملين فى النطاق الإقليمى للمركز ، وكان قانون نظام الحكم المحلى قد خول المحافظ سلطات الوزير بالنسبة للعاملين بالمحافظة ، واعتبره رئيساً لهم وفقاً لحكم المادة ٢٧ مكرر من هذا القانون ، وكان قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد قصر سلطات

التأديب على الوزراء وشاغلي الوظائف العليا ، كل في نطاق اختصاصه .
فان تأديب العاملين بإدارة تفتيش المساجد بمركز كمبر الزيت انما
يكون للمحافظ وشاغلي الوظائف العليا بمديرية الاوقاف بالمحافظة ،
دون رئيس المركز .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان
اختصاص رئيس مركز كمر الزيت بالاشراف على المساجد ليس من شأنه
حجب اختصاص مديرية الاوقاف بالمحافظة ولا يخوله تأديب العاملين
التابعين للمديرية في النطاق الاتلمى للمركز .

(ملف ٨٩١/٤/٨٦ - جلسة ١٩٨١/١١/١٨)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

جزاء تأديبية - سلطة توقيعها - مديرو ورؤساء ووكلاء
الحسابات في الوزارات - القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٣/٢٦ بشأن
اعتبارهم تابعين اداريا للوزارات التي يعملون بها - التفرقة
بين الاشراف الاداري والاشراف الفني عليهم - الاشراف الاداري وتوقيع
الجزاءات عن المخالفات الادارية من سلطة الوزارات التي يعملون بها
- بقاء حق الاشراف الفني وتوقيع الجزاءات عن المخالفات المالية -
لوزارة الخزانة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من القرار الجمهوري الصادر في ٢٦ من
مارس سنة ١٩٥٨ بشأن اعتبار مديري ورؤساء ووكلاء أقسام
الحسابات تابعين اداريا للوزارات التي يعملون بها على ان « يعامل
رؤساء ومديرو ووكلاء الحسابات في الوزارات المختلفة معاملة
الموظفين المنتخبين - أي ان تقوم الوزارات بالاشراف والرقابة الادارية

عليهم وتخطر وزارة المالية والاقتصاد بكل ما تتخذه من اجراءات قبل هؤلاء الموظفين .

وتنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فى مقرتها السادسة على انه « فى حالة ندب موظف من عمله للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التى يرتكبها فى مدة ندبه من اختصاص الجهة التى ندب للعمل بها » وحكمة هذا النص أن ولاية التأديب منوطة بالاشراف على اعمال الموظف ورقابته . فحيث يكون الاشراف والرقابة تكون سلطة التأديب . ولما كانت الجهة التى يندب الموظف للعمل بها هى ائدر الجهات على تقدير ما يقع فيه من خطأ او تقصير اثناء عمله بها وذلك فى ضوء ظروف هذا العمل وملازماته التى تختلف باختلاف الجهات الادارية ويحكم اشرافها على عمله — فقد خولها المشرع سلطة تأديبية مما يقع منه من مخالفات اثناء مدة ندبه ، وذلك اهمالا للاصل سالف الذكر — ولما كانت المادة الاولى من القرار الجمهورى سالف الذكر تقضى بمعاملة رؤساء ومديرى وكلاء الحسابات فى الوزارات المختلفة معاملة الموظفين المنتدبين فان مقتضى ذلك أن يكون تأديبهم مما يقع منهم من مخالفات اثناء مدة ندبهم من اختصاص الجهة التى يندبون للعمل بها .

غير أن المشرع رأى ان الناحية الفنية فى عمل هؤلاء الموظفين ادخل فى اختصاص وزارة الخزانة منها فى اختصاص اية وزارة اخرى ، وذلك يقتضى الاحتفاظ لها بالاشراف على هؤلاء الموظفين من هذه الناحية ، ولهذا نصت المسادة الثانية من القرار الجمهورى على أن « يتبع رؤساء ومديرى وكلاء الحسابات وزارة الخزانة وتشرف عليهم فنيا وتكون مسئوليتهم فى هذا مباشرة امامها فى كل ما تطلبه اليهم — ولها كذلك ان توقع عليهم الجزاءات بما يحق

مسئوليتهم الفنية قبلها » . ومقتضى ذلك ان هؤلاء الموظفين لا يعاملون معاملة المنتخبين فيما يتعلق بالناحية الفنية من عملهم ، بل يظنون تابعين في هذه الناحية الى جهتهم الاممية . وهي وزارة الخزانة دون الجهة التي يعملون بها لانها اقدر على الرقابة والاشراف في هذا المجال من تلك الجهات ، وذلك يستتبع تخويلها سلطة تاديبهم عما يقع منهم من مخالفات فنية اثناء عملهم بالوزارات المختلفة — اما الاشراف الادارى فان طبيعة الامور تقتضى بتخويله للوزارات والجهات التي يعملون بها من اختصاص هذه الجهات دون وزارة الخزانة على ان تخطر هذه الوزارة بما تتخذ من اجراءات قبلهم .

وعلى هذا فان القرار الجمهورى الصادر في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ المشار اليه يفرق في معاملة رؤساء ومديرى ووكلاء الحسابات الذين يعملون بالوزارات بين الجانب الفنى من اعمالهم والجانب الادارى ، فبينما يخول وزارة الخزانة حق الاشراف الفنى على اعمالهم بما يستتبعه من سلطة تاديبية عما يقع منهم من مخالفات فنية اثناء عملهم بالوزارات — فانه يحتفظ لهذه الوزارات بسلطة الاشراف والرقابة عليهم من الناحية الادارية وما يستتبع من سلطة تاديبهم عما يرتكبونه من مخالفات ادارية اثناء عملهم بها .

(انتهى ١٠٧ — في ١١/٢/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

اختصاص مدير المصلحة بتوقيع الجزاءات في الحدود المقررة قانونا — عدم جواز مباشرة وكيله لهذا الاختصاص الا اذا كان هناك مانع يحول بينه وبين مباشرته — الغاء القرار الصادر من الوكيل في مثل هذه الحالة ووجوب اعادة عرض الموضوع على المدير لتقرير ما يراه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢ من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس ادارة السكك الحديدية تنص على أن « يقوم المدير العام تحت اشراف وزير المواصلات بإدارة السكك الحديدية والتلغراف والتليفونات وتصريف شئونها الاعتيادية وذلك مع مراعاة احكام هذا القانون ، وله على الاخص ان يبت ضمن حدود القوانين واللوائح فى المسائل الاتية وهى : ١ - ج - جميع المسائل الأخرى كالمعاملات القانونية والاجازات والعقوبات وغيرها » . ويبين من ذلك ان توقيع الجزاءات على موظفى المصلحة كان منوطا بمدير عام المصلحة طبقا لاحكام هذا القانون ، وهذا الاختصاص معتود له دون سواء يباشره بنفسه ولا يحل ويكيل المدير العام محله فيه الا اذا كان هناك مانع يحول دون مباشرته له . ومن ثم فاذا كان الثابت من كتاب مصلحة السكك الحديدية لهيئة مفوضى الدولة فى ٥ من مايو سنة ١٩٥٨ رقم ١٦٥/٧/٢٨ ان مدير عام المصلحة لم يكن فى اجازة فى يوم ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ ، وهو اليوم الذى اوقع فيه الجزاء على المدعى ، كما لم يثبت ان مانعا ما قد حال دون قيام المدير العام بمباشرة هذا الاختصاص حتى يمكن ان يحل ويكيله محله فى مباشرته ، فان هذا القرار ، اذ صدر من غير مختص باصداره ، يكون مخالفا للقانون متعينا الفساده . الا انه يجب التنبيه الى انه مهما يكن من امر فى موضوع التهمة ذاتها وفى شأن ثبوتها او عدم ثبوتها وفى نوع العقوبة التى يحق توقيعها ، فان القرار المشار اليه تدشابه عيب ينبنى عليه بطلانه بسبب عدم اختصاص وكيل المدير العام ، فيتمتعين - والحالة هذه - اعادة عرض الموضوع على الرئيس المختص قانونا لتقرير ما يراه فى شأن ما هو منسوب للمدعى من حيث ثبوته او عدم ثبوته ، والجزاء الذى يوقع عليه فى حالة ما اذا رأت ادانته فيها هو منسوب اليه ليصدر قراره فى هذا الشأن .

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

صدور قرار بفصل العالين بالمؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير بغير الطريق القانوني استنادا الى رداة صحيفته مستدلا على ذلك بالجزاءات التأديبية التي وقعت عليه اثناء خدمته وخلو الأوراق مما يثبت ان جهة الادارة قد استندت في اصدار قرار الفصل الى حكم صادر ضد هذا العال من محكمة الجنع في تاريخ سابق على تعيينه بأربع سنوات - مقتضى ذلك عدم جواز تكييف هذا القرار على انه قرار بانهاء الخدمة لارتكب جريمة مخالفة بالشرف والاهانة - اذا كُن الثابت ان قرار الفصل قد صدر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير فانه يكون مشوباً بعيب عدم الاختصاص - اسلم ذلك ان القرار المذكور كان يجب ان يصدر من رئيس الجمهورية وحده .

ملخص الحكم :

ان الثابت بالأوراق ان القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير ، وأبلغ قصواه الى ادارة شئون العالين بالمؤسسة بكتاب مراقبة الشئون القانونية المؤرخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ الذي جرى بان رئيس مجلس الادارة وافق على عدم عودة المدعى الى العمل لتخريفه العمال على الاضراب في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وانه كان قد سبق صدور هذا القرار ان المدمى انقطع عن العمل مدة خمسة عشر يوما في شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ وتبين انه كان محبوسا خلالها تنفيذاً للعقوبة المحكوم بها عليه من محكمة الجنع المستأنفة بسوهاج في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ ، وان الادارة القانونية بالمؤسسة افقت في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ باعادته

الى العمل - وبصفة تعيينه بالمؤسسة في ٥ من يناير سنة ١٩٥٧ - باعتبار أن الجريمة التي حكم عليه فيها - وهي المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ عقوبات - لا تعتبر من الجرائم المخلة بالشرف والامانة ولا تصلح سببا لانهاء خدمته ، وعند عرض هذه المذكرة على رئيس مجلس الادارة اشار باستطلاع رأى الجهة التي يعمل بها المدعى فما اذا كانت في حاجة اليه ، كما طلب بحث ملف خدمته واعادة الطرض ، وقد اجاب مدير التنفيذ المختص على اشارة رئيس المجلس بأنه لا يوافق على عودة المدعى للعمل لسابقة مجازاته تأديبية في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ للتحريض على الاضراب وترك مكان العمل . وقد اعتمد رئيس مجلس الادارة هذا الرأى ومن ثم صدر قرار الفصل مستنفا الى هذا السبب ، وقد انفصلت المؤسسة في مفكرات دفاعهما ان المدعى فصل بغير الطريق التأديبي لرداءة سمعته بسبب توقيع الجزاء التأديبي سالف الفكر عليه ، وايضا لسبب مجازاته مرتين بخصم ريع يوم من اجسره في سنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٦٣ لارتكابه مخالفة الغياب عن العمل . وقالت ان القرار صدر من رئيس مجلس الادارة المختص باصداره طبقا للمادة ١٣ من اللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ التي تفول رئيس المجاس سلطة فصل العاملين - من غير شباغلى الوظائف الرئيسية - بغير الطريق التأديبي .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان القرار المطعون فيه قد انطوى على فصل المدعى بغير الطريق التأديبي استنادا من مصدره الى رداءة سمعته المدعى الوظيفية ابان عمله بهيئة مديرية التحرير مستدلا على ذلك بالجزاءات التأديبية الثلاثة سالفة البيان التي وقعت عليه اثناء الخدمة ومستخلصا منها عدم صلاحيته للاستمرار في وظيفته ، هذا وليس في الأوراق ما يثبت ان جهة الادارة قد استندت

على إصدار القرار المذكور إلى الحكيم الصادر ضد المدعى من محكمة الجنح المستأنفة بسوهاج في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ في جريمة تبديد الأموال المحبوز عليها التي تقع من الملك الحسين حارسا عليها . وكان عدم استنادها إليه أمرا مقبولا ، إذ أن هذا الحكم سابق على تعيين المدعى في خدمتها بأربع سنوات ، ولو كانت إرادة مصدر القرار قد اتجهت حقا إلى انتهاء خدمة المدعى امتثالاً إلى صدور الحكم المذكور باعتبار أنه صدر في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، لاصداره قراراً صريحاً بإنهاء خدمته استناداً إلى هذا السبب عملاً بالمادة ٥٦ من لائحة العاملين الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولما كان الأمر كذلك وكان حكم محكمة القضاء الإداري المطعون فيه تسديده غير هذا التمسك ، بتكليفه للقرار المطعون فيه بأنه قرار بإنهاء الخدمة لارتكاب جريمة مخلة بالشرف والأمانة ، فإنه يكون قد أخطأ في تحصيل الواقع ولم يستخلص كنه القرار على نحو يخالف ما ورد بالأوراق وما اقررت به الجهة الإدارية التي أصدرت القرار .

ومن حيث أن ثابت أن القرار المطعون فيه قد صدر من رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لهيئة مديرية التحرير ، فإنه يكون مشوباً بعيب عدم الاختصاص ، وذلك للأسباب التي تضمنها حكم المحكمة الإدارية لرئاسة الجمهورية والسابق إيراده تفصيلاً ، وهي أسباب صحيحة قانوناً تقرها هذه المحكمة وتؤيد النتيجة التي انتهت إليها ، والتي مؤداها أن القرار المذكور كان يجب أن يصدر من رئيس الجمهورية وهذه . أما قبول المؤسسة أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة كان مختصاً بإصدار قرار الفصل عملاً بالمادة ١٣ من القرار الجمهوري رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، فنقول مردود عليه بأن تطبيق أحكام هذه اللائحة على العاملين بهيئة مديرية التحرير كان متصوفاً على فترة انتمائها في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي غير

سنة ١٩٥٧ ، وقد انتهت هذه الفترة في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ يصدر القرار الجمهوري رقم ٣٣١٨ لسنة ١٩٦٢ الذي جعل هيئة مديرية التحرير مؤسسة عامة مستقلة وأسبغ عليها الشخصية الاعتبارية ، وقضى بخضوع العاملين فيها لللائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ .

ومن حيث انه وان كان عيب عدم الاختصاص الذي شاب القرار المطعون فيه يكفي بذاته للحكم بالفائه الا ان المحكمة ترى استكمالاً لبحث كافة جوانب المنازعة ان تنظر الأسباب التي قام عليها غيابة لواقعة الاضراب يتضح انها وقعت في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وجوزى المدعى عنها تأديباً بخصم ثلاثة أيام من مرتبه ، ومناد توقيع هذا الجزاء البسيط ان هذه المخالفة كانت في تقدير جهة الادارة مخالفة هيئة لا تشكل خطراً من جانب المدعى على حسن سير العمل - اما المخالفتان الاخرتان المتحصلتان في غياب المدعى عنها من المخالفات التامه التي تقع كثيراً أثناء العمل وليس ادل على ذلك من ان الجزاء عن كل منهما كان خصم ربع يوم من اجر المدعى . وعلى ذلك فان هذه المخالفات البسيطة لا تسلب سبباً لحمل قرار الفصل المطعون فيه ، مما يجعله خليئاً بالالفناء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى غير ذلك فقد تعين الحكم بالفائه وبالفاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من اضرار ، مع الزام الجهة الادارية المبررات .
(طعن ١٠٥ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٦/٤/١٠)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

اذا كانت الجهة التي يتبعها العامل وقت توقيع الجزاء قد

جاءت محل الجهة الأولى في التقييم على شئون المرفق الذي وقعت المخالفة في شقته فإن الاختصاص بتوقيع الجزاء عن هذه المخالفة يصبح للجهة التي صار العامل تبعاً لها أخيراً وذلك نتيجة حلولها محل الجهة الأولى في اختصاصاتها - مثال - انتقال سلطات رئيس مصلحة الشرطة بالنسبة إلى إدارات المرور والعاملين فيها بالمحافظات إلى مديري الأمن بالمحافظات أعمالاً لقرار وزير الداخلية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ يقرب عليه أن يصبح لمديري الأمن سلطات رؤساء المصالح على العاملين بإدارات المرور بالمحافظات ومنها سلطة التأديب اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى المخالفات التي تقع منهم بعد هذا التاريخ وكذلك ما يكون قد ارتكب من مخالفات قبله وذلك نتيجة لحلول مديريات الأمن محل مصلحة الشرطة في اختصاص التقييم على مرفق المرور في المحافظات .

ملخص الحكم :

إن الثابت بالأوراق أن المخالفة المسندة إلى المدمى وقعت سنة ١٩٥٩ بإدارة مرور مديرية النيا وقت أن كانت إدارة المرور بالمديريات والمحافظات تتبع مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية ، مما كان يستتبع صدور قرار الجزاء عن هذه المخالفة من رئيس هذه المصلحة عملاً بحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفي الدولة الذي كان سارياً وقت توقيع الجزاء ، إلا أنه قد صدر بعد ذلك قرار وزير الداخلية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإعادة تنظيم مصلحة الشرطة ، وقد تضمن هذا التنظيم تصديد اختصاصات إدارة المرور المركزية ونقل اختصاصات إدارات واتسام المرور بالمحافظات إلى مديريات الأمن بكل محافظة ، وتنفيذاً لهذا التنظيم أصدر الوزير القرار رقم ٩٧٩ لسنة ١٩٦٣ بتدبير موظفي وعمل إدارات المرور بالمحافظات إلى مديريات الأمن بها اعتباراً من أول سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، ثم تلاه القرار رقم ٤١٢

للسنة ١٩٦٤ ينقلهم اليها نهائيا اعتبارا من أول مايو لسنة ١٩٦٤ ،
واقصد كان المدعى يعمل بإدارة مرور المنيا وقت وقوع المخالفة بها ،
سنة ١٩٥٩ وظل بالإدارة المذكورة الى ان تم نقله وباتى العاملين
بها الى مديرية امن المنيا بالقرار رقم ٤١٢ لسنة ١٩٦٤ سالف.
المذكر . وعندما مرضت نتيجة التحقيق على مدير الامن بمحلفظة المنيا
تقرر «حجاسة المدعى» وغيره من العاملين بإدارة مرور المنيا الذين لدانهم
التحقيق ، واملن قرار المدعى اليه فى اول يونية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث انه من المسلم ان توقيع الجزاء التاديبى فى
الخصاص المقرر للسلطة الرئاسية يكون من اختصاص الجهة
الادارية التى وقعت فيها المخالفة والتي كان العامل يتبعها وقت
ارتكابها ، وانه لا ينال من اختصاص الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء
نقل العامل الى جهة اخرى ، الا ان هذا النظر لا يصدق بطبيعة
الحال الا اذا كانت الجهة التى يتبعها العامل وقت ارتكابه المخالفة
منفصلة عن الجهة التى يتبعها وقت توقيع الجزاء ، ولم تحل
احدهما قانونا محل الاخرى فى القيسام على المرفق الذى وقعت
المخالفة فى شأنه ، اما اذا كانت الجهة التى يتبعها العامل وقت
توقيع الجزاء قد حلت محل الجهة الاولى فى القيسام على شئون
المرفق الذى وقعت المخالفة فى شأنه ، فان الاختصاص بتوقيع
الجزاء عن هذه المخالفة يصبح للجهة التى صار العامل تابعا لها
اخيرا وذلك نتيجة لحولها محل جهة الاولى فى اختصاصاتها .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم على المنازعة المثالة يخلص ان
نقل اختصاصات ادارات المرور بالمحافظات ثم نقل العاملين بها
من مصلحة الشرطة الى مديريات الامن بالمحافظات اهمبالا لقسرار
وزير الداخلية رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ والقرارات اللاحقة له ، فقد
ترتب عليه انتقال سلطات رئيس مصلحة الشرطة بالنسبة الى
تلك الادارات والعاملين فيها الى مديري الامن بالمحافظات ومن ثم اصبحت

لإسديري الأمن سلطات رؤساء المصالح على العاملين بإدارات المرور بالمحافظات ومنها سلطة التأديب بتوقيع جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٦٤ بالنسبة إلى الموظفين التي تقع منهم بعد هذا التاريخ ، وكذلك ما يكون قد ارتكب من مخالفات قبله ، وذلك نتيجة لصول مديريات الأمن محل مصلحة الشرطة في اختصاص القسام علي مرقى المهود في المحافظات .

(طعن ٦٥٨ لسنة ١٤ ق ب - جلسة ١٩٧٦/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

سلطة توقيع العقوبات التأديبية في التشهير العقابى .
تعتد للأمين العام لهذه المصلحة - التبعة في هذا الاختصاص -
- تكون للأمين العام المساعد لهذه المصلحة عند غياب الإمين
العام وذلك دون حاجة الى صدور قرار خلص به .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة معذلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على انه « لو كمل الوزارة او الموكمل المساعد او لرئيس المصلحة كل فى دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والخصم من المرتب من مدة لا تجاوز ٥ ايام فى السنة الواجدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواجدة عن ١٥ يوماً وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويسكون قراراتهم فى ذلك مسببا . . » ويستناد من هذا النص ان المشرع عهد بسلطة التأديب الرئاسية الى ثلاث جهات هى وكيل الوزارة ووكيل الوزارة المساعد ورئيس المصلحة ، وسيلق النص الذى ردد حرف . . . او . . . او ، واشتغل على عبارة كل فى دائرة اختصاصه يفصح من قصد المشرع فى ان يسند هذا الاختصاص لكل جهة من هذه الجهات فى دائرة محددة بحيث يعتبر اختصاصاً فردياً مستقلاً

كل منها بممارسته في الحدود المرسومة لها دون تدخل أو اشتراك من الجهات الأخرى . ويؤيد ذلك أن منح الاختصاص لعدة جهات تمارسه في وقت واحد من شأنه أن يؤدي الى تضارب القرارات التي تصدر في هذا الصدد .

ويسين من استقصاء مراحل نظام التأديب الرئاسي ان هذا النوع من التأديب كان ينعقد قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة لرؤساء المصالح وحدهم ، فلما صدر هذا القانون أسند هذا الاختصاص الى وكيل الوزارة فضلا عن رئيس المصلحة ، ثم صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ فأسنده الى وكيل الوزارة المساعد فضلا عن وكيل الوزارة ورئيس المصلحة . ويستفاد من ذلك ان اختصاص رؤساء المصالح اختصاص اصلي اما اختصاص وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد فهو اختصاص مستحدث ، ومن ثم فليس من شأن تقرير هذا الاختصاص لوكيل الوزارة أو الوكيل المساعد ان يجب اختصاص رئيس المصلحة .

وتتحدد دائرة اختصاص رئيس المصلحة بتوقيع عقوبات الإنذار والخمس من المرتب بالمصلحة التي يرأسها ، وهي المصلحة ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة . اما اختصاص وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد في هذا الشأن فانه يتحدد بها يخرج عن حدود اختصاص رئيس المصلحة أي بها يخرج عن حدود المصالح ذات الكيان المستقل والميزانية الخاصة فيشمل الديوان العام والوحدات والائتمام الادارية داخل الوزارة مما لا يعتبر من قبيل المصالح بالمعنى المشار اليه .

وتطبقا للقواعد المشار اليها على مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وهي مصلحة تابعة لوزارة العدل ذات كيان مستقل وميزانية خاصة يبين ان الاختصاص بتوقيع عقوبات الإنذار

أو الخصم من المرتب يتمتع لرئيس هذه المصلحة وليس لوكيل وزارة العدل أو لوكيل الوزارة المساعد .

ولا شك في أن الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق هو رئيس هذه المصلحة ، ذلك أن وظيفته ترد في قمة التنظيم الإداري لها كما وردت درجته في ميزانيتها الخاصة ، ومن ثم فإنه يختص بتوقيع العقوبات التأديبية على موظفي المصلحة في الحدود المبينة في المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة المتقدم ذكرها .

ولما كانت المادة ٤٩ من قانون نظام موظفي الدولة تنص على أنه « في حالة غياب أحد الموظفين المعيّنين بمرسوم يقوم وكيله بأعباء وظيفته نيابة عنه فإذا لم يكن له وكيل جاز للوزير المختص أن يندب من يقوم بأعماله لمدة لا تتجاوز سنة » . ومفاد هذا النص أن الحلول في الاختصاص محل الموظف الغائب يتمتع لوكيله ويتم كفاءة عامة بقوة القانون بشرط أن يكون هذا الموظف معيناً بمرسوم .

وطبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ يعين الأمين العام بمرسوم (قرار جمهوري) وذلك فضلاً عن المادة ٦٠ من قانون نظام موظفي الدولة لأنه في درجة مدير عام ، ومن ثم محل محله في ممارسة اختصاصاته عند غيابه تطبيقاً للمادة ٤٩ المشار إليها وكيّله ، وهذا الوصف بالنسبة إلى الأمين العام يصدق على الأمين العام المساعد وهو الذي يشغل الوظيفة التالية لوظيفته مباشرة في السلم الإداري بالمصلحة . يؤكد هذا النظر أن هذه الوظيفة في بداية انشائها كانت تسمى وظيفة وكيل الأمين العام ثم عدلت تسميتها إلى الأمين العام المساعد . وغنى عن البيان أن الاختصاص بتوقيع العقوبات التأديبية يدخل في ضمن الاختصاصات التي يشملها حلول الأمين العام المساعد محل الأمين العام عند غيابه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان بسبب سلطة توقيع
المعقوبات التأديبية فى مصلحة الشهر العقبارى والتوثيق وفقاً
للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، تتعقد للامين العام بهذه
المصلحة .

وانه فى حالة غياب الامين العام لمصلحة الشهر العقبارى
والتوثيق يحل محله فى ممارسة كافة اختصاصاته الامين العام
المساعد لهذه المصلحة ، ويكون لهذا الاخير تبعاً لذلك سلطة توقيع
المعقوبات التأديبية طبقاً للمادة ٨٥ المشار اليها . وهذا الحلول يتم
بقوة القانون دون حاجة لصدور قرار به .

(غنوي ٣١٢ — فى ٣/٤/١٩٦١)

قاعدة رقم ١٠٨

المبدأ :

ابقاع عقوبة الإنذار باحد مدرسى المدارس الثانوية التابعة
لاحدى المناطق التعليمية — لا يندرج تحت الاختصاصات المخولة
لرؤساء المناطق بالقرار الوزارى رقم ١٢٢٤٧ الصادر فى ١٧ من
أغسطس سنة ١٩٥٤ — القرار الصادر من رئيس المصلحة المختص
(مدير عام التعليم الثانوى) باعتقاد الجزء الصادر من رئيس
المنطقة (مدير التربية والتعليم للمنطقة) — من شئكة ازالة العيب
الذى شئب هذا الجزء .

ملخص الحكم :

استناداً الى المادة ١٤ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١١٣٧
لسنة ١٩٥٢ المستحدثة بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٣ ، صدر
قرار وزير المعارف العمومية رقم ١٢٢٤٧ فى ١٧ من أغسطس سنة
١٩٥٤ بتوزيع بعض اختصاصات الوزير ووكيل الوزارة ورؤساء المصالح
على وكيل الوزارة والوكلاء الساعدين ورؤساء المروع ، وقد نص

القرار الوزاري المذكور في ملحقه الثالثة على أن « يخفض رئيساء المنطقة التعليمية كل في دائرة المنطقة بما يلي : ٥٠٠ ب ـ في شئون المستخدمين ١٠ — ٢٠٠ — ٣٠٠ — ٤٠٠ — ٥٠٠ هـ — ٦٠٠ — توقيع العقوبات المخولة لرئيس المصلحة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على جميع الموظفين الإداريين والكتابيين بديوان المنطقة وكذا الموظفين الكتابيين والمعاونين والضباط والضابطات والمحضرين بالمدارس ، الداخلة في نطاق المنطقة مع التزام المواد من ٤٥ الى ٥٠ من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون المذكور في كل حالة واقتراح العقوبات لجميع الموظفين الفنيين بالمدارس غير الابتدائية بالمنطقة » .

ويستفاد من نص المادة الثالثة أنه للذكر أن يتبع مقوبة الإنذار بأحد مدرسي المدارس الثانوية التابعة لأحد المناطق التعليمية ، لا يندرج تحت الاختصاصات الموزعة المخولة لرؤساء المناطق (وهم من رؤساء الفروع) اقتطاعا من اختصاص رئيس المصلحة المختص بوزارة التربية والتعليم (وهو مدير عام التعليم الثانوي بالوزارة) ، إذ لا يملك رؤساء الفروع من الأمر — طبقا للقرار الوزاري المشار إليه — اقتراح العقوبات التي يراد انزالها بالموظفين الفنيين بالمدارس الثانوية ، وتوجيه مقترحاتهم الى رئيس المصلحة المختص لايقامها بالموظف الموزور .

وبناء على ما تقدم فانه ولئن تبين من الأوراق أن السيد / مدير التربية والتعليم لمنطقة دباط هو الذي وقع في ٢ من يونية سنة ١٩٥٦ جزاء الإنذار — بالمدعي — وهو مدرس بمدرسة المنزلة الثانوية التابعة لتلك المنطقة — استنادا الى القرار الوزاري رقم ١٢٢٤٧ المؤرخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ مع أن هذا القرار لم ينسب — بالنسبة لمدرسي المدارس الثانوية — في أي من اختصاصات مدير عام التعليم الثانوي بالوزارة في ١٨ من يولية سنة ١٩٥٩ .

باعتتماد الجزاء الصادر من مخير التربية والتعليم لمنطقة دمياط ،
من شأنه ازالة العيب الذى شل هذا الجزاء — مثار المنازعة —
اذ يصبح الجزاء بعد هذا الاعتقاد صادرا ممن يعتبر رئيس
مصاحبة بالنسبة للمدعى .

(طعن ٢٦٠ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/٦/٣)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

كاتب محكمة — تبعيته وقت صدور القرار التاديبى لمحكمة
غير التى كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل المكون للمخالفة التأديبية
— اختصاص رئيس المحكمة التى كان يتبعها وقت ارتكاب الفعل
بتوقيع الجزاء .

ملخص الحكم :

ان رئيس المحكمة الابتدائية التى وقع فى دائرتها الفعل
المكون للمخالفة التأديبية يملك ان يوقع الجزاء على الكاتب المنسوب
اليه الاهمال اذا ثبت انه يعمل باحدى جزئياتها وقت وقوع هذه
المخالفة ، وان اصبح عند المجازاة تابعا لمحكمة اخرى نقل اليها
بمعد ذلك .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

قرار جزاء — موافقة الوزير عليه — اعتبار الوزير ايضا كان
اختصاصه فى هذا الشأن صاحب صفة قانونا فى الاختصاص باعتبار
ان السبيل الى الفاء قراره ان كان لذلك ثمة وجه من واقع او

قانون لا يكون الا باختصاصه - رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقبولها - أساس ذلك - تطبيق : قرار جزاء أحد العاملين بمنطقة غرب القاهرة التعليمية التابعة لمحافظة القاهرة صادر من مدير عام التربية والتعليم لإدارة غرب القاهرة التعليمية - موافقة وزير التربية والتعليم على هذا القرار - اختصاص وزير التربية والتعليم دون اختصاص محافظ القاهرة الذى يمثل قانونا المنطقة التعليمية بإدارة غرب القاهرة - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة - قضاء المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقبولها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة ، فإن الثابت من الأوراق أن المدعى ولئن كان من العاملين بمنطقة غرب القاهرة التعليمية التابعة لمحافظة القاهرة إلا أن قرار الجزاء التنفيذى المطعون فيه الصادر من السيد مدير عام التربية والتعليم لإدارة غرب القاهرة التعليمية ، قد وافق عليه السيد وزير التربية والتعليم فى ١١ من مايو سنة ١٩٧٥ وذلك وفقاً لما هو ثابت فى كتاب السيد وكيل الوزارة لشئون التربية والتعليم بمحافظة القاهرة المرسل للسيد مدير عام إدارة غرب القاهرة التعليمية برقم ١٨٠٦ والتاريخ فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٥ . وبهذه المثابة يكون السيد وزير التربية والتعليم بوصفه مصدراً على القرار ومتمتعاً له أياً كان اختصاصه فى هذا الشأن صاحب صفة قانوناً فى الاختصاص باعتبار أن السبيل إلى إلغاء قراره أن كان لذلك ثمة وجه من واقع أو قانون - لا يكون الا باختصاصه ، وبناء عليه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وقبولها .

ومن حيث أن الثابت فى الأوراق أنه فى ٤ من مارس سنة

١٩٧٥ تتلخص الإنسية التلميذة بالصف الثاني بمدرسة
الطليحة الثانوية الخاصة للبنات بشكوى السيد مدير عام منطقة غرب
الضواحي التعليمية ذكرت فيها أنه صغر من السيد
بمدرس اللغة الإنجليزية بالفصل بعض الحركات والتصرفات المريبة إذ قام
بتكرار لمس يدها ويطلب منها إحضار صورة فوتوغرافية لامها وإحضارها
لمقابلته ، وعندما رفضت هذا الطلب أخذ في اضطهادها أمام زميلاتها
والعطاء من تسدرها وتوعدها بالرسوب وقد لحيت هذه الشكوى
لإدارة الشؤون القانونية والتحقيقات بإدارة غرب القاهرة التعليمية
التي تلمت بسماع أقوال التلميذة التي قررت بأن المدرس المذكور
قام في مستهل العام الدراسي بمداعبتها أثناء نزولها على سلم
المدرسة بأن « زفغها » ، كما قام بالهتك يدها أثناء تقديمها له
ورقة فياب الطالبات ، كما طلب منها مقابلة والدتها وإحضار صورة
فوتوغرافية لها ولما رفضت ذلك الطلب أخذ يضطهدا في الفصل ،
وأضافت أن تصرفاته غير خلقية بالنسبة لكل تلميذات الفصل
وبيئت بعض هذه التصرفات بأنه كثيرا ما يقبل لأي تلميذة تقف
لقراءة (بالراحسة على أحسن قلبي يهف معاك) ، وأنه كثيرا
ما يمسك أي طالبة من خصرها أثناء وقوفها أو يجذب شمسعرا أي
طالبة أو يضع يده على عنقه أو يربط برفق على وجوهه ووجفاته
أو يقرسهن في أيديهن أو يضغ يده برفق على وجوههن ووجفاته
وبسؤال التلميذات الشاكيات بذات الفصل أجمعن على تأييدها في
أقوالها المذكورة - وبسؤال التلميذة بالصف الأول
والتلميذة بالصف الثالث أيدتا الأقوال السابقة
وقررت التلميذة بأنه كان أكثر خروجا عن اللياقة عن
العام السابق وكانت تصرفاته غير الخلقية أكثر وأشد وإنها
تخجل من ذكرها في التحقيق ، وبسؤال التلميذتين
بـ بالصف الثالث العلمي أيدتا الأقوال السابقة
وبسؤال التلميذة قررت بأن المذكور قام بتقبيلها في
وجهها في العام السابق مما أخرجها أمام زميلاتها . وبسؤال

السيد / بحير مدرسة الابراهيمية الثانوية التي يعمل بها المدرس المذكور قرر بانه تراهى الى مسحه منذ عين مديرا للمدرسة فى ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٧٢ شكائى شفوية وكتابية ضده تخلص فى شحف مستواه فى المسادة ونومه فى الحصة وفسطه على التلاميذ للحصول على دروس خاصة وشذوذ الجنى وتعصبه الدينى وان اثنين من عمال المدرسة قصا عليه تعديه على احد الطلاب تعديا ثائنا ، وقد عرض امره على السيد المدير العام الذى قرر نقله فعلا الا ان زملاءه بالمدرسة توسطوا له لاعطائه فرصة لاصلاح امره ويسؤال السيد انكر ارتكابه التصرفات المذكورة واجاب بان ذلك كذب واقتراء ومؤامرة للنيل منه ، وبماجهته بالاستئفال بمدرسة الطليعة الثانوية الخاصة للبنات فى العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ١٩٧٤ و ١٩٧٥ بدون ترخيص قرر بانه اعتقد بان الترخيص السابق حصوله عليه فى عام ١٩٧٣/١٩٧٢ يصلح لان يكون ترخيصا للعمل فى الاعمال التالية . ويسؤال السيد موجه اللغة الانجليزية بمدرسة الابراهيمية الثانوية قرر بانه لم يوافق للمدرس المذكور على الترخيص له للعمل بمدرسة الطليعة لاستكمال النصاب القانونى للعمل بالمدرسة الخاصة . وباطسلاع المحقق على ملف المدرس المذكور بمدرسة الطليعة المذكورة تبين عدم وجود ترخيص له من الادارة التعليمية للعمل بهذه المدرسة فى العامين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥ .

وفى ٧ من ابريل سنة ١٩٧٥ اصدر السيد بحير علم التربية والتعليم بادارة غرب القاهرة التعليمية بسلطته القرار رقم ٤٧ بخصم خمسة عشر يوما من مرتب السيد / لخروجه على مقتضى الواجب الوظيفى بعدم مراعاته كرامة وظيفته وآداب المهنة ولم يسلك فى تصرفاته مسلك الاحترام الواجب بارتكابه تصرفات غير خلقية وتنشائى مع الاصول التربوية والآداب العامة مع طالبات الطليعة الثانوية بنات وتياه بالعمل بمدرسة الطليعة

الثانوية الخاصة بنات في العامين ١٩٧٣/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥ .
دون ترخيص من الادارة التعليمية التابع لها . وفى ١١ من مايو سنة
١٩٧٥ وافق السيد وزير التربية والتعليم على هذا الجزاء وابعاده
عن مجالات التدريس فورا في جميع المراحل والنوعيات .

ومن حيث ان المستفاد من الوقائع السابقة ان ما نسب الى المدعى
من خروج على واجبات الوظيفة واداريها وما يجب ان يتحلى به
المدرس بخاسة من مثل وأخلاقيات في علاقته مع تلميذاته من البعد
عن ما يخدم حيائهم وعلمتهم والحرص على أن يكون القدوة
الصالحة لهم والمحافظة على شرفهم لا التحدى عليهم القائم على
اسباب مستخلصة استخلاصا سائغا من اوراق التحقيق التى ذخرت
بأن يئيد جميع الطالبات اللاتى سمعت اقوالهن وما ادنى به السيد
مدير مدرسة الابراهيمية الثانوية من ان الشائعات والشكاوى التى
تناقلت الى سميعة تلوث سلوك المدعى الشائن وتصفه بالانحراف .
ولا يشفع للمدعى امام توافر الأدلة على هذه الواقعة وتواترها
ما تعمل به من امتياز وسبق اختياره معلما مثاليا ، كما ان ما زعمه
من كيد المشرفة الاجتماعية له وتصلب المحقق عليه لا يسند له من
الأوراق بل ويحفضه اجماع الشهود على مترتهم وتنوع الصفوف
الدراسية التى تنتهى اليها الطالبات اللاتى شهدن ضده ، بما يقطع
بأن هذه المشرفة كانت تقف في وجه المدعى حفاظا على كرامة
طالباتها وشرفهن ولست الحيفه لهن . هذا وبالنسبة لواقعة عدم
حصول المدعى على ترخيص بالعمل بمدرسة الطليعة في السنتين
١٩٧٢/١٩٧٤ و ١٩٧٤/١٩٧٥ من الادارة التعليمية المختصة فامر ثابت
في حقه ولا ينال من ذلك ادعائه بان الترخيص الصادر له عن سنة
١٩٧٢/١٩٧٣ يصلح للسنوات التالية ذلك لأن هذا القول لا يستقيم
مع ضرورة موافقة موجه اللغة الانجليزية بمدرسة الابراهيمية
الثانوية الذى قرر بعدم موافقته للترخيص له للعمل بالمدرسة المذكورة
نظرا لاستكمال النصاب القانونى للعمل بالمدارس الخاصة .

وبناء عليه يكون قرار مديرية التربية والتعليم الصادر بهجاءة المدعى قائما على أساس سليم من واقع والقانون بما لا وجه معه للنهي عليه وذلك بحسبان انه صادر من السلطة المختصة قانونا ، ولا يكون والأمر كذلك ما يدعى لمناقشة قرار الوزير باعتماد هذا الجزاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدفع بعدم قبول الدموى لرفعها على غير ذي صفة وبقبولها وفي الموضوع برفضها .

(طعن ٦٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

المادة ١٣٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ اعادة تنظيم الأهر والهيئات التي يشملها - لعيد الكلية بالنسبة للعاملين بها من غير اعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لوكل الوزارة المنصوص عليها في القوانين واللوائح - المادة ٦٦ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ - لدير الجامعة سلطة الوزير فيما يخصن بالمعاملين في الجامعة - تفويض مدير الجامعة اختصاصه فيما يتعلق بالتدابير الى ممداء الكليات - لم يرد في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ أو لاحته التنفيذية ما يخضع القرارات التأديبية التي يصدرها عميد الكلية لتعقيب سلطة أعلى الأثر المترتب على ذلك : تعتبر قرارات عميد الكلية من القرارات النهائية التي ينتقد الطعن فيها بالواعيد المقررة في قانون مجلس الدولة .

ملخص الحكم :

انه غيبا يتعلق بالقرار الصادر من عبيد الكلية في ٢ من سبتمبر ١٩٧٨ بمجازاة الطاعن بخصم سبعة ايام من مرتبه لما نسب اليه من خروجه على مقتضى الواجب بعدم تواجده بصفة منتظمة خلال شهر يونية سنة ١٩٧٨ وظهوره بمظهر غير لائق من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة وادعائه في شكوى رسمية على استاذة بادعاءات لم تثبت صحتها ، فان الحكم المطعون فيه اصاب الحق غيبا قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا لرفعها بعد الميعاد . وذلك ان الشابت من الاوراق ان المدعى تظلم من القرار المذكور في ٧ من مارس سنة ١٩٧٩ ولكنه تراضى في رفع الدعوى بطلب الغائه حتى ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٠ ، ومن ثم يكون قد فوت مواعيد الطعن بالالفاء . ولا تضيع فيها ذهب اليه فالطاعن من ان القرار المذكور لا يعتبر قرارا قابلا للطعن فيه بالالفاء بمقتولة انه لا يسبغ كذلك الا بعد ان يستفيد مرحلة التعقيب عليه في السلطات الاعلى بالجامعة ذلك ان المادة ١٣٦ من القرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها عميد الكلية بالنسبة للعاملين بها من غير اعضاء هيئة التدريس جميع الاختصاصات المقررة لوكيل الوزارة المنصوص عليها في كافة القوانين واللوائح . كما ان مدير الجامعة الذي تخوله المادة ٦٦ من القانون سلطات الوزراء فيها يختص بالعاملين في جامعة كان قد غوض هذا الاختصاص الى عمداء الكليات بالقرار رقم ٣١ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ٣١ من يولييه سنة ١٩٧٧ والمقدم صورته ضمن الاوراق ، دون أن يرد في القانون او في اللائحة التنفيذية ما يخضع القرارات التأديبية التي يصدرها العميد في حدود هذه الاختصاصات ، كما هو الشأن في القرار المطعون فيه ، لتعقيب أي سلطة اعلى ،

ومن ثم يسكون هذا القرار من القرارات النهائية التي تتخذ الطعن فيها
بالإلغاء بالمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .
(طعن ١٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

قرار مجلس الكلية بفصل الطاعن من الدراسات العليا وأن
كان يتعلق بمركز الطاعن كطالب في الدراسات العليا إلا أنه
يمس في ذات الوقت مركزه القانوني كمدرس مساعد بالكلية -
أساس ذلك : بقاؤه في هذه الوظيفة منوط باجتازه هذه
الدراسات بنجاح وحصوله على درجة الدكتوراه خلال خمس
سنوات منذ تعيينه مدرسا مساعدا . ومن ثم يدخل هذا
القرار في صداد القرارات التأديبية التي تختص به المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

انه فيما يتعلق بالقرار الصادر من مجلس الكلية في ١٩٤ من
سبتمبر سنة ١٩٧٨ بفصل الطاعن من الدراسات العليا فإن
الحكم المطعون فيه أصاب الحق أيضا فيما قضى به من رفض التذرع
بعدم اختصاص المحكمة بطلب إلغاء هذا القرار ، ذلك أن القرار
المذكور وإن كان يتعلق بمركز الطاعن كطالب في الدراسات العليا
بكلية الزراعة إلا أنه يمس في ذات الوقت مركزه القانوني كمدرس
مساعد بهذه الكلية ، إذ أن بقاءه في هذه الوظيفة منوط
باجتازه هذه الدراسات بنجاح وحصوله على درجة الدكتوراه خلال
خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرسا مساعدا على ما قضى
به المادة ١٩٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥

بالاتحاد التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم
الأزهر والهيئات التي يشملها .

ومتى كان ذلك فإن القرار الصادر مجلس الكلية منار الطعن
يدخل في عموم معنى القرارات التأديبية التي تختص المحاكم التأديبية
بالفصل في طلبات الغائها طالما أن النعى على هذا القرار من
جانب الطاعن يقوم على أساس أنه انطوى على عقوبة تأديبية
مقننة وطالما أن القرار المذكور من القرارات التي تنتمي الجهة
الإدارية لسلطة تقديرية واسعة في إصدارها مما يمكن معه للجهة
المذكورة أن تستر وراءه في انزال العقاب بالطاعن .

« طعن ١٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٩ »

ثانياً - السلطة الرئاسية المعقبة على القرار التقيي :

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

المستخدمون الخارجون عن الهيئة - اختصاص وكيل الوزارة
أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه ، بتوقيع عقوبات تأديبية
عليهم وفقاً لنص المادة ١٢٨ من قانون موظفي الدولة - للوزير
الحق في إعادة النظر في الجزاء الإداري وتفويض وكيل الوزارة
أو وكيل الوزارة المساعد في ذلك - خلو نص المادة ١٢٨ سابقة
الذكر من إيراد هذا الحكم لا يعنى إنكار هذا الحق عليه .

ملخص الحكم :

أن المادة ١٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم
موظفي الدولة الواردة في الفصل الخاص بالتأديب من الباب المتعلق
بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة بعد أن عدلت العقوبات التأديبية
لهؤلاء المستخدمين وجعلت اختصاصها الفصل نصت في فقرتها الثانية
على ما يأتي : « يباشر وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة المختص سلطة
توقيع هذه العقوبات كل في دائرة اختصاصه ، ويكون قراره فيها
نهائياً فيما عدا عقوبة الفصل فيجوز التظلم منها إلى لجنة شئون
الموظفين بالوزارة أو المصلحة التابع لها المستخدم وذلك في مدى
اسبوعين من تاريخ اعلانه بقرار الفصل ويكون قرار اللجنة
في هذا الشأن نهائياً » . وعلى أثر صدور قرار رئيس الجمهورية
بالتقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات
أصدر وزير الصحة العمومية قراراً بهلحق مدد الجريدة الرسمية
رقم ٩٥ في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتحديد اختصاصات وكيل
الوزارة جاء في المادة الثانية منه أن « وكيل الوزارة هو الرئيس

التدريسي موظفي الوزارة ومستخدميها ، وهو المسئول امام الوزير عن تطبيق القوانين واللوائح في الوزارة » وفي ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ بتحديد اختصاصات السادة وكلاء الوزارة المساعدين ونص في المادة السادسة منه على ان « يعرض المدير العام للمصالح على السادة الوكلاء المساعدين كل منهم فيما يخصه الجزاءات التي توقع على موظفي ومستخدمي الوزارة من الدرجة السابعة فما دونها ، وكذا جميع انتحقيقات التي تجريها التيلة الادارية مع هؤلاء الموظفين والمستخدمين مشفوعة برأي المصلحة المختصة فيها ، ويكون لسيادتهم في شأنها السلطة المخولة لنا بمقتضى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم موظفي الدولة » . وفي ٧ من فبراير سنة ١٩٥٩ صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٩ الذي نشر بمعد الجريدة الرسمية رقم ١٦ الصادر في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٩ بشأن تعديل اختصاصات السيد وكيل الوزارة والسادة الوكلاء المساعدين ومديرى المصالح والانشام ومصحات المديرية والمحافظات ، ونص في البند (ج) من مادته الصادية عشرة على ان « من اختصاصات مديرى المصالح توقيع العقوبات التأديبية على الموظفين الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة المنصوص عليها في قانون موظفي الدولة ، ورفعها الى السيد الوزير فيما يختص من الدرجة السادسة فأعلى والى وكيل الوزارة عن الموظفين من الدرجة السابعة وما دونها » .

ويؤخذ من النصوص المتقدمة ان الشارع اسند لوكيل الوزارة ولرؤساء المصالح ، كل في دائرة اختصاصه ، سلطة توقيع العقوبات التأديبية في حق المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وجعل القرار الصادر من أهم نهائيا فيما يتعلق به بحيث لا يجوز له الرجوع فيه بعد اصداؤه بوصفه قرارا اداريا استغند به سلطته ، فيما عدا عقوبة الفصل التي اجاز التظلم منها الى لجنة شئون الموظفين بالوزارة او المصلحة التابع لها المستخدم في مدى اسبوعين

من تاريخ اعلانه بقرار الفصل . وقد اصدر وزير الصحة قرارات منظمة ومحددة لاختصاصات كل من وكيل الوزارة ووكلاتها المساعدين ومديرى المصالح والاقسام بها ، فجعل وكيل الوزارة هو الرئيس الادارى لموظفى الوزارة ومستخدميها المسئول امله ، وناط بالمديرين العاملين للمصالح ان يعرضوا على الوكلاء المساعدين الجزاءات التى توقع على بعض فئات الموظفين وعلى طائفة المستخدمين عامة ، مع تفويضهم فى السلطة المخولة له فى هذا الصدد. بمقتضى المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة ، واقر لمديرى المصالح اختصاصهم فى توقيع العقوبات التأديبية على الموظفين الداخلين فى الهيئة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة ، على أن يكون المرجع اليه فى البعض منها ، والى وكيل الوزارة فى البعض الآخر بحسب درجة الموظف . وهو تنظيم يملكه الوزير بحكم كونه الرئيس الادارى فى وزارته المهيمن على شئونها والمشرى على حسن سير العمل فيها ويتفق واحكام القانون من حيث كونه يؤكد لكل من وكيل الوزارة ورؤساء المصالح الاختصاصات التأديبية التى اسندها القانون اليهم ، فلا يفتقد منها ما خولهم اياه القانون ، ولا يزيد عليها الا ما اجاز له القانون تفويضهم فيه ، وانما رتب اشرافا رئاسيا متدرجا على ممارسة هذه السلطة ، محققا بذلك مزيدا من الضمانات للموظفين والمستخدمين ، حتى لا ينفرد رئيس المصلحة بالسلطة فى معاقبتهم تأديبيا دون رقيب عليه من سلطة اعلى . ولا سيما ان المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة نصت على عدم قبول الطلبات المقدمة راسا بالغاء القرارات الادارية النهائية للسلطات التأديبية عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصحرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبث فى هذا التظلم . ومقتضى فرض هذا التظلم الوجوبى ان تكون للهيئة الرئيسية سلطة الغاء التنازلات التأديبية المتظلم منه او تعديله والا انتفت حكمة هذا التظلم وكان استلزامه

ضرباً من اللغو . ولا يحول دون ذلك كون القرار نهائياً بالنسبة الى مصدره . وما دامت الهيئة الرئاسية تنتهى فى مدارجها الى الوزير لانه يملك اعادة النظر فى القرار فى حالة التظلم كما هو الشأن عند التظلم على حد سواء . ومرد ذلك الى كونه الرئيس الاعلى فى وزارته . وشأن القرار التاديبى فى هذا الخصوص فيما يتعلق بسلطة الجهة الرئيسية ازاله شأن أى قرار ادارى آخر . وغنى عن البيان ان خضوع القرار فى هذه الصالة لمراجعة السلطة الرئيسية وتمقيها ينطوى على ضمان للموظف أو المستخدم الذى يوقع عليه الجزاء التاديبى . واذا كانت المادة ٨٥ ن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قد نصت بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة المعيّنين على وظائف دائمة على سلطة الوزير فى الغاء القرار التاديبى الصادر فى حقهم من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار ، وعلى حقه اذا ما انفى القرار فى احالة الموظف الى مجلس التاديب خلال هذا الميعاد ، فانها لم تنشئ للوزير ازاء هؤلاء الموظفين سلطة تاديبية مبنوعة عليه ازاء المستخدمين الخارجين عن الهيئة وانما قصدت بذلك ايراد قيد زمنى على هذه السلطة فى خصوص الموظفين الدائمين ، واطلقتها من هذا القيد فى المادة ١٢٨ من القانون بالنسبة الى المستخدمين الخارجين عن الهيئة . بمعنى ان خلو هذه المادة الأخيرة من الاشارة الى سلطة الوزير فى الغاء القرار أو تعديل العقوبة لا يعنى انكار هذا الحق عليه ، اذ انه مستمد من طبيعة القرار الادارى ومقتضيات الاوضاع الرئاسية ، دون ما حاجة الى نريده فى النص ، وانما يعنى ان القيد الزمنى الخاص السوارد فى المادة ٨٥ من القانون لا يبرى فى مقام تطبيق المادة ١٢٨ منه ، ذلك انه لا يقبل ان تنحصر سلطة الوزير بالنسبة الى المستخدمين الخارجين عن الهيئة وهم اقل شأنًا من الموظفين الدائمين او ان تكون آراءهم اثنى منها ازاء هؤلاء الآخرين فليس مفاد اختصاص وكيل

الوزارة أو رئيس المصلحة بحسب الأحوال توثيق عقوبات تأديبية على المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، ان هذا الاختصاص معقود لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وحدهما بلا معقب دون الوزير ، بل ان التدرج الرئاسي محفوظ ومرعى ، فاذا ما صدر القرار من وكيل الوزارة أو من الوزير فان الضمانات التي تغياها الشارع من اسناد هذا الاختصاص الى رئيس المصلحة ، منعاً من صدور عقوبة تأديبية من سلطة ادنى ، تكون من باب اولى مكلولة ، والقول بغير ذلك يؤدي الى خلل يد الوزير بالنسبة الى صفار الموظفين ، وانتقاص ضمانة لهم ، ويتنافى بداهة مع سلطة الوزير في الاشراف على شئون وزارته ورقابة حسن سير العمل فيها .

(طعن ١٧٠٣ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٥)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

حق الوزير في الغاء أو تعديل القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة - تناوله لجميع القرارات التأديبية ما صدر منها بعد تحقيق أجرته النيابة الادارية أو دون اجراء هذا التحقيق .

ملخص الفتوى :

يستفاد من المادة ٣/٨٥ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - أن حق الوزير في تعديل الجزاءات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة ، يتناول القرارات التأديبية كافة سواء في ذلك ما صدر منها بناء على تحقيق أجرته النيابة الادارية أو ما صدر منها دون تحقيق ، ذلك ان النص قبل تعديله بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، ولو انه قيد حق الوزير

فى توقيع الجزاءات التأديبية ابتداء بأن يكون ذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤ من قانون انشاء النيابة الادارية ، الا انه اطلق حقه فى التعقيب على قرار وكيل الوزارة او رئيس المصاحه مما يفصح عن قصد الشارع فى بسط سلطة الوزير فى التعقيب على جميع القرارات التأديبية الصادرة من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة ، يؤيد هذا النظر ان العقوبة التى توقع بناء على تحقيق لم تجره النيابة او دون تحقيق اصلا اجدر واولى برقابة الوزير من تلك التى توقع بناء على تحقيق تولته هذه الهيئة التى انشئت لتتوب عن ادارة الحكم مجتعة فى تتبع الجرائم والاطغاء وانواع التقصير والمخالفة .

(غوى ٤١٦ — فى ٨/٨/١٩٥٧)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

التعقيب على القرار التأديبى بتشديد العقوبة او خفضها او بالفسائه — القرارات التأديبية التى يصدرها مدير عام مجلس بلدى القاهرة — جواز تعقيب وزير الشئون البلدية والقروية عليها .

ملخص الفتوى :

انه وان كانت المادتان ٢٠ و ٤٦ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى القاهرة قد وزعتا الاختصاص بشئون موظفى المجلس بين هيئة المجلس البلدى وبين المدير العام على النحو المبين فيهما ، الا انهما لم تجعللا من هيئة المجلس سلطة رئاسية تملك التعقيب على القرارات التأديبية الصادرة من المدير العام فى شئون موظفى المجلس ، كما خلت باقى نصوص القانون من أى نص يخول هيئة المجلس البلدى ذلك انصقي .

ومن حيث ان مدير عام المجلس البلدى يعين بمرسوم بناء

على عرض وزير الشؤون البلدية والقروية ويشغل درجة فى ميزانية الوزارة المذكورة ويتقاضى مرتبه منها (المادة ٤٦ من القانون) فمن ثم فانه يعتبر تابعا لتلك الوزارة وخضع للسلطة الرئاسية المقررة لوزير الشؤون البلدية والقروية على موظفى وزارته .

ومن حيث ان المادة ٤٨ من القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ سالفة الذكر تنص على ان تسرى على موظفى المجلس ومستخديه وعماله جميع القوانين واللوائح التى تطبقها الحكومة ، كما اوردت المادة ٤٩ من القانون اختصاصات المدير العام التأديبية فان مقتضى ذلك ان يمارس المدير العام تلك الاختصاصات فى حدود احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ومنها ما نصت عليه المادة ٨٥ من هذا القانون التى تخول الوزير فى مقررتها اربعة سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها او خفضها .

وغنى عن البيان ان ممارسة الوزير سلطته الرئاسية فى التعقيب على قرارات المدير العام التأديبية انصافا فى شأن موظفى مجلس بلدى القاهرة لا يتعارض مع الاستقلال الذى يجب ان يتمتع به المجلس البلدى باعتباره شخصا اداريا لا مركزيا ذلك لان ممارسة الوزير تلك السلطة لا تحول باى وجه مباشرة المجلس اختصاصاته فى حرية كاملة واستقلال موفر فى ظل السلطة الوصائية التى يباشرها الوزير على قرارات المجلس طبقا لنص المادة ٣٦ من قانون انشاء المجلس البلدى .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى ان لوزير الشؤون البلدية والقروية ان يعقب على القرارات التأديبية الصادرة من مدير عام البلدية تطبيقا للفترة الرابعة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة معدلة بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

سلطة الوزير في التعقيب على القرارات الصادرة من الرؤساء
في مجال التأديب - شمولها في ظل القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١
سلطة إلغاء وتعديل القرارات المذكورة سواء كانت صادرة
بتوقييع عقوبة أو بالحفظ - اقتصرها في ظل القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٤ طبقا للمادة ٦٣ على القرارات الصادرة بتوقيع
عقوبة دون القرارات الصادرة بالحفظ .

ملخص الفتوى :

أن المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين
المدنيين بالدولة تخول بعض الرؤساء توقيع عقوبة معينة ، كما
تخول الوزير المختص بممارسة ذات الاختصاص والتعقيب على
قرارات الرؤساء التي تصدر في هذا الخصوص خلال أجل
معين . وفي مقام التعقيب تحدثت المادة المذكورة عن سلطة الوزير
في إلغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة وتعديلها وذلك بخفضها
أو تشديدها في حدود العقوبات التي بينها . وصيغة المادة ٦٣
المشار إليها تغاير الصياغة التي كان يجري بها نص المادة ٨٥
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة
١٩٥٥ - والتي كان من مقتضاها تخويل الوزير سلطة إلغاء القرار
الصادر من الرؤساء أو تعديله إذا ما تراءى له أن ما اشتمل عليه
من حفظ أو عقوبة لا يتفق وما ارتكبه الموظف .

ومن حيث أن من القواعد الأصولية اعتبار المشرع منزها عن
الخطأ وعن السهو وعن اللغو ، وعلى ذلك فشكل تعبير يستعمله
لا بد وأنه يقصد به غرضا خلاصا ومعنى متميزا . وكل مغايرة في
اللفظ يلجأ إليها بالنسبة الى وضع تشريعي سبق استقراره
ويعد مصدرا للتشريع الجديد لا بد أن تكون مقصودة ليس في ذاتها

فحسب بل في آثارها ومداها القانوني ، خاصة اذا كان اللفظ المستعمل في القانون القديم لم يشمل نقدا أو اعتراضا مما يستدعي التفكير في تناوله بالتعديل . ونتيجة لذلك فلا مناص من القول بان المشرع في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قد أورد العبارة الجديدة - الخاصة بسلطة الوزير في التعقيب على قرارات الرؤساء في مجال التأديب - قصد التأكيد والتعديل والمغايرة ، ومن مقتضى ذلك ان ما يملكه الوزير في التعقيب على قرارات الرؤساء في مجال التأديب يتحدد بالقرارات الصادرة بتوقيع العقوبة ، دون القرار الصادر بالحفظ . وذلك ان المشرع أراد بالصياغة الجديدة التي يجرى بها نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ان يجعل القرارات الصادرة بالحفظ من الرؤساء الذين خولهم القانون سلطة التأديب - بمنأى عن التعقيب ، فيمنع على الوزير إلغاء القرارات الصادرة من مرعوسيه بالحفظ . بعكس ما كان عليه الحال في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ حيث كانت المادة ٨٥ من القانون المذكور معدلة .

بالقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ تخول الوزير سلطة توقيع العقوبات ، كما تخوله سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار وله اذا ما ألغى القرار ، إحالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

فسلطة الوزير في التعقيب على القرارات التأديبية كانت تشمل القرارات الصادرة بالحفظ ، أما نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فقد أخرج من اختصاص الوزير سلطة التعقيب على قرارات الحفظ الصادرة من مرعوسيه في مجال التأديب .

لذلك انتهى الرأي الى انه أصبح لا يجوز للوزير - في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - التعقيب على قرارات الحفظ .

المصادرة من مرسوميه الذين خولهم القانون سلطة التأديب .

(ملف ١٠٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

حق الوزير أو المحافظ في التعقيب على قرار الجزاء - الموعد الذى يمارس فيه هذا الحق - المفارقة في هذا الشأن بين ما جرت عليه المادة ٨٥ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - المادة الأولى جرت على أن حق الوزير في التعقيب يتم خلال شهر من تاريخ صدور القرار بينما قررت الثانية أن استعماله لهذا الحق يكون خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار - مقتضى النص الأخير أن القرار التأديبي الصادر من وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة وإن كان نهائيا بالنسبة الى السلطة التي أصدرته إلا أنه لا يكون نافذا بصفة نهائية ، أي جنباى عن تعقيب الوزير أو المحافظ إلا بمضى ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه به .

ملخص الفتوى :

أجرت مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية تحقيقا إداريا في شأن اصلاح السيارة رقم ٣٣٠٨ التابعة لها ، وفى ١٩٧٠/٨/١١ أحيلت أوراق التحقيق الى النيابة الادارية بشبين الكوم التى باشرت تحقيق الواقعة فى القضية رقم ١٩٧٠/٢٣٧ وانتهت الى قيد الواقعة مخالفة ادارية ومالية ضد بعض العاملين فى المديرية ، اذا اسند الى بعضهم استعمال سيارات المديرية لتحقيق مآرب شخصية مستغلين فى ذلك سلطات وظائفهم بينما اسند الى البعض الآخر مخالفة التعليمات الخاصة باصلاح سيارات المديرية وسماعهم باصلاح السيارة رقم ٣٣٠٨ بالحدى الورش الخاصة ،

وطلبت النيابة الادارية الى محيرية التربية والتعليم مجازاة المخالفين اداريا مع التشدد الرادع في العقاب .

وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧١ أصدر مدير التربية والتعليم بالمحافظة قرارا بمجازاة العاملين المذكورين بالانذار عدا احدهم فقد جوزى بخمسة ثلاثة ايام من راتبه وقامت المحيرية بعد فترة من تاريخ اصدار هذا القرار باخطار النيابة الادارية والجهات المركزي للمحاسبات بالجزاءات التي وقعت على هؤلاء العاملين .

وبتاريخ ١٩٧١/٤/٢٤ قامت النيابة الادارية باخطار المحافظة بان الجزاءات التي تم توقيعها على المخالفين لا تتناسب وجسامة ما ارتكبوه ، وكان ذلك قبل تحسن هذه القرارات بفوات المواعيد وفي ١٩٧١/٥/٤ طلبت المحافظة الى مديرية التربية والتعليم موافقتها بملف التحقيق الخاص بهذا الموضوع ثم اعادت المحافظة هذا الطلب في ١٩٧١/٦/٩ الا انه نظرا لوجود هذه التحقيقات بالجهاز المركزي للمحاسبات فلم يقسن للمحيرية ارسال ملف التحقيق الى المحافظة في ١٩٧١/٧/١٠ .

وبتاريخ ٤ اغسطس سنة ١٩٧١ قرر المحافظ بعد الاطلاع على ملف التحقيق تعديل الجزاءات الموقعة على المخالفين وذلك بتشديدها ومجازاتهم بالخمس من المرتب .

وقد اثار هذا القرار اختلافا في الرأي حول مشروعيته .

ومن حيث انه يتقضى التطور التشريعي لحق الوزير او المحافظ في الغاء او تعديل القرار التأديبي الصادر من رئيس المصلحة فانه يبين ان المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة كانت تنص على انه « لو كفل الوزارة او للوكيل المساعد او لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الانذار والخمس من المرتب من مدة لا تجاوز ٥ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة من ١٥ يوما وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ، ويكون قراره في ذلك مسببا .

ونلوزير سلطة توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة الأولى كما تكون له سلطة إلغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة أو الوكيل المساعد أو رئيس المصلحة أو تعديل العقوبة الموقعة بتشديدها أو خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ إصدار القرار ، وله إذا ما ألغى القرار إحالة الموظف إلى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من مجلس التأديب » ثم صدر بعد ذلك قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ونص في المادة ٦٣ منه على أن « لوكيل الوزارة أو رئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما ويكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا وذلك وفقا للوائح التي يصدرها الوزير المختص وتنظم لائحة الجزاءات تحديد الرؤساء الذين يجوز تفويضهم في توقيع العقوبات المشار إليها في الفقرة السابقة . وللوزير سلطة توقيع عقوبات الإنذار أو الخصم من المرتب بحيث لا تزيد مدد الخصم في السنة الواحدة على ستين يوما ، كما يكون له سلطة إلغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة أو تعديلها وذلك بخفضها أو تشديدها في حدود العقوبات السابقة وله أيضا إذا ألغى القرار أن يحيل العامل إلى المحكمة التأديبية وذلك كله خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغ الوزير المختص بالقرار أما العقوبات الأخرى فلا يجوز توقيعها إلا بقرار من المحكمة التأديبية » . وأخيرا فقد نصت المادة ٥٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على أن « يكون الاختصاص في توقيع العقوبات التأديبية كما يلي ١ - لشاغلي وظائف الإدارة العليا كل في حدود اختصاصه توقيع عقوبة الإنذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ٣٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما . وللوزير أو المحافظ المختص أو رئيس مجالس الإدارة حسب الأحوال حفظ التحقيق أو إلغاء القرار

المصادر بتوقيص العقوبة أو تعديله وذلك بخفض العقوبة أو تشديدها وله أيضا إذا ألقى العقوبة أن يحيل المسائل إلى المحكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .
٢ - « . . . » .

ومن حيث أنه باستقراء النصوص مسالفة الذكر يبين أن نسبة مغيرة بين ما جرت عليه عبارة المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بالموعد الذي يمارس خلاله الوزير أو المحافظ المختص سلطة تعديل قرار العقوبة ، فينبغي جرت الأولى على أن حق الوزير في التعقيب يتم خلال شهر من تاريخ صدور القرار . فإن الثانية قررت أن استعمله لهذا الحق يكون خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

ومن حيث أن من القواعد الأصولية اعتبار المشرع متزها عن السهو أو الخطأ فكل تعبير يستعمله لا بد وأن يقصد به فرضا معيناً ومعنى متيزاً ، وإذا كان المشرع قد استعمل عبارة من تاريخ إبلاغ الوزير المختص بالقرار بعبارة في تاريخ صدور القرار فإنها قصد ضرورة أن يحاط الوزير أو المحافظ بجميع القرارات التأديبية التي تصدر من رؤوسه حياية للعاملين من جهة وزيادة في الاشراف والرقابة على هؤلاء الرؤوسيين من جهة أخرى ومن ثم يتعين على كافة السلطات التأديبية اخطار الوزير أو المحافظ بالقرارات الصادرة منها حتى تكون هذه القرارات نهائية بعد اعتراضه عليها بالإلغاء أو التعديل خلال هذا أجل ، ولا يغير من ذلك القول بأن مركز العامل يظل معلقا نتيجة تراخي السلطة التأديبية في قيامها بواجب الإخطار عن الجزاءات التي توقعها ، لأن الأصل في القرارات التأديبية التنفيذية أنها لا تنتهي مزايا أو

مراكز او اوضاعا بالنسبة الى الامراء لا بالنسبة الى الحالات الاستثنائية النادرة .

ومن حيث انه اذا كان ذلك ما تقدم فان القرار التديبي الصادر من وكيل الوزارة او رئيس المصلحة وان كان نهائيا بالنسبة الى السلطة التي اصدرته ، الا انه لا يكون نافذا بصفة نهائية اى بمنأى عن تعقيب الوزير او المحافظ الا بعضى ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه به .

ومن حيث ان القرار الصادر من محافظ المنوفية بتشديد العقوبة الموقعة من مدير التربية والتعليم بالمحافظة قد صدر فى ٤ أغسطس سنة ١٩٧١ ، اى خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغه به فانه يكون صحيحا فى النطاق الذى حدده القانون .

لهذا انتهى راي الجمعية العمومية الى ان قرار محافظ المنوفية فى ٤ اغسطس سنة ١٩٧١ بتشديد الجزاء الموقع على بعض العاملين بمديرية التربية والتعليم بالمحافظة يكون صحيحا ومطابقا للقانون .

(ملك ١٤٨/٢/٨٦ - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

المادة ٦٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام - تخويلها رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة او الوزير المختص سلطة التصديق على بعض القرارات التديبية - لم يمنح المشرع جهة التصديق اختصاصها كسلطة وصائية فحسب بحيث تقف سلطاتها عند حد اعتماد القرار او عدم اعتماده .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ على ان تكون

الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السابقة وكيفية التعامل معها
أو الطعن فيها وفقاً لما يلي :

أولاً - بالنسبة لجزاءات الإنذار أو الفصل من المرتب : من
العمل مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من العلاوات أو تجيل
موجع استحقاقها .

١ - تكون لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيعها
على العاملين شاغلين الوظائف من أدنى الفئات حتى الفئة الثالثة .

ويكون الطعن في هذه الجزاءات .

ب - وتكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة توقيعها على العاملين
شاغلي الوظائف من الفئة السادسة حتى الفئة الثالثة على أن يصدر
على هذه القرارات من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير
المختص حسب الأحوال .

ويكون الطعن في هذه الجزاءات .

ج - وتكون للهيئة التأديبية المختصة سلطة توقيعها على
العاملين شاغلي الوظائف من الفئة الثانية وما يعلوها .

ثانياً - بالنسبة لجزاء الفصل من الخدمة .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص أن المشرع حين خول
رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص سلطة
التصديق على بعض القرارات التأديبية لم يمنح جهة التصديق
الحق في تعديل قرار الجزاء أو إلغائه فمن ثم يجب أن تلوم هذه
الجهة اختصاصها بسلطة وصائية محسب بحيث تقف مساندة عند
حد اعتماد القرار أو عدم اعتماده دون أن يكون من حقها إنشاء
قرار جديد يتضمن إلغاء قرار الجزاء أو تعديله بالتخفيف أو
التشديد .

ومن حيث إنه لا يفهم من هذا النظر ما يقبضت به المادة ٦٢ من اللائحة من أن « لرئيس مجلس الإدارة إفساء القرار المبادر بتوقيع الجزاء أو تعديله بالتخفيف أو التشديد حسب الأحوال في حدود الجزاءات المبينة بالمادة ٦٠ وله إذا ألغى القرار أن يحيل العامل إلى المحكمة التأديبية وذلك كنه خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار » ذلك أن حكم هذه المادة أنها يتناول حلة صدور قرار الجزاء من موفسه رئيس مجلس الإدارة في توقيعه طبقا لنص الفقرة أولا / ١ من المادة ٦٠ المشار إليها كون أن يتناول الحالة التي صدر فيها قرار الجزاء من رئيس مجلس الإدارة نفسه ويستلزم المشرع التصديق عليه من رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة أو الوزير المختص حسب الأحوال .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

أولا - أنه لا يجوز لسلطة من سلطات توقيع الجزاء أن تنزل بالمقوبة التي لا تدخل في اختصاصها أصلا الى ما دون الجزاء المقرر للمخالفة في لائحة الجزاءات بحيث يصبح توقيع الجزاء من اختصاصها .

وبناء على ذلك لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة توقيع جزاء المخصم من المرتب على عامل يشغل وظيفة من الهيئة الأساسية ارتكب مخالفة تقرر لها لائحة الجزاءات عقوبة الفصل حتى ينتقل اليه الاختصاص بتوقيع الجزاء ببدلا من المحكمة التأديبية .

ثانيا - أن سلطة رئيس مجلس إدارة المؤسسة المختصة في التصديق على قرارات الجزاءات طبقا لنص المادة ٦٠ من لائحة تنظيم العاملين بالقطاع العام هي سلطة وصائية لا تخوله الحق في إلغاء القرار أو تعديله وإنما يكون له اعتماد قرار الجزاء كما هو أو أعادته الى الجهة التي أصدرته دون اعتماد .

(ملف ١٣٢/٢/٨٦ - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣)

تعليق :

نصت المادة ٨٢ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ بعد استبداله بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ على أن يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يتجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة عشر يوما .

وللرؤساء المباشرين الذين يصتدر بتحريضهم قرار من السلطة المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يتجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على ثلاثة أيام .

وللسطة المختصة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله ولها أيضا إذا لفت الجزاء أن تحيل العمل إلى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إبلاغه بالقرار .

٢ - لاسطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في البنود (من ١ - ٦) من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ ولا يجوز أن تزيد مدة الخصم دفعة واحدة أو على دفعات وكذلك الجزاءين الواردين في البندين ١ ، ٢ من الفقرة الثانية من المادة المشار إليها .

٣ - كما يجوز للسلطة المختصة توقيع الجزاءات الواردة في البنود ٧ ، ٨ ، ٩ من المادة ٨٠ وذلك في المخالفات الجسيمة التي تصدها لائحة الجزاءات .

٤ - تختص المحكمة التأديبية بتوقيع أى من الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٨٠ وتكون الجهة المنتدب أو المعار إليها العامل أو المكلف بها هى المختصة بالتحقيق معه وتأديبه طبقا للأحكام بسلافة الذكر وذلك عن المخالفات التى يرتكبها خلال فترة التدب أو الاعارة أو التكليف .

ويعتفى ما استحدثته هذه المادة أصبح للسلطة المختصة توقيع جزاءى التنبيه واللوم بالنسبة للعاملين من شاغلى الوظائف العليا .

كما أوضح البند رقم ٤ ان اختصاص المحكمة التأديبية بتوقيع الجزاءات ليس مقصورا على بقى الجزاءات التى لا يجوز لسلطة المختصة توقيعها وانما يمتد هذا الاختصاص الى جميع انواع الجزاءات وهو ما يتفق مع قصد المشروع وعلى خلاف ما كان يؤدي اليه التعبير فى البند ٣ من المادة ٥٨ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ ، كما اضاف البند المذكور حكما جديدا يقضى بان تكون الجهة المنتدب أو المعار إليها العامل أو المكلف بها هى المختصة بالتحقيق معه وتأديبه طبقا للأحكام الواردة فى المواد السابقة وذلك بالنسبة للمخالفات التى يرتكبها خلال فترة التدب أو الاعارة أو التكليف وهو حكم يقضى تقريره ضرورة رعاية الجانِب الطبقي لهذه الأحكام وسد الثغرات القائمة بالنسبة لها .

ونصت المادة ٨٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على انه يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء نقل اختصاص التأديب من الجهة الأصلية التى يتبعها العامل الى الجهة التى يباشر فيها عمله وذلك فى الجهات التى تضم عاملين يتبعون أكثر من وحدة وذلك بالنسبة الى المخالفات التى تقع فى هذه الجهات .

وقد استحدثت هذه المادة حكما يؤول رئيس مجلس الوزراء

سلطة نقل اختصاص التأديب من الجهة الأصلية التي يتبعها العامل إلى الجهة التي يباشر فيها عمله وذلك في الجهات التي تضم عاملين يقيمون أكثر من وحدة وذلك بالنسبة للخالفات التي تقع في هذه الجهات . (المذكرة الإيضاحية للقانون ٤٧ سنة ١٩٧٨) .

وتستند السلطة التأديبية في حقيقة الأمر وبحسب أصولها المعينة إلى « السلطة الرئاسية » فهي فرع منها تكلل لقراراتها ناعليتها . والسلطة الرئاسية سلطة ملتحمة بالتنظيم الإداري ذاته ، تعرضها طبيعته ، ولا يستغنى عن وجودها . فالسلطة الرئاسية إذن تنشأ وتستتب دون حجة إلى نص خاص عليها . وكما تشمل السلطة الرئاسية ، سلطة توجيه المرسوم بإصدار تعليمات وأوامر يلتزم المرسوم باحترامها وتنفيذها ، وسلطة الفاء وقف وتعديل أعمال وقرارات المرسوم ، فانها تشمل كذلك سلطة تأديب المرسوم . فالسلطة التأديبية فرع من السلطة الرئاسية ، ذلك لأن السلطة الرئاسية ليست مجرد إصدار أوامر ، بل تتمثل كذلك في سلطة الرقابة والإشراف وتوجيه المرسوم . وهذه السلطة في الرقابة لا تتأكد ، بل ولا تتحقق ، إلا إذا كان للرئيس سلطة في تأميم أعمال المرسوم الخاضع لرقبته ومجازاته عليها .

وإذا كان الاختصاص التأديبي موزعا الآن بين سلطة إدارية وسلطة قضائية تباشر كل منهما اختصاصها في حدود نصاب مقرر ، إلا أن ادخال الاختصاص القضائي في المجال التأديبي تنظيم حديث يرجع إلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية ، حيث أنشئت بمقتضاه المحاكم التأديبية لأول مرة ، ومنحت اختصاصا في توقيع الجزاءات . وسأيرت قوانين العاملين هذا التنظيم فلم تسمه بتعديل .

ولئن كانت مشاركة هذه المحاكم في الاختصاص التأديبي تمثل ضمانة من الضمانات التي تضررت توفيراً الحيدة والمعدالة وحداً

منها مستساوئ» مبدأ عدم شرعية المخالفات التأديبية ، إلا ان انضمام
هذه المحاكم لم يخل مع ذلك من النقد ، ويذهب رأى الى ان الطابع
القضائى لهذه المحاكم يتنافى مع طبيعة التأديب ، ذلك ان اسباب
وصف المخالفة على الفعل وتقرير الجزاء الملائم امر لا يخضع
دائما لاعتبارات قانونية مجردة بل يتم فى ضوء الكثير من
الاعتبارات العملية . كما وان هذا التظلم جرم الصائل من ميزة
تمسدد الدرجات فى المحاكمة وما كان يحققه له من امتيازات (دكتور
عبد الفتاح حسن - التأديب فى الوظيفة العامة ص ١٩٥) .

الفرع الثماني القرار الإداري الصادر بتوقيع الجراء

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

ثبوت أن الذنب الإداري الذي ارتكبه الموظف كاف لحمل
القرار على سبب صحيح - صحة القرار بقطع النظر عن الوصف
القانوني الذي أوردته الواقعة التي استند اليها .

ملخص الحكم :

إذا كان تكليف الكاتب الأول للدمى بالمعاونة في عملية ضد
النقود الواردة للحكمة ينفي عنه ما أخذه التزاور المظنون فيه
على هذا الأخير من تدخله ميبسا لا يتصل بعمله بسببه ، فإن ما هتو
قائم في حق المذكور من تهان في أداء العمل الذي كلف به يكفي
لحمل القرار على سبب صحيح هو ركنه المبرر للابقاء عليه ،
بقطع النظر عن الوصف القانوني الذي أوردته الواقعة التي
استند اليها .

(طعن ١٧٢٣ لسنة ٢ ق ، جلسة ١٩٥٨/١/٢٥)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

منازعة تادييية - أثر نشوء أمور أو ظروف مغايرة لأثار القرار
الإداري خلال نظر دعوى الفائه - عدم محو الخصومة الأصلية
أو جعلها منتهية - واجب القضاء الإداري في هذه الحالة -

حسم الخصومة في ضوء الظروف المستجدة والاثار المترتبة قانونا على هذه الظروف .

ملخص الحكم :

يجب التنبيه الى انه ما دامت المنازعة قائمة بقيام اساسها وسببها فان ما يطرأ عليها خلال نظر الدعوى من امور او ظروف قد تغير في بعض الاثار المترتبة على القرار الاداري المطعون فيه ، لا يحو الخصومة الأصلية أو يجعلها منتهية ، بل يتمين على القضاء الاداري أن يحسم الخصومة في ضوء الظروف المستجدة ، وعلى مقتضى الاثار التي تترتب قانونا على هذه الظروف كما لو بدأت الدعوى بطلب الغاء قرار ترك في ترقية ثم رقى المدعى خلال نظر الدعوى ، اذ تصبح الخصومة عندئذ منحصرة في ترتيب التقديمية ، ويتمين على القضاء الاداري مراعاة ما استجد من ظروف وترتيب آثارها في حكمه ، ولا يقل عندئذ أن الخصومة الاولى قد انتهت بدعوى انها كانت قائمة على قرار الترك في الترقية ، بل الواقع أن الخصومة ما زالت قائمة ، وان تغيرت بعض ظروفها . وكذلك الحال اذا ما صدر الجزاء في المنازعة التأديبية بعقوبة معينة هي التي رفعت الدعوى بطلب الغائها ، ثم خففت العقوبة اثناء نظر الدعوى ، فان المنازعة الادارية تعتبر ما زالت قائمة ، وينصب طلب الالفاء في هذه الحالة على العقوبة المخففة ، ولا يسوغ اعتبار المنازعة منتهية ، لان في ذلك مجافاة للواقع ، ولانها في الحقيقة ما زالت قائمة وان تغيرت بعض ظروفها . هذا الى انه من المسلم انه يجوز لذوى الشأن ان يعدلوا طلباتهم اثناء نظر الدعوى ما دام ثبت ارتباط بين الطلبات الأصلية والطلبات المعدلة .

فاذا كان الهدف الاساسي من الدعوى انما هو طلب الغاء القرار الاداري الذي يترتب عليه نحل المدعى من خدمة ، وطلب اعادته اليها ، ايا كانت الاثار المترتبة على الفصل به بالغلة الشدة أو مخففة من حيث استحقاق المعاش التقاعدي أو تعويض الترشيع أو

الحرمان من وظائف الدولة او ما الى ذلك - وكان هذا الطلب
وهو جوهر المنازعة الإدارية التي مثارها تأديب المدعى والتي لم تنحسم
لا يزال موضوعه قائما والفضاية منه منثبودة على الرغم من تعديل
قرار الطرد او التبريح ، فان ما ذهب اليه حكم المحكمة الإدارية
من اعتبار المنازعة منتهية يكون - والحالة هذه - في غير محله
ويتعين القضاء بالفلاح في هذا الشق منه .

(طعن ٤٣ ، ٤٥ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

صدور قرار بانتهاء خدمة احد العاملين استنادا الى حكم
الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١
بنظام العاملين بالقطاع العام بسبب الحكم عليه نهائيا بمشوبة
مقيدة للحرية من احدى المحاكم الأجنبية - الحكم الصادر من
المحكمة الأجنبية وان جاز الاستناد اليه كسبب من اسباب
تأديب العايل مما بدر منه الا انه لا يستقيم سببا صحيحا لانهاء
خدمته بالتطبيق للنص المذكور - سلطة مصدر القرار في اعمال
النص المذكورة مقيدة بوجوب ان يكون الحكم الجنائي صادرا من
المحاكم الوطنية احتراماً لسيادة الدولة - القرار
الصادر في هذا الشأن انطوى على مخالفة جسيمة تحدر
به الى مرتبة الازدحام الذي لا تلحقه أية حصانة .

مخض الحكم :

ومن حيث ان الثابت ان احدى محاكم المانيا الاتحادية حكمت
على الطامن بالسجن مدة سنة واربعه اشهر وبغرامة قدرها
ثلثمائة مارك الماني لا يتركه مع آخر في ٨ من ابريل سنة ١٩٧١ .

تتمنى تهريب حقيقتين بها مخدرات من مطار فرانكفورت الى داخل
الذينة، وذلك ابان عمل الطاهن بكونها ماليا المكتب مؤسسة مصر
للطيران في فرانكفورت . وقد اجرت المؤسسة المذكورة - تحقيقا
اداريا في الموضوع تناول سماع اقوال بعض العاملين بمكتب
المؤسسة في فرانكفورت ، كتبنا مستند فيه اقوال الطاهن الذي
ايد صدور الحكم المشاع اليه فتتذه : والفهم التحقيق الى قبيد
الواقعة مخالفة ادارية ضد الطاهن ، لانه بصفته المنسوب المالى
بمنطقة المانيا خرج على مقتضى السوابج الوظيفي ولم يسلك في
تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب بان اشترك في يوم ٨ من
ابريل سنة ١٩٧١ بمطار فرانكفورت مع في تهريب
حقيقتين بها ٤٤ كيلو جرام من الحشيش من المطار الى خارج
الدائرة الجبركية مستغلا في ذلك ضففة كعامل بالمؤسسة ومستغلا
سيارتها في نقل الحقيقتين ما أساء في سمعة المؤسسة .
ونظرا لخطامة الجرم الاداري الذي ارتكبه الطاهن فقد اقترح
المحقق احاقته الى المحاكمة التأديبية للظفر في امر فصله من الخدمة
وباحالة الأوراق الى السيد رئيس النيابة الادارية لمؤسسات القاعة
والاعلام قرر اعادةها الى المؤسسة لاعمال حكم الحادة ٦/٦٤ من
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بعد التحقيق من نهائية الحكم
الطاهن ضد الطاهن بمقنوبة مقيدة للحرية . وفي ٢٠ من
مارس سنة ١٩٧٣ عرضت ادارة التحقيقات بادارة الشؤون القانونية
بالمؤسسة على السيد / رئيس مجلس ادارة المؤسسة مذكرة
بالموضوع تضمنت كل وقائعه وما ارتكبه النيابة الادارية كما
أوضحت ان الحكم الصادر ضد الطاهن قد تايده استئنافا وبعد
ان اوردت المذكورة نص الفقرة السادسة من المادة ٦٤ المشار
اليها وأشارت الى توافر شروطها في حق الطاهن ، تضمنت
اقتراح انتهاء خدمته طبقا لاحكامها وذلك اعتبارا من ٨ من
ابريل سنة ١٩٧١ تاريخ ايقاف الطاهن عن العمل وقد وافق
رئيس مجلس ادارة المؤسسة على اقتراح ادارة التحقيقات وامر

فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٤ قرار المطعون فيه رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٧٣ بإنهاء خدمة الطبيب اعتبارا من ٨ من إبريل سنة ١٩٧١ للجسيم عليه بالجيب مدة ستة عشر شهرا وغرامة ٣٠٠ جاريه المبنى . وقد اثير في بيعة هذا القرار الى التفتيرة السادسة من المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصابر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والى نهائية الحكم الصادر ضد الطاعن .

ومن حيث ان الواضح من مبادئ الواقعيات على النجوى النيابية بيلانه ان المؤسسة المدعى عليها كانت قد اتجهت بعد ان اجرت تحقيقها فيما نسب الى المدعى الى اجاليته الى المحكمة الجنائية للنظر فى امر فصله من الخدمة ، غير ان النيابة الادارية ارتأت ان صدر حكم بحبس الطاعن مدة عشر شهرا يوجب اعمال التفتيرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ، فصدر القرار المطعون فيه بإنهاء خدمة المدعى استنادا الى المادة المذكورة وبسبب الحكم عليه بتلك العقوبة من احدى مجالس القضاة الانجليزية .

ومن حيث ان المادة الرابعة من قانون العقوبات تنص على انه : « لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة او فصيل فى الجوارح الا من النيابة العمومية ، ولا تجاوز اقالمتها على من يثبت ان المجرم الاجنبية براته مما اسند اليه او انها حكمت عليه نواتا واستتوفى عقوبته » . بدلالة هذا النص ان الدعوى العمومية لا ترجع على المصرى الذى ارتكب جريمة فى الخارج ، اذ اثبت ان المحاكم الجنائية قد قضت ببراعته او انها حكمت نهائيا بادانته واستتوفى العقوبة المحكوم بها عليه ويرد ذلك الى اعتبارات العدالة التى تلبى ان يحاكم الشخص على فعل واحد مرتين ، فالحكم الاجنبى الصادر بالبراءة او الصلح بالعقوبة اذا نفذ اصبح مانعا من اعادة محاكمة من يرتكب الجريمة خارج مصر . وفيما عدا هذا الاثر السلبى للحكم الجنائى الاجنبى المتمثل فى عدم جواز اعادة محاكمة المتهم ، فانه ليس لهذا الحكم اى اثر اجلبى يمكن ان يترتب عليه فى مصر طالما لا توجد اتفاقية تبادل تنفيذ احكام كما هو الشأن فى

الحصالة الماثلة على ما اعلنت به وزارة الخارجية بكتابها المؤرخ فى ٢ من ابريل سنة ١٩٧٥ من انه لا يوجد بين مصر والمانيا الاتحادية اتفاقية تنفيذ احكام . وعلى ذلك فلا يجوز ان يطبق فى مصر بناء على هذا الحكم او يترتب عليه ثمة عقوبات تبعية ولو كانت مقررة فى القانون المصرى كوجود انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق — والمزايا الوظيفية وما اليها المنصوص عليها فى قانون العقوبات او فى غيره من القوانين ، نظرا لان الاعتراف بهذه الاثار للحكم الجنائى الاجنبى يخل اخلالا واضحا بسيادة الدولة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكانت المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العلم الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظل العمل باحكامه تقضى بان تنتهى خدمة العامل بالحكم عليه بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف والامانة ، فان الحكم الجنائى الذى تنتهى به خدمة العامل وفقا لاحكام هذا النص لا بد وان يكون صادرا من احدى المحاكم المصرية بعقوبة جنائية او بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالشرف والامانة وبهذه المسألة فان الحكم الصادر من المحكمة الأجنبية وان جاز الاستناد اليه كسبب لتأديب العامل عما برئ منه الا انه لا يستقيم سببا صحيحا لانتهاء خدمته بالتطبيق للنص المذكور — ويضحى من ثم اعمال ذلك النص وانتهاء خدمة العامل بسبب صدور الحكم الجنائى الاجنبى عليه على غير اساس قانونى سليم .

ومن حيث انه لما كان القرار المطعون فيه قد صدر باتهاء خدمة المدعى استنادا الى حكم الفقرة السادسة من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه بسبب الحكم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية من احدى محاكم المانيا الاتحادية ، وكانت سلطة مصدر هذا القرار فى اعمال النص المذكور قصيرة وجوب ان يكون الحكم الجنائى صادرا من المحاكم الوطنية احتراماً لسيادة الدولة دون ان يكون له اذى سلطة تقديرية فى هذا الشأن ، فان القرار يكون والامر كذلك قد انطوى على مخالفة

جسيمة تتحدر به الى مرتبة القرار المعدوم الذى لا تلحقه أية حصانة ولا يتقيد من ثم الطعن فيه - بالالغاء بالمواعيد والاجراءات القانونية المقررة بما ينتفى معه تطلب التنظيم الادارى المسبق منه كشرط بقبول دعوى الغاء هذا القرار .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فائه يتعين الحكم بالغاء القرار المطعون فيه . واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واخطأ فى تأويله وتطبيقه ، ويتعين من ثم الغاء بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه والغاء القرار المطعون فيه ، وذلك دون اخلال بحق الجهة الادارية فى اتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة ضد المدمى .

(طعن ٥٤٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

مدى رقابة القضاء الادارى على القرار التاديبى - سبب
القرار التاديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته او
اتيانه عملا محرما .

ملخص الحكم :

انه وان كان القرار التاديبى ، كاي قرار ادارى آخر يجب ان يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها ، وللقضاء الادارى ان يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانونى ، الا ان لادارة تقدير اهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها ، وتفسير الجزاء الذى تراه مناسباً فى حدود النصاب القانونى المقرر . ورقابة

الإغنياء الإداري لصيغة الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب يجب جدها الطبيعي في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار في هذا الشأن متخلصة استخلاصا سابقا من أصول تنتجها ماديا أو قانونيا . فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة ، أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها . أو كان تكيف الواقع — على فرض وجودها ماديا — لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون . كان القرار باطلا لركن من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سابقا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا فقد قلم القرار على سببه وكان مطبقا للقانون .

وسبب القرار التأديبي يوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو أتياته عملا من الأعمال المحرمة عليه . فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية أو أوامر الرؤساء في حدود القانون ، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان ذلك منوطا به وأن يؤديها بدقة وأمانة ، إنما يرتكب ذنبا إداريا يسوغ تأديبه ، فتتجه إرادة الإدارة لتوقيع جزاء عليه بحسب الأشكال والأوضاع المقررة قانونا في حدود النصاب المقرر .

(طعن ١٥٩ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

وجوب قيام القرار التأديبي على سبب يبرره — رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الوقائع القانونية المبررة لتوقيع الجزاء ، وصحة تكيفها القانوني — حرية الإدارة في تقدير أهمية الحالة والخطورة التأديبية عنهما والجزاء المناسب لهما في حدود نصاب التقسمة .

ملخص الحكم :

انه وان كان القرار التاديبى - كئى قرار ادارى آخر - يجب ان يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخلها ، وللقضاء الادارى ان يراقب صحة قيام هذه الوقائع ، وصحة تكييفها القانونى ، الا ان للادارة حرية تقدير اهمية هذه الحالة والخطورة الناجمة عنها ، وتقدير الجزاء الذى تراه مناسباً فى حدود النصاب القانونى المقرر ، ورقابة القضاء الادارى لصحة الحالة الواقعية او القانونية تجد حدها الطبيعى فى التحقيق مما اذا كانت النتيجة التى انتهى اليها القرار فى هذا الشأن مستخلصة استخلاصاً سليماً من اصول تنبؤها مادياً او قانوناً ، فاذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على هذا النحو ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقاً للقانون .

(طعن ٧٨٩ لسنة ٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٥٦)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

وجوب قيام القرار التاديبى على سببه يبرره - رقابة القضاء

الادارى لذلك .

ملخص الحكم :

ان القرار التاديبى يجب ان يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الادارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة قانونية او واقعية تبرر تدخلها . ولما كان السبب هو ركن من اركان القرار الادارى ، فان للقضاء الادارى ان يراقب قيام هذه الحالة او عدم قيامها كركن من الاركان التى يقوم عليها القرار . فاذا كان الثابت ان السببه الذى قام عليه القرار التاديبى (وهو تغيب الطالب عن الكلية وعن المحكمة بدون عذر مقبول بفهم ان الطالب متعارض وليس مريضاً) هو امر مشكوك فى صحته ، بل ان الاصول المقدمة (ج ١٦ - ج ٩)

للمحكمة ترجح العكس — على حسب الظاهر من الأوراق — فيكون الحكم المطعون فيه والجبالة هذه إذ قضى بوقف تنفيذ القرار التاديبي للإجبيات المذكورة ، وحتى لا تنبوت على الجلبات فريضة التقدم للإعتجالي ، وهو أمر يتمذر تداركه — أن الحكم المذكور قد قسام على أسباسب سيليم بن البياتون .

(ظعن ١٩٦٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٣٩)

قاعدة رقم (١٢٥)

اللبسيدا :

وجسوب قيسام القرار التاديبي على سبب كالشان في أي قرار اداري آخر — ينعمد السبب اذا لم تتوافر حالة واقعية او قانونية تسوغ تدخل الإدارة — رقبة القضاء الاداري لصحة قيام الوقائع وصحة تكييفها القانوني نجد حدها الطبيعي في التحقق مما اذا كانت نتيجة القرار مستفظة من اصول موجودة ام معدومة ، ومستفظة استخلاصا سائفا من اصول تنجها مادي او قانونا ام لا . ليس له ان يسميتلنها النظر بالموازنة والترجيح فيما يقدم لسلطات التاديب من دلائل وقرائن اثباتا او نفيا في خصوص قيام او عدم قيام الحالة الواقعية او القانونية التي تكون ركن السبب .

بلفض الحكم :

أن التبرار التاديبي — شأنه شأن أي قرار اداري آخر — يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الإدارة لاجداث اثر قانوني في حق الموظف هو توقيف الجزاء للضباية التي استهدفها القانون وهي الحرص على حسن سير العمل . ولا يكون ثمة سبب للقرار الا اذا ثابت حالة واقعية او قانونية تسوغ التدخل . وللقضاء الاداري — في حدود رقابته القانونية — أن يراقب صحة قيام هذه الوقائع وصحة تكييفها القانوني . وهذه الرقبة القانونية لا تعنى ان حل

القضاء الإداري نفسه محل السلطات التأديبية المختصة فيها هو متروك لتقديرها ووزنها فيستأنف النظر بالموازنة والتربيع فيما يقدم لدى السلطات التأديبية المختصة من دلائل وبيانات وقرائن أحوال إثباتا أو نفيًا في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب ، بل إن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها دليلا إذا اقتنعت بها ، وتطرحها إذا تطرق الشك إلى وجدانها . وإنما الرقابة التي للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي - كرقابة قانونية - في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديًا أو قانونيًا . فإذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكيف الوقائع على فرض وجودها ماديًا لا ينتج النتيجة التي يتطلبها القانون ، كان القرار ماقدا لركن من أركانه وهو ركن السبب ووقع مخالفًا للقانون . أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديًا أو قانونيًا ، فقد قام القرار على سببه وكان مطابقًا للقانون .

(طعن ١٥١ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

(في ذات المعنى طعن ١٦٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٢/١٦ ،

وطعن ١٥١ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٧/٦/١٥)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

وجوب قيام القرار التأديبي على سبب يسنره - رقابة القضاء الإداري لصحة قيام الواقعة وسلامة تكيفها القانوني - حدود ذلك - عدم رقبته للأمة توقيع الجزاء أو مناقشته محضاداره .

ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي ، كأي قرار إداري ، يجب ان يقوم على سبب يبرره ، فلا تتدخل الإدارة لتوقيع الجزاء الا اذا قامت حالة واقعية أو قانونية تسوغ تدخلها ، ولل قضاء الإداري ان يراقب صحة تيلم هذه الوقائع وسلامة تكييفهما القانوني ، دون ان يتطرق الى ملاءمة توقيع الجزاء او مناقشة مقداره ، ورقابته هذه لصحة الحالة الواقعية أو القانونية تجد حدها الطبيعي في تحقق اذا كانت النتيجة التي انتهى اليها القرار في هذا الشأن . مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها مادي او قانونيا ، فاذا كانت هذه النتيجة مستخلصة على هذا النحو فقد تلم القرار على سببه وكان مطبقا للقانون . فاذا توافر لدى لجنة الشكايات — من مجموع العناصر التي طرحت عليها — الاقتناع بان العمدة أو الشيخ سلك مسلكا معيبا ومرييا ينطوى على الاخلال بالواجب والخروج على مقتضيات وظيفته ويدعوها الى الارتباب فيه وعدم الاطمئنان اليه للقيام باعباء وظيفته ، فثبت على هذا الاقتناع المجرد عن الميل أو الهوى قرارها بادانة سلوكه واقصائه من هذه الوظيفة ، واستنبطت ذلك من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق ومؤدية الى النتيجة التي خلصت اليها ، فان قرارها في هذا الشأن يكون بمنأى عن الالفاء .

(طعن ١٤٦٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

جزاء تأديبي — سببه — حدود رقابة القضاء الإداري في هذا الشأن .

ملخص الحكم :

اذا استند القرار التأديبي الى وقائع مادية صحيحة لها وجود

ثبتت فعلا بالأوراق ، وهى وقائع لها دلالتها فى تقدير سلوك الموظف الذى وقع عليه الجزاء ، وقد استخلصت منها السلطة الادارية المختصة مقيدتها واقناعها بعدم صلاحيتها للاستمرار فى الخدمة - كرجل بوليس - استخلاصا سائفا سلبيا يبرر النتيجة التى انتهت اليها فى شأنه وهى الفصل ، فان قرارها - والحالة هذه - يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون ، دون ان تكون للقضاء الادارى رقابة على تقدير مدى عدم الصلاحية هذه ، او تناسبها مع التصرفات المأخوذة عليه ، اذ ان هذا من الملامات التى تنفرد الادارة بتقديرها بما لا معقب عليها فى ذلك ، والتى تخرج عن رقابة القضاء الادارى .

(طعن ١٧٨ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٨/٣/١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

قرار تأديبي - ركن السبب فيه - رقابة القضاء الادارى له -
سبب القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات
وظيفته او اتيانه عملا محرما .

ملخص الحكم :

ان القرار التأديبي شأنه فى ذلك شأن أى قرار ادارى آخر
يجب أن يقوم على سبب يسوغ تدخل الادارة لاهدات اثر قانونى فى
حق الموظف هو توقيع الجزاء للعقوبة التى استلزمها القانون وهى
الحرص على حسن سير العمل ، ولا يكون ثبت سبب للقرار
الا اذا قامت حالة واقعية او قانونية تسوغ هذا التدخل ، وللقضاء
الادارى فى حدود رقابته القانونية ان يراقب صحة قيام هذه

الوقائع وصحة تكييفها القانوني ، وهذه الرقابة القانونية لا تعنى ، أن يحل القضاء الإداري نفسه محل السلطات التأديبية المختصة . فيما هو متروك لتقديرها ووزنها ، فيستأنف النظر بالموازنة والترجيح فيما يقوم لدى السلطات التأديبية من دلائل وبيانات وقرائن . أصول اثباتات أو نفيها في خصوص قيام أو عدم قيام الحالة الواقعية أو القانونية التي تكون ركن السبب أو أن يتدخل في تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه من آثار ، بل أن هذه السلطات حرة في تقدير تلك الدلائل والبيانات وقرائن الأحوال تأخذها حليلا إذا اقتضت بها وتطرحها إذا فُسر الشك إلى وجدانها ، وإنما الرقابة للقضاء الإداري في ذلك تجد حدها الطبيعي — رقابة قانونية — في التحقق مما إذا كانت النتيجة التي انتهى إليها القرار التأديبي في هذا الخصوص مستفادة من أصول موجودة أو اثبتتها السلطات المذكورة وليس لها وجود ، وما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها مادي أو قانونا ، فإذا كانت منزعجة من غير أصول موجودة أو كانت مستخلصة من أصول لا تنتجها أو كان تكييف الوقائع على فرض وجودها مادي لا ينتج النتيجة التي يطلبها القانون ، كان القرار ناقدا ركنيا من أركانه هو ركن السبب ووقع مخالفا للقانون ، أما إذا كانت النتيجة مستخلصة استخلاصا سائفا من أصول تنتجها مادي أو قانونا فقد قام القرار على سببه وكان مطابقا للقانون . وسبب القرار التأديبي بوجه عام هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته أو انتهاه عملا من الأعمال المحرمة عليه ، فكل موظف يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو أوامر الرؤساء في حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته تلك التي يجب أن يقوم بها بنفسه إذا كان منوطا به وأن يؤديها بذمة وإمانة — أن هذا الموظف إنما يرتكب ذنبا إداريا هو سبب القرار يسوغ تأديبه فتتجه إرادة الإدارة إلى انشاء أثر

تاتونى فى حقه هو توقيع جزاء عليه بخصب الشكل والأوضاع
المقررة قانونا وفى جتعود اللصاحب المقرر .

(طعن ٢١ ، ٢٣٢ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠ ، وفى نفس
المعنى طعن ٢٨ ، ٣٢ لسنة ٢ ق — جلسة ٢٦/٤/١٩٦٠)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

ولاية التعقيب على القرارات التأديبية النهائية — معقوبة
لقضاء الإلغاء وحده دون قضاء التأديب — وظيفة التأديب — هى
احكام الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين واداء
واجبات وظائفهم .

ملخص الحكم :

من المقرر ان ولاية التعقيب على القرارات الادارية النهائية هى
لقضاء الإلغاء اذ هو القضاء الذى شرعه القانون للفصل فى
الظعن فى القرارات الادارية ، أما قضاء التأديب فولايته احكام
الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين واداء واجبات
وظائفهم على نحو يكفل تحقيق الصالح العام واخذ المقصر من
هؤلاء الموظفين بجرمه تأكيدا لاحترام القانون واستهدافا لاصلاح
اداء الحكم وتأمينا لانتظام المرافق العامة وحسن سيرها .

وتقريبا على ذلك يكون لكل من القضائين مجاله واختصاصه
ولكل نطاقه وولايته ، فلا حجة فى الاعتراض على امتناع
الحكمة التأديبية من التعقيب على القرار الصادر بنقل الطاعن ،
طالما لم يلغ هذا القرار من قضاء الإلغاء صاحب الاختصاص
فى ذلك ما دام الطاعن قد هوت على نفسه فرصة الظعن فى قرار
نقله فى الميعاد القانونى لاستصدار حكم بالنقله ، ان كان يرى

وجها لذلك ، فاصبح القرار والحالة هذه حصينا من الانشاء
واجب الاحترام اهم قضاء التأديب ، الا اذا قام بالقرار وجه من
أوجه انعدام القرار الادارى .

(طعن ١٠٢٩ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

تعليق :

بمقتضى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
الدولة أصبح التعقيب على القرارات التأديبية من اختصاص المحاكم
التأديبية وليس المحاكم الادارية او محكمة القضاء الادارى .

الفرع الثالث الظمن في قرار الجزاء التأديبي

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على ميعاد التظلم من الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام دون غيرها من المواعيد المحددة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد صدر نائيا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وبالتالي يكون قد نسخ ما يخالفه من أحكام هذا القانون ومن بينها التظلم من قرار الجزاء - تطبيق .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة جرى على تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على ميعاد التظلم من الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام دون غيرها من المواعيد المحددة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين في القطاع العام ، وذلك تأسيسا على أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقد صدر نائيا للقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه يكون قد نسخ ما يخالفه من أحكام في هذا القانون ، ومن بينها ميعاد التظلم من قرار الجزاء .

ومن حيث أنه وقد ثبت من أوراق الدعوى أن السيد
أفطر بقرار الإنذار في ١٣/١٠/١٩٧٧ وتظلم منه في ١٤/١١/١٩٧٧،
فإن هذا التظلم الذي تم خلال ميعاد رفع الدعوى يتطوع هذا

الميماد ويعتبر مضي ستين يوما على تقديمه دون الرد عليه بمثابة رفضه ويكون له رفع الدَعْوَى خلال التستين يوما لهذا الرفض الحكى اى مى موعدا غايه ١٣/٣/١٩٧٨ ، واذا قام المذكور برفع دعواه فى ٤/٣/١٩٧٨ فانها تكون مقامة فى التفتتاد القانونى ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد اخذ بغير ذلك قد خالف القانون ، ويتعين لذلك الحكم بالنقائه ويقبول الدعووى شكلا.

ومن حيث انه يبين من اوراق الدعوى ان قرار الانتذار صدر من مثير المصانع كون ان يثبت انه مفوض من رئيس مجلس الادارة فى ذلك ، الامر الذى يكون معه القرار صادرا من غير مختص ، حيث ينص البند اولا من المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام على اختصاص رئيس مجلس الادارة او من يفوضه فى توقيع جزاء الانذار على شاغلى الوظائف من المستويين الثالث والثانى ، وقد اقر العامل فى صحيفة دعواه بأنه يشغل الفئة الثالثة ولم تنكر الشركة ذلك . ومن جهة اخرى فقد صدر القرار دون اجراء تحقيق مع العامل كتابة او شفاهة حسبما تقضى بذلك المادة ٤٧ من القانون المذكور الامر الذى من شأنه بطلان قرار الجزاء لاهداره احدى الضمانات الأساسية المقررة للعامل ، ويتعين لذلك الحكم بالنقائه هذا. القرار .

(ملن ٨٨٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٣١)

المبدأ :

الفقرة ٣ من المادة ٨٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ حددت الاختصاص فى توقيع الجزاءات الواردة فى البنود التاسع والعاشر والحادى عشر للمحكمة التأديبية — لم يرد بهذه الفقرة تحديد موعدا للطعن فى

القرارات الادارية الواردة بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ميعاد الطعن أمام المحكمة التأديبية هو سبتون يوما .

ملخص الحكم :

ان الجزاء المظنون فيه وأثق رئيس مجلس الإدارة على إصداره بتأثيره في نتيجة التحقيق رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٧٨ وذلك في ٢١ من أغسطس ١٩٧٨ ، وصدر بالقرار في اليوم التالي برقم ١٣١ ع . وإبلغ الى الموقع عليه في ٢٦ أغسطس ١٩٧٨ ، وأقيم طعنه أمام المحكمة التأديبية بطنطا في ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ ، ويحل ذلك في ظل نفاذ القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . والاصل ان المادة ٨٢ من ذلك القانون قد أوردت الجزاءات التأديبية ومنها الجزاءين الواردين ببلدين المباشر والصادى عشر وبالإزالة الى المعاش والفصل من الخدمة ونصت الفقرة ٣ من المادة ٨٤ على أن يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات الواردة في البنود التاسع والعاشر والحادى عشر للمحكمة التأديبية ، ولم يزد بهذه الفقرة تحديد موعد للطعن في القرارات التي تصدر بالمخافعة لحكما ، الأنس الذي يوجب في هذا الشأن الرجوع الى الحكيم العام للطعن في القرارات الادارية الواردة بالمادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة والمحال اليه في المادة ٤٢ من القانون ذاته بالنسبة للمحكم التأديبية بإعادة ما يكون منصوص عليه من مواعيد في قانون نظام العاملين بالقطاع العام . ومن ثم يكون ميعاد الطعن في القرار المظنون عليه في هذه الدعوى هو سبتون يوما ويكون الطعن المرفوع أمام المحكمة التأديبية قد رفع في ميعاد حقيقيا بقبوله شكلا . ويكون تضام المحكمة التأديبية بطنطا مجيزا انتهى اليه من قبول الطعن المائل شكلا قضاء صحيحا .

١) طعن ٣٢٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

مدى التزام الماملين بالقطاع العام تقديم نظم من القرارات الصادرة بمجازاتهم قبل الطعن فيها امام المحكمة التأديبية - المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددت المسائل التي تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ومن بينها البند ١٢ الخاص بالطعون في الجزاءات الموقعة على الماملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا - المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة تقضى بالا تقبل الطعون المقدمة راسا بالطعن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البند ثالثا ، رابعا ، تاسعا من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم فيها في الجهة الادارية التي اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية - مفاد نصوص قانون مجلس الدولة انه لا يشترط بالنسبة للماملين بالقطاع العام ضرورة تقديم نظام قبل اللجوء الى المحكمة المختصة كشرط لقبول الطعن في الجزاءات الموقعة - مفا نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون الماملين بالقطاع العام ان المشرع لم يوجب تقديم هذا التظلم ولم يحدد جزاء له اثر على عدم تقديمه بعد اليماد - هذا التظلم امر اختياري لا يسوغ ترتيب اي اثر قانوني عليه كشرط لقبول الطعن .

ملخص الحكم :

ان مبنى الطعن يقوم على ان الطاعن يشغل الدرجة الثانية وليس الثالثة وعن ثم فان تظلمه يكون للمحكمة التأديبية مباشرة ، وانه فضلا عن ذلك فقد تقدم بتظلم الى رئيس مجلس الادارة في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ وأنه سبق ان قدم اثباتا لذلك ايصالا بدل ماقدم من هيئة البريد .

ومن حيث أن فيحصل النزاع في هذا الطعن ينحصر في بحث مدى التزام العاملين بالقطاع العام من تقديم تظلم من القرارات الصادرة بهجاتهم وذلك قبل طعن فيها أمام المحكمة التأديبية .

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة يبين أنه قد حدد في المادة العاشرة المسائل التي تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة وهي .

أولاً - الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

ثانياً - المنازعات الخاصة بالرتب والمعاملات والمكافآت ..

ثالثاً - الطلبات التي يقدمها ذوى الشأن بالطعن في القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتميين في الوظائف العامة أو الترقية او بمنح العلاوات .

رابعا - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغناء القرارات الادارية الصادرة بإحالتهم الى المعاش أو الاستيداع .

خامساً -

سادساً -

سابعاً -

ثامناً -

تاسعاً - الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغناء القرارات النهائية للسلطات تأديبية .

عاشراً -

حادى عشر -

ثانى عشر -

ثالث عشر - الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً .

رابع عشر خ

ومن حيث أنه باستعراض جميع هذه المسائل يبين أنه ليس
من فيها ما يتعلق بالعاملين بالقطاع العام سوى ما نص عليه
المشرع استثناء في البند الثالث عشر .

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار
إليه نصت على أن لا تقبل الطلبات المقدمة رأسا بالطعن في
القرارات الإدارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثانيا ، رابعا ،
خامسا ، من المادة ١٠ وذلك قبل التظلم فيها إلى الجهة الإدارية
التي أصدرت القرار أو إلى الهيئات الرئاسية .

ومن حيث أن المشرع لم يستلزم ضرورة التظلم
كشرط لقبول الدعوى إلا بالنسبة للطلبات المنصوص عليها في البنود
٣ ، ٤ ، ٩ ، ولم يشترط ذلك بالنسبة للبند الثالث عشر الخاص
بطعنون العاملين بالقطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم ،
لذلك فإنه ولا سند لزام هؤلاء العاملين بضرورة تقديم تظلم قبل
اللجوء إلى المحكمة كشرط لقبول الطعن في الجزاءات الموقعة عليهم .

ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإنه بالرجوع إلى القانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام يبين أنه
بعد أن حددت المادة ٨٤ منه في بنودها الخمس الأول ما يجوز لكل
سلطة تاديبية توقيعها من جزاءات نص على أن « يكون التظلم من
توقيع الجزاءات إلى خلال » .

ومما زاد ذلك أن المشرع لم يوجب تقديم هذا التظلم ولم يحدد
جزاء أو أثرا ما على عدم تقديمه أو على تقديمه بعد الميعاد ،
فمن ثم فإن مثل هذا التظلم لا يعدو أن يكون أمرا اختياريا
لا يسوغ ترتيب أي اثر قانوني عليه كشرط لقبول الطعن .

ومن حيث أنه وقد انتهى الأمر إلى أنه لاشتراط التظلم لقبول
طعن العاملين بالقطاع العام في الجزاءات الموقعة عليهم سواء

طبقا لقانون مجلس الدولة أو طبقا لقانون تنظيم العمالين بالقطاع العام فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبول الطعن المتقديم من الطاعن لعدم سابقة النظام يكون قد خالف القانون ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه ، وبقبول الطعن وأعادته إلى المحكمة التأديبية بالإسكندرية لتفصل في موضوعه .

(طعن ٢٧٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١٠)

قائمة رقم (١٢٤)

المبدأ :

بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لإحقاق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون نظام العمالين بالقطاع العام تصيح التواعد والإجراءات والمواعيد المتصوص عليها في الفصل الثالث (أولا) من الباب الأول من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هي الوجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العمالين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية — بالنظام من قرار الجزاء يقطع المبدأ .

ملخص الحكم :

إن إلغاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يصحود القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة لإحقاق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العمالين بالقطاع العام ، تصيح التواعد والإجراءات والمواعيد المتصوص عليها في الفصل الثالث (أولا) من الباب الأول من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ هي الوجبة الاتباع عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العمالين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية ، وأنه تبعيا لذلك فإن النظام من قرار الجزاء يقطع بمعاد الطعن .

وإن حيث أنه أمبالا لذلك يكون بمعاد الطعن في الجزاءات

الجمعية على العاملين بالقطاع العلم املهم المحاكم التأديبية هو
ستون يوما من تاريخ العلم بالقرار المطعون فيه .

واذ كان الثابت أن السيد قد علم بقرار
مجازاته في ١١/١١/١٩٧٧ وأقام طعنه امام المحكمة التأديبية
بالاسكندرية في ٩/١/١٩٧٨ فمن ثم فانه يكون قد اقام طعنه في
الميعاد ، واذ قضى الحكم فيه على خلاف ذلك ، فانه يكون قد
خالف القانون وبالتالي فانه يتعين الحكم بالغاءه .

(طعن ١٠٥٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

تحديد اختصاص المحكمة التأديبية هي بطبيعة القرار المطعون
فيه وقت صدوره - صدور القرار من شركة من شركات القطاع العام
- تغير شكلها القانوني أو انقضاؤها وحلول شركة من شركات القطاع
الخاص محلها لا يؤثر على انعقاد الاختصاص للمحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان المحكمة التأديبية للعاملين
بوزارة الصناعة تكون هي المختصة بنظر الدوى مثير الطعن.
المائل ، ودون ان ينال من اختصاصها بذلك ان شركة بترول بلاعيم
التي حلت محل الشركة الشرقية للبترول هي احدى شركات القطاع
الخاص ، ذلك لان العبرة في تحديد اختصاص المحكمة هي
بطبيعة القرار المطعون فيه وقت صدوره ، واذ صدر هذا القرار
وقت ان كانت الشركة الشرقية للبترول قائمة فيه وقت صدوره ،
واذ صدر هذا القرار وقت ان كانت الشركة الشرقية قائمة فيه كاحدى
شركات القطاع العام فان تغير شكلها القانوني او انقضاؤها وحلول
شركة من شركات القطاع الخاص محلها لا يؤثر في انعقاد الاختصاص
للمحكمة التأديبية .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد ذهب في هذا المذهب

يكون مخالفًا للقانون ، ومن ثم يتعين الحكم بالغائه والقضاء
باختصاص المحكمة التأديبية للمعاملين بوزارة الصناعة بنظر
الدعوى وبإعادتها إليها للفصل فيها .

(جلن ١٠٤٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨١/٩/٢٤) .

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

مبدأ رفع التظلم إلى السلطات الإدارية .

ملخص الفتوى :

ان الموعد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة لرفع الطعن الى
محكمة القضاء الإداري لا يسرى على التظلم إلى السلطات الإدارية
من القرارات التأديبية الصادرة من الرؤساء إذ يجوز رفع هذا التظلم
في أي وقت دون التقييد بيمدد معين بما دام القانون نفسه لم ينص
على هذا القيد .

ان رفع التظلم إلى السلطات الإدارية بعد فوات الموعد المنصوص
عليه في قانون مجلس الدولة ؛ يترتب عليه فوات موعد رفع الطعن
إلى محكمة القضاء الإداري بالنسبة إلى القرار الجديد إذا كان هذا
القرار مؤيداً للقرار الأول أما إذا كان القرار الجديد معجلاً أو
ملغياً للقرار الأول بدأ بموعد رفع الطعن من جديد ؛

ويكون التظلم في القرارات الصادرة من المجالس التأديبية إلى
الهيئات وبالطريق وفي المواعيد المنصوص عليها في قوانين تشكيلها
فإذا ما استنفذت هذه الطرق ، لم يبق إلا الطعن أمام محكمة القضاء
الإداري للأسباب وفي المواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس
البيدولة .

(متوى ٥٦/١/٨٦ - في ١٩٤٩/٢/٩)

(م ١٤ - ج ٦)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

النمى ببطلان عريضة الدعوى المطروحة امام المحكمة التأديبية لعدم التوقيع عليها من محام — غير سديد — أساس ذلك ان المحاكم التأديبية لم تكن فى حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة الذى (اقام المدعى فى ظله دعواه الماثلة من عداد محاكم مجلس الدولة ومن ثم فانها لا تخضع لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة سالف الذكر التى اوجبت ان يكون رفع الدعوى امام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محامى مقيد بجدول المحامين المقبولين امام المجلس يؤكد ذلك ان المادة الخامسة من قانون اصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم تحدد المحامين المقبولين امام المحاكم التأديبية شأن المحامين المقبولين امام المحاكم الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية كما ان جدول المحامين المشتغلين بالتصووص عليه فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماة لا يشتمل على قسم خاص بالمحامين المقبولين امام المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

ان النمى ببطلان عريضة الدعوى لعدم التوقيع عليها من محام غير سديد ، ذلك ان المحاكم التأديبية لم تكن فى حكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى اقام المدعى (الطمعون ضده) — فى ظله — دعواه — دعواه الماثلة ، من عداد محاكم مجلس الدولة ومن ثم فانها لا تخضع لحكم المادة ٢٣ من قانون مجلس الدولة المتقدم التى اوجبت ان يكون رفع الدعوى امام مجلس الدولة بعريضة موقعة من محام مقيد بجدول المحامين المقبولين امام المجلس ، وذلك بمراعاة ان المادة الخامسة من قانون اصدار

القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه لم تحدد المحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية شأن المحامين المقبولين أمام المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية ، كما أن جدول المحامين المشتغلين المتخصص عليه فى المادة ٥٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الحماية لا يشتمل على قسم خاص بالمحامين المقبولين أمام المحاكم التأديبية اسوة بمحكمة النقض والمحكمة الادارية العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية ، كما لم تشترط المادة ٨٧ من القانون أنف الذكر أن يكون تقديم صحف الدعاوى أمام المحاكم التأديبية موقعا عليها من محام ، وذلك كله مع الأخذ فى الاعتبار أن المحاكم التأديبية ليست من المحاكم الادارية التى عنها قانون مجلس الدولة ، وغنى عن البيان أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الذى أنشأ المحاكم التأديبية قد جاء خلوا من النص على الشرط المتقدم ، اذ كان اختصاص هذه المحاكم وفقا لأحكامه مقصورا على الشكايات ولم يكن لها ثمة اختصاص بنظر الدعاوى التى تقام طعنا فى القرارات التأديبية .

(طعن ٥٠٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٥/٥/١٩٧٦)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

عدم توقيع محام على صحف الدعاوى التى تقدم للمحاكم التأديبية طعنا فى القرارات المشار اليها فى البندين التاسع والثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ليس من شأنه بطلان صحيفة الدعوى — أساس ذلك : حق التقاضى كفاه الدستور — الاصل أن للمواطنين الاتجاء الى قاضيهم الطبيعى مباشرة دون أن يستلزم ذلك توقيع محام على صحف دعاويهم كما لم يستلزم القانون هذا الاجراء — قانون مجلس الدولة ونظام

العاملين بالقطاع العام سواء الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقانون الحماية الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أم يستلزم هذا الاجراء .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان حق التقاضي قد كفله الدستور لجميع المواطنين كما كفل لهم حق اللجوء الى قاضيهـم الطبيعي دون قيد فيـ .
مارستهم هذا الحق ، ومن ثم فإن الأصل أن للمواطنين اللجوء الى قاضيهم الطبيعي مباشرة دون أن يستلزم ذلك توقيع محام على صحيفة دعويهم ما لم يستلزم القانون هذا الاجراء .

ومن حيث ان نائبين مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في المادة ١٥ على ان مخصص بحاكم التاديبية ينظر الدعاوى التاديبية من المخالفات المالية والادارية المشار اليها في المادة المذكورة ، وكذلك تختص بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين التاسع والثالث عشر من المادة العاشرة ، وهي الطابات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات انتهائية للسلطات التاديبية ، والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام . كما نظم القانون آف الذكر في الفصل الثالث — ثانياً — من الباب الاول الاجراءات امام المحاكم التاديبية ونص في المادة ٢٤ على ان تقام الدعوى التاديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ولم يستلزم القانون حضور محام مع العامل المحال للمحاكمة اذ نص في المادة ٣٧ على ان للعامل المتقدم للمحاكمة ان يحضر جلسات المحاكمة بنفسه او ان يوكل عنه محاميا وله ان يبدى دفاعه كتابة او شفاهة كما يكون للمحكمة ان تقرر حضور العامل شخصيا ، ولم يرد بالقانون آف الذكر ثمة نص يستلزم توقيع محام على صحائف الدعاوى الخاصة بالطعن في القرارات المنصوص عليها في البندين التاسع والثالث عشر من المادة ١٠ سالفه الذكر ، وعلى

العكس من ذلك أوجب القانون ضراحة في المادة ٢٥ بأنه تكون
صحف الدعاوى المقدمة الى المحاكم الادارية او محاكم القضاء
الادارى او تقارير الطعون المقدمة الى المحكمة الادارية العليا ،
موقعة من محام مقبول امام هذه المحاكم .

ومن حيث انه اذا كان قانون مجلس الدولة لم يستلزم توقيع
محام على صحف الدعاوى التي تقدم للمحاكم التكميلية ، فان نظام
العمالين بالقطناع العام سواء الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة
١٩٧١ او القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يشترط هذا الاجراء ،
كما ان قانون المحاماة الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨
غضلا عن انه لا يشمل على جدول خاص بالمحامين المقبولين امام
المحاكم التكميلية أسوة بجدول المحامين المقبولين امام محكمة
النقض والمحكمة الادارية العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة القضاء
الادارى والمحاكم الابتدائية والمحاكم الادارية ، فانه لم يشترط في
المادة ٧٨ منه ان يكون تقديم صحف الدعاوى امام المحاكم التكميلية
موقعة من محام ، وابتناء على كل ما تقدم فان عدم توقيع
محام على صحيفة الدعوى التي تقدم للمحاكم التكميلية طعنا
في القرارات المشار اليها — البندين التاسع والثالث عشر من
المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ليس من شأنه بطلان صحيفة
الدعوى . ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ان
المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة آتف الذكر ، وقد نصت على ان
يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث
عشر من المادة العاشرة بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص
عليها في الفصل الثالث — أولا — من الباب الاول عدا الاحكام
المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة ، فان لازم ذلك ان توقع صحف هذه
الدعاوى من محام بالتطبيق للمادة ٢٥ التي تنص على ان توقع
عرائض الدعوى التي تقدم للمحاكم الادارية ومحكمة القضاء
الادارى من محام مقبول امام هذه المحاكم ، لا وجه لما تقدم ، ذلك
لان مقتضى تطبيق حكم المادة ٢٥ سائلة النكر واستلزم توقيع

محام على صحف الطعون التي تقدم للمحكم التأديبية أن يكون المحامي مقبولا امام هذه المحاكم وقد سلف القول ان قانون مجلس الدولة ومن قبله قانون المحاماه لم يحدد المحامين المتباوين امام المحاكم التأديبية ، كل ذلك بجانب ان المادة ٤٢ خصت بالذكر الطعون عليها في البند الثالث عشر من المادة ١٠ واغفلت الطعون التي يقدمها الموظفون العموميون في القرارات التأديبية النهائية المنصوص عليها في البند التاسع من المادة ١٠ والتي تختص بها كذلك المحاكم التأديبية ، واستلزام توقيع محام على صحف الطعون المقدمة من الموظفين العموميين في القرارات التأديبية النهائية يؤدي الى مفارقة ظاهرة لا مسوغ لها .

ومن حيث ان الحكم الطعون فيه ، وقد قضى ببطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيعها - من محام ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك الغاؤه والحكم بعدم بطلان صحيفة الدعوى لهذا السبب .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، وكان الحكم الطعون فيه قد وقف عند بطلان صحيفة الدعوى لعدم توقيعها من محام دون أن يتطرق تضاؤه الى الفصل في شكل او موضوع الدعوى ذاتها ، فانه يتعين اعادتها الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة للفصل فيها .

(طعن ٢٩٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٧٩/١/٢٧)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع المصام على العاملين فيها - اخضاعها لرقابة القضائية من قبل المحاكم التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة وتطبيق القواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ثباتها شان

القرارات الإدارية — من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه
الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام تخضع فى نطاق
دعوى الإنشاء وقواعدها واجراءاتها ومواعيدها لذات الاحكام التى
تخضع لها طلبات بلغاء القرارات النهائية الصادرة بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما
يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما وان التظلم الى الجهة التى
اصدرت القرار المطعون فيه او الى رئاستها يقطع هذا الميعاد —
حكم نهائى حائز لقوة الامر المقضى ببطلان صحيفة الدعوى لعدم
توقيعها من محام — صحيفة هذه الدعوى بما تضمنته من نعى
المدعى على القرار الصادر بمجازاته واتصالها بما تضمنته بعلم
الجهة التى يعمل بها من واقع حضور ممثلها فى جميع جلسات
الدعوى يتحقق منها رغم الحكم بطلانها كاجراء مفتتح للخصومة
القضائية معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على
مخاصمته — اثر ذلك : قطع سريان ميعاد رفع دعوى الغاء — قرار
الجزاء — سريان الميعاد من جديد اعتبارا من تاريخ الحكم الصادر
فيها ثباتها فى ذلك شان الاثر المترتب على اقامة الدعوى امام
محكمة غير مختصة .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المتبين ان قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر من
الشركة المدعى عليها وهى من شركات القطاع العام ، فى ظل
احكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ واستنادا الى المادتين ٤٨ ، ٤٩ منه ، كما ان المتبين ان
صدر بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
الدولة ، بما من شأنه ان يجعل القواعد والاجراءات والمواعيد
النصوص عليها فى الفصل الثالث (اولا) من الباب الاول من هذا
القانون ، عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة ، هى واجبة
الاتباع عند الطعن فيه امام المحكمة التأديبية وذلك دون تلك الفراد

التي تضمنتها المادة ٤٩ من نظام العاملين بالقطاع العام سالف الذكر .

ومن حيث أنه وإن كانت قرارات الجزاء الصادرة من شركات القطاع العام على العاملين فيها لا تعتبر من قبيل القرارات الادارية بالمعنى المفهوم في فقه القانون الاداري لتخلف عنصر السلطة العامة عنها ولعدم تعلقها بمرافق عامة . الا ان اخضاعها للرقابة القضائية من قبيل المخاكم التأديبية وهي من محاكم مجلس الدولة - وتطبيقى النزاع والايجراءات والمواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة شأنها شأن القرارات الادارية من مقتضاه ان يجعل طلبات الغاء هذه الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع وهي المشار اليها في الفقرة (ثاني عشر) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة تخضع في نطاق دعوى الالفاء وقواعدها واجراءاتها ، لذات الاحكام التي تخضع لها طلبات الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بتوقيخ جزاءات على الموظفين العموميين وهي الطلبات المشار اليها في الفقرة (تسعا) من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر ، الامر الذي من شأنه ألا يشكل ثمة اختلاف في ميعاد الطعن وطبيعته بالنسبة الى اى من هذين الطعنين بالالفاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكانت المادة ٢٤ الواردة تحت (اولا) من الفصل الثالث من الباب الاول من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالفاء ، ستون يوما ، كما تقضى بان التظلم الى الجهة التي اصدرت القرار المطعون فيه والى رئيسها يقطع هذا الميعاد .

ومن حيث انه ايا كان القول في سلامة ما قضى به المحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ لسنة ٧ القضائية ببطالان صحيفة لعدم ترقيعها من محام ، فانه اضحى حكما نهائيا حائزا قوة الامر المقضى وبالتالي خارجا عن نطاق هذا الطعن المثل ، الا ان هذا الحكم

وان قضى ببطلان الدعوى باعتبارها الخصومة المعتودة بين طرفيها ، فان صحيفة الدعوى بما تضمنته من نعى المدعى على انقراض المطعون فيه واتصالها - بهذا الذى تضمنه - بعلم الشركة المدعى عليها من واقع ما تبين من حضور ممثلها بجميع جلسات الدعوى ، يتحقق منها - رغم الحكم بطلانها كاجراء مفتتح للخصومة القضائية - معنى التظلم بما يحمله من نعى على القرار وعزم على مخالصته الامر الذى من شأنه ان يكون من اثره قطع سريان ميعاد رفع دعوى الغاء قرار الجزاء المشار اليه ، وبحيث يسرى هذا الميعاد من جديد اعتباراً من تاريخ الحكم الصادر فيها ، شأنها فى ذلك شأن الاثر المترتب على اقامة الدعوى امام محكمة غير مختصة .

ومن حيث ان الحكم القاضى ببطلان عريضة الدعوى وقد صدر بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واقام المدعى دعواه الماثلة فى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ خلال السنتين يوماً التالية لصدور هذا الحكم ، فان الدعوى تكون - والامر كذلك - مقبولة شكلاً ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب الى غير ذلك ، يكون مخالفاً للقانون ويتعين الحكم بالغائه ، ويقبول الدعوى .

ومن حيث انه لما كانت الدعوى مهياة للفصل فيها ، فانه لا يكون ثمة محل لاعادتها للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجدداً ويتعين التصدى للفصل فيها .

ومن حيث ان المتبين من التحقيق سنواء الذى اجرته الشركة المدعى عليها مصحوباً بالجرد ، ام من التحقيق الذى اجرته النيابة العامة (المحضر رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٢ حصر تحقيق الايضية) ان المدعى معترف بمسئوليته عن العجز الذى تكشف فى حصيله التقييمات المعهودة اليه تخصيصها والذى بلغ ٦٤٣ جنيه و ١٥٢ ملجم ولهذا ونظراً لقيامه بسداد المبلغ بالكامل فقد رأت النيابة العامة الاكتفاء بمجازاته ادارياً . ولم ينكر المدعى فى دعواه الماثلة تحقق هذا العجز فى عهدته ، وانما يحاول

نبريره فى عبارات عامة مرسلة بكرة المهام التى كانت من مسئوليته
عن هذا الذى يصمه على القدر المتين ، بالاھمال الجسيم فى
أداء واجبات وظيفته والحفاظ على عھدته مما يستتبع مساءلته
تأديبياً عنه .

ومن حيث انه لما تقدم ، فان القرار المطعون فيه بخفض
وظيفة المدعى يكون مستندا الى اسباب مستخلصة استخلاصا
مستغفا من الأوراق ، وجاء فى تقديره للجزاء مناسباً حقاً وعدلاً
للذنب الادارى ، دون ان ينطوى على أى انحراف ، وبالتالي يكون
قراراً سليماً قانوناً لا مطعن عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه علمي
غير أساس من التاتون وتكون الدعوى لذلك متعينة الرفض .

(طعن ٧٢٠ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

بمصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
تصبح القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل
الثالث (اولا) من الباب الاول منه عدا ما تعلق منها بهيئة
مفوضى الدولة هى الواجبة الاتباع عند نظر الطعون فى الجزاءات
الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم التأديبية دون
تلك التى تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام
العاملين بالقطاع العام .

ملخص الحكم :

انه بمصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
الدولة تصبح القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها
فى الفصل الثالث (اولا) من الباب الاول منه عدا ما تعلق منها
بهيئة مفوض دولة هى الواجبة الاتباع عند نظر الطعون فى

الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام امام المحاكم
التأديبية دون تلك التى تضمنتها المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام المقابلة للمادة ٨٤
من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث انه لذلك فقد اقامت هيئة مفوض الدواة الطعن.
المائل طالبه قبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم
المطعون فيه ويقبول الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٢ ق شكلا واعادته
الى المحكمة التأديبية للعاملين من المستويات الاول والثانى
والثالث بالاسكندرية للفصل فيها - وثبت الطعن على مخالفة
الحكم المطعون فيه للقانون - استنادا الى ان الطعن رقم ٣٦
لسنة ٢٢ ق وهو يخص احد العاملين باحدى شركات القطاع العام
(شركة مواد الصباغة والكيماويات) وليس موظفا عاما وهو من
الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين فى القطاع العام.
المنصوص عليها فى البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قانون
مجلس الدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . ولا يتعلق
بقرار ادارى وليس مقدما من موظف عمومى ومن ثم فهو لا يتعلق
بأى من الحالات التى تتطلب المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة ان
يقدم تظلم بشأنها الى الجهة الادارية التى اصدرت القرار قبل
الالغاء الى المحكمة التأديبية المختصة وهى الحالات المنصوص
عليها فى البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة ١٠ وهى القرارات
الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة او بالترقية
او بمنح العلاوات والقرارات الادارية الصادرة باحالة الموظفين
العموميين الى المعاش أو الاستداع او فصلهم بغير الطريق.
التأديبى والطبقات التى يتجهها الموظفون العموميون بالغاء القرارات
النهائية للسلطات التأديبية .

ومن حيث ان الطعن يقوم على اسباب تبرره فان القرار المطعون
فيه وقد اخطر به الطاعن فى ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٦

خاتام طمسه في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ طلبا الغاء -
يكون قد اقيم في الميعاد المقرر .

(طعن ٣٣٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٢)

قاعدة رقم (١٤٠)

٢٠ ابتدا :

بصدور قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تخضع
دعاوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع للمحاكم التديبية وكذلك
الطعون في الاحكام الصادرة منها امام المحكمة الادارية العليا
للجراءات والمواعيد المتصوص عليها في قانون مجلس الدولة
اسوة بدعاوى وطعون سائر العاملين اساس ذلك : قانون
مجلس الدولة التي ضمنا ما تضمنته المادة ٤٩ من قانون
العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من اجراءات ومواعيد .

مختص الحكم :

ان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
قد تضمن - على ما يبين من استقراء احكامه - اعادة تنظيم
المحاكم التديبية تنظيمها كاملا استوعب تشكيلها واختصاصها
وحالات الطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا دون ثمة
تفرقة في هذا الشأن بين العاملين في الجهاز الاداري بالدولة
والعاملين بالقطاع العام وذلك على نحو يتعارض مع الاسس
التي قامت عليها التشريعات السابقة ومن بينها تلك التي انطوى
عليها القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين
بالقطاع العام - الذي اصدر القرار المطعون فيه في ظل
العمل بأحكامه - ورغما عن أن مقتضى اعادة تنظيم المحاكم
التديبية على الوجه السالف واعتبارها من محاكم مجلس الدولة
أن تخضع دعاوى العاملين بالقطاع العام التي ترفع لهذه المحاكم

وكذلك الطبيعيون في الأحكام الصادرة منها أمام المحكمة الإدارية العليا للأجراءات والأنواعيد المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة أسوة بدعوى وطعون سائر العاملين ، واعتباريا تفصيلته المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه بشأن إجراءات ومواعيد الالتجاء الى المحاكم التأديبية والطعن في أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا ملغاه ضمنا بصدر قانون مجلس الدولة ، فإن المشرع حرص على أن يضمن المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة أن يعمل عند نظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام بالقواعد والإجراءات والأنواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث - أولا - من الباب الأول من القانون عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضي الدولة وإفصاح المشرع بذلك عن وجوب التزام المحكمة التأديبية عند نظر الطعون المشار إليها بمواعيد رفع الدعوى المنصوص عليه في المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة التي تقضى بأن ميعاد رفع الدعوى أمام المحكمة فيها يتعلق بطلب الإلغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم منه الى الجهة التي أصدرت القرار والهيئات الرئاسية ، ويعتبر مضي ستين يوما على تقديم التظلم دون أن تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفض ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن في القرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة - ولقد تفيا المشرع من الحرص على تأكيد اخضاع العاملين بالقطاع العام لذات الإجراءات التي تسمى في شأن من مداهم من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بالفصل في منازعتهم توحيد الإجراءات بالنسبة لهؤلاء العاملين على السواء تحقيقا لمبدأ المساواة وكفالة الحرص التفاضلية طالما لا يوجد ثمة ما يبرر التفرقة في هذا الشأن . واتساقا مع هذا الفهم فإن ما نص عليه في صدر المادة ٤٢ من قانون مجلس الدولة مسالفة الذكر من مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام

العاملين بالقطاع العام لا يعنى سوى مراعاة القواعد الأخرى التى تخرج عن نطاق الإجراءات المشار إليها فى المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة وما بعدها التى اشتمل عليها الفصل الثالث — أولا — من الباب الأول من قانون مجلس الدولة فيها عدا الأحكام المتعلقة بهيئة مفوضى الدولة التى ارتأى المشرع بصريح النص استثناءها من أحكام الفصل المذكور دون ما سواها ومن ثم فإنه اعتبارا من تاريخ العمل بقانون مجلس الدولة تصبح القواعد والإجراءات — والمواعيد المنصوص عليها فى الفصل الثالث — أولا — من الباب الأول منه عدا ما تعلق منها بهيئة مفوضى الدولة هى الواجبة الاتباع عند نظر الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام أمام المحاكم التأديبية دون تلك التى تضمنتها المادة ٤٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ آنف الذكر والتى تمسخت بقانون مجلس الدولة .

(طعن ٨٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام قرارات الجزاءات الصادرة من شركات القطاع العام — خضوعها للرقابة القضائية من قبل المحكمة التأديبية — تطبيق القواعد والإجراءات والمواعيد المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ شأنها شأن القرارات الصادرة فى شأن الموظفين العموميين — التظلم من هذه القرارات يقطع مواعيد دعوى الالغاء — القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم يتضمن فى أحكامه ما يتعارض مع القواعد السابقة .

ملخص الحكم :

ان الفقرة الرابعة من المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة

١٦٧٨ ، بـجـراء قـانـون نـظـام العـامـلـين بـالـقـطـاع العـام تنص على انه
لـجـلس الـادـارـة بـالنـسـبـة لـشـاغـلـي الـدرـجـة الـثـانـيـة فـما فـوقـها عـدا
اعـضـاء مـجـلس الـادـارـة المـعيـنـين و الـمـنـتـخـبـين و اـعـضـاء مـجـلس اـدـارـة
التـشـكـيـلات التـقـابـلـيـة تـوقـيـع اى مـن الـجـزـاءات الوـارـدة فـي المـادـة ٨٢
مـن هـذا القـانـون .

و يـكـون النـظـم مـن تـوقـيـع هـذه الـجـزـاءات اـمـام الـمـحـكـمـة
التـادـيـبـيـة المـخـتـصـة خـلال ثـلاثـين يـومـا مـن تـارـيـخ اـخـطـار العـامـل
بـالـجـزـاء المـوقـع عـلـيـه .

و مـن حـيـث ان قـضـاء هـذه المـحـكـمـة قـد اسـتـقـر مـى ظـل الـمـبـل
بـالقـانـون رـقـم ٦١ لـسـنـة ١٩٧١ بـجـراء قـانـون نـظـام العـامـلـين بـالـقـطـاع
العـام ان اـخـضـاع قـرارات الـجـزـاءات المـصـادرـة مـن شـركـات الـقـطـاع
العـام لـلـرقـابـة الفـضـائـيـة مـن قـبل المـحـكـمـة التـادـيـبـيـة و هـي مـن مـحـاكم
مـجـلس الـحـولـة و شـأنـه تـطـبـق القـواعـد و الـاجـراءات و المـواعـيـد
الـنـفـصـوص عـلـيـها فـي القـانـون رـقـم ٤٧ لـسـنـة ١٩٧٢ بـشـأن مـجـلس
الـحـولـة شـأنـها شـأن القـرارات الـادـاريـة المـصـادرـة فـي شـأن الوـظـيـفـة
الـعـومـيـة و مـن ثـم فـان طـلـبـات الـغـاء هـذه الـجـزـاءات المـوقـعة عـلى
العـامـلـين بـالـقـطـاع العـام و هـي المـشـار اليـها فـي الفـقـرة (ثـانـى عـشـر)
مـن المـادـة العـاشـرة مـن قـانـون مـجـلس الـحـولـة تـخـضـع فـي نـطـاق
دـعـوى الـالـغـاء و قـواعـدها و اجـراءاتـها و مـواعـيـدها لـذات الـاحـكام الـتى
تـخـضـع لـها طـلـبـات الـغـاء القـرارات الـنـهـائـيـة المـصـادرـة مـن الـسلـطات
التـادـيـبـيـة بـتـوقـيـع جـزـاءات عـلى المـوظـفـين العـومـيـين و هـي الطـلـبـات
المـشـار اليـها فـي الفـقـرة (تـاسـعـا) مـن قـانـون مـجـلس الـحـولـة
مـسـالـفـة الذـكـر الـامـر الذـى مـن شـأنـه الـا يـكـون ثـمـة اـخـتـلاف فـي مـيـعـاد
الـطـعن و طـبـيـعـته بـالنـسـبـة الى ان هـذـين الطـعنـين بـالـالـغـاء و اذ كـانـت
المـادـة ٢٤ مـن القـانـون رـقـم ٤٧ لـسـنـة ١٩٧٢ بـشـأن مـجـلس الـحـولـة
قـص بـأن مـيـعـاد رـفـع الدـعـوى اـمـام المـحـكـمـة فـيـما يـتـمـلـق بـطـلـبـات
« الـالـغـاء سـتـون يـومـا كـما تنص بـأن النـظـم الى الـجـهـة الـتى اصـسـرت
الـقـرار المـطـمـون فـيـه او الى رئـاسـتها يـقـطـع هـذا المـيـعـاد فـان هـذا

الحكم يسرى بالنسبة للقرارات التلخيصية الصادرة في شأن العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أنه قد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ في شأن إصدار نظام العاملين بالقطاع العام ولم يتضمن في أحكامه ما يتعارض مع القضاء السابق سوى أن هذا القانون قد استحدث مواعيد جديدة لرفع دعوى الإلغاء بالنسبة لبعض القرارات التلخيصية الصادرة في شأن العاملين بالقطاع العام ومن ثم تظل دعوى إلغاء القرارات التلخيصية الصادرة في شأن العاملين بالقطاع العام خاضعة في قواعدها وإجراءاتها لإحكام دعوى إلغاء القرارات الصادرة في شأن الموظفين العموميين وكما أن النظام من هذه القرارات يقطع مواعيد دعوى الإلغاء .

ومن حيث أنه متى كان الثابت أن القرار المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وأعلن للطعون ضده في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ فنظلم منه إلى رئيس مجلس الإدارة في ١٧ من يناير سنة ١٩٨١ وأقام دعواه في ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١ ومن ثم تكون دعواه هذه مقبولة شكلا ويكون الحكم المطعون فيه قد قضى بذلك يكون قد صدر سليما متفقا مع أحكام القانون .

ومن حيث أن البند ١٣ من المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإجراء قانون نظام العاملين بالقطاع العام يقضي بأن يحظر على العامل التصريح بمعلومات أو بيانات تفصل بعمل الشركة بغير تصريح سابق من الجهة المختصة بالشركة والمقصود من ذلك أنه يمتنع عن العامل نشر أي بيانات أو معلومات تفصل بعمل الشركة بغير تصريح سابق لما قد يترتب على نشر هذه المعلومات أو البيانات من مساس بمصالح الشركة والمقصود بالنشر هو اعلام جهات غير مختصة بتلقى هذه البيانات أو المعلومات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده نشر بياناً بجريدة الأحرار بعدها الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ لم يجهده الطاعن وقد تبين هذا البيان أنه في شهر يوليو قائله

زملائي بشركة مطاحن جنوب الاسكندرية وزير الشؤون
وعرضنا عليه بعض حالات الاهمال والانشراط والغيب بالمال
العام الذى يمارسه رئيس مجلس الادارة وغيره من القضاة السابقين
تقديمها للتحقيق امام نيابة الاموال العامة بالاسكندرية فى القضية
رقم ١ لسنة ١٩٧٩ فها زال يمارسها عظمها بالشركة بالرغم من
انهيار انتاج الشركة الذى أصبح ٦٠٠ طن بدلا من
١٠٠٠ طن وانخفاض انتاج المكرونة من ٨٥ طنا الى ٣ طن وتدهور
مصنع أبون للمكرونة الذى انخفض انتاجه من ٥٠ طنا الى ١٠ اطنان
وتحقيق خسائر ومشتتات نصف مليون جنيه هذا العنصر وفراء
مؤلداات وماكينات تغليف بمائتين الف جنيهه وتركهم فى العناء مفسدا
هامين حتى الآن .

ومن حيث ان ما نشر يتضمن ولا شك بيانات ومعلومات عن
انتاج الشركة وميزانيتها ولا حجة لما ذهب اليه الحكم المطعون
فيه من ان هذا النشر هو ممارسة لحق الشكوى وهو حق كماله
القانون وبهذه المثابة لا يتدرج مثل هذا التصرف ضمن الخطر
المنصوص عليه فى المادة ١٣/٧٩ من قانون الحسابين بالتفصيل العام
لأنه ليس من مقتضى ذلك الخطر منسج الضام من ابطال السجلات
المختصة بما يراه نسكونا لجريسة جنائية او تأديبية لا حجة فى
ذلك ان الجرائد ليس مسئلة متخصصة بطقى الشكوى من المخالفات
التأديبية او الجرائم الجنائية كنفك لينة لينة مختصة بتعطى
المعلومات او البيانات عن الشركات وتأسيسا على ذلك فان القرار
المطعون فيه يكون قد صدر قلما على سبب صحتيخ ومن ثم
فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بالغاء يكون قد صدر على
خلاف احكام القانون .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر

بالمخالفة لأحكام القانون فإنه يتمين الفاء والحكم برفضها
بوضوحاً .

(طعن ١٣٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٧)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

المادة ١٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - مناط اختصاص المحاكم التأديبية
هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي - قرار انتهاء خدمة عامل
بالقطاع العام بسبب الانقطاع لا يعتبر منظوماً على جزاء تأديبي
- الطعن على القرار - خروجه عن دائرة اختصاص المحاكم
التأديبية .

ملخص الحكم :

مناط اختصاص المحاكم التأديبية وفقاً لأحكام نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذي
صدر في ظله القرار المطعون فيه هو تعلق المنازعة بقرار
تأديبي ولما كان قرار انتهاء خدمة العامل بسبب الانقطاع عن
العمل وفقاً لحكم المادة ١٠ من القانون المذكور لا يعتبر منظوماً
على جزاء تأديبي فإنه بهذه المثابة يخرج عن دائرة اختصاص
المحاكم التأديبية وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة وأكثته
الحكمة الدستورية العليا في حكمها الصادر بجلسته ١٦ من
فبراير سنة ١٩٨٠ في القضية رقم ١ لسنة ١ قضائية (تتازع) ،
وحكمها الصادر بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ في القضية رقم
١٩ لسنة ١ قضائية (تتازع) .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد تعجلت في إصدار حكمها

يجب أن تقدم الشركة المدعى عليها المستندات الخاصة بالدعوى .

ومن حيث أن القابض من الأوراق أن الشركة المدعى عليها استمرت بتأريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨١ قرارا بإنهاء خدمة المدعى الذى يعمل بوظيفة ساعى بإدارة الخدمات اعتبارا من ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨١ بسبب تغيبه بدون إذن أكثر من خمسة عشر يوما متصلة بالتطبيق كحكم المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه وذلك بعد أن وجرت إليه إنذارا فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٨١ نسجت عليه انقطاعه عن العمل ونهت عليه بانها ستوف تتخذ ضده اجراءات انتهاء الخدمة اذا وصلت ايام تغيبه بدون إذن او عثر مقبول أكثر من خمسة عشر يوما او ثمانية ايام اخرى من تاريخ الانذار .

ومن حيث أن القرار المطعون عليه قد صدر استنادا الى غياب المدعى عن العمل اعتبارا من ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٨١ وليس بسبب اتهامه بسرقة كمية من السلك النحاسى خنبتها يذكر المدعى فى صحيفة دعواه وسأيرته فى ذلك الحكمة التأديبية . وينص البند ١ من المادة ١٠٠ من نظام العاملين بالقطاع العام - الصادر به القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن الانقطاع عن العمل بدون عذر مقبول أكثر من خمسة عشر يوما متتالية تعتبر من اسباب انتهاء الخدمة على أن يسبق ذلك انذار كتابى يوجه للعامل بعد انقطاعه لمدة سبعة ايام وذلك ما لم يقدم ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى ومن ثم فإن القرار المطعون عليه طبقا لأسبابه وللأساليب التى قام عليها يعتبر قرار إنهاء خدمة ولا يعمد قرأنا تأديبنا بفصل المدعى عن الخدمة اذ ان المادة ٨٢ من نظام العاملين المشار اليه حددت على سبيل الحصر الجزاءات التى يجوز توقيعها على العامل بالقطاع العام وأحيلت على القننة متبها جزاء الفصل من الخدمة ولم يورد من أنواعها التى احتوتها إنهاء الخدمة المنبوه عنه بالبند ١ من المادة ١٠٠ - المشار اليه .

ومن حيث انه ايا كان الراى فى مضالفة الاستئناف التى قُتِمَ عليها
القرار المطعون فيه وما اذا كانت تلك الاسباب تحمل القرار
محل الصّحة فى نطاق قرارات انتهاء الصّحة فان ذلك من سلطة
الحكمة المختصة بالتعقيب عليه موضوعا ، وإبتناء على ذلك
فان المحكمة لا تختص بنظر الدعوى بطلب الفاء القرار المشير
اليه اذ ان مناط اختصاصها على ما سلف البيان هو تعلق
المنازعة بقرار تأديبي ، واذا ذهب حكم المطعون فيه غير هذا
المذهب يكون خالف القانون ويتعين لذلك القضاء بالقائه والحكم
بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية بنظر الدعوى
ويحالها الى دائرة شئون العمال بحكمة الاسكندرية الابتدائية
للتوصل فيها اعمالا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(طعن ٧٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٢)

تجلييس :

يراجع حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١١
لسنة ١ قضائية (تنازع) الصادر بجلسته ١٩ من فبراير سنة
١٩٨٠ وحكمها فى القضية رقم ٢٩ لسنة ١ (تنازع) الصادر
بجلسته ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨١ .

وفى هذين الحكمين ارستت المحكمة المبادئ الآتية :

١ - انتهاء خدمة العامل لانتقطاعه من العمل بغير مسبقته
مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وانما يقوم على إفتراض ان هيدا
العامل يعد فى حكم المستقيل لما يحد عليه هذا الانتقطاع - طوال
المدد التى حددها القانون - من رغبة ضمنية فى ترك العمل ،
وهو ما دعا المشرع الى التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار
تأديبي وبين الانتقطاع من العمل بغير اذن ، فأمرد لكل سبب ينشأ
خاصا فى المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر

بالتقارب بقبائون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي جددت الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل .

٢ - المصحح المشرع صراحة في قانون نظام العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي حل محل قبائون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بما نص عليه في المادة ١٠٠ منه على أن العامل الذي ينقطع عن العمل بغير إذن المحد المنصوص عليها في تلك المادة يعتبر مقسدا استقالته ، ولا يؤثر في هذا النظر أن الانقطاع عن العمل بغير سبب ينطوي على خروج مقضى الواجب بمرر مجازاة العامل تأديبا ، لأن الشارع جعل للجهة التي يتبعها العامل في هذه الحالة سلطة تقديرية في الاختيار بين اتخاذ الإجراءات التأديبية المقرر لمجازاته ، وبين أعمال قريبة الاستقالة الضمنية وإنهاء خدمة العامل على أساسها .

٣- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد العامل بها موظفا عاما ، ولا يعتبر قرار إنهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع قرارا إداريا ، ولما كان هذا القرار على ما سبق بيانه ليس جزاء تأديبيا ، فإن المنازعة بشأنه - سواء بالغاؤه أو التعويض عنه - لا تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وإنما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة .

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام برده إلى أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام - الأعمال المالية مثل المتع من الدخول

بالكتب أو الأعمال التي انت الى حجب الطاعن عن أداء وظيفته أو التراخي في اصدار قرار الاعارة لا تشكل قرارا ايجابيا أو سلبيا يكون محلا لدعوى الالفاء بمفهومها القانوني السليم — التحقق من ثبوتها والفصل في مشروعيتها والتعويض عنها يدخل في اختصاص المحاكم العمالية .

ملخص الحكم :

ان اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة بالنسبة للعاملين بالقطاع العام مرده الى احكام قانون مجلس الدولة وقانون العاملين بالقطاع العام اللذين جملا الطعن في القرارات التأديبية ومحاكمتهم تأديبيا من اختصاص المحاكم التأديبية .

ومن حيث ان الأعمال المادية التي ينسبها الطاعن الى المظعون ضدهم وهي منعه من دخول مكتبه أو الأعمال التي ائت الى حجبه عن أداء وظيفته مثل احالة البوستة الخاصة به الى غير من العاملين كذلك التراخي في اصدار قرار اعارته الى هيئة الأمم وقد صدر القرار بالفعل بعد ذلك — مثل هذه الأعمال والأعمال لا تشكل قرارا ايجابيا أو سلبيا يكون محلا لدعوى الالفاء بمفهومها القانوني السليم وانما يكون التحقق من ثبوتها والفصل في مشروعيتها للمحاكم العمالية صاحبة الولاية العامة في منازعات العاملين بالقطاع العام والتي تختص كذلك بنظر طلبات التعويض عنها .

ومن حيث انه لما كان با تقدم وكانت المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا غير مختصة بنظر طلبات الطاعن وكان الحكم المظعون فيه قد قضي بغير ذلك فانه يتعين والحالة هذه الغاء الحكم المظعون فيه واحالة الدعوى رقم ٢ لسنة ١٥ الى محكمة الجيزة الابتدائية (دائرة العمال) باعتبار ان الشركة المختصة أساسا في الدعوى محل اقامتها محافظة الجيزة .

(طعن ٦٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - المشرع حدد الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من بين الجزاءات التي عدتها انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية - انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية المنصوص عليها في المادة ١٠٠ يعد سببا مستقلا ومتميزا عن الأسباب التي تنتهى بها خدمة العامل - القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في قرارات الجزاءات التأديبية التي تصدرها السلطات الرئاسية وحدها - يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية غيرها من القرارات والمنازعات - الاختصاص بنظر الطعون في القرارات الصادرة بانتهاء الخدمة بالتطبيق لنص المادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية وتختص بنظرها المحاكم العادية - اختصاص المحاكم المدنية بنظر المنازعة في هذه القرارات يشمل الطلبات المتفرعة منها والمتربة عليها .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان الشركة المضمون غيضا قد اصنعت القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٨١ بانهاء خدمة الطاعن بالتطبيق لاحكام المادة ١٠٠ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام بسبب انتظامه من العمل .

وقد حيث ان الطاعن يطلب في تقريره الطعن الغاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا والذي تضي بعدم اختصاصها بنظر طلب الغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ ،

وفى تقرير الطعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٢٨ القضائية طلب ان تتمدى هذه الحكة وتقضى بإلغاء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٨١ الصادر فى ١٣ من إبريل سنة ١٩٨١ المشار اليه .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العلم حدد الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين فى المادة ٨٢ منه ومن بينها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد من بين الجزاءات التى عدها انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية المنصوص عليها فى المادة ١٠٠ من القانون المشار اليه ما يستدل معه ان انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة الضمنية يعد سببا مستقلا مميذا عن الأسباب التى تنتهى بها خدمة العامل وبهذه المثابة يخطف اختلاف بينا عن الفصل من الخدمة كجزاء تأديبى تنتهى به خدمة العامل ، وما يؤكد ذلك ان المادة ٩٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه قد عدت اسباب انتهاء الخدمة وجعلت من الاستقالة سواء كانت صريحة أو ضمنية والاحالة الى المعاش والفصل بقرار من رئيس الجمهورية فى الأحوال التى يحددها القانون الخاص بذلك حالات مستقلة بعضها من البعض .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للقرارات الصادرة من السلطات الرئاسية فى شأن العاملين بالقطاع العلم ، بالفصل فى قرارات الجزاءات التأديبية وحدها التى توقعها تلك سلطات ، فانه بذلك قد جعل الاختصاص بالفصل فى غيرها من القرارات والمزايع للمحاكم العادية عملا بالتباعد العامة فى ترتيب الاختصاص بين جهات القضاء .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الاختصاص بنظر الطعون على القرارات الصادرة بانتهاء الخدمة طبقا للمادة ١٠٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها تخرج عن اختصاص

المحاكم التأديبية وتختص بنظرها المحاكم التأديبية وهو ما يستقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أن القرار المطعون فيه طبقاً لأبوابه وللأساليب التي قام عليها يعتبر قرار إنهاء خدمة ولا يعد قراراً تأديبياً يفصل الطاعن من الخدمة ، ولا يسوغ الطاعن الخوض في البتواتر والأحداث المعاصرة لإصدار القرار المطعون عليه ليستكشف منها أن القرار المطعون فيه يعنّد من قرارات الفصل التأديبي ، إذ أيا كان الرأي في سلامة الأساليب التي قام عليها القرار المطعون فيه وما إذا كانت تلك الأساليب تحمل القرار محبتل الصحة في نطاق قرارات إنهاء الخدمة فإن ذلك من سلطة المحكمة المختصة التي لها التعقيب عليه موضوعاً ، وإبتناءً على ذلك فإن المحكمة التأديبية لا تختص بنظر الدعوى تطالب بإلغاء القرار المطعون فيه إذ أن مناط اختصاصها هو تعلق المشازعة بقرار تأديبي .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب الطاعن حزم برتبته وملحقاته بصفة مستعجلة فإن أساس هذا الطلب كما قضت بحق المحكمة التأديبية - هو أن القيود الصادرة بإنهاء خدمته هو قرار بالفصل ، متى كان الأمر كما تقدم وكانت المحاكم المدنية هي المختصة بنظر الطعن بإلغاء هذا القرار كما سلف القول فإنها تختص بالطلبات المترعة منه والمترتبة عليه وهي مدى استحقاق الطاعن لرتبه من تاريخ انتهاء خدمته ، كذلك الأمر بالنسبة لطلبه الزام المظنون تهديهما بغرامة تهديدية بواقع مائة جنيه يومينس اعتباراً من تاريخ القضاء في الدعوى ، فهذا الطلب يترقب على الحكم في مشروعيه قرار إنهاء الخدمة ، من ثم يتحدد الاختصاص بنظره للمحاكم المدنية .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب الطاعن الآخر وهو التعبدى لمقتابع الإعتداء على المال العام الواردة في صحيفة دعواه فبيان

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس النخلة فقد حدد اختصاص المحاكم التأديبية على سبيل الحصر ، وليس من بينها التصدي للتحقيق في مخالفات لم تحال اليها من الجهة المختصة وهي النيابة الادارية .

ومن حيث ان ما يأخذه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه نخل بحق الدفاع اذ لم يقرر المحكمة ضم الدمويين رقمي ١٠٨٤ لسنة ٢٢ ، ١٢٦٨ لسنة ٣٢ ، فقد عرض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب وانتهى الى رفضه للأسباب الواردة في هذا الحكم والتي تأخذ بها هذه المحكمة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان حكم المطعون فيه قد اساب الحق في قضائه مطبقا القانون تطبيقا سليما تتفق معه المحكمة في منطوقه واسبابه بالاضافة الى الاسباب السابقة ، فان الطعنين والحالة هذه يكونا غير مستثنين لأسس سليم من القانون مما يتعين رفضهما .

(الطعنان ١٧٢٨ و ١٧٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

وجوب التفرد في تحديد آثار حكم الالفاء الذي يصدر تعقيبا على القرارات التأديبية وبين الفاء القرار لافتقاده السبب الموضوعي الذي يحمله على الصحة لافتقاده المخالفة في حق العمال لعدم صحتها او لأن الواقعة المنسوبة للعمال بفرض وقوعها لا تشكل ذنبا اداريا وبين الفاء القرار لميب في الشكل او الاجراءات او تجاوز في الاختصاص - في الحالة الاولى تكون المحكمة قد حسمت النزاع وقضت في قوة الحقيقة القانونية في الواقع المنسوبة للعمال وتضمنها القرار محل

الإنهاء بما لا يسوغ لجهة الإدارة استئناف النظر من جديد في الوقائع والا كان ذلك انتهاكا لحجية الحكم - في الحالة الثانية فإن المحكمة لا تتطرق الى مراجعة سلوك العامل من جديد وإنما هي تفصل في مدى سلامة القرار من حيث الشكل الذي يتطلبه القانون أو الإجراءات التي أوجب ترسيمها أو سلطة المختصة بإصداره - إلغاء القرار لسبب من أسباب الحالة الثانية لا يخل بحق السلطات التأديبية في ممارسة سلطاتها من جديد تنفيذاً لمقتضى الحكم بعد تنقية القرار مما شابته من عيوب شكلية وإصداره على الوجه الذي يتطلبه القانون .

مأخذ الحكم :

أنه قد بات مسلماً به ضرورة التفرقة في تحديد آثار حكم الإنهاء الذي يصدر تعقيباً على القرارات الإدارية وبصفة خاصة القرارات التأديبية - وبين إلغاء القرار لاستناده السبب الموضوعي الذي يحمله على الصحة . لانتفاء المخالفة في حق العامل لعدم صحتها ، أو لأن الواقعة المنسوبة إليه يفرض وقوعها لا تشكل ذنباً إدارياً يسوغ للسلطات التأديبية التدخل لتوقيع العقاب محل حكم الإنهاء ، وبين إلغاء القرار ليعيب في الشكل أو الإجراءات أو تجاوز في الاختصاص ، ففي الحالة الأولى تكون المحكمة قد حسمت النزاع وقضت في قوة الحقيقة القانونية في الوقائع المنسوبة الى العامل وتتضمنها القرار محل الإنهاء ، بما لا يسوغ معه للجهة الإدارية استئناف النظر من جديد في الوقائع المشار إليها والا كان ذلك انتهاكاً لحجية الحكم المذكور ، أما في الحالة الثانية فإن المحكمة لا تتطرق الى مراجعة سلوك العامل من جديد وإنما هي تفصل في مدى سلامة القرار من حيث الشكل الذي يتطلبه القانون أو الإجراءات التي أوجب ترسيمها أو سلطة المختصة بإصداره ، ومن ثم فإن القضاء بإلغاء القرار لسبب من هذه الأسباب لا تحل بحق السلطات التأديبية

في ممارسة سلطاتها من جديد تنفيذاً لمقتضى الحكم — على
الرجوع اللبنانيين الصحيح بعد تنقية القرار بما شابهه من عيوب
شكلية وإصداره على الوجه الذي يتطلبه القانون ، فإذا كان
الثابت من الأوراق في خصوصية هذا النزاع أن المحكمة التأديبية
بالاسكندرية سبق لها أن قضت بإلغاء القرار رقم ١٧٣ لسنة
١٩٧٩ ، والقاضي بجائزة المظنون ضده بخمسة عشرة ايام من اجرة
استنادا الى تصور شائب التفتيش التي اجريت بشأنه وهي
معلم سباع شياهدى الاتبات الوجيدين وهيا مدير عام الهيئة
ومدير مبرع الهيئة بالاسكندرية ، وتنفيذا لمقتضى الحكم اعنت الجهة
الادارية كل اثر للقرار المذكور واعانت التحقيق لاستكمال احوال
شهود الاتبات وغيرهم من الشهود الاخرين على الوجه الذي
يسمح بإلغاء الحقيقة في تقديرها ثم اصدرت قرارها الجديد
برقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٩ بجائزة المطعون ضده بخمسة خمسة
ايام من راتبه عما كان يسوغ للمحكمة ان توصد الابواب في
وجه الهيئة الطاعنة في ممارسة سلطاتها التأديبية على
العاملين لديها فيما عرط من احدثها من مخالفات بمقولة ان قرار
الجزاء قد صيغ بأن وقائع سبق ان فصلت المحكمة في شأنها
وهي بصدد بحث القرار رقم ١٧٣ لسنة ١٩٧٩ فليس صحيحا ان
المحكمة قد فصلت في الوقائع التي تفهمها القرار المذكور وانما
اقتصر قضائها على بحث مدى سلامة الاجراءات التي صدر في
نطاقها القرار المشار اليه وانتهى من ذلك الى إلغاء هذا الاثر
تقتصر حجية الحكم دون ان يجاوزه الى غل يد السلطات التأديبية
في ممارسة اختصاصاتها الذي حولها القانون اياه ، فلهذه
السلطات ان تعيد التحقيق وتستكمل الاجراءات وتصدر القرار
التأديبي على وجهه الصحيح دون ان تطل ذلك بحجية الحكم المشار
اليه ، او يمنع المحكمة التي يرفع اليها الطعن القرار التأديبي
الجديد من ولاية التعقيب عليه دون التفتيد بجكيها السابق فتناوله
الوقائع الذي استند اليها القرار للتأكد من صحتها وسلامة

تكتفيها الفاتوى ، ما لم يؤدى مرور الزمن على هذه الوقائع الى استدال سننار التقاسم المتع من استئناف الظهور فيها واذا ذهب المحكمة غير هذا المذهب والمقرب على ان التحقيق اللامع على منقور الحكم قد انشأ طويلا جديدا انطفا اثنى على الماضى وهو اجترى على حد قولها - ثمر جائز ، مع ان المسلم به ان اجراءات التحقيق لا تعنى ان تكون اجراءات كاشفة عن الوقائع الحقيقية والتي لم تقطرق اليها المحكمة من قبل لعدم استحالة التحقيق لأركائه وضماناته - فانها تكون اخطات في تاويل القضاة وتطبيقه ، وأوردت حكما موارد الطعن فيه بالاعتناء .

ومن حيث انه تبين من الاطلاع على القرار رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر بمجازاة الكاتب بخضم خبسة ايام من راتبه انه قد قام حسبها بيمين في نيابته على ما أثبتته التحقيقات في قيام المظنون ضده بالتفديري على مدير عام الهيئة بالفاظ جارحة وقد اكدت مضمون القرار هذا المعنى حيث ورد نصه كالتالى « مجازاة الكاتب المعين على الدرجة الثامنة بخضم خبسة ايام من راتبه لمدة هو منسوب اليه من اعتدائه علنا (مدير فرع الهيئة) بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٥ بالسب بالفاظ جارحة » ومن ثم يكون قرار الجزاء الذى كان مطروحا على المحكمة والذى يقتضى حكما المظنون فيه تعد استند الى واقعة واحدة هي اعتداء المظنون ضده على رئيسه بالقول بالفاظ جارحة .

ومن حيث ان هذه الواقعة التى اعتقد اليها القرار المذكور قد ثبتت في حق المظنون ضده تبصرتا ايضا باتصراره وشهادته جميع زملائه من العاملين ، بأنه المذكور قد وجهه الى رئيس الهيئة عيبارة « انت الى هنتين كلب وستين حيوان .. » وإن كان قد عزا توجيه هذه العبارات الجارحة الى انه قد وجهها الى رئيسه ردا على العبارات الجارحة التى وجهها اليه مدير فرع الهيئة ، وقد اكد هذه الواقعة كل من و من زملاء المظنون ضده العاملين بالهيئة .

ومن حيث أنه لا مراء في التهم ما وجهه المطعون ضده من عبارات جارحة إلى رئيس يقوم على قمة الجهات الذي يعمل فيه أنها يشكل خطبا اداريا يسوغ للجهة الادارية التدخل لتوزيع الجزاء عليه ، ولا يكفى المطعون ضده للدفاع عن واقعة الادعاء بان ما وقع منه قد جاء دفاعا عما وجه اليه من اعتداء من السيد مدير فرع الهيئة ، لا يسوغ ذلك اذ ان تجاوز الرئيس لحدود بساطته في التوجيه ، لا يبرر للعامل ان يخرج على مقتضى الواجب الوظيفي مما يحكمه عليه من طاعة للرؤساء وتوقير لهم ، ما دام الدفاع عن النفس تجاه تجاوز الرؤساء له سبيله المعروفة في القانون وليس من بينها الرد على الرؤساء بما يهدر كرامتهم ويقل من هبته التي تعد أساسا لخسن سير العمل بالمرفق وكان في مقدور المطعون ضده ان صرح ما يدعيه ان يتوجه بشكواه إلى الرئيس الأعلى للهيئة أو يذموا إلى القضاء ان كان لذلك مقتضى وليس من المقبول في نطاق الوظيفة العامة ان يتعدى كل عامل على رئيسه بدموى الأخذ بالثأر أو الدفاع عن النفس والا أصبح الأمر نوضى لا يصلح عليها حال المرفق ، وكل أولئك آية على ان ما فرط من المطعون ضده - ايا كان الباعث عليه - تشكل مخالفة تأديبية تسوغ للسلطة التأديبية المختصة توزيع الجزاء عليه للعقوبة التي اتبعها الشارع فيه وهي حسن سير المرافق العامة وإعادة الاستقرار إلى ما يوجه الترتيب رئيسي بالمرفق من احترام الرؤساء وتوترهم تحقيقا لصلحة العمل ومن ثم فان القرار رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٧٩ الذي كان مطروحا على المحكمة التأديبية قد قام على أساس سليم من القانون حصينا من الإلغاء ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بلفائه قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيقه وتعيين العقوبة .

(طعنان ٤٢ و ٩٥ لسنة ٢٧ ق د جلسة ١٩٨٥/٦/١٥)

تعليق :

يشترط للطعن في القرارات الادارية التأديبية ان يكون مرجع الطعن بحسب المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة عدم الاختصاص

أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها ، أو إساءة استعمال السلطة . أما تناسب الجزاء مع الخطأ الذي اتاه العامل ، فهو — في نظر بعض الفقهاء — د. محمد مصطفى حسين — مقالته السابقة ص ١٥٥ وما بعدها — يخرج من مجال رقابة القانونية ويسدخل في مجال السلطة التقديرية لجهة الإدارة . وقد إرادت المحكمة الإدارية العليا بنظرية الغلو رقابة هذا تناسب سواء في صدد الأحكام التأديبية أو القرارات التأديبية . ولكن رقابة تناسب الجزاء المسوق من جهة إدارية — في نظرتهم هؤلاء الفقهاء — لا يجد له سنداً من القانون متى كان قرار الجزاء برئياً من عيب الإنحراف بالسلطة .

فأولاً — لا يمكن الفصل بمفكرة مخالفة القانون لأن القانون الإداري لم يصف الجرائم الإدارية ولم يحدد العقوبات التأديبية .

وثانياً — لأن النظام التأديبي في مصر يرفض هذه الرقابة ، فقد احتاط المشرع سلفاً من تشطط الإدارة حين قصر حق الجهة الإدارية على بعض العقوبات البسيطة وترك أمر توقيع الجزاءات الخفيفة والجسيمة للحكام التأديبية .

الفصل الرابع
الحكام عامة ومتنوعة
أولا - ولاية القضاة وممدى جواز التفويض فيها

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

ولاية القضاة - لا تملكها سوى الهيئة التي ناطقها
المشرع بهذا الاختصاص في الشكل الذي حدده لها .

ملخص الحكم :

ان ولاية القضاة لا تملكها سوى الهيئة التي ناطقها المشرع
بهذا الاختصاص في الشكل الذي حدده لها في ذلك من
ضمانات تدفع عنها لا تتحقق الا بهذه الأوضاع .

(طعن ١٩٧٤ لسنة ٦ ق ، ٧٣٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٠/٢٧/١٩٦٢)

(١٩٦٢)

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

لا يجوز لمن كانت له سلطة تدبير معينة ان يفوض غيره
في مزاولةها .

ملخص الفتوى :

ان القاعدة العامة في نطاق القانون الخاص ان من يملك

التصرف بنفسه يملك أن يوكل فيه غيره أما في نطاق القانون العام فالأمر يختلف فإن الموظف لا يملك تفويض غيره في القيام بالأعمال الموكولة إليه وما ذلك إلا لأن هذه الأعمال ليست أعماله الخاصة بل هي أعمال الدولة وقد عينت القوانين واللوائح السلطات المختصة بها ونظمت طريقة أدائها .

ولذلك فإن الإجابة في القوانين الإدارية لا تجوز إلا حيث ينص القانون على جوازها فإذا أجازها القانون لمقتها لا تجوز إلا حيث ينص القانون على جواز أنبائها .

وبالرجوع إلى الأوامر المالية المتعلقة بتفويض الموظفين يتبين أن الأمر العالي الصادر في مارس ١٩٠١ ينص على أن لرؤساء المصالح الحكم بالإنذار وبتقطع المهاية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما ولم يرد في هذا الأمر ولا في غيره ما يجيز التفويض في هذا الاختصاص ومؤدى ذلك أن رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع العقوبات السابقة ذكرها فلا يجوز له أن ينزل عن اختصاصه كله أو بعضه أو أن ينيب عنه غيره فيه .

ولما كان الوزير يعتبر رئيس مصلحة بالنسبة إلى الموظفين الذين لا يتبعون مصلحة ذات كيان مستقل فلا يجوز له - بهذه المثابة - أن يفوض وكيل الوزارة أو مكرتيرها العام في اختصاصه التأديبي الذي خوله له القانون .

(فتوى ٣٧٦ - في ١٩٥١/٦/٧)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

إذا ناط القانون بسلطة معينة اختصاصا ما فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه إلا إذا أجاز لها القانون ذلك -

القبايون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين بالقطاع العام السابق كان يجيز لرئيس مجلس الإدارة التفويض في توقيع الجزاءات - القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام الجديد سكت عن ذلك وفي ذات وقت منح شاغلي الوظائف العليا سلطة أصيلة في توقيع الجزاءات - اثر ذلك - أنه لا يجوز بعد العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التفويض في اختصاص توقيع الجزاءات وبالتالي عدم جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة أخرى لتوقيع الجزاءات على خلاف المتصور عليها في القانون .

ملخص الفتوى :

المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظم العاملين بالقطاع العام كانت تنص على أن : « يكون توقيع الجزاءات التأديبية المبينة في المادة السابعة وكيفية النظم منها أو الطعن فيها وفقاً لما يلي :

أولاً - بالنسبة لجزاءات الانذار أو الخصم من المرتب أو الوقف عن العمل مع صرف نصف المرتب أو الحرمان من المزايا أو تأجيل موعد استحقاقها .

١ - تكون لرئيس مجلس الإدارة أو من يفوضه سلطة توقيعها على العاملين شاغلي الوظائف من المستويين الثالث والثاني ... » .

وأن المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين بالقطاع العام الجديد المعمول به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ تنص على أن : « يضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لها . . . » .

وأن المادة ٨٤ من هذا القانون تنص على أن : « يكون الاختصاص في توقيع الجزاءات - التأديبية كما يلي :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه توقيع
جزاء الإنذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثون يوما في
السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما

٢ - لرئيس مجلس الإدارة بالنسبة لشاغلي وظائف الدرجة
الثانوية التي تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع المالي
البنود من ١ - ٨ من الفقرة الأولى من المادة ٨٢

ويستفاد من هذه النصوص أن المشرع حدد السلطات
التأديبية التي تملك توقيع الجزاءات على العاملين بالقطاع المالي
على سبيل الحصر وخول مجلس الإدارة سلطة وضع لائحة تتناول
أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها وبينما كان يجوز
لرئيس مجلس الإدارة في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التفويض في
توقيع الجزاءات سككت عن ذلك في القانون الجديد رقم ٨ لسنة
١٩٧٨ وفي ذات الوقت منح شاغلي الوظائف العليا سلطة أصيلة
في توقيع الجزاءات ، وبناء على ذلك يكون من غير الجائز التمييز
في لائحة الجزاءات علي منح رؤساء الفروع والإدارات من غير
شاغلي الوظائف العليا سلطة توقيع الخصم من المرتب لأن ذلك
سيؤدي إلى تخويلهم سلطة أصيلة في توقيع الجزاء لهم ينص
عليها القانون ولما يترتب عليه من إضافة سلطة إلى السلطات
توقيع الجزاء التي وردت في القانون على سبيل الحصر .

وإذا كان من الأمور المسلية أنه إذا ناط القانون بسلطة معينة
اختصاصا ما فلا يجوز لها أن تنزل عنه أو تفوض فيه إلا إذا لجاز
لها القانون ذلك وعلى هذا فلا يجوز التفويض في توقيع الجزاءات
بعد العمل بأحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي ألغى
القانون السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ولم يجز التفويض في
اختصاص توقيع الجزاءات .

ولا يسبوغ القول بتفسير النصوص على نحو يتفق مع
طبيعة الشركات باعتبارها من أشخاص القانون الخاص ، لأنه
ما دام المشرع قد تدخل وتبين الأحكام الخاصة بتوقيع الجزاءات

وحدد السلطات التي تلك توثيقها دون أن تجيز التفويض كما كان الحال في القانون السابق فإنه يجب الالتزام بالنصوص التي أوردها في القانون الجديد .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز النص في لائحة الجزاءات على سلطة أخرى لتوقيع الجزاءات على خلاف المنصوص عليها في القانون وعدم جواز التفويض في اختصاص توثيقها .

(ملك ٢٤٢/٦/٨٦ — جلسة ١٤/١١/١٩٧٩)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبحث :

التفويض الصادر من الوزير لرؤساء الفروع في مباشرة الاختصاصات التأديبية التي لوكليل الوزارة او لرؤساء المصالح بالنسبة للموظفين والمستخدمين الخاضعين لقانون نظام موظفي الدولة — النسبة التي تثار بصدد بطلان هذا التفويض — لا محل لها بالنسبة لتفويضهم في شأن العمال .

ملخص الحكم :

إذا جاز ان يقال ببطلان القرار الذي يصدر من الوزير بتفويض رؤساء الفروع في الاختصاصات التأديبية المنوطة بوكيل الوزارة او معير المصلحة بالنسبة الى كل الموظفين الداخلين في الهيئة والمستخدمين الخارجين من الهيئة الذين يخضعون جميعا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، فان هذا القول لا يصدق بالنسبة للعمال ، ذلك ان القيود الواردة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والتي قد تحول دون امكان تفويض رؤساء الفروع في مباشرة الاختصاصات التأديبية التي لوكليل الوزارة او لرؤساء المصالح والتي ابلت المادة ١٣٣ مكررا مسنداها الى وكيل الوزارة

المساعدون من عداء فيما يختص بالموظفين والمستخدمين اللتين
ينطبق عليهم هذا القانون — هذه القيود لا تصدق على العمال
لمدم سريان أحكام القانون المشار اليه في حقهم .

ومن ثم اذا اصدر وزير المواصلات قرارا بتقويض رؤساء
الفروع بمصلحة السكك الحديدية في اختصاصات معير علم تلك
المصلحة بالنسبة للعمال ، واستنادا اليه اصغر مقتضى علم
الحركة والبضائع قرارا بتوقيف جزاء تأنيب على أحد العمال
بتأخير ملاحته مدة معينة ، فان الجزاء المذكور يكون قد صدر
من يملكه قانونا في حدود اختصاصاته .

(طعن ١٨٥ لسنة ١ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٥٥)

ثانياً - القرار التأديبي قرار ادارى

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

ما يصدر من السلطات التأديبية من قرارات فى شأن الموظفين - اعتبره قرارا اداريا - استثناء احكام المحاكم التأديبية من ذلك .

ملخص الحكم :

ان ما يصدر من السلطات التأديبية من قرارات فى شأن الموظفين المومنين تعتبر بحسب التكيف السليم الذى اخذت به قوانين مجلس الدولة المتعاقبة من القرارات الادارية وذلك فيما عدا الاحكام التى تصدر من المحاكم التأديبية التى اصبح عليها القانون وتم ١١٧ سنة ١٩٥٨ وصف المحاكم كما تضمن النص فى كثير من مواده على ان ما تصدره احكام لا قرارات ادارية - ومن ثمة فلا وجه للالتجاء الى معايير التمييز بين القرار الادارى والعمل القضائى - للتمسك على طبيعة ما تصدره تلك المحاكم اذ محل الالتجاء الى تلك المعايير يكون عند عدم وجود النص .

(طعن ١٦٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٣٠)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

جزاء تأديبي - قرار ادارى وليس حكما قضائيا - عقوبته الانذار والخصم من المرتب لمدة لا تجاوز خمسة عشر يوما -

قرار وكيل الوزارة أو رئيس المصلحة نهائى - المقصود بنهائية القرار نفاذه فور صدوره دون حاجة لتصديق سلطة ادارية اعلى - جواز سحب هذا الجزاء والتظلم منه .

ملخص الفتوى :

إن القرار الذى يصدر من رئيس المصلحة بتوقيع جزاء تأديبى على أحد مرعوسيه فى الحدود المقررة قانونا هو فى حقيقته قرار ادارى بحث من حيث شكله وموضوعه وليست له اية صفة قضائية ، اذ القرار القضائى هو الذى تصدره المحكمة المختصة بمقتضى وتطبيقها القضائية ، ويحسم على اساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين وتتعلق بمركز قانونى خاص او عام ، ولا ينشئ مثل هذا القرار مركزا قانونيا جديدا ، بل يقرر نوع قوة الحقيقة القانونية وجود حق او عدم وجوده ، ويكون القرار قضائيا متى اشتمل على هذه الخصائص ، ولو صدر من هيئة لا تتكون من عناصر قضائية وانما استندت اليها سلطة قضائية استثنائية للفصل فيها . نيط بها من خصومات . ولا يمكن ان تتوافر هذه الخصائص فى القرار التأديبى الذى يصدر من رئيس المصلحة ، اذ هو لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية ، وانما هو ينشئ حالة جديدة فى حق من صدر عليه بمقتضى السلطة الادارية العامة طبقا للقوانين واللوائح ويغخذ صفة تنفيذية . ولو قيل بغير ذلك لما جاز لجهة الادارة ، وهى طرف فى النزاع ، ان تكون قاضيا فى الوقت ذاته . اما قول بأن الأوامر العالية التى صدرت فى شأن تأديب الموظفين لم ترسم طريقا معيناً للتظلم من الجزاءات التى يوقعها رؤساء المصالح وتفسير مسلك المشرع فى هذا الشأن بأنه قصد أن تكون القرارات الصادرة بها قطعية مستغلتا عليها باب الطعن الإداري ، فلا يجد له سنداً من القواعد العامة المسلم بها فى فقه القانون الإداري ، والأولى أن يقال إن المشرع أراد لهذه القرارات أن تكون بمثابة قرارات ادارية عادية تخضع لقواعد السحب والتظلم ،

ولذلك أغفل وبُغِصَ نظام خاص للتظلم منها كما فعل في شأن القرارات التي تصدر من مجالس التأديب . ولا يستتاع القول بأن المشرع عبد إلى إغلاق باب الطعن الإداري على قرارات التأديب التي تصدر من رؤساء المصالح على مرعوسيه دون أن يمكن هؤلاء الآخرين بطريق أو بآخر من استماع شكواهم إلى رؤسائهم من ظلم وقع عليهم ، ورغم ما قد تتكشف عنه تلك القرارات من تحيف أو مخالفة للقانون .

ولا حجة فيما يقال من أن قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ جاء مؤيدا للرأي القائل بأن القرار تأديبي الذي يصدر من رئيس المصلحة هو بمثابة قرار قضائي ، إذ نص في المادة ٨٥ منه على أن « لوكيل الوزارة أو لرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب من مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما في السنة الواحدة ، ويكون قراره في ذلك مسببا ونهائيا » - لا حجة في ذلك ، لأن النهائية التي نصت عليها المادة المذكورة لا تعني إلا أن القرار التأديبي المشار إليه يحدث أثره مباشرة دون حاجة إلى اعتماد أو تصديق من سلطة إدارية أعلى ، ولم يقصد منها إغلاق باب الطعن الإداري عليه . ويؤيد صواب هذا النظر ما ورد في المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، إذ نصت على أنه لا تقبل الطلبات المقدمة راسا بالقضاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبية ، قبل التظلم منها إلى الهيئات الإدارية التي أصدرتها وانتظار المواعيد المقررة للبث في التظلم . ومعنى ذلك أن القرارات التأديبية التي تصدر من غير مجالس التأديب تخضع لقواعد التظلم ، وبالتالي لقواعد السحب ، إذ لا يجدي التظلم إلا إذا كان في مكتبة التظلم إليها سحب القرار المتظلم منه أو تعديله . ولا محل للقول بأن القانون المذكور قد استحدث حكما جديدا في هذا الشأن ، بل أنه أنصَحَ بحسب عن قصد الفسار فَنَظَم إجراءات الطعن القضائي في القرارات التأديبية الصادرة من رؤساء المصالح على أساس طبيعة هذه القرارات في ضوء أحكام

القوانين التي نظمتها ، لهذا فان القرارات التأديبية الصادرة من وكلاء الوزارات ورؤساء المجال تخضع لقواعد السحب ، وبالتالي يجوز التظلم منها .

(فتوى ١٦٣ - في ١٤/٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

مناطق التفرقة بين القرار القضائي والقرار التأديبي هو الموضوع الذي يصدر فيه القرار - القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحكم على أساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين طرفين متنازعين تتعلق بمركز قانوني خاص او عام ولا ينشئ مركزا قانونيا جديدا - اعتبار القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدر من هيئة لا تتكون من قضاة - القرار التأديبي كأي قرار اداري لا يحسم خصومة قضائية على أساس قاعدة قانونية ، وانما هو ينشئ حالة جديدة في حق من صدر عليه - صدور القرار التأديبي من هيئة تكون كلها او بعضها من قضاة لا يغير من طبيعته .

يلخص الحكم :

ان القرار القضائي هو الذي تصدره المحكمة بمقتضى وظيفتها القضائية ويحكم على أساس قاعدة قانونية خصومة قضائية تقوم بين خصمين تتعلق بمركز قانوني خاص او عام ، ولا ينشئ القرار القضائي مركزا قانونيا جديدا وانما يقرر في قوة الحقيقة القانونية وجود حق او عدم وجوده ، فيعتبر عنوان الحقيقة فيها قضى به متى حاز قوة الشيء المقضي به ، ويكون القرار قضائيا متى توافرت له هذه الخصائص ولو صدرت من هيئة لا تتكون من قضاة وانما استنعت اليها منسلطة قضائية استثنائية للفصل فيها نيط بها من

خصومات ، وعلى العكس من ذلك فإن القرار التأديبي لا يحسم خصومة قضائية بين طرفين متنازعين على أساس قاعدة قانونية تتعلق بمركز قانوني خاص أو عام ، وانحسا هو يثنى «فعالة جديدة» في حق من صدر عليه ، شأنه في ذلك شأن القرار الإداري ، ولو صدر القرار التأديبي من هيئة تتكون كلها أو أغلبها من قضاة ، إذ العبرة كما سلف القول هو بالموضوع الذي صدر فيه القرار ، فما دام هذا الموضوع اداليا كالتأديب مثلا ، فالقرارات التي تصدر فيه تكون بحكم اللزوم إدارية ، ولا تزايلها هذه الصفة لكون من إصدارها قضاة كالجزاءات التأديبية التي يوقعها رؤساء المحاكم في حق موظفيها من كتبة ومحضرين ، إذ تعتبر قرارات تأديبية «لا قضائية» .

(معني ٢١ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

(نفس المعنى طعون ١ لسنة ١ ق ، ٣ ق ، ٤ ق ، ٨ لسنة ٢ ق ٢٨)

٣٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٥٢)

ألبدا :

نهائية القرار الإداري تتحقق بمجرد صدوره ممن يملكه — لا تتحقق إلا إذا قصد مصدر القرار تحقيق أثره القانوني بمجرد صدوره — عدم توافق هذا القصد يجعله بمثابة اقتراح لا يترتب عليه الأثر القانوني للقرار الإداري النهائي — مثال — قرار الخصم من مرتبة المسؤول الصادر من وكيل مدير عام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية في ظل قرار وزير المواصلات رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٥٩ — بوجوب عرض نتيجة تصرف الهيئة في التحقيق في المخالفات المالية على الوزير — هو قرار نهائي — أساس ذلك هو أن مصدر القرار لم يقصد إلى تحقيق أثره القانوني قبل العرض على الوزير .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن قرار الخصم من مرتب المدعى الصادر من وكيل المدير العام لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بتاريخ ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ قد صدر في ظل قرار وزير المواصلات رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٩. والذي قضى بوجوب عرض نتيجة تصرف الهيئة في أوراق التحقيق في المخالفات المالية على الوزير . وقد عرض فعلا قرار الخصم على الوزير بتاريخ ١٩ من يوليو سنة ١٩٦٠ بالتطبيق للقرار الوزاري المشار اليه فلم يوافق عليه الوزير وأمر بتجاذ إجراءات فصل المدعى من خدمة . فان المستفاد من هذا الوضع الذي صدر في ظله قرار الخصم أن وكيل المدير العام لم يقصد تخمين إصدار قرار الخصم أن يتحقق له اثره القانوني قبل العرض على الوزير . ومن ثم لم تلحقه النهائية بمجرد صدوره إذ ليس يكفي لتوافر النهائية للقرار الإداري بمجرد صدوره أن يكون صادرا ممن يملكه . بل ينبغي أن يقصد الذي يملك إصداره تحقيق اثره القانوني بمجرد صدوره والا كان بمثابة اقتراح لا يترتب عليه الاثر القانوني للقرار الإداري النهائي .

(طعن ١٠٧٩ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٧)

ثالثا - مدى جواز سحب القرار التاديبى

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ :

**قرار تاديبى - يعتبر قرارا اداريا - جواز سحبه وتعديله
والفقه والتظلم منه .**

ملخص الفتوى :

ان القرارات التاديبية التى تصدر من وكلاء الوزارات ورؤساء
المصالح ان هى الا قرارات ادارية بحتة ، تخضع لما تخضع له
سائر القرارات الادارية العادية ، من حيث جواز سحبها وتعديلها
والفقهها ، ومن حيث جواز التظلم الادارى منها .

(فتوى ١٧٣ - فى ١٩/٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

**تمديد العقوبة التاديبية هو حقيقته سحب للجزاء السابق
توقيعه على المصالح - يترقب على ذلك ان يرتد اثر التمديد
الى تاريخ صدور قرار الجزاء الاول .**

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق ان المدعى قد جوزى فى ٢٦ من ديسمبر
سنة ١٩٦٢ بخمس عشرة يوما من راتبه ، وقد اجرت الجهة
الادارية حركة ترقية الى الدرجة الرابعة فى سنة ١٩٦٣ وكانت اقدمية

المدى تسمح بترقيته الى تلك الدرجة الا انه لما كان من غير الجائز ترقيته قانونا لمدى انقضاء المدة التى يمنع ترقيته خلالها بسبب. توقيف الجزاء السالف الذكر عليه فقد حجزت له الادارة درجة لمدة سنة طبقا لنص المادة ١٠٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم عدل الجزاء الى ثلاثة ايام فقط ونقل الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٣ ، ورقى الى الدرجة الرابعة بمدى مرور ثلاثة اشهر على نقله .

ومن حيث أن تعديل الجزاء الذى وقع على المدعى وهو ثلاثة ايام هو فى حقيقته سحب للجزاء السابق الموقع عليه فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومن ثم يرتد أثر هذا التعديل بأثر رجعى الى تاريخ صدور قرار الجزاء الأول ، وبذلك يستحق الترقية وجوبا الى الدرجة الرابعة بعد ثلاثة اشهر من تاريخ زوال المانع من الترقية أى اعتبارا من ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٣ ، وليس من التاريخ الذى رقى فيه فعلا ، واذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر يكون قد جاء متقفا مع احكام القانون ويكون الطعن عليه غير قائم عليه سند صحيح من القانون متعيना رفضه مع الزام الجهة الادارية بصرفاته .

(طعن ٦٩٦ لسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٥/١/٢٦)

تعليق :

تقرن فى هذا المقام ملف ١٧٨/٢/٨٦ بجلسة ١٩٨٣/١٠/٥ وقد كانت الحالة المعروضة فيها امام الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والنشر حاله حكم صادر من محكمة تاديبية بتوقيع جزاء تعطل بالحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا فى الطعن الذى أقيم فى حكم المحكمة التاديبية المذكور فقررت الجمعية العمومية ان الاحكام التاديبية الصادرة ضد المعاملين جزاء ما اقترفوه من مخالفات هى احكام منشئة للفقوبة ، فاذا طعن فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا وتصدت هذه المحكمة لتوقيع الجزاء المناسب فان حكم هزم.

المحكمة هو أيضا حكم منشئ للعقوبة وليس مقررا لها ، وبالتالي يسرى من تاريخ صدوره ولا يرتد اثره الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه . ومن ثم تحسب بمد الجور المتروكة من تاريخ صدور حكم المحكمة الادارية العليا . وهكذا يبين وجه الاختلاف بين الاثر القانونى المترتب على تعديل الجزاء التأديبى بقرار ادارى الذى يعتبر بمثابة سحب للجزاء السابق توقيعه ويرتد اثره الى تاريخ صدور قرار الجزاء الاول وبين الاثر القانونى المترتب على تعديل الجزاء التأديبى بحكم من المحكمة الادارية العليا الذى يعتبر منشئا للعقوبة .

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

ان قواعد القانون الادارى الخاصة بسحب القرارات الادارية وتعديلها لا تسرى فى شأن الجزاءات التأديبية التى متى صدرت فى حدود الاختصاص لم يجوز سحبها او تعديلها .

ملخص الفتوى :

ان الامر العالى الصادر فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ينص فى المادة الاولى على ان العقوبات التأديبية التى يجوز الحكم بها على الموظفين والمستخدمين فى المصالح الملكية هي :

اولا - التنذير .

ثانيا - قطع المأهية لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا .

ثالثا - التوقيف مع الحرمان من المأهية لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

رابعا - التنزيل من الوظيفة او الدرجة او تنقيص المأهية مع إقصاء الوظيفة او الدرجة .

خامساً - الرقت بدون الحرمان من المعاش .

ثم نص في المادة الثانية منه على أن لرؤساء المصالح الحكم بالإنذار وقطع الماهية لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً أما العقوبات الأخرى والحرمان من المعاش كله أو بعضه فيكون الحكم بها طبقاً لأحكام القوانين والأوامر العالية الجارية العمل بها .

وقد بينت المادة الرابعة من ديكريتهو ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ المعدلة بديكريتهو ٨ يولية سنة ١٨٩٤ السلطات المختصة بالعقوبات الأخرى غير الإنذار وقطع الماهية مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً وأوضحت أن الحكم بهذه العقوبات يكون بمعرفة الناظر (الوزير) بنهاى على تقرير مجلس التأديب الذى يصدر بطلب من رئيس المصلحة وبعد النظر فى مستندات براءة الموظف شبهة ماية كانت أو كتابية .

ثم بينت هذه المادة طريقة التظلم من هذا القرار بالنسبة الى الموظف فقررت ان له ان يتظلم منه فى ظرف ثمانية ايام من تاريخ اعلانه بتقرير مكتوب يرفع الى المجلس المخصوص المنصوص عليه بديكريتهو ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ الذى ينعقد من تلقاء نفسه بناء على هذا التظلم أما النسبة الى الوزير فقد نصت هذه المادة على انه اذا لم يصادق على القرار يحيل الأمر الى المجلس المخصوص ثم أضافت انه فى هاتين الحالتين يصدر المجلس قراراً قطعياً ويجوز له الحكم بالبراءة أو بآى جزاء تأديبى .

وواضح من ذلك ان المشرع قد عين السلطات المختصة بتوقيع العقوبات التأديبية وبين ما يجوز التظلم فيه من هذه القرارات وطريقة هذا التظلم والجهات المختصة بالفصل فيه وحدود ولايتها عند نظره ، ومن ثم لم يترك الأمر للتواعد العامة تسرى عليه وتحكمه وذلك على اعتبار ان توقيع الجزاء التأديبى فى الواقع قضاء من نوع خاص وان كان صادراً من سلطات إدارية .

ومتى كان الأمر كذلك فإن قواعد القانون الإداري المتعلقة بالنظام من القرارات الإدارية وسحبها أو تعديلها بمعرفة السلطة الرئاسية لا تسرى بالنسبة إلى القرارات الصادرة بعقوبات تأديبية .

ولذلك انتهى رأى القسم إلى :

ان رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع عقوبات الإنذار والحرمان من المرتب لمدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما .

أما العقوبات الأخرى فيكون توقيعها بمعرفة الوزير بناء على قرار مجلس التأديب طبقا للأحكام الواردة في الأوامر العالية المتعلقة بالتأديب .

وأنه متى أصدر رئيس المصلحة قرارا تأديبيا في حدود اختصاصه فإنه لا يجوز له ان يسحب هذا القرار او ان يعلله سواء بالتشديد أو بالتخفيف .

وان الوزير لا يملك الفاء أو تعديل قرار تأديبي صادر من رئيس المصلحة في حدود اختصاصه سواء كان هذا التعديل بالتخفيف أو بالتشديد ، كما ليس له إحالة الموظف الى مجلس التأديب لمحاكمته عن نفس الواقعة التي صدر بالعقاب عليها قرار رئيس المصلحة .

(فتوى ٣١٨ - في ١٧/١١/١٩٤٩)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

قرار تأديبي - سحبه - لا يجوز الا اذا كان القرار المراد سحبه مخالفا للقانون .

ملخص الفتوى :

ان مشروعية سحب القرارات التأديبية التي تصدر من وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح ، في فهم القانون الاداري - تقوم اساسا على تمكين جهة الادارة من تصحيح خطا وقعت فيه ، ويتضمن ذلك ان يكون القرار المراد بسحبه قيد مصدر مخالف للقانون ، اما اذا قلم الجزاء التأديبي على اسباب صحيحة مستوفها شرائط القانونية ، فانه يتمتع على جهة الادارة ان تنال منه سواء بالسحب او الالفاء او التعديل لانتفاء الملة التي شرعت من اجلها قواعد السحب والتظلم ، وذلك احتراماً للقرار ، واستقراراً للأوضاع ، وتحقيقاً للمصلحة العامة التي تتطلب ان تكون في الجزاء التأديبي زجر لمن وقع عليه ، وعبرة لغيره من الموظفين .

(فتوى ١٧٢ - ١٩/٦/١٩٥٥)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

لا يجوز لجهة الادارة ان تسحب القرار التأديبي المبرور لتوقيع جزاء اشد منه .

ملخص الحكم :

ان المستفاد من الاوراق ان القرار رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٦٥ بمجوزة المدعى بثمان خمسة عشر يوماً من مرتبه قد صدر من نائب مدير المؤسسة للشؤون المالية في حدود الاختصاص الذي فوضه فيه رئيس مجلس الادارة - واذ صدر هذا القرار من رئيس مختص باصداره وبما له من سلطة تقديرية في سحب الجزاء المناسب لما ثبت في حق المدعى من مخالفة ودون ان

يشوب هذا التقدير غلو في الشدة أو انحراف في اللين عند من كان
القرار المذكور يكون سليماً ومطابقاً للقانون ومن غير الجائز
سببه - إذ أن مشروعية سحب القرارات التأديبية تقوم أساساً
على تمكن الجهة الإدارية من تصحيح خطأ وقعت فيه ، ويتضح
ذلك أن يكون القرار المراد سلبه قد صدر مخالفاً للقانون -
لما إذا قام الجزء على سبب صحيح مستوفياً شرائطه القانونية
لمانه يمتنع على الجهة الإدارية سببه لتوقيع جزاء أشد منه .
(طعن ١٤٩٢ ، ١٤٩٤ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٣٦٨/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

أن رئيس المصلحة هو المختص وحده بتوقيع عقوبات الإنذار
وقطع المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً ، أما العقوبات
الأخرى فيكون توقيعها بمعرفة الوزير بناء على قرار مجلس
التأديب طبقاً للأحكام الواردة في الأوامر العالية المتعلقة
بالتأديب . وأنه متى أصدر رئيس المصلحة قراراً تأديبياً في حدود
اختصاصه ، فإنه لا يجوز أن يسحب هذا القرار أو أن يعدله
بالتشديد أو بالتخفيف . وأن الوزير لا يملك إلغاء أو تعديل قرار
تأديبي صادر من رئيس المصلحة في حدود اختصاصه سواء
كان هذا التعديل بالتخفيف أو بالتشديد كما ليس له إحالة
الموظف إلى مجلس التأديب لمحاكمته عن نفس الواقعة التي صدر
بالعقاب عليها قرار رئيس المصلحة .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً بجلسته المنعقدة في ٢٨ من أكتوبر
سنة ١٩٥١ موضوع العقوبات التأديبية والسلطات المختصة

يتعديها والغائها على ضوء ما أبدته إحدى الوزارات على فتوى
للقسم السابق صدرها بجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩.

وامر القسم على رايه السليق للاديب الاية :

بين المشرع في الاوامر العالية الصادرة في ٢ من ابريل سنة
١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٩٥ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ والاوامر
المعدلة لها العقوبات التأديبية التي يجوز الحكم بها على الموظف
أو المستخدم في المصالح الملكية وبين السلطات المختصة بتوقيعها
وتعديلها او الغائها . كما بين الاجراءات الخاصة بالمحاكمة
التأديبية والواعيد المتعلقة بها .

ويوضح من استعراض هذه الاوامر ان السلطات المختصة
في مسائل التأديب هي :

١ - رئيس المصلحة .

٢ - مجلس التأديب .

٣ - المجلس المخصوص .

اما رئيس المصلحة فله ان يحكم بالانذار ويقطع الماهية لدة
لا تجاوز خمسة عشر يوما اما العقوبات الاخرى فلا يجوز توقيعها
الا بناء على قرار من مجلس التأديب .

وقد بين الامر العالي الصادر في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥
مقتضى الامر العالي الصادر في ٨ من يونيو سنة ١٨٩٤ الاجراءات
التي تتبع في المحاكمة التأديبية وطريقة استئناف القرار الصادر
من مجلس التأديب سواء بالتعسبة الى الوزير او الموظف المعنوك عليه
ويفاد هذا الاستئناف .

فنص في المادة الرابعة من الامر العالي المشار اليه على
انه يجب اعلان قرار مجلس التأديب المذكور الى الموظف ويجوز له

في خبره فيلانية أيام أن يتظلم بتقرير يقدمه بالكتابة الى المجلس
المخصوص ويباء على هذا التظلم يتمدد المجلس من تلقاء نفسه .

فاذا لم يقدم التظلم في الموعد المذكور يعرض قرار مجلس
التأديب على الوزير فان لم يصادق عليه يحيل الموضوع الى
المجلس المخصوص .

وفي هاتين الخاتمين يصدر المجلس المخصوص قرارا قطعية
ويجوز له بترئة سلطة المستخدم او الحكم عليه باى جزاء
قانونية .

وواضح من ذلك ان المشرع قد جعل من السلطات التأديبية
سواء كانت رئيس المصلحة او المجالس التأديبية او المجلس
المخصوص قضاء من نوع خاص فقراراتها لا تعتبر قرارات ادارية
الا من حيث الشكل فقط أما من حيث الموضوع فهي قضاء واجب
خصائص القضاء بتوافرة فيها اذ هي تصل في خصومة بين
الادارة التي تتهم وتقوم بدور النيابة العمومية امام القضاء والموظف
الذى يدافع . وتقوم هذه خصومة على مسألة متعلقة بمخالفة
لقوانين او الأنظمة العامة .

وعلى ذلك فان هذه القرارات لا تخضع لما تخضع له القرارات
الادارية من القواعد المتعلقة بالسحب كما لا تسرى بالنسبة اليها
للمسلطة الرئاسية .

ولو قيل بغير ذلك لنترب عليه نتائج خطيرة . فمثلا
لا يكون هناك ما يدعو الوزير الى استئناف قرار مجلس التأديب
طبقا للمادة الرابعة من الأهر العلى الصادر في ٢٤ من مايو سنة
١٨٨٥ ما دام انه يستطيع ان يستعمل المصلحة الرئاسية بالنسبة
اليه بالانضاء او التعديل تشديدا او تخفيفا .

كما انه لو ان للوزير ان يستعمل المصلحة الرئاسية بالنسبة

إلى السلطات التأديبية لا يمكنه ان يصدر لأعضائها أوامر بالحكم على وجه معين . وهو مالا يمكن التسليم به بداهة .

ومادام رئيس المصلحة هو أحد السلطات التأديبية التي منحها القانون اختصاصا في الحكم بالعقوبات التأديبية في نطاق خاص فان طبيعة قراره لا تختلف عن طبيعة قرار مجلس التأديب أو المجلس المخصوص كما لا يختلف قضاء قاضي المحكمة الجزئية من حيث طبيعته عن قضاء محكمة الاستئناف .

هذا . ولم يخول القانون مجلس الوزراء أية سلطة بالنسبة الى المسائل التأديبية فهو ليس جهة استئناف لقرارات رؤساء المصالح أو لجالس التأديب المخصوصة ولا جهة يرفع اليها التماس إعادة النظر في هذه القرارات واعتباره مهيناً على مصالح الدولة لا يمنحه اختصاصا في مسألة عين القانون على وجه الدقة والتحديد السلطات المختصة بها ولم يذكره من بينها .

وما قيل عن مجلس الوزراء يقال أيضا - للأسباب ذاتها - عن الوزير بالنسبة الى رئيس المصلحة .

هذا وقبل صدور قانون مجلس الدولة في سنة ١٩٤٦ لم يكن هناك من وسيلة للتظلم من القرارات التأديبية متى كانت قد صدرت نهائية أو أصبحت كذلك بنوات ميعاد الطعن فيها . غير ان قانون مجلس الدولة قد أنشأ جهة يمكن الطعن امامها في هذه القرارات هي محكمة القضاء الاداري وبين القانون أسسها الطعن وهي : ١ - عدم الاختصاص . ٢ - وجود عيب في الشكل . ٣ - مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو توليها . ٤ - إساءة استعمال السلطة .

هذا عن الالغاء من السلطة الرئاسية أما عن السحب من السلطة التي اصدرت القرار فيلاحظ ان اعتبار القرار التأديبي قرارا قضائيا - وان كان صادرا من سلطة ادارية - يؤدي الى أنه

هذه السلطة متى أصبحت قرارها لا يجوز لها العودة إلى النظر
الموضوع إلا إذا كان التباين قد وضع نظماً خاصاً بإعادة النظر .

وفي حالة التباين لم يضع الشارع نظاماً لإعادة النظر في
القرارات التأديبية سواء كانت صادرة من رئيس المصلحة . أو من
مجلس التأديب وبغض ميعاد الاستئناف أو من المجلس المخصوص .
فلا يجوز إنشاء طريق للطعن لم يقرره الشارع .

وجواز الطعن في القرار أمام محكمة القضاء الإداري لا يستتبع
بالضرورة جواز سحبه من جانب الإدارة . فمن القرارات الإدارية
ما يستتبع الطعن فيها أمام السلطات الإدارية فلا يجوز سحبها .
ويصير التظلم منها إلى هذه السلطات ممثلاً لا جدي منه ولذلك
لا يترتب عليه انقطاع ميعاد الطعن وقد أثبتت إلى مثل هذه
القرارات محكمة القضاء الإداري (القضية ١٢٦ سنة ٢ مجموعة
أحكام مجلس الدولة ص ٨٢٨) إذ قالت « أن العريضة بهذا المؤدى
لا تعتبر تظلماً بالمعنى الذي أراده القانون فلا تقف سريان الميعاد
إذ الذي يقب الميعاد هو التظلم الذي ينصب على قرار إداري قابل
له حتى تتاح بذلك لجهة الإدارة فرصة النظر في العدول عنه
وتكفي صاحب الشأن مؤونة التقاضي مضمومة أما القرار الإداري
الذي لا تملك الإدارة العدول عنه فإن التظلم منه لا يجدي في وقف
سريان ميعاد رفع الدعوى » .

فهناك إذن نوع من القرارات لا يجوز للإدارة سحبها ومن
ثم لا يجدي التظلم فيها مثل قرارات لجان الجمارك ولجان
تقدير الضرائب ولجان الطعن فيها ولجان الشكايات وهذه
القرارات تصرف من طريق دراسة طبيعتها . والأحكام القانونية
المتعلقة بها ومنها القرارات التأديبية .

وعلى ضوء هذه المبادئ استعرض القسم ملاحظات الوزارة
والتي طلب مجالس الوزير إعادة النظر في الفتوى على أساسها .

أولاً - أول هذه الملاحظات إن الفتوى تيسر إلى البند

الثانى من الأمر العالى الصادر سنة ١٩٠١ مع أن هذا النص لا يعتبر قرار رئيس المصلحة نهائيا بعكس ما جاء فى الأمر بالنسبة الى المجلس المخصوص اذ نص على اعتبار قراره قطعيا .

ويُرد على ذلك بأن قسم الراى مجتمعاً لم يستند الى نص المادة الثانية من الأمر العالى المشار اليه فى فتواه الا من حيث بيان أن رئيس المصلحة هو أحد السلطات التقديرية التى خولها القانون اختصاصاً معيناً مثله فى ذلك مثل مجلس القاديب والمجلس المخصوص وأنه مادام القانون لم يضع طريقة للطعن فى قراراته على خلاف ما فعل بالنسبة الى قرارات مجلس القاديب فانه لا يجوز للوزير الغاءها لأن هذا الاختصاص لم يخبول للوزير ولا اختصاص الا بنص بل يمكن القول أن الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٣ قد نزع هذا الاختصاص من الوزير بعد أن كان مخولاً له بمقتضى الأوامر العالة الصادرة فى سنة ١٨٧٨ و ١٨٧٩ .

أما النص على أن المجلس المخصوص يصدر قراراً قطعياً فالمقصود به بيان أن هذا القرار ليس من اللازم أن يصدر به قرار من الوزير على خلاف الحال بالنسبة الى مجلس القاديب .

ثانياً — القاعدة القانونية أن من يملك الإصدار يملك الإلغاء .

والرد على ذلك أن هذه ليست قاعدة ولا سند لها فى القانون الإدارى على الخصوص فليس من ملك أن يفعل أمراً يملك أن يفعل ضده قد يكون صحيحاً أنه يملك ألا يفعله ولكنه لا يملك بالضرورة فعل ضده فالوزير يملك تعيين موظف ولكنه متى عينه لا يملك فصله لجرد أنه يملك تعيينه والوزير يملك منح العلاوات ولكنه لا يملك منعها لجرد أنه يملك منحها .

ثالثاً — أن قانون العقوبات وتحقيق الجنايات قد نصاً ضراحة على الأحوال التى يتكون فيها الحكم نهائياً وعلى الأحكام القابلة

للاستئناف كما نعلم على أنه لا يجوز للتقاضى متى أصدر الحكم أن يعدل عنه .

والرد على ذلك أن قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات قد بينا حدود اختصاص القاضى الجزئى وبيننا ما يعتبر من أحكامه نهائيا وما يجوز استئنائه كما نص القانون على تحويل رئيس المصلحة الحكم بمقتضى الاستئناف وقطع المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوما دون بيان طريقة استئناف هذا الحكم وسبب المرافعة بين هذه القوانين أن القاضى الجزئى له اختصاص نهائى واختصاص ابتدائى فكان من الواجب أن تبين حدودهما بعكس الحال بالنسبة الى رئيس المصلحة إذ ليس له سوى اختصاص واحد ولا تستأنف قراراته أمام أية جهة .

ولو كان اختصاص القاضى الجزئى من نوع واحد . ولم يذكر القانون طريقة الطعن فى أحكامه لكأن هذه الأحكام نهائية فلا شك دون حاجة الى نص صريح على ذلك .

أما القول بأن قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات قد نصا على أنه لا يجوز للتقاضى متى أصدر الحكم أن يعدل عنه فليس هناك نص بهذا الشكل فى أى من القوانين وإنما هى قاعدة مبسطة بها دون حاجة الى نص خاص .

رابعا - التسليم بأن قرار رئيس المصلحة نهائى يعطيه من الحق أكثر مما لمجلس التاديب الذى تستأنف قراراته .

ويلاحظ على ذلك أن لكل من رئيس المصلحة ومجلس التاديب اختصاصا معينا . وقد خول القانون للاول الحكم بمقتوبتين خفيفتين وخول لمجلس التاديب الحكم بالمقتوبات الكبيرة وبإسقاط اختصاص رئيس المصلحة رأى المشرع أن يكون هذا الاختصاص نهائيا توغرا للوقت وببسيطة للعمل وتأكيدا لسلطة الرئيس على رؤوسيه ومثل هذا متبع فى قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات اللذين استند اليهما الكتاب فى أكثر من موضع إذ أن اختصاص القاضى

الجزئى نهائى فى بعض الأحوال مع أن اختصاص المحاكم الابتدائية ليس نهائيا بل تستأنف أحكامها أمام محكم الاستئناف .

خامسا - الفتوى تحرم الموظف من حق التظلم المتردد لجميع الخصوم فى القوانين المدنية والجنائية .

ليست الفتوى هى التى تحرم . وإنما القانون هو الذى رأى - للمصلحة العامة أن يجعل قرار رئيس المجلس بتوقيع العقوبات الخفيفتين الداخلتين فى اختصاصه نهائيا لا يستأنف كما أنه فى نطاق القوانين المدنية والجنائية حرم المحكوم عليه من حق الطعن فى كثير من الأحوال .

سادسا - جرى العمل فى مصر من مدة طويلة على جواز الرجوع فى العقوبات التأديبية .

والرد على ذلك أن العرف لا يغير القانون . ولا يمكن أن تقوم قاعدة عرفية بالمخالفة للقانون وقد جرى العمل فى مصر - لأسباب كثيرة - على إجراءات مخالفة للقانون وعلى الأخص فى شئون الموظفين . كإدب الموظفين المؤقتين المعينين على درجات دائمة ووقف الموظفين . عن العمل . ويظهر أن السبب الرئيسى فى ذلك هو عدم دقة جامع الأحكام المعروفة فى ما يسمى « قانون المصلحة المالية » إذ كثيرا ما تخالف هذه الأحكام القوانين التى تستند إليها .

سابعها - أعطى المشرع الوزير حق الإشراف على العقوبات التأديبية والفأها ورفع الأمر الى المجلس المخصوص من باب أولى يكون له الرقابة على العقوبات التى يوقعها رئيس المصلحة لأن من يملك الأكثر يملك الأقل .

ويلاحظ أولا أن قاعدة من يملك الأكثر يملك الأقل قاعدة غير مأخوذة بها فى نطاق القانون الإدارى حيث تصدد الاختصاصات بالقانون أو القرارات التنظيمية .

وثانياً ان المشرع لم يفول الوزير الاشراف على العقوبات التأديبية او الغائها وحقه في رفع الامر الى المجلس المخصوص بالنسبة الى مجلس التأديب ليس اشرافاً ولا الغاء لقرارات ذلك المجلس بل بالعكس هذا يدخل على انه لا اشراف له عليها اذ لو كان له حق الاشراف او الالغاء لما كان هناك ما يدعو الى استئناف هذه القرارات امام المجلس المخصوص ولا يكتفى بالغائها او تعديلها من تلقاء نفسه .

فكون الوزير له حق استئناف قرارات مجلس التأديب معناه انه لا سلطة له عليها وحقه في الاستئناف كحق الموظف نفسه سواء بسواء .

ثانياً - المسؤولية الوزارية لا تستقيم اذا لم يكن للوزير اشرافه على تصرفات رؤساء المصالح .

لا شأن للمسئولية في تحديد الاختصاصات طبقاً للقانون ويكون الوزير مسؤولاً امام البرلمان ليس معناه انه يملك كل شيء ويستطيع التصرف في كل شيء با دام الامر في النهاية سوف يستحيل الى مسؤولية وزارية .

على ان للوزير . بما له من السلطة على رؤساء المصالح ان يتخذ الاجراءات التأديبية ضدهم انفسهم اذا راي انهم قد تصرفوا تصرفات خاطئة واساءوا استعمال سلطتهم التأديبية .

تاسعاً - اذا حرم الموظف من التظلم اصبح عرضة للاضطهاد .

ان القانون الاداري مبني اولا وتبيل كل شيء على المصلحة العامة ولو ضحى في سبيل تحقيقها ببعض المصالح الفردية والمفروض دائماً ان الادارة في مباشرة اعمالها تستهدف المصلحة العامة كما ان سبيل الطعن في القرار التأديبي مفتوح للموظف امام محكمة القضاء الاداري فلا خوف اذن من الاضطهاد . كذلك للوزير كما سبق البيان ان يتخذ الاجراءات التأديبية فنض رئيس

المصلحة الذي يستعمل سيطرته استيعابا خاطئا أو في غير المصلحة.
المصلحة

عاشرا - المنع من الأوامر الإدارية حق مقرر ومجلس الدولة.
تعرض عليه مئات القضايا من موظفين في أمور القرية والنقل.
والفصل والأحوال إلى المعاش.

ويسرد على ذلك أنه ليس معنى عدم جواز سحب القرار
التأديبي أو الغائه بمعرفة السلطة الإدارية أنه لا يجوز الطعن فيه.
إنما القضاء الإداري بكل ما في الأمر أن النظام الإداري ملغى لأن
أصدر القرار أو إلى السلطة القضائية يستلزم إيهام الموظف ولكن
يبنى له الطعن أمام القضاء.

هذا ويضيف القسم أن القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥١
الخاص بنظام موظفي الدولة الصادر أخيرا قد نص في المادة ٨٥ منه
على أن القرار الصادر من رئيس المصلحة يتوقيع عقوبتي الإنذار
وخمس الماهية مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما يكون نهائيا وبذلك
يكون المشرع قد أقر ما ذهب إليه قسم الرأي في مقنونه محل
البحث.

(فتوى ٦٠٥ - من ١٧/١٣/١٩٥١)

رابعا - مدى تقبل قبول استقالة الممثل على الإجراءات
التأديبية المتخذة قبله

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

ان لم يكن هناك نص يمنع الجهة الادارية من قبول استقالة الموظف الذى تتولى التيلية المالية ، التحقيق معه فيما نسب اليه من اختلاس وتزوير ، الا انه قد يفترب على قبول استقالته فى هذه الظروف ، ان يعطل تطبيق بعض الاحكام الخاصة بالتأديب عليه ، ومن ثم فهو اجراء لا يتفق والمصلحة المالية ، التى يجب ان يستهدف اليها كل عمل ادارى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طلب موظف تسوية حالته واحالته الى المعاش وتبين أن الجهة الادارية قد وقفت الموظف المذكور اعتبارا من ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٥١ بسبب ما نسب اليه من اختلاس وتزوير . وابلغت النيابة بذلك فى اليوم ذاته فتولت التحقيق واورجت عنه بكتالة .

وفى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ قدم طلبا يلتمس فيه تسوية حالته واحالته الى المعاش بسبب حالته الصحية واعصابه المرهقة . وتطلبون الرأى فى جواز قبول طلبه قبل ان يبت فى امره قضائيا واداريا .

وبالرجوع الى الاحكام المنظمة لمسائل الموظفين تبين أنه ليس هناك نص مانع من قبول استقالة الموظف الذى بدأ انخاذ

اجراءات تأديبية ضده . وقد جاء القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة بنص فى المادة ١١٠ يقضى بجواز ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل او بسبب اتخاذ اجراءات تأديبية ضد الموظف . ثم حظر قبول الاستقالة اذا احيل الموظف الى المحاكمة التأديبية .

فالامر يعمد بتروك لتقدير الوزارة الا ان القسم يلاحظ ان قبول الاستقالة ككل عمل ادارى يجب ان يستهدف به المصلحة العامة . وقبول استقالة هذا الموظف الآن وهو متهم باختلاس وتزوير سوف يعطل تطبيق الاحكام الخاصة بالتأديب عليه غير حالة ثبوت هذه التهم ومن هذه الاحكام جواز الحكم بسقوط الحق فى المعاش او المكافأة كله او بعضه فى حالة فصله تأديباً لمثل هذه الجرائم المتهم بها وذلك فى حالة ما اذا لم تر النيابة لاسباب من الاسباب رفع الدعوى العمومية عليه . وفى ذلك تعطيل للمصلحة العامة التى تستلزم معاقبة الجناة مما يرتكبونه .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه وان لم يكون هناك نص قانونى يمنع قبول استقالة الموظف المذكور الا ان القسم يرى انه قبولها فى هذه الظروف لا يتفق والمصلحة العامة .

(غتوى ٦٢٤ — فى ١١/١٢/١٩٥١)

الفصل السابع - الدعوى التأديبية

الفرع الأول - تحريك الدعوى التأديبية

أولا - الإحالة إلى المحاكمة التأديبية في تطبيق المادة

١٠٦ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١

ثانيا - الإحالة إلى المحاكمة التأديبية منذ العمل

بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم

التيبة الإدارية والمحاكمات التأديبية.

ثالثا - طبيعة قرار الإحالة إلى المحاكمة التأديبية

الفرع الثاني - إعلان التهم

أولا - أغفال إعلان التهم يترتب بطلان في الإجراءات

ثانيا - إعلان التهم يكون بقرار الإحالة وتاريخ

الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق

ثالثا - الإعلان يكون في محل إقامة المعلن اليه أو في

محل عمله بطلب موصى عليه يعلم وصول

رابعا - متى يكون الإعلان في مواجهة التيبة العامة

صحيحا

خامسا - حضور التهم ليس لازما لمحاكمته تأديبيا

مادام قد أعلن أو أحيط علما بالدعوى التأديبية

الفرع الثالث - سقوط الدعوى التأديبية

أولا - الأوضاع التشريعية لمعاد سقوط الدعوى

التأديبية

ثانيا - معاد سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام

ثالثا - عدم سريان معاد سقوط الدعوى التأديبية في

بعض الحالات

رابعا - استقالة معاد سقوط الدعوى التأديبية عند

تداخل المسئوليتين التأديبية والجنائية

خامسا - علم الرئيس المباشر بالمخالفة

سادسا - وقف سريان معاد سقوط الدعوى التأديبية

سابعا - انقطاع سريان معاد سقوط الدعوى التأديبية

الفرع الرابع - انقضاء الدعوى التأديبية بوقاة التهم

الفصل السابع الدموى التأديبية

تعليق :

ملاحية الدموى التأديبية :

يقصد بالدموى التأديبية « مطالبة النيابة الإدارية القضاء »
مثلا فى مختلف المحاكم التأديبية ، بحلابة المامل عن الفعل أو
الأعمال التى وقعت منه ، بقصد مجازاته تأديبيا ، وذلك بالحكم
عليه بأحدى العقوبات التى نص عليها القانون » (د. فؤاد
القطار - القضاء الإدارى ، طبعة ١٩٦٦ - ص ٨١٧)

وتتولى النيابة الإدارية مباشرة الدموى التأديبية أمام جهات
القضاء التأديبى بالنسبة للماملين المدنيين بالدولة بمقتضى نص المادة
الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة
الإدارية والمحاكمات التأديبية . كما تتولى النيابة الإدارية مباشرة
الدموى التأديبية بالنسبة للماملين بالقطاع العام طبقا للقانون
رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ، وقد تليد ذلك بالقانون رقم ٤٧ لسنة
١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة . ومن ثم فإن النيابة الإدارية هى ، وحدها
التي تحصل أمانة الدموى التأديبية أمام المحكمة (كمال الجرف -
النيابة الإدارية وبورها فى دعم الاداة الحكومية - مجلة العلوم
الإدارية - السنة الثانية - العدد الأول ص ١٣١) العدد الثانى -
ص ١١٣) .

وقد ثار تساؤل حول الأحكام التى يرجع اليها فيما لم
يرد بشأنه نص ، ويمقتضى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بأنه طبق لحسكام قانون المرافعات فيما لم يرد
فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالتقسم
القضائى » على أنه نظرا للتشابه بين القضاء التأديبى والقضاء

الجنائي فانه يتعين الرجوع الى قانون الاجراءات الجنائية في كل ما يرد به نص خاص بالدعوى التأديبية ، واستلام الطول المناسبة باعتباره القانون العام لها ، وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة نظام التأديب والغرض منه (د. أحمد موسى - دسواى الإدارة امام القضاء الادارى - مجلة العلوم الادارية - السنة التاسعة عشرة - العدد الثانى - ديسمبر ١٩٧٧ - ص ١٨ - والدكتور عبد الفتاح حسن - المراجع السابق ص ٢١ و د. محمد جودت المطم - المراجع السابق ص ٢٢٢) .

وقد ذهب رأى ابيدته المحكمة الادارية العليا الى اخضاع الدعوى التأديبية - كالفصومة الادارية - لما جاء فى قانون المرافعات المدنية والتجارية من نصوص متعلقة ببدا سرعان مواعيد السقوط وبقواعد القانون المدنى ، باعتبار أن هذه النصوص وتلك القواعد ، تطبق امام القضاء الادارى وفى نطاق المنازعات الادارية ، فيما لم يرد فيه نص فى قانون مجلس الدولة ، وبالتقدير الذى لا يتعارض اساسا مع نظام المجلس وأوضاعه الخاصة . وتطبيقا لذلك ، قضت المحكمة الادارية العليا بأن المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات تقرر ان ما يستحدثه القانون من مواعيد بالمعنى العام لهذه العبارة ، لا يسرى الا من تاريخ العمل به ، وأنه فيما يتعلق بمدد السقوط خاصة ففضلا عن انه لا يجوز التمسك بها الا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها ، فانها لا تبدأ فى السريان أيضا إلا من تاريخ العمل بهذا القانون . وأضاف المحكمة الادارية العليا ان الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون المدنى ، ردت هذا الحكم اذ نصت على ذلك بقولها « اذا قرر النص الجديد مدة للتقدم اقصر مما يقرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد » .

ويرى بعض الفقه (د. السيد محمد ابراهيم - المراجع السابق ص ٥٧٩ وما بعدها) أن احكام قانون المرافعات والقانون المدنى

وما تقررته من عدم سريان مواعيد السقوط ألا من تاريخ العمل بالقانون الذى استحدثها ، قد روى فى تقريره ان هذه المواعيد تتعلق بحقوق مكتسبة فى نطاق الروابط الخاصة ، ومن ثم فما كان للقانون ان يستحدث ميعاد سقوط يرتد بأثر رجعى ويشحب على الحقوق القائمة قبل صدوره فيهدرها ويرتب سقوطها . وعلى ذلك فان عدم رجعية مواعيد السقوط يرتد الى ضرورة احترام الحقوق المكتسبة فى ظل الروابط والعلاقات الخاصة . اما فى الروابط والمراكز الوظيفية ، وعلى الأخص فى نطاق السلطات والمسؤوليات التأديبية ، فليس ثمة حقوق قائمة تحول دون سريان مواعيد السقوط المستحدثة بأثر رجعى كما هو الشأن فى الروابط الخاصة .

ويبقى المستشار الدكتور سيد محمد ابراهيم الى ان الدموى التأديبية اقرب صلة بالدموى الجنائية ، وان الجزاءات التأديبية التى ينشأ عنها اقرب صلة بالمقنونات الجنائية .

ولهذا فانه عند النقص فى القواعد التأديبية ، ينبغى استلام الحلول المناسبة من الأصول والمبادئ والقواعد الجنائية لا من القواعد المدنية والمرافعات . ولقد نهلت المحكمة الادارية العليا الكثير من معين القواعد الجنائية . ففضاؤها الضام بقواعد التحقيق واجراءاته ، وضرورة الفصل بين سلطة الانهام وسلطة الادانة ، وعدم جواز تعديل وصف المخالفة ، وعدم جواز تعدد المقنونات ، واستغراق عقوبة المخالفة ذات الوصف الاشد لعقوبة المخالفة ذات الوصف الأخف ، كل ذلك مستمد ولا شك من المبادئ المقررة فى التشريعات الجنائية . وكان ينبغى تمشيا مع هذا الاتجاه السليم فى استنباط الحلول التأديبية من المصادر الجنائية ، استلزام مبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم واعماله فى المجال التأديبي . ولما كان هذا المبدأ يجيز استثناء تطبيق القاعدة الجزائية بأثر رجعى على ما ينبغ صدورها من وقائع متى كان فى تطبيقها مصلحة للمتهم ، فان اعمال هذا المبدأ فى المجال التأديبي ، يؤدى الى تطبيق قاعدة سقوط الدموى التأديبية اثناء الخدمة المقررة بقانون

العمالين ، وهي قاعدة ولا شك أصلح للمتهم من سابقتها التي لم تكن تجيز هذا السقوط ، وسرياتها بأثر رجعي على المخالفات التي وقعت قبل صدورها ، ومن ثم تعتبر هذه المخالفات قد سقطت متى استوفت مدة سقوطها المقررة . وهي لا تعتبر سابقة اعتبارا من تاريخ نفاذ قانون العمال بل اعتبارا من تاريخ استيفائها لمحدد سقوطها ولو كان ذلك قبل نفاذ قانون العمال ، وذلك أملا للانسراح الرجعي لمبدأ تطبيق القانون الأصلح للمتهم .

وبهذا كله تشترك القواعد الإدارية العامة مع مبدأ تطبيق القانون الأصلح للمتهم فيما تؤدي إليه من احتساب مدة سقوط الدعاوى التأديبية .

فإن كانت المخالفة قد استوفت مدة سقوطها قبل نفاذ قانون العمال ، فإن القواعد الإدارية العامة تقضى باعتبارها سابقة اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، في حين يقضى بمبدأ تطبيق القانون الأصلح للمتهم باعتبارها سابقة اعتبارا من التاريخ الذي استوفت فيه مدة سقوطها .

الفصل الأول تصديق الدعوى التأديبية

تمهيد :

نظرا لطبيعة الدعوى التأديبية المتميزة على غيرها من غيرها الدعواوى الادارية ، فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، قد اورد في الباب الأول منه المواد الخاصة بالاجراءات امام المحاكم التأديبية في الفصل الثالث الخاص بالاجراءات تحت عنوان مستقل بهذا الشأن ، في حين افرد القانون موادا معينة للدعواوى الادارية الأخرى تحت عنوان الاجراءات امام محكمة القضاء الاداري والمحاكم الادارية . وبذلك نظم القانون بالاجراءات مبسطة الدعوى التأديبية متميزة ومختصة عن الاجراءات الخاصة بغيرها من الدعواوى الادارية .

وتقدمت المادة التاسعة من القانون على ان يتولى اعضاء النيابة الادارية الادعاء امام المحاكم التأديبية . وهذا وتبدأ اجراءات رفع الدعوى التأديبية بحالة الأوراق من جانب ادارة النيابة المختصة الى المكتب الفني بالادارة العامة مشفوعة بمذكرة بالرأى الذى انتهت اليه ، على أن يرفق بها مشروع تقرير اتهام مبيناً به اسم العامل المشكو ووظيفته ودرجته ومحل اقامته ويوصف المخالفة المستندة اليه وأرقام المواد والقوانين المطلوب تطبيقها وقائمة بلسماء شهود الإقبات موقعا عليها من عضو النيابة المختص . ويتولى عضو النيابة بالمكتب الفني دراسة الأوراق وعرضها على الوكيل العام المختص ، فاذا وافق الأخير على الاحالة الى المحاكمة التأديبية ، أرسل الملف الى ادارة الدعوى التأديبية لتتولى اقامة الدعوى التأديبية .

واذا كان الأصل أن الاحالة الى المحاكمة التأديبية منوطة بالنيابة الادارية وفقا لتقديرها في ضوء نتيجة التحقيق ، فان للجهة

الإدارية المختصة . وللجهاز المركزي للمحاسبات أن يطلب من النيابة الإدارية تقديم العامل إلى المحكمة التأديبية . وفي هذه الحالة تلتزم النيابة الإدارية برفع الدعوى التأديبية .

وطبقا للمادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه، تمام الدعوى التأديبية من النيابة الإدارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بياناً بأسماء العاملين وبناتهم والمخالفات المنسوبة إليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق . والنيابة الإدارية هي وحدها التي تقيم الدعوى وتتولى الإدماء أمام المحكمة التأديبية وهي فيما تباثره من إجراءات أمام المحكمة التأديبية إنما تنوب قانسونا عن الجهة الإدارية أو غيرها التي يتبناها العامل المتقدم للمحكمة والتي تعتبر الخمم الأصلي في الدعوى .

وتنظر الدعوى التأديبية في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديد الجلسة خلال الميعاد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى شأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق . ويكون الاعلان في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول . ويتم إعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم - من تسرى في شلتهم احكام هذا القانون - بتسليمه الى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة . وتتصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة والأصل أن تصدر حكمها في مدة لا تجاوز شهر من تاريخ إحالة الدعوى اليها وهو ميعاد تنظيمي ، حيث أن الاعتبارات العملية واستيفاء الأوراق وضمان حقوق الدفاع يؤثر عادة في اطالة هذه المدة . وللحكمة استجواب العامل المقدم للمحكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم . وللعامل المقدم الى المحكمة التأديبية أن يحضر جلسات المحاكمة وأن يوكل عنه محاميا وله أن يمدى دفاعه

كتابة أو شفاهة والمحكمة أن تقرّر حضوره شخصيا (المادة ٣٧ من قانون مجلس الدولة) .

واذ يقوم النظام القانوني بصفة عامة على أساس اثبات المجتهد ومجازاة الممثل أو المتصرف ، وتوفير الضمانات اللازمة في الحالتين لكفالة سلامة التطبيق مع لزومها اكثر في الحالة الثانية ، فان الامر يتطلب تمكين كل موظف محال للمحاكمة التأديبية من اثبات براءته وتوضيح الظروف المتعلقة بنشاطه . ومن ثم فان اجراءات الدعوى التأديبية تسيطر عليها مبادئ الاجراءات المدنية للتقاضى التى تطبق دون حاجة لنص صريح يقررها ، مع ما تتضمنه من مراعاة حقوق الدفاع وتمكين الموظف من الاطلاع على الملف بالكليل وبصفة عامة مراعاة سيادة مبدأ المواجهة او المواجهة في الاجراءات ، وامكان الاستعانة بمحام للدفاع ، وطلب سماع بعض الشهود . ويمكن للمحكمة التأديبية مباشرة الاستجواب وغيره من وسائل التحضير الاخرى مثل الخبرة والمعاينة من تلقاء نفسها .

وتفصل المحكمة التأديبية في الواقعة التى وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الاوراق ، وبشرط ان تمنح المسائل اجلا مناسباً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك . والمحكمة ان تقيم الدعوى على علمين من غير ان قدموا للمحاكمة امامها اذا قامت لديها اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم اجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة اخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة (المادتان ٤٠ و ٤١ من قانون مجلس الدولة) .

وقد حددت المادتان ١٩ ، ٢١ من قانون مجلس الدولة الجزاءات

التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيفهما . هذا . واحكام
المحاكم التأديبية نهائية طبقا للمادة ٢٢ من القانون .

ويجوز لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة الطعن
امام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من المحاكم
التأديبية خلال مستين يوما من تاريخ صدور الحكم ، ويعتبر من ذوى
الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للحسابات
ومدير النيابة الادارية . ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم
المطعون فيه الا اذا اميرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك (المواد ٢٢
و ٢٣ و ٥٠ من قانون مجلس الدولة ومقالة الدكتور احمد موسى -
دعاوى الادارة امام القضاء الادارى - مجلة العلوم الادارية - سالف
الافرة اليها) .

أولا - الإحالة الى المحاكمة التأديبية فى تطبيق المادة ١٠٦
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

قاعدة رقم (١٦١)

(المبدأ :

الإحالة الى المحاكمة التأديبية فى تطبيق حكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة - المقصود بها - هو صدور قرار بهذه الإحالة إما من الجهة الإدارية أو من رئيس ديوان المحاسبة أو من النيابة الإدارية طبقا لأحكام المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .

ملخص الفتوى :

يبين من استقضاء نظم التأديب السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ان اجراء الاحالة الى المحاكمة التأديبية كان يندمج فى اجراء رفع الدعوى التأديبية سواء فى المخالفات الادارية او المخالفات المالية ذلك لأن الجهة التى كانت تختص برفع الدعوى كانت هى ذاتها المختصة بالإحالة الى المحاكمة التأديبية مما يبرر اعتبار الموظف محالا الى المحاكمة التأديبية منذ رفع الدعوى التأديبية لا قبل ذلك (المسواد ٨١ و ٨١ مكرر و ٨٩ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١) بشأن نظام موظفى الدولة) ولم يتغير هذا الوضع بصدور القانون رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء النيابة الادارية لأن هذا القانون وان استحدث لأول مرة نظام النيابة الادارية الا انه لم يهدف اليها بغير اختصاص محدود فى اجراء التحقيقات الادارية دون

أن يخولها سلطة الإحالة الى المحاكمة التأديبية أو رفع الدعوى التأديبية فمثل هذان الاجراءان على حالهما يندمج احدهما فى الآخر اندماجا يحول دون الفصل بينهما فصلا تاريخيا أو موضوعيا .

وأخيرا صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مستحدثا لأول مرة نظام الفصل بين اجراء الإحالة الى المحاكمة واجراء رفع الدعوى لمعهد بالإجراء الأول الى النيابة الادارية وعهد بالإجراء الثانى الى الجهة الادارية فى بعض الحالات والى رئيس ديوان المحاسبة فى حالات أخرى والى النيابة الادارية وعهد بالإجراء الثانى الى الجهة الادارية فى بعض الحالات والى رئيس ديوان المحاسبة فى حالات أخرى والى النيابة الادارية مما عدا ذلك على النحو المبين فى المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ منه إذ تنص المادة ١٢ على أنه :

« اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق . او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب لا يجاوز ١٥ يوما تحيل أوراق التحقيق الى الوزير او من ينحبه من وكلاء الوزارة او الرئيس المختص . وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بنجعة التحقيق أن تصدر قرارا بالحفظ او بتوقيع الجزاء . فإذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحاكمة اعادت الأوراق الى النيابة لمباشرة الدعوى امام المحاكمة التأديبية المختصة » . وتنص المادة ١٣ على أنه : « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية والمشار اليها فى الماة السابقة ، ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية فى هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال خمسة عشر يوما التالية » . وتنص المادة ١٤ على أنه : « اذا رأت النيابة الادارية ان المخالفة تستوجب جزاء يجاوز الخصم من المرتب لمدة اكثبر من خمسة عشر يوما ،

أجالت الأوراق إلى المحكمة المختصة مع إخطار الجهة التي يتبعها الموظف بالإحالة ،

ويستند من هذه النصوص :

أولاً - أن ثبت قرار بالإحالة إلى المحكمة التأديبية يسبق إجراء رفع الدعوى يدل على ذلك أن المادة ١٢ المذكورة تجعل من هذا القرار سنداً لمباشرة إجراءات رفع الدعوى فتقضى بأن يكون رفع الدعوى بإيداع أوراق التحقيق وقرار الإحالة لشكوتية المحكمة التأديبية المختصة .

ثانياً - أن رفع الدعوى هو إجراء من اختصاص جهة واحدة هي النيابة الإدارية .

ثالثاً - أن سلطة الإحالة إلى المحكمة التأديبية موزعة بين الجهة الإدارية ورئيس ديوان المحاسبة والنيابة الإدارية . ذلك إن طلب الجهة الإدارية أو رئيس ديوان المحاسبة تقديم الموظف إلى المحكمة وإعادة الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى التأديبية ، هذا الطلب هو أمصاح من إرادة ملزمة برفع الدعوى ضد الموظف وبه يتم إجراء الإحالة إلى المحكمة ، إذ يتعين على النيابة الإدارية في هذه الحالة رفع الدعوى .

ويخلص من ذلك أن الإحالة إلى المحكمة التأديبية - في ظل أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه - تكون بقرار يصدر بذلك من الجهة الإدارية أو من رئيس ديوان المحاسبة أو من النيابة الإدارية .

وتنص المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أنه « لا يجوز ترقية الموظف المحال إلى المحكمة التأديبية أو الموقوف عن العمل في مدة الإحالة أو الوقف وفي هذه الحالة يسرى حكم المادة ١٠٤ ، فإذا استغلت المحكمة لأكثر من سنة وثبتت عدم إدانة الموظف وجب عند تربيته احتساب أقدميته في الدرجة المرتبة

اليها ومن التاريخ الذي كانت تنتم منه لو لم يحل الى المحكمة
التأديبية .

وتكون الاحالة الى المحكمة التأديبية بقرار يصدر بذلك
على الوجه المتقدم . ومن ثم فان الاحالة الى المحكمة التأديبية في
تطبيق المادة ١٠٦ من قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ انما تكون
بقدر قرار بهذه الاحالة من الجهة الادارية او من رئيس ديوان
الحاسبة او من النيابة الادارية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى :

ان المقصود بالاحالة الى المحكمة التأديبية وتطبيق
المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي
الدولة هو صدور قرار بهذه الاحالة من الجهة الادارية او من
رئيس ديوان الحاسبة او من النيابة الادارية طبقاً لاحكام المواد
١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم
النيابة الادارية والمحكمة التأديبية .

(فتوى ٨٣٩ - م ١٣/١١/١٩٦١)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

ولئن كانت النيابة الادارية تفرد بمباشرة الدعوى التأديبية إلا
ان احالة الموظف الى المحكمة التأديبية ليس مقصوراً على النيابة
الادارية انما تشتركها في هذا الاختصاص الجهة الادارية بحيث اذا
رأت احالة الموظف الى المحكمة التأديبية تمين على النيابة الادارية
مباشرة الدعوى التأديبية - مؤدى ذلك اعتبار الموظف محالاً

**للمحاكمة التأديبية من التاريخ الذى تفصح فيه الجهة الادارية
عن ارادتها الملزمة فى اقامة الدعوى التأديبية .**

ملخص الحكم :

ولئن كانت النيابة الادارية هى وحدها التى تنفرد باختصاص
مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحكمة ، الا ان تحريك الدعوى
التأديبية او بالأحرى احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية ليس
مقصورا فقط على النيابة الادارية انما تشاركها فى هذا الاختصاص
الجهة الادارية بحيث اذا رأت هذه الجهة بمقتضى السلطة المخولة
لها فى المادة ١٢ آتفة الذكر احالة الموظف الى المحاكمة
التأديبية تعين على النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية ،
وهى اذ تباشر الدعوى التأديبية فى هذه الحالة انما تباشرها
نيابة عن الجهة الادارية صاحبة الارادة الاصلية فى اقامة الدعوى
التأديبية .

ومن حيث أنه متى وضح ان دور النيابة الادارية فى الحالة التى
تطلب فيها الجهة الادارية احالة الموظف الى المحاكمة التأديبية
مقصور على تنفيذ قرارها فى هذا الشأن فلتتزم باتخاذ الاجراءات
القانونية التى تقتضيها مباشرة الدعوى التى تحركت فعلا بطلب
الجهة الادارية فانه لا مناص من القول بأنه يتعين اعتبارا من
التاريخ الذى تفصح فيه الجهة الادارية عن ارادتها الملزمة فى
اقامة الدعوى التأديبية اعتبار الموظف محالا الى المحاكمة التأديبية
أما اجراءات مباشرة الدعوى فهى لا تعدو حسبها سلف البيان
اجراءات تنهيذية للقرار الصادر من الجهة الادارية بالاحالة والذى
يحدد على مقتضاه ومن تاريخ صدوره مركز الموظف القانونى من
حيث الاثار التى رتبها القانون عليه فى شأنه .

(طعن ٥٠٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/٣١)

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ :

المبدأ المقرر لديوان المحاسبات والمحدد في قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما للاعتراض على الجزء - لا يسرى الا حيث يكون هناك جزء عن مخالفة مالية أوقعته الجهة الادارية - عدم سريان هذا المبدأ في حالة عدم توقيع الجزء .

ملخص الحكم :

بالنسبة للدفع بعدم القبول تأسيسا على ان ديوان المحاسبة لم يتصرف في الدعوى في بصر خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الأوراق اليه او على الإقبال من تاريخ نفاذ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فان المبدأ المقرر لديوان المحاسبة والمحدد في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بخمسة عشر يوما لا يكون الا حيث يكون هناك جزء عن مخالفة مالية أنزلته الجهة الادارية بالموظف ، وفي هذه الحالة يحق لرئيس ديوان المحاسبات ان يعترض عليه في بصر خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ القرار اليه والا سقط حقه في هذا الاعتراض ويعتبر قرارات هذا المبدأ قرينة قاطعة على موافقته على هذا الجزء استقرارا للاوضاع الوظيفية بصحة نهائية اما حيث لا يكون هناك قرار اداري بتوقيع جزء عن مخالفة مالية فان المبدأ المنصوص عليه في المادة ١٣ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا يسرى في حق ديوان المحاسبات وهو الأمر الذي حدث في الدعوى الحالية اذ ان الديوان بعد ان عرضت الأوراق عليه دون أن يوقع جزءا على الطامن أماد الأذواق ثنية الى الجهة الادارية لاتخاذ اجراءاتها فيها تنفيذا لحكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ حيث قامت الجهة الادارية بدورها بإحالة الطامن الى المحكمة التأسيسية في ظل هذا القانون الأخير ويطبقا لاجراءاته .

(طعن ١٣٩٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

التيبة الادارية هي وحدها التي تقيم الدعوى وتقولى الادعاء امام المحكمة التأديبية - اختلاف الأبر بالنسبة لها فى مرحلة الطعن فى احكام المحكمة التأديبية امام المحكمة الادارية العليا - عبارة « ذوى الشأن » الذين يكون لهم الطعن امام المحكمة الادارية العليا تشمل من لم يكن طرفا فى الدعوى اذا تعدى اثر الحكم الصادر فيها الى المساس بحقوقه ومصالحه بطريقة مباشرة . . .

ملخص الحكم :

انه وان كان صحيحا - كما هو المستفاد صراحة من المواد ٤ ، ٢٣ ، ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - ان النيابة الادارية هي وحدها التي تحبل امانة الدعوى امام المحكمة التأديبية نهى التي تقيم الدعوى وتقولى الادعاء امام هذه المحكمة ، بل انها تدخل فى تشكيلها بحيث لا يكون هذا التشكيل صحيحا الا اذا حضر من يمثلها بجلست المحكمة ، انه ان كان هذا صحيحا ، الا انه واضح ان مجال الأخذ به هو مرحلة المحاكمة امام المحكمة التأديبية ، ولا يصدق بالنسبة الى مرحلة الطعن فى اجكها امام المحكمة الادارية العليا ، فهذا الطعن تنظبه المادة ٣٢ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ، ومن مقتضى اجكام هاتين المادتين ان يكون الطعن امام المحكمة الادارية العليا التي لا تدخل النيابة الادارية فى تشكيلها - لذوى الشأن ورئيس هيئة مفوضى الدولة ، ومن المقرر ان عبارة « ذوى الشأن » لا تنصرف الى الأطراف فى الخصومة فقط ، بل انها - وفق ما سبق ان قفت به هذه المحكمة - تشمل الغير الذى لم يكن طرفا فى الدعوى اذا تعدى اثر الحكم الصادر فيها

إلى المساس بحقوقه ومصلحته بطريقة مباشرة ولا يغير من ذلك أن المادة ٣٢ المشار إليها تضمنت نصا على أنه يعتبر من ذوى الشأن رئيس ديوان المحاسبة ومدير النيابة الإدارية والموظف الصادر عنه الحكم ، إذ أنه من الجلى أن هذا النص ليس نصا حاصرا لمن يعتبرون من ذوى الشأن ومن ناحية أخرى فإن لهذه الجهة باعتبارها خصما فى الدعوى أن تطعن فى الحكم الصادر فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

(طعن ٧٧٨ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

الإحالة الى المحاكمة التأديبية فى تطبيق حكم المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ - طلب الجهة الادارية الى النيابة العامة السير فى محاكمة الموظف جنائيا - اعتبار هذا الطلب بمثابة إحالة الى المحاكمة التأديبية فى هذا الخصوص .

ملخص الفتوى :

يقوم مقام الاحالة الى المحاكمة التأديبية فى خصوص تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ان تطلب الجهة الادارية المختصة الى النيابة العامة السير فى محاكمة الموظف جنائيا بسبب مخالفة ارتكبتها وتخالطها شبهة الجريمة ، لأن هذه المادة وأن تحدثت عن المحاكمة التأديبية الا أنها لم تتحدث عنها الا على سبيل الاغلب بحكم السياق ، وأجراء حكم القياس المذكور أمر تقضيه طابع الأشياء واتساق الأوضاع والأمر الادارية حتى تنسر على متن موحد محلل فى الأحوال المماثلة وآلا كان من ارتكب ذنبا ادريا تخالطه شبهة الجريمة أحسن حالا من

ارتكب الخشب الإدارى ذاته الذى لم تخالطه هذه الشبهة ،
وبدئى أن الجهة الادارية المختصة اذ تطلب الى النيابة العامة
السبر فى محاكمة الموظف جنائيا انما تصر على اخذه بذنبه
وتعتقد أنه يستوفى بذلك جزاء اشد من أن تتخلى عن محاكمته
اداريا اذ تبين أنه ليس فى الأمر جريمة ، فلا مندوحة وحالة هذه
من اعتبار ذلك الطلب بمثابة إحالة الى المحاكمة التأديبية فى
خصوص تطبيق المادة ١٠٦ المذكورة .

(فتوى ٨٣٩ - فى ١٣/١١/١٩٦١)

ثانياً - الاحالة الى المحاكمة التأديبية منذ العمل
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم
النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية
—————

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

الاحالة الى المحاكمة التأديبية اجراء قانونى يتم بصور
القرار به من الجهة التى ناطبها القانون هذا الاجراء - النيابة
الادارية هى وحدها منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ .
التي تصغر قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية وتضمن امانة
الدعوى التأديبية أمام المحكمة .

ملخص الحكم :

ان الاحالة الى المحاكمة انما هى اجراء قانونى بمصدر
قرار الاحالة من الجهة التى ناطبها القانون ذلك الاجراء . ففى
المحاكمة التأديبية انما هى النيابة الادارية التى تصدر قرار الاحالة
منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى ١١ من اغسطس
سنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية .
والنيابة الادارية سواء اكلت قد اقبلت الدعوى مختارة ام اقامتها
ملزمة ببناء على طلب الجهة الادارية او الجهاز المركزى للمحاسبات
فهى وحدها التى تقيم الدعوى وتتولى الادعاء ، وهى وحدها
التي تضمن امانة الدعوى التأديبية أمام المحكمة .

(طعن ١٤٣١ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٩)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

سبيل رفع الدعوى التأديبية ان تودع النيابة الادارية اوراق التحقيق وقرار الاحالة وتقرير الاتهام وقائمة شهود الاثبات سكرتيرية المحكمة التأديبية المختصة - وجوب تضمين قرار الاحالة اسم الموظف ودرجته ومرتبته وبياناً بالمخالفات المنسوبة اليه - أساس ذلك بين من احكم القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية .

ملخص الحكم :

ان الامسل الذي أرست قواعده احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية ، والمصادر فى ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٨ هو ان ترفع الدعوى التأديبية من النيابة الادارية ، ممثلة فى ادارة الدعوى التأديبية - بإيداع اوراق التحقيق ، وقرار الاحالة وتقرير الاتهام وقائمة شهود الاثبات سكرتيرية المحكمة التأديبية المختصة ، ويتعين أن يتضمن قرار الاحالة اسم الموظف وظيفته ، ودرجته ومرتبته وبياناً بالمخالفات المنسوبة اليه .

(طعن ١٢٢١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

ميعاد رفع الدعوى التأديبية وهو الخمسة عشر يوماً المتصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من قانون النيابة الادارية - ليس بميعاد سقوط للدعوى التأديبية بل هو من قبيل استنهاض النيابة الادارية للسعى فى اجراءاتها بالسرعة التى تقتضيها

«مصلحة العامة للتأديب - تراخى النيابة الادارية فى اقامة الدعوى
فى الميعاد المذكور - لا يسقط الحق فى السير فيها »

ملخص الحكم :

ان الميعاد المنصوص عليه فى الفترة الأخيرة من المادة ١١٣
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية
والمحاكمات التأديبية التى نصت على انه « على النيابة الادارية فى مثل
هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما
التالية » - هذا الميعاد ليس ميعاد سقوط للدعوى التأديبية
وانما هو من قبيل استنهاض النيابة الادارية للسير فى اجراءات
الدعوى التأديبية بالمرعة التى تقتضيها مصلحة العامة للتأديب
فاذا تراخت النيابة الادارية فى اقامة الدعوى التأديبية فى الميعاد
المذكور فان مثل هذا التراخى لا يسقط بطبيعة الحال الحق
فى اقامة الدعوى التأديبية فى الميعاد المذكور فان مثل هذا التراخى
لا يسقط بطبيعة الحال الحق فى السير فى الدعوى التأديبية .

(طعن ٢٣٨٧ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والذى اوجب المشرع فيه
على الجهة الادارية ان تصدر قرارها بالحفظ او بتوقيع الجزاء -
ميعاد تنظيمى من قبيل المواعيد المقررة لحسن سير العمل -
المشرع لم يقصد حرمان الادارة من سلطتها بعد انقضاء هذا الميعاد
- اعادة الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى التأديبية - ثم
يحدد لها المشرع ميعادا معينا .

المختص بالحكم ::

نصت المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية انه « اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب مدة لا تجاوز ١٥ يوما تحيل أوراق التحقيق إلى الوزير أو من ينوب من وكلاء الوزراء او الرئيس المختص وعلى اللجنة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها نتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ او توقيع الجزاء .

فإذا رأت الجهة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة اعدت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية .
المختصة » .

ويجب على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة تقريرها في الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية .

كما نصت المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على انه « لو كمل الوزارة او الوكيل المساعد او الرئيس المصلحة كل في دائرة اختصاصه توقيع عقوبتي الإنذار والخصم من المرتب مدة لا تجاوز ٥٠ يوما في السنة الواحدة بحيث لا تزيد مدة العقوبة الواحدة عن ١٥ يوما . وذلك بعد سماع اقوال الموظف وتحقيق دفاعه ويكون قراره في ذلك مسببا .

وللوزير سلطة توقيع العقوبات المشار اليها في الفقرة الاولى . كما يكون له سلطة الغاء القرار الصادر من وكيل الوزارة او الوكيل المساعد او رئيس المصلحة او تعديل العقوبة بتشميدها او خفضها وذلك خلال شهر من تاريخ اصدار القرار . وله اذا ما لقي القرار اجمالة الموظف الى مجلس التأديب خلال هذا الميعاد .

ومن حيث ان المحكمة ترى بلائى ذى بدء ان الميعاد . الذى نص عليه في المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - والذي

أوجب المشرع فيه على الجهة الإدارية أن تصدر في خلاله قرارها بالحفظ أو بتوقيف الجزاء إنما هو ميعاد تنظيمي من قبيل المواعيد المقررة لحسن سير العمل ، دون أن يكون المشرع قد قصد إلى حرمان الإدارة من استعمال سلطتها بالنسبة للموظف المتسويبه إليه الاتهام بحفظ هذا الاتهام بجازاته بعد انقضاء هذا الميعاد وفضلا عن هذا فإن المشرع قد نص في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة على أنه إذا رأت الجهة الإدارية تقديم الموظف إلى المحكمة التأديبية أعادت الأوراق إلى النيابة الإدارية لمباشرة الدعوى أمام المحكمة التأديبية المختصة دون أن يحدد ميعادا معيناً يجب عليها في خلاله أن تعيد الأوراق للنسبة الإدارية أو تصدر في خلاله أيضا قرارها بأحالة الموظف إلى المحكمة التأديبية .

(طعن ١٤٨٧ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

ثالثا - طبيعة قرار الإحالة الى المحاكمة التأديبية

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

القرار الصادر بالإحالة الى المحاكمة التأديبية - تكيفه - هو إجراء من إجراءات الدعوى التأديبية لا يرقى الى مرتبة القرار الإدارى النهائى الذى يختص القضاء الإدارى بالفصل فى طلب الإقالة مستقلا عن الدعوى التأديبية - قرر الإحالة وإن كان يترتب عليه التأثير فى المركز القانونى للموظف من ناحية اعتباره محالا للمحاكمة التأديبية إلا أن هذه الإحالة ليست هدفا نهائيا مقصودا لذاته وأنه مجرد تمهيداً للنظر فى أمر الموظف والتحقيق مما إذا كان هناك ما يستوجب مؤاخضته تأديبياً من عدمه - نتيجة ذلك : قرار الإحالة الى المحاكمة التأديبية لا ينطوى على تعديل نهائى فى المركز القانونى للموظف ولا يعد بالتالى قرارا إداريا نهائيا مما يجوز الطعن فيه على استقلال - القرار الصادر بإحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية باعتباره إجراء من إجراءات هذه المحاكمة تعد المنازعة فيه من المنازعات المتفرعة عن الدعوى التأديبية - لا تقبل هذه المنازعة على استقلال وإنما يتعين أن يتم ذلك بمناسبة الطعن فى الحكم الذى يصدر فى تلك الدعوى - لا يجوز اعتباره من المنازعات الإدارية التى تختص بها محاكم مجلس الدولة على استقلال .

ملخص الحكم :

أن القرار الصادر بالإحالة الى المحاكمة التأديبية لا يعدو أن يكون إجراء من إجراءات الدعوى التأديبية لا يرقى الى مرتبة

القرار الإداري النهائي الذي اختص القضاء الإداري بالفصل في طلب الغائه مستقلا عن الدعوى التأديبية ، لأن الأثر الذي يستهدفه القرار الإداري بالخلول الاصطلاحي لهذه العبارة هو الهدف النهائي الذي منحه الى الجهة الإدارية في مجال انشاء أو تعديل المراكز القانونية لذوى الشأن ، في حين أن القرار الصادر بإحالة الموظف الى المحكمة التأديبية ، وإن كان يترتب عليه التأثير في المركز القانوني للموظف من ناحية اعتباره محالا الى المحاكمة التأديبية ، إلا أن هذه الحالة ليست هدفا نهائيا مقصودا لذاته في هذا المجال وإنما مجرد تمهيدا للنظر في أمر الموظف والتحقق مما إذا كان هناك ما يستوجب مؤاخضته تأديبيا من عدمه ، وبهذه المثابة فإن القرار المذكور لا ينطوي على تعديل نهائي في المركز القانوني للموظف ولا يعد بالتالي قرارا إداريا نهائيا مما يجوز الطعن فيه على استغلال .

أنه لا وجه للتحدي في هذا الخصوص بما هو مقرر في قانون مجلس الدولة من اختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل في كافة المنازعات الإدارية ، لأن القرار الصادر بإحالة الموظف الى المحاكمة التأديبية باعتباره إجراء من إجراءات هذه المحاكمة تعد المنازعة منه من المنازعات المتفرعة عن الدعوى التأديبية ، لا تقبل هذه المنازعة على استغلال وإنما يضمن أن يتم ذلك بمناسبة الطعن في الحكم الذي يصدر في تلك الدعوى .

(طعن ٩٩٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٨٤)

الفصل الثاني

اعلان المتهم

اولا - اغفال اعلان المتهم يترتب بطلان الاجراءات

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

اخطار المتهم بجلست المحاكمة التأديبية - ضرورة وشرط لازم لصحتها - اغفال هذا الاخطار - يستتبع بطلان جميع الاجراءات التالية بما في ذلك الحكم التأديبي .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت ان المتهم الطاعن لم يخطر بجلست المحاكمة وقد ثبت ومصدر الحكم عليه دون اى اخطار له بذلك وفق القانون ، ولما كان هذا الاخطار ضروريا وشرطا لصحة المحاكمة فان اغفاله او وقوعه غير منحيح يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم الطعنون فيه .

(طعن ١١٧٣ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٥)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

اغفال اعلان المتهم والتسليم في اجراءات المحاكمة دون مراعاة احكام القانون يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات والحكم المترتب عليها - اساس ذلك ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه او شلحه عيب جوهري يترتب عليه ضرر للخصم وفقا لما تقتضيه المادة ٢٥ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد أوجب في المادة ٢٣ منه اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع اوراق الدعوى المحكمة التأديبية كما نص في المادة ٢١ منه على ان « للموظف ان يحضر جلسات المحكمة بنفسه او ان يوكل عنه محاميا مقيدا امام محاكم الاستئناف وان يمدى دفاعه كتابة او شفاهاً - وللحكمة ان تقرر حضور المتهم بنفسه وفي جميع الاحوال اذا لم يحضر المتهم بعد اخطاره بذلك تجوز محاكمته والحكم عليه غيابيا » - وهذه الاحكام تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتكثفه من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتكف من الحضور بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بدفاعه وتقديم ما يؤيد هذا الدفاع من بيانات واوراق ولتتبع سر الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا شك في ان السري في اجراءات المحاكمة دون اعلان المتهم من شأنه ان يلحق به اشد الضرر ويفوت عليه حقه في الدفاع عن نفسه .

ومن حيث انه لذلك فان اغفال اعلان المتهم والسري في اجراءات المحاكمة دون مراعاة احكام القانون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهرى - يترتب عليه بطلان هذه لاجراءات وبطلان الحكم لانتهاكه على هذه الاجراءات الباطلة - وذلك تاسيسا على ان الاجراء يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه او اذا شبهه عيب جوهرى يترتب عليه ضرر للخصم ونفسا لما تقضى به المادة ٢٥ من قانون المرافعات .

(طعن ٣، لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩) .

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ :

انقضاء اعلان المتهم والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة احكام القانون يتربط عليه بطلان هذه الاجراءات والحكم المترتب عليها .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد اوجب في المادة ٢٣ منه اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة كما اجاز في المادة ٢٩ منه للموظف ان يحضر جلسات المحاكمة بنفسه او ان يوكل عنه محاميا وان يمدى دفاعه كتابة او شفها - وهذه الاحكام تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه ودرء الاتهام الموجه اليه وذلك بايجاب اعلانه بقرار الاحالة المتضمن بيلنا بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته لينتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بنفاعة وتقديم ما يؤيد هذا الدفاع من بيانات وأوراق وليتبع سير الدعوى من جلسة الى اخرى حتى يصدر الحكم فيها - ولا شك في أن السير في اجراءات المحاكمة دون اعلان المتهم اعلانا صحيحا من شأنه ان يلحق به اشد الضرر ويفوت عليه حق الدفاع عن نفسه .

(طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

الاجراءات المقررة في القوانين المنظمة لتأديب الموظفين - اعلان الموظف المقدم الى مجلس تأديب بمواعيد الجلسات المحددة

— اجراء جوهرى يترتب على اغفاله بطلان الاجراءات ، مما
يؤثر تبعاً فى القرار الذى يصدر من المجلس .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء النصوص الخاصة بتدابير الموظفين الواردة فى كل من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ الذى صدر قرار مجلس التدابير فى ظلها انها تهدف فى جبلتها الى توفير الضمانات الاساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ولدفع الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علماً بذلك باعتباره صاحب الشأن فى الدعوى التأديبية ، باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه او بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات ، وتقديم ما قد يمن له من بيانات واوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، ويستفاد كذلك من الاحكام التى تضمنها هذان القانونان ان اعلان اتهم وخطاره على وجه السالف بيانه هو اجراء جوهرى رسم الشارع طريقة التحقق من اتهمه على الوجه الاكمل للاستيثاق من تمام هذه الاجراءات ، ولذلك يترتب على اغفال الاعلان او عدم الاخطار وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

(طعن ١٦٢٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٦/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

ان اغفال اعلان المقدم للمحاكمة التأديبية او عدم اخطاره

على القضاة المدين بالقانون يترتب عليه وقوع عيب شكلي في
الاجراءات يؤثر على الحكم ويترتب عليه البطلان .

ملخص الحكم :

يبين من استقراء نصوص المواد ٢٣ ، ٢٩٠ ، ٣٠ من القانون
رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات
التأديبية انها تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للمتهم
للدفاع عن نفسه ولصدور الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بذلك
باعتباره صاحب الشأن في الدعوى التأديبية ، باعلانه بقرار
الاحالة المتهمين بيانا بالمخالفات المنسوبة اليه ، وبتاريخ
الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتسكن من الحضور بنفسه او
بوكيل عنه امام المحكمة للادلاء بما لديه من ايضاحات ، وتقديم
ما قد يعن له من بيانات واوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال
عناصر الدفاع ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل
بحق الدفاع ويرتبط بحصانة جوهرية لذوى الشأن ويستتاد
كذلك من هذه النصوص ان اعلان المتهم واخطاره اجراء
جوهري رسم الشارع طريقة التحقق من اتسامه في المادة ٢٣
حيث نص على ان الاعلان يكون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم
الوصول وماد وأكد هذا المعنى في المادة ٣٠ منه حيث نص على
ان تكون الاخطارات والاعلانات المتصوص عليها في هذا الباب
بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . وذلك كله للاستيثاق من
تمام هذه الاجراءات الجوهرية ولذلك يترتب على اغفال الاعلان
او عدم الاخطار على هذا النحو وقوع عيب شكلي في الاجراءات
يؤثر على الحكم ويترتب عليه بطلانه .

(طعن ٣٧٦ لسنة ١٢ ق — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

اغفال اعلان المخالف بقرار الاتهام وبالجلسة المحددة.
تنظر الدعوى التأديبية بطلان الحكم الصادر فيها .

ملخص الحكم :

الثابت ان قلم كتاب المحكمة التأديبية لم يعلن الطاعن بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه ويتاريخ الجلسة المحددة لتنظر الدعوى وذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولم يثبت حضور الطاعن اى جلسة من الجلسات التى نظرت فيها الدعوى ، كما ان الخطاب الذى وجهته النيابة الادارية الى المخالف والمؤرخ ٤ من يناير سنة ١٩٧٣ وقد ارسل اليه فى غير العنوان الموضح بالتحقيقات ولم تقدم النيابة الادارية ما ينيده وصول الخطاب اليه ، اما الخطاب الاخر الذى ارسلته الى مدير الشئون القانونية بالمؤسسة المصرية العامة للكهرباء ، فقد تبين من كتاب تفتيش عمام الشئون القانونية بالمؤسسة المذكورة المؤرخ ١٢ من يناير سنة ١٩٧٤ ، والمودع ماف الطعن ان خطاب النيابة الادارية المشار اليه قد تضمن فقط احالة المؤسسة باحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية دون ان تبين فيه تاريخ الجلسة المحددة لتنظر الدعوى ودون ان يطلب فيه من المؤسسة اعلان الطاعن بقرار الاحالة ، وقد اوضح تفتيش عام الشئون القانونية بكتابه المشار اليه انه لم يتم اخطار الطاعن بهذا الموضوع اذ لم تطلب النيابة الادارية ذلك .

ومن حيث انه يبين من كل ذلك ان الطاعن لم يعلن بقرار الاتهام وبالجلسة المحددة لتنظر الدعوى وبالتالي لم يحضر جميع الجلسات التى نظرت فيها الدعوى . واغفال اعلان الطاعن على هذا النحو وهو اجراء جوهري - والسير فى اجراءات المحاكمة بالرغم من ذلك يترتب عليه بطلان اجراءات محاكمته

ويتعين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى المحكمة التأديبية المختصة لاعادة محاكمة الطاعن .

(طعن ٥١٢ لسنة ١٩٠٩ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٨)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

اخطار العميل المنسوب اليه مخالفة تأديبية بالجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية ليتمكن من ابداء دفاعه - اجراء جوهرى يترتب على اغفاله وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة تؤدى الى بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

انه يبين من استقراء احكام المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه - انها تهدف الى توفير الضمانات الاساسية للعميل المقدم الى المحاكمة التأديبية ، للدفاع عن نفسه ولدفع الاتهام عنه ، وذلك بحمايته علما - باعتباره من ذوى الشأن فى الدعوى التأديبية - بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بياناً بالخلفات المنسوبة اليه ، وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه امام المحكمة للدلاء بها لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع عليها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحصانة جوهرية لذوى الشأن . وتأكيدا لاهمية اعلان العميل المقدم الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، عنى المشرع بتحديد وسيلة

التحقق من اتهام هذا الإجراء في المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور ، فقد نص على أنه يكون هذا الإعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى في المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعلانات والأخطارات المنصوص عليها في الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ، وذلك كله للاستيثاق من تمام الإعلان والأخطار بما مفاده أن المشرع قد اعتبر هذا الإجراء جوهريا ، ومن ثم فانه يترتب على اغفال هذا الإجراء وعدم تحقيق الغاية منه وقوع عيب شكلي في إجراءات الملكية ، يؤثر على الحكم ويؤدي الى بطلانه ، وقد التزم قانون مجلس الحولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالأحكام المتقدم ذكرها ولم يخرج عليها إذ رد في المادتين ٣٤ ، ٣٧ منه ذات القواعد التي نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالف البيان وأضاف في المادة ٣٤ منه أن يتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن في حكمهم — من سرى في شأنهم احكام هذا القانون — بتسليمه الى الإدارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، مستشهدا في ذلك بحكم الفقرة السادسة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

لما كان الأمر كذلك ، وكان مفاد الوقائع على النحو آتف البيان ، أن الدعوى مثار الطعن المائل كان نظرها مؤجلا الى جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٧٢ بناء على طلب الطاعن لتقديم مذكرة بدفاعه وفي هذا اليوم لم تنعقد المحكمة التأديبية وتقرر تأجيل نظر الدعوى اداريا الى جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ ، مع اعلان ذوى الشأن ، وقد أرسل الأخطار الخاص بالطاعن على الوحدة رقم ٧٠ بمركز تدريب الخدمات الطبية في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٢ في الوقت الذي كان فيه مجندا بمستشفى الجراحة الميداني الوحدة رقم ١٠ ج ٢٤ في ٢٥ من أكتوبر

سنة ١٩٧١ ، وقد افادت قيادته بأنها لم تتسلم أى أخطار من المحكمة التأديبية لوزارة الصحة ولم يسلم اليه أية افادة عن هذا الاخطار الأمر الذى يؤكد أن الطاعن لم يخطر بتأريخ الجلسة المشار اليها ، ولقد كان من شأن ذلك أن الطاعن لم يمثل أمام المحكمة التأديبية بجلستها المعقودة فى ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ التى أجلت اليها الدعوى اداريا وصدر الحكم فى الدعوى دون اثبات الفرضة له لإبداء دفاعه فى الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد شاب عيب فى الاجراءات ترقب عليه الاخلال بحق الطاعن فى الدفاع عن نفسه ، على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

(طعن ٤١١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

اعلان العمال بقرار احالته للمحاكمة التأديبية وبتأريخ الجلسة المحددة لتظر الدعوى — اجراء جوهري — يترتب على اغفاله بطلان الحكم — يستوى فى ذلك أن تكون هى الجلسة المحددة ابتداء للمحاكمة أو التى تصد اثر وقف الدعوى أو فى حالة تلجيلها اداريا .

ملخص الحكم :

انه يبين من استقرار احكام المصاد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية الذى صدر فى ظله الحكم المطعون فيه — انها تهدف الى تومير الضمانات الأساسية للعمال المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه ، وذلك باحاطته عليها باعتباره من نوى الشأن فى الدعوى التأديبية — بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفات.

المنسوبة اليه وتواريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتبين من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه امام المحكمة للادلاء بها لدية من ايضاحات وتقديم ما قد يعن له من بيانات واوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بحصانة جوهرية لذنوى الشأن وتاكيدا لأهمية اعلان المعامل المتقدم الى المحكمة التأديبية بقرار الاحالة وتواريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، عنى المشرع بتحديد وسيلة التحقق من اتمام هذا الاجراء فى المادة ٢٣ من الباب الثالث من القانون المذكور فقد نص على أن يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعلانات والاضطرابات المنصوص عليها فى الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ثم عاد المشرع وردد هذا المعنى فى المادة ٣٠ حيث نص على أن تكون الاعلانات والاضطرابات المنصوص عليها فى الباب الثالث من القانون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وذلك كله للاستيناق من تمام الاعلان والاضطراب بما مفاده ان المشرع قد اعتبر هذا الاجراء جوهريا ومن ثم فانه يترتب على اغفال هذا الاجراء وعدم تحقيق الفاية منه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

وتد التزم قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بالاحكام المتقدم ذكرها ولم يخرج عايبا اذ ردد فى المادتين ٣٤ ، ٣٧ منه ذات القواعد التى نصت عليها المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سالفه البيان .

ومن حيث انه لما كان الامر كذلك وكان مفاد الوقائع على النحو آتف البيان ان الدعوى مثار الطعن الممثل كن نظرها مؤجلا الى جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٢ بفاء على طلب المخالف

الأول (طاعن) للاستعداد ولتقديم دفاعه وفى هذا اليوم لم تتعد المحكمة التأديبية وتقرر تأجيل نظر الدعوى اداريا الى جلسة الأول من مارس سنة ١٩٧٢ مع اعلان قوى الشأن ، ولم يتم اعلان هذا المخالف للحضور امام المحكمة بهذه الجلسة بسبب نقله من وحدة دير سمالوط الصحية الى مستشفى الواسطى وارادت الاعلان الى المحكمة نتيجة لذلك وسلم الى سكرتير المحكمة الذى اودعه ملف الدعوى مؤشرا عليه وعلى غلاف الدعوى بان الاعلان ارتد فى ١٦ من مارس سنة ١٩٧٢ ولقد كان من شأن ذلك ان هذا المخالف لم يمثل امام المحكمة التأديبية بجلستها المنعقدة فى الأول من مارس سنة ١٩٧٢ التى حجزت فيها الدعوى للحكم بجلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٢ مع التصريح لمن يشاء بمنكرات خلال اسبوعين . وفى هذه الجلسة اصدرت المحكمة حكمها المظمون فيه رغبا عن ان الدليل على عدم اعلان المخالف لجلسة الأول من مارس سنة ١٩٧٢ كان تحت نظر المحكمة وكان المخالف لم يتقدم بأى دفاع له فى الدعوى . ولما كان الامر كما تقدم وكان المخالف الطاعن لم يعلن لجلسة المحاكمة التى عقدت فى مارس سنة ١٩٧٢ التى أجلت اليها الدعوى اداريا وبالتالي لم يحضر فيها وصدر حكم فى الدعوى دون إتاحة الفرصة له لإبداء دفاعه فى الدعوى وكان من حقه قانونا أن يتقدم به الى ما قبل انقضاء باب المرافعة فيها بانتهاء المهلة التى حددتها المحكمة لتقديم المنكرات فان الحكم المظمون فيه يكون قد شاب عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المخالف فى الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه . ولا حجة فيما اثاره الدفاع عن النيابة الادارية مع انه كان على الطاعن ان يتابع تاجيلات الدعوى والتعرف على الجلسة التى أجل اليها نظر الدعوى اداريا والحضور فيها ، لا حجة فى ذلك لأن القانون وقد حدد وسيلة اعلان العامل المتقدم للمحاكمة التأديبية بالجلسة المحددة لمحاكمته على ما سلف بيانه فانه يكون بذلك قد حدد طريقة العلم بالجلسة المحددة . يستوى فى ذلك ان تكون هى الجلسة المحددة ابتداء للمحاكمة او تلك التى تحدد اثر وقف الدعوى او فى حالة

تأجيلها اداريا ، وذلك لاتحاد الملة في الحالتين بما لا يسوغ معه مطالبة صاحب الشأن بأن يسمى للتعرف على تاريخ الجلسة في حالة تأجيلها اداريا عن غير الطريق الذي رسمه القلتون لذلك وهو اعلانه بخطاب موسى عليه مع علم الوصول .

ومن حيث انه لما كان الأمر كما تقدم وكان الطامن لم تتج له فرصة الدفاع عن نفسه أمام المحكمة التأديبية الى تاريخ اعتقاله باب المرافعة وكانت الدعوى بذلك لم تنهيا أمام المحكمة للفصل فيها فانه بتعيين الحكم بطلان الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة لاعادة محاكمة الطامن والفصل فيها نسب اليه مجددا أمام هيئة اخرى .

(طعن ٧٦١ لسنة ١٨ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢٠)

ثانيا - اعلان المتهم يكون بقرار الاحالة وتاريخ
الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

الضمانات الأساسية لحق الدفاع في المحكمة التأديبية -
- المواد ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - اعلان
المتهم بقرار احالته الى المحكمة التأديبية وتاريخ الجلسة على
الوجه المتصوص عليه فيها - اعتباره من الاجراءات الجوهرية.
يتوجب على اغفاله بطلان يؤثر في الحكم ويبطله .

ملخص الحكم :

ان الحكة التي تفيهاها الشارع بايراده نصوص المواد ٢٣
و ٢٩ و ٣٠ في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة
الادارية والمحكمات التأديبية مفادها توفير الضمانات الأساسية للمتهم
الدفاع من نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك باحاطته علما باعتباره
صاحب الشأن في الدعوى التأديبية باعلانه بقرار الاحالة
المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة
لتظور الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه امام
المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما قد يعين له من بيانات.
وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة
سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط
بمصلحة جوهرية لخوى الشأن .

ويستفاد كذلك من الاحكام التي تضمنها هذا القانون ان اعلان
المتهم واختباره على الوجه السلف ببيانه اجراء جوهرى ،

رسم المشرع طريق التحقق من اتمامه على الوجه الكامل **فلوجب** ان تكون الاخطارات والاعلانات بخطاب موصى عليه مع علم وصول للاستيثاق من اتمام هذه الاجراءات ومن استلام صاحبه **القانون** للاخطار او الاعلان الموجه اليه وترتب على اغفال الاعلان او عدم الاخطار وقوع عيب شكلى فى الاجراءات للاضرار التى تصيب الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم وترتب عليه بطلانه شكلا وذلك ترتيبا على ان **الاجراء** يكون باطلا اذا نص القانون على بطلانه او اذا شابه عيب **جوهرى** ترتب عليه ضرر للخصم . ويزول البطلان اذا نزل عنه من شرع لمصلحته او اذا رد على الاجراء بما يدل على انه اعتبره **مصححا** ، او قام بعمل واجراء آخر باعتباره كذلك ، فبما عدا **الحالات** التى يتعلق فيها البطلان بالنظام العام ، وذلك طبقا لنص **المادتين ٢٥ ، ٢٦** من قانون المرافعات المدنية والتجارية **الذى** تطبق احكامه امام القضاء الادارى فيما لم يرد فيه نص فى **تقنين** مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض اساسا مع نظام **المجلس** واوضاعه الخاصة به كما تقضى بذلك **المادة ٣** من قانون **اصدار** قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

فانما كان الشك من الأوراق ان الطاعن لم يعلن بقرار **الاحالة** وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، وبذلك فات عليه **التصور** بالجلسة المذكورة كما هو ثابت بحضرها ، فان هذا يكون **مبينا شكليا** فى الاجراءات يبطلها ويؤثر فى حكم ما يستتبع بطلانه على **مقتضى** الفقرة الثانية من **المادة ١٥** من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ **على** شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ، **مما** يتعين معه تقرير هذا البطلان واعادة الدعوى **للحكمة** التأديبية لتجرى شؤونها فيها .

(طعن ٨٢٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

نص المادة ٢٢ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على أن تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق — هذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الأساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه وعن ذره الاتهام عنه : مقتضى ذلك ان اغفل اعلان المتهم اعلانا سليما قانونا والسفر في اجراءات المحكمة دون مراعاة تلك الاجراء الجوهرى يتسرب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتلائه على هذه الاجراءات .

ملخص الحكم :

ان الثابت من الأوراق انه عقب ايداع النيابة الادارية أوراق الدعوى التأديبية وتقرير الاتهام حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ لنظر الدعوى ، وقامت سكرتارية المحكمة باخطار المخالف المذكور بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ أول ابريل ١٩٧٢ بقرار احالته الى المحكمة التأديبية وانه تصدد لنظر الدعوى جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ حين ان الجلسة المحددة لذلك هي جلسة ١٦ من ابريل سنة ١٩٧٢ على ما سلف البيان وبالجلسة المذكورة لم يحضر المخالف وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى الى جلسة ٢٩ من ابريل سنة ١٩٧٢ لاعلان المخالف عن طريق النيابة العامة على آخر محل معلوم له ، ومن ثم قامت سكرتارية المحكمة بتنفيذ القرار المشار اليه واعلان المخالف يوم ٢٧ من ابريل ١٩٧٢ فى مواجهة السيد وكيل نيابة القنى ، وفى الجلسة المذكورة لم يحضر المخالف او أحد عنه وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلية ٢٧ من مايو ١٩٧٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان المادة ٢٣ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص في الفقرتين الأخيرتين منها على أن « تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق - ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول » . وهذا الاجراء يهدف الى توفير الضمانات الأساسية للمتهم بتمكينه من الدفاع عن نفسه ومن درء الاتهام عنه وذلك باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بياناً بالمخالفات المسندة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه ليبدى دفاعه وليتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فان اغفال اعلان التهم اعلاناً سليماً قانوناً والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة ذلك الاجراء الجوهرى ، يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم الذى يصدر لابتثائه على هذه الاجراءات الباطلة .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ما تقدم ، وكان اخطار المخالف بقرار الاحالة بالكتاب رقم ٢٨٧٩ المؤرخ اول ابريل سنة ١٩٧٢ قد نكز به تاريخ جلسة المحاكمة غير التاريخ المحدد لها على ما سلفه الايضاح ، فان هذا الاخطار لا ينتج اثره ولا يعتد به ، كما ان اعلان المخالف في مواجهة النيابة العامة لا يجوز اللجوء اليه طالما ان للمخالف عنواناً معلوماً بالأوراق ، ولم يثبت تعذر اعلانه فيه على النحو الذى نصت عليه المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولما كان الاخطار بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لتظر الدموى ضرورياً وشرطاً لصحة المحاكمة فان وقوعه غير صحيح يترتب عليه بطلان جميع الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه ، ويتعين لذلك القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة لتجرى شئونها فيها .

ثانياً - الاعلان يكون فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله بخطاب موصى عليه بعلم وصول

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

ماهل يقدم الى المحكمة التأديبية - اعلانه بطريق البريد وفقاً لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - وجوب اتباع الأصول المتبعة فى قانون المرافعات فى شأن تسليم الاعلان - يتعين ان يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمن للاعلان على الوجه المتصوص عليه فى قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية تقضى فى الفترتين الأخيرتين منها على ان (تتولى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق ويكون الاعلان بكتاب موصى عليه بعلم الوصول) ولما كان هذا القانون لم يتضمن احكاماً تفصيلية فى شأن تسليم الاعلان المشار اليه لذلك يتعين الرجوع الى الأصول العامة فى هذا شأن المتصوص عليها فى قانون المرافعات ووفقاً لاحكام المادتين ١١ ، ١٤ من هذا القانون يتعين ان يسلم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه وفيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم فى الخارج تسلم للنيابة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق السياسية - واذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتتل الورقة على آخر موطن معلوم له فى مصر او فى الخارج وتسلم صورتها للنيابة

— ولا شك في وجوب اتباع هذه الأصول في الأحوال التي يجوز فيها إجراء الاعلان بطريق البريد وهذا ما كان ينص عليه قانون المرافعات صراحة في المادتين ١٧ ، ١٨ منه قبل إلغاء نظام الاعلان على يد محضر بطريق البريد بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ — ونظرا الى أن الاعلان وفقا لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ يتم بطريق البريد فإنه يتعين أن يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمن هذا الاعلان على الوجه المتصوص عليه في قانون المرافعات .

(طعن ١٦٢ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٨٢)

فليبدأ :

اعلان الحال الى المحكمة التأسيسية بتقرير الاحالة وتاريخ انجاسة اجراء جوهري رسم القانون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من اتبامه — نص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بصلم وصول — عدم الاعلان أو الاخطار على هذا النحو يترتب عليه وقوع بطلان في الإجراءات يؤثر في الحكم ويترتب عليه بطلانه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تد أورد في الفصل الثالث (ثانيا) من الباب الأول منه — قواعد الإجراءات أمام المحاكم التأسيسية التي تضمنتها المواد ٣٤ وما بعدها ، ويبين من استقراء أحكام هذه النصوص أنها تهدف الى توفير الضمانات المناسبة للمتهم للدفاع من نفسه ،

وذلك بإحاطته علما بالخالفات المنسوبة اليه بإعلانه بقرار الاحالة المتضمن لها ، وبتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ليتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه امام المحكمة لإبداء دفاعه وتقديم ما قد يعين له من بيانات وأوراق ، ولتابعة سير الاجراءات وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بضمانة جوهرية لذوى الشأن فى الدعوى التأديبية ، كما يستفاد كذلك من النصوص المذكورة ان اعلان المحال بتقرير الاحالة وبتاريخ الجلسة اجراء جوهري رسم القانون كيفية تنفيذه وطريقة التحقق من اتياه بأن نص فى المادة ٣٤ منه على ان يكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بملم وصول ، كما نص فى المادة ٣٨ منه على ان تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعاوى المنظورة امام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ - وذلك كله للاستيثاق من تمام هذه الاجراءات الجوهرية ، ومن ثم فانه يترتب على عدم الاعلان أو الاخطار على هذا النحو الذى اوجبه القانون وتوقع بطلان فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه .

ومن حيث ان الثابت بالأوراق فى المنازعة المثلثة ان اعلان الطاعن بتقرير الاحالة ، وبتاريخ جلسة ٤ من سبتمبر ١٩٧٦ ، التى حددت لنظر الدعوى التأديبية قد وجه اليه فى محل الإقامة الذى اثبتته له النيابة الادارية فى تقرير الاحالة وهو ولما لم حضر بالجلسة المذكورة كلفت النيابة الادارية بالتحصرى عن محل اقامته ، فافادت النيابة بجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٧٧ بأن التحصريات أسفرت عن عدم الاستدلال عليه فى العنوان المذكور ، ومن ثم قررت المحكمة اعلانه فى مواجهة النيابة العامة ، وعندما تم الاعلان على هذا النحو ولم يحضر الطاعن قررت المحكمة بجلسة ٥ من يونية سنة ١٩٧٧ حجز الدعوى للحكم .

ومن حيث أن المستفاد من الشهادة الصادرة بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٧٧ من الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، وهى الجهة التى يعمل بها الطاعن - ان محل اقامته انقضى فى ملف خدمته هو لذلك فان اعلانه بتقرير الاحالة وتاريخ الجلسة فى غير هذا المحل قد انطوى على بطلان جوهرى فى الاعلان ترتب عليه عدم علم الطاعن بالدعوى وبالجلسة المحددة لنظرها ، الأمر الذى يؤثر فى الحكم المطعون فيه ويؤدى الى بطلانه ، وقد كان يتعين على المحكمة ازاء عدم حضور الطاعن جلسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ ان تكلف الجهة التى يمثل بها ببيان محل اقامته او ان تلمر باعلانه فى محل عمله وفقا لحكم المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة مسالمة الاشارة .

ومن حيث انه كما تقدم يتعين القضاء ببطلان الحكم المطعون فيه وباعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة الصناعة للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

(طعن ٨٩٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٣/١٨)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

المائل المقدم للمحكمة التأديبية يتم اعلانه بطريق البريد وفقاً لحكم المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - وجوب اتباع الأصول المتبعة فى قانون المرافعات والتى يجوز فيها اجراء الاعلان بطريق البريد - لصحة المحكمة يجب الاستيثاق من تسليم الخطاب المرسل الى المتهم نفسه او فى محل اقامته الى أحد الأشخاص الذين يجوز تسليم الاعلانات اليهم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمة التأديبية نص في الفقرتين الأخيرتين منها على أن : « تتولى سكرتيرية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق - ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول » ولما كان هذا القانون لم يتضمن احكاما تفصيلية في شأن تسليم الاعلان المشار اليه لذلك يتمين الرجوع الى الأصول العامة في هذا الشأن المنصوص عليها في قانون المرافعات وفقا لاحكام المادتين ١٧ ، ٢٢ من هذا القانون يتمين ان تسلم الورقة المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه او في موطنه فاذا لم يوجد الشخص المطلوب اعلانه في موطنه سلمت الورقة الى احد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ١٢ ولا شك في وجوب اتباع هذه الأحوال التي يجوز فيها اجراء الاعلان بطريق البريد وهذا ما كان ينص عليه قانون المرافعات صراحة في المادتين ١٧ ، ١٨ قبل الفناء نظام الاعلان على يد محضر بطريق البريد بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ فانه يتمين ان يثبت تسليم الخطاب الموصى عليه المتضمن هذا الاعلان الى المتهم نفسه او الى محل اقامته الى احد ممن يجوز ان تسلم الاعلانات اليهم وفقا لاحكام قانون المرافعات . وقد رسم المشرع طريق التحقق من اتمام الاعلان على الوجه الصحيح اذ اوجبت المادة ٢٣ المشار اليها ان يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه بعلم الوصول - وعن طريق (علم الوصول) الذي يرد من هيئة البريد الى سكرتيرية المحكمة التأديبية بمعد تسليم خطاب الى المرسل اليه يمكن الاستيثاق مما اذا كان الخطاب المذكور قد سلم الى المتهم نفسه وفي محل اقامته الى أحد الأشخاص الذين يجوز تسليم الاعلانات اليهم .

ومن حيث ان الطاعن يدعى انه لم يعلن بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية ولا بتاريخ الجلسة التي حددت لهذه المحاكمة

- أما الوزارة فتدعى ان هذا الاعلان قد تم بالخطاب الذى ارسله اليه من مسكرتيرة المحكمة التأديبية فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ وتستند التدليل على ذلك الى ما هو ثابت فى دفتر الصادر ودفتر الارشاليات المسجلة الخاصين بالمحكمة التأديبية .

ومن حيث أنه بالرجوع الى صورة الخطاب المذكور المرفقة بملف الدعوى التأديبية يبين أنه لم يوجه الى الطاعن فى محل اقامته بل فى مقر عمله بمنطقة بنى سويف الطبية وقد خلا هذا الملف من (علم وصول) الخاص بالخطاب المشار اليه - ولئن كان الثابت فى دفتر المحكمة التأديبية ان ذلك الخطاب قد صدر وسلم الى هيئة البريد الا أنه ليس فى الأوراق ما يفيد أنه سلم الى الطاعن ولم تقدم الوزارة (علم الوصول) او أية ورقة أخرى تدل على ذلك رغم تأجيل الطعن لهذا السبب من جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٥ الى جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ ورغم التصريح لها بتقديم هذا الدليل فى فترة حجز الطعن للحكم .

ومن حيث أنه ازاء عدم ثبوت وصول الخطاب المؤرخ فى ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ الى الطاعن فإنه بذلك تكون اجراءات الدعوى التأديبية تد سارت دون احاطته علما بها حتى صدر الحكم ضده فى غيبته .

(طعن ٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على قلم كتاب المحكمة التأديبية اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله - اسلم ذلك : توفى الضمانات الأساسية للعامل للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه - الاعلان اجراء

جوهرى اغفاله او اجراؤه بالخالفه لحكم القانون على وجه لا يتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة تؤثر فى الحكم وتؤدى الى بطلانه - المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - اعلان الأوراق القضائية فى مواجهة النيابة العامة - مناسبات صحته - يشترط ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل يجب ان يثبت ان طالب الاعلان قد سعى جاهدا فى سبيل التجزى عن الموطن المراد اعلانه والتعرف على محل اقامته وان هذا الجهد لم يثمر - مخالفة هذا الاجراء - بطلان الاعلان .

ملخص الحكم :

المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والذى تحكم واتعة النزاع تقضى بان يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله ، وحكمه هذا النص واضحة وهى توفير الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه وذلك باحاطته علما بامر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته ليتسكن من المتشول امام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن له من أوراق وبيانات لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، واذا كان اعلان العامل المقدم الى المحكمة تأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته اجراء جوهريا فان اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالخالفه احكم القانون على وجه لا يتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة تؤثر فى الحكم وتؤدى الى بطلانه .

ان قاتنون المرافعات المدنية والتجارية وان كان تمد اجاز فى
الفقرة العاشرة من المادة ١٣ اعلان الأوراق القضائية فى مواجهة
النيلة العامة الا ان مناط صحة هذا الاعلان ان يكون موطن
المعلن اليه غير معلوم فى الداخل أو الخارج ما لا يتأتى الا بعد
استيفاء كل جهد فى سبيل التحرى عن موطن المراد اعلانه ولا يكفى
ان ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن اليه هذا الطريق
الاستثنائى بل يجب أن يثبت ان طالب الاعلان قد سعى جاهدا فى
تمرف محل اقامة المراد اعلانه وان هذا الجهد لم يثمر والا كان
الاعلان باطلا .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان الطاعنة قد انقطعت عن العمل
بدون اذن اعتبارا من ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ عقب انتهاء الاجازة
الخاصة التى كانت ممنوحة لها منذ ١٠ فبراير سنة ١٩٧٦ لمرافقة زوجها
المعار الى ليبيا ، واذ ثبت من التحريات الادارية أيضا ان المذكورة
كانت خارج البلاد وقت التحرى عنها ، لم تبذل جهة الادارة اى
جهد فى سبيل التحرى عن عنوانها بالخارج سواء بالاتصال
بالادارة وثائق السفر والهجرة والجنسية او بالاستفسار عن ذلك
من اقاربها وزملائها ، واذ ثبت من الأوراق ان اعلان المتهم بأمر
محاكمته تم فى مواجهة النيلة العامة وقد خلطت الأوراق مما
يفيد قيام جهة الادارة بعمل تحريات جدية فى سبيل التحرى
من اقامة الطاعنة بالخارج على الوجه السالف الامر الذى
يترتب عليه بطلان اعلانها فى مواجهة النيلة العامة .

ومن حيث ان تقرير الطعن وان كان قد اودع قلم كتاب المحكمة
الادارية العليا بعد اكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم
المطعون فيه الا أنه وقد استبان ان الطاعنة لم تعلن بأمر
محاكمتها على ما سلف ببيانه وبالتالى لم تعلم بتاريخ صدور
الحكم المطعون فيه ولم يثبت من الأوراق علم الطاعنة بذلك الحكم
فى وقت سابق على ايداع تقرير الطعن ومن ثم يكون الطعن قد
اودع فى الميعاد مستوفيا اوضاعه الشكلية .

ومن حيث انه لما كان الأمر ما تقدم وكثرت الطاعنة المذكورة. لم تعلن اعلانا قانونيا بقرار احالتها الى المحكمة التأديبية ولم تحضر جلسات المحكمة ومن ثم لم تتح لها فرصة الدفاع عن نفسها فان الحكم المطعون فيه قد شابته عيب في الإجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المتهم في الدفاع عن نفسها على وجه يؤثر على الحكم وتؤدي الى بطلانه الأمر الذي يتعين معه الحكم بالنقض واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالتمسورة لاعادة محاكمتها والنصل فيها هو منسوب اليها مجددا من هيئة اخرى .

(طعن ٣٤٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢)

رابعا : متى يكون الإعلان في مواجهة النيابة العامة صحيحا

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

اعلان العامل المقدم للمحكمة التأديبية بقرار الاحالة واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، إجراء جوهري - اغفال هذا الإجراء أو إجراؤه بالخالفية لعلم القمقون من ثقله وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه - مقتضى ذلك بطلان اعلان العامل بقرار الاحالة في مواجهة النيابة العامة طبقا لحكم الفقرة العاشرة من المادة ١٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ما دام اللابث انه لم يتم التقصى عن موطن العليل المذكور أو محل عمله لاعلانه فيها قبل اعلانه للنيابة العامة .

ملخص الحكم :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل إقامة المعلن اليه أو في عمله وحكمة هذا النص واضحة ، وهي تؤمن الضمانات الأساسية للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه وإدراء الاتهام عنه ، وذلك بأخطائه علما بأمر محاكمته بإعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمنة بيانا بالخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من الشول امام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من

ايضاحات وتقديم ما يمن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفـاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها ، وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن . واذا كان اعلان العمال المقدم الى المحكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا ، فان اغفل هذا الاجراء او اجراؤه بالخلفـة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الضـاية منه ، من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اوجز فى الفقرة المسفـرة من المادة ١٣ منه اعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم ، اذ ان ذلك ورد استثناء من الاصل المعلوم الذى ردهه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر وهى ان يكون اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامتهم او محل عملهم ، ومن ثم فان الاعلان فى مواجهة النيابة والأمر كذلك - لا يصح اللجوء اليه الا بعد القيام بتحريات كافية بـقـيعة للتقصى من محل اقامة ذوى الشأن او محل عملهم وعدم الاهتداء اليها . وترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحكمة يؤثر على الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان الثالث - على ما سلف بيانه - ان الطاعن لم يعلن اعلانه قانونيا للحضور امام المحكمة التأديبية بجلستها المتعقدتين فى ٢٢ من اكتوبر و ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ واثبتت المحكمة ذلك مراعاة بمحضرى اللجستين المذكورتين .

وبما ان الطاعن قد أعلن بقرار الاحالة وبالحضور لجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ فى مواجهة النيابة العامة بناء على ما قرره السيد رئيس النيابة الادارية بمحضر جلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٢ من انه لم يستدل على المتهم . واذا كان ما قرره السيد

رئيس النيابة لا يعنى لاعلانه فيها قبل اعلانه للنياحة العامة ،
فضلا عن ان الواقع ينفيه بمرأعة ان محل عمل هذا الممثل
معروف وموضح بالأوراق ويقرر الاتهام وكان من الجائز ثاقوتا
اعلانه فيه ، كما ان التحرى عن الجهة الادارية التى كان يعمل
بها كان من شأنه ولا ريب الكشف عن محل اقامته الصحيح
وهو ما لم يتم عليه دليل من الأوراق ، فان اعلان العامل بتروا
الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته فى النيابة العامة يكون
والامر كذلك قد وقع باطلا ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه
قد شابته عيب فى الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق هذا الممثل
فى ابداء ذلك فى الاتهام الموجه اليه ، وعلى وجه يؤثر فى الحكم
ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، وكان الطاعن - على
ما سلف بيانه - لم يعلن بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية
ولم يخطر بالجلسات المحددة لمحاكمته ، ومن ثم لم تتح له فرصة
الدفاع عن نفسه ، وكانت الدعوى بذلك لم تنتهيا امام المحاكمة
التأديبية للفصل فيها ، فانه يتمتعين الحكم بقبول الطعن شكلا
وبالفاء الحكم المطعون فيه ، وإعادة الدعوى الى المحاكمة
التأديبية لاعادة محاكمته والفصل فيما نسب اليه مجددا ومن
هيئة اخرى .

(طعن ٢٨٢ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

المادة ١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - منقلا
اعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة ان يكون موطن المعلن
اليه غير معلوم فى الداخل او الخارج - اذا كان للمعلن اليه مكان
معلوم بالخارج تصين اعلانه بالطرق الدبلوماسية - اعلان

الموظف في مواجهة النيابة العامة مع العلم بمكان عمله.
بإخراج يقع بطلان - بطلان الاعلان يؤثر في اجراءات.
المحاكمة ويؤدي الى بطلان الحكم .

ملخص الحكم :

ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز
في الفقرة العاشرة من المادة ١٣ منه اعلان الأوراق القضائية في
النيابة العامة الا ان منساق صحة هذا الاجراء ان يكون موطن
المعلن اليه غير معلوم في الداخل او الخارج . اما اذا كان للمعلن
اليه موطن معلوم في الداخل فيجب تسليم الاعلان الى شخصه او
في موطنه على الوجه الذي اوضحته المادة العاشرة من هذا
القانون . وان كان له موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان
للنيابة العامة لارساله لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق
الدبلوماسية حسبما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من المادة ١٣
من ذات قانون .

ومن حيث انه يبين من مطالعة الأوراق ان النيابة الادارية اثبتت.
في مذكرتها ان السيد / كان قد اُمر للعمل بالجزائر
لمدة عامين تنتهي في ٣١ من اغسطس سنة ١٩٧٦ استكمالاً لامارة
جزئية سابقة له بالسعودية وبانتهاء مدة اعارته تقدم بالتماس
طلب فيه اعتبار اعارته للجزائر امارة جديدة وقد تم عرض
هذا التماس على الإدارة المختصة التي انتهت الى ان اعارته
كاملة ثم عرض طلب تجديد امارة على
السيد وكيل اول الوزارة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ فرفض
تجديد الامارة له واخطر بذلك عن طريق البعثة التعليمية
بالجزائر ولما كان الثابت ان قلم كتاب المحكمة التأديبية قد قام
باعلان المذكور بقرار احلته الى المحكمة التأديبية بتاريخ
الجلسة في محل اقامته في مصر وعند نظر الدعوى بجلسة
المحكمة المنعقدة في الأول من ابريل سنة ١٩٧٩ قررت تأجيل
مظنرها لجلسة ١٧ من يولييه سنة ١٩٧٩ لاعلان المتهم وتنفيذاً
لهذا القرار قابلت النيابة الادارية باعلانه بصورة تقرير الاتهام

وبالجلسة المذكورة في مواجهة النيابة العامة . واذا كان الثابت من الأوراق ان الإدارة كانت تعلم علم اليقين ان المتهم كان معارفا للعمل بالجزائر ، فقد كان يتعين ان يتم اعلانه على الوجه الذى اوضحته الفقرة التاسعة من المادة ١٣ من قانون المرافعات السابق الاشارة اليه بتسلم الأوراق الى النيابة العامة لارسالها الى وزارة الخارجية لتوصلها له بالطرق الدبلوماسية . وبالتالي يكون اعلانه في مواجهة النيابة العامة وفقا لنص الفقرة الماثرة من تلك المادة على النحو الذى تم به قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه قد شاب عيب في الإجراءات ترتب عليه الاخلال بحق المذكور في الدفاع عن نفسه على وجه يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الحال - على ما سنك بيان - لم يعلن بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية ولم يخطر بجلست محاكمته ومن ثم لم تتح له فرصة الدفاع عن نفسه وكانت الدعوى بذلك لم تنتهيا امام المحكمة التأديبية للفصل فيها فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالمصورة لاعادة محاكمة المحال والفصل فيما نسب اليه مجددا من هيئة اخرى .

(طعن ٧٩٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

علم الجهة الادارية الماتحة للاجازة الخاصة بسنون مرتب للزوجة لمرافقة زوجها الذى يعمل بدولة عربية بمحل اقامة الموظف المصرح له بالاجازة امر مفترض ما لم تقدم الجهة الادارية الدليل على عكس ذلك - اذا خلت الأوراق من دليل ينفي علم الجهة الادارية بمحل اقامة المذمية المصرح لها بمرافقة زوجها فان

أعلنتها بقرار الاتهام ويجلس المحكمة في مواجهة النيابة العامة يكون اجزاء باطلا عديم الأثر قانونا — بطلان الاعلان. يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه — الحكم بالفناء للحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة الابتدائية للفصل فيه من هيئة اخرى .

ملخص الحكم :

ان الطعن يقوم على ان الحكم المطعون فيه شابه البطلان لعدم اعلان التهمة بتقرير الاتهام ويجلس المحكمة اعلانا قانونيا صحيحا ، اذ تم هذا الاعلان في مواجهة النيابة العامة بحجة انه لم يستدل على محل اقامتها ، مع ان الثابت من الأوراق ان السيدة المذكورة قد حصلت على اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة زوجها الذي يعمل بالسعودية ، الأمر الذي يتضح منه ان لها موطنا معلوما بالخارج كان يتعين اعلانها فيه بالطريق الدبلوماسي ، وكان في استطاعة النيابة الادارية التوصل الى معرفة تلك الموطن بالاتصال بالجهة الادارية التي تتبعها هذه السيدة ..

ومن حيث ان هذا النعي في محله ، اذ جرى قضاء هذه المحكمة على ان علم الجهة الادارية المتاحة للاجزة الخاصة بدون مرتب بمحل اقامة الموظف الذي صرحت له الجهة المذكورة بتلك الاجازة امر مفترض ما لم تقدم الجهة الادارية الدليل على العكس واذ خلت الأوراق مما ينفي علم الجهة المذكورة بمحل اقامة السيدة المطعون لصالحها في الملكة العربية السعودية المصرح لها بمرافقة زوجها هناك فان اعلانها بتقرير الاتهام ويجلس المحكمة في مواجهة النيابة العامة يكون اجراء باطلا عديم الأثر قانونا وذلك هو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه قد ترتب على بطلان هذا الاعلان ان السيدة

المذكورة لم تعلم بإجراءات المحكمة ولم تمكن بذلك من ابداء دفاعها
فى الاتهام الذى حوكت بسببه ، فان الحكم المطعون فيه اذا
بنى على هذا الاجزاء الباطل يكون باطلا بذورة ، ومن ثم يتعين
الحكم بالغاءه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة
التربية والتعليم للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

(طعن ٩٤٠ لسنة ٢٥ ق - جملة ١٩/١١/١٩٨٣)

خامسا - حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تائدييا ما دام
قد اعلن او احيط عليها بالدعوى التائديية

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

حق الدفاع - حضور المتهم امام المحكمة التائديية وتأجيل
القضية في مواجهة - تخلفه عن الحضور بالجلسات التالية -
لا موجب لاعلانه بموعد هذه الجلسات عدم جواز الاحتجاج
بعدم استماع دفاعه .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت من الاطلاع على ملف الدعوى التائديية ان
المتهم قد حضر امام المحكمة التائديية بجلسة ٢٨ من يونيه سنة
١٩٦١ وتأجلت الدعوى لجلسة ١١ من اكتوبر سنة ١٩٦١ لاعلان
المتهم الاخر وفي هذه الجلسة حضر المتهم الطامن وتأجلت
المحاكمة لجلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ لاعلان المتهم الاول
وفي الجلسات التالية لم يحضر المتهم الطامن الى ان حجزت
الدعوى للحكم بجلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفيها صدر
الحكم المظمون فيه - وفي هذا الاستعراض ما يقطع باعلان
المتهم للحضور امام المحكمة التائديية وعلمه بجلسات المحاكمة
وكونه قد تخلف بعد حضوره امام المحكمة في الجلسات التالية
لا يعنى وجوب اعلانه لكل جلسة تحددها ما دام التأجيل قد
صدر في مواجهته وما دامت الدعوى تسيير سيرها العادى من
جلسة الى اخرى ومن ثم فاذا ما تخلف عن الحضور في الجلسات
التي يعتبر حكما انه عالم بها فانه لا يقبل منه الاحتجاج بعدم

سماح دفاعه ما دام كان ذلك ميسرا له ومتاحا امامه ولم يفعل.
وبالتالى تكون المحكمة قد تمت صحيحة وفق القانون .

(طعن ١٢٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

إذا كان الثابت ان المائل المحلل للمحكمة التأديبية قد
أخطأ عليها بالدعوى التأديبية المقامة ضده وأعلن بتاريخ الجلسة
التي عينت لنظرها وكانت المسبل ميسرة امامه المحضور بنفسه او
بوكيل عنه المدفع ما أسند اليه ومع ذلك لم يسع الى متابعة
سبب اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء أوجه دفاعه فانه
لا ضمير على المحكمة التأديبية ان هى سارت فى نظر الدعوى
وفصلت فيها فى غيبته - أساس ذلك ان المستفاد من احكام المواد
٢٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس
العدالة ان حضور المتهم جلسات المحكمة ليس شرطا لازما للفصل
فى الدعوى وانما يجوز الفصل فيها فى غيبته ، طالما كانت
مهيئة لذلك وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحاطة وبتاريخ الجلسة
التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون .

ملخص الحكم :

ان الثابت فى الأوراق ان الدعوى التأديبية فى الخصوصية
الماثلة قد اقيمت اول امرها امام المحكمة التأديبية لوزارتى النقل
والمواصلات حيث قيدت فى جدولها برقم ٨٥ لسنة ١٥ ق وقد
عين لنظرها امام هذه المحكمة جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٣
وفيهما حضر المتهم (الطاعن) وقرر انه يعمل بهيئة البريد
بالتزويق وطلب اجلا للاطلاع وتقديم مذكرة دفاعه ، وفى نهاية
الجلسة قرر السيد رئيس المحكمة احالة الدعوى بحالتها الى

المحكمة التأديبية بديانة المتصورة للاختصاص ونفاذا لهذا القرار احيلت الدعوى الى المحكمة التأديبية بالمتصورة حيث قيدت في جدولها برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٣ ق وعين لنظرها امامها جلسة السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ واعلن المتهم بتاريخ هذه الجلسة في الكتاب رقم ٧٦٧ الصادر في الرابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ، واذ تخلف المتهم عن حضور تلك الجلسة فقد ارجأت المحكمة نظر الدعوى الى جلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ وكلفت النيابة الادارية اعادة اخطار المتهم وفي الحادى عشر من اكتوبر سنة ١٩٧٣ تلقت المحكمة التأديبية المتقدمة من المتهم كتاب ابان فيه ان الكتاب رقم ٧٦٧ المتضمن اخطاره بجلسته السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ المشار اليه لم يصله الا في اليوم ذاته المعين لنظر الدعوى التأديبية المقامة ضده الامر الذى لم يستطع معه حضور هذه الجلسة ، وأضاف انه قد علم ان الدعوى قد حجزت للحكم لجلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ دون ان يتمكن من الاطلاع وإبداء دفاعه وانتهى المتهم الى طلب فتح باب المرافعة في الدعوى لجلسة بعيدة يتم اخطاره قبلها بوقت كاف حتى يمكنه الدفاع عن نفسه ، وبجلسة ٢١ من اكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث تخلف المتهم ثانية عن الحضور قررت المحكمة اصدار الحكم في الدعوى بجلسته ٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ مع التصريح بالاطلاع وتقديم مذكرات خلال اسبوع ، وفي هذه الجلسة الأخيرة صدر الحكم الطعين في غيبة المتهم واذ كلن البادى بجلاء من الاستعراض سالف البيان ان المتهم (الطاعن) قد أحيط علما بالدعوى التأديبية المقامة ضده كما اعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها سواء امام المحكمة التأديبية لوزارتى النقل والمواصلات او امام المحكمة التأديبية بالمتصورة التي احيلت للاختصاص وان السبيل كانت ميسرة امامه للحضور امام هذه المحكمة الأخيرة بنفسه او بوكيل عنه لدفع ما اسند اليه ودرء المساطلة عنه بيد انه لم يسع اليه متابعة سير اجراءات هذه الدعوى ولم ينشط لإبداء اوجه دفاعه.

فيها وتقديم الأدلة والبراهين التي تشهد على براءة سباحته منه نسب اليه — اذ كان الأمر على ما تقدم — فمن ثم لا ضرر على المحكمة التأديبية ان هي سارت في نظر الدعوى على الوجه بادىء الذكر وفصلت فيها في غيبته اذ المستفاد من استقراء احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الواجب التطبيق في الخصوصية المطروحة ان حضور المتهم جلسات المحكمة ليس شرطا لازما — للفصل في الدعوى وانما يجوز الفصل فيها في غيبته طالما كانت مهية لذلك وكان المتهم قد أعلن بقرار الاحالة بتاريخ الجلسة التي عينت لنظرها بالوسيلة التي رسمها القانون ، ولا وجه لما اثاره المتهم (الطاعن) من ان المحكمة لم تخطره بالجلسة ومن ثم فوتت عليه فرص الدفاع عن نفسه ذلك انه فضلا عن ان واقع الحال لا يستأده اذ الثابت باتقراره انه قد أعلن بتاريخ الجلسة التي عينت لنظر الدعوى وهو السابع من اكتوبر سنة ١٩٧٣ ولئن كان صحيحا ان هذا الاعلان قد بلغه متأخرا في ذات يوم الجلسة فقد كان لزاما عليه ان يتابع سواء بنفسه او بوكيل عنه سير اجراءات الدعوى التأديبية المقامة ضده الى ان يفصل فيها اذ ليس ثمة ما يلزم المحكمة بان تخطره بكل جلسة حددتها لنظر هذه الدعوى بعد ذلك طالما سارت الدعوى سيرها المعتاد من جلسة الى اخرى ، واذا كان المتهم قد قصر فيها هو واجب عليه وكان ذلك متاحا له فمن ثم لا يقبل منه الحجاج بعدم سماع دفاعه وبالتالي تكون محاكمته قد تمت صحيحة وفقا للقانون .

(طعن ٨٤ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٥/١١/١٩٧٥)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ —
اعلان العامل بقرار الاحالة للمحكمة التأديبية وتاريخ الجلسة
والمخالفات المنسوبة اليه — متى تم الاعلان قانونا فان حضور

المتهم جلسات محاكمته ليس شرطا لازما للفصل في الدعوى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بان يقوم قلم كاتب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله . وحكمة هذا النص واضحة وهى توفير الضمانات الاساسية للعامل المتقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدفع الاتهام عنه ، وذلك باحاطته علما بالمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمنة بيان المخالفات النسوية اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ، ليتمكن من المثول امام المحكمة بنفسه او بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيه ومقابلة سير اجراءاتها .

ومن حيث ان المستفاد من استقراء احكام المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة المشار اليه ان حضور المتهم ليس شرطا لازما للفصل فى الدعوى وانما يجوز الفصل فيها فى غيبته طالما كانت مهياة لذلك ، وكان المتهم قد اعلن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة التى عينت لنظرها بالوسيلة التى رسمها القانون .

ومن حيث ان الثابت على ما سلف بيانه ان الطاعن اعلن ثلاث مرات بتاريخ كل جلسة حددت لمحاكمته ، كما اعلن بتقرير الاتهام الموجود ضده ، وقد تسلم الطاعن تلك الاعلانات وتقرير الاتهام المرفق بها ، فمن ثم يكون قد اعلن اعلانا صحيحا ولا ضرر على المحكمة ان هى سارت فى نظر الدعوى وفصلت فيها فى غيبته .

(طعن ١٧٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣)

الفرع الثالث

سقوط الدعوى التأديبية

أولاً - الأوضاع التشريعية لمعك سقوط

الدعوى التأديبية

تعليل :

نصت المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الحالي بعد استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه :

« تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

وتنقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتبقى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .

وإذا تمدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لإحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد انقضت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك إذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية » .

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

المراحل التشريعية التي مرت بها أحكام سقوط الدعوى التأديبية بدءاً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وحتى العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - اتجاه المشرع تدريجياً الى تقصير

**مدة السقوط - تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ
آخر اجراء قاطع لتقاضيها .**

ملخص الفتوى :

ان المشرع لم يتناول سقوط الدعوى التأديبية بالتنظيم الا
فى ٤/٨/١٩٥٢ عندما اصدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بانشاء
مجلس تأديبي لحاكمية الموظفين عن المخالفات المالية فلتد قضى فى
المادة ٢٠ من هذا القانون بسقوط الدعوى فى المخالفات المالية
بمضى خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وقرر انقطاع هذه
المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة مع
سريان مدة جديدة ابتداء من آخر اجراء من تلك الاجراءات ولقد
بقى الوضع على هذا الحال بى ظل المبل بالقانون رقم ٢١٠
لسنة ١٩٥١ الى ان صدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذى عدل
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فاضاف اليه المادة ١٠٢ مكرر
التي قضت بعدم سقوط الدعوى التأديبية فى جميع المخالفات
سواء كانت مالية ام ادارية طوال مدة وجود الموظف بالخدمة
وسقوطها بمضى خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة ، ثم عاد
المشرع مرة اخرى الى مبدأ تقادم الدعوى التأديبية اثناء الخدمة
عندما اصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى قرر فى المادة ٦٦
بسقوط تلك الدعوى بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس
المباشر بوقوع المخالفة وانقطاع تلك المدة باى اجراء من اجراءات
التحقيق او الاتهام او المحاكمة وسريان مدة جديدة ابتداء من آخر
اجراء قاطع للتقادم ، واستمر المشرع فى اعتناق مبدأ تقادم
الدعوى التأديبية فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بيد انه اتجه
لأول مرة الى تحديد مدتين للتقادم وذلك فى المادة ٦٢ من القانون
اذ قرر اسقاط الدعوى بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس
بالمخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المحدثين اقرب مع
انقطاع تلك المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او
المحاكمة الا أنه لم يحدد اى المحدثين تبدأ من جديد بعد الانقطاع

واخذ المشرع بذات الحكم فى المادة ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظم العاملين المدنيين بالدولة المعمول به حالياً فمنص فى تلك المادة على أنه « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمعنى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المحدثين اقرب وتنتطع هذه المدة بأى اجراء من إجراءات التحقيق أو الانهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » .

وحاصل ما تقدم أن المشرع عندما اتجه فى القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الى تقرير مبدأ سقوط الدعوى التأديبية قمر اعباله فى بداية الأمر على المخالفات المالية وحدد له مدة واحدة مقدارها خمس سنوات قابلة للانقطاع تبدأ من تاريخ وقوع المخالفة ، وبعد فترة من التطبيق منع القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ تقادم الدعوى التأديبية فى المخالفات جميعاً سواء كانت مالية أو إدارية أثناء الخدمة وقرر تقادمها بمضى خمس سنوات من تاريخ ترك الخدمة ثم عاد مرة أخرى فى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الى اعتناق مبدأ سقوط الدعوى أثناء الخدمة وحدد لذلك مدة واحدة مقدارها ثلاث سنوات تقبل الانقطاع واستمر المشرع فى اعتناق هذا المبدأ فى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا أنه حدد مدتين للسقوط تبدأ أولها وتنتهى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بالمخالفة وتبدأ الأخرى وتنتهى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها وقرر سريان أى المحدثين اقرب ، كما قرر انقطاع المدة بأى اجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وإذا كان المشرع لم يحدد أى المحدثين تسرى من جديد بعد الانقطاع الا أنه يبين من تتبع المراحل التشريعية لقواعد سقوط الدعوى التأديبية أن المشرع اتجه تدريجياً الى تقصير مدة سقوطها ، فبعد أن كانت خمس سنوات تبدأ خلال الخدمة أو بعدها جعلها ثلاث سنوات ثم حدد مدتين لقمرى أيهما

اقرب ومن ثم فإن مريضان مدة قدرها سنة بعد الانقطاع يتفق مع قصد المشرع المستفاد من تتبع المراحل التشريعية التي مر بها. مبدأ سقوط الدعوى التأديبية كما وان تحديد المشرع لحدتين تبدأ أولهما من تاريخ علم الرئيس المبكر بالمخالفة وتبدأ الأخرى من تاريخ وقوع المخالفة يستلزم الربط بين سريان كل من المحدثين بالتاريخ المحدد لبدايتها وعليه يتعين ان تكون مدة التقادم سنة في كل حالة يتصل فيها علم الرئيس بالمخالفة مما لا يجوز في مثل هذه الحالة اعمل مدة تقادم قدرها ثلاث سنوات لتختلف أساس سرياتها ولما كان قطع مدة التقادم التي تبدأ من تاريخ وقوع المخالفة لمدة ثلاثة سنوات يتم بإجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة التي من شأنها جبراً تحقق علم الرئيس بالمخالفة فإن المدة التي تبدأ بعد قطع التقادم يتعين ان تكون سنة وليس ثلاث سنوات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى انفتوى والتشريع الى ان الدعوى التأديبية تسقط بضي سنة من تاريخ آخر اجراء قاطع لتقادمها .

(ملف ٧٤٩/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨١/١/٢١)

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ :

بيان المراحل التشريعية في شأن الدعوى التأديبية منذ تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الفصل بإنشاء مجلس تأديبي لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية حتى تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بالصمدار نظام العاملين المدنيين بالدولة - الأصل ان القانون اذا استحدث ميعاداً بتقادم الدعوى التأديبية فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدث هذا الميعاد -

اساس ذلك القياس على ما تقضى به الفقرة الرابعة فى المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون المحدث - يتوجب على ذلك ان يسقط الدعوى التأديبية الذى عاد المشرع واستحدثه فى المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة لا يبدأ حساب مدة سريانه بالنسبة للمخالفات التى وقعت قبيل تاريخ العمل به الا من تاريخ نفاذه فى اول يولييه سنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

ان الثابت من تقصى المراحل التشريعية فى شأن الدعوى التأديبية ان المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبى لمحاكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، استحدث فى المادة ٢٠ منه حكما جديدا يسقط الدعوى التأديبية بعض خمس سنوات من تاريخ وقوع المخالفة لم يكن مقرر من قبل القوانين التى تناولت الدعوى التأديبية التى كانت تسقط عن الموظف مهما طال الامد وطالما كان الموظف فى الخدمة وقد عدل المشرع عن هذا النهج فى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فمضى بعدم سقوط الدعوى التأديبية المتعلقة بالمخالفات المالية والادارية على السواء وذلك بالنسبة للموظفين طول مدة وجودهم فى الخدمة اذ نص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المذكور فى المادة الثالثة منه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ والمشار اليه واضاف الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المادة ١٠٢ مكررا نصها « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول مدة وجودهم فى الخدمة لاي سبب كان ... »

ثم عباد المشرع واخذ بهذا سقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة
نص في المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تسقط الدعوى التأديبية —
بالنسبة لمن لم يتبرك الخدمة — بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم
الرئيس المباشر بوقوع المخالفة . والتزم المشرع في المادة ٦٢ من
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ بهذا المبدأ مع تعديل في مدة سقوط الدعوى التأديبية
تعمما للتاريخ الذي اخذ به المشرع بدءا لسريان مدة السقوط .
جعلها سنة واحدة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة
وثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين اقرب .

ومن حيث أن ما نص عليه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المشار
اليه من عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين
طول مدة وجودهم في الخدمة يعتبر — على ما جرى عليه قضاء
هذه المحكمة — من الأحكام المتعلقة بالنظام العام ومن ثم
يسرى بأثر حال وبمباشرة على ما وقع من مخالفات لم تسقط
بمضى الخمس سنوات عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم
١٣٢ لسنة ١٩٥٢ آنف الذكر .

ومن حيث أن الأصل أن القانون إذا استحدث ميعادا بتقديم
الدعوى التأديبية فإن هذا الميعاد لا يبدأ في السريان إلا من تاريخ
العمل بالقانون الذي استحدث هذا الميعاد وذلك قياسا على
ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون اصدار
قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والفقرة
الثانية من المادة الثانية من قانون المرافعات المدنية والتجارية
رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ والفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون
المدني وبهذه المثابة فإن سقوط الدعوى التأديبية الذي عا
المشرع واستحدثه في المادة ٦٦ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
مسألة الذكر لا يبدأ حساب مدة سريانه بالنسبة للمخالفات التي

وقعت قبل تاريخ العمل به الا من تاريخ نفاذه في أول يولية سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان المطعون مقدم من العاملين المدنيين بالدولة الذين لم يتركوا الخدمة بعد ، وكانت المخالفات المنسوبة اليهم سواء أكانت مالية أو إدارية قد وقعت في عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ ولم يكن بذلك قد مضى عليها في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ — تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه — خمس سنوات ، فإن الدعوى التأديبية لا تكون بهذه المثابة قد سقط الحق في اتاقتها طبقاً لأحكام المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، ولا يلحقها ثمة سقوط في ظل سريان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي انتهى العمل به من أول يولية سنة ١٩٦٤ تاريخ نفاذ القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر الذي استحدث سقوط الدعوى التأديبية بمضي المدة على غير ما كان يقضى به القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وترتبا على ذلك يبدأ سريان ميعاد سقوط الدعوى الذي قضت عليه المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٤ وليس من تاريخ سابق عليه على ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه .

(طعن ١٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

ميعاد تقادم الدعوى التأديبية لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدثه — للحكمة التأديبية ان تستمر من احكام القوانين ما يتلاءم وطبيعة العلاقة المعروضة عليها بما يضمن حسن سير المرافق العامة — لا الزام عليها في ان تستمر احكام قانون دون قانون آخر — عدم اعمال مبدأ تطبيق القانون الأصلح للتهم في مجال تقادم الدعوى التأديبية .

ملخص الحكم :

ان القانون اذا استحدث ميعاد لتقادم الدعوى التأديبية فان هذا الميعاد لا يبدأ في المريان الا من تاريخ العمل بالقانون الذي استحدث الميعاد وذلك قياسا على ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي تنص على انه (تسرى المواعيد التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به) كما نصت الفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون المدني على هذا الحكم اذ نصت على انه (اذا قرر النص الجديد مدة للتقادم اقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة من وقت العمل بالنص الجديد) ويدهى ان هذا الحكم واجب التطبيق على حالة استحداث مدة تقادم لم تكن مقررة من قبل اصلا ، وهذا كله تطبيق لمبدأ عدم سريان القانون على الماضي ، والقول بغير ذلك يؤدي الى سقوط الدعوى التأديبية بمضى خمس سنوات عليها قبل صدور القانون وهو ما لا يجوز القول به وما يتجافى مع المخطط القانوني .

وهذه المحكمة لا ترى ثمة تعارضا بين هذا الحكم الذي ترى الاخذ به في مجال تقادم الدعوى التأديبية وما سبق أن قضت به من استعارة بعض احكام القانون الجنائي في مجال الدعوى التأديبية ذلك ان المحكمة التأديبية اذ خلا قانونها من نص يحكم العلاقة المعروضة عليها فلها ان تستعير من احكام القانون الجنائي او الاجراءات الجنائية او قانون المرافعات المدنية والتجارية او القانون المدني ما يتلاءم وطبيعة العلاقة المعروضة عليها بما يضمن حسن سير المرافق الصامة وليس ثمة الزام عليها ان تستعير احكام قانون معين دون قانون آخر ولا ترى المحكمة في مجال تقادم الدعوى التأديبية اعمال مبدأ تطبيق القانون الاصلح للمتهم وهو الجدا المقرر في القانون

الجنائي ذلك ان المشرع حسين نص في المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .
لم يدر بخلده ان يجعل حكمها بمثابة رد اعتبار قانوني يؤدي الى سقوط جميع الجرائم التأديبية التي مضى على ارتكابها ثلاث سنوات قبل العمل بالقانون .

(طعن ١٢٦١ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٧١/٥/٢٢)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ :

سقوط الدعوى التأديبية الخاصة بالمخالفات المالية والإدارية - نص المادة ١٠٢ مكررا من قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ على عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للموظفين طول وجودهم بالخدمة وسقوطها بمضي خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأي سبب كان - سريان هذا الحكم بأثر حال وبما أثر على ما وقع بين مطلقين لم تسقط بمضي الخمس السنوات القصوى عليها في المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المنشور بمعدد الوقائع المصرية رقم ٢٨ مكررا تابع بتاريخ ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ ، قد ألغى المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ المنشور اليه بان اضاف الى قانون التوظيف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مادتين جديدتين برقمي ١٠٢ مكررا و ١٠٢ مكررا ثانيا ، وتنص المادة الاولى منهما ١٠٢ مكررا على انه « لا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة الى الموظفين طول وجودهم في الخدمة وتسقط بمضي خمس سنوات من تاريخ تركهم الخدمة لأي سبب » كذلك وتنقطع هذه المدة بأجراءات التحقيق

أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى الجدة من جديد ابتداء من آخر اجراء . . »

وتنص المادة ١٠٢ مكرراً ثانياً « يجوز اقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية على الموظف الذى يكون قد ترك الخدمة لاي سبب كان وفى هذه الحالة يجوز الحكم عليه باحدى العقوبات الآتية . . » :

ولما كان القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ من قوانين النظام المدام وقد نشر بالجريدة الرسمية فى ٤ من ابريل سنة ١٩٥٧ فان احكامه تسرى باثر حال وبمباشر على ما وقع من مخالفات لم تسقط بمضى الخمس سنوات المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ آنف الذكر :

(طعن ١٠٥٨ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦١/٤/٢٩)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

نص المادة ٦٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على سقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة - مؤدى ذلك ان القانون استحدث ميعاداً للتقادم وان هذا الميعاد لا يبدأ فى السريان الا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى الاول من يوليو سنة ١٩٦٤ - نص المادة ٦٦ المشار اليها بسقوط الدعوى التأديبية التى تنطوى على مخالفات ادارية وذلك التى تنطوى على مخالفات مالية - مقتضى ذلك سقوط الدعوى التأديبية ايا كانت طبيعة المخالفة ادارية كانت ام مالية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوعها - ليس ثمة تضارب بين هذا النظر وبين ما تقضى به المادة ٦٧ من القانون بسالفه

الذكر من اجازته الدعوى التأديبية بالنسبة للخالفات المالية
التي يترتب عليها ضياع حق الخزانة ولو لم يكن قد بدى في
التحقيق قبل انتهاء خدمة العامل وذلك لمدة خمس سنوات
من تاريخ انتهائها - لكل من هاتين المادتين مجالها المحدد .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من النفع بسقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث
سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة فان المادة ٦٦
من قانون نظام المسالمين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث
سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتقطع
هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة
وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء وإذا تعبد التهميون
فإن انقطاع المدة بالنسبة الى أحدهم يترتب عليه انقطاعها
بالنسبة الى الباقين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات
ناطقة للمدة ومع ذلك فإذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط
الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية والمستفاد من حكم هذه
المادة أن المشرع استحدث منعاداً لتقادم الدعوى التأديبية
بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة
وماى ذلك من هذا المعاد لا يبدأ في السريان الا من تاريخ العمل
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في الأول من يوليوسنة ١٩٦٤ الذي
استحدث المعاد ، وذلك قياساً على ما كانت تقضى به الفقرة الرابعة
من المادة الرابعة من قانون اصدار قانون المرافعات المدنية
والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والتي كانت تنص على أن تسرى المواعيد
التي استحدثها القانون من تاريخ العمل به وما نصت عليه الفقرة
الأولى من المادة الثانية من القانون المسمى من أنه إذا قرر النص
الجديد مدة للتقادم أقصر مما قرره النص القديم سرت المدة الجديدة
من وقت العمل بالنص الجديد . وبديهي أن هذا الحكم واجب التطبيق
على حالة استحداث مدة تقادم ولم تكن مقرررة من قبل أصلاً

وهكذا كله تطليقاً لبعثاً عديم سريان القانون على الماضي والقول
بغير ذلك يؤدي الى سقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات
عليها قبل صدور القانون الجديد وهو ما لا يجوز القول به وما
ينجالي مع المنطق القانوني .

ومن حيث ان المادة ٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف
الذكر وقد قضت بسقوط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات
بإطلاق دون ثمة تفرقة بين الدعوى التأديبية التي تنطوى على
مخالفات ادارية وتلك التي تنطوى على مخالفات مالية فان مقتضى
هذا الإطلاق ولزمه ان تسقط الدعوى التأديبية ايا كانت طبيعة
المخالفة ادارية كانت ام مالية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم
الرئيس المباشر بوقوعها وليس ثمة تعارض بين هذا النظر وبين
ما تقتضى به المادة ٦٧ من القانون المذكور سالف الإشارة اليها
من جواز اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية التي
يترتب عليها خضاياع حق الخزانة ولو لم يكن قد بدىء فى
التحقيق قبل انتهاء خدمة العامل وذلك لمدة خمس سنوات من
تاريخ انتهائها ليس ثمة تعارض فى هذا الشأن ذلك أن لكل
من هاتين المادتين مجاله المحدد دون ثمة تصادم أو تداخل بينهما وانما
شرعنا لتكامل الثانية فيهما الأولى فقد استهدف المشرع فى المادة
٦٦ المشار اليها تقرير المبدأ العام فى سقوط الدعوى التأديبية
ادارية كانت ام مالية بالنسبة للعاملين فى الخدمة فى حين خص
المشرع المادة ٦٧ آنفة الذكر بالأحكام الخاصة بمضى تعقب العامل
تأديبياً بعد انتهاء خدمته والفهم المتبادر من هاتين المادتين انه
إذا ما سقطت الدعوى التأديبية بالنسبة للعاملين فى الخدمة بمضى
ثلاث سنوات وفقاً لحكم المادة ٦٦ فقد امتنع بالضرورة تعقبهم
بعد انتهاء خدمتهم سواء ايا كانت المخالفة المسندة اليهم
ادارية او مالية اما اذا لم تكن الدعوى التأديبية قد سقطت على
النحو السالف فلا يجوز تعقب العامل بعد تركه للخدمة الا اذا

كان قد بدىء ، فى التحقيق معه بالنسبة للمخالفات الادارية والمالية التى لا يترتب عليها ضياع حق للخزانة اما بالنسبة للمخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق للخزانة فيجنوز تعقب العامل الذى اقترعها بعد انتهاء خدمته وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهائها ، والقول بغير ذلك من مقتضاه ان يظل الحق فى اقامة الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المالية التى يترتب عليها ضياع حق للخزانة قائما دون ثمة سقوط مهما طال عليها الزمن والى ما بعد انتهاء خدمة العامل بخمس سنوات وهى ما يتفانى مع الحكمة فى تقرير مبدأ السقوط كما انه فى شأنه ان يسوغ ، محاكمة العامل الذى ترك الخدمة تأديبيا بالنسبة للمخالفات الادارية والمالية التى لا يترتب عليها ضياع حق للخزانة اذا كان قد بدىء فى التحقيق فيها قبل انتهاء خدمته ولو كانت الدعوى التأديبية قد سقطت بهى ثلاث سنوات قبل بدء هذا التحقيق وهو بالا يمكن لاي منطق قانونى ان يتقبله .

ومن حيث ان الفعل المنسوب صدوره للمتهمين وهو عجم تاديتهم العمل المنوط بهما بالادارة العامة للمعامل بوزارة الصحة بدقة وإمانة وهو انهما اهملا فى اجراء التحليلات الفنية اللازمة لعينات البلازما الجافة المستوردة من شركة كورتلاند الامريكية التى عرضت على اللجنة بما ادى الى قبول تشغيلات بلازما غير صالحة للاستعمال قيمتها ٦١٩٠.٩٧٨ جنيهها اضارا بمال الدولة لا يكون جريمة جنائية معاقبا عليها بعقوبة الجنائية او الجنحة ومن ثم فان مدة سقوط هذه المخالفة تخضع للقواعد السابقة البيان دون تلك التى تسقط بها الدعوى الجنائية على ما نصت عليه المادة ٦٦ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤. آف الذكر .

ومن حيث ان الشابتة ان البلازما المستوردة من الخارج بجعرفة المؤسسة العامة للدوية لجنسهاى وزارة صحة تم اضافتها للتبوين

الطبي في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وفي ٥ من فبراير سنة ١٩٦٣ بعد تقرير قبولها من اللجنة الفنية المشكلة لفحصها وان مستشفى ، شابين السكوم. أبلغت الادارة العامة للتموين الطبي بوجود شوائب في هذه البلازما فأرسلت عينة منها للعمليات لتحليلها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ فأفادت في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بعدم صلاحيتها كما أرسلت عينة أخرى من باقي تشفيلات البلازما لتحليلها فقبين في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وجود شوائب في بعض التشفيلات وأخطرت مؤسسة الادوية بذلك في نوفمبر سنة ١٩٦٤ بما ملأه ان الادارة العامة للتموين الطبي علمت بوقوع المخالفة في قبول البلازما الغير صالحة للاستعمال في نوفمبر سنة ١٩٦٤ وكان يتعين عليها والامر كذلك ان تنشط الى اتخاذ اجراءات التحقيق اللازمة من هذا التاريخ لتجديد المسئول عن هذه المخالفة والنظر في امره تجنباً لسقوط الدعوى التأديبية وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذي بدأ العمل به في الاول من يولييه سنة ١٩٦٤ ولما كانت الادارة العامة للتموين الطبي قد تراخت في احوالة الموضوع الى التحقيق في ٣ من يناير سنة ١٩٧١ أي بعد انقضاء اكثر من ثلاث سنوات على علمها في نوفمبر سنة ١٩٦٤ بعدم صلاحية هذه البلازما للاستعمال ومخالفة اللجنة الفنية التي قررت قبولها لذلك فان الدعوى التأديبية تكون قد سقطت على قدر المتيقن في نوفمبر سنة ١٩٦٧ قبل انتهاء مدة خدمة المتهمين الذين انتهت خدمة اوليها المذكور في ١٠ من فبراير سنة ١٩٧٠ وخدمة ثانيها الصيدلي في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ .

ومن حيث انه لما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يقضى بسقوط الدعوى التأديبية المتباعدة ضد المخالفين لذلك يكون قد أخطأ في تطبيق حكم القانون السليم وما يتعين معه

الحكم بقبول الطعنين شكلاً وبإلغاء الحكم المطعون فيه
والحكم بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة .
(طعن ٩٧٩ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٢)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

نص المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على أن تسقط الدعوى التأديبية
بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة
وتنقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام
أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء - نص
المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون
رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن تسقط الدعوى التأديبية بمضى
سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث
سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين أقرب مفاد ذلك أن
المشرع أخذ بذات المبدأ المقرر في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤
في شأن سقوط الدعوى التأديبية مع تعديل في المدة تبعاً
للتاريخ الذي أخذ به في بدء سريان مدة السقوط فجعله سنة
من تاريخ علم الرئيس المباشر في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧١ المشار إليه هو المضاطبون سواء بحكم السقوط
السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة
التأديبية في يده أما إذا خرج الأمر من سلطانه بإحالة المخالف
إلى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف فيها بذلك
من اختصاص غيره انتهى تبعاً لذلك موجب سريان السقوط السنوي
ويخضع أمر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات وتنقطع هذه
المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق والاتهام والمحاكمة وتسرى

مدة السقوط الأصلية وهي ثلاث سنوات من جديد ابتداء من تاريخ آخر إجراء .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ كان ينص في المادة ٦٦ على أن « تسقط الدعوى التأديبية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتنتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء » وبمطابق حكم هذه المادة على الدعوى التأديبية الراهنة يبين أن مدة سقوط هذه الدعوى في ظل العمل بالنظام المشار إليه وقدرها ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة لم تكتمل في أية مرحلة من مراحل التحقيق إلى أن انتهت العمل بهذا النظام وبدأ العمل بالنظام الجديد الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ اعتباراً من تاريخ نشره الذي تم في ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ذلك أنه حتى بفرض التسليم بعلم الرئيس المباشر بوقوع المخالفات المنسوبة إلى المظنون ضده في تاريخ ارتكابها وهو أول سنة ١٩٦٦ وليس من تاريخ إبلاغ سكرتير علم المحافظة بها بكتاب الجهاز المركزي للحاسبات المؤرخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٧ فإن إحالة الأمر إلى الجهات المختصة لإجراء التحقيق في شأن هذه المخالفات وسماع أقوال الشهود اعتباراً من ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النحو السابق إيفادها قد تم قبل مضي ثلاث سنوات القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن تكون مدة سقوط الدعوى قد على هذا العلم كان من شأنه انتقطاع مدة السقوط واذ تعاقبت جلسات التحقيق خلال السنوات التالية وسماع أقوال المظنون ضده في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فإن مقتضى ذلك طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أن تكون مدة سقوط الدعوى من

انقطعت بإجراءات التحقيق المشار إليها قبل مضي ثلاث سنوات سواء كان ذلك من تاريخ العلم أم من تاريخ آخر إجراء من إجراءات التحقيق باعتبار أن مدة السقوط وفقا لحكم هذا القانون تسرى من جديد ابتداء من آخر إجراء قاطع للمدة ولما كان الأمر كذلك، وكانت مدة السقوط هذه لم تكتمل حتى تاريخ العمل بالقانون، رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ فانها من ثم تخضع بعد ذلك في سريانها وانقطاعها للحكم الواردة في هذا القانون اعمالا للامر الحال. المباشر للقانون الجديد .

ومن حيث أن نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون، رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ قد نص في الفقرة الاولى من المادة ٦٢ منه على أن « تسقط الدعوى التأديبية بمضي سنة من تاريخ عام الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المحدث اقرب » بما مفاده ان المشرع أخذ بذات المدد المقررة في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن سقوط الدعوى التأديبية مع تعديل في المادة تبعا للتاريخ الذي أخذ به في بدء سريان مدة السقوط فجعله سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها مع انقطاع هذه المدة بذات الإجراءات التي نص عليها القانون السابق ولما كانت الواقعة التي اتخذها هذا القانون بدءا لسريان السقوط السنوي قد تحققت في الحالة المعروضة بعلم الجهة الادارية بالمخالفة في ظل العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر وقد أفصحت هذه الجهة عن ارادتها في تحقيق الواقعة والاتهام واتخذت الإجراءات القاطعة للمدة طبقا لحكم هذا القانون حتى تاريخ العمل بالقانون الجديد . فان الدعوى التأديبية — بهذه المثابة — لا يكون الحق في اقامتها قد سقط وبالتالي لا يلحقها — احتراما لقاعدة عدم رجعية القوانين — ثمة بسقوط بمضي سنة لانتفاء شرائطه ، مع خضوع الدعوى في ذات الوقت لاحكام السقوط الثلاثي في شأن الانقطاع وآثاره طبقا

الأحكام القانون الجديد ، وذلك اعتبار أن الرئيس المباشر في مفهوم القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه هو المخاطب دون سواء يحكم السقوط السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده أما اذا خرج الأمر عن سلطاته بأحالة المخالفة الى التحقيق والاثهام او المحاكمة واصبح التصرف بها بذلك من اختصاص غيره كما هو اشار في الحالة المعروضة فانتهى تبعا لذلك موجب سريان إسقاط السنوي وتكون حلة ذلك في أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالف مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية قرينه على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها اما اذا نشط الى اتخاذ اجراءات التحقيق والاثهام والمحاكمة وخسر الأمر بذلك عن سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع بالتالي أمر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات وتنقطع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق والاثهام والمحاكمة وتسرى من جديد ابتداء من تاريخ آخر اجراء واية هذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من القانون المذكور من ان « تنقطع هذه المدة - أي مدة السنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او الثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المحتين اقرب - بأي اجراء من اجراءات التحقيق والاثهام او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء » ذلك انه لما كان الأصل ان اجراءات التحقيق والاثهام او المحاكمة لا تبدأ الا بعد علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او على الأقل العلم بوقوعها بمناسبة التحقيق فيها بما مفاده التسليم بعلمه اليقيني بوقوع المخالفة التي يجري التحقيق فيها وهذا مفاده ان المشرع اذ كان يرمى بالنسبة للوقائع التي يجري التحقيق والاثهام او المحاكمة فيها سريان إسقاط السنوي المخاطب به الرئيس المباشر - على ما سلف بيانه - في حالة تجديد مدة السقوط بعد الانقطاع القانوني لها ، لما اصوله النص في هذه الفقرة على تحديد كل من مدتي

السقوط والتجديد بسنة بدلا من تعيينها بعبارتي « هذه المدة » وتسمى المدة من جديد كل من نوعي السقوط السنوي والثلاثي والنص صراحة على أن تقطع مدة السنة المذكورة بأي إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة بما مؤداه أن المشرع لم تتجه إرادته الى تغليب السقوط تسليبا منه ان الأصل في السقوط هو مضي ثلاث سنوات الا بالنسبة للرئيس المباشر فهو سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المديتين اقرب . وبناء عليه فانه اذا احيل الأمر الى التحقيق قبل سقوط المخالفة على النحو المذكور فان مدة السقوط هذه تقطع بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسمى مدة السقوط الأصلية وهي ثلاث سنوات من جديد ابتداء من آخر إجراء .

ومن حيث ان الثابت بالأوراق ان إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة قد تنامت بعد العمل بأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باستكمال احوال المطعمون ضده وبعض الشهود والتي انتهت في ١٣ من مارس سنة ١٩٧٤ وأعدت النيابة الإدارية مذكرتها وتقرير الاتهام وأحالت المطعمون ضده الى المحاكمة التأديبية في ١٤ من إبريل سنة ١٩٧٥ فمن ثم فان مدة سقوط هذه الدعوى تكون قد انقضت ولا يكون ثمة مجال للقول بسقوطها بمضي المدة قبل احالة المطعمون ضده الى المحاكمة التأديبية .

(طعن ٤٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/١/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

نص المادة ٧٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ معدلة بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٦٧ على ان تسقط الدعوى التأديبية بمضي سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسقط هذه

الدعوى فى كل حالة بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء - مقتضى ذلك سريان احكام السقوط ذاتها سواء تم توقيع الجزاء بواسطة المحكمة التأديبية عن طريق الدعوى التأديبية ام بواسطة السلطة الرئاسية .

ملخص الحكم :

لا وجه لما اثاره الطامن من ان حق السلطة الرئاسية فى مجازاته بالنسبة للجرائم سألنى الذكر قد سقطا بالتطبيق لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا وجه لذلك لان المادة ٧٠ من نظام العاملين بالقطاع العام سألنى الذكر وقد نظمت احكام سقوط الدعوى التأديبية فقد تمين الالتزام بهادون احكام قانون العمل بأعمال حكم المادة الاولى من قرار اصدار النظام المذكور التى تقضى بسريان احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام . ولا غناء فى هذا المقام لما ذهب اليه الطامن من ان المادة ٧٠ المشار اليها تنظم احكام سقوط الدعوى التأديبية فقط دون الجزاءات التى يوقعها رب العمل مباشرة عن غير طريق رفع الدعوى التأديبية ، بما يجب معه الرجوع بشأن احكام السقوط الخاصة بها لنص المادة ٦٦ من قانون العمل ، لا غناء فى ذلك لان النظر فى امر مجازاة العامل تأديبيا سواء بواسطة المحكمة التأديبية عن طريق الدعوى التأديبية ام بواسطة السلطة الرئاسية - بعد اجراء تحقيق ادارى نبعا من بنطلق واحد هو العمل على سرعة تتبع المخالفات التأديبية وملاحقة المخالفين والبت فى امرهم دون تراخ استقرارا للأوضاع وحرصا على أن ينتج الجزاء اثره المنشود فى ردع المخالف وزجر غيره من تسول لهم انفسهم اقتتراف مثل هذه المخالفات ومقتضى ذلك ولازمة ان تسرى بالنسبة لكلها احكام السقوط ذاتها تحقيقا بلبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، اذ

لا يقبل عقلا أن يسقط حق السلطة الرئاسية في ممارسة سلطاتها
التأديبية بمضى أيام قليلة بينما يتفصح الأمل أمام المحكمة
التأديبية لسنة أو لثلاث سنوات حسب الأحوال لانزال العقاب
عن ذات المخالفة .

وما يترتب على هذا المنطق من اضطراب السلطة الرئاسية
إلى الالتجاء إلى طلب رفع الدعوى التأديبية كلما انقضى الأجل
المحدد لها لتوقيع الجزاء على العامل المخالف طالما كان أبعد
هذه الدعوى ما زال مستمرا .

(طعن ٧٦٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١١/٨)

ثانياً - ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١ - المشرع قصد من ترتيب سقوط الدعوى التأديبية بعد أجل معين ألا يظل سيف الاتهام مسلطاً على متهم الأصل فيه البراءة فهو يمثل ضماناً أساسية للعامل ، وكذلك حث الجهة الإدارية على اقامة الدعوى التأديبية خلال أجل معين قد يترتب على تجاوزه أن تضع معالم المخالفة وتخفى أدلتها - صالح العامل وصالح المرفق يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية خلال سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدين اقرب - المشرع ربط بين مفول الدعوى التأديبية وانقضاء الدعوى الجنائية - إذا كان انقضاء الدعوى الجنائية من النظام العام فإن الأمر كذلك بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية - الأثر المترتب على ذلك : يجوز للمحكمة التأديبية أن تقضى بسقوط الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها ويجوز لصاحب الشأن أن يدفع به لأول مرة أمام المحكمة الإدارية العليا والتي يكون لها أيضاً أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به الطاعن .

ملخص الحكم :

ان نظام العاملين المدنيين بالدولة المنادر بالقانون رقم ٨٨

لسنة ١٩٧١ قد نص في المادة ٦٢ منه على انه « تسقط الدعوى التأديبية بضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين اقرب » .

وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق والاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء واذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقي ولو لم تكن قد انخفضت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة مع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

ومن حيث كان المشرع قد قصد من ترتيب حكم سقوط الدعوى التأديبية بمد اجل معين الا يظل العقاب مسلطا على متهم الاصل فيه البراءة ، مدة طويلة دون حسم فهو يمثل ضمانة اساسية للعاملين دون اتخاذ الجهة الادارية من ارتكاب الملل لمخالفة تأديبية وسيلة الى تهديده الى اجل غير مسمى عن طريق تسليط الاتهام عليه فى اى وقت يشاء ، وكذلك حث الجهة الادارية على اقامة الدعوى التأديبية خلال اجل معين قد يترتب على تجاوزه ان تضيق معالم المخالفة ويفتق الاثباتها .

ومن ثم فان صالح العامل وصالح المرفق يقتضيان اقلية الدعوى التأديبية خلال هذا الاجل فهو ثلاثة سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة والا سقط الحق فى اقامتها وان السقوط فى هذا الاجل من النظام العام يؤكد ذلك ان المشرع ربط بين سقوط الدعوى التأديبية وسقوط الدعوى الجنائية واستعمل فى هذا المجال عبارة « سقوط الدعوى الجنائية » وهو يعتبر لم يوردوه المشرع فى قانون الاجراءات الجنائية الذى استعمل فى المادة ١٥ منه وما بعدها عبارة « انقضاء الدعوى » الجنائية مما يفهم كنه ان المشرع فى قانون العاملين المدنيين يعتبر السقوط والانقضاء مرادفين لمعنى واحد واذا كان المسلم به ان انقضاء الدعوى الجنائية من النظام العام فيكون الامر كذلك بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية .

ومن حيث ان متى كان الأمر كما تقدم وكان سقوط الدعوى
التأديبية بعد ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة ، من
النظام العام - فإنه يجوز للمحكمة التأديبية ان تقضى به من
تلقاء نفسها ويجوز لصاحب الشأن ان يدفع به لأول مرة أمام
المحكمة الإدارية العليا والتي يكون لها ان تقضى به من تلقاء نفسها
ولو لم يدفع به الطاعن .

ومن حيث ان الواقعة التي اتخذها القاتلون لسريان ميعاد
سقوط الدعوى التأديبية وهو تاريخ ارتكاب المخالفة قد تحققت
في المنازعة المعروضة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٧٢ ومكنت جهة
الإدارة من هذه المخالفة حتى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ حيث أمر مدير
علم الشئون الصحية بحالة الموضوع على ادارة الشئون
القانونية للتحقيق وتحديد المسؤولية ، ومن ثم يكون هذا الاجراء
قد اتخذ بعد مضي مدة السقوط المنصوص عليها في المادة ٦٢
من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، ومن ثم كان يتعين
على المحكمة التأديبية والحالة هذه ان تقضى بسقوط الدعوى
التأديبية .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم وكانت الدعوى التأديبية قد
سقطت بمضي ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة دون اتخاذ
اي اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ، وكان
الحكم المطعون عليه قد قضى بغير ذلك فيكون حقيقيا بالانقضاء
والحكم بسقوط الدعوى التأديبية ضد الطاعن .

(طعن ٣٣٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٣١)

ثالثاً - عم سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية فى بعض الحالات

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

اعتبار المأذون من الموظفين العموميين - وظائف المأذنين لم
ترد فى الموازنة العامة عدم سريان المادة ٦٣ من نظام العاملين
المأذنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ التى حددت
أحوال سقوط الدعوى التأديبية على الدعاوى التأديبية التى تقام
ضد المأذنين شأنها فى ذلك شأن باقى أحكام النظام المذكور
- أساس ذلك أن نص المادة ٤ من نظام العاملين المأذنين بالدولة
الصادر بالقانون المشار اليه على أن أحكامه لا تسرى إلا على
العاملين فى الجهات التى حددتها حصراً المادة الأولى منه ممن
يشغلون الوظائف المبينة بالموازنة العامة - عدم ورود نص فى
لائحة المأذنين يقرر سقوط الدعوى التأديبية عن المخالفات
المأذون أثناء عمله - نتيجة ذلك : عدم سقوط الدعوى
التأديبية التى تقام على المأذون .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الدفع بسقوط الدعوى التأديبية ضد
الطاعن بمضى المدة المقررة طبقاً لنص المادة ٦٢ من نظام العاملين
المأذنين الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، فإن المادة ١ من
نظام العاملين المأذنين المشار اليه تنص على أن « يعمل فى
السلال المتعلقة بنظام العاملين المأذنين بالدولة بالأحكام المرافقة
لهذا القانون وتسرى أحكامه على : ١ - العاملين بالجهات الإدارية

للحولة ويتكون من وزارات الحكومة ومجالسها ووجدها الادارة
الحالية بـ العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح
الخاصة بهم . ولا تسرى هذه الاحكام على العاملين الذين تنظم
شئون توظيفهم قوانين خاصة مما نصت عليه هذه القوانين »
ثم نصت المادة ٤ منه على ان « يعتبر عاملا في تطبيق احكام هذا
القانون كل من يعين في احدى الوظائف المبينة بموازنة كل
وحدة ... » ومفاد ما تقدم ان احكام نظام العاملين المدنيين
بالحولة المشار اليه لا يسرى الا على العاملين في الجهات التي
حددها احكام المادة الاولى من يشغلون الوظائف المبينة بالموازنة
العامة .

ومن حيث انه ولئن كان المأذون من الموظفين المومنين على
ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة الا ان وظائف المأذونين لم
تسرى الموازنة العامة ، ومن ثم فان المادة ٦٢ من نظام العاملين
المدنيين المشار اليه التي عينت احوال سقوط الدعوى التأديبية
لا تسرى على الدعوى التأديبية التي تقام ضد المأذونين شأنها في
ذلك شأن باقي احكام النظام المذكور ، واذا كان ذلك كذلك ،
وكانت لائحة المأذونين لم تتضمن نصا يقرر سقوط الدعوى
التأديبية عن المخالفات التأديبية التي يرتكبها المأذون اثناء عمله ،
فان الدفع بسقوط الدعوى التأديبية مثار الطعن يكون على غير
اساس سليم ويتمين رفضه ، ولا وجه لما ذهب اليه هيئة
مفوض الدولة في تقريرها من ان القول بعدم سقوط الدعوى
التأديبية التي تقام على المأذون يترتب عليه امكان مغاضاته عن
اخطائه تأديبية مهما كان تاريخ اقترافها حين انه لو ارتكب جريمة
جنائية مهما بلغت جسارتها فانها تنقادم بمرور اجل معين ، لا وجه
لما تقدم ، لانه فضلا عن ان تقادم الدعوى لا يكون الا بنص صريح
وقد خلت لائحة المأذونين من ثمة نص في هذا الصدد ، فان
الجريمة الجنائية تختلف في طبيعتها وفي ارتكابها عن الجريمة

التأديبية فلكل منها وزنها ومقوماتها وعلى ذلك لا تفيد الحاجة في هذا المقام بالأحكام التي وضعها المشرع لسقوط الدعيوى الجنائية .

ومن حيث أن ثابت من الأوراق أن مآذون ناحية القباب الصغرى قدم شكوى فى ١٨ من فبراير ١٩٧٥ تضمنت أن الطاعن تعدى على اختصاصه وعقد خفص زيجات خلال المدة من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧١ لزوجات من القباب الصغرى تولدا وأتلة ، وقد طلبت نيابة قسم ثان بد المتصورة للأحوال الشخصية من مركز شرطة دكرنس التحرى عن محل إقامة الزوجات المذكورات ، وأفاد مأمور مركز دكرنس أنه تبين أن أربعة من الزوجات المذكورات من مواليد القباب الصغرى ومنهن الثلثان تقيهان بالقباب الصغرى ، والأخريات تقيهان بالقاهرة ، كما تضمنت التحريات أن الخامسة نهي من أهالى القباب الصغرى ولكنها مولودة ومقيمة ببورسعيد وعلى أثر حدود هذه التحريات أحيلت الأوراق الى دائرة المآذونين بحكمة المتصورة حيث قيدت برقم ٢٠ لسنة ١٩٧٦ للنظر فى أمر الطاعن وتوقيع أقصى جزاء عليه لتعديه على دائرة اختصاص الشاكى بمقتد الزوجات الخفص المشار اليها فى شكوى الشاكى ، وفى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ صدر القرار المطعون فيه بمجازاة الطاعن بالوقف لمدة شهر لما نسب اليه .

ومن حيث أن المادة ٢٠ من لائحة المآذونين تضمنت النص على أنه « إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المخص بتوثيق عقد الزواج مآذون الجهة التى بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجهما فى غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد مآذون آخر وفى هذه الحالة يشترط لقيام هذا المآذون بذلك أن يقدم شهادة من المحكمة الجزئية « الشرعية » المختصة فى دائرتها الزوجة بأن التحريات دلت على عدم وجود مانع شرعى أو قانونى ، وإذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت جاز أن يتولى العقد مآذون الجهة التى تكون بها وقت

طلب العقد » ومفاد ذلك ان المأذون يختص بتوثيق عقود الزواج اذا كان الزوجان يقيمان في دائرة اختصاصه ، او كانت الزوجة وحدها هي التي تقيم في دائرة اختصاصه او لم يكن للزوجة محل اقامة ثابت وكانت وقت العقد بدائرة اختصاصه .

ومن حيث ان الأوراق قد اجديت تهما من ان الطاعن انتقل الى ناحية القباب: الصغرى وعقد قران الزوجات المشار اليهن ، كما ان تحريات الشرطة التي استند عليها القرار المطعون فيه ، اقتصرمت فقط على بيان محل ميلاد الزوجات المذكورات ومحل اقامتهن حاليا ولم تتضمن تلك التحريات تحديد محل اقامة كل منهن وقت عقد زواجهما ، كذلك لم يثبت من الأوراق ان الجهة الادارية قد اطلعت على عقود زواج المذكورات وثبتت من ان الطاعن عقدها خارج دائرة اختصاصه او في غير الاحوال التي يختص فيها يعقدها ، ومن ثم فانه لا يوجد ثمة دليل يفيد ارتكاب الطاعن المخالفة المسندة اليه ، ويكون القرار المطعون فيه والحال هذا غير مبطل مستخلاصا سائفا من الأوراق بما يتعين معه الحكم بالقبالة والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٢٣٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

رابعاً — استتالة ميعاد سقوط الدعوى التأديبية
عند تداخل المسئوليتين التأديبية والجنائية

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

ان مؤدى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من قانون نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
انه اذا كان الفعل مكوناً لجريمة جنائية وكان يمثل فى ذات الوقت
ذنبا تأديبياً فان للجهة الادارية ان ترجى اتخاذ الاجراءات
التأديبية ضد الموظف الى ما بعد انتهاء التحقيق بمعرفة
النيابة العامة والحكم نهائياً فى الاتهام الجنائى المنسوب الى
الموظف هذا الاجراء متروك لمره لتقدير الجهة الادارية —
ميعاد سقوط الدعوى التأديبية لا تبدأ فى هذه الحالة الا من
تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية بحكم نهائى حاسم لموقف
الموظف من كافة جوانبه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بالتناهد
فان المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص على أن تسقط
الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع
المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المحدث اقرب ،
وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او المحاكمة
وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء فيها واذا كان الفعل
يكون جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الجنائية ولقد جاء
هذا النص مردداً حكم المادة ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة

الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ومضيفا حكم سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة . ولما كانت اجراءات التحقيق والمحكمة الجنائية من الاجراءات القاطعة لمدة سقوط الدعوى التأديبية وكان الثابت ان الطاعن اوقف عن العمل فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٨ وان محكمته جنائيا استمرت حتى تاريخ صدور حكم محكمة جنليات كفر الشيخ فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٧ ببرأته من الاتهام الجنائى المنسوب اليه ، ولم يصبح هذا الحكم نهائيا الا بعد التصديق عليه فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ ، فان مدة سقوط الدعوى التأديبية لا تسرى من ثم الا من هذا التاريخ اعتبارا بان التصديق على هذا الحكم هو آخر اجراء من اجراءات المحكمة وقد تم قبل ان يلحق الدعوى الجنائية ثمة سقوط ولا ينال من ذلك ان الطاعن قدم الى المحكمة انتايبية عن افعال اخرى بخلاف الافعال التى كانت محلا للمحاكمة الجنائية والتى اتخذت بشأنها اجراءات التحقيق والمحكمة سالف الذكر ، ذلك ان مؤدى النص فى الفترة الأخيرة من المادة ٦٢ سالف الذكر على أنه اذا كان الفعل يكون جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية، مؤدى هذا النص انه اذا كان الفعل مكونا لجريمة جنائية وكان يمثل فى ذات الوقت ذنبا تأديبيا فان للجهة الادارية أن ترجىء اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد الموظف الى ما بعد انتهاء التحقيق بمعرفة النيابة العامة والحكم نهائيا فى الاتهام الجنائى المنسوب الى الموظف . وهذا الاجراء امر متروك لتقدير الجهة الادارية التى قد ترى فى اجراءات التحقيق التى تمارسها سلطات الاتهام الجنائى طريقا اجدى للكشف عن حقيقة موقف الموظف وما اكتنف سلوكه من ملابسات سواء فى المجال الإدارى أو فى المجال الجنائى وبهذه المثابة .ميعاد سقوط الدعوى التأديبية لا يبدأ فى هذه الحالة الا من تاريخ انتهاء الاجراءات القانونية بحكم محكمة نهائى حاسم لموقف الموظف من كفاءة جوانبه

متى كانت حكمة أرجاء التصرف في المخالفات التأديبية التي تعتبر في ذات الوقت من جرائم القاتلون الجنائي ، تتوافر أيضا بالنسبة الى كافة ما يقتصر بهذه الجرائم او يرتبط بها من مخالفات تأديبية . أخرى ولو لم تكن هذه المخالفات جرائم جنائية لما كان من اجراءات التحقيق او المحاكمة الجنائية التي تتخذ بالنسبة الى الاتهام الجنائي المستوب الى الموظف تعتبر من ثم من الاجراءات القاطمة لمدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى المخالفات . التأديبية المشار اليها طالما ان هذه المخالفات ليست منبئة : الصلة بالاتهام الجنائي وانما اربطت بذلك الاتهام اذ اقترنت به لما كان الثابت من تضريرات الحكم الجنائي الصادر من محكمة جنابات كمر الشيخ ببراءة الطاعن من الاتهام الجنائي المنسوب اليه ، ان الطاعن وان كان لا دليل عليه انه هو الذي توافر جريمته التزوير والاختلاس اللتين تقدم عنهما للمحاكمة الجنائية ، الا انه اخطأ في افعال المراجعة مما سهل لعمال التنفيذ اختلاس الجبالغ التي ظهر فيها المعجز في عهد الطاعن ومثل هذا الاهمال الذي تكشف في حق الطاعن بمناسبة التحقيق معه ومخالفته عن جريمته التزوير والاختلاس المنسوبتين اليه تعتبر من المخالفات الوثيقة الصلة بتلك الاتهام الجنائي والتي لا تسري مدة سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة لها الا من تاريخ آخر اجزاء اتخذ في الدعوى الجنائية وهو تاريخ التمديق على حكم البراءة في ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٧ على ما تقدم القول . ولما كان الطاعن قد احيل الى المحاكمة التأديبية في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ ، أي قبل انقضاء المدة المستقلة للدعوى التأديبية الا على العاملين في الجهات التي حددتها حصرا المادة الاولى من يسنفلون طبقا لاحكام المادة ٦٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧١ . سالف الذكر ، فان النفع بسقوط هذه الدعوى يكون في غير محله جدير بالرفض .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

مفاد المادتان ٦٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ - ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ان المشرع جعل سقوط الدعوى التأديبية تستلزم الى ما يساوى المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل فى ذات الوقت جريمة جنائية .

ملخص الحكم :

اذا كانت المحكمة التأديبية لا شأن لها بالوصف الجنائى للواقعة نظرا لاستقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة الجنائية الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه ان تلتفت المحكمة التأديبية كلية من الوصف الجنائى للوقائع المكونة للمخالفة التأديبية اذا لها ان تلجأ فى الاعتبار هذا الوصف والعقوبة الجنائية المترتبة له فى مجال تقدير جسامة الفعل عند تقديرها للجزاء التأديبى الذى توقعه ولها ان تتعدى تكيف الوقائع المعروضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان أثره فى استتالة مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما ان ما تنتهى اليه من وصف جنائى بهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الامر المقضى لا يفر من هذا المبدأ عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة الى العامل او عدم عرض امرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائى - للمحكمة ان تكيف الوقائع المنسوبة الى العامل بحسب ما تستظهره منها وتطلع عليها الوصف الجنائى السليم بنية النظر فى تحديد مدة سقوط الدعوى التأديبية .

ومن حيث ان مفاد نص المادتين ٦٦ من نظام العاملين المدنيين

بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ و ٦٢ من نظام
العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
سألنى الذكر ، ان المشرع جعل مدة سقوط الدعوى التأديبية:
تستطيل الى ما يساوى المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية
اذا كانت الواقعة التى تشكل المخالفة التأديبية تشكل فى ذات
الوقت جريمة جنائية .

ومن حيث انه كان الاصل ان الفعل اذا تولدت عنه فى ذات
الوقت جريمة جنائية الى جانب المخالفة التأديبية ، فان كل منهما
تستقل عن الأخرى باعتبار ان لكل منهما نظام قانونى خاص
ترتد اليه وسلطة خاصة تتولى توقيع العقاب عليها وان
مقتضى ذلك ان المحكمة التأديبية باعتبارها السلطة تتولى توقيع
الجزاء على الفعل بوصفه مخالفة تأديبية لا شأن لها بالوصف
الجنائى للواقعة ، وان كل ما يعنيه هو ان تستخلص من جماع
الوقائع الثابتة الخطأ التأديبى لاختار بعد ذلك العقوبة التى تناسب
هذا الخطأ ، الا ان هذا الاستقلال ليس من شأنه ان تلتفت
المحكمة التأديبية مطلقا عن الوصف الجنائى للوقائع المكونة
للمخالفة اذ لها ان تأخذ فى الاعتبار هذا الوصف والعقوبة
الجنائية المقررة له فى مجال تقدير جسامة الفعل عند تقديرها
للجزاء التأديبى الذى توقعه ، كما لها ان تصدى لتكييف الوقائع
المعرضة عليها وتحدد الوصف الجنائى لها لبيان أثره فى
استطالة مدة سقوط الدعوى مع حكم جنائى حاز قوة الأمر
المقتضى . ولا مفرع فى ان عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات
النسوبة الى المطعون ضده أو عدم عرض امرها على المحكمة
الجنائية ليصدر فيها حكم جنائى من شأنه ان يفل سلطة
المحكمة التأديبية من اجل النظر فى مدة سقوط الدعوى التأديبية -
فى تكييف الوقائع المنسوبة الى المطعون ضده وبحسب ما تستظهر
من تلك الوقائع وتخلص عليها الوصف الجنائى المبين .

ومن حيث أن المخالفات المسبوبة إلى الماطعون ضده يشكل بعضها جنائيات اختلاس أموال أميرية وتزوير في أوراق وسجلات رسمية. حيث ثبت من أعمال لجنة الفحص والتحقيق أن الماطعون ضده قام بإجراء عمليات خُصم وهمة في سجلات عهدته المخزنية وسجل أسماء وهمة لبعض المرضى بفرض تغطية صرف اصناف ووجبات غذائية بدون وجه حق بلغت قيمتها ٢٥ مليون و ١٩٢ جنيه ، وثبتت هذه المخالفات بالتكليف المشار إليه ثابت في حق الماطعون ضده مما اعترف به في التحقيق صراحة الأمر الذي يجعل للدعوى التأديبية المتعلقة بهذه المخالفات ذات مدة سقوط الدعوى الجنائية الخلسة بالجنائيات وهي عشر سنوات من تاريخ وقوع الفعل وهي مدة لم تبلغ نهايتها عند إجراء التحقيق والانهام في الوقائع المقام بها الدعوى التأديبية الماثلة وبهذه المثابة فإن الحكم الماطعون فيه يكون قد خالف القانون فيما انتهى إليه من سقوط الدعوى التأديبية المقامة ضد المخالف الماطعون ضده دون بحث التكليف الجنائي لما نسب إليه من مخالفات وأثر ذلك في مجال سقوط الدعوى التأديبية .

(طعن ٨١٦ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٧٩/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ينظم الماملين بالقطاع العام - أرجاء الشركة توقيع الجزاء لحين ثبت في المسؤولية الجنائية - صدور حكم محكمة أين الدولة بالبراءة لعدم ثبوت الجنائية والتصديق عليه في ١٩٧٦/١٠/٢٤ - متى تم توقيع الجزاء من الشركة خلال سنة من تاريخ التصديق على الحكم كان بمنسأى عن سقوط الدعوى التأديبية .

ملخص الحكم:

ان المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالتطاع العام والمطابقة لحكم المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى حل محله نص على ان (تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسقط الدعوى التأديبية فى كل حالة بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسمى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء ... ومع ذلك فاذا كون الفعل جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط الدعوى الجنائية) .

ومن حيث ان ثابت من الاطلاع على حكم محكمة جنائيات اتين الدولة العليا بالقاهرة الصادر فى قضية النيابة المسامة رقم ٧٢٣٧ لسنة ١٩٧٤ االزبكية (القضية رقم ٣٢١ لسنة ١٩٧٤ على) ضد كل من و ٢ - ، وان النيابة العامة اتهمتهما بانها خلال المدة من ١/١/١٩٧٤ حتى ٢/٨/١٩٧٤ بسفقتها فى حكم الموظفين العموميين اخطسا البضائع الموضحة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ١٣٢ مليون و ١٥٨٩ جنيه المسلبة اليهما بسبب وتظليتهما كما هو ثابت من الجرد ؛ ومن هذه البضائع العجز فى العهد الذى سبق جرده ، عن صفى الدور والذبلان والبالغ قيمته ٢٥٧ مليون و ٣٢٥ جنيه ومن ثم فان هذا الجزء الاخر من العجز فى العهد الذى جوزى المطعون ضده بسببه بالفصل والغت المحكمة التأديبية هذا الجزء لعدم تناسبه مع المخالفة ؛ هذا الجزء شكل فى ذات الوقت جريمة جنائية تمت محاكمته عنها جنائيا وقضى نهائيا ببرأته لعدم ثبوت الجنائية وصحق على الحكم فى ٢٣/١٠/١٩٧٦ ، واذا سبق للشركة ارجاء توقيع جزاء عنها لحين البت فى مسئولية المطعون ضده الجنائية ، وتم توقيع الجزاء فى ٢٨/٥/١٩٧٧ خلال سنة من تاريخ التصديق

على الحكم الجنائي اى حتى تاريخ آخر واجراء من اجراءات المحكمة فانه يكون بنائى عن سقوط الدعوى التأديبية وفقا لحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ المشار اليها ، ولذلك يكون الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير هذا النظر مخالفا للقانون جديرا بالالغاء .

(طعن ٤٢٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٩٣/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

حكم محكمة أمن الدولة - لا تتوافر له مقومات وجوده .
حكم نهائى الا بعد التصديق عليه - ميعاد سقوط الدعوى
التأديبية المترتبة عليه لا يبدأ الا اعتبارا من هذا التاريخ وليس
من تاريخ صدوره .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل بالمادة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٨ تنص على أنه « لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، ولا تكون هذه الأحكام نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية وتقضى المادة ١٤ بأنه « يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها أو أن يبدل بها عقوبة اقل منها ، أو أن يلغى كل العقوبات أو بعضها ايا كان نوعها اصلية أو تكميلية أو تبعية ، أو أن يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها كما يجوز له الغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر باعادة المحاكمة امام دائرة اخرى ، وفى هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار مسببا .

فاذا صدر الحكم بعد اعادة المحاكمة تناضيا بالبراءة وجب

التصديق عليه في جميع الأحوال وإذا كان الحكم بالادانة جازاً لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو الغاءه رفق ما هو مبين في فقرة الأولى أو الغاء الحكم مع حفظ الدعوى .

ومن حيث أن المشرع وقد قضى بإطلاق على أن لا تصبح الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية أو من ينييه على ما نصت عليه المادتان ١٢ ، ١٧ من القانون سالف الذكر ، فإن مقتضى هذا الإطلاق أن لا تتوافر للأحكام الصادرة من هذه المحاكم نهائيتها إلا بعد التصديق عليها من السلطة المختصة ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأحكام صادرة ابتداء أو بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى بناء على أمر سلطة التصديق - ولا مفتح فيها قال به الطاعن من أن تطلب التصديق على أحكام محاكم أمن الدولة لا يجيز مجاله إلا بالنسبة للأحكام الصادرة منها ابتداء دون تلك الصادرة بالبراءة بعد إعادة المحاكمة مرة أخرى ، لا مفتح في ذلك لأنه يتجافى مع ما تقتضى به أصول التفسير من عدم جواز تخصيص عموم النص بغير مخصص . ويؤكد هذا التهم ويسانده ما نصت عليه إعادة ١٤ من القانون المذكور من أنه إذا صدر الحكم بعد ادائه المحاكمة قاضياً بالبراءة كما هو الشأن في الحالة الماثلة - وجب التصديق على هذا النحو ينطوى على دعوة صريحة لسلطة التصديق للتدخل إيجابياً لتمارس اختصاصها بالتصديق على الحكم حتى يصبح نهائياً في حكم هذا القانون . ولو شاء المشرع غير هذا النظر لما أعوزه النص على أن يصبح الحكم نهائياً بقوة القانون إذا صدر بالبراءة بعد إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى دون تطلب التصديق عليه ، على ما ذهب إليه المشرع في ذات القانون حين نص في المادة السادسة

منه على أن قرار المحكمة بالانحراج المؤقت عن التهم يكون نافذا ما لم يعترض عليه رئيس الجمهورية فإذا اعترض عليه أحيل الاعتراض إلى دائرة أخرى ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة نافذا .

ومن حيث أنه لما كان الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة ببراءة المتهم سواء أكان حكماً صادراً من المحكمة ابتداءً أم بعد إعادة المحاكمة مرة ثانية بناءً على أمر سلطة التصديق بشأن الحكم مشار المنازعة موضوع الطعن — لا تتوافر له مقومات وجوده كحكم نهائي إلا بعد التصديق عليه ، فإن ميعاد سقوط الدعوى التأديبية المترتبة عليه لا يبدأ بالتالي إلا اعتباراً من هذا التاريخ وليس من تاريخ صدور حكم محكمة أمن الدولة حكماً يذهب الطامن .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الحكم الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٣ من محكمة أمن الدولة العليا بعد إعادة محاكمة الطامن قد تم التصديق عليه في ٣ من يوليو سنة ١٩٧٤ فإنه قبل هذا التاريخ لا يكون الحكم المذكور نهائياً ، ومن ثم فلا يعتد به إلا من تاريخ التصديق ، عند احتساب المدة المقررة بسقوط الدعوى التأديبية المتأمة ضد الطامن ، فإذا كان ذلك وكانت النيابة الإدارية قد استأنفت تحقيقها مع الطامن في ٢ من فبراير سنة ١٩٧٥ وتقدمته إلى المحاكمة التأديبية في ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ ، فإن الدعوى التأديبية والإمر كذلك لم يلحقها السقوط بعدم توافر المدة اللازمة له بشأنها ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاباً وجه الحق فيما ذهب إليه .

ومن حيث أن الواقعة المسندة إلى المخالف ثابتة في حقه للأسباب التي قام عليها الحكم الصادر فيه والتي تأخذ بها هذه المحكمة وهو الأمر الذي لم يجادل الطامن فيه .

ومن حيث أنه للأسباب المتقدم ذكرها يكون الحكم المطعون

فيه قد التزم صواب القاتنون محالاً وجه للنعى عليه ومن ثم يتمين القضاء بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

(طعن ٢٥٦ لسنة ٢٢ ق = جلية ١٣/١٢/١٩٨٠)

تعليقي :

لئن كانت للدعوى التأديبية قواعد السقوط الخاصة بها ، سواء فيما يتعلق بأسباب السقوط ومدده والإجراءات القاطمة له ، وهي في جيلتها تتفق مع النظام الإداري وتستقل بذلك عن قواعد السقوط الجنائي ، فقد ربط المشرع بين سقوط الدعوى التأديبية والجنائية ، وذلك إذا ما كون الفعل التأديبي جريمة جنائية . اذ نص في الفقرة الثالثة من المادة ٦٦ من قانون العالين على أن الدعوى التأديبية لا تسقط في هذه الحالة إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

وعلى ذلك فإنه إذا لحق الدعوى التأديبية سبب من أسباب سقوطها ، فإنها لا تسقط مع ذلك مادامت الدعوى الجنائية قائمة عن ذات الفعل . ولكن العكس غير صحيح . فقد تسقط الدعوى الجنائية ، ومع ذلك تظل الدعوى التأديبية قائمة ، إذا كانت قد اتخذت فيها إجراءات قاطمة لبدة سقوطها .

فالارتباط بين الدعوى قائم أذن حين تتعرض الدعوى التأديبية للسقوط ، إذ حينئذ تعلق بالدعوى الجنائية ولا تسقط إلا معها . أما إذا كانت الدعوى التأديبية قائمة ، فإنها تظل بمعل عن الدعوى الجنائية ولو كانت هذه قد لحقها السقوط .

(د. السيد محمد إبراهيم - المرجع السابق - ٥٧٣ و ٥٧٤) .

خلصنا — علم الرئيس المباشر بالمخالفة

قاعدة رقم (٢٠٤)

المادة :

عدم سقوط الدعوى التأديبية إلا بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر إجراء قاطع للمدة سواء كان إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة — سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة متوطة بأن يكون زمام التصرف في المخالفة التأديبية بيد الرئيس المباشر دون سواء — أسس ذلك — أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية يعد قرينة على اتجاهه إلى الالتفات عنها وحفظها — اتباع المبادئ التي تضعها المحكمة الإدارية العليا في هذا الشأن .

ملخص القوى :

أن المادة ٩١ من قانون نظم العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن (تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أي المحدثين اقرب .

وتتطوع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وتسرى لمدة من جديد ابتداء من آخر إجراء .
وإذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم

وترتب عليه انقطاعها بالنسبة للبائين ولو لم يكن قد اتخذت
ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى
التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية » .

ولما كانت المحكمة الادارية العليا قد قضت في حكمها الصادر
بجلسة ١٩٨١/١/١٧ في الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ . بأنه **لذا تسقط**
مدة سقوط الدعوى التأديبية بأى اجراء من اجراءات التحقيق
او الاتهام او المحاكمة فانها لا تسقط بمعد ذلك الا **ينقضى ثلاث**
سنوات من تاريخ آخر اجراء قاطع للمدة وذلك على الرئيس ان
الرئيس المباشر في مفهوم القانون هو المخاطب **دون مساواة**
بحكم السقوط السنوى طالما كان زمام التصرف في **المخالفة التأديبية**
بيده اما اذا خرج الامر عن سلطانه باحالة **المخالفة الى**
التحقيق او الاتهام او المحاكمة واصبح التصرف فيها **ذلك من**
اختصاص غيره انقضى تبعاً لذلك بموجب سريان **السقوط السنوى**
والعلة في ذلك تكمن في ان سكوت الرئيس المباشر عن **ملاحقة**
المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع **المخالفة التأديبية** يعهد
قرينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها اما اذا **تشبث الى**
اتخاذ اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة و**خرج الامر**
بذلك عن سلطانه ارتفعت قرينة التنازل هذه وخضع **المخالف**
امر السقوط للاصل وهو ثلاث سنوات . لما كان الامر **كذلك**
وكان زمام قبول الدعوى التأديبية منوطاً بالبداء **التي تضمنها**
المحكمة الادارية العليا فان المبدأ الذى اخذت به يكون **اولى**
بالاتباع .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى
حساب التقادم في الحالة المثالة وفقاً للمبدأ الذى **اخذت به**
المحكمة الادارية العليا .

مُاعِذَةُ رَقْم (٧٠٥)

المبدأ :

لا يبدأ مِتْعَد سَقُوط الدَّعْوَى التَّادِيِيَّةِ من تَارِيخِ عَمَلِ
الرَّئِيسِ المَبْشَرِ بِالمُخَالَفَةِ مَتَى كَانَ شَرِيكَاً فِيهَا - سَرِيانَ هَذَا المِيعَادِ
يُقْتَضَى أَن يَسْكُونِ الرَّئِيسُ المَبْشَرُ فِي مَوْقِفِ الرَّقِيبِ الَّذِي لَهُ سُلْطَةُ
اتِّخَاذِ اجْعِرَاءِ فِي المُخَالَفَةِ أَوْ السَّكُوتِ عَلَيْهَا .

مُلْخَصُ الحُكْمِ :

ولمَّا كَانَتِ السَّادَةُ ٧٠ من لائحةِ نِظَامِ العَمَالِينِ بِالقَطَاعِ
العَمَلِ - الَّتِي وَقَعَتِ هَذِهِ المُخَالَفَاتُ ائْتَاءَ العَمَلِ بِهَا - تُقْفَى
يَعْنَى « سَقُوطِ الدَّعْوَى التَّادِيِيَّةِ بِبَعْضِ سَعْفَةِ من قَارِيخِ عَمَلِ
الرَّئِيسِ المَبْشَرِ بِوَتَنُوعِ المُخَالَفَةِ . وَتَسَقُطُ هَذِهِ الدَّعْوَى فِي كُلِّ
حَالَةٍ بِانْقِضَاءِ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ من يَتَوَمَّ وَتَنُوعِ المُخَالَفَةِ وَتَقْطَعُ
هَذِهِ السَّنَةُ بِأَيِّ اجْعِرَاءٍ من اجْعِرَاءَاتِ المُتَحَقِّقِ أَوْ الاتِّهَامِ أَوْ المُحَاكِمَةِ
عِنْدَهُ بِعَطْبِيقِ هَذَا الحُكْمِ عَلَى وَتَنَاتِجِ الطَّعْنِ المِثْلِ يَبِينُ أَن السُّلْطَةَ
الرَّقِيبِيَّةَ أَمَرَتْ بِالتَّحْقِيقِ فِي المُخَالَفَاتِ النِّسْبِيَّةِ إِلَى الطَّاعِنِ مُورِ
عَلَيْهَا بِوَتَنُوعِ هَذِهِ المُخَالَفَاتِ وَانْتَهَى التَّحْقِيقُ بِاتِّهَامِهِ وَتَقْدِيهِهِ إِلَى
المُحَاكِمَةِ التَّادِيِيَّةِ كَمَا يَبِينُ أَجْضَا أَن الأَمْرَ بِالتَّحْقِيقِ قَدْ صَدَرَ
فَهِلَ أَن تَمُضِيَ ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ عَلَى وَتَنُوعِ المُخَالَفَةِ ذَاتِهَا . وَمَا
قُلْنَاكَ يَكُونُ الدَّفْعُ بِالسَّقُوطِ غَيْرِ سَعِيدٍ إِمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الطَّاعِنُ
مَنْ أَن رَقِيبَهُ المَبْشَرُ قَدْ عَمِلَ بِالوَاقِعَةِ وَوَأَفَقَ عَلَيْهَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ
وَقَعَ عَلَى الذِّكْرَاتِ الَّتِي أَعْدَاهَا الطَّاعِنُ مِنْ تَقْدِيزِ الأحْكَامِ الجَزَائِيَّةِ
بِمَا يَحْدِدُ موافقته على الآراءِ الوَارِدَةِ فِيهَا مَن موافقة هَذَا
الرَّئِيسِ المَبْشَرِ أَنَّهُ تَعْنَى فِي الوَاقِعِ مِنَ الأَمْرِ مَبْشَرَتَهُ لِلطَّاعِنِ فِي
ارْتِكَابِ المُخَالَفَةِ الأَمْرَ الَّذِي كَانَ يَسْتَوْجِبُ ائْتِسَامَةَ الدَّعْوَى
التَّادِيِيَّةِ ضِدَّهُ وَمَنْ ثَمَّ مَن عَمِلَ بِالمُخَالَفَةِ وَالحَالَةِ هَذِهِ لَا يَتَرْتَبُ
عَلَيْهِ سَرِيانَ مِيعَادِ السَّقُوطِ بِالنِّسْبَةِ لَإِيْهِمَا لَأَن سَكُوتَهُ مِنْ اتِّخَاذِ
اجْعِرَاءِ بِالتَّحْقِيقِ أَنَّهُ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ التَّسَرُّعِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى
مُرُوءِيسِيهِ بِقَصْدِ اخْفَاءِ مَعَالِمِ المُخَالَفَةِ . بَيْنَمَا أَن التَّنْصِيرَ

السليم لحكم المادة ٧٠ المذكورة يقتضي ان يكون الرئيس المباشر في موقف الرقيب الذي له سلطة تقدير اتخاذ اجراء في المخالفة التي ارتكبتها الرؤوس او السكوت عليها . وعلى ذلك يكون هذا الوجه من الطعن بدوره غير قائم على اساس من القوانين .

(طعن ٨٣١ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٥/١١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

المادة ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام الماملين بالقطاع العام والمادة ٩٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - سقوط الدعوى التأديبية - الرئيس المباشر هو المخاطب دون سواه بحكم السقوط السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده - اذا احيل العامل الى التحقيق او الاتهام او المحاكمة اصبح التصرف من اختصاص غيره ومنقضى تبعاً لذلك بعباد السقوط السنوي - أساس ذلك : سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة مدة سنة من تاريخ علمه بوقوعها يعنى اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها - اذا نشط الرئيس المباشر الى اتخاذ اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة خرج بذلك الامر عن سلطته وارتفعت قرينة التنازل وخضع امر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات - انقطاع المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وسريانه من جديد من تاريخ آخر اجراء .

ملخص الحكم :

ان المادة ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون نظام الماملين بالقطاع العام تقضى بان تسقط الدعوى التأديبية بضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث

مسنوات من تاريخ ارتكابها أى المدتين اقرب وتقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة . وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء . وقد صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين بالقطاع العام مقررًا ذات الحكم فى المادة ٩٣ منه . والمستفاد من ذلك ان الرئيس المباشر هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوى للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف فى المخالفة التأديبية فى يده ، اما اذا خرج الأمر عن سلطاته بإحالة المخالفة الى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف فيها بذلك من اختصاص غيره ، انقضى تبعًا لذلك موجب سريان السقوط وتكون حلة ذلك فى أن سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالفة بعد سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية قرينة على اتجاهه الى الالتفات عنها وحفظها ، اما اذا نشط الى اتخاذ إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة وخرج بذلك عن سلطاته ارتفعت قرينة التنازل هذه ، وخضع بالتالى أمر السقوط للأصل وهو ثلاث سنوات وتقطع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق والاثهام أو المحاكمة وسريان أجل جديد من تاريخ آخر إجراء .

(طعن ١٩١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٥)

سادساً — وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

إذا قررت المحكمة التأديبية إيقاف الدعوى التأديبية إلى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي المسند إلى المظنون ضدهم وذلك باعتبار أن الاتهام الجنائي شق من المخالفات التأديبية المنسوبة إليهم فإن مقتضى هذا الإيقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية مهما طالّت مدة الإيقاف أساس ذلك أن من شأن هذا الإيقاف أن تشل يد النيابة الإدارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ إجراءات السير فيها مستحيلة إلى أن يتم الفصل في الاتهام الجنائي الذي علق عليه الحكم التأديبية نظر الدعوى التأديبية — عدم الاستناد إلى حكم المادة ١٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بالألا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى التأديبية لأي سبب كان — أساس ذلك أنه فضلاً عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل فإن القضاء التأديبي لا يلتزم كالمصل عام بأحكام قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجنائية وإنما يستهدى بها ويستمر منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها بانتظام واطراداً .

ملخص الحكم :

من حيث أن المحكمة التأديبية قد قررت في ٢٨ من فبراير سنة

١٩٦٢ تأجيل نظر الدعوى الى أجل غير مسمى حتى يتم التصرف نهائيا فى الاتهام الجنائى شطرنج من المخالفات التأديبية المنسوبة اليهم ، ولما كان من مقتضى هذا الايقاف أن يقف سريان ميعاد سقوط الدعوى التأديبية لأن من شأنه أن يثقل يد النيابة الادارية عن تحريك الدعوى التأديبية ويجعل اتخاذ اجراءات السير فيها مستحيلا الى أن يتم الفصل فى الاتهام الجنائى الذى علق عليه المحكمة التأديبية نظر الدعوى التأديبية ، فان الدعوى التأديبية بذلك لا تسقط بضى المدة مهما طالت مدة الايقاف ، ويظهر الأمر كذلك الى أن يزول المانع بتحقيق الأمر الذى أوقفت الدعوى التأديبية بسببه ، فبمستأنف ميعاد السقوط سيره . ولا غناء فى الاستناد الى حكم المادة ١٦ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بالا بوقف سريان المدة التى تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان ، ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص مماثل ، فان القضاء التأديبى لا يلتزم كاصل عام بأحكام قانون العقوبات او قانون الاجراءات الجنائية وانما يستهدى بها ويستعير منها ما يتلاءم وطبيعة المرافق العامة وحسن سيرها بانتظام وامرأاد ، ولا ترى المحكمة فى مجال سقوط الدعوى التأديبية الاستثناء بحكم المادة ١٦ سالفه البيان خاصة وان سقوط الدعوى الجنائية يقوم على قرينة نسيان المجتمع للجريمة بمرور الزمن ، بينما يقوم سقوط الدعوى التأديبية اسلبا على افعال الرئيس المباشر ولظنة التفاضى عن المخلة التأديبية وصرف النظر عنها ، ومن ثم فان الجهة الادارية او النيابة الادارية اذا ما استحال عليها لسبب عارض اتخاذ الاجراءات التأديبية او السر فيها فان القرينة التى يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنتفى ويقتضى ذلك بحكم اللزوم وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما قد استحال السير فى اجراءاتها وذلك الى أن تزول أسباب هذه الاستحالة .

ومن حيث أن الاتهام الجنائى الذى علقته المحكمة التأديبية

تأديب المطعون ضدهم على نتيجته قد فصل فيه على ما سلف
ببائنه في ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٠ ، وبأدلت النيابة الإدارية في
٢٧ من يولييه سنة ١٩٧٠ بطلب تحريك الدعوى التأديبية ،
فانه لا يكون ثمة مجال للقول بسقوط الدعوى التأديبية بمضي
المدة ، طالما ان مدة السقوط المنصوص عليها في القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ قيد أوقفت اعمالا لقرار المحكمة التأديبية
الصادر في ٢٨ ن فبراير سنة ١٩٦٤ بتأجيل الدعوى التأديبية الى
أجل غير مسمى حتى يتم الفصل في الاتهام الجنائي المشار اليه
وبناء عليه يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط الدعوى
التأديبية قيد خالف حكم القسانون بصحرا بالالفاء .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية لم تتول محاكمة المطعون
ضدهم وسماح اتوالهم وتحقيق دفاعهم واقتصر نظرها للدعوى
على الدفع الخاص بسقوط الدعوى التأديبية بمضي المدة ، بأن
الدعوى بذلك تكون غير مهياة للفصل في موضوعها ، ومن ثم
يتعين اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل فيها .

(ملن ١٠ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

المادة ٧٢ من قانون نظام الممالين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة
من انقطاع الممال دون مقر مقبول هي قرينة مقرررة لصلاحة
الجهة الإدارية ان شاعت اعمالتها في تحقه واعتبرته مستقيلا وان
شاعت تفاضت عنها رغم توافر شروط اعمالتها — انتهاء خدمة
الممال اعمالا لهذه القرينة لا يتوجب حتما بقوة القانون بمجرد
توافر شروط اعمالتها وانما يبازم ان تصدر الجهة الادارية قرارا

إداريا. يترتب هذا الأثر أن هي ارتأت الاستغناء عنه وغضت البصر عما أتاه من سلوك يشكل في ذاته مخالفة تأديبية — لا تسقط الدعوى التأديبية بشأن المخالفة إلا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية دون التقيد بالميعاد الوارد بالمادة ٧٣ — فوات الميعاد الوارد بالمادة ٧٣ دون اتخاذ الإجراءات التأديبية يؤدي إلى أن تستعيد الجهة الإدارية كامل سلطتها في مواجهة العامل المنقطع عن العمل واتخاذ الإجراءات التأديبية المقررة قانونا في حقه ما دامت لم تصدر في شأنه قرارا باعتباره مستقيلا من الخدمة .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرينة الاستقالة الضمنية التي قررتها المادة ٧٣ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمستفادة من انتطاع العامل الممدد الواردة بها دون أن يقدم عنرا تقبله الإدارة ، وهي قرينة مقررة لمصلحة الجهة الإدارية التي يتبعها العامل والتي ارتكبت المخالفة في حقها ، أن شاعت أعمالها في حقه واعتبرته مستقيلا وإن شاعت تخاضت عنها رغم توافر شروط أعمالها والأثر المترتبة عليها ، ويقضى ذلك أن انتهاء خدمة العامل أعمالا لهذه القرينة لا يترتب حتما بقوة القانون بمجرد توافر شروط أعمالها ، وإنما يلزم لذلك أن تصدر الجهة الإدارية التي يتبعها العامل قرارا إداريا يترتب هذا الأثر أن هي ارتأت الاستغناء عنه وغضت البصر عما أتاه من سلوك يشكل في ذاته مخالفة تأديبية والا جاز لها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحاكمته تأديبيا عما أتاه ، ولا تسقط الدعوى التأديبية بشأنها إلا بفوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية دون التقيد بالميعاد الوارد بالمادة ٧٣. المشار إليها ذلك أن الميعاد المذكور لم يستهدف به المشرع غل يد

الإدارة عن سلطتها في اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه العامل المنقطع بل قصد به امتناع الإدارة عن استئناف النظر من جديد في شأن العامل الذي اتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه إجراءات تأديبية وذلك بإتهاء خدمته ، بعد أن انصحت عن إرادتها في مؤاخذته عن انقطاعه ولا يسوغ أن يؤخذ من مفهوم المخالفة لهذا النص . اعتبار العامل الذي لم تتخذ ضده أية إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه اعتباره مستقلاً بطريقة حتمية وفرضية لا تحتاج إلى تدخل الجهة الإدارية بحيث يتمتع عليها بعد فوات هذا الميعاد اتخاذ أي إجراء تأديبي في مواجهته ، والا كان ذلك حصلاً للنص بكثير مما يحتمل من معنى ومضمون ذلك أن النص على غل يد الجهة الإدارية من ممارسة سلطتها أن هي اتخذت ضد العامل إجراءات تأديبية خلال شهر من الانقطاع إنما يعني بمفهوم المخالفة أن فوات هذا الميعاد دون اتخاذ الإجراءات المذكورة يؤدي إلى أن تعود للجهة الإدارية كامل سلطتها في مواجهة العامل المنقطع عن العمل وتقرير خطورة ما فرط منه في ضوء الظروف الملائمة لانقطاعه وإعطائه الفرصة لمراجعة موقفه فإن ارتأت أن في انقطاع العامل من العمل رغم حاجة العمل إليه وامتناعه عن الاستجابة إلى مناشدتها للعودة إلى العمل مخالفة لا يسوغ السكوت عليها فلا تترتب عليها أن هي اتخذت في شأنه الإجراءات التأديبية المقررة قانوناً في حقه ولو كانت الميعاد الوارد في المادة ٧٣ المشار إليه ما دامت لم تصدر في شأنه قراراً باعتباره مستقلاً من الخدمة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده
وهو يشغل وظيفة أخصائي اجتماعي بوزارة التربية والتعليم .
قد انقطع عن عمله اعتباراً من ٢٢/١٠/١٩٧٧ وفي ١٧/١١/١٩٧٧
أبقر إلى الجهة الإدارية طلباً إحالته إلى القومسيون الطبي .

الذى وافق على منحه اجازة اعتيادية مبن ١٢/١١/١٩٧٧ حتى ١٩٧٧/١٢/٦ الا انه لم يعهد الى عمله بعد ذلك فتسم انذاره فى ١٠/١/١٩٧٨ ، ٢١/١/١٩٧٨ بضرورة العودة الى عمله الا انه استمر فى انقطاعه ولم يستجبه الى انذار الجهة الادارية اليه بالعودة الى العمل بتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٩ ابلغت مديرية التربية والتعليم بمحافظة مطروح النيابة الادارية للتحقيق معه فى واقعة الانقطاع - واتخاذ الاجراءات القانونية لحاكمته تاديبيا ، فان قرارها بحالة المطمون ضده الى النيابة الادارية يكون قد تمام على سببه المسوغ له قانونا وتكون الجهة الادارية قد مارست سلطتها التى خولها القانون فى حق احد العاملين التى لم تنقصم بعد علاقته الوظيفية بها ومن ثم فان ما ذهب اليه المحكمة من اعتبار مدة العايل منتهية بعدم اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالى للإنقطاع قد اخطأت فى تفسير القانون وتاويله وأوردت حكما موارد الطعن فيه بالالغاء لمخالفته الصحيح لهم القانون فضلا عما شباهه من تناقض بين الأسباب وبين ما انتهى اليه من براءة المطمون ضده مما نسب اليه الأمر الذى لا يسوغ للمحكمة بلوغه الا بعد التصدى لموضوع المخالفة ونقيض ذلك قيام العلاقة الوظيفية بين المطمون ضده والجهة الادارية (الطاعنة) الأمر الذى رفضته المحكمة فى أسبابها ، وهو ما يجعل النتيجة المنتهى اليها غير مستخلصة استخلاصا سائفا من الأسباب ويجعل الحكم غير قائم على أساس سليم من القانون خليقا بالالغاء .

ومن حيث انه قد اضحى واضحا من مرفقات الدموى ان المطمون ضده قد انتطع عن عمله خلال الفترتين من ٢٢/١٠/١٩٧٧ . حتى ١٩٧٧/١١/١٤ ومن ١٩٧٧/١٢/٧ حتى ٢٧/٦/١٩٧٩ وفى غير حدود الاجازات المصرح بها قانونا ، وانذرت الجهة الادارية اكثر من مرة بضرورة العودة الى عمله الا انه لم يمثل لئدائها ،

وإصرار على موقفه في الانقطاع عن العمل وعدم الانصياع إلى أوامر الجهة الإدارية ، دون أن تتخذ الجهة المختصة قرارا بانهاء خدمته ، فإنه بذلك يكون قد ارتكب ذنباً يسوغ مؤاخذته بتوقيع الجزاء المناسب عليه وتزى الحكمة أن في مجازاته بخضم ما ينوازي شهر من أجره جزاء رادعاً له .

(طعن ٩١ و ٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٩٤/١٢/٨)

تعليق :

حكمت المحكمة الإدارية العليا (الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلاً بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلسته ١٩٨٥/١٢/١٥ في الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ ق باعتبار العامل المنتطح عن عمله المدد المنصوص عليها في المادة ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقبلاً استقالته إذا لم تكن الإجراءات التأديبية قد اتخذت ضده خلال الشهر التالي لانقطاعه عن العمل .

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

المادة ٩٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - انتهاء الخدمة لانقطاع لا يقع بقوة القانون بل يحكمه المبدأ الذي نصت عليه المادة ٩٧ من ذات القانون والتي تقضى بأن خدمة العامل لا تنتهى إلا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة - القرينة القانونية على الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل دون تقديمه عذراً مقبولاً لا تعتبر مقررراً لصالح الجهة الإدارية التي يتبعها العامل فإن

شاعت أهميتها في حقه واعتبرته مستقلا وإن شاعت نفاذت عنها رغم توافر شروطها ومضت في مساهمته تاديبا للانقطاع بدون إذن - لا تثريب على الجهة الإدارية إذا لم تتخذ الإجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال الشهر التالي للانقطاع - أساس ذلك : ميعاد الشهر هو ميعاد تنظيمي .

ملخص الحكم :

أن المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أنه « يعتبر العامل مقبدا استقالته في الحالات الآتية :

١ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من خمسة عشر يوما متتالية ما لم يقدم خلال الخمسة عشر يوما التالية ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر مقبول وفي هذه الحالة يجوز للسلطة المختصة أن تقرر عدم حرمانه من أجره عن فترة الانقطاع إذا كان له رصيد من الأجازات يسمح بذلك والاوجب حرمانه من أجره . عن هذه المدة فإذا لم يقدم العامل أسبابا تبرر الانقطاع أو قدم هذه الأسباب ورفضت اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ انقطاعه من العمل .

٢ - إذا انقطع عن عمله بغير إذن تقبله جهة الإدارة أكثر من ثلاثين يوما غير متصلة في السنة وتعتبر خدمته في هذه الحالة منتهية من اليوم التالي لإكمال هذه المدة .

ومن الحالتين السابقتين يتعين إنبذار العامل كتابة بمعد انقطاعه لمدة خمسة أيام في حالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية » .

ومن حيث أن مفاد هذا النص أن خدمة العامل تنتهي بما يعتبر استقالته ضمنية إذا انقطع عن عمله بغير إذن أكثر من

خمسـة عشر يوما متتالية أو ثلاثين يوما غير متصلة فى السنة الا ان انتهائـه الخمسة فى هذه الحالة على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة لا يقع بقوة القانون بل يحكمه المبدأ الذى نصت عليه المادة ٩٧ من القانون سالف الذكر التى تنص على أن خدمة العامل لا تنتهى الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ومن ثم فانه حرصا على المصلحة العامة وحتى لا يتعطل سير العمل فى المرافق العامة فان القرينة القانونية على الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل المدد سالفـه البيان دون تقديمه مذكرا مقبولا تعتبر مقررة لصالح الجهة التى يتبعها العامل فان شاعت اعمـلت هذه القرينة فى حقه واعتبرته مستقـيلا وان شاعت تفاضت عنها رغم توافر شروطها ، ولها الا تعمل اثرها وبالتالي لا تعتبر العامل مستقـيلا ومن ثم لا تعتبر خدمته منتهية وفى هذه الحالة تمضى فى مساعـلته تاديبيا لانقطاعه بدون اذن خمسـة عشر يوما غير متصلة فى السنة ، ولا تشريب على الجهة الادارية اذا لم تتخذ الاجراءات التأديبية ضد العامل المنقطع خلال المدة التى حددتها المادة ٩٨ الشـار إليها وهى الشهر التالى لانقطاعه عن العمل لأن هذا الميعاد ان هو الا ميعاد تنظيمى على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . ويمـؤدى با تقدم انه لأعمال هذا الاثر ، ينبغى ان يصدر بقرار ادارى من الجهة الادارية المختصة ، بما لها من سلطة تـديبية .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم ، ولما كان الثابت ان الجهة الادارية لم تصدر قبيل اتخاذ الاجراءات التأديبية نحو العامل المحال للمحاكمة التأديبية قرارا اداريا بانتهاء خدمته اعيالا لقرينة الاستقالة الضمنية والمستفادة من انقطاعه عن العمل فمن ثم يكون الحكم المطعون فيه ، وقد قضى بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على العامل المذكور تأسيسا على ان خدمته

انتهت بقوة القانون ، كذلك فإن الحكم عليه بعقوبة من العقوبات التي توقع على من انتهت خدمته لتقاضيه اجرا عن مدة انقطع فيها عن العمل بدون اذن يكون هذا الحكم بشقيه تد اخطأ في تطبيق القانون وتاويله وتعيين والحالة هذه القضاء بالغائه .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية لم تسمح اقوال العمال المذكور او تحقق دفاعه فان الدعوى بذلك تكون غير مهياة للفصل في موضوعها ومن ثم يتعين اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للفصل في موضوعها .

(طعن ١١٧٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٥)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

المادة ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمقابلة للمادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من انقطاع العامل المحد الواردة بها دون ان يقدم عذرا تقبله جهة الادارة — هي قرينة مقرررة لمصلحة الجهة الادارية التي يتبعها العامل والتي ارتكبت المخالفة في حقها ان شاعت اعمالها في حقه واعتبرته مستقيلا وان شاعت تفاضت عنها رغم توافر شروط اعمالها — انتهاء خدمة العامل لا يترتب حتما وبقوة القانون بمجرد توافر شروط اعمالها وانما يتحتم ان تصدر الادارة قرارا بانهاء خدمته ان هي رأت الاستغناء عنه وغض النظر عما اتاه من سلوك يشكل مخالفة تأديبية — لجهة الادارة ايضا

اتخاذ إجراءات محاكمته تأديبيا - الدعوى التأديبية لا تسقط إلا بنسوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية دون النقيذ بميعاد انشهر القصوى عليه فى المادة ٩٨ - الميعاد المذكور لم يستهدف به المشرع غل يد الإدارة عن سلطتها فى اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه العمال المقطع - فوات ميعاد النشر دون اتخاذ الإجراءات التأديبية يؤدى الى أن تستعيد الجهة الإدارية كامل سلطتها فى مواجهة العمال المقطع وتقرير خطورة ما فرط منه فإن رأت أن فى اصرار العمال على الانقطاع رغم حاجة العمل اليه مخالفة لا يسوغ السكوت عنها فلا تترتب أن هى اتخذت الإجراءات التأديبية المقررة قانونا ولو فات الميعاد المذكور ما دامت لم تصدر قرارا باعتباره مستقبلا .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن قرينة الاستقالة الضمنية التى قررتها المادة ٩٨ من قانون العاملين المدنيين بالدولة الحالى والمقابلة للمادة ٧٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ... والمستفادة من انقطاع العمال المحد الواردة بها دون أن يقدم عنرا تقبله الإدارة هى قرينة مقررة لمصلحته الجهة الإدارية التى يتبعها العامل والتى ارتكبت المخالفة فى حقها ان شاعت اعلتها فى حقه واعتبرته مستقبلا وأن شاعت تفاضت عنها ورغم توافر شروط اعلها واعفاء الاثر المترتبة عليها ومقتضى ذلك أن انتهاء خدمة العامل اعمالا لهذه القرينة لا يترتب حتما وبقوة القانون بمجرد توافر شروط اعلها وانما يلزم لذلك أن تصدر الجهة الإدارية التى يتبعها العامل قرارا اداريا يترتب هذا الاثر أن هى ارتأت الاستغناء عنه . . وغضت البصر عما اتاه من سلوك بشكل فى ذاته مخالفة تأديبية والا جاز لها اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاكمته تأديبيا مما اثاره ولا تسقط الدعوى التأديبية بشأنها الا بنسوات المواعيد المقررة قانونا لسقوط الدعوى التأديبية

دون التقيد بالميعاد الوارد بالمادة ٩٨ المشار إليها ذلك ان الميعاد المذكور لم يستهدف به المشرع غل يد الإدارة عن سلاطتها في اتخاذ الإجراءات التأديبية تجاه العامل المتقطع بل قصد امتناع الإدارة عن استئثار النظر من جديد في شأن العامل الذي اتخذت ضده خلال الشهر التالي لاتقطاعه إجراءات تأديبية وذلك بانهاء خديتيه بعد ان اصبحت عن ارادتها في مؤاخذته عن انقطاعه ولا يسوغ ان يؤخذ عن مفهوم المخالفة لهذا النص اعتبار العامل الذي لم تتخذ ضده أية إجراءات تأديبية خلال الشهر التالي لانقطاعه اعتباره مستقبلا بطريقة حتمية وفرضية لا تحتاج الى تدخل الجهة الإدارية بحيث يفتى عليها بعد فوات هذا الميعاد اتخاذ أي إجراء تأديبي في مواجهته والا كان ذلك تحميلا للنص بكثرة ما يحتمل من معنى ومضمون وذلك ان النص على غل يد الجهة الإدارية عن ممارسة سلطتها ان هي اتخذت ضد العامل إجراءات تأديبية خلال شهر من الانقطاع انها يعنى بمفهوم المخالفة ان فوات هذا الميعاد دون اتخاذ الإجراءات المذكورة ، يؤدي الى ان تستعيد الجهة الإدارية كامل سلطتها في مواجهة العامل المتقطع عن العمل ... وتقرير خطورة ما فرضت منه في ضوء الظروف الملازمة لانقطاعه واعطائه الفرصة لمراجعة موقفه بان ارتأت ان في اصرار العامل عن انقطاعه رغم حاجة العمل اليه وانقطاعه عن الاستجابة الى مناشدتها للعودة الى العمل مخالفة لا يسوغ السكوت عليها فلا تتريب عليها ان هي اتخذت في شأنه من الإجراءات التأديبية المقررة قانونا في حقه ... ولو فات الميعاد الوارد في المادة ٩٨ المشار اليها ما دامت لم تصدر في شأنه إقرارا باعتباره مستقبلا من الخدمة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المطعون ضده قد انتطع عن العمل خلال الفترة من ١٩٧٧/٨/١٩ حتى ١٩٧٨/١٠/٢٠ وذلك في غير الجهود المقررة قانونا للاجازات وامتنع عن العودة الى عمله رغم إنذاره أكثر من مرة بمبا حيدا بالجهة الإدارية الى إحالة امره الى النيابة الإدارية لاتخاذ إجراءات محاكمته تأديبيا بما فرضت منه ومن ثم تكون علاقته الوظيفية بالجهة

الإدارية فانها لم تنقطع بعد طالما لم يصدر في شأنه قرارا بإنهاء خدمته ويتكون قرارها بلحظة المظنون ضده الى النيابة الإدارية قد قام على سببه الميسوغ له قانونا ، وتكون الجهة الإدارية قد مارست سلطتها التي خولها القانون إياها في حق العاملين التي لم تنفصم بعد علاقته الوظيفية بها ، ومن ثم فإن ما ذهبت اليه المحكمة من اعتبار خدمة العامل منتهية بعدم اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده خلال الشهر التالي للانقطاع قد ورد على خلاف الفهم الصحيح للقانون وتكون المحكمة اذا انتهت الى هذه النتيجة - قد أوردت حكمها بجواز الطعن فيه بالإلغاء .

ومن حيث ان الدعوى صالحة للفصل فيها بعد ان تم اعلان المظنون ضده قانونا .

ومن حيث انه قد افصح جليا ومن وقعات الدعوى ان المظنون ضده قد انقطع عن عمله خلال الفترة من ١٩/٨/١٩٧٧ حتى ٢٠/١٠/١٩٧٨ وذلك في غير الحدود المصرح بها قانونا للاجتماعات وانقرته الجهة الادارية اكثر من مرة بضرورة العودة الى عمله الا انه لم يمثل لندائها وأمر على موقفه من الانقطاع عن العمل وعدم الانصياع لأوامر الجهة الادارية دون أن تتخذ الجهة المذكورة قرارا بإنهاء خدمته فانه بذلك يكون قد ارتكب ذنبنا يستوجب مؤاخذه تأديبيا بتوقيف الجزاء المناسب عليه وترى المحكمة ان في مجازاته بخمس عشرين يوما من أجره جزاء كافيا لردعه عما فرط منه .

(طعن ١٣٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٦٥)

سلباً — انقطاع سريان ميعاد سقوط
الدعوى التأديبية

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

نص المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على
سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس
المباشر بوقوع المخالفة وسقوطها في كل حال بانقضاء ثلاث
سنوات من يوم وقوع المخالفة وانقطاع هذه المدة بأي إجراء
من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وسريان المدة من جديد
ابتداء من تاريخ آخر إجراء — عبارة « أي إجراء من إجراءات
التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة » الواردة بالمادة المذكورة من الاتساع
والشمول بحيث تشمل لكافة الإجراءات التي يكون من شأنها
بحث الاتهام وتحريكه — الطعن بالالفاء في قرار الجزاء يدخل
في عموم معنى الإجراءات المتعلقة بالتحقيق أو الاتهام أو المحاكمة
والتي يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بالتقادم ،
فإن المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي تمت الإجراءات
في ظله نص على أن (تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من
تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، وتسقط هذه

الدعوى في كل حال بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنتطخ هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . وتبدأ المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر جرم (٠٠٠) ، ولما كان نص في هذه المادة قد نص على أى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة قد ورد من الاتساع والشمول بحيث يتسع لكافة الإجراءات التى يكون من شأنها بحث الاتهام وتحريكه ، ويدخل فى ذلك الطعن بالفداء فى قرار الجزاء لما ينطوى عليه ذلك من إثارة الجدل حول الاتهام والاحتكام فى شأنه الى جهة القضاء التقاضى المختصة مما يدخل فى عموم معنى الإجراءات المتعلقة بالتحقيق أو الاتهام أو المحاكمة والتى يترتب عليها انقطاع ميعاد السقوط لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط الدعوى التقاضية استنادا الى انقطاع مدة السقوط بإجراءات التقاضى فى الدعوى رقم ٤٥ لسنة ٥ القضائية المحكوم فيها بجلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٢ ، مما يكون معه هذا الوجه من أوجه الطعن فى غير محله جديرا بالرفض .

(طعن ٩٦٧ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٩)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

نص المادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ على سقوط الدعوى التقاضية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع مخالفة ، وسقوطها بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة - انقطاع هذه المدة بأى إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة - صدور قرار بفصل العامل من السلطة الرئاسية التقاضية عام

١٩٧٠. — طعن الطاعل بالانقضاء على هذا القرار وصدر حكم المحكمة التأديبية المختصة بالغاء قرار الفصل في عام ١٩٧٥ من هذا الحكم لا يترتب عليه سقوط جميع الإجراءات السابقة على صدوره كما يذهب المدعى — بمبادرة الشركة بعد صدور حكم الانقضاء الى احوالة الأوراق الى النيابة الإدارية لتتخذ اجراءات احوالة المدعى الى المحكمة التأديبية المختصة بالغاء قرار الفصل في عام ١٩٧٥ — هذا الحكم لا يترتب عليه سقوط جميع الإجراءات السابقة على صدوره كما يذهب المدعى — بمبادرة الشركة بعد صدور حكم الانقضاء الى احوالة الأوراق الى النيابة الإدارية لتتخذ اجراءات احوالة المدعى الى المحكمة التأديبية وقيام النيابة الإدارية بذلك بالفصل — عدم سقوط الدعوى التأديبية .

بالمخص الحكم :

ومن حيث أنه من سقوط الدعوى التأديبية ضد الطاعن بعد أن صدر حكم المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ في الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية بالغاء قرار فصل الطاعن الصادر من الشركة في ٣ من مارس سنة ١٩٧٠ بقوله أنه يترتب على هذا الحكم سقوط جميع الإجراءات السابقة عليه وتشكيل بذلك مدة سقوط الدعوى التأديبية . فالثابت أن المخالفة التي جوزى الطاعن بسببها وقعت في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٩ وقد تولت الشركة تحقيقها ثم احوالت الأمر الى النيابة العامة التي انتهت الى ثبوت الواقعة في حق الطاعن وأحوالت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ الأوراق الى الجهة الإدارية لجاراته عما نسب اليه ، فعرضت الشركة أمر فصل الطاعن على اللجنة الثلاثية في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٠ ثم أصدرت الشركة قرارها في ٣ من مارس سنة ١٩٧٠ بفصل الطاعن

من عمله ، واذا قضت المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلستة ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ فى الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية بالفناء قرار فصل الطاعن ، بادرت الشركة فى الأول من يونية سنة ١٩٧٥ باحالة الأوراق الى النيابة الادارية لتتخذ اجراءات احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية ، فاودعت النيابة الادارية أوراق الدعوى التأديبية سكرتارية المحكمة التأديبية فى ٢٢ مآن نوفمبر سنة ١٩٧٥ .

ومن حيث ان المادة ٥٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بان « تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة ، وتسقط هذه الدعوى فى كل حالة بانقضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالفة ، وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة ... ومع ذلك فاذا كون الفعل جريمة جنائية لا تسقط الدعوى التأديبية لا بسقوط ألدعوى الجنائية » .

ومن حيث أن من شأن الاجتراءات التى اتخذت ضد الطاعن بوفى مواجهته والتى انتهت بصذور الحكم المطعون فيه ان تقطع مدة سقوط الدعوى التأديبية المنصوص عليها فى المادة ٥٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ومن ثم يكون النص بسقوط الدعوى التأديبية مستندا على غير أساس سليم من الواقع والقانون ولا حجة فى القول بأن الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالمنصورة فى الدعوى رقم ٦٣ لسنة ٢ القضائية فى ١١ من مارس سنة ١٩٧٥ بالفناء قرار فصل الطاعن الصادر فى ٣ من مارس سنة ١٩٧٠ من شأنه ان يسقط جميع الاجراءات السابقة على صدور هذا الحكم ، اذ فضلا عن أنه لا توجد ثمة قاعدة قانونية تساند هذا الدفاع فان مقتضى اعلان هذا الحكم

بعدم مشروعية القرار المذكور لصدوره من غير مختص ان تنشيط السلطة المختصة الى تصحيح الوضع وهو ما افسح عنه الحكم صراحة حين اشار الى ان ما انتهى اليه لا يصادر حق الشركة في ان تعاود النظر في مجازاة الطاعن بما ثبت في حقه ونفاً للإجراءات القانونية الصحيحة .

(طعن ٤٨٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

المادتان ٥٩ من قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ و ٩٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام الماملين بالقطاع العام — سقوط الدعوى التأديبية — انقطاع المدة تقطع مدة السقوط بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر إجراء — عبارة أي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة والتي يترتب عليه انقطاع ميعاد السقوط من الاتساع والشمول بحيث تتسع لكافة الإجراءات التي يكون من شأنها تحريك الاتهام .

ملخص الحكم :

انه بالاطلاع على أحكام نظام الماملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي وقعت في ظله المخالفة يبين أن المادة ٥٩ منه تقضى على أنه « تسقط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتسقط هذه الدعوى في كل حالة بانتضاء ثلاث سنوات من يوم وقوع المخالف وتنتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر

اجراء ... » كما انه بالرجوع الى احكام نظام العاملين بالقطاع العلم الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الذى صدر القرار المطعون فيه فى ظله يبين ان المادة ٩٣ منه تنص على انه « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة او ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها اى المدينين اقرب وتنتطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء ... » وفاد احكام هذين النصين ان اى اجراء يتخذ فى مقام التحقيق او الاتهام او المحاكمة من شأنه قطع ميعاد السقوط وسريان مدة جديدة يبدأ حسابها من الاجراء الاخير كما ان عبارة اى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة الواردة بالمادتين المشار اليهما والتي يترتب عليه انقطاع ميعاد السقوط من الاتساع والشمول بحيث تنبسط لكافة الاجراءات التى يكون من شأنها تغير الاتهام وتحريكه وذلك حسبما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث متى كان ما تقدم وكان ثابت من الاوراق ان المخالفة التى صدر بشأنها القرار المطعون عليه قد وقعت فى ١٢/٢٠/١٩٧٤ ويتاريخ ١٩٧٥/٣/٦ تقدم السيد / لخصائى تخطيط ومتابعة اول مذكرة الى رئيس مجلس ادارة الشركة المطعون ضدها اثر فيها موضوع الدوسيهات ومخالفاتها للمواصفات فاحالها رئيس مجلس ادارة بتاريخ ١٩٧٥/٣/٦ الى الادارة القانونية بالشركة للتحقيق حيث بدأت هذه الادارة مباشرة التحقيق فى ١٠/٣/١٩٧٥ ورفعت مذكرة التحقيق المؤرخة ٢٦/٤/١٩٧٥ ، والنتيجة الى طلب احالة التحقيق الى النيابة الادارية ، الى رئيس مجلس الادارة الذى احال الامر الى النيابة الادارية لمؤسسات المال والاقتصاد وتفيد بها قضية برقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ وقد باشرت هذه

النيابة التحقيق التذى سالت فيتنه الطاعن وانتهت بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦. في مذكرتها المقدمة بشتانه الى مضامته تاديبيا نظرا لانه لم يؤد العمل المتوسط به بدقة واتي ما من شأنه المساس بمصلحة مالية للشركة وعلى ان تخطر الشركة النيابة بعودة امين المخزن من اجازته وبتاريخ ١٩٧٦/٧/١٧ اخطرت الشركة النيابة الادارية بملاحظاتهما على التحقيق وطلبت استكمالها واخطار الشركة بالنتيجة فاعادت النيابة الادارية فتبع التحقيق في القضية بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٥ حيث استدعت الطاعن وسبعت اقواله في ١٩٧٦/١٠/١٨ - و ١٩٧٦/١٢/٧ وانتهت من التحقيق باعداد مذكرتها المؤرخة ١٩٧٦/١٢/١٩ الذي وردت الى الشركة المطعون ضدها في ١٩٧٧/٢/١ فاعدت ادارة الشئون القانونية بالشركة مذكرة شاملة عن الموضوع - مؤرخة ١٩٧٧/٢/١٣ عرضت في التاريخ ذاته على رئيس مجلس ادارة الشركة لتقرير ما يراه في ضوء ما انتهت اليه النيابة الادارية فتأثر منه في ١٩٧٧/٣/١٣ بان تحديد قيمة الخسارة التي لحقت بالشركة وبالفعل شكلت لجنة لهذا الغرض صدر بتشكيلها القرار الاداري رقم ١١ لسنة ١٩٧٧ وقدمت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٧ تقرير بمقدار هذه خسارة وقدرتها بمبلغ ٤٢٢٠ و ٤٢٤٠ وبتاريخ ١٩٧٧/١١/٣ تأثر من رئيس مجلس الادارة الى مدير الادارة القانونية توقيع جزاء بخفض الوظيفة وبتاريخ ١٩٧٧/١٢/٣ تأثر من رئيس مجلس الادارة بالموافقة على هذا الجزاء وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٢ اصدر المدير العام الاداري القرار التنفيذي لقرار الجزاء الموقع من رئيس مجلس الادارة في ١٩٧٧/١٢/٣ - رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٦ المطعون عليه فانه يبين ما تقدم ان ما قام عليه الطاعن الدافع بسقوط الدعوى بمقولة انه لم تتخذ اية اجراءات تحقيق منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ لا أساس له من الواقع بل ثابت على وجه اليقين من اجراءات التحقيق تعاقبت منذ تاريخ العلم بالمخالفة حتى تاريخ توقيع الجزاء من رئيس مجلس ادارة الشركة دون ان يفصل بين اجراء واجزاء آخر من اجراءات التحقيق

فأصيل زمني يؤدي مقدار مسدته الى سقوط الدموى ومن ثم يكون هذا الدفع غير قائم على أساس صحيح من الواقع ولا سند له من القانون مما يتعين الحكيم برفضه .

(جلّعن ٢١١ لسنة ٢٦ ق ب - جلسة ١٩٨٥/٥/٤)

تفليق :

إذا ارتكب المسائل مخالفة ما ، كان للادارة ان تسلك احد طريقين . فاما ان توقع عليه العقوبة المناسبة في حدود النصاب الذى تملكه قانونا ، واما ان تحيله الى المحكمة التأديبية ، اذا قدرت ان الجزاء المناسب يزيد على حدود النصاب المقرر لها . وعلى ذلك توقع الجزاءات في النظام التأديبي اما بالطريق الادارى بقرار تصدره الجهة الادارية . واما بالطريق القضائى بحكم تصدره المحكمة التأديبية في دموى ترفع على العامل المخالف .

وما توخاه المشرع من تقرير سقوط الدموى التأديبية ، هو عدم تعليق مركز العامل وبقائه مهددا بشبح الاتهام ازمانا طويلة ، وهذا الهدف لا يتحقق الا اذا انصرف السقوط الى الحق في توقيع الجزاء ، سواء بالطريق القضائى ام بالطريق الادارى . بانقضاء تلك المدد يصعب اثبات المخالفة ، بل ويستحيل اثباتها احيانا بعد اذ شحبت وجهها ، ولحقها النسيان ، مما تنعدم معه المصلحة في اثارها من جديد بعد الزمن الذى عفى عليها .

وتسقط الدموى التأديبية بهضى المدة المقررة قانونا وتنقطع هذه المدة باى اجراء من اجراءات التحقيق او الاتهام او المحاكمة . وبذلك تنقطع المدة باستجواب العامل ، او سماع الشهود ، او اجراء المعاينة ، او الجرد او انتداب الخبراء . كما تنقطع بالقرارات الصادرة بوقفه عن العمل ، او بالتصرف في نتيجة التحقيق ، او بقرار الاتهام كذلك تنقطع المدة باجراءات المحاكمة التأديبية ، كالاعلان بالجلسة واستدعائه للحضور ،

ملاحظات

وبكل قرار تصدره المحكمة سابقا على الفصل في الموضوع ،
اذ بالحكم النهائي في الموضوع تنتفي الدعوى التأديبية .

على أن هذه المدة لا تنقطع الا بإجراء استكمل عناصر
صحته ، فالاجراءات الباطلة تعتبر كأن لم تكن . ومن ثم لا تنتج
اثرا في قطع مدد السقوط .

واذا تعدد المتهمون في المخالفة ، فان انقطاعها بالنسبة
لأحدهم لا إجراء اتخذ قبله ، يترتب عليه انقطاعها بالنسبة الى
الباقيين ، ولو لم تكن قد اتخذت قبلهم اجراءات قاطعة للمدة .

واذا ما انقطعت المدة ، سرت مدة جديدة ابتداء من آخر
إجراء اتخذ فيها .

الفرع الرابع انقضاء الدعوى التأديبية بوفاة المتهم

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

تتقضى الدعوى التأديبية بوفاة الموظف أثناء نظر الطعن
في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

ان الدعوى التأديبية تقضى اذا توفى الموظف أثناء نظر
الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا استنادا الى
الأصل الوارد في المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية - التي
تنص على ان تقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . وهذا الأصل
هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم أثناء نظر المحكمة التأديبية
سواء اكان ذلك أمام المحكمة التأديبية ام أمام المحكمة الادارية .

(طعن ٣٧٤ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٦/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

وجوب الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية اذا توفى العامل
أثناء نظر المحكمة التأديبية سواء اكان ذلك أمام المحكمة
التأديبية ام المحكمة الادارية العليا استنادا بها تقضى به المادة ١٤
من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان الوفاة قد حدثت قبل
الفصل نهائيا فيما نسب الى العامل .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المخالف وقد توفى الى رحمة الله قبل الفصل نهائيا فيما نيب اليه فانه يتعين من ثم الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وباتقضاء الدعوى التأديبية ، وذلك على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من وجوب الحكم باتقضاء الدعوى التأديبية اذا توفى العامل اثناء نظر المحاكمة التأديبية سواء اكان ذلك امام المحكمة التأديبية ام المحكمة الادارية العليا ، اهتداء بما تنص عليه المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى باتقضاء الدعوى الجنائية بومضة المتهم .

(طعن ٧٤ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٩)

الفصل الثامن - المحاكم التأديبية

الفرع الأول - توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية

أولا - نطاق الاختصاص درجة الموظف عند اقامة
الدعوى التأديبية

ثانيا - توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين من درجة
واحدة مع اختلاف مواطنهم

ثالثا - تعدد المتهمين ، وقيام الارتباط الذى لا يقبل
التجزئة بين التهم الموجهة اليهم تخص المحكمة
التي تحكم اعلام درجة بمحاكمتهم فيها

رابعا - نطاق فى تحديد اختصاص مجلس من المحاكم
التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة

الفرع الثانى - آثار اقامة الدعوى امام المحكمة التأديبية

أولا - المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود ولكنها
صاحبة الولاية العامة فى التلبيب

ثانيا - تنفيذ المحكمة التأديبية بوقائع الاتهام وليس
بوصف التهمة

ثالثا - متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية
تعين عليها الاستمرار فى نظرها ، ويمتنع على
الجهة الادارية اتخاذ أى قرار فى موضوعها
من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية

الفرع الثالث - وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لاختصاصها

الفرع الرابع - المحكمة التأديبية تقيم الدعوى التأديبية على
العاملين غير من قدموا للمحاكمة امامها بشروط

الفرع الخامس - الطعن فى احكام المحكمة التأديبية امام
المحكمة الادارية العليا

الفصل الثامن

المحاكم التأديبية

تعليق :

اضواء على المحاكم التأديبية :

انضمت المحاكم التأديبية بمقتضى احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وأُسند اليها بمقتضى المادة ١٨ منه اختصاص محاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة عن المخالفات المالية والادارية التي تقع منهم اى انها اصبحت مختصة بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات سالفة الذكر ، وقد حددت هذه المادة تشكيل المحاكم التأديبية بالنسبة الى الموظفين من الدرجة الاولى فما فوقها وكذا بالنسبة للموظفين من الدرجة الثانية فما دونها ، كما بينت المادة ٢٣ منه طريقة رفع الدعاوى التأديبية وأسندت اختصاص رفعها الى النيابة الادارية بإيداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة بسكرتارية محكمة التأديبية المختصة .

نصت المادة ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ أنه
الذكر على أن يصدر بتعيين عدد المحاكم التأديبية ومقرها ودوائر اختصاصها وتشكيلها قرار من رئيس مجلس الدولة ، بعد اخذ رأى مدير عام النيابة الادارية .

وبناء على هذا التفويض التشريعى ، أصدر رئيس مجلس الدولة عدة قرارات بتشكيل المحاكم التأديبية .

وبمقتضى احكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩، سرت بعض

٤- أحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ على موظفي المؤسسات والهيئات العامة إلا ما استثنى منها بقرار من رئيس الجمهورية وكذا على موظفي الجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديد قرار من رئيس الجمهورية وكذا على موظفي الشركات التي تساهم فيها الحكومات أو المؤسسات والهيئات العامة بنسبة لا تقل عن ٢٥ ٪ من رأسمالها أو تضمن لها حداً أدنى من الأرباح .

وقد صدر قرار من رئيس الجمهورية برقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٠ باخضاع بعض الجمعيات والهيئات الخاصة لقانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية .

وبمقتضى أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣، سرت الأحكام معلقة الذكر على أعضاء مجالس إدارة التشكيلات التقنيّة المشكلة طبقاً لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ .

وكانت المحكمة التأديبية المشار إليها بالمادة ١٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والمادة ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ تشكل من أعضاء من مجلس الحولة وكذا من عضو من ديوان المحاسبة (الجهاز المركزي للحسابات) أو من ديوان الموظفين (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة) بحسب طبيعة المخالفات موضوع المحاكمة من حيث كونها مخالفات مالية أو مخالفات إدارية على أن يكون عضو الإدارة المشار إليها من الدرجة الثانية أو من الدرجة الأولى على الأقل حسب درجة الموظف الحال إلى المحكمة التأديبية ، وقد اكتفت المادة ٥ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩، بأن يكون عضو الإدارة في المحكمة التأديبية المختصة بمحاكمة موظفي الشركات والجمعيات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة ١ منه - موظفاً من ديوان المحاسبة لا تقل درجته عن درجة الثانية .

ولم يعتبر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس البقولة - المحاكم التأديبية من القسم القضائى اذ حددت المادة ٣٠ منه ما يؤلف منه هذا القسم .

وقد اشارت المادة ١٥ منه الى المحاكم التأديبية عند تصديق الاحكام التى يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا اذا اُجازت الطعن فى احكام المحاكم التأديبية امامها فى الأحوال التى ذكرتها ..

وفى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٧١ نشر دستور جمهورية مصر العربية وينص فى المادة ١٧٢ منه على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالقصل فى المتنازعات الادارية وفى الدماوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى .

وفى ٥/١٠/١٩٧٢ نشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وبمقتضى المادة الثالثة منه اعتبرت المحاكم التأديبية من القسم القضائى وتكونت من :

محكم تأديبية للمعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم .

ومحكم تأديبية للمعاملين من المستويات الاول والثانى والثالث .

وشكلت محاكم المعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم من ثلاثة مستشارين .

وشكلت المحاكم الاخرى برئاسة مستشار مناعد على الأقل وعضوية اثنين من النواب على الأقل .

وبذا استبعد من تشكيلها العنصر الادارى سالف الذكر .

وقد حددت المادة العاشرة من هذا القانون اختصاص
محاكم مجلس الدولة وقد ورد ضمن هذا الاختصاص فى البند
(تاسعا) منها الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالقضاء
القرارات النهائية للسلطات التأديبية كما ورد فى البند (ثالث
عشر) منها الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع
العام وأسند اختصاص نظر هذه الطعون الى المحاكم
التأديبية بمقتضى المادة ١٥ منه وبذا أصبحت هذه المحاكم
تختص بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى
تقع من المذكورين بها كما أصبحت هذه المحاكم جهة نظير
الطعون سالفة الذكر بمقتضى احكام هذا القانون ، الا ان القانون
رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام
قد سبق القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
منذ ناط بالحكمة التأديبية نظر الطعن فى الجزاءات الموقعة
على العاملين بالقطاع العام بمقتضى المادة ٤٩ منه ، وقد
انتهت الحكمة العليا فى حكمها الصادر فى القضية رقم ٩
لسنة ٢ القضائية تنازع - بجلسة ١١/٤/١٩٧٢ بأن المحاكم التأديبية
تختص بنظر الطعن فى كل الجزاءات الموقعة على العاملين
بالقطاع العام ولا يقف اختصاصها عند نظر جزاء معين .

وبمقتضى الأحكام سالفة الذكر أصبحت المحاكم التأديبية
مختصة بالفصل فى مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون
بالقطاع العام ، وقد تناولت ولايتها الدعوى التأديبية التى
تقربها النيابة الإدارية لتوقيع جزاء تأديبى عن المخالفات المالية
والإدارة التى تقع من المذكورين فى المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ ، كما تناول اختصاصها الطعن فى أى جزاء تأديبى
صريحا كان او مقنعا اذ قد تحمل القرارات الصادرة فى شأن
العاملين بين طياتها قرارات أخرى مقنعة بها يختص بها
القضاء التأديبى كالنقل الى وظيفة تختلف من الوظيفة الأولى فى
طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها الممول عليه فى هذه الحالة
هو القرار الحقيقى لا الظاهرى .

وقد نص المشرع صراحة على اعفاء الطعون التي تقام من
العاملين بالقطاع العام امام المحاكم التأديبية او المحكمة الادارية
العلية وذلك من الرسوم طبقا لما هو وارد بالمادة ٤٩ من
اللائحة رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ولم يتضمن احكام
اللائحة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة
نصا مماثلا باعفاء الموظف العام من هذه رسوم وهذه
التسوية غير مقصودة ويتعين لذلك علاجها تشريعا .

١١ المستشار عبد المنعم ابراهيم — اذواء على المحاكم التأديبية —
مجلة مجلس الدولة — السنة السابعة والعشرون ص ١٠٧ وما بعدها .

الفرع الأول

توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية

أولا - منوط الاختصاص درجة الموظف عند

إقامة الدعوى التأديبية

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

يحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً لدرجة الموظف
وقت إقامة الدعوى .

ملخص الحكم :

يحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعاً لدرجة الموظف
وقت إقامة الدعوى .

(طعن ١٢٢١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٧)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

المبرة في تحديد المحكمة التأديبية المختصة بالدرجة التي
كان يشغلها المائل وقت تقديمه للمحاكمة .

ملخص الحكم :

ليس صحيحاً أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة غير
مختصة إذ أنه طبقاً لما تقضى به المادّة ١٨ من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية
فإن المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الطاعن هي المحكمة

المختصة بمحاكمة الموظفين من الدرجة الثانية فما دونها اذ انه كان يشغل وقت تقديمه للمحاكمة الدرجة الثالثة ، والدرجة الثالثة في ظل احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هي المعادلة للدرجة الثانية في ظل احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١: وهي التي مناهما القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة التأديبية المختصة .

(طعن ٩٥٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٤/٢)

مقاييم رقم (٢١٨)

المبدأ :

مناطق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ينظمه النظام هو ان يكون العامل شاملا وقت تقديمه للمحاكمة التأديبية احدى وظائف هذا المستوى وفقا لاحكام القانون الذي يخضع له :

ملخص الحكم :

قرار رئيس مجلس الوزراء المنشور في الجريدة الرسمية عدد ٦ في ١٩٧٦/٢/٥ نص على ان اعضاء مجالس ادارة الشركات التي صدر بشأنها القرار المذكور ومن بينهم الطاعن - يكون تعيينهم بالفئة الاولى في رتبة ١٢٠٠/١٨٠٠ سنويا ، ولما كان هذا الرتبة يدخل ضمن الرتبة ١٢٠٠ / ٢٤٠٠ سنويا المحدد في القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ للوظائف من مستوى الادارة العليا . وكان العاملون شاغلون لوظائف الرتبة (١٢٠٠ / ١٨٠٠) قد عودلت وظائفهم في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٨ الذي حل

محل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بوظيفة مدير عام التي اعتبرت ضمن الوظائف العليا - كذلك وحدد لها الراتب (١٣٢٠ / ١٩٣٠) ومن ثم يكون الطبايع وقت اقبالة الدعوى من العاملين من مستوى الادارة العليا في مفهوم احكام المادتين ٧ و ٨ من قانون مجلس الدولة .

(طعن ١٥١ ، ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٥)

ثانياً - توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين من
درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

تحديد اختصاص المحاكم التأديبية المحلى يكون بمراعاة
مقر وظيفة المتهم فإذا كان مقر الوظيفة هو محافظة
الاسكندرية او الصحراء الغربية او البحيرة كانت المحكمة التأديبية
بمدينة الاسكندرية هي المختصة محلياً - تعدد الموظفين
التابعين لوزارة واحدة ، المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او
مخالفات مرتبطة ببعضها ، ولكن يقع مقر وظيفة البعض فى
دائرة محكمة الاسكندرية - يجعل الاختصاص بمحاكمتهم جميعا
امام محكمة ادهم التى تختارها النيابة الادارية - اساس ذلك
- تطبيق حكم المادة ٥٥ فقرة اولى مرافعات الخاص بحالة
تعدد المدعى عليهم مع اختلاف مواطنهم ، وذلك لعدم وجود
نص خاص يحكم هذه الحالة - عدم تعارض هذا الحكم
مع الحكم المتصوص عليه فى المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية .

ملخص الحكم :

انه لتحديد الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمدينة
الاسكندرية والتميز بينه وبين الاختصاص المحلى للمحاكم التأديبية
التي يوجد مقرها بالمبنى الرئيسى لمجلس الشورى بالجيزة ينبغى .

الاستعداد بالحكمة التى أملت إصدار القرار بإنشاء محكمة الاسكندرية والواضح أن القرار المذكور قد استهدف مصلحة الموظفين المحالين على المحكمة التأديبية الذين توجد مقر وظائفهم بمحافظات الاسكندرية والمصرات الغربية والبحيرة ، بتقريب القضاء التأديبى الى مقر وظائفهم وعلى الاتصال بها حتى تنهيا لهم وسائل الدفاع فى اكمل صبورة . وغنى عن البيان انه لا يجوز حرمان هؤلاء الموظفين من هذه الميزة ، خصوصا اذا كان المشرع قد قصد تحقيقها لهم . وما من شك فى أن تحديد الاختصاص المحلى على اساس مكان وقوع المخالفة يحرمهم من تلك الميزة لاحتمال وقوع المخالفة فى مكان آخر فى غير دائرة اختصاص المحكمة ، ومن ثم فالعبرة فى تحديد الاختصاص المحلى للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هى بمقر الوظيفة . فاذا كان مقر الوظيفة محافظة الاسكندرية او الصحراء الغربية او البحيرة كان الاختصاص للمحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية . فاذا تعدد الموظفون التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها . ولكن يقع مقر وظيفة البعض فى دائرة محكمة الاسكندرية . كما هو الحال فى الدعوى الراهنة فزاء عدم وجود النص تستعار القاعدة التى نصت عليها المادة ٥٥ مقرة ١ من قانون المرافعات فى حالة تعدد المدعى عليهم مع اختلاف مواطنهم وهى جواز اختصاصهم جميعا امام محكمة اقدمهم ، وجعل الخيار فى ذلك للمدعى ، وهو فى الدعوى التأديبية النيابة الادارية على اعتبار ان هذه القاعدة هى الاكثر ملاءمة فى هذا المجال . وليس فى هذا التحديد على هذا الوجه باكمله ، ادنى تعارض مع المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية التى تنص على أن تكون محكمة الموظف او الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها

ومجازاتهم على أساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ... الخ ، وذلك لاختلاف المجالين . واذ نصت المادة المذكورة على الجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة فلانها قصدت اتصال المخالفة موضوعا بالجهة أو الوزارة ولم تقصد المكان المادى الذى وقعت فيه المخالفة .

(طعن ٢٠٨ ، ٢٨٧ لسنة ٨ قى - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣)

ثالثاً - تعدد المتهمين ، وقيام الارتباط الذى
لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم ،
تختص المحكمة التى تحاكم اعلامهم درجة
بمحاكمتهم جميعاً

لمادة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

تعدد المتهمين المقدمين للمحاكمة التأديبية - قيام الارتباط
الذى لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة اليهم - اختصاص
المحكمة التى تحاكم اعلامهم درجة بمحاكمتهم جميعاً - لا يؤثر
فى ذلك كون احدهم من الموظفين المؤقتين .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تقضى بأنه
اذا تعدد المتهمون المقدمون للمحاكمة التأديبية كانت المحكمة
المختصة بمحاكمة اعلامهم درجة هى المختصة بمحاكمتهم جميعاً
ولما كان الثابت ان التهم الاخر الذى قدم للمحاكمة مع هذا
التهم هو من الموظفين الدائمين وكان الارتباط بين التهمتين
الموجهتين الى كل منهما قائماً وهو ارتباط لا يقبل التجزئة فان
المحكمة التأديبية تصبح مختصة بنظر الاتهام الموجهة الى
التهم الطاعن أيضاً رغم كونه من الموظفين المؤقتين هذا
فضلاً عن ان محاكمة التهم المذكور امام المحكمة التأديبية فيها
من الضمانات ما لا تعد يتوافر فى غيرها .

(طعن ١٢٧ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٤/٢/٢٢)

تعليل:

تأديب العاملين المؤقتين :

كان قانونى موظفى الدولة السابق رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، يفرق بين الموظفين الدائمين ، وهؤلاء كانت تشرى عليهم احكامه وبين الموظفين المؤقتين وهؤلاء كانوا يخرجون عن نطاق تطبيقه ، وكانت تنظم احكام توظيفهم وتأديبهم وفصلهم القرارات الصادرة فى شأنهم من مجلس الوزراء ، اممالا للتفويض الصادر اليه بمقتضى المادة ٢٦ من القانون آلف الذكر .

وفى ظل هذه القواعد ، والتفرقة التى كانت قائمة بين الموظفين الدائمين والمؤقتين ، صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء المحاكم التأديبية متسقا مع الاتجاه التشريعى فى التفرقة المذكورة ، اذ نص فى المادة ١٨ منه على ان تختص المحاكم التأديبية بمحاكمة الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، ولذلك لم يكن يمتد اختصاص هذه المحاكم الى الموظفين المؤقتين ، اعتبارا بان هؤلاء يخضعون فى تأديبهم للقواعد المقررة فى شأنهم بقرارات من مجلس الوزراء .

فلما صدر قانون العاملين ، قضى على التفرقة التى كانت قائمة بين الموظفين الدائمين والمؤقتين ، ووحيد بينهم فى الحكم والمعاملة ، وأخضعهم جميعا لقواعده ، اذ نص فى المادة الثانية منه على ان « يعتبر عاملا فى تطبيق احكام هذا القانون كل من يعين فى إحدى الوظائف الدائمة او المؤقتة بقرار من السلطة المختصة » وبهذه المساواة ، امتد اختصاص المحاكم التأديبية ، فشمّل العاملين الدائمين والمؤقتين على السواء .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

تعدد المتهمين بارتكاب مخالفة تأديبية واحدة واختلاف كل منهم عن الآخر من حيث المستوى الوظيفي - توحيد الجهة التي تتولى المحاكمة في هذه الحالة - انعقاد الاختصاص للمحاكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة أعلاهم درجة - عند تعدد المتهمين ويكون بعضهم من الخدمة الخارجين عن الهيئة أو من المال والبعض الآخر من الداخلين في الهيئة تكون محاكمة الجميع أمام المحكمة التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة في المحاكمات جميعا ، جنائية كانت أو تأديبية ، انه اذا تعدد المحاكمون فلا مندوحة من تجميعهم لدى المحاكمة أمام جهة واحدة ، وذلك لحكمة ظاهرة توجبها المصلحة العامة ، اذ لا يخفى ما في تعدد المحاكمات أمام جهات مختلفة من احتمال التضارب في الأحكام أو الجزاءات وما فيه من تطويل وتكرار وضياح وقت في الإجراءات غير ذلك مما لا يتفق والمصالح العام ، ومن أجل ذلك كانت نظرة الشارع دائما متجهة الى توحيد جهة المحاكمة بالنسبة لهم جميعا . وآية ذلك - في مجال المحاكمات التأديبية - ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، عند تعدد المحكومين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبط بعضها ببعض وكتوا يتبعون في الأصل جهات متعددة في المحاكمة ، اذ اتخذت خسابطا معنا يقوم على أساسه توحيد جهة المحاكمة ، وهو أولا الجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، أو بعبارة أخرى مكان ارتكابها ، فإن تعذر ذلك تكون المحاكمة أمام

المحكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، أى اتخفت ضابطا ثابتا هو أغلبية المحكمين التابعين بحكم وظيفتهم لجهة واحدة ، فإن تساوى العدد عين رئيس مجلس الدولة المحكمة المختصة بقرار منه ، كما بينت المادة ٢٥ من القانون المذكور الضابط الذى على أساسه يقوم توحيد جهة المحكمة التأديبية إذا ما اختلف الموظفون المقدمون للمحاكمة فى المستوى الوظيفى ، فنصت فى فقرتها الثانية على أنه « وإذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم درجة فى المختصة بمحاكمتهم جميعا » . وكذلك فى مجال المحاكمات الجنائية ، فإن الشارع يتجه دائماً الى توحيد المحكمة أن تعدد المحاكمون بناء على الضوابط التى يعينها والتي تقوم إما على مكان وقوع الجريمة ، أو مرتبة الجهة القضائية فى التدرج القضائى كولاية محكمة الجنايات فى نظر الجنحة تبعاً لاختصاصها بنظر الجنائية المرتبطة بالجنحة ، أو غير ذلك من الضوابط . وكل أولئك قاطع فى الدلالة على أن الأصل المسلم به عند تعدد المحكمين هو وجوب تجنيبهم أمام جهة واتخذة فى المحكمة ، للاعتبارات التى تقتضيها المصلحة العامة حسبما تسلف إيضاحه . ولذلك فانه لما كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية فى الإقليم المصرى قد سكت عن تعيين المحكمة أو جهة المحكمة التأديبية إذا ما تعدد المحاكمون وكان بعضهم من الخارجين عن الهيئة أو من العمال والبعض الآخر من الداخلين فى الهيئة ، فانه - بناء على الأصل المتقدم ونزولاً على الحكمة التى يقوم عليها هذا الأصل ، وهى حكمة ترتبط بالمصلحة العامة - يجب أن تكون محاكمة الخارجين عن الهيئة والعمال أمام المحكمة التأديبية التى تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين فى الهيئة قياساً على ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المذكور فى حالة اختلاف المحكمين فى المستوى الوظيفى ، إذ تجتنب الاختصاصات

للجهة التي تختص بمحاكمة اعلالهم درجة . وليس من شك ان الموظف الداخلى فى الهيئة بوجه عام هو فى التدرج الوظيفى اعلى من الخارج عن الهيئة او العمال ، ولذا كانت الضمانات لحاكمته تأديبيا اقوى واوعى ، وبهذه المسئلة يتبع المستخدم خارج الهيئة او العمال تلك المحكة التأديبية فى المحكة . ولا يضره ذلك ، بل هى ضمانة يفيد منها تبعسا .

(طعن ٢٨٨ لسنة ٥ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٥٩)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

وجوب تجميع المحكمين عند تعددهم امام جهة واحدة .

ملخص الحكم :

من الأصول المسلمة فى المحاكمات جيبا جنائية كانت او تأديبية ، انه اذا تعدد المحكمون فلا مندوحة من تجميعهم لدى المحكمة امام جهة واحدة ، وذلك لحكمة ظاهرة توجبها المصلحة العامة ، اذ لا يخفى ما فى تعدد المحاكمات امام جهات مختلفة من احتمال التضارب فى الاحكام او الجزاءات وما فيه من تطويل وتكرار وضياح وقت فى الاجراءات وغير ذلك مما لا يتفق وصالح العام ، ومن اجل ذلك كانت نظرة الشارع دائما متجهة الى توحيد جهة المحكمة بالنسبة لهم جميعا وآية ذلك - فى مجال المحاكمات التأديبية - ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٩ ، عند تعدد المحكمين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة بعضها ببعض وكلوا يتعمون فى الاصل جهات متعددة فى المحكمة ، اذ اتخذت ضابطا معينه

يقوم على أساسه توحيد جهة المحاكمة ، وهو أولا الجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، أو بعبارة أخرى مكان ارتكابها ، فإن تعذر ذلك تكون المحاكمة أمام المحاكمة المختصة بالنسبة للوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين أي اتخذت ضابطا ثابتا هو أغلبية المحاكمين التابعين بحكم وظيفتهم لجهة واحدة فإن تساوى العدد عين رئيس مجلس الدولة المحاكمة المختصة بقرار منه - كما بينت المادة ٢٥ من القانون المذكور الضابط الذي على أساسه يقوم توحيد جهة المحاكمة التأديبية إذا ما اختلف الموظفون المقدمون للمحاكمة في المستوى الوظيفي ، فنصت في فقرتها الثانية على أنه « وإذا تعدد الموظفون المقدمون للمحاكمة كانت المحاكمة المختصة بمحاكمة اعلامه درجة هي المختصة بمحاكمتهم جميعا » . وكذلك في مجال المحاكمات الجنائية ، فإن الشارع يتجه دائما الى توحيد المحاكمة أن تعدد المحاكمون بنسب على الضوابط التي يعينها والتي تقوم اما على مكان وقوع الجريمة واما على مرتبة الجهة القضائية في التدرج القضائي كولاية محكمة الجنايات في نظر اللجنة تبعاً لاختصاصها بنظر الجنائية المرتبطة بها ، أو على غير ذلك من الضوابط . وكل أولئك قاطع في الدلالة على أن الأصل المقرر عند تعدد المحاكمين هو وجوب تجميعهم أمام جهة واحدة في المحاكمة ، للاعتبارات التي تنتفيها المصلحة العامة حسبما سلف ايضاحه .

(طعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٣)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

سكوت القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عن تعيين المحاكمة أو جهة المحاكمة التأديبية إذا ما تعدد المحاكمون وكان منهم الداخل في الهيئة والخرج عنها أو العامل - وجوب اجراء

المحكمة امام المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة .

ملخص الحكم :

لئن كان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ قد سكت عن تعيين المحكمة او جهة المحكمة التأديبية ، اذا ما تعدد المحاكمون وكان بعضهم من الخارجين عن الهيئة او من العمال والبعض الاخر من الداخلين في الهيئة ، فانه - بناء على الاصل المتكتم ونزولا على حكمة التي يقوم عليها هذا الاصل وهي حكمة ترتبط بالملحة العامة - يجب ان تكون محكمة الخارجين عن الهيئة والعمال امام المحكمة التأديبية التي تختص بمحاكمة الموظفين الداخلين في الهيئة ، قياسا على ما نصت عليه المادة ٢٥ من القانون المذكور في حالة اختلاف المحاكمين في المستوى الوظيفي اذ جعلت الاختصاص للجهة التي تختص بمحاكمة اعلاهم درجة . وليس من شك في ان الموظف الداخل في الهيئة بوجه عام هو التدرج الوظيفي اعلى من الخارج عن الهيئة او العمال ، لذا كانت الضمانات لمحاكمته تأديبيا اقوى وأوفى . وبهذه المثابة يتبع المستخدم خارج الهيئة او العامل تلك المحكمة التأديبية في المحاكمة ولا يضره ذلك ، بل هي ضمانته يفيد منها تبعها . ولا يغير من هذا - للحكمة التي سلف بيانها - صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال اليومية ، او القرار الوزاري رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦٠ من السيد وزير المواصلات في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ باصدار لائحة الجزاءات التأديبية لموظفي هيئة سكك حديد مصر .

(طعن ٩٢٣ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢)

رابعا - المناطق فى تحديد اختصاص كل من
المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

المناطق فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم
التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة المنسوبة الى المائل وليس
بمكان عمل المائل عند اقامة الدعوى التأديبية ومن ثم فان
نقل المائل بعد ارتكابه المخالفة الى جهة اخرى تقع فى
دائرة اختصاص محكمة تأديبية اخرى لا يحول دون اختصاص
المحكمة التى تتبعها الجهة الاولى فى محاكمة المائل - أساس
ذلك نص المادة ١٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٢٠ ق المقام فى حكم
المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم والخزانة فى الدعوى
رقم ١٠٢ لسنة ١٥ ق والذي قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر
الدعوى وباحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية تأسيسا
على وقوع محل عمل المائل المخالفة وقت الدعوى بالاسكندرية ، فان
المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة
تقضى بان يكون مقار المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة
العليا فى القاهرة والاسكندرية ... ويكون مقار المحاكم
التأديبية للعاملين من المستويات الاولى والثانى والثالث فى

القاهرة والاسكندرية ... ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة
انشاء محاكم تاديبية فى المحافظات الأخرى ويبين القرار
عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة
الإدارية . وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على أن تكون محاكمة
العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة
ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التى وقعت فى دائرة اختصاصها
المخالفة أو المخالفات المذكورة ، فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها
رئيس مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك أن قانون مجلس
الدولة جعل المقاطع فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم
التأديبية بمكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى العامل
أو العاملين المحليين الى المحكمة التأديبية ، وليس مكان عمل
هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم ، ومن ثم فإن القول
عليه قانونا فى تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو
مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم
هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل فى جهة أخرى تقع فى
دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى ، وهذا الضابط يتفق
مع طبائع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار أن
الجهة التى وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد يتطلبه
المحكمة من بيانات أو مستندات فى وقت ملائم يساعده على سرعة
الفصل فى الدعوى .،،

ومن حيث أن قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة
١٩٧٣ بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة اسيوط قد قضى بأن يشمل
اختصاص هذه المحكمة الدعاوى التأديبية والطعون الخاصة
بالعاملين فى محافظات اسيوط وسوهاج وقنا واسوان والوادى
الجديد ووحدات الحكم المحلى فى هذه المحافظات ، وعلى أن
تبدأ هذه المحكمة أعمالها اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧٣ ،
كما نص القرار المذكور على أن جميع القضايا التى أصبحت

يمقتضاه من اختصاص تلك المحكمة وتكون منظورة أمام إحدى المحاكم التأديبية تحال بحالتها إليها بقرار من رئيس المحكمة ما لم تكن الدعوى مهية للفصل فيها .
(طعن ٥٩٢ لسنة ٢٠ ق ، ١٠٦ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٩/٢/٣)

قاعدة رقم (٢٢٥) .

المبدأ :

القاط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو إمكان وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى الصائل أو الماملين المائلين الى المحكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم — نتيجة ذلك : ان الممول عليه قاضونا في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسب اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ١٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بأن يكون مقار المحاكم التأديبية للماملين من مستوى الادارة العليا في القاهرة والاسكندرية ... ويكون مقار المحاكم التأديبية للماملين من المستويات الأولى والثانية والثالث في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار عيادها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية . وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على أن تكون محكمة الماملين المنسوبة اليهم مخالفة وإحدى أو مخالفات

سنة ١٩٧٦ من المحكمة التأديبية بالاسكندرية فى الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٧ ق بعد ان احيلت اليها تنفيذاً للحكم المطعون فيه - قد صدر من محكمة غير مختصة ومن ثم يتعين عدم الاعتداد به .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فاته يتعين الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل فى موضوعها .

(طعن ٤٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٨٠/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

المنافى فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية هو بمكان وقوع المخالفة او المخالفات المنسوبة الى العامل ان العاملين المحالفين الى المحكمة التأديبية - قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقاً لأحكام قانون مجلس الدولة من النظام العام - لا يسوغ اعمال حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات والذي يحكم قواعد توزيع الاختصاص بين محاكم القضاء العادى لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص بان يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا فى القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الاولى والثانى والثالث

مربطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة فإذا تعذر تعيين المحكمة عنها رئيس مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك ان قانون مجلس الدولة جعل المناطق في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية يمكن وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى العمال أو العاملين المحليين الى المحكمة التأديبية ، وليس يمكن عمل هؤلاء عند اقالة الدعوى التأديبية عليهم ، ومن ثم فان الممول عليه قانونا في تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو يمكن وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل في جهة أخرى تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية ، وهذا الضابط يتفق مع طبائع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار ان الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما تد تطلبه المحكمة من بيانات او مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل في الدعوى ومن حيث ان السيدة كانت من العاملين بمحفظلة اليوم وقد نسب اليها ارتكاب المخالفات الموجهة اليها بدائرة هذه المحافظة ، واذا احيات المذكورة الى المحكمة التأديبية فان الاختصاص بمحاكماتها تأديبيا ينعقد الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة أو من ثم ليس صحيحا ما ذهب اليه تلك المحكمة من انها غير مختصة بنظر الدعوى بعد ان نقلت المخالفة الى مدينة الاسكندرية طالما ان معيار تحديد المحكمة التأديبية المختصة على ما سلف بيانه هو مكان وقوع المخالفة وليس مقر عمل العامل المحال الى المحكمة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بمجم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . وترتيبا على ذلك يكون الحكم الصادر بجلسته ١٤ من فبراير

فى القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة
انشاء محاكم تأديبية فى المحافظات الأخرى ويبين القرار
مددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد ان اخذ رأى مدير النيابة
الإدارية . وتلص المادة ١٨ من القانون المذكور على ان تكون محكمة
العاملين النسوية اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة
ببعضها ومجازاتهم امام المحكمة التى وقعت فى دائرة اختصاصها
المخالفة أو المخالفات المذكورة فلذا تعذر تعيين المحكمة عينها
رئيس مجلس الدولة بقرار منه ومفاد ذلك ان قانون مجلس الدولة
جعل النطاق فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية
بمكان وقوع المخالفة أو المخالفات النسوية الى العامل أو
العاملين الحاليين الى المحكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء
عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم . ومن ثم فان المعمول
عليه قانونا فى تصديق المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو
مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه
المخالفات بعد ذلك الى عمل فى جهة أخرى تقع فى دائرة
اختصاص محكمة تأديبية أخرى ، وهذا الضابط يتفق مع
طبائع الأشياء وحسن سير المصلحة العامة ، باعتبار ان الجهة
التي وقعت فيها المخالفة تستطيع أن تقدم ما قد تطلبه المحكمة
من بيانات أو مستندات فى وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل
فى الدعوى .

ومن حيث ان قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١٤٨ لسنة
١٩٧٣ بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة اسبوط قد قضى بأن يشمل
اختصاص هذه المحكمة الدعوى التأديبية والطعون الخاصة
بالعاملين فى مخالفات اسبوط وسوهاج وقنا وأسوان والوادى
الجديد ووحدات الحكم المحلى فى هذه المحافظات ، على ان تبدأ
هذه المحكمة اعمالها اعتبارا من اول أكتوبر سنة ١٩٧٣ .

ومن حيث ان المدعى كان من العاملين بتفتيش محطات وطلوبات

نجع حمادى وقد نسب اليه انه فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٣ .
وضع نفسه موضع الشبهات بأن احضر احدى السيدات الى
منزله داخل المستعمرة السكنية الخاصة بالتفتيش دون مراعاة
لحرمتها ، كما انه ترك العمل فى التاريخ المذكور دون مبرر ودون
اذن وتوجه الى منزله بقصد ارتكاب بعض الأخطاء المحرمة .
وبعد ان اجرت الجهة الادارية تحقيق فيما نسب الى المدعى .
اصدرت قرارها المطعون فيه بمجازاته بخمسة عشر يوما
من مرتبه مع ابعاده عن تفتيش محطات طلبات نجع حمادى .
وحرمانه من السكن المصلى حتى يتزوج .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم فان نظر الطعن فى القرار
المشار اليه يكون من اختصاص المحكمة التأديبية بأسبوط
طالما ان تحديد المحكمة التأديبية المختصة - على ما سلف -
بيانه - هو مكان وقوع المخالفة . واذا اقام المدعى دعواه
فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٧٤ بطلب الغاء القرار المذكور أمام
المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة ، ودفعت الجهة الادارية
بعدم اختصاص المحكمة مطليا بنظر الدعوى ، فقد كان من
المتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
وبالحالها الى المحكمة التأديبية بأسبوط ، باعتبار ان الدفع بعدم
الاختصاص المحلى لحاكم مجلس الدولة على ما جرى عليه قضاء
هذه المحكمة من الدفوع المتعلقة بتنظيم العام التى تثار فى
اية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللحكمة من تلقاء نفسها
ان تبحث فى اختصاصها فان ثبت لها عدم وجوده ، لها ان تقضى
بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها . ولا حجة فى الاستناد الى
حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على
ما خلص اليه الحكم المطعون فيه للتبول بسقوط الحق فى
ابداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة
الصناعة ، لابدائه بعد طلب رفض الدعوى موضوعا . لا حجة
فى ذلك لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقا

لأحكام قاتنون مجلس الدولة على ما سلف بيانه ، من النظام العام الذى لا يجوز معه لاي من اطراف الخصومة مبراحة او ضمنا او للمحكمة ذاتها الخروج على قواعد توزيع الاختصاص هذه . وبهذه المثابة لا يسوغ اعمال حكم المادة ١٠٨ مرافعات سالف الذكر والذى يحكم قواعد الاختصاص بين محاكم القضاء العادى - لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث ان الحكم المطمون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب ، فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون وتؤيوله ويتعين والأمر كذلك الحكم بقبول الطعنين شكلا وفى موضوعها بالفناء الحكم المطمون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية بالسيوط بنظر الدموى وبالحالتهما اليها للفصل فيها .

(طعنى ٧٦ ، ٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٠)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

المبرة فى تحديد المحكمة التأديبية المختصة هو إمكان وقوع المخالفة - النفع بعدم الاختصاص المحلى من الأنواع المنطقية بالنظام العام التى تنال فى أية حالة كلفت عليها الدموى - للمحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث اختصاصها ولو لم يطلبه الخصوم - لا يجوز لأطراف الخصومة ولو باتفاقهم صراحة او ضمنا الخروج على قواعد توزيع الاختصاص - لا مجال لأعمال نص المادة ٦٢ من قاتنون المرافعات التى تتعلق بالاختصاص بين محاكم القضاء اعترضها مع نظام توزيع الاختصاص من المحاكم التأديبية .

ب. ملخص الحكم :

ان المدعى - كان رئيسا لجميع الخدمة الذاتية بمدينة بنها . ثم نسب اليه بهذه الصفة ارتككب المخالفات التى صدر القرار المطعون فيه بجازاته عنها ومن ثم فان نظر الطعن فى القرار المذكور يكون من اختصاص المحكمة التأديبية بطنطا طالما ان العبرة فى تحديد المحكمة التأديبية المختصة - هو بمكان وتووع المخالفة واذا اقام المدعى دعواه امام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التموين ، فقد كان من المتعين على المحكمة ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباجالتها الى المحكمة التأديبية بطنطا باعتبار ان الدفع بعدم الاختصاص المحلى لحاكم مجلس الدولة - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - من النفع المتعلقة بالنظام العام التى تثار فى اية حالة كانت عليها الدعوى ، بل وللحكمة من تلقاء نفسها ان تبحث فى اختصاصها فان ثبت لها عدم وجوده ، فعليها ان تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ، ولا حجة فيها ذهبت اليه الشركة المدعى عليها فى مجال التعقيب على الحكم المائل - ان المدعى وقد اقام دعواه امام المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التموين بالقاهرة ولم تدفع الشركة بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر النزاع ، فانها تكون قد اتفقت مع المدعى على اختصاص هذه المحكمة اعمالا لنص المادة ٦٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . لا حجة فى ذلك لان قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية ومتا لاحكام قانون مجلس الدولة على نحو ما تقدم ذكره من النظام العام الذى لا يجوز معه لاي من اطراف الخصومة او جميعهم - صراحة او ضمنا ، ولا للحكمة ذاتها الخروج على قواعد توزيع الاختصاص هذه - وبهذه المثابة لا يسوغ اعمال بحكم المادة ٦٢ من قانون المرافعات سالف الذكر والتى تتعلق بالاختصاص بين محاكم القضاء العادى - لتعارضه مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذه المذهب ، وفصل في موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالفه القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ويتمين والأمر كذلك الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه وبإختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظر الدعوى وبإحالتها إليها للفصل فيها .

(طعن ٥٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

الدفع بعدم الاختصاص المحلى لحكم مجلس الدولة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام أتي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى — للمحكمة ذاتها ومن تلقاء نفسها أن تبحث في اختصاصها : فإن ثبت لها عدم وجوده تقضى بعدم اختصاصها .

ملخص الحكم :

إن إلغاء هذه المحكمة قد جرى — على غيرها ما جاء بتقرير الطعن المائل — على ما أن الدفع بعدم الاختصاص المحلى لحاكم مجلس الدولة من الدفوع المنطقة بالنظام العام التي تثار في أية حالة كانت عليها الدعوى بل والمحكمة من تلقاء نفسها أن تبحث في اختصاصها فإن ثبت لها عدم وجوده لها أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها ، ولا حجة في الاستناد إلى حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على ما قال به تقرير الطعن للقول بسقوط الحق في إبداء الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بعدم إبدائه قبيل إبداء الدفاع الموضوعي ، لا حجة في ذلك لأن قواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية وفقا لأحكام قانون مجلس الدولة ملية.

سما سلف ببيانه من النظام العام الذى لا يجوز معه لآى من اطراف الخصومة صراحة او ضمنا او للمحكمة ذاتها الخروج على قواعد الاختصاص هذه ، وبهذه المثابة لا يسوغ فى هذا الشأن أعمال حكم المادة ١٠٨ من قانون المرافعات سلف الاشارة والذى يحكم قواعد الاختصاص بين محاكم قواعد الاختصاص بين محاكم القضاء العادى ، لتعارض مع نظام توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت ان المخالفة المنسوبة إلى المدعى قد وقعت ابان عمله بمستشفى الصدر بالجيزة التابعة لمديرية الصحة بحافظة الجيزة ، وتولت ادارة الشئون القانونية بتلك المديرية التحقيق فيها ثم اصدر وكيل الوزارة للشئون الصحية بالجيزة القرار المطعون فيه بجازاة المدعى بخمسم يومين من مرتبه لما ثبت فى حقه . فانه لذلك يكون الفصل فى الطعن فى هذا القرار معقودا للمحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة باعتبار ان المخالفة التى جوزى المدعى عنها قد وقعت فى دائرة اختصاص تلك المحكمة ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص المحكمة المذكورة بنظر الدعوى وباختصاص المحكمة التأديبية بطنطا بنظرها مستندا فى قضائه على ان المدعى يعمل عند رفع الدعوى بمعهد السرطان فى طنطا ، يكون قد خالف القانون واهدر قاعدة من قواعد النظام العام المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية .

ومن حيث انه لما تقدم من اسباب فاته يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه وبإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصحة للفصل فيها مجددا من هيئة القضاء .

(طعن ٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

المادة ٨ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢. — المنط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان وقوع المخالفة المنسوبة للمعامل أو المعاملين الحاليين للمحاكمة التأديبية وليس ممكن عمل هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية وليس ممكن عمل هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم أو نقلهم الى عمل في جهة تقع في دائرة اختصاص محكمة تأديبية أخرى — أساس ذلك الجهة التي وقعت فيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما قد تطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات في وقت ملائم يساعد على سرعة افضل في الدعوى .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بان يكون مقر المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الإدارة العليا في القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للمعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى وبين القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية وتنص المادة ١٨ من القانون المذكور على ان تكون محاكمة المعاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مترتبة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة ، فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة يقرر منه . ومفاد ذلك أن قانون مجلس الدولة جعل المنط

فى تحديد دائرة اختصاص كل من المحاكم التأديبية بمكان وقوع المخالفة المنسوبة الى المائل أو العاليلن المخالفين الى المحاكمة التأديبية وليس مكان عمل هؤلاء عند اقامة الدعوى التأديبية عليهم . ومن ثم فإن المعمول عليه قانونا فى تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو تقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل فى جهة تقع فى دائرة اختصاص محكمة تأديبية اخرى . وهذا الضابط يتفق مع طبائع الانسياء وحسن سير المصلحة العامة باعتبار ان الجهة التى وقعت فيها المخالفة تستطيع ان تقدم ما قد يطلبه المحكمة من بيانات أو مستندات فى وقت ملائم يساعد على سركة الفصل فى الدعوى .

(طعن ٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية — حكم المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بعدم اختصاصها بالفصل فى الدعوى واحتفظها الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية — استناده الى اعتقادها بان المدرسة التابع لها التهم تبعة لطقة الإسكندرية التعليمية بينما هى تبعة لطقة القاهرة الشمالية — انطوائه على خطأ فى تحصيل الواقع ادى الى خطأ فى تطبيق القانون — الفالؤه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم للفصل فيها .

ملخص الحكم :

لما كن التلبت من الأوراق ان مزممة ومسنيد الابتدائية اثبتا .
تقع فى مدينة القاهرة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى

باختصاص المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية تد التيس الامر عليه . فتقوم ان المدرسة في تسميتها ، منسوبة الى مكان وجودها ، ويكون قد اخطأ في تحصيل الواقع خطأ ادى الى وقوعه في خطأ في تطبيق القانون ، مما يتعين معه القضاء بالافق وباختصاص المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بنظر الادعوى التأديبية المائل اليها واعادتها اليها للفصل فيها .

(طعن ١٠٢٨ : ١٠٧١ لسنة ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٩)

تعليق :

العبارة في التبعة التي تتحدد على اساسها المحكمة المختصة بتأديب العامل ، هي بالتبعة التي كانت قائمة وقت ارتكابه المخالفة فان كان العامل تابعاً لوزارة معينة وقت ارتكابه المخالفة ، كانت المحكمة المختصة بهذه الوزارة هي المختصة بتأديبه ، ولو أصبح تابعاً وقت المحاكمة لوزارة اخرى . فان تعدد التهمون وكان بعضهم يتبع وزارة تدخل في اختصاص محكمة معينة ويتبع بعضهم الاخر وزارة اخرى تدخل في اختصاص محكمة اخرى ، انعقد الاختصاص في هذه الحالة للمحكمة التي يتبعها العدد الاكبر من العاملين . فان تساوى عدد العاملين الذي يتبع كل وزارة ، عينت المحكمة المختصة في هذه الحالة بقرار من رئيس مجلس الدولة .

اما عن تحديد الاختصاص بين المحاكم التأديبية التي مقرها القاهرة وبين المحكمة التأديبية التي مقرها الاسكندرية ، فيتحدد على اساس مقر وظيفة العامل تحقيقاً لما استهدفه القانون من تقريب القضاء التأديبي الى مقر وظيفة العامل تحقيقاً لما استهدفه القانون من تقريب القضاء التأديبي الى مقر وظيفته ، تمكيناً له من تهئية وسبل الدفاع عن نفسه . وان تحديد هذا الاختصاص على اساس مكان وقوع المخالفة يحرم العامل

من هذه الميزة لاحتمال وقوع المخالفة في مكان آخر غير مكان الوظيفة . وعلى ذلك فإن العبرة في تحديد الاختصاص المحلى بالحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية هي مقر الوظيفة . فإذا كان هذا المقر بمحافظة الاسكندرية أو الصحراء الغربية أو البحيرة ، كان الاختصاص لتلك المحكمة . فإن تعدد الموظفين التابعون لوزارة واحدة المتهمون بارتكاب مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ، وكان مقر وظيفة البعض يقع في دائرة محكمة الاسكندرية والبعض الآخر خارجها ، فإنه ازاء عدم وجود النص ، تستعار القاعدة التي نصت عليها المادة ٥٥ مقرة ١ من قانون المرافعات في حالة تعدد المدعى عليهم مع اختلاف موطنهم ، وهي جواز اختصاصهم جميعا أمام محكمة احدهم ، وجعل الخيار في ذلك للمدعى ، وهي في الدعوى التأديبية النيابة الادارية . (د. السيد محمد ابراهيم — المرجع السابق — ص ٥٥٩ و ٥٦٠) .

الفروع الآتية
آثار اقامة الدعوى امام المحكمة التأديبية
أولا - المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود
ولقها صلاحية الولاية العامة فى التأديب

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

المادتان ١٣ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ حددتا اختصاص كل من محكمة
القضاء الإدارى والمحاكم التأديبية - المحاكم التأديبية ذات
اختصاص محدود ورد استثناء من الاختصاص العام لمحكمة القضاء
الإدارى فى المنازعات الإدارية - يتمين تفسير الاختصاص فى
المنازعات الإدارية قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعون
فى قرارات الجزاءات التأديبية المقررة صراحة فى القوانين
واللوائح كمقوية عن المخالفات المالية والإدارية - الجزاءات المقننة
وهى الجزاءات المستوردة بلجراء أو تصرف إدارى تخصص بنظر
المنازعات فيها محكمة القضاء الإدارى - الطعن فى هذه القرارات
النص عليها بعبب الانحراف بالسلطة ومنه ان تستهدف مذبجعة
المعمل بالاجراء أو التصرف الانتقام من الموظف العلم أو معاقبته
- أو بعبب الخروج على قاعدة تخصيص الأهداف - بان تستهدف
جهة المعمل تحقيق مصلحة عملة بغير الطريق الذى رسمه
القانون .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن (تختص محكمة القضاء الإداري بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة العاشرة عدا ما تختص به المحاكم الإدارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التي ترفع اليها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية) وتنص المادة ١٥ من القانون ذاته على اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية وينظر الطعون المنصوص عليها في الرئتين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة وهي الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطة التأديبية والطعون في الجزاءات الموقعة على الماملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا . والمستفادة من هذا النص ان المحاكم التأديبية ذات اختصاص محدود ورد استثناء من الاختصاص العام لمحكمة القضاء الإداري في مجال المنازعات الإدارية ، ولذا يتعين تفسيره في أضيق الحدود ، وهذا يقتضي قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعن في قرارات الجزاءات التأديبية المقررة صراحة في القوانين واللوائح كمقسوبة على المخالفات الإدارية التي يرتكبها العاملون ، أما الجزاءات المنعنة وهي الجزاءات المستوردة بإجراء أو تصرف إداري آخر مما يدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري فهذه يكون الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري ويكون النص عليها بميب الانحراف بالسلطة ومن صورة أن تستهدف جهة العمل بالإجراء الانتقام من الموظف أو منافقته أو الأضرار أو أن تستهدف به تحقيق مصلحة عامة ولكن بغير الطريق الذي رسمه القانون خصيصا لتحقيقها وهو ما يعرف بالخروج على قاعدة تخصيص الأهداف .

ومن حيث أن قرار نقل الموظف ضده ليس من بين القرارات التي تختص بها المحاكم الإدارية وفقا لحكم المادة ١٤ من قانون

مجلس الدولة المشار اليه ومن ثم فان الاختصاص بشأانه يكون لمحكمة القضاء الادارى ذات الاختصاص العام فى مجال المنازعات الادارية ، ومحكمة القضاء الادارى بالاسكندرية بالذات نظرا لان المطعون ضده من موظفى مصلحة الجمارك بالاسكندرية وذلك عملا بقرار رئيس مجلس الدولة رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء محكمة القضاء الادارى ببغينة الاسكندرية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف فيما تضمنه من الحكم بإلغاء قرار نقل المطعون ضده من موازنة مصلحة الجمارك الى موازنة محافظة الاسكندرية ويتمين لذلك الحكم بإلغائه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وأحالتها الى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية للاختصاص ، أما ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم اختصاص المحكمة التأديبية نوعيا بنظر طلب التعميؤ من قرار النقل ، فهو صحيح فيما انتهى اليه محولا على أسباب الحكم فى الطعن المائل .

(طعن ٦٤٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

طلبات وقف العاملين احتياطيا وطلبات صرف مرتباتهم —
المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة — بصدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، أصبح الاختصاص بنظر طلبات وقف العاملين وصرف مرتباتهم منوطا بالمحكمة التأديبية المختصة بكامل هيئتها — حكم المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ نسخ فمؤيا نص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، والى كلفت تقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل فى هذه الطلبات .

ملخص الحكم :

باستعراض النصوص القانونية التي حددت الجهة صاحبة الولاية بالفصل في طلبات وقف العاملين عن العمل احتياطياً وصرف مريضاتهم اثناء مدة الوقف يبين أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يصدر رئيس المحكمة قراراً بالفصل في طلبات وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه اثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانوناً » وتضمنت المادة ١٥ من هذا القانون بيان الأشخاص الذين اشارت اليهم المادة ١٦ سالفة الذكر ومن بينهم العاملون المدنيون بالدولة - شأن المطعون ضده - ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة ٨٣ منه على أن للسلطة المختصة ان توقف العامل عن عمله احتياطياً اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف .

ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فاذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كلاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

ومن حيث ان مفاد النصوص المتقدمة ان قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل في طلبات وقف العاملين المدنيين بالدولة احتياطياً عن

عملهم ذى طلبات صرف مرتبتهم كلها أو بعضها اثناء مدة الوقف ثم ارتأى المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يكون هذا الاختصاص منوطا بالحكمة التأديبية المختصة وليس برئيس هذه المحكمة وحده ولقد استهدف المشرع ولا شك من هذا النص تحقيق ضمانات ذات شأن تمثيل فى أن يزن الأمر ثلاثة أعضاء بدلا من واحد فقط بما يكلل أكبر قدر من العدالة واذ جاء نص المادة ٨٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ متعارضا على هذا النحو مع نص المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ السابق عليه فانه يكون قد نسخ ضمنيا عملا بحكم المادة ٢ من القانون المدنى التى تنص أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعى لاحق الا بنص يقضى على هذا الإلغاء أو يشمل على نص يتعارض مع النص التشريعى القديم » واذ كان الأمر كذلك فإن الفصل فى طلبات مد وقف العاملين المدنين بالدولة احتياطيا عن عملهم وصرف مرتبتهم مدة الوقف كما هو الشأن فى المنازعة الماثلة — يصبح منعقدا منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بالحكمة التأديبية المختصة بكلل هيئتها وليس لرئيسها الذى زالت كل ولاية له فى هذا الشأن .

(طعن ٢٩٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ :

اعتبر المحكمة التأديبية هى المحكمة ذات الولاية العامة فى شئون التأديب — اختصاصها يشمل كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرع عنه — اختصاص المحكمة التأديبية بآلية منازعة حول الوقف للاحتياطى وحول استحقاق المرتب الموقوف صرفه خلاله باعتبار ان الوقف الاحتياطى من الاجراءات التى تتصل بالتأديب —

لا تصاحب بين اختصاص كل من رئيس المحكمة التأديبية والمحكمة التأديبية ذاتها . يستتبع ذلك التفرقة بينهما ويكون من مؤداه حرمان صاحب الحق من أن يتعجل في الالتجاء الى قاضييه الطبيعي طالبا الفاء قرار وقفه الباطل وما يترتب على ذلك من آثار مادية ووظيفية وأدبية - قضاء المحكمة التأديبية بعدم قبول طلب الفاء قرار وقف المدعى وما يترتب عليه من آثار لرفعها قبل الأوان قضاء غير صحيح .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه لما كانت المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جعلت اختصاص المحاكم التأديبية شاملا للدعوى التأديبية ابتداء وكذلك الطعن في الجزاءات التأديبية سواء بالنسبة الى العاملين في الحكومة أو العاملين في القطاع العام فإن هذا الشمول الذي اشرارت اليه بحق المحكمة العليا في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢ ق (تنازع) ، وبمعد ان اشرارت الى المادة ١٧٢ من الدستور ، يترتب عليه اعتبار المحكمة التأديبية هي المحكمة ذات الولاية العامة في شئون التأديب وان اختصاصها بذلك يشمل كل ما يتصل بالتأديب او يتفرع عنه . وعلى ذلك تعتبر المحكمة التأديبية مختصة باية منازعة حول الوقف الاحتياطي وحول استحقاق المرتب الموقوف صرفه خلاله ، وذلك باعتبار ان الوقف الاحتياطي من الاجراءات التي تتصل بالتأديب .

ومن حيث ان الحكم المطعون قد استند في أسبابه الى عدم اختصاص المحكمة بالنظر في امر المدعى ومرف مرتبه مؤقتا عن مدة الوقف طالما ان السيد رئيس المحكمة قد فصل في ذلك بمقتضى السلطة المقررة له قانونا وباعتبار ان له القول الفصل

في هذه الحالة لا تشاركه فيه اية حجة اخرى ، ولا يبدا اختصاص المحكمة الا بعد صدور القرار الذي ينحسم به الموقف المعلق للعامل بالنسبة لما نسب اليه من مخالفات ، وانه اذ اتى المدعى دمواه قبل ان يتحدد موقفه من المخالفات التي نسبت اليه فانه يكون قد تعجل ورفعها قبل الاوان . ويتمين لهذا عدم قبولها وهذا القضاء غير سديد في القانون . ذلك ان اختصاص رئيس المحكمة التأديبية على ما هو منصوص عليه في المادة ١٦ من قانون مجلس الحولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مقصور على اصدار قرارات في طلبات وقف او مد وقف العاملين عن العمل او صرف المرتب كله او بعض اثناء مدة الوقف وبهذه المثابة يخرج طلب الفاء قرار الوقف ذاته وما يترتب عليه من آثار من دائرة اختصاص رئيس المحكمة . ويدخل بالتالي في اختصاص المحكمة التأديبية بوصفها على ما نسلف بيانه صاحبه الولاية الشاملة في مسائل التاليب الخاصة بالعاملين الذين يخضعون لولايتها . ولا تصادم الأمر كذلك بين اختصاص كل من رئيس المحكمة التأديبية والمحكمة ذاتها يستتبع التفرقة التي قال بها الحكم المطعون فيه والتي من مؤداها حرمان صاحب الحق من أن يتعجل في الالتجاء الى قاضي الطبيعي طالبا النصفة بالفاء قرار وقفه الباطل وما يترتب عليه من آثار مادية ووظيفية واتبية . وبالبناء عليه فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون فيما ذهب اليه من عدم قبول طلب الفاء قرار وقف المدعى وما يترتب عليه من آثار لرفعه قبل الاوان .

ومن حيث ان الدعوى صالحة للفصل فيها .

ومن حيث ان المستند من الأوراق ان المدعى اوقف عن عمله في ٢٢ من يولييه سنة ١٩٧٤ لما نسب اليه من تواطؤ مع امين

مخزن الخمر بالتمسك الذى كان يعمل به ، ووجود تلاعب وتزوير
فى دفتر مراقبة المخزن عهدة المدعى الأمر الذى أدى الى
وجود شبه اختلاس وعجز فى عهدة المخزن ، واذا بادرت الشركة
المدعى عليها فى ذات التاريخ المشار اليه الى طلب عرض
نصف الموقوف صرفه من مرتبه على المحكمة التأديبية الذى
قرر رئيسها فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٧٤ بموجب الاختصاص
المخول له فى المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وقف صرف ربع مرتبه عن مدة وقفه
الاحتياطى ، ثم طلبت الشركة فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤
عرض امر مد وقف المدعى من عمله بعد ان ابلغت نيابة الاموال
العامية بما نسب الى المدعى وزميله ، فقرر السيد رئيس المحكمة
مد مدة وقفه حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٥ واستمرت
الشركة فى اتخاذ اجراءات عرض مد وقف المدعى على السيد
رئيس المحكمة الى ان تقرر مد هذا الوقف حتى ١٥ من مارس
سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث ان المادة ٥٧ من نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ١٦ من قانون
مجلس الدولة سالف الذكر اللتين تم وقف المدعى وصنور
الحكم المطعون فيه فى ظل العمل بأحكامها تقضيان بان
لرئيس الادارة أن يسوقف العامل من عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة
التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، ولا يجوز مد هذه
المدة الا بقرار من رئيس المحكمة التأديبية ، ويتربى على وقف
العامل عن عمله وقف صرف نصف مرتبه ، وواجهتا عرض
الأمر على رئيس المحكمة خلال عشرة ايام من تاريخ الوقف ليقرر
ما يراه فى نصف المرتب الموقوف صرفه والا وجب صرف المرتب
كاملا حتى يصدر رئيس المحكمة قراره فى هذا الشأن .

ومتى كان ذلك وكان أمر صرف النصف الموقوف صرفه من

مرتب المدعى قد عرض على التفصيل السابق على رئيس المحكمة في
التأديبية ثم عرض أمر مد وقفه على رئيس هذه المحكمة في
١٠ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ قبل فوات ثلاثة اشهر من تاريخ قرار
الشركة المدعى عليها بوقفه عن العمل ، فنتقرر مد مدة وقفه
عن العمل حتى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٥ مع وقف صرف
ربع مرتبه فانه ليس صحيحا ما ذهب اليه المدعى من ان الشركة
لم تعرض امر مد وقفه بعد انتهاء مدته في ٢٢ من أكتوبر سنة
١٩٧٤ ومن ثم تجب عودته الى العمل بعد هذا التاريخ وما
يستتبعه ذلك من صرف كامل مرتبه ، وذلك بعد أن ثبت على
ما سلف البيان ان الشركة المدعى عليها قد اتبعت صحيح
حكم القانون فيما يتعلق بعرض او النصف الموقوف صصره من
مرتبه المدعى على رئيس المحكمة التأديبية وكذلك امر مد وقفه
عليه فنتقرر مد هذا الوقف الى نهاية شهر فبراير سنة ١٩٧٥
ثم الى ١٥ مارس سنة ١٩٧٦ على ما سلف بيانه ، ومتى كان ذلك
وكان وقف المدعى يسبب اليه من مخالفات انطوت على شبهات
الجريمة الجنائية مما دعا الى ابلاغ نيابة الأموال العامة بالوقائع
المنسوبة الى المدعى وهو ما لم يكن يشار اعتراض من جانب
المدعى فان دعواه تكون والأمر كذلك غير قائمة على أساس
سلم من واقع والقانون معينة الرفض ولا ينال من هذا ما اثاره
الطعن المتقدم من هيئة مفوضي الدولة من ان الحكم المطعون فيه
خلا من اية اشارة تفيد اتخاذ أى اجراء قانوني في صدد المدعى
بعد انتهاء فترة مد وقفه عن العمل في نهاية شهر فبراير
سنة ١٩٧٥ بعد فترة الوقف او يعود المدعى الى عمله ، يشكل
صحة قانونية قوامها ابعاد المدعى عن عمله دون سند كل
على الحكم المطعون فيه وقد صدر في ١٧ من مايو سنة ١٩٧٥
ان يتصدى لها ، وذلك طالما ان الثابت على نحو ما سلف بيانه
ان الشركة المدعى عليها قد اتخذت اجراءات عرض امر مد
مدة وقف المدعى على رئيس المحكمة التأديبية في المواعيد القانونية
الى ان تقرر مد هذه المدة حتى ١٥ من مارس سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث أن المدعى وقد حدد طلباته في دعواه كما سلف
البيان بالفناء قرار اعتقاله وما يترتب على ذلك من صرف
مرتبه كاملا عن مدة اعتقاله بقبولة أن امر مد وقفه بعد
٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٤ لم يعرض على المحكمة التأديبية ،
وهو ما ثبت عدم صحته ، فإن دعواه بهذه المثابة تكون حقيقة
بالرفض ، والمدعى وشاته في اتخاذ ما يراه من إجراءات تتعلق
بما قد يكون له من حقوق أخرى تخرج من نطاق طلباته في
دعواه بئس هذا الطعن .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فإنه يتعين الحكم بقبول
الطعن شكلا وفي موضوعه بالفناء الحكم المطعون فيه ويرفض
دموى المدعى .

(طعن ٦٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

ولاية المحكمة التأديبية تمتد الى الدعوى التأديبية المبتدأة ،
كما تتناول الطعن في أي إجراء تأديبي بطالب الغائه أو بطلب

التمويض منه .
ملخص الحكم :

أن المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة للتدخل
في مسائل تأديب المأمالين ومنهم المأمالون في القطاع العام .
ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة
التي يختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي ، كما تتناول الطعن
في أي جزاء تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون
مجلس الدولة ، وإن اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا

الطعن لا يقتصر على الطعن بالفناء الجزاء ، وهو الطعن المباشر ، بل يتناول طلبات التعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء ، فهذه طعون غير مباشرة ، وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك أن كلا الطعنين يستند الى أساس قانونى واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء .

(طعن ٦٢٤ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)

تعليق :

مدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات التعويض عن الجزاءات التأديبية والطلبات المرتبطة بها سبق أن اشرنا الى هذا الحكم وغيره فى موضوع « اختصاص » . وقد رأينا ان المحكمة الادارية العليا قد استندت فى حكمها هذا ايضا الى حكم المحكمة العليا الصادر بجلسته ١٩٧٢/١١/٤ فى ١٩٧٢ رقم ٩ لسنة ٩ « تنزع » .

ويذهب المستشار عبد المنعم ابراهيم فى مقالته أضواء على المحاكم التأديبية الى « ان المستظهر من احكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه انه قد ورد بالبند « مائرا » من المادة العاشرة منه نوع محدد من الطلبات التى تختص بمحكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فيها وهى « طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة على هذا البند سواء رفعت بصفة أصلية او تبعية ، ومن هذه القرارات ما ورد فى البند « تاسعا » من هذه المادة وهى « الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

ولم يرد اختصاص نظر طلبات التعويض عن هذه القرارات ضمن اختصاص المحاكم التأديبية المحددة بالمادة ٥٥

من تانون مجلس الدولة كما وأنه لم يرد ضمن اختصاص
المحاكم الإدارية المحدد بالمادة ١٤ منه ومن ثم فإنه يندرج ضمن
اختصاص محكمة القضاء الإداري المحدد بالمادة ١٣ من هذا
القانون .

وإزاء مراعاة هذه النصوص فإنه لا يجوز — في نظر
المستشار عبد المنعم إبراهيم — الاجتهاد أو التأويل أو اعتناق
ما انتهت إليه المحكمة العليا في حكمها الصادر في القضية رقم
١٠ لسنة ٢ ق تنازع بجلسة ١١/٤/١٩٧٢ اذ أنها قضت بأن ولاية المحاكم
التأديبية تتناول الدعوى التأديبية المتبادئة كما تتناول الطعن في
أي جزاء تأديبي وكذا طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه
كما يشمل غير ذلك من الطلبات المرتبطة بالطعن . ذلك لأن حكم
المحكمة العليا المشار إليه لا يجد مسنده بشأن تعديل اختصاص
محاكم مجلس الدولة وذلك في نصوص قانون مجلس الدولة الذي
حدد اختصاصها على نحو لا يقبل الاجتهاد أو حتى القول بأن
طلب التعويض لا يعدو أن يكون طعناً في الجزاء بطريق غير
مباشر مع مراعاة ورود هذا الطلب في المادة « عاشر » من
المادة العاشرة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وعدم وروده في المادة ١٥
منه التي حددت اختصاص المحاكم التأديبية . كما وأن حكمها
مسالف الذكر لا يجد مسنده أيضاً في أحكام القانون رقم ٦١
لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والتي جاءت
دخلوا من نص يسند اختصاص نظر طلبات التعويض عن
الجزاءات الواقعة على العاملين بالقطاع العام إلى المحاكم
التأديبية . ومن ثم فإن الاجتهاد في هذا الشأن لا يقبل مع
وجود النص المريح الواضح في قانون مجلس الدولة ودخلوا
قانون العاملين بالقطاع العام من نص يسند هذا الاختصاص
للمحاكم التأديبية ، ولذا فإنه لا يجوز تعديل اختصاص المحاكم
التأديبية المحدد بقانون الا بقانون لاحق وليس بمقتضى حكم ولو

كان صادرا من المحكمة العليا في قضية تنازع ، ذلك لأنه وان
اضفى القاتون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المحكمة العليا
على أحكامها الصادرة بتفسير النصوص التشريعية التي تستدعي
ذلك بسبب طبيعتها أو أهيتها ضمنا لوحدة التطبيق القضائي
صفة الإلزام بمعنى ان تكون بمثابة التفسير التشريعي ، الا انه
لم يسيغ هذه الصفة على أحكامها الصادرة بالفصل في مسائل
تنازع الاختصاص المنوه عنه بالمادة ٤/٤ من قانون المحكمة
العليا سالف الذكر ومن ثم فان أحكامها الصادرة في هذا
الثلث تظل أحكاما نهائية وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق
من طرق الطعن لكنها تظل أحكاما نهائية وغير قابلة للطعن
فيها بأي طريق من طرق الطعن لكنها تظل سلبية القوة
التشريعية الملزمة التي تستطيع بمقتضاها تعديل أحكام القوانين
ومنها قانون مجلس الدولة ، ومن ثم يظل اختصاص محاكم
مجلس الدولة ومنها المحاكم التأديبية مستمدا من نصوص
قانون مجلس الدولة وتكون هذه المحاكم لذلك غير مختصة
نوعا بالنسبة للموظفين العموميين وولائيا بالنسبة للعاملين
بالقطاع العام بنظر طلبات التعويض عن الجزاءات الموقعة
عليهم وكذا بنظر الطلبات المرتبطة بالطعن كالمنازعات في
مرتباتهم .

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ :

القرارات التي تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات
الوقف احتياطيا عن العمل هي قرارات قضائية .

ملخص الحكم :

جرى قضاة المحكمة الإدارية العليا على أن القرارات التي

تصدرها المحكمة التأديبية في شأن طلبات الوقف احتياطيا عن العمل ، وصرف النصف الموقوف صرفه من المرتب بسبب الوقف هي قرارات قضائية وليست قرارات ولائية ، اذ تستند المحكمة التأديبية ولاية البت فيها من اختصاصها الاصيل بنظر الدعوى التأديبية ، بحكم ارتباط هذه الطلبات بالدعوى التأديبية ارتباط الفرع بالأصل - ومن ثم تعد هذه القرارات بمثابة الأحكام القضائية التي يجوز بهذه المثابة الطعن عليها أمام المحكمة العليا في الميعاد المقرر قانونا - ولا يغىر من هذا النظر ان المادة ٢٦ من قانون مجلس الدولة أسندت الاختصاص بالفصل في هذه الطلبات الى رئيس المحكمة التأديبية منفردا اذ ان الامر في ذلك لا يعمد ان يكون تعديلا اجرائيا يستهدف التخفيف عن الاحكام التأديبية حتى لا يكون اختصاصا بذلك على حساب الانجاز المطلوب للقضايا مما لا اثر على طبيعة تلك القرارات وكونها قرارات قضائية تعد بمثابة الأحكام التي يجوز الطعن عليها .

واذ كتبت المحكمة التأديبية وهي بصدد البت في امر نصف المرتب الموقوف صرفه انها تمارس اختصاصا قضائيا من اختصاصها بالبت في الدعوى التأديبية ذاتها . والقرار الذي تتخذه في هذا الخصوص يقوم على اساس ما تتخذه المحكمة من مدى جدية القرار الصادر بوقف العامل عن العمل في ضوء المخالفات المنسوبة اليه ، ولما كان ذلك من الامر يقتضى وفقا للاسول العامة في المحاكمات تمكين العامل من المثول امام المحكمة لإبداء ما يسمى ان يكون من بيانات او اوجه دفاع قد يكون لها اثرها في تقدير المحكمة - واذا صدر القرار دون اخطار العامل فان القرار يكون قد شابه البطلان لخلاله بضمائة جوهرية تمس حق الدفاع .

(طعن ١٤٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٤)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

وليس المحكمة كل يومك التمدد وهذه القوارات الوقت
وصرف المرتب مدة الوقت ، وكله ما كان يومك ان يث وحده في
موضوع الدعوى التأديبية .

ملخص الحكم :

حددت المادة ١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن
مجلس القولة تحديدا جامعا للطلبات التي يمدد في ثالثة
وليس المحكمة قرارات فاصلة في مجلس القليب ، وهي طلبات وقف
او مد وقف الاشخاص المشار اليهم في المادة ١٥ من القانون المذكور
عن العمل او صرف المرتب كله او بعضه اثناء مدة الوقف .
وتد جاء هذ النص استثناء من قواعد الاختصاص التي ناطت
بالمحاكم التأديبية الولاية العامة في الفصل في المنازعات التأديبية
وما يرتبط بها او يتفرع عنها ، ومن ثم لا يجوز التوسع في
تفسير هذا النص ، وعلى ذلك فان تصدى رئيس المحكمة للفصل
في الدعوى بقرار منه يجيء منعدها ، لان الفصل في الدعوى
التأديبية انها يدخل في نطاق الولاية العامة للمحكمة التأديبية .

(طعن ١٠٨٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨٠/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

ولاية المحكمة التأديبية تشمل كل ما يتعلق بالجزاءات
التأديبية من مباشرة او غير مباشرة .

(م ٢٢ — ج ٩)

ملخص الحكم :

تتناول ولاية المحاكم التأديبية الدعوى التأديبية المتبادلة ، كما تتناول الطعن في أى إجراء تأديبى بطلب الغائه أو بطلب التعويض عنه . وعلى ذلك تختص المحكمة التأديبية بالفصل في مدى التزام العامل بها للتمتة جهة الادارة من مبالغ بسبب المخافة التأديبية . ويستوى في ذلك ان يكون طلب العامل في هذا الخصوص قد قدم مقترنا بطلب الغاء الجزاء التأديبى الذى تكون الجهة الادارية قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الغاء الجزاء التأديبى الذى تكون الجهة الادارية قد أوفته على العامل او ان يكون قد قدم اليها على استقلال وبغض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبى او لم يتمخض عن أى جزاء .

الطعن ٤٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٨٠ ،

وطعن ٦٧٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١/١٠/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

تختص المحاكم التأديبية بنظر دعوى الغاء القرارات التأديبية وما يرتبط بها او ينشع عنها من طلبات - اختصاصها حظر الغاء القرارات الصادرة بتحميل العامل بما لحق رب العمل من خسارة - اسس ذلك : ان هذه الطلبات ترتبط ارتباطا جوهريا بالثنق الاخر من القرار الصادر بمجازاة العامل تأديبيا ويتفق مع وحدة الهدف الذى تغنيه رب العمل بصصدار القرار بشقيه وهو مساهمة العامل عن الاهمال الذى

تنسب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي عنه وتحميله بالأضرار المترتبة
على هذا الإهمال .

ملخص الحكم :

ان قضاء هذه المحكمة وقضاء المحكمة العليا قد استقروا
على ان ينعقد اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر دعاوى
الغاء القرارات التأديبية وما يرتبط بها من طلبات ومنها الغاء
القرارات الصادرة بتحميل العامل بها لحق رب العمل من خسارة
يعتبر ان هذه الطلبات ترتبط ارتباطا جوهريا بالثيق الاخر
من القرار الصادر بجائزة العامل تأديبيا ووحدة الهدف الذي
تفيده رب العمل بإصداره القرار بثيقه وهو مساهمة العامل
عن الإهمال الذي نسب اليه بتوقيع الجزاء التأديبي عنه وتحميله
بالأضرار المترتبة على هذا الإهمال الذي نسب اليه بتوقيع
الجزاء التأديبي عنه وتحميله بالأضرار المترتبة على هذا الإهمال .

ومن حيث انه على هذا الأساس يكون دفع الشركة الطاعنة
على غير أساس سليم من القانون متعيّنا رغبه .

ومن حيث أن مسئولية العامل قبل الادارة قد املها توافر
اركان المسئولية الثلاثة وهى الخطأ والضرر وعلاقة السببية ، واذا
ما كان الخطأ قد توافر فى حق المظنون ضيدهم على نحو ما سبق
بيانه وكان الضرر الذى لحق بالشركة ثابتا حسبها أورده الأوراق
ويتمثل فى قيمة العجز فى القطن المروق الا انه بالنسبة لعلاقة
السببية فحيث ان الثابت من التحقيق الذى أجرى فى هذا
الشان انه فى يوم ٣ من إبريل سنة ١٩٧٩ ابلغ السيد / . . .
. . . . المعين خفيرا فى شئونة الشركة الطاعنة السيد / . . .

أما بالنسبة لما تضمن هذا القرار من تحميل الطعون ضدهم
مجزء من إثنية الإقليم المبروكة بشبان هبنا الشبق ولا يجد له
سندا من القانون ومن ثم يتمين الجاهه وإذ قضت الأحكام الطعون
فيها بشر ما تقدم فانه يتمين الحكم بالغاها .

(الطعون ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٥)

ثانياً - تقييد المحكمة التأديبية بوقائع الاتهام وليس بوصف التهمة

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

ضمنت التحقيق والمحكمة - تقييد المحكمة بما ورد في قرار الاتهام بالنسبة الى المخالفات الجينية به او العاملين المنسوبة اليهم - اثر ذلك : عدم جواز ادانة العامل في تهمة لم ترد بقرار الاتهام ، ولم تكن احدى عناصر الاتهام المطروحة على المحكمة .
بهذا القرار .

ملخص الحكم :

ان الاستناد من احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ -
باعداد تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية - ان النيابة
الادارية هي التي تقيم الدعوى التأديبية وهي التي تتولى الادعاء
امام المحاكم التأديبية ، اذ نص هذا القانون في المادة ٤ منه على
ان « تتولى النيابة الادارية مباشرة الدعوى التأديبية امام المحاكم
التأديبية بالنسبة الى الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة » وفي
المادة ٢٢ منه على ان « يتولى الادعاء امام المحاكم التأديبية احد
اعضاء النيابة الادارية » وفي المادة ٢٣ على ان « ترفع الدعوى
التأديبية من النيابة الادارية بليداع أوراق التحقيق وقرر الاحالة
بمكرتيرية المحكمة المختصة ويتضمن قرار الاحالة بيان المخالفات
المنسوبة الى الموظف ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى »
..... كما جرى المشرع في القانون المذكور على توفير الضمانات

الأساسية المتهم للدفاع عن نفسه وذلك بإحاطته علماً بها هو
منسوب إليه وإعلانه بقرار الإحالة متضمن ببيان التهم وتاريخ
الجلسة ليتمكن من الحضور وتقديم ما لديه من بيانات وأوراق
وأوجه دفاع وما إلى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويعتبر بالنسبة
لهذا الحق ضماناً جوهرياً .. وإذ كانت النيابة الإدارية هي التي
تصدر قرار الإحالة متضمناً بيان العامل أو العاملين المخالفين
إلى المحكمة التأديبية والمخالفات المنسوبة إلى كل منهم ..
وإذا كانت هي وحدها التي تقيم الدموى التأديبية وتتولى مباشرتها
فإن المحكمة التأديبية تقتيد بقرار الاتهام سواء بالنسبة إلى
المخالفات المبينة به أو العاملين المنسوبة إليهم هذه المخالفات ..
وبالتالي فلا يجوز للمحكمة التأديبية أن تدين العامل عن تهمة لم
ترد بذلك القرار ولم تكن إحدى عناصر الاتهام المطروحة على
المحكمة بالقرار المذكور .

(طعن ١٩٠ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

تقيد المحكمة بالمخالفات المحددة بقرار الاتهام ، دون
الأوصاف القانونية التي تسبفها النيابة الإدارية على الوقائع -
حرية المحكمة في تكيف الوقائع المطروحة أمامها وتبويبها .

ملخص الحكم :

انه - وإن كانت المحكمة التأديبية مقيدة بالمخالفات المحددة
في قرار الاتهام - إلا أن ذلك لا شك فيه أنها لا تقتيد بالوصف
القانوني الذي تسبفه النيابة الإدارية على الوقائع التي وردت
في القرار المذكور بل عليها أن تمحص الوقائع المطروحة أمامها

يجوز كونهما ولومائهما وان تنزل عليها حكم القانون .

(طعن ١٦٠ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

الحكمة التأديبية ان تضفى على وظائف الدعوى وصفها

القانونى الصحيح .

ملخص الحكم :

انه يجوز للمحكمة التأديبية ان تضفى على وظائف الدعوى وصفها القانونى الصحيح ما دام هذا الوصف مؤبدا على الوقائع التى شملها التحقيق وتناولها الدفاع على أن تطفى المنهم بما تجزئه من تعديل فى هذا الشأن اذا كان من شأنه التأثير على دفاعه .

(طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

ما يرد فى قرار أحالة الموظف الى الحكمة التأديبية من مخالفات ووصف قانونى لها — تعيد الحكمة التأديبية بالمخالفات دون وصفها القانونى .

ملخص الحكم :

انه وإن كانت الحكمة التأديبية مقيدة بالمخالفات الواردة فى

تبرار الاتهام الا انها مع ذلك لا تقتيد بالوصف القانونى الذى
تسبفه النيابة الادارية على الوقائع التى وردت بهي القرار المذكور
بل ان عليها ان تحصر الوقائع المطروحة عليها بجميع كونها
واوضاعها وان تنزل حكم القانون .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٥/١١/١٩٦٧)

فأعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

الأوصاف التى تسببها النيابة الادارية على الوقائع المسندة
الى الموظف واجابته بسببها الى احكامه التأديبية - سلطة المحكمة
التأديبية فى تعديلها .

ملخص الحكم :

ان الاصل ان المحكمة التأديبية لا تقتيد بالوصف الذى
تسببه النيابة الادارية على الوقائع المسندة الى الموظف لان هذا
الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من
تعديله متى رأت ان ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف
الذى ترى . هي انه الوصف القانونى السليم وذلك بشرط ان تكون
الوقائع المبينة بامر الاحالة والتى كانت مطروحة امام المحكمة هي
بذاتها التى اتخذت أساسا للوصف الجديد .

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٦٦)

فأعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

ضمانات الدفاع - حكم المحكمة التأديبية بمصادرة الموظف

عن ثبوت واقعة ، هي إحدى عناصر الاتهام المطروحة عليها .
جسطة ، بعد مواجهته بها وسماع دفاعه واقتوال الشهود في
حضره - ليس فيه مخالفة للقانون مولا بأن المحكمة وقعت
جزاء عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهام المعلن الى الموظف ولم
توجه اليه .

ملخص الحكم :

ان البليت من الواقع ان المتهم وهو مدير ياحدى الشركات
قد خط محررا لاحد الموظفين بالشركة بالترقية ليس من اختصاصه
اصداؤه ، مع علمه بعدم جنيته وان المحكمة التأديبية قد ركزت
الكثير من الاهتمام على الورقة التي حررها المتهم بخط يده بترشيح
السيدة الشاكية للترقية ، وان اجابات الشهود الذين سئلوا
ونوقشوا في شأنها كشفت عن خروج المتهم فيها على اختصاصه
وعلى ما يجب ان تكون عليه العلاقة الوظيفية بين الرئيس والمرعوس ،
وبيت مدى ما ينطوى عليه تصريحه لتلك الورقة وتركه اياها بين
يدى الشاكية من مسلك معيب ما كان يجدر به . التبردى فيه ايا
كان الباعث له على ذلك سواء كان هو فرض الترقية او
العطف او الجراح مما لا يلىق منه على هذه الصورة بالنسبة
الى مرعوسه ، وان المحكمة قد واجهت المتهم في صراحة بهذه
الواقعة وصرته بها ، وقد ابدى دفاعه فيها بتعليل قصده
من الورقة موضوع الاستتكار وشرح ظروف تحرره اياها ، كما
ان النيابة الادارية قد اجملت واقعة تحرير هذه الورقة في ضمن
ما سميت على طلب مؤاخضته من اجله تأديبيا . واذا كان تقرير
الاتهام قد حدد واقعة ذات تاريخ معين ووصف معلوم فانه
يؤخذ منه ومن مذكرة النيابة الادارية المرفقة به والتي تضمنت تفصيلا
مبسها للوقائع التي يقوم عليها السلوك موضوع الاتهام ان
الواقعة المذكورة لم تكن سوى خاتمة سلسلة من وقائع متتابعة
ومتراصلة الحلقات انتهت بهذه الواقعة الأخيرة ، وقد رأت المحكمة

استنحافه التائب بالفسر المتيقن في واقعة تحرير ورقة الترقية وإنكاره أياها ثم اعترافه بها عندما اطّلع عليها المحقق ، على اعتبار أن هذه الواقعة هي إحدى عناصر الاتهام المطروحة عليها جملة وأنها واجهته بها وسمعت فيها دفاعه وأقوال الشهود في حضوره . وقد كُنت عقيدتها واقتناعها بثبوتها قبله لمادانتها من لجأها بالإنذار بعد إذ رأت في تصرفه هذا خروجاً على مقتضى ما يوجب عليه مركزه من السير الحسن والسلوك الحميد على نحو ما ورد بتقرير الاتهام . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفته للقانون بتوقيع جزاء عليه عن تهمة لم يتضمنها تقرير الاتهام المعلن اليه ولم توجه اليه ، يكون في غير محله ، وإذ استند الحكم المذكور إلى وثائق صحيحة لها أصل ثابت في الأوراق ، كون منها عقيدته واقتناعه واستخلص منها النتيجة التي أنهى بإدانة سلوك الطاعن عما ثبت في حقه استخلاصاً سائفاً يؤدي إلى هذه النتيجة مادياً وقانوناً ، فإنه يكون سليماً مطابقاً للقانون وقائماً على سببه المبرر لتوقيع الجزاء الذي قضى به .

(طعن ١٣٨٣ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٤٤) .

ثبدا :

قرار النيابة الإدارية بإحالة الموظف إلى المخالطة التأنيبية — اختلاف ما ورد به من تحديد للمخالفات المتسوية إلى الموظف ، عما أسفر عنه التحقيق والفحص — أثره على المخالطة والحكم الصادر فيها .

ملخص الحكم :

أنه وإن كان قرار النيابة الإدارية الصادر في ٦ من إبريل

سنة ١٩٦١ بإجالة الطابع الى المحكمة التأديبية متفقاً في
أبوابه مع القرار الذى صدر في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩.
بحالته الى مجلس التأديب - الا انه قرار جديد مستقل عنه صدر
بعد التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية والفحص الذى قامت
به براقبة التحقيقات وانتهت فيه الى ما تضمنته مذكرتها المؤرخة
في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠. واذا كان هذا القرار قد جاء في
بيان تجديد الخلافات النسوية الى الطابع ووصفها غير متق
مع ما أسفر عنه التحقيق والفحص المذكوران الا ان ذلك ليس من
شأنه ان يشوب اجراءات المحكمة التأديبية بما يطلها ويطل
الحكم المبادئ بها - اما ثبوت هذه المخالفات او عدم ثبوتها
بوصية او عدم صحة وصفها فهي مسائل تتعلق بوضوح
المحكمة التأديبية وتصل فيها المحكمة حسبما يؤدي اليها
اقتناعها .

(طعن ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٣١)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

تعديل المحكمة التأديبية للخلافات التأديبية المسندة الى
الموظف الحال فيها - حدوده - لا اخلال بحق الموظف في
الدفاع ولا لزوم تنبيه الموظف الى التعديل اذا كان في صالحه .

ملخص الحكم :

مضى كان مرد التعديل الذى أجرته المحكمة التأديبية في
وصف الوظائف المسندة الى الموظف هو عدم قيامه بكن العهد
دون ان يتضمن اسناد وثائق أخرى او اضافة عناصر جديدة
الى ما تضمنه قرار الاحالة - فلان الوصف الذى نزلت اليه المحكمة

في هذا النطاق باعتبارها الطاعن مرتكبا مخالفة عدم مراعاة
الذقة الكاملة لا مخالفة محاباة الممولين - هذا الوصف ينطوي
على تعديل لا يجافي التطبيق السليم للقانون وهو تعديل في
صالح الطاعن وليس فيه اخلال بحقه في الدفاع اذ ان المحكمة
لا تلزم في مثل هذه الحالة بتبنيه او بتبنيه المدافع عنه الى
ما اجرت به من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد احد عناصر
التهمة التي انتهت بها الدوى القضائية .

(ظمن ١٧٤ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٦/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

حكم تاديبى - استعارته وصفا جنائيا للفعل المنسوب ،
الى الطاعن - لا يعيب الحكم ما دام قد اقيم ادانته على اساس
رد الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة وقدر الجزاء بما
يتناسب مع جسامة هذا الفعل .

ملخص الحكم :

انه لا يعيب الحكم المطمون فيه مجرد استعارته وصفا
جنائيا للفعل المنسوب الى الطاعن ما دامت قد اقيمت ادانته على
اساس رد هذا الفعل الى الاخلال بواجبات الوظيفة والخروج
عنى مقتضياتها وقدرت الجزاء بما يتناسب مع جسامة هذا
الفعل ذلك انها وضفت ما وقع منه بالانصراف من الخلق
القويم وحسن السمعة وهو وصف سليم لا غبار عليه .

(ظمن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٩/١٨)

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ -
اختصاص المحكمة التأديبية منوط بالخالفات التي وردت بقرار
الاحالة من النيابة الادارية - يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها او
بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع لم ترد في قرار
الاحالة والحكم فيها يشترط لتصدي المحكمة لتلك الوقائع تنبيه
المخالف او وكيله بذلك ومنحه اجلا لتخفيف دفاعه .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنفي بان تفصل المحكمة في الواقعة التي
وردت بقرار الاحالة ، مع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء
نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدي لوقائع لم ترد
في قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة
في الأوراق ، وبشرط ان تمنح العامل اجلا مناسباً لتخفيف دفاعه
اذا طلب ذلك .

ومن حيث ان الثابت ان المحكمة التأديبية قد تصدت في حكمها
المطعون فيه لمخالفة لم ترد بقرار احالة السيدة
و هـذه المخالفة هي انتها التحقت بالعمل
لدى دولة اجنبية دون حصولها على اذن بذلك من الجهة
الادارية التي تعمل بها ، ولما كانت المحكمة قد اعتدت بهذه
المخالفة عند توقيعها جزاء الفصل من الخدمة على الحالة ،

دون أن يثبت في الأوراق عناصر هذه المخالفة ، كما لم تنبه المحكمة
أو وكيلها الى هذه المخالفة حتى تتمكن من تحضير دفاعها بشأنها ،
وعلى ذلك تكون المحكمة قد أقضت جزءا فصل المخالة من
عملها على غير أساس سليم ، ومن ثم يتعين إلغائها بالحكم
المحكم المطعون فيه .

(طعن ١٢٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢١)

ثالثاً - متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة
التأديبية تعين عليها الاستمرار
في نظرها ، ويتنوع على الجهة الإدارية. افظة
اي قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة
التأديبية

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين
عليها الاستمرار في نظرها - الجهة الإدارية لا تملك أثناء نظر
الدعوى التأديبية أن تتخذ في موضوعها أي قرار من شأنه
سلب ولاية المحكمة التأديبية - تصرف الجهة الإدارية في الاتهام
المسند إلى المخالف بعد إحالته للمحكمة التأديبية ينطوي على
غصب سلطة المحكمة ينحدر بالقرار إلى مرتبة العدم .

ملخص الحكم :

متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين
عليها الاستمرار في نظرها والفضل فيها ، ولا تملك الجهة
الإدارية قانوناً أثناء نظر الدعوى التأديبية أن تتخذ في موضوعها
أي قرار من شأنه سلب المحكمة التأديبية ولايتها في محاكمة
المخالفين الحاليين فيها . وتصرف هيئة مكتب الغرفة التجارية
في الاتهام المسند إلى المخالف بعد إحالته إليه إلى المحكمة
التأديبية يتخذ عن عدوان جنسهم على اختصاص المحكمة وغصب

لسلطتها ينحصر بالقرار الى مرتبة العدم التي تجرده من كل أثر قانوني له . ومتى استقام ذلك فقد كان من المتعين على المحكمة أن تسقط أثره من حسابها ولا تعتد به . وإذا عولت المحكمة على هذا القرار في الحكم بعدم جواز نظر الدعوى فانهم لم تكون بذلك قد خالفت حكم القانون ووجب الحكم بإلغاء قضائهما في هذا الشأن .

(ملحق ٦١٧ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٧١)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

إذا اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الفصل فيها - لا تلك جهة الإدارة اتخاذ أى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة في محاسبة المحال اليها - مثال تنازل جهة الإدارة عن محاسبة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

انه من الأمور المسلمة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها ولا تلك جهة الإدارة اتقاء نظر الدعوى اتخاذ أى قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية في محاسبة المخالف المحال اليها فإذا تصرفت جهة الإدارة تصرفاً من هذا القبيل ، فانه يمثل عدواناً على اختصاص المحكمة وغصباً لسلطتها ، يتعين من هذا القبيل قيام جهة الإدارة بتوقيع العقوبة على المخالف عن التهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية أو التنازل عن محاسبة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب أو لآخر ،

يمثل هذه التصرفات لا يكون لها اثر تأسوني على الدعوى التأديبية ، التي تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة فى موضوعها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وقضى بالاستمرار فى المحاكمة ، مماثلة يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين لذلك الحكم بالفسخ .

(طعن ٩٦٣ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

• لا تلك جهة الإدارة اتخاذ أى قرار من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية فى محاكمة المحال اليها .

ملخص الحكم :

من الأمور المسلمة انه متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة المختصة تعين عليها الاستمرار فى نظرها والفصل فيها ولا تلك جهة الإدارة اثناء نظرها الدعوى اتخاذ أى قرار فى موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية فى محاكمة المخالف المحال اليها فاذا تمررت جهة الإدارة تصرفا من هذا القبيل ، شأنه يمثل عدوانا على اختصاص المحكمة وغسبا لسلطانها ، يتعين على المحكمة ان لا تعتمد به وأن تسقط كل اثر له من حسابها ، ومن هذا القبيل قيام جهة الإدارة بتوقيع العقوبة على المخالف عن التهم المقدم بها الى المحكمة التأديبية أو التنازل عن محاكمة الموظف المحال الى المحكمة التأديبية لسبب

أو لاخر ، فمثل هذه التصرفات لا يكون لها من اثر قانونى على الدعوى التأديبية ، التى تظل قائمة ومطروحة على المحكمة حتى تنتهى بحكم تصدره المحكمة فى موضوعها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب وتضى بانتضاء الدعوى التأديبية تأسيسا على ان جهة الادارة رأت عدم الاستمرار فى المحاكمة ، فانه يكون قد اخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتمن لذلك الحكم بلفائه .

(طعن ١٩٧٤ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٣/١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة امام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائى فانه يمتنع على الجهة الادارية ان توقع عقوبة على الحال للمحاكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون اذ اعطى النيابة الادارية وحدها الحق فى اصدار قرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية وتجعل ابانة الدعوى التأديبية امامها ، فانه طالما كانت الدعوى التأديبية منظورة امام المحكمة ولم يصدر فيها حكم نهائى فانه يمتنع على الجهة الادارية ان توقع عقوبة على المدعى الذى كان محالا الى المحاكمة التأديبية عن نفس التهم التى اُجبل عن اُطهيا ، ومن ثم يكون اقرار المطعون فيه — وقد صدر قبل ان يصدر حكم نهائى فى الدعوى التأديبية على ما سلف البيان — معذوبا ولا اثر له اذ تكون الجهة الادارية فى هذه الحالة قد صادرت لاختصاص المحكمة التأديبية المحجوز لها وحدها .

(طعن ١٥١ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٧/١/١٥)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

قرار رئيس مجلس الدولة بإنشاء المحكمة التأسيسية بمدينة الاسكندرية المنشور في الوقائع المصرية في ١٣/١/١٩٦٠ - نص المادة الثانية منه على إحالة جميع القضايا التأسيسية التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص هذه المحكمة بقرار من رئيس المحكمة التأسيسية المنظورة أمامها الدعوى ما لم تكن مهينة. لفصل فيها - قصر هذه الاحالة على الدعاوى التي كانت منظورة عند العمل بالقرار سالف الذكر - وجوب صدور حكم من المحكمة في الدعاوى المستجدة (المقامة بعد العمل بهذا القرار) التي يبين لها عدم اختصاصها بالفصل فيها - أساس ذلك - هو ان الاحالة بقرار من رئيس المحكمة وفقا لقرار رئيس مجلس الدولة سالف الذكر كما هي استثناء من القاعدة العامة التي تقضى بعدم خروج الدعوى قانونا من حوزة المحكمة المنظورة أمامها الا بقضائها فيها بحكم تنتهي به الخصومة - القرار الصادر من المحكمة التأسيسية بالاحالة بالمخالفة للحكم المتقدم يعتبر قرارا عديم الأثر ولا يعتد به قانونا ، فلا تعتبر الدعوى التأسيسية قد خرجت قانونا من يدها ، كما يكون الحكم الصادر من المحكمة التأسيسية (بمدينة الاسكندرية) الحال فيها مجرد فعل ملأى عديم الأثر ولا يعتد به قانونا .

ملخص الحكم :

أصدر السيد رئيس مجلس الدولة بالاستناد الى المادتين

١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية قرارا بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية ، نصت المادة الأولى منه على أن تنشأ محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية للموظفين من درجة الثانية فما دونها يشمل اختصاصها محافظة الاسكندرية والصحراء الغربية ومديرية البحيرة ويكون مقرها بمبنى المحكمة الادارية للمصالح العامة بمدينة الاسكندرية ، ونصت المادة الثانية على أن جميع القضايا التأديبية التي أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص المحكمة المشار اليها تحصل بحالتها الى هذه المحكمة المشكلة من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة امامها الدعوى ما لم يكن مختصا لفصل فيها . ويبلغ ذوى الشأن جميعا بقرار الاحالة . ونصت المادة الثالثة على نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى ان يعمل به من تاريخ نشره . وقد نشر هذا القرار فى الوقائع المصرية فى ١٣ من يونية سنة ١٩٦٠ .

وما نصت عليه المادة الثانية من القرار المبين آنفا من احوالة الدعوى التى أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية الى هذه المحكمة بقرار من رئيس المحكمة التأديبية المنظورة امامها الدعوى ، انما هو مقصور بحسب النص الصريح على الدعوى التى كانت منظورة عند العمل بالقرار المذكور - فلا يسرى النص - وهو استثناء من القاعدة العامة - على الدعوى التى تقام بعد تاريخ بدء العمل بالقرار المشار اليه ، وانما تسرى على الدعوى المستجدة القادمة العامة التى تتطلب اذا تبينت المحكمة عدم اختصاصها ، أصدرت حكم بذلك . اذ المقرر أصلا أن الدعوى لا تخرج قانونا من يد المحكمة المنظورة امامها الا اذا فصلت فيها بحكم تنتهى به الخصومة كلها .

ويبين مما سلف مرده من الوقائع أن الدعوى التأديبية

الراهنبة عندها اقيمت اول مرة اقامتها النيابة الادارية امام المحكمة
التأديبية لوزارة الخربية وكانت اقامتها فى ١٦ من يونية سنة ١٩٦٠
أى بعد تاريخ بدء العمل بقرار السيد رئيس مجلس الدولة
بإنشاء محكمة تأديبية بمدينة الاسكندرية . وعلى مقتضى ما تقدم
لا تعتبر الدعوى المذكورة قد خرجت قانونا من يد المحكمة
التأديبية لوزارة الخربية ، فقد حصلت احوالها فى ١٩ من أكتوبر
سنة ١٩٦٠ الى المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية بقرار عديم
الاثر ولا يعتد به قانونا وثالثا : لا تعتبر قانونا أنها : طرحت
على المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية . ومن ثم فان حكم
مقدم الاختصاص الصادر بجلسة ٨ من ابريل سنة ١٩٦١ من
المحكمة التأديبية بمدينة الاسكندرية ليس الا مجرد فعل مالى
عديم الاثر ولا يعتد به قانونا .

(طعن ٢٠٨ ، ٢٨٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها
— ثبوت الحكم الاول شبهة البطلان لعدم اختصاص المحكمة
بنظر الدعوى — الفأله — اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية
لنظرها امام دائرة اخرى .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق ان انتهت فى قضائها فى الطعن رقم
٢٦٤ لسنة ١٩ ق الى الغاء الحكم الصادر فى ٢٧ من يناير سنة
١٩٧٢ من المحكمة التأديبية بما قضى به من براءة المدعى من
المخالفات التى تصدت المحكمة لنظرها وهى غير مطروحة عليها
دون مراعاة للاجراءات القانونية اللازمة لاقامة الدعوى التأديبية

الابتداء من هذه المخالفات وذلك على التفصيل السالف إيرادها ،
ولما كانت النيابة الادارية لم تقم الدعوى التأديبية ضد المطعون
ضده عن المخالفات المذكورة الا فى ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٣ .
بالاجراء الصحيح وقد قيدت بجدول المحكمة التأديبية رقم ٩٤
لسنة ١٥ ق ، فان هذه الدعوى تكون قد اقيمت لأول مرة فى
التاريخ المذكور ، ومن ثم يكون قضاء المحكمة التأديبية بعدم
جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر منها فى
٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣ فى دعوى الالفاء رقم ١٢٠ لسنة ٦ ق
قضاء مخالفًا للواقع وللقانون . ويتعين الحكم بالفسخ واعادة
الدعوى الى المحكمة التأديبية لنظرها والفصل فى موضوعها
إمام دائرة اخرى .

(طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بنظر
الدعوى دون إحالتها الى المحكمة المختصة عملا بنص المادة
١١٠ من قانون المرافعات - خطأ فى تطبيق القانون .- التزام
المحكمة بالإحالة الى المحكمة المختصة التزام مطلق لا تترخص
فيه المحكمة - تقدير اثر سبق الفصل فى الدعوى على فرض
صحته من الأمور التى تقدرها المحكمة المختصة بالفصل فى
النزاع دون المحكمة التأديبية التى كفت يدها عن الفصل فيه .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه وان كان الحكم المطعون فيه على ما تقدم قد
أصاب الحق فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة التأديبية

ولأثبات نص الدعوى إلا أنه أخطأ في تطبيق القانون بعدم إحالته الدعوى إلى المحكمة العمالية المختصة عملاً بنظر المادة ١١٠ من قانون المرافعات ولا وجه لما استند إليه الحكم المذكور في تبرير ذلك من أن القضاء العمالي سيكون قال كلمته في هذا النزاع بالحكم صادر من محكمة العمال الجزئية بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه مستعجلة وبإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي للمدعى راتبه لحين الفصل في الدعوى الموضوعية ثم بالحكم الموضوعي الصادر في الدعوى رقم ٥١٧٦ لسنة ١٩٧١، بإلزام الشركة المذكورة بأن تؤدي للمدعى تعويضاً قدره ألف جنيه عن الفصل التصفى له لأن التزام المحكمة إذا ما قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة طبقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات التزام مطلق وترخص فيه المحكمة وأن تدبر أثر مسبق للفصل في الدعوى على فرض صحة ذلك من الأمور التي تقدرها المحكمة العمالية المختصة بالفصل في النزاع دون المحكمة التأديبية التي كتبت يدها على الفصل فيه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلاً وبتعديل الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (الدائرة العمالية) المختصة بنظرها .

(طعن ٨٢٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٢)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

بإحالة العمال إلى المحكمة التأديبية يصبح القضاء التأديبي هو المختص دون غيره في أمره تأديبياً - لا يسوغ للجهة الإدارية أن تتدخل بتوقيع أي جزاء على العمال المحال قبل الفصل في الدعوى التأديبية سواء من المحكمة التأديبية أم من

المحكمة الادارية العليا فى حالة الطعن فى حكم المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

لا يحول دون مجازاة المتهم قيلم الجهة الادارية بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٨٠ قبل الفصل فى الطعن - بمجازاته بخمس ثلاثة ايام من أجره بسبب انقطاعه عن العمل خلال المدة المذكورة ، اذ انه بلحالة المتهم الى المحاكمة التأديبية يصبح القضاء التأديبى هو المختص دون غيره فى أمره تأديبيا ، ولا يسوغ للجهة الادارية ان تتدخل بتوقيع اى جزاء تأديبى على العامل المحال قبل الفصل فى الدعوى التأديبية سواء من المحكمة التأديبية أم من المحكمة الادارية العليا فى حالة الطعن فى حكم المحكمة التأديبية ، ومن ثم فانه وقد طعن فى الحكم الصادر من المحكمة التأديبية امام المحكمة الادارية العليا فى حالة الطعن فى حكم المحكمة التأديبية ، ومن ثم فانه وقد طعن فى الحكم الصادر من المحكمة التأديبية ببراءة المتهم امام المحكمة الادارية العليا مما كان يجوز للسلطة الادارية ان تنشط وتوقع جزاءا تأديبيا على العامل قبل الفصل فى الطعن المذكور ، واى قرار يصدر بالمخالفة بهذا الأصل يعد عدوانا على القضاء التأديبى ويكون قرارا متصعدا ولا يرقب اى اثر .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى براءة المتهم مما نسب اليه يكون قد استخلص النتيجة التى انتهى اليها استخلاصا غير مسلّح من الأوراق حقيقيا بالانقضاء .

ومن حيث أنه لما كان الامر كما تقدم فقد تعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه ومجازاة المتهم بخمس شهر من أجره .

(طعن ٢٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٣)

قاعدة رقم (٢٥٧)

الأسد :

المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية - صدور قرار الجهة الادارية في شهر مارس سنة ١٩٧٧ بتوقيع جزاء على عامل بخصم خمسة عشر يوما من راتبه لانتزاعه مخالفة مالية - طلب رئيس الجهاز المركزي للمسابقات ازالة العامل للمحكمة التأديبية - ولئن كانت الدعوى التأديبية قد اتصلت بالمحكمة التأديبية اعتبارا من ايداع الأوراق وتقرير الاتهام في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٧ بعد صدور قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء على المخالف الا ان تصدى المحكمة التأديبية في هذه الحالة للمخالفات المتسببة عنهم يتكون قلما على اساس سليم من القانون - صدور حكم المحكمة التأديبية بمجازاة المخالف بخصم شهرين من راتبه - قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء في شهر مارس سنة ١٩٧٧ أصبح غير منتج لاثاره القانونية ولا يحول دون تصدى المحكمة التأديبية لموضوع المخالفة واصدار حكمها بمجازاة المتهم وتوقيع العقوبة المناسبة .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية تنص على انه « يخطر رئيس ديوان المسابقات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحكمة.

التأديبية وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى. التأديبية خلال الخمس عشر يوما التالية » . والثابت على نحو ما تقدم انه طبقا للنص المذكور فقد أحيل المتهم الى المحكمة التأديبية بعد ان طلب الجهاز المركزي للحسابات عن اخطاره طبقا للقانون ولكون المخالفة مالية بالجزاء الموقع من جهة الادارة بالقرار رقم ١٤٨ الصادر في ١٩٧٧/٣/٥ ، احالة المخالف الى المحكمة التأديبية والتي أصدرت حكمها المطعون فيه بجزائره بخمس شهرين من راتبه ، غانه ولئن كانت الدعوى التأديبية فقد اتصلت بالمحكمة التأديبية اعتبارا من تاريخ ايداع الأوراق. وتقرير الاتهام في ١٩٧٧/١٢/٢٢ بعد صدور قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء على المخالف في ١٩٧٧/٣/٥ ، الا ان تصدى المحكمة في هذه الحالة للمخالفات النسوية للمتهم والنصل فيها يكون قائما على أساس سليم من القانون في ضوء نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه. والتي خول المشرع بموجبها لرئيس الجهاز المركزي للحسابات، الحق في الاعتراض على الجزاء الموقع على المخالف في المخالفات المالية ، وطلب إحالته الى المحكمة التأديبية ، الأمر الذي يصح عنه قرار الجهة الادارية بتوقيع الجزاء غير منتج لاثاره القانونية ولا يحول دون تصدى المحكمة لموضوع المخالفة واصدار حكمها بجزاءة المتهم من عدمه .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم فان حكم المطعون فيه يكون قد صدر سليما فيما انتهى اليه من نتيجة ، ويكون الطعن والحال كذلك غير قائم على أساس سليم من القانون. متمين الرغض .

توقيع ١٥٥٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

مضى صدر قرار السيد المستشار رئيس التفتيش الفنى بحالة الأوراق عضو الادارة القانونية الى ادارة الدعوى التأديبية تتم احالة العضو الى المحاكمة التأديبية على نحو ما اورد بتقرير الاتهام - حفظ احد المخالفات فى تاريخ لاحق على الاحالة للمحاكمة التأديبية - غير جائز قانونا - اساس ذلك : متى أصبح الأمر فى حوزة المحكمة يكون لها سلطة تقدير الاتهامات المنسوبة للعضو فلا تملك سلطة التحقيق أن تفر من الاتهامات المنسوبة إليه .

ملخص الحكم :

انه لا وجه لما يذهب اليه الطاعن من بطلان الحكم المطعون فيه لبطلان الاجراءات التى قام عليها تأسيسا على ان الوثائق الستة محل المساطلة اعيد تحقيقها واعاد المحقق مذكورة انتهى فيها الى حفظ التهمة السالمة ووافق على ذلك مدير التفتيش الفنى فى ١٤/٨/١٩٨٣ وأن يعرض التحقيق على لجنة الاحالة للنظر فى امر محكمته عن بقاء التهم وهو ما لم يتم لا وجه لهذا القول ذلك انه يبين من الوثائق على نحو ما سبق ايضاحه ان ادارة التفتيش الفنى بعد أن أجريت التحقيق انتهت الى مساطلة الطاعن عن المخالفات الستة المشار اليها وأرسلت الأوراق الى السيد وزير الصحة بكتاب ادارة التفتيش الفنى رقم ٤١٦٦ فى ١٩/١٢/١٩٨٢ للموافقة على الاحالة الى المحاكمة التأديبية بالقييد والوصف الواردين بالأوراق وقد وافق السيد الوزير على ذلك فى ١/٣/١٩٨٣ ثم صدر قرار السيد المستشار مدير التفتيش الفنى بتاريخ ١/٦/١٩٨٣ بإرسال الأوراق الى ادارة الدعوى التأديبية

لاتخاذ اللازم فان احالة الطاعن على هذا النحو الى المحكمة التأديبية على نحو ما ورد بتقرير الاتهام يكون قد تم طبقاً للقانون ولا وجه لما يثيره الطاعن في هذا السدد ذلك ان امر التهمة السادسة والتي انتهى المستشار المحقق بإدارة التفتيش الفنى الى حفظها فى ١٤/٨/١٩٨٢ بعد ان احيلت الأوراق الى ادارة الدعوى التأديبية بقرار مدير التفتيش الفنى فى ١/١/١٩٨٢ والحصول على موافقة الوزير المختص فى ٣/١/١٩٨٢ لا يترتب عليها تعديل فى الاتهامات المنسوبة للمتهم بعد ان استكملت اجراءات احالته الى المحاكمة التأديبية وأصبح الأمر فى النهاية فى حوزة المحكمة التى يكون لها سلطة تقدير الاتهامات المنسوبة اليه ومدى ثبوتها فى حقه من واقع الأوراق والمستندات ولا تملك سلطة التحقيق فى هذه الحالة ان تعدل من الاتهامات المنسوبة اليه .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

انعدام القرار الصادر بقبول استقالة العامل المبرحة
أو الحكيمة بعد احالته الى المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

... مقتضى المادتين ٩٧ و ٩٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عدم جواز قبول الاستقالة المبرحة أو الحكيمة اذا كان قد احيل الى المحكمة التأديبية ، ذلك لأن القرار الصادر بقبول الاستقالة يتضمن فى ذاته سلب ولاية المحكمة التأديبية التى تصبح هى المختصة بوزن غيرها بأمر تأديبيه . وإن الأثر المترتب على ذلك ينهش عمى

أن القرار الصادر من جهة الإدارة بانتهاء خدمة العامل أثناء محاكمته من شأنه غصب سلطة المحكمة وسلب لولايتها في تأديب العامل . وعلى ذلك فإن القرار الصادر من جهة الإدارة بانتهاء خدمة العامل للائطاع أثناء محاكمته يعتبر قراراً منعدياً ينحدر الى مجرد العمل المادى ولا تلحقه أية حصانة ، ونتيجة ذلك ان يكون من سلطة المحكمة التأديبية استئناف محكمة العامل المذكور وتوقيع الجزاء المناسب باعتباره ما زال موجوداً بالخدمة وتأملاً بالعمل .

(طعن ٥٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٢٣)

تعليق :

ثار التساؤل حول ما اذا كان لايجوز قبول استقالة الموظف اذا كان محالاً الى المحاكمة الجنائية . فهل يمتنع قبول الاستقالة في هذه الحالة قياساً على الاحالة الى المحاكمة التأديبية ، أم يجوز قبولها استناداً الى أن الحظر لا ينصرف الا في حالة الاحالة الى المحاكمة التأديبية فحسب طبقاً لصريح النص .

ويذهب الدكتور عبد الفتاح حسن (مؤلفه التأديب في الوظيفة العامة - سالف الاشارة اليه - ص ٢٣٥) الى أن المشرع لم يشر الا الى المحاكمة التأديبية ، مما يتعين معه القول بأن الاحالة الى المحاكمة الجنائية لا تبغ حتماً من قبول الاستقالة .

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

نص المادة ٩٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظم

العمالين بالقطاع المعلم على حظير قبول استقالة العمال
إحبال الى المحاكمة التأديبية. الا بعيد الحكم فى الدعوى بغية
عقوبة الاحصالة الى المعاشى. أو الفصل - مؤدى هذا الحظر
ان انقطاع العمال المخالف عن عمله بعد احالته الى المحاكمة
التأديبية لا ينتج ثمة اثر - المحاكمة وهى فى مقام تأديبه لا تعد
بقرار الهيئة المختصة بسبب هذا الانقطاع وما يتبع ذلك
لزوما من اخضاعه للمقويات المقررة للقائمين بالعمل دون تلك
الخاصة بتاركى الخدمة .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه عن انقضاء الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالف
السيد / فان ثبت ان النيابة الادارية اودعت فى
٣ من يونيه سنة ١٩٧٤ قلم كتاب المحاكمة التأديبية بالنسبة
تقرير اتهامه على الوجه السابق بيانه ، وفى ٤ من يونيه
سنة ١٩٧٥ اصدر شركة النصر للفزل والنسيج بدمياط - القرار
رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٧٠ بانتهاء خدمة المخالف المذكور اعتبارا
من ١٣ من مايو سنة ١٩٧٥ لاتقطاعه عن العمل وتجاوزة المدة
القانونية للغياب . وذلك بالتطبيق لما تقضى به الفقرة السابقة
من المادة ٦٤ من نظام العمال بالقطاع العام الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ من ان تنتهى خدمة العمال اذا انتطع
عن العمل بدون سبب مشروع اكثر من عشرين يوما. خلال
السنة الواحدة او اكثر من عشرة ايام متصلة ، على ان يسحب
انتهاء الخدمة بسبب ذلك انذار كتابى يوجه للعمال بعد
قيامه عشرة ايام فى الحالة الاولى وخمسة ايام فى الحالة الثانية
وذلك ما لم يتقدم العمال ما يثبت ان انقطاعه كان بعذر قهرى .

ومن حيث ان انقطاع العمال بالقطاع العام عن عمله لمدة
تستطيل اكثر من عشرين يوما متصلة خلال السنة الواحدة

او عشرة ايام متصلة بالرغم من انذاره كتسليمه بعد غيابه عشرة ايام في الحالة الاولى وانقطاعه خمسة ايام في الحالة الثانية دون عذر مقبول ، يعتبر في مفهوم الفقرة السابعة من المادة ٦٤ سائلة الذكر قرينة قانونية على اتجاه نية العامل الى اعتزال الخدمة ، وهو الأمر الذي رتب عليه المشرع مبرر انتهاء خدمة العامل . واذا تلاقت الغاية من الاستقالة الصريحة بوضوحها انفصالا صريحا عن الرغبة في ترك العمل ويبين الانقطاع المشار اليه بوصفه انفصالا ضمنيًا استهدف ذات الغرض فان الانقطاع يعتبر والأمر كذلك استقالة ويأخذ بهذه المثابة حكم الاستقالة الصريحة . ولقد جرى المشرع على التسليم بان انقطاع العامل بالقطاع العام عن العمل يعد استقالة وسوى بينها وبين الاستقالة الصريحة . فقد نص في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن المهندسين المصريين خريجي الجامعات والمعاهد المصرية بان يحظر على المهندسين الامتناع عن اعمال وظائفهم لمدة معينة ما لم تنته خدمتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر وذلك فيما عدا الاستقالة سواء اكانت صريحة او ضمنية فتعتبر كأن لم تكن ، كما اشار القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام الحالي في المادة ١٠٠ منه الى انه يعتبر العامل مقسما استقالته اذا انقطع عن العمل . ولما كان الأمر كذلك وكانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار اليه - الذي اعتبرت خدمة المطعون ضده في ظله منتهية - والمادة ٩٩ المتابلة لها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تحظر ان قبول استقالة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الاحالة الى المعاشن او الفصل ، فان مؤدى هذا التحظر ان انقطاع المخالف عن عمله بعد احالته الى المحاكمة التأديبية لا ينتج ثمة اثر ، وبالتالي فان المحكمة وهى في مقام

نأديه لا تعتمد بقرار انتهاء خدمته بسبب هذا الانقطاع ، وما يتتبع ذلك لزوما من اخضاعه للعقوبات المقررة للقائمين بالعمل دون تلك الخاصة بتاركى الخدمة بحسبان أن الحكمة من الحظر المذكور واضحة وهى تفويت الفرصة على المخالف من الانفلت بارادته من جريمته ، ودرء أى تحايل يستهدف به استبدال عقوبة تارك الخدمة الأقل ثأنا بالعقوبات الخاصة بالقائمين بالعمل الأشد صرامة والا يعد اثرا فى حياة العامل الوظيفية .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه تدخلف هذا النظر ، فقد تعين الحكم بالفائه فيما قضى به من انتفاء الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالف السيد / (طعن ٥٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبسدا :

المادة ٧٢ من قانون نظام العمال المنين بالخولة الصغار
بانقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - اذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فعلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير عقوبة الفصل او الاحالة الى المعاش - يعتبر العامل محالا الى المحاكمة التأديبية من تاريخ احالته الى التحقيق فى وقائع الاتهام المنسوبة اليه طالما ان هذا التحقيق قد انتهى باحالة العامل فعلا الى المحاكمة التأديبية - تقديم العامل باستقالته - احالته للتحقيق قبل مضي شهر من تقديم الاستقالة وقبلها -

— الأثر المترتب على ذلك : لا يكون الاستقالة اثر في إنهاء خدمة العامل .

ملخص الحكم :

ان المادة ٧٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة . والسذى قدم المتهم استقالته فى ظل العمل بأحكامه — تنص على أنه « للعامل ان يقدم استقالته من مصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك » .

ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة ، ويجب البت فى الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه والا اعتبرت الاستقالة مقبولة بحكم القانون ما لم يكن طلب الاستقالة معلقا على شرط او مقترنا بقيد وفى هذه الحالة لا تنتهى خدمة العامل الا اذا تضمن قرار قبول الاستقالة اجابته الى طلبه .

ويجوز خلال المدة ارجاء قبول الاستقالة لاسباب تتعلق بمصلحة العمل مع اخطار العامل بذلك » .

فاذا احيل العامل الى المحاكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغیر عقوبة الفصل او الاحالة الى المعاش .

ويجب على العامل أن يستمر فى عمله الى أن يبلغ اليه قرار قبول الاستقالة الى أن ينقضى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية .

ومن حيث أن العامل يعتبر محالا الى المحاكمة التأديبية فى حكم هذا النص ، على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، من تاريخ

الإحالة إلى التحقيق في وسائل الاتهام المبنوية اليه ، طالبا ان
هذا التحقيق قد انتهى بحالة العامل فعلا إلى المحكمة
التأديبية أخذاً في الحسبان ان مرحلة التحقيق تعتبر تهيدا
لإلزام هذه المحكمة وان القرار الذي يصدر بحالة العامل إلى
المحكمة التأديبية إنما يستند بسبب إصداره من أوراق هذا
التحقيق التي تعتبر سند الاتهام في الدعوى التأديبية الأمر
الذي يتحقق معه ارتباط كل من المرحلتين بالأخرى ارتباطا
جوهريا على نحو يقتضى التعديل على تاريخ إحالة الأمر
للتحقيق مع العامل في مجال تحديد التاريخ الذي يعتبر فيه
العامل مجالا إلى المحكمة التأديبية في مفهوم نص المادة ٧٢ من
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١
بمختلف الآثار إليها .

ومن حيث انه لما كان الثابت في الأوراق ان المدرس المذكور
انقطع عن عمله بـ مدرسة أمبابة الثانوية دون ان من ٤ اكتوبر
سنة ١٩٧٧ فأرسلت له المدرسة انذارا على محل إقامته ١١ من
اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، بتاريخ ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ورد
للمدرسة طلب استقالة من المذكور ضمنه رغبته في الاستقالة
من الخدمة اعتبارا من ٣ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، فحينئذ هذا
الطلب إلى ادارة شمال الجيزة التعليمية بعد ان تأثر عليه من
مدير المدرسة بما يفيد ان المذكور كان منتظما بالفضل بالمدرسة
حتى ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، وقد قرر السيد / مدير عام
الادارة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ إحالة المدرس المذكور إلى
ادارة الشئون القانونية للتحقيق معه في واقعة انقطاعه عن
العمل اعتبارا من ٤ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ مع وقف صرفه
راتبه ، ثم احيل الموضوع إلى النيابة الادارية حيث انتهى إلى
إحالة المذكور إلى المحكمة التأديبية ، لما كان ذلك وكان السيد /
مدير ادارة شمال الجيزة التعليمية قد قرر في ٢ من نوفمبر

سنة ١٩٧٧ على ما سلف بيلانه — احالة المتهم الى التحقيق في واقعة انقطاعه عن العمل — وذلك قبل انقضاء مدة الثلاثين يوما المنصوص عليها في المادة ٧٢ سالفة الذكر من تاريخ تقديم المتهم لاستقالته في ١٧ من اكتوبر سنة ١٩٧٧ فمن ثم لا يكون لهذه الاستقالة اثر في انتهاء خدمة المتهم ، بل تظل علاقته الوظيفية قائمة ، وبهذه المثابة يتعين مسأله تاديبيا عن واقعة انقطاعه عن العمل باعتباره — موجودا بالخدمة وليس تاركا لها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المتهم قد انقطع عن عمله اعتبارا من ٤ اكتوبر سنة ١٩٧٧ واستمر انقطاعه حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون اذن بذلك من السلطة المختصة وبهذه المثابة يكون قد خالف واجبات وظيفته وما تفرضه عليه من التزامات ، ويتمين من ثم توقيع الجزاء الذي يتناسب ما ثبت في حقه من انقطاع عن العمل بدون اذن والذي تقدره المحكمة بخمسة شهر من أجره .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى توقيع غرامة مالية على المتهم قدرها عشرة جنيهاات تأسيسا على انه قد اصبح تاركا للخدمة يكون قد اخطأ في تطبيق القانون حقيقا بالالغاء .

ومن حيث انه لما كان الامر كما تقدم ، فقد تعين القضاء بقبول الطعن شكلا ، وبمجازاة المتهم بخمسة شهر من أجره .

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

مدى جواز قبول الطلب المقدم من العامل بالاحالة الى المعاش المبكر طبقا للقرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ ، حالة كونه محالا للمحاكمة التأديبية .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قوانين العاملين السابقة على القانون الحالي رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، لم تعتبر الاحالة الى المعاش سببا لانتفاء الخدمة الا اذا كانت صادرة بقرار تأديبي . وعلى أساس هذا النظر اتجهت المحكمة الادارية العليا الى تكيف طلب الاحالة الى المعاش وفقا للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ بأنه طلب استتالة .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد خرج على هذه النظرة التي اتجهت اليها قوانين العاملين السابقة عليه ، اذ اعتبر الاحالة الى المعاش ، ولو لم تكن قررا تأديبيا ، سببا لانتفاء الخدمة . وعلى ذلك فان طلب الاحالة الى المعاش الذي يقدم في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنوه عنه ، وطبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر لا يعتبر طلب استتالة ، ولا تسري عليه من ثم احكام الاستتالة ، وانما تسري عليه الاحكام التي وردت في هذا القرار الجمهوري رقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ المنوه عنه وليس من بينها ما تضمنه مجز المادة ٩٩ من قانون العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من عدم جواز قبول استتالة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية

الا بعد الحكم في الدعوى بغير عقوبة الاحالة الى المعاش او
الفصل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
الى جواز قبول بطلب الاحالة الى المعاش المبكر طبقا لقرار
رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر ، المقدم
من العامل الحال الى المحكمة القاعدية .

(ملف ٩٣٤/٤/٨٦ — جلسة ١٦/٣/١٩٨٣)

الفرع الثالث

وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لأعضائها

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

ضرورة تقييد المحكمة التأديبية بقواعد البتات عند استخلاص وقائع الاتهام من ملف الدعوى ، مع تقدير هذه الوقائع بما يتشئ مع المنطق السليم .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية لها مطلق الحرية في ان تستخلص قضائها من واقع ما في ملف الدعوى من مستندات وعناصر وقرائن احوال بشرط ان تتقيد بقواعد الاثبات وتأخذها من القانون اخذا صحيحا . كما انها مقيدة ايضا عند استخلاصها الوقائع الصحيحة ، بتقديرها تقديرا يتشئ مع المنطق السليم . ومنى توافر ذلك يستوى ان تختار المحكمة الاعتماد على شهادة شاهد دون آخر أو تعتمد على قرينة دون أخرى من نفس قوتها .

(طعن ١٦٠٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٨/١/١٩٦٤)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ :

ضمانات التحقيق أمام المحاكم التأديبية - يكفي قرائنها

قيام الأصول والقوانين الأساسية التي تطلبها الشريعة لسلامة التحقيق - لا الزام على المحكمة بسماع شهادة الرؤساء الاداريين للموظف المحال على المحاكمة التأديبية - أساس ذلك .

ملخص الحكم :

يخلص من استقراء النصوص الواردة في شأن تأديب الموظفين في كل من قانون نظام موظفي الدولة وقانون تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية انها تهدف في جيلتها الى توفير ضمانة لسلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمالها للجهة القائمة به ، بغية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ولتمكين الموظف المتهم من جهة أخرى من الوقوف على عناصر هذا التحقيق وادلة الاتهام لإبداء دفاعه فيها هو منسوب اليه ، ولم تتضمن هذه النصوص ما يوجب افراغ التحقيق في شكل معين أو وضع مرسوم ، كما لم ترتب جزاء البطالان على اغفال اجرائه على وجه خاص . وكل ما ينبغي هو ان يتم التحقيق في حدود الأصول العامة بهراعاة الضمانات الاساسية التي تقوم عليها حكيمته بان تتوافر فيه ضمانات السلامة والحيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة وان تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للعدالة ، فاذا تم استجماع الوقائع المكونة للذنب التأديبي واستخلصت عناصر الاتهام بأسلوب مشروع من مصادرها الصحيحة وضمت الأوراق المؤيدة لها واكملت باتسوال الشهود من الموظفين وغيرهم أو بالتصريات أو الايضاحات أو التقارير المقدمة منهم ووجه الموظف المحال الى المحاكمة التأديبية بهذا كله ، سواء باستجوابه عن تلك الوقائع أو بمنقشسته فيها أو تبليغه بها لإبداء ملاحظاته أو رده عليها وممكن من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت والأوراق المتعلقة بها أو اخذ صورة منها ان شاء ، وأجيب الى طلبه فيها يتعلق بسماع شهود أو ضم أوراق أو تقارير أو استيفاء اجراء وسمح له بإبداء اقواله

ودفاعه وملاحظاته ، أما كتابه بمذكرة و شفهيا ببيان أو مرافعة . سواء بنفسه أو بمحام . إذا تحقق هذا ولم يقع اخلال به فان الغاية التي استهدفها المشرع من الأحكام الخاصة بإجراءات التأديب في هذا الخصوص تكون متحققة . ولا يقدح في صحة هذا النظر ما ورد بالمرسوم الصادر في ١٢ من يناير سنة ١٩٥٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة أو بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ باللائحة الداخلية للنيابة الادارية والمحاكم التأديبية من نصوص خاصة بالتحقيق في المحاكمات التأديبية لا تصدو ان تكون احكاما توضيحية واردة على سبيل التوجيه والتنظيم في حدود احكام القانون الذي تستند اليه ، دون الخروج على هذه الاحكام أو تناولها بالاضرار أو التعديل ، ودون ترتيب جزاء البطلان على عدم اتباع شكلاتها وهو الجزاء الذي لم يقرره القانون ذاته على مثل هذه المخالفة ٤.

فاذا كان قرار احالة الطاعن الى المحكمة التأديبية قد صدر بناء على ما كشفت عنه التحقيقات التي اجرتها مراقبة التشريع والتحقيقات بوزارة التكوين ثم النيابة العامة ثم تقرير ادارة الخبراء بالوزارة من مؤاخذات اسندت اليه — ومن ثم فلا وجه للنفي على القرار المذكور بالبطلان بمقتولة انه لم يسبقه تحقيق اداري أو تحقيق في موضوع التهمة الخاصة بعملية الكيوسين . كما لا وجه في تعيب حكم المحكمة التأديبية بدموى مخالفته لنص المادة ٢١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لعدم سماع المحكمة ائوال الرؤساء المنوكل اليهم مراقبة عملية الكيوسين ، لان المادة المذكورة لا توجب هذا الاجراء على نحو ما يذهب اليه الطاعن بل تجعله جوازيا « اذا رأت المحكمة وجهها لذلك » . ولا بطلان على ترك العمل برخصة قررت المحكمة الاستغناء عنها بما بين يديها وتحت بصرها من دلائل

والمستفيد وقرائن احوال وايضاحات واقنوال من التحقيق. لشهود وخبراء رأت أنها تكفى لتكوين اقتناعها فيها انتهى اليه قضاؤها ، كذلك لا بطلان في اجراءات المحكمة التأديبية أو الحكيم يمكن رده الى عدم مراعاة ما نصت عليه المادتان ٤٧ ، ٤٨ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام موظفي الدولة ما دامت الأصول العامة والضمانات الأساسية التي تطلبها لسلابة التحقيق ولتعيين الموظف المحال الى المحكمة من ابداء دفاعه قد تحققت واكملت لهذا الآخر على الوجه السابق ايضاحه .

طعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

حق هيئات التلييب في الاستعانة برأى جهة فنية متخصصة في الكشف عن الحقيقة والوصول الى الصواب - لا تحول دونه تسمية تلك الجهة من ناحية التنظيم الإداري للوزارة التي اصالت الموظف الى المحكمة التأديبية - امتناع الاستناد في ذلك الى قواعد المرافعات المدنية والتجارية - - أسس ذلك ان الاجراءات الخفية وضعت لصالح خاص - على خلاف المحال بالنسبة الى اجراءات المحكمة التأديبية .

ملخص الحكم :

ان القواعد المتبعة بتأديب الموظفين سواء جاءت في قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ومن بعده القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بصصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، أم في قانون النيابة الإدارية والمحكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، أم في قانون هيئات البؤليس رقم ٢٢٤

لسنة ١٩٥٥ لم تتضمن نصوصاً تنظم أعمال الخبرة لدى مجالس التأديب وكل ما توجيه هذه القواعد بصفة عامة هو أن يجرى التحقيق الإداري أو التأديبي وتتم المحاكمة في حدود الأصول العامة للمحاكمات والتماثل ظاهر بين المحاكمة الجنائية ، والمحاكمة التأديبية ، فكلها تطبق شريعة عقاب سواء في مجال الدولة بأكملها أم في مجال الوظيفة العامة وحدها . ولا جدال في أن لهيئات التأديب الاستعانة بأراء الخبراء وإن انتدابهم أمامها مهمة خاصة يعتبر اجراء من اجراءات التحقيق . وليس في القواعد التي تنظم تأديب الموظفين او محاكمتهم ما يمنع من الاستعانة برأى جهة فنية متخصصة في الكشف عن الحقيقة والوصول الى الصواب . بنوإء اكانت تلك الجهة تتبع من ناحية التنظيم الإداري الوزارة التي أحتلت الموظف الى المحاكمة التأديبية أم لا تتبعها وليس في تلك القواعد ما يربط جزاء الإعلان على شيء من ذلك . ولا يمكن الاستناد الى قواعد المرافعات المدنية والتجارية في كل ما لم يرد بشأنه نص في مجال التأديب . ذلك أن الاجراءات المدنية وضعت لصالح خاص اما اجراءات المحاكمة التأديبية وهي اقرب الى المحاكمة الجنائية فقد نظمت لصالح عام وروعي فيها سير المرفق العام .

(طعن ١٤٥٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

سلطة المحكمة التأديبية في تقدير أدلة الإثبات - الاتجاء الى الخبرة كطريق من طرق التحقيق - للمحكمة ذلك من تلقاء نفسها او بناء على طلب اصحاب الشأن اذا ما اقتضت
بجسواء .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية انما تستخدم الدليل الذى تقيم عليه
قضاءها من الوثائق التى تطمئن اليها دون معتب عليها فى هذا
الشان ما دام هذا الاقتناع قائما على اصول وجودة وغير
منقزعة من اصول لا تنتجها اذ الخبرة هي طريق من طرق
التحقيق يجوز للمحكمة ان تلجا اليه بناء على طلب اصحاب
الشان او من تلقاء نفسها اذا ما تراءى لها ذلك فمن ثم يحق
لها رفض الطلب المقدم اليها بطلب سحب خبر اذا اقتنعت بعدم
جدواه والعبرة فى ذلك باقتناع المحكمة .

(طعن ١٧٦ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

العبرة فى مجال المحكمة التأديبية هي بما تحتويه اوراق
الدعوى من عناصر عن ثبوت الاتهام او عدم ثبوته ايا كانت
الدلالة التى قد تستفاد من ملف الخدمة — الامر فى شان ضم
بعض الاوراق الى ملف الدعوى متروك لتقدير المحكمة التأديبية
دون معتب عليها من المحكمة الادارية العليا ما دامت الاوراق المطلوب
ضمها ليست حاسمة فى موضوع النزاع وان الاوراق التى اعتمد
عليها حكم فى قضائه كاتية للفصل فى النزاع .

ملخص الحكم :

لا يعيب الحكم ان المحكمة لم تستجب الى طلب الطاعن ضم
ملف خدمته الذى يشهد بكفاءته وامتيازه وذلك لما ذهب اليه
الحكم المأمون فيه — وبحق — من أن العبرة فى مجال المحاكمة

التأديبية هي بما تحويه أوراق الدعوى من عناصر عن ثبوت،
الاتهام أو عدم ثبوته إيا كانت الدلالة التي قد تستفاد من ملف
الخدمة ، والأمر في شأن ضم بعض الأوراق الى ملف الدعوى
بتروك لتقدير المحكمة التأديبية . دون معقب عليها من المحكمة
الإدارية العليا ما دامت من الأوراق المطلوبة ضمها ليست حاسمة
في موضوع النزاع ما هو الشأن فيما يتعلق بطلب ضم
ملف الخدمة في النزاع المائل وما دامت الأوراق التي اعتمد عليها
الحكم المظعون فيه في قضائه كافيا للفصل في الدعوى
وحسب الحكم أن يكون قد استخلص النتيجة التي انتهى إليها
استخلاصا سائفا من تلك الأوراق كما هو الشأن فيما يتعلق
بقضاء الحكم المظعون فيه على النحو المتقدم ذكره .

(طعن ٦٢٩ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

قرار المحكمة بإعادة الدعوى الى النيابة الإدارية لاستيفاء
بعض البيانات — إجراء من إجراءات التحقيق — ليس في ذلك
إبداء رأي في القضية يجعل المحكمة غير صالحة لتظرها .

بإخص الحكم :

انه ولئن كانت المحكمة التأديبية قد قررت إعادة الدعوى
الى النيابة الإدارية لاستيفاء بعض البيانات الا انه ليس في ذلك
إبداء للرأي في القضية من شأنه ان يجعل المحكمة غير
صالحة لتظرها ولا يمدو ما قرره في هذا الشأن ان يكون
إجراء من إجراءات التحقيق الذي استكملته المحكمة بعد ذلك

رسامع اشدوال الطاعن ومناقشته فيما ينسب اليه وتكليفه
بتقديم ما قد يكون لديه من مستندات وأوجه دفاع .

(طعن ٥٠٠ لسنة ٩ ق - جبة ١٨/١١/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

المادة ٣٦ من قانون مجلس الحولة الصادر بالقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ - للمحكمة استجواب الصائل المقدم للمحاكمة وسماع
الشهود من العاملين وغيرهم - لا تثريب على تكليف المحكمة
للنيابة الإدارية التي قامت بالتحقيق أصلا باستكمال ما ترى المحكمة
استكماله من سماع شهود أو استيفاء بعض جوانب التحقيق
- ليس ثمة ما يوجب قصر اجراء التحقيق على المحكمة والحظر
على تكليفها للنيابة الملفة .

ملخص الحكم :

ان المادة ٣٦ من قانون مجلس الحولة الصادر به القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . نصت على أن للمحكمة استجواب العامل
المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم .

وكما أن للمحكمة سماع من يرى سماعهم بالشهود ، فلا
تثريب عليها أن تكلف النيابة الادارية التي قامت بالتحقيق الإصل
باستكمال ما ترى المحكمة استكماله من سماع للشهود أو تحقيق
لبعض جواب التحقيق ومن ثم فلا مقلع فيما اثارته الشركة
الطاعنة في تقرير الطعن من مخالفة هذا الاجراء للقانون ولا

متنع في القول بأن حكيكم المادة ٣٦ سلف الذكر يوجب قصر اجراء التحقيق على المحكمة ويحظر عليها تكليف النيابة ادارية به .

(طعن ١٨٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

لا الزام على المحكمة التأديبية ان تتعقب دفاع المدعى عليه في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها مطروحة بذلك ضمننا الأسانيد التي قام عليها الدفاع .

ملخص الحكم :

إذا كان الحكم المطعون فيه بني اقتناعه على الأساليب التي استخلصها من أصول ثابتة في الأوراق وساقها لحض دفاع المتهم مفصلا إياها على نحو كاف لتبرير مذهبه في الرأي الذي انتهى إليه ، فان الطعن عليه ببطلانه لقصور في التسييب ، مردود ، ذلك ان المحكمة التأديبية ليست بمليمة بأن تتعقب دفاع المذكور في وقائعته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها مطروحة بذلك ضمننا الأسانيد التي قام عليها دفاعه ، بما يتعين معه رفض هذا الوجه ايضا لسلامة الحكم المطعون فيه من أي قصور .

مخل يمكن ان يكون سببا لابطاله .

(طعن ١٠٠١ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

لا الزام على المحكمة التأديبية ان تتعقب دفاع الموظف في وقته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقته وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التي كونت منها عقيدتها مطروحة بذلك ضمنا. الأسفيد التي قام عليها دفاعه .

(طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٧/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

اشارة المحكمة التأديبية في اسباب حكيمها الى انه لم يترتب على المخالفة المنسوبة الى الموظف اضرار بالخزانة العامة - لا ينفي عن المخالفة حملا طبيعتها المالية وليس من شلقة تقيم وصف القبهة .

ملخص الحكم :

ولئن كانت المحكمة التأديبية قد تكررت في اسباب حكيمها انه لم يترتب على المخالفات المستندة الى الطاعن اضرار بالخزانة العامة الا أن هذا لا ينفي عن طبيعة المخالفة التأديبية التي كانت

مسندة إلى الطاعن من شأنها المساس بحقوق الدولة المالية فلم نقصد المحكمة التأديبية أن تغير في وصف التهمة واتهاما قصدت إلى إبراز الأساليب التي من أجلها خفضت العقوبة عن المخالف ، وحتى ولو كان الأمر غير ذلك أخذنا بقول الطاعن من أن المحكمة التأديبية قصدت أن تنفي تلك الصفة عن التهم التي أسندت إليه فان ذلك لا يعنى بحكم اللزوم القضاء ببرأئته إذا ما استظهرت المحكمة التأديبية من وقائع الموضوع أن الطاعن قد ارتكب المخالفات المسندة إليه .

طعن ١٢٠٣ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٦٧/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٧٣) .

المبند :

نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات بسقوط الخصومة —
خاص بالدعوى المدنية دون الدعوى التأديبية .

ملخص الحكم :

بالنسبة للوجه الثاني من أوجه الطعن بعدم القبول فان نص المادة ٣٠١ من قانون المرافعات تتحدث عن القواعد الخاصة بالدعوى المدنية أثناء نظر الدعوى أمام محكمة معينة وهو جزاء عن إهمال المدعى في مباشرة دعواه أو عن اللجوء في خصومة دون العمل على الفصل فيها في حين أن دموانا الحالية دعوى تأديبية وعن مدة لم تكن الأوراق المودعة فيها لدى ديوان المحاسبة عن خصومة معقودة أمام الديوان أو غيره الأمر الذي يتعين معه رفض الدفع بعدم القبول بوجهية .

(طعن ١٤٩٥ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٦/١/٢٩)

(م ٣٥ — ج ٩)

القرع الرابع

الحكمة التأديبية تقيم الدعوى على العاملين

غير من قدموا للمحاكمة امامها بشروط

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

المادة ٤١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ —
تفسيرها — اقامة الدعوى التأديبية ضد عاملين من غير من
قدموا للمحاكمة — مناطه أن تكون المخالفات التي رأت المحكمة
نسبتها الى هؤلاء العاملين مرتبطة بالدعوى المنظورة امامها
ومتفرعة عنها — عدم جواز توجيه الاتهام عن مخالفات
لا تتصل بالدعوى المنظورة .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية قد اقرت في منطق حكمها المطعون
فيه باتالة الدعوى التأديبية ضد المهندس عن المخالفات التي
نسبتها اليه والتي تشكلت في الامتناع عن تنفيذ حكم الالغاء
الصادر في ٢٧ من يناير سنة ١٩٧٣ تنفيذاً شاملاً وفي
المخالفات المعقدة التي اوردها المظنون ضده في شكواه المؤرخة
٢٩ من مايو سنة ١٩٧٢ وهي الشكوى التي كانت سبباً في مجازاته
بخفض وظيفته ومرتبه بالقرار رقم ٢٦٤ الصادر في ٣٠ من
اغسطس سنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن المادة ٤١ من قانون مجلس الدولة والتي استند

إليها الحكم فيما أمر به من إقامة الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة أمامها إذا قامت لديها أسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفي هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم إذا طلبوا ذلك وتحال الدعوى برمتها إلى دائرة أخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة . ويستفاد من هذا النص أنه يلزم لأعمال حكمه أن تبين المحكمة وهي تنظر دعوى تأديبية معينة مطروحة أمامها ، أن ثمت أسباباً جدية مستبعدة من أوراق هذه الدعوى وتحقيقاتها تقتضى توجيه الاتهام إلى عاملين غير من قدموا للمحاكمة في قرار الاحالة ، ومناد ذلك أن تكون المخالفات التي رأت المحكمة نسبتها إلى هؤلاء العاملين مرتبطة بالدعوى المنظورة ومتفرعة عنها ، وآية ذلك أن عبارة المادة تجرى بأن تحال الدعوى « برمتها » إلى دائرة أخرى ، أي أن تحال بالنسبة لمن شملهم قرار الاحالة المقدم من النيابة ابتداء وكذلك من وجه اليهم الاتهام من المحكمة أثناء نظر الدعوى . وعلى ذلك فإنه لا يجوز للمحكمة طبقاً لهذا النص أن توجه الاتهام إلى غير من قدموا للمحاكمة أمامها من مخالفات لا تتعلق بالدعوى المنظورة أي كان المصدر الذي استقت منه المحكمة علمها بهذه المخالفات على فرض وجودها أو صحتها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية قد أمرت في حكمها المطعون فيه بإقامة الدعوى ضد رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمشروعات الكهربائية لاتهامه عن المخالفات التي سلف ذكرها ، ولما كانت هذه المخالفات منبئة الصلة تهاها بالمخالفات الواردة في التحقيقات وقرار الاتهام المقدم ضد انطعون ضده ، فضلاً على أن قضاء هذه المحكمة في الطعن

وقعى ٢٦٤ و ٨٦٦ لسنة ١٩ ق سلف البيان قد افصح عن
مسلك هذا الاتهام وعدم صحته ، لذلك يكون الحكم المطعون
فيه قد خالف القانون فى هذا الشق بدوره ومن ثم يتمين
الحكم بالنقض .

(طعن ٢٦٤ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩)

الفرع الخامس
الظعن في أحكام المحكمة التأديبية أمام المحكمة
الإدارية العليا

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

مبدأ الظعن أمام المحكمة الإدارية العليا - سريانه في حق
ذی المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته والتأديبية والحكم
الصادر ضده - يكون من تاريخ علمه اليقيني بصحور هذا
الحكم .

مفخص الحكم :

ان ميعاد الظعن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما
من تاريخ صدور الحكم غير ان هذا الميعاد لا يسرى في حق
ذی المصلحة الذي لم يعلن بإجراءات محاكمته والتأديبية ولم يعلن
بصدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني ، فاذا كان
الثابت أن الطاعن لم يحط علما بالدموى او بإجراءات التقاضي
او بالحكم الصادر فيها الطعون فيه ، الا في أول سبتمبر سنة
١٩٥٩ عند صرف مرتبه وقتها أخطر بضمون هذا الحكم
فتقدم في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ الى لجنة المساعدة القضائية
بقبول الطلب وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٦٠ أودع الطاعن مكرتية
المحكمة عريضة الظعن ومن ثم فان الظعن يكون قد استوفى
أوضاعه الشكلية .

(ظعن ٨٢٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من المحاكم التلويية هو استون يوما من تاريخ صدور الحكم — عدم سريان هذا الميعاد فى حق ذى المصلحة الذى لم يعلن باجراءات محاكمته — وبالتالى لم يعلم بصدور الحكم ضده — يبدأ هذا الميعاد من تاريخ العلم اليقضى بهذا الحكم .

ملخص الحكم :

انه وان كان ميعاد الطعن أمام المحكمة الادارية العليا هو استون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا تسرى فى حق ذى المصلحة الذى لم يعلن باجراءات محاكمته وبالتالى لم يعلم بصدور الحكم ضده — الا من تاريخ علمه اليقضى بهذا الحكم .

ومن حيث أنه ليس فى الأوراق ما يفيد ان الطاعن قد علم بصدور الحكم المطعون فيه قبل ٣ من أغسطس سنة ١٩٦١ عند البدء فى اتخاذ اجراءات تنفيذ ضده — وقد تقدم بطلب لاعفائه من رسوم الطعن فى ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٦١ أى قبل مئى ستين يوما على علمه بالحكم ومصدر القرار باعفائه من هذه الرسوم فى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦١ وأودع تقرير الطعن فى ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦١ — وبذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية — ويكون النفع بعدم قبوله لرفعته بعد الميعاد غير قائم على أساس سليم .

(طعن ٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

الطمع في حكم المحكمة التمييزية بناء على طلب صاحب
الشأن — لا يسوغ أن يضار منه .

ملخص الحكم :

لا محل لاعادة النظر في الشك الذي برأت المحكمة
التمييزية الطامن منه للشك ، اذ ان الطمن مقدم بناء على
طلبه ولا يسوغ ان يضار بفعله .

(طمن ٩٢٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

طمعن هيئة مفوضي الدولة في حكمها بناء على طلب
الحكوم ضده الذي قضي بفصله من الخدمة — عدم استفادة
الحكوم ضده التالي بخضم مرتب شهر من هذا الطامن —
أساسه — انتفاء الوحدة في الجريمة المسلكية التي جوزى
الحكوم ضدها من اجلها او الوحدة في الموضوع وعدم قابليته
للتنجزة .

ملخص الحكم :

اذا بان من الأوراق انه ليس ثمة وحدة في الجريمة المسلكية
التي جوزى المذكوران من اجلها او وحدة في الموضوع وعدم
قابليته للتنجزة ، فلك أن الحكم ضده الأول جوزى عن الجمع

بين عمله الحكومى وعمله فى الخارج وهى جريمة تتسوافر
أركانها بمجرد الجمع بين العملين ولو لم يترتب عليه انقطاع
الموظف عن أعمال وظيفته ، ولم يجاز عن انقطاعه عن العمل
بينما جوزى الآخر على تسره على انقطاع الأول عن عمله وهو
أمر لم تبحثه المحكمة بالنسبة للأول ، وظاهر من ذلك أن الجريمة
المسلكية التى وقع من أجلها الجزاء على المحكوم ضده الأول
غير الجريمة المسلكية التى وقع من أجلها الجزاء على الثانى ،
وإذا كان ثمة ارتباط بين الجريمتين فإنه قابل للتجزئة إذ لكل
وجهها الخاص ، ومن ثم فلا ينفى المحكوم ضده الثانى من
الطعن المرفوع من هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب المحكوم
ضده الأول .

(طعن ١٦٥٦ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

مدى رقابة المحكمة الإدارية العليا على أحكام المحاكم
التأديبية — لا مجال لهذه الرقابة إلا فى احدى الأحوال الثلاثة
المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩
فلذا لم توجد واحدة من هذه الأحوال وكان الحكم مستندا الى
وقائع صحيحة لها اصول ثابتة من الأوراق وكان التكيف سليما
والاستخلاص سائفا فلا وجه للتعقيب على الحكم من المحكمة
الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

لما كانت أحكام المحاكم التأديبية طبقا لنص المادة ٣٢ من
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تعتبر نهائية ولا يجوز الطعن

فيها الا اهام المحكمة الادارية العليا ويرفع الطعن وفقا لاحكام
المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس
الدولة للجمهورية العربية المتحدة اى فى الاحوال التى نصت
عليها هذه المادة وهى : ١ - اذا كان الحكم المطعون فيه مبني
على مخالفة القانون او خطأ فى تطبيقه او تاويله . ٢ - اذا
وقع بطلان فى الحكم او بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم
٣ - اذا صدر الحكم خلافا لحكم مسبق حاز قوة الشيء
الحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع او لم يدفع . ولما كان
الامر كذلك فانه اذا انتهى قيام حيلة من هذه الاحوال ، كان
الحكم مستندا الى وقائع صحيحة قائمة لها اصول ثابتة
وموجودة فى الأوراق كينها تكييفها قانونيا سليما ، واستخلص
منها نتيجة سائغة تبرر اقتناعه الذى بنى عليه قضاءه
فلا محل للتعقيب عليه باستئناف النظر بالموازنة والترجيح فيها
قام لبدى المحكمة التى أصدرت الحكم من دلائل وبيانات وقرائن
احوال اثباتا او نفيها فى خصوص قيام او عدم قيام الحالة
الواقعية او القانونية التى تكون ركن السبب فى توقيع الجزاء ،
او بالتدخل فى تقدير خطورة هذا السبب وما يمكن ترتيبه عليه
من آثار او فيها استخلصته من هذه الدلائل والبيانات وقرائن
الاحوال وما كونت منه عقيدتها واقتناعها فيها انتهت اليه ،
ما دام تكييفها للوقائع سليما وما استخلصته منها هو استخلاص
سائغ من اصول تنتجها ماديا او قانونا ولها وجود فى الأوراق .
واذا كانت المحكمة التأديبية قد انتهت من مجوع العناصر التى
طرحت عليها الى تكوين عقيدتها واقتناعها بادانة سلوك الطاعن
فى التهم التى رأت مؤاخذته عليها لاخلاله بواجبات وظيفته
ومقتضيات المصلحة العامة ، والتى برئته من التهمة التى قامت
على الشك وقدرت لذلك الجزاء التى ارتأته مناسبا ، وهو
وقفه عن العمل لمدة ثلاثة أشهر بدون مرتب ، مع التخفيف
فيه بمراعاة صحيفة احواله وتقاريره السرية السنوية - فلا
سبيل الى اعمال الرقابة على ما كونت منه عقيدتها واقتناعها

أو الى الزامها بمناقشة وتلّاع معينة فيما يتعلق بعملية
الكروسين أو تقصى ما اذا كان واجب الحيلة لضبط هذه العملية
وحسن تنظيمها ومنع التلاعب فيها يقتضى امساك دفاتر خاصة
بها أم لا سواء كانت ثبت منشورات أو تعليمات من الوزارة بشأنها
أو كان امرها متروكا لكراسة القائمين على هذه العملية فى
المراعات المختلفة وصحيح تقديرهم لمسئولياتهم .

(طعن ١٠٠٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

تقرّص المحكمة التأديبية فى تقدير الدليل متى كان استخلاصها
سليما من وقائع تنجّه وتؤدى اليه — رقبة المحكمة الادارية
العليا لا تعنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة
المقدمة اثباتا أو نفيًا — اقتصرارها على حالة انتزاع المحكمة
الدليل من غير اصول ثابتة فى الأوراق أو الدليل لا تنجّه الواقعة
المطروحة عليها .

ملخص الحكم :

ان المحكمة التأديبية اذ استخلصت من الوقائع المتقدمة
الدليل على أن هذا المتهم قد قارف ذنباً اداريا يستأهل
العقاب ، وكان هذا الاستخلاص سليما من وقائع تنجّه وتؤدى
اليه فان تقديرها للدليل يكون بمنأى عن الطعن ، كما وان
رقابة هذه المحكمة لا تعنى أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح
بين الأدلة المقدمة اثباتا أو نفيًا اذ أن ذلك من شأن المحكمة
التأديبية وحدها ، وتدخل هذه المحكمة أو رقبتها لا يكون الا
اذا كان الدليل الذى امتدت عليه تلك المحكمة فى قضائها غير

مستند من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصها لهذا الدليل لا تتجه الواقعة المطروحة عليها عنها فقط يكون التداخل لتصحيح القانون لأن الحكم في هذه الحالة يكون غير قائم على سببه . أن المحكمة التأديبية أنها تستند الدليل من الواقعة التي تطعن اليها فلها أن تأخذ بأى من أقوال الشهود الثابتة في المحضرين حتى ولو خالفت الأقوال التي ادلوا بها إيماناً والعكس جائز ، كما وأن لها أن تأخذ بها إطلاقاً إذا ما تبين لها من ظروف الحال عدم اطمئنانها الى هذه الأقوال .

(طعن ٢٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

حكم المحكمة التأديبية في مسألة شكلية دون الفصل في موضوع التأديب - الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا -
المسألة ايها - الحكم بإعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية المختصة للنظر في موضوعها .

ملخص الحكم :

أن المحكمة التأديبية تقوم على ضمانات لمصالح الموظف في التحقيق والدفاع والمحكمة نهى من هذه الناحية أشبه بالمحاكمات الجنائية وعلى ذلك إذا كان القرار الصادر من المحكمة التأديبية قد فصل في نقطة فرعية شكلية أو خاصة بالاختصاص غير حاسمة في موضوع التأديب ذاته بالإدانة أو بالإبراء أو بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ورات المحكمة الإدارية العليا إلغاء هذا القرار كان لها أن تعيد الدعوى الى المحكمة التأديبية للنظر فيها من جديد متبعة ما رسمه القانون

من إجراءات وما استوجبه من ضمانات نى التحقيق والدفاع
والحكمة ، ومن ثم فإنه يتمين القضاء بالفناء الحكم المطعون
فيه ، وبقبول الدعوى ، وبإعادتها الى المحكمة التأديبية للفصل
فيها .

(طعن ١٠٥٩ ، ١٠٧٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

حجية الشيء المقضى — قضاء المحكمة التأديبية ببراءة المتهم
الثانية لأسباب واعتبارات خاصة بها وصيرورة حكمها حائزا
لقوة الشيء المقضى به — لا يقيد المحكمة العليا وهى بصدد الفصل
فى طعن المتهم الأول على أدانته تأديبيا بسبب نزوله معها
فى غرفة واحدة بأحد الفنادق .

ملخص الحكم :

انه وإن كانت المحكمة التأديبية قد قضت ببراءة المتهم
الثانية لأسباب واعتبارات خاصة بتلك المتهم وأصبح الحكم
فى شأنها حائزا لقوة الشيء المقضى به لعدم الطعن فيه وانتقضت
به الدعوى التأديبية بالنسبة اليها الا أن حجية هذا الحكم
مقتصورة على ما قضى به من براءة تلك المتهم فلا يقيد هذه المحكمة
وهى بصدد الفصل فى طعن المتهم الأول على أدانته تأديبيا بسبب
نزوله معها فى غرفة واحدة بأحد الفنادق رغم انتفاء أية
صلة بينهما تبرر هذه الخلوة .

(طعن ٢٤٥ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

صدر حكم من المحكمة التأديبية بإحالة الدعوى الى محكمة تأديبية أخرى - الطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا والفأؤه مع إحالة الدعوى الى المحكمة المختصة - لا حجية لحكم المحكمة التأديبية التي أحالت الدعوى الى المحكمة التأديبية الأخرى لا يقال من ذلك صدور حكم في موضوع الدعوى من المحكمة التأديبية التي أحالت عليها الدعوى بعد ان قضت المحكمة الإدارية العليا بإلغاء الحكم الصادر بالإحالة .

مأخذ الحكم :

ومن حيث أن هذا النعى في محله اذ تنص المادة الثانية من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين في مستوى الادارة العليا في القاهرة والاسكندرية ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين عن المستويات الأولى والثاني والثالث في القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها بعد اخذ رأى مدير النيابة الادارية . وتنص المادة الثامنة عشرة من ذات القانون على أن تكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة فإذا تعذر تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه . ومفاد ذلك أن قانون مجلس الدولة جعل المناط في تحديد دائرة اختصاص كل من المحكمة التأديبية بمكان

هو وقوع المخالفة أو المخالفات المنسوبة الى العامل أو العاملين المخالفين انى المحاكمة التأديبية وليس بمكان عمل هؤلاء وقت اقامة الدعوى التأديبية ضدهم ، ومن ثم فان المسئول عليه قامونا فى تحديد المحكمة المختصة بنظر الدعوى هو مكان وقوع المخالفة أو المخالفات ولو نقل من نسبت اليهم هذه المخالفات بعد ذلك الى عمل فى جهة اخرى تقع فى دائرة اختصاص محكمة تأديبية اخرى وهذا الضابط يتفق مع طبائع الاتشاء وحسن سير المصلحة العامة باعتبار أن الجهة التى وقعت فيها المخالفة هى الأكثر على استيفاء عناصر الدعوى ومستنداتها فى وقت ملائم يساعد على سرعة الفصل فى الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بأسقوط بنظر الدعوى بواباحتها الى المحكمة التأديبية بالإسكندرية للاختصاص استنادا الى أن المدعى كان قد نقل من محافظة الوادى الجديد وهو مكان وقوع المخالفة الى محافظة الاسكندرية فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون متعينا الغاؤه . ولا ينال من ذلك أن المحكمة التأديبية بالإسكندرية التى احيلت اليها الدعوى من محكمة أسسقوط قضت فى موضوعها بجائزة المخالف بخصم شهر من أجره لما سبب اليه من اتهام اذ لا حجية لهذا الحكم طالما أن حكم المحكمة التأديبية بأسقوط الذى احيلت الدعوى بمقتضاه الى محكمة الاسكندرية لم يكتب هو ذاته أية حجية بعد ان قضت بهذه المحكمة الطلبا بالغائه فى الطعن المائل .

ومن حيث لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالفاء الحكم المطعون فيه وباختصاص المحكمة التأديبية بأسقوط بنظر الدعوى واعادتها اليها للفصل فيها .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن في القرارات الصادرة من المحاكم التأديبية بمدد مدة وقف الموظفين عن العمل وبصرف أو عدم صرف مرتباتهم مؤقتا .

ملخص الحكم :

ان هذه المحكمة سبق أن اقرت باختصاصها بنظر الطعن في قرارات صادرة من المحاكم التأديبية بمدد مدة وقف الموظفين عن العمل وبصرف أو عدم صرف مرتباتهم مؤقتا وقضت فيها موضوعيا دون أن تحكم بعدم اختصاصها بنظرها (يراجع الحكيان الصادران من المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ في الطعنين رقمي ٩٧ ، ٩٩ لسنة ٥ ق) . يؤكد هذا ويمعززه أن القرار الطعنون فيه — وان وصفته المحكمة بأنه قرار — الا انه في الحقيقة والواقع حكم صادر من المحكمة التأديبية وله كل مقومات الأحكام مثله مثل الأحكام الصادرة من المحكمة المذكورة في الدعوى التأديبية ذاتها ... ومن ثم يتمين القضاء برفض هذا الدفع .

(طعن ٣٢ لسنة ١٠ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٦٥)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

استخلاص المحكمة التأديبية التي انتهت أتيها من اصول نتائجها ملابيا وقانونيا وتكييفها سلبيا وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضائها — لا محل للتعقيب عليها —

لا يجوز للطاعن أن يحاول إعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى.
ووزنها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

انه متى ثبت ان المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي انتهت اليها استخلاصا سائغا من أصول تتجهها ماديا وقانونيا وكيبتها تكييفها سائغا وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاؤها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها - ذلك ان لها الحرية في تكوين عقيدتها من اى عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك ان تأخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشهود وان تطرح ما عداها بما لا تطمئن اليه فلا تثريب عليها ان هي اقامت حكمها بادانة الطاعن على الاخذ باقوال هؤلاء الشهود متى كان من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها سوى اطمئنانها الى هذه الاقوال ما يفيد انها قد اطرحت ما ابداه الطاعن امامها من دفاع قصد به التشكيك في صحة هذه الاقوال بما يثيره الطاعن في هذا الشأن في الوجهة الثانية من أوجه طعنه لا يعدو ان يكون محاولة لاعادة الجدل في تقدير أدلة الدعوى ووزنها بما لا يجوز اثرته أمام هذه المحكمة اذ ان وزن الشهادة واستخلاص ما استخلصته منها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها المحكمة التأديبية ما دام تقديرها سائغا وتبليها سائغا .

(طعن ١٢٣٠ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/٨)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

المادة ٤٤ من قانون مجلس الخولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - اجراءات وبيانات الطعن أمام المحكمة

الإدارية العليا - تقرير الطعن ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه الطعن إذ يستقل كل طعن ببيانه وتسجيله - إذا قدم الطعن على قرار رئيس المحكمة التأديبية باستمرار الوقف وصرف نصف المرتب عن فترة معينة فلا يجوز أن يتناول ذات التقرير الطعن في قرار رئيس المحكمة الثاني باستمرار الوقف وصرف نصف المرتب - أساس ذلك : أن رئيس المحكمة التأديبية أصدر قرارا مستقلا في كل طعن قيد بالمحكمة التأديبية على استقلال - يمين على صاحب الشك الطعن في كل قرار على حدة بتقرير طعن قائم بذاته على انوجه المقرر قانونا لرفع الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا .

بمخس الحكم :

ان المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن يقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع تلم هتأب المحكمة الإدارية العليا موقعا عليه من محام من القبولين أمامها ويجب أن يستكمل التقرير علاوة على البيانات العامة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم وعلى بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن ومقتضى ذلك ولأزمة أن تقرير الطعن ينبغي ألا يتناول أكثر من حكم واحد يدور عليه هذا الطعن وينصب على أسباب ما يراه فيه الطاعن من عوار إذ يستقل كل طعن ببيانه وأسبابه ويترتب على ما تقدم من طلب الطاعة إلغاء قرار رئيس المحكمة التأديبية باسقوط الصادر في الطلب رقم ٢٣٥ لسنة ٩ في ذات تقرير الطعن في القرار الصادر في الطلب

رقم ١٦١ لسنة ٩ ق استنادا الى أن المحكمة قررت ضم الطلبين فإنه بالاطلاع على الأوراق يبين أن رئيس المحكمة أصدرت قرارا مستقلا في كل طلب ومن ثم كان يتعين للطعن على هذا القرار تقديم طعن في شأنه قائم بذاته على الوجه المقرر قانونا لرفع الطعن أمام هذه المحكمة ، يؤكد ما سبق أن الطاعنة لم تتناول هذا القرار الصادر بوقفها عن العمل من مدير الشؤون القانونية بالشركة وأنه عند نظر الطلب رقم ١٦٢ لسنة ٩ ق الخاص بتقرير صرف أو عدم صرف نصف مرتبها دفعت ببطالان قرار الوقف عن العمل وأن الحكم المطعون فيه صدر خلوا من الرد على هذا الدفاع بما يستفاد منه أن تقرير الطعن ينصب أساسا على القرار الصادر في الطلب رقم ١٦٢ لسنة ٩ ق بجلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨١ ودون القرار رقم ٢٣٥ لسنة ٩ ق .

ومن حيث أنه لما تقدم وكان القرار الصادر في الطلب رقم ١٦٢ لسنة ٩ ق من رئيس المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٨١ صدر باطلا إذ ينبغي الاختصاص بنظر هذا الطلب للمحكمة التأديبية ومن ثم يتعين الحكم بالفناء هذا القرار وأحالة الطلب الى المحكمة التأديبية بطنطا لاتخاذ قرار في شأنه وأما بالنسبة للطعن في القرار الصادر في الطلب رقم ٢٤٥ لسنة ٩ ق فإنه يتعين الحكم باستيعاده لعدم انقضاء الإجراءات التي رسمها القانون بشأنه .

(طعن ٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة أثباتا أو نفيا إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها - المحكمة الإدارية العليا لا تتدخل وتفرض رقبتها إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستند فيه أصول ثابتة بالأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة .

ملخص الحكم :

أنه فيما يتعلق بما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من أخلاله بحق الدفاع وتصوره فى البحث والتسبيب ومدوره على خلاف الثابت بالأوراق فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية هي رقابة قانونية فلا تعنى استئناف النظر فى الحكم بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة أثباتا ونفيا إذ أن ذلك من شأن المحكمة التأديبية وحدها وهى لا تتدخل وتفرض رقبتها إلا إذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستند من أصول ثابتة فى الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل نصحيح القانون لأن الحكم فى هذه الحالة يكون غير قائم على سببه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد تعرض لكافة المخالفات المنسوبة للمتهم وانتهى الى ثبوتها فى حقه مستندا الى الأوراق

والتحقيقات وكان استخلامه سلبيا مستبدا من اصول ثابتة في الأوراق فان لا وجه لما ينعماه الطاعن في هذا المجال ولا يلزم والحال كذلك اطلاع المحكمة على ملفات التضاييا المشار اليها في المخالفات المنسوبة اليه .

ومن حيث انه وقد ثبتت في حق التهم بالمخالفات المنسوبة اليه فانه يحق توقيع الجزاء عليه من بين الجزاءات المحددة في المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية التي يجوز توقيعها على شاغلي الوظائف الفنية من درجة مدير عام ادارة قانونية وتقدر المحكمة هذا الجزاء بمراعاة المخالفات المنسوبة للتهم بمقتوبة اللوم .

(طعن ١٥١٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المادة ١١٠ مرافعات - اقامة المدعى دعواه امام المحاكم المدنية في ١٩٧٠/٧/٢ بطلب تعويض عن قرار فصله - صدور حكم المحكمة المدنية في ١٩٧١/٢/٢٣ بعدم الاختصاص والاحالة لمحكمة القضاء الاداري تأسيسا على ان قرار فصل المدعى من هيئة السكك الحديدية قرارا اداريا - صدور حكم محكمة القضاء الاداري في ١٩٧٤/٢/١٠ بعدم الاختصاص والاحالة للمحكمة التأديبية لوزارة النقل تأسيسا على ان قرار انتهاء الخدمة هو قرار تأديبي يطلب المدعى بالتعويض عنه - طعن هيئة مفوضي الدولة في ١٩٧٤/٤/١٠ في حكم محكمة القضاء الاداري تأسيسا على ان اختصاص المحاكم التأديبية بالتعويض عن القرارات غير المشروعة لا ينعقد الا اذا كان طلب التعويض متعلقا

بقرار تاديبى لم يفصح حكم محكمة القضاء الإدارى ما يمكن أن يستخلص منه أن المنازعة ترتبط بقرار تاديبى كان بمناسبة صدور فعل من المدعى فى جريمة تاديبية أم هو قرار فصل نتيجة لما ينص عليه القانون من انتهاء الخدمة - صدور حكم المحكمة التاديبية فى ١٩٧٧/٢/١٠ برفض الطعن والزام الطاعن المصروفات - المادة ١١٠ موافقات - الأحالة لمزومة - متى صدر حكم المحكمة الخفية بعدم الاختصاص والأحالة لمحكمة القضاء الإدارى وأصبح حكم الأحالة نهائيا بعدم الطعن عليه فى الميعاد يتمين على محكمة القضاء الإدارى نظر الدعوى والفصل فيها - صدور حكم المحكمة الإدارية العليا فى ١٩٨٥/٥/١٨ بإلغاء حكم محكمة القضاء الإدارى - أساس ذلك - الأحالة لمزومة - لا وجه للاحتجاج بأن المحكمة التاديبية قد قضت فى موضوع الدعوى بعد إحالتها من محكمة القضاء الإدارى - أساس ذلك : المحكمة التاديبية قد بادرت بالفعل فى التمسوى قبل صدور الحكم فى الطعن المتصور أمام المحكمة الإدارية العليا - حكم المحكمة التاديبية قد بادرت بالفصل فى الدعوى قبل صدور الحكم العليا الذى يجب أن يعلو على المحكمة الأدنى مادام أن كلامها قد صدر فى عين النزاع - حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء حكم محكمة القضاء الإدارى فيما قضى به فى الأحالة وإعادة نظر الدعوى أمامها دون الاعتماد بالحكم الصادر من المحكمة التاديبية .

ملخص الحكم :

أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات

توجب على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر باحالة الدعوى الى المحكمة المختصة وتلتزم المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها أى بالفصل فى موضوعها ولو كان عدم اختصاص متعلقا بالولاية وأن المشرع إنما استهدف من ايراد حكم هذا النص حسم المنازعات ووضع حد لها حتى لا تتقاذفها أحكام عدم الاختصاص من محكمة لأخرى وفى ذلك فائده مضیعة لوقت القضاء وتجلیه للتناقض أحكامه وأنه ازاء صراحة نص المادة ١١٠ من قانون المرافعات وأطلاقه فقد بكت يمتنع على المحكمة التى تحال اليها الدعوى بعد الحكم بعدم الاختصاص من المحكمة المحلطة أن تنادر البحث فى موضوع الاختصاص ايا كانت طبيعة المنازعة ومدى سلامة الحكم الصادر فيها بعدم الاختصاص والأسباب التى بنى عليها حتى ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالوظيفة .

ومن حيث انه لما كان ما تقدم وكان الثابت أن محكمة القاهرة الابتدائية قد قضت بجلستها المنعقدة فى ٢١ من فبراير سنة ١٩٧١ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الإدارى تأسيسا على أن المدعى يعتبر من عداد الموظفين العموميين وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم الطعن عليه وهو ما لا ينازع فيه طرفى الخصومة ثم كان يتعين على محكمة القضاء الإدارى ان تنصل فى الدعوى ننزولا على حكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ومن حيث انه لما تقدم بأن الحكم المطعون فيه قد جانب الإصواب فيما قضى به من عدم اختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعوى بعد أن أحيلت من محكمة القاهرة الابتدائية ويتعين والحالة هذه الغاؤه والقضاء باختصاص محكمة القضاء الإدارى بنظر الدعوى وإعادتها اليها للفصل فى موضوعها ، ولا مثار للاحتجاج فى هذا الشأن بأن المحكمة التاديبية للعاملين بالنقل والمواصلات قد قضت فى موضوع هذه الدعوى بعد أن أحيلت اليها من محكمة القضاء الإدارى بالحكم

المطعون فيه لا مثار للاحتجاج بذلك لأن المحكمة التأديبية المذكورة أخطأت إذ بادرت بالفصل في الدعوى بالرغم من عدم اختصاصها بنظرها قبل أن يوصل في الطعن المائل وبهذه المثابة بأن حكمها المثار اليه لا يحوز أى حجية في مواجهة قضاء المحكمة الادارية العليا الذى يجب أن يعلو على حكم المحكمة الأولى ما دام كلاهما قد صدر فى عين النزاع وبناء على ذلك يتعين على محكمة القضاء الادارى ان تقضى فى موضوع المنزعة دون ثمة اعتداد بالحكم الصادر من المحكمة التأديبية سالف الذكر .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم يتمين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالقضاء الحكم المطعون فيه فيما تضى به من عدم اختصاص محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى واختصاصها وبإضافتها اليها للفصل فى موضوعها وبقت الفصل فى المبروفات .

(طعن ٥٠٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٨٥)

تعليلات :

طبيعة الأحكام التأديبية :

ذهبت المحكمة الادارية العليا فى بعض احكامها الى اعتبار الأحكام التأديبية بمثابة قرارات ادارية ، ويجب المبادرة الى طرح هذه الفكرة تهاما ، ذلك ان المحكم التأديبية انها تصدر احكاما قضائية تفصل فى منازعة تأديبية اساسها واقعة سابقة على النزاع وطبقا لواجبات محسدة فى جانب المائل اوضحها القانون . (د. سليمان الطباوى — قضاء التأديب — ج ٦٠) وقد تأيد هذا النظر من المحكمة العليا بحكمها الصادر فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ ق بجلسة ١٩٧١/٧/٣ وقد

دعاه القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة اذ اعتبر المحاكم التأديبية احدى جهات القضاء الادارى واقتصر تكوينها على اعضاء مجلس الدولة . كما شمل اختصاصها الطعون المخصوص عليها فى البندين تسعاً وثالث عشر من المادة العاشرة . وهى الطعون التى يقدمها الموظفون العموميون بالقضاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانوناً .

نهائية الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية :

تعتبر الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية احكاماً نهائية طبقاً للمادة ٣٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . ويترتب على نهائية الحكم وجوب تنفيذه فور صدوره .

ومع ذلك فانه يجوز الطعن فى هذه الاحكام امام المحكمة الادارية العليا . ولا يترتب على اقامة الطعن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه .

وحق الطعن فى الحكم التأديبى مقرر لكل من العامل الصادر ضده الحكم ، والنيابة الادارية . كما انسه مقرر كذلك لرئيس ديوان المحاسبات فى المخالفات المالية — ولرئيس هيئة مفوضى الدولة .

ومع ذلك يلتزم رئيس هيئة مفوضى الدولة باقامة الطعن كما يقضى الحكم بفصل العامل من الخدمة ، وقدم اليه العامل المفصول طلباً بذلك .

مدى سلطة المحكمة الادارية العليا فى التعقيب على الجزاءات التى توقعها المحاكم التأديبية :

ذهب الدكتور محمد مصطفى حسن فى مقالته « اتجاهات

جديدة في قضاء المحكمة الإدارية العليا « سالف الإشارة إليها أنه ما دام قد تأكد أن المحاكم التأديبية أنها تصدر في المنازعات التأديبية أحكاما قضائية ، فإنه يحق أن تلتزم المحكمة الإدارية العليا وهي تنظر الطعن في حكم من أحكام المحاكم التأديبية بما نص عليه في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ (المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩) فتلتزم في رقابتها لتلك الأحكام برقابة القانون بحيث لا تملك النص على هذه الأحكام بمعيب أساءة استعمال السلطة ، إذ هو عيب يخص القرارات الإدارية دون أحكام المحاكم التأديبية ».

ويقول المستشار الدكتور محمد مصطفى حسن (ص ١٥٣ وما بعدها) دعما لرايه أن العقوبات الجنائية أخطر وأبعد أثرا على حياة المواطن وحرياته من العقوبات التأديبية ، ومع ذلك فإن محكمة النقض وهي تفرض رقابتها القانونية على الأحكام الجنائية لم تخول نفسها حق التعقيب على تقدير العقوبات ومن قضائها « ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها الى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته . كما أن تقدير الجزاء مسألة واقعية بحث تتعرض فيها المحكمة التأديبية ولا تدخل في نطاق القانون ومن ثم فلا يمكن النعي على تقديرها بخالفه القانون كما ذهب بعض مؤيدي قضاء الفلو ، ذلك أنه طالما انعدم قيام معدل للتدرج بين الأخطاء والعقوبات فلا يمكن القول بتدخل القانون لتنظيم التناسب ، إذ من الواضح ان الأمر في المسائل المسلكية للموظفين يختلف عن التجريم في القانون الجنائي .

أما عن نظرية إساءة استعمال الحقوق الإدارية فلا يمكن الأخذ بها لمدة اعتبارات منها : أولا - لأنه لا يجوز ان ينسب إلى محكمة أنها إساءت استعمال حقها .

ثانيا - ان القانون العام يختلف في نظرياته وقواعده عن

القانون الخاص ومن ثم فلا يحتاج في مجاله بقواعد القانون الخاص وأقوال شراحه .

ثالثا — أنها نظرية استثنائية في القانون الخاص تقوم الى جانب فكرة الخطأ .

رابعا — رفضت المحكمة الادارية العليا من قبل هذه النظرية في مجال التعويض فلا يتقبل أن تأخذ بها في مجال اشد في وقعه على الادارة وهو الالفاء .

الفصل التاسع — تأديب الموظف المعار والمنتدب والمنقول.

الفرع الأول — تأديب المعار والمنتدب

الفرع الثاني — تأديب المنقول

الفصل التاسع

تلايب الموظف المعار والمنتخب والمقول

القرار الأول

أولا - تلايب المعار والمنتخب

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

امارة او نذب احد العاملين بالقطاع العام الى جهة حكومية - اختصاص الجهة الحكومية التي اعمر او نذب اليها بتايبه عن المخالفات التي يرتكبها ابان اعارته او نذبه - خضوع هذا العامل للنظام التلايى الواجب التطبيق فى تلك الجهة .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « وفى حالة اعاره عامل او نذبه من عمله للقيام بعمل وظيفة اخرى تكون السلطة التايبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها فى مدة اعارته او نذبه من اختصاص الجهة التي اعمر او نذب للعمل بها مع اخطار الجهة المعار او المنتخب منها بقرارها » .

ومن حيث انه ولئن كان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد خلا

من ضمن مماثل. للمادة ٦٣ أشار إليها إلا أن الحكم الوارد في هذه المادة إنما يقرر في الحقيقة أصلاً عليها من أصول التأديب ومن ثم فهو واجب التطبيق دون حاجة إلى نص خاص يبرره .

وأساس ذلك أن ولاية التأديب معقودة أصلاً للسلطة الرئاسية للعامل بمقتضى محتواها في الإشراف على عمله أشرافاً يتيح لها الإحاطة بعمله وتقديره في ضوء ملبساته وظروفه الخاصة . فإذا أخطأ أو أخل بواجب من واجبات وظيفته تكون هي أقدر من سواها على تقدير مدى خطئه وما يستتبعه من جزاء بحكم أشرافها ورقابتها لعمله . ومن هنا فإن مناط هذه الولاية هو حق الإشراف على أعمال الموظف ورقابته بحيث يكون هذا الإشراف تكون السلطة التأديبية .

وقد عبرت المذكرة الإضاحية للقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ الذي أضيفت بمقتضاه فقرة جديدة إلى المادة ٨٥ من قانون نظام موظفي الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ نص على أنه « وفي حالة نـدب موظف نـدب من عمله للقيام مؤقتاً بعمل رطبـه أخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة نـدبه من اختصاص الجهة التي نـدب للعمل بها » عبرت هذه المذكرة عن المعنى المتقدم بقولها « لما كانت الجهة التي وقعت المخالفة فيها ، وهي الجهة التي نـدب الموظف للعمل بها ، هي أقدر الجهات على تقدير مدى جسدية المخالفة وبالتالي على تقدير العقوبة الواجبة الرادعة ، كما أن هذه الجهة هي ذات الشأن في مجازاة الموظف عما يقع منه من مخالفات أثناء قيامه بالعمل فيها ، أما مصلحته الأصلية فهي بعيدة كل البعد عن الجهة التي وقعت فيها المخالفة منها فيعذر معه الإحاطة بظروفها وملبساتها . لهذا رُؤي تعديل المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بإضافة فقرة رابعة إليها تجعل الجهة التي نـدب الموظف للعمل بها

مصابة الاختصاص في تأديبه عن المخالفات التي يرتكبها أثناء
تدببه للعمل بها » .

يضاف الى ما تقدم ان قوام المخالفة التأديبية خروج الموظف
على واجبات وظيفته ومقتضياتها ، ولذلك كان من غير الممكن
حصص الذنوب التأديبية مقدما على نحو ما يجري عليه الحال
بالنسبة للجرائم الجنائية بل تخطف المسألة من جهة الى
أخرى بحسب طبيعة العمل المسند الى الموظف وطبيعة نشاط
المرفق الذي تقوم عليه الجهة الادارية . وبالتالي فان ما يعد
مخالفة تأديبية في جهة من الجهات قد لا يعد كذلك في جهة
أخرى . ومن هنا كان من غير المقبول ، في حالة نسيب العامل
أو أمارته ، ان تختص جهته الأصلية بمسألته عن مخالفة ارتكبت
في الجهة المنتدب أو المعار إليها ، مع ان الفعل المسند اليه
قد لا ينطوي على مخالفة ما اذا ارتكب في الجهة الأولى مما
يتمتذر معه عليها الا لام بطبيعة المخالفة ، والاثار التي تد
تترتب عليها .

ويخلص مما تقدم ان الجهة الحكومية التي يعار أو ينسب
العامل بالقطاع العام إليها تكون هي المختصة بمسألته عن
المخالفات التأديبية التي تقع منه ابان تدببه أو أمارته .

وخضوع العامل للسلطة التأديبية للجهة المعار أو المنتدب
إليها على النحو المتقدم يبنى عليه ، كنتيجة طبيعية لازمة ،
خضوعه في المسألة للقواعد والاجراءات المقررة في هذه الجهة ،
خاصة وان مثل هذا العامل انما يؤدي عمله لصالح المرفق
العام الذي تقوم عليه الجهة المنتدب أو المعار إليها مما
يستلزم خضوعه بحسب الأصل للنظم الموضوعة لهذا المرفق
ولتوجيهات الجهة القائمة عليه على أساس ان هذه النظم
تستهدف تسيير المرفق على وجه دائم منظم . وان تلك
الجهة تتولى تنفيذها بما يؤدي الى تحقيق هذا الغرض .

ومن حيث أن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في القضية رقم ١٣٥٣ لسنة ٧ قضائية ليس فيه ما ينال من هذا النظر ، إذ كان هذا الحكم خاصا بأحد العاملين (مستخدم خارج الهيئة) بوزارة الأوقاف نحب للعمل بالإصلاح الزراعي ولأمور نسبت إليه أصدرت أصدرت الجهة المنتدب إليها قرارا بفسله . وإذا كانت المحكمة قد أوردت في حيثيات حكمها أن « هذا النحب لا يقطع صلته بوظيفته الأصلية ولا يغير من طبيعة الرابطة التي قامت بينه وبين الجهة الأصلية التي عين فيها فيظل مع هذا النحب خاضعا للقانون الذي كان يحكمه قبل النحب من حيث الترتيبات والجزاءات فقد كان ذلك في معرض بيانها لما تضمنته لائحة المستخدمين بالإصلاح الزراعي .

وليس في هذا الحكم ما يستفاد منه أن الجهة المنتدب منها العامل تكون هي المختصة بمسأله تاديبيا عن المخالفات التي تقع منه أثناء النحب ، بل على العكس من ذلك قضت المحكمة بأن من سلطة الجهة المنتدب إليها العامل ، وهي الإصلاح الزراعي في خصوصية الدعوى ، توقيع كلفة الجزاءات التأديبية عليه فقالت : « إذا كانت المادة ٨٥ من قانون الموظفين قد عدلت بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ بما يجعل الجهة المنتدب إليها الموظف تختص بتدبيه عن المخالفات التي يقرنها أثناء النحب دون تحديد لنوع الجزاءات ما يجوز توقيعها ولا يجوز ، فإن النص على هذا الوضع يجب أن يؤخذ على إطلاقه ، وبالتالي يكون من حق الجهة المنتدب إليها الموظف أن توقع عليه عقوبة الفصل . ولما كان هذا الحكم المنتدب إليها الموظف أن توقع عليه عقوبة الفصل . ولما كان هذا الحكم قد ورد على المادة ٨٥ المشار إليها ، وهي خاصة بتأديب الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة ، فإن المحكمة التي من أجلها تقرر هذا إنما تسمى من باب أولى وبطريق القياس

على تأديب الموظفين الخارجين عن الهيئة والمتسدين مؤقتا للعمل.
بوظيفة أخرى ، ومن ثم فقد كان من سلطة الاصلاح الزراعى
ان يوقع عقوبة الفصل على الطاعن » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان جهة الحكومية
التي يمار او يندب اليها احد العاملين بالقطاع العام تكون
هى المختصة بتأديبه عن المخالفات التى يرتكبها ابلان نذبه او
اعارته ، وخضوع هذا العامل للنظام التأديبى الواجب التطبيق.
فى تلك الجهة .

(ملف ١٤٣/٢/٨٦ - جلسة ١٩٧١/٥/١٢)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

السلطة المختصة بتأديب المستخدم الخارج عن الهيئة
خلال مدة نذبه الى وزارة او مصلحة - هى الجهة التى يندب
اليها .

منخص الفتوى :

ان ولاية التأديب معقودة أصلا للسلطة الرئاسية للموظف
بمقتضى حقها فى الاشراف على عمله اشرافا يبيح لها الاحاطة
بعمله وتقديره فى ضوء ملابساته وظروفه الخاصة - فاذا
اخطأ او اخل بواجب من واجبات وظيفته تكون هى اقدر من
سواها على تقدير مدى خطئه وما يستوجب من جزاء بحكم
اشرافها ورقابتها لعمله ، ومن ثم يكون مناط هذه الولاية
هو حق الاشراف على اعمال الموظف ورقابته ، فمحيث يكون
هذا الاشراف تكون السلطة التأديبية - وعملا بهذا الأصل
تدارك المشرع ما علقه عند وضع المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠

لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، من تنظيم تأديب الموظفين عند نذبهم للعمل بجهة اخرى فاضاف اليها بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ فقرة جديدة تخول الجهة التى ينسب الموظف للعمل بها سلطة تأديبية عن المخالفات التى يرتكبها خلال مدة نذبه . وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون تبريرا لتعديل النص « ان الجهة التى وقعت المخالفة فيها ، وهى الجهة التى ينسب الموظف للعمل بها ، هى اقدر الجهات على تقدير مدى جسامة المخالفة ، وبالتالي على تقدير العقوبة الواجبة الرادعة ، كما ان هذه الجهة هى ذات الشأن فى مجازاة الموظف عما يتبع منه من مخالفات اثناء قيامه بالعمل فيها . أما بصلحته الاصلية فهى بعيدة كل البعد عن الجهة التى وقعت فيها المخالفة مما يعمذر معه الاحاطة بطروفيها وملايساتها » .

وهذه الفقرة الجديدة انما تقرر اصلا علما من اصول تأديب عمال المرافق العامة وتحديد الجهات المختصة بتأديبهم ، وليست نسيا استثنائيا مقصورا على الموظفين دون سواهم ، ومن ثم يتعين اعمال هذا النص وتطبيقه فى شأن المستخدمين عن الهيئة اسوة بالموظفين العموميين دون حاجة الى نص خاص يقضى بسريانه عليهم .

وعلى هذا تكون الجهة التى ينسب اليها المستخدم الخارج عن الهيئة هى المختصة بتأديبه عن المخالفات التى يرتكبها خلال مدة نذبه للعمل بها .

(فتوى ٨٢ - فى ١٩٥٩/٢/٧)

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

ان الجهة المختصة بتأديب العامل الممار الى مدرسة
خاصة ووضع تقارير الكفالية عن اعماله هي الجهة الممار
اليها .

ملخص الفتوى :

المشرع اجاز في قوانين الخدمة المدنية المتعاقبة بدءاً من
القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ اعارة العامل للعمل في الداخل
أو الخارج سواء في جهة عامة أو جهة خاصة ، وهو ما اكدته
القوانين المتلاحقة ثم المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة : كما اجازت
المادة ٦٨ من قانون التعليم الصادر به القانون رقم ١٣٩ لسنة
١٩٨١ ومن قبله المادة ٣٠ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ ،
للمدارس الخاصة الاستعانة بالمدرسين العاملين في المدارس
الرسمية على سبيل الاعارة وتحدد شروطها ومحتها بقرار من
وزير التعليم . وبذلك فانه مبدأ اعارة العاملين بالدولة الى
الجهات الخاصة مستقر منذ العمل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ ، وهو مقدر بصريح نص قانون التعليم بالنسبة الى
المدرسين العاملين بوزارة التربية والتعليم ، وقد قضت الفقرة ٤
من المادة ٨٢ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باختصاص الجهة
الممار اليها العامل بالتحقيق معه وتأديبه عن المخالفات التي
يرتكبها خلال فترة الاعارة وهو حكم وضع لأول مرة في
المادة ٤٦٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . وقضت المادة ٨٠

من قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ في شأن التعليم الخاص بأن ترفع المدرسة الخاصة لائحة الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بها لا يتعارض مع احكام قانون العمل مسترشدة في ذلك بلائحة الجزاءات المرتقة بالقرار المذكور ولما كان الاستفادة من صراحة هذه النصوص ان الجهة المنتدب او المعار اليها العامل هي المختصة دون غيرها بالتحقيق معه وتانيه عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة النذب او الامارة باعتبار ان المخالفة تقع اخلالا بالواجبات الوظيفية في هذه الجهة وهي اقدار من غيرها على تقدير نوع الخطأ وما يستتبعه من جزاء بحكم اثراتها وراقبتها عليه . والمشرع لم يخرج في ذلك عن الأصل العام المقرر في تاديب العاملين والذي يربط بين سلطة الاشراف وسلطة التاديب ، كما انه لم يفرق حسب طبيعة الجهة المعار او المنتدب اليها العامل فسواء اكن النذب او الامارة لجهة خاضعة لذات النظام القانوني الذي يخضع له العامل في الجهة المنتدب او المعار منها ام لجهة القول بانعتقاد الاختصاص للجهة المنتدب او المعار اليها العامل بالتحقيق معه وتاديبه .

واذ اجاز المشرع اعلارة المدرسين العاملين في المدارس الرسمية والخاصة للاحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة للمدارس الخاصة الخاضعة لاشراف وزارة التربية والتعليم — والتي يسرى على العاملين بها فيما يرد بشأنه نص خاص في قانون التعليم احكام قانون العمل — فان هذه الاجرة تجعل الاختصاص في التحقيق مع المدرسين العاملين بتلك

المدارس على سبيل الاعارة من المدارس الرسمية وفى تأديبهم
عن المخالفات التى تقع منهم اثناء فترة الاعارة للمدارس
الخاصة نفسها وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى لائحة
الجزاءات الخاصة بكل مدرسة خاصة والتى توضع — كما
سبق البيان — على غرار اللائحة المرفقة بقرار وزير التربية
والتعليم رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه . ولا يجوز القول
بعدم جواز تسليط جهة اهلية خاصة على موظف عام ،
فلن هذا القول ولئن كان يصدق فى ظل العمل باحكام القانون
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها الذى خص الجهة المعار اليها
المعامل بالتحقيق معه وتأديبه ، لم يعد له محل فى ظل نص
المادة ٨٢ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها ، ولا
يجوز تخصيص ارادة المشرع التى جاءت مطلقة ولم تفرق فى
تصعيد الجهة المختصة بالتأديب بحسب طبيعة الجهة المعار
اليها المعامل .

ومن حيث انه بالنسبة الى السلطة المختصة بوضع تقارير
الكفائية عن المعامل المعار الى مدرسة خاصة ابان فترة
اعارته ، فقد تكلفت المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
سالف البيان بتحديد هذه السلطة : فقضت انه فى حالة اعارة
المعامل داخل الجمهورية او نجده او تكليفه تختص بوضع التقرير
النهائى عنه الجهة التى قضى بها المدة الاكبر من السنة التى
يوضع عنها التقرير . وبذلك يكون المشرع قد حدد حسبها
جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون المذكور بما لا مجال معه
للاختلاف فى التفسير او التطبيق الجهة التى تختص بوضع
لتقرير النهائى عن المعامل المعار .

ولما كانت الاعارة الى المدارس الخاصة الخاضعة لاشراف

وزارة التربية والتعليم جائزة قانونا بالنسبة للمدرسين العاملين بالمدارس على ما سبق فلان مؤدى ذلك انقطاع الاختصاص للمدرسة الخاصة بوضع تقرير الكفاية عن المدرس المعار اليها من مدرسة رسمية طالما قضى بها المدة الأكبر من السنة التى يوضع عنها التقرير وذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها فى قرار وزير التربية والتعليم رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢ المشار اليه ، ولا وجه للقول بأن هذا الاختصاص من شأنه أن يقعد المدرس المعار العديد من الضمانات التى يتمتع بها أقرانه فى المدارس الرسمية : كاعتماد التقرير من لجنة شئون العاملين والتظلم من تقرير الكفاية الى لجنة التظلمات فضلا عن انحصار وصف القرار الإدارى عن تقرير كفايته الذى تضمنه وتعتمده السلطة المختصة بالمدرسة الخاصة الأمر الذى يستحيل معه الطعن عليه أمام القضاء الإدارى ، لأن هذا القول فضلا عن تعارضه مع صراحة النصوص فاته مردود عليه بأن القرار الوزارى رقم ٧٠ لسنة ١٩٨٢، مالف البيان قد وضع من القواعد والإجراءات ما يكفل تحقيق الضمانات الكافية للمدرس المعار الى مدرسة خاصة ، اذ أحالت المادة ٧٠ من هذا القرار الى نظام تيسر كفاءة الأداء المعمول به بالمدارس الرسمية من حيث المواعيد والنماذج المستخدمة فى تقدير الكفاية والإعلان بالتقرير ، وأخيرا فإن الاعارة لا تنشأ الا بموافقة المدرس المعار نفسه وهو يملك دائما إنهاءها فى أى وقت اذا وجدها تلحق به ضررا على أى وجه : فهو بالخيار دائما بين الاستمرار فى الخضوع لهذا النظام الخالص باستمرار موافقته على الاعارة لو قطع صلته بهذه الجهة الخاصة والعودة الى الخضوع

للنظام الذى يخضع له فى الجهة المعيرة وذلك بعدم موافقته على استمرار اصداره الى هذه الجهة الخاضعة ، وليس من شأن اعادة المعامل تقرير النظام القانونى الجهة المعار اليها ولا استصحابه النظام القانونى المفاهيم فى الجهة المعار فيها .

(ملك ٢٩٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

اختصاص الجهة المعار اليها العامل بتأديبه منوط بان تكون من الجهات التى تمك قانونا توقيع الجزاءات التأديبية — تخلف الحكمة فى حالة الاعارة الى جهة لا تمك توقيع الجزاءات التأديبية — اختصاص الجهة الأصلية التى يتبهما العامل بمسأله تأديبية عما وقع منه خلال الاعارة .

ملخص الحكم :

ان الثابت من استقراء الاحكام الخاصة بالتحقيق مع العاملين وتأديبهم التى تضمنها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — الذى وقعت فى ظله المخالفات المسندة الى المخالف — وتلك التى نص عليها نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، أن المشرع حدد فى المادة ٦١ من النظام الاول التى تقابله المادة ٥٧ من النظام الثانى الجزاءات التأديبية التى

يجوز توزيعها على العاملين والتي تدرج بالنسبة لطائفة منهم من الإنذار إلى الفصل من الخدمة مع جواز الحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربع وتصل الجزاءات بالنسبة للطائفة الأخرى من العاملين إلى الإحالة إلى المعاش والعزل من الوظيفة مع جواز الحرمان من المعاش أو المكافأة وفي حدود الربع أيضا . كما حدد المشرع في المادتين ٦٣ من النظام الأول و ٥٨ من النظام الثاني ، السلطات التأديبية التي تختص بتوقيع الجزاءات التأديبية المشار إليها ، ومبيناً نطاق اختصاص كل من السلطات الإدارية والمحكمة التأديبية في هذا الشأن ، وأردف ذلك في الفقرة الأخيرة من كل من هاتين المادتين وبسيفه تكاد أن تكون واحدة أنه في حالة اعادة العامل أو ندبه للقيام بعمل وظيفه تكون السلطة التأديبية بالنسبة إلى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته أو ندبه هي الجهة التي أعير إليها أو ندب للعمل بها .

ومن حيث أن مفاد النصوص السالفة البيان أن المشرع ناطق بالسلطات التأديبية في الجهات التي يعار إليها العاملون المدنيون بالدولة أو يندبون للعمل بها الاختصاص في تأديب هؤلاء العاملين بالنسبة إلى ما يرتكبونه من مخالفات في مدة اعارتهم أو ندبهم وسلب المشرع بذلك كل اختصاص للجهة الأصلية التي يتبعها العامل في أن تنظر فيما اقترنه أثناء اعارته أو ندبه من مخالفات أو فيما قد يترتب على هذه المخالفات من انعكاسات تخدش سمعته وتسيء إلى سلوكه في عمله الأصلي . وبديهي أن هذا الحكم لا يتحقق حكيمته إلا إذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يعار إليها العامل أو ينتدب للقيام بالعمل فيها

تملك قانونا بتوقيع جزاءات تأديبية على العاملين المعارين اليها أو المتعدين للقيام بالعمل فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء العاملون في الجهات الأصلية التي يتبعونها ، وذلك استهدافا للمساواة بين العاملين المدنيين بالدولة سواء منهم من يمارس اعباء وظيفته الأصلية أو يباشر عملا آخر في جهة اخرى بطريق الامارة أو النخب . وهذا المعنى هو ما يتبادر فیه من سياق نصوص المواد الخاصة بالتحقيق مع العاملين وتأديبهم سالفة البيان ، فقد ربط المشرع بين السلطات التأديبية وبين الجزاءات التأديبية انفي نص عليها عندما حدد اختصاص كل سلطة منها بتوقيع جزاءات تأديبية معينة ، على وجه يحدد معه أن المشرع قد قصد من عبارة السلطات التأديبية في حكم الفقرة الأخيرة من كل من المادة ٦٣ من نظام العاملين المدنيين بالدولة السابق والمادة ٥٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة القائم ، انها هي السلطات التأديبية التي تملك قانونا الاختصاص بتوقيع جزاءات تأديبية مماثلة للجزاءات التي تملكها السلطات التأديبية في الجهاز الإداري أو من جنسها ، بمعنى أنه يكون من شأنها ان تمس اساسا المركز الوظيفي الأصلي للعامل أو الحقوق المنبثقة عنه ، كالخصم من مرتبه ووقفه عن العمل وتأجيل موعد استحقاق علاواته والحرمان منها وتجاوز ذلك الى انتهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كما هو الشأن بالنسبة للفصل والعزل من الخدمات والاحالة الى المعاش وتطرق الى حقوق العامل بعد انتهاء خدمته كالحرمان من المعاش أو المكافأة في حدود الربيع مثلا . ومن ثم فانه اذا امتنع قانونا على السلطات التأديبية ، في الجهات التي يمار اليها العاملون المدنيون بالدولة أو يتعبدون للقيام بالعمل

المشار إليها ، فأنها لا تعد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تجب سلطة الجهات الأصلية التي يتبعها العامل في النظر فيما يرتكبه من مخالفات أثناء فترة إعارته أو ندبه للعمل ويكون لها ثمة انعكاس على سلوكه العام في عمله الأصلي من حيث الإخلال بكرامتها ومقتضياتها .

ومن حيث أن النيابة الإدارية قد نسبت إلى المخالف ارتكاب أمور في دولة الجزائر أثناء فترة عارته للعمل بالتدريس فيها من شأنها لو ثبتت في حقه — أن تصبه بالخروج على ما يجب أن يتصف به العاملون بعامة ومربوط النشر بخاصة من التحلى بواجبات السلوك الطيب والسمعة الحميدة والحرص على سمعة مصر والمصريين في الخارج والبعد عن كل ما يسيء إليها ، الأمر الذي ينعكس اثره ولا شك على سلوكه العام في عمله الأصلي من حيث الإخلال بكرامته ومقتضياته وبشكل بهذه المثابة مخالفة إدارية تستتبع المساءلة التأديبية . وإذا كن الأمر كذلك وكانت الجهة المعار إليها المخالف المذكور إحدى الدول العربية التي لا سلطان لها لها قانونا على الرابطة الوظيفية التي تربط العاملين المصريين بالجهاز الإداري المصري ، وبالتالي لا يمتد سلطانها إلى المساس بالمرافق القانونية المترتبة على هذه الروابط ، فأنه ترتيبا على ذلك لا تملك دولة الجزائر ، أن توقع على المخالف جزاءات تأديبية تمس الرابطة الوظيفية المشار إليها ، كإخضام من مرتبه أو وقفه عن عمله الأصلي أو تأجيل موعد علاوته المستحق له في مصر أو حرمانه منها أو فصله من خدمة الحكومة المصرية أو عزله أو إحالته إلى المعاش أو المساس بما يستحقه من معاش أو مكافأة مهما كانت جسامه المخالفة

فيها ، ان توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية
المسنوة اليه ، وكل ما تملكه في هذا الشأن هو مجرد توتيع
جزاءات تمس الروابط الناشئة عن الاعارة فقط وهى تلك التى تتعلق
بالمزايا المالية المترتبة على هذه الاعارة أو انهائها دون ان يتعدى
اثرها الى الرابطة الأصلية التى تربط هاذ العامل بوظيفته
الأصلية ، وهو الأمر الذى سلكته دولة الجزائر فعلا عندها
انتهت اعارته باعتبار ان هذا الإجراء هو اتمى ما تملكه حياله .
ومن ثم فلا يسوغ القول — على ما ذهب اليه الحكم المطعون
فيه — بأن تأديب المخالف عن المخالفة التى ارتكبها خلال
فترة اعارته في الجزائر معقودة قانونا للجهة المعار اليها هذا
العامل دون الجهة المعيرة ، وانه بالتالى لا اختصاص للحكمة بنظر
هذه المخالفة ، لا يسوغ هذا القول لأن مؤداه ان تسلب
السلطات التأديبية في مصر حق مسالة العامل المذكور مهما
كانت درجة جسامة خروجه على مقتضيات وظيفته الأصلية
ومهما تراءى لها ان ما نسب اليه يستتبع المؤاخذه التأديبية
الرادعة ، وذلك في الوقت الذى لا تملك فيه السلطات التأديبية
في دولة الجزائر ممارسة هذا الاختصاص قانونا قبله .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه — وقد اخذ بغير هذا
النظر — وقضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر المخالفة المنسوبة
الى المخالف ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم
يتمين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفي موضوعها بإلغاء الحكم
بالمطعون فيه والحكم باختصاص المحكمة التأديبية للعاملين
بوزارة التربية والتعليم بنظر الدعوى وباعادتها اليها للفصل
في موضوعها مع الزام الطمعون ضده مصروفات الطعن المقام
من النيابة الادارية .

(طعن ٥٠٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٣/١٢/١)

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

اتطأ المشرع في المادة ٦٣ من نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالسلطات التأديبية في الجهات التي يمار اليها العاملون المدنيون بالدولة او ينتدبون للعمل بها الاختصاص في تأليب هؤلاء العاملين بالنسبة الى ما يرتبونه من مخالفات في مدة اعارتهم او نهبهم — عدم اختصاص الجهة الاصلية التي يتبعها المامل في ان تنظر فيما اقترفه أثناء امارته او ندبه من مخالفات — هذا الحكم لا يتحقق حكمته الا اذا كانت السلطة التأديبية في الجهة التي يمار اليها المامل او يندب للقيام بالعمل فيها تلك قانونا توقع جزاءات تأديبية على العاملين الممارين اليها او المتدربين للقيام بالعمل فيها من جنس الجزاءات التي يخضع لها هؤلاء العاملون في الجهات الاصلية التي يتبعونها — نتيجة ذلك : اذا امتنع قانونا على السلطات التأديبية في الجهات التي يمار اليها العاملون المدنيون بالدولة او ينتدبون للقيام بالعمل بها ان توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية فانها لا تعد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تحجب سلطات الجهات الاصلية التي يتبعها العاملون بوصفها صاحبة الاختصاص الاصيل — تطبيق : جميعات تعاونية — خضوع علاقة العمل التي تربط الجمعيات التعاونية بالعاملين بها لاحكام القانون الخاص — لا يستقيم لهذه الجمعيات الاختصاص في ان توقع على الماملين الممارين اليها من الجهات الحكومية او العامة

الجزاءات التأديبية - اختصاص الجهة الأصلية التي يتبعها هؤلاء
العاملين بتأديبهم عن المخالفات التي يرتكبونها خلال مدة اعارتهم
أو نحبهم .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يبين
من استقراء احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى يحكم المنازعة الماثلة ان
المشرع ناطق فى المادة ٦٣ منه بالسلطات التأديبية فى الجهات التى
يعمل اليها العاملون المدنيون بالدولة او ينتدبون للعمل بها
الاختصاص فى تأديب هؤلاء العاملين بالنسبة الى ما يرتكبونه من
مخالفات فى مدة اعارتهم أو نحبهم ، وسلب المشرع بذلك كل
اختصاص للجهة الأصلية التى يتبعها العامل فى أن تنظر فيما
اقتصره أثناء اعارته أو نحبه من مخالفات او فيما قد يترتب على
هذه المخالفات من انعكاسات تضرش سمعته وتسيء الى سلوكه
فى عمله الاصلى . وبدهى أن هذا الحكم لا تتحقق حكمته الا
اذا كانت السلطة التأديبية فى الجهة التى يعمل اليها العامل
أو ينتدب للقيام بالعمل فيها تملك قانونا توقيح جزاءات
تأديبية على العاملين المعارين اليها او المنتدبين للقيام بالعمل
فيها من جنس الجزاءات التى يخضع لها هؤلاء العاملون فى
الجهات الأصلية التى يتبعونها ، وذلك استهدافا للمساواة بين
العاملين المدنيين بالدولة سواء منهم من يمارس أعباء وظيفته
الأصلية أم يباشر عملا آخر فى جهة أخرى بطريق الاعارة
أو التدب . وهذا المعنى هو ما يتبادر فمهم من سياق نصوص

المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون المذكور الخاصة بالتحقيق مع العاملين وتأديبهم ، فقد ربط المشرع بين السلطات التأديبية وبين الجزاءات التأديبية التي نص عليها عندما حدد اختصاص كل سلطة منها بتوقيع جزاءات تأديبية معينة على وجه يتحدد معه أن المشرح قد قصد من عبارة السلطات التأديبية في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ سالفه الذكر ، أنها هي السلطات التأديبية التي تملك قانونا اختصاص بتوقيع جزاءات تأديبية ماثلة للجزاءات التأديبية التي تملكها السلطات التأديبية في الجهاز الإداري أو من جنسها ، بمعنى أن يكون من شأن هذه الجزاءات أن تمس أساسا المركز الوظيفي الأصلي للعامل أو الحقوق المنبثقة عنه ، كالخضوع من مرتبه الأصلي ووقفه عن العمل وتأجيل موعد استحقاق علاواته والصرمان منها وتجاوز ذلك الى إنهاء الرابطة الوظيفية ذاتها كما هو الشأن بالنسبة للفصل والعزل من الخدمة والاحالة الى المعاش وتطرق الى حقوق المعاش بعد انتهاء خدمته كالحرمان من المعاش أو المكافأة . ومن ثم فإنه إذا امتنع قانونا على السلطات التأديبية في الجهات التي يعاد إليها العاملون المدنيون بالدولة أو ينتدبون للقيام بالعمل بها ، أن توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية المثارة إليها ، فإنها لا تعد في مفهوم القانون المذكور من السلطات التأديبية التي تحجب سلطات الجهات الأصلية التي يتبعها العاملون بوصفها صاحبة الاختصاص الأصلي في مراقبة سلوك العاملين بها وفي توقيع الجزاءات التأديبية القانونية التي تمس حقوقهم الوظيفية الأصلية جزاء ما يقتضونه من ائام سواء في نطاق العمل الأصلي أو خارجه إذا كان لها ثمة انعكاس على سلوكهم العام في عملهم الأصلي من حيث

١٤- الإخلال بكرامة الوظيفة ومقتضياتها وهو ما لا تخلكه الجهات
١٥- المعار إليها العامل أو المنتخب إليها إذا كانت لا تخضع للنظم
الوظيفية للعاملين المدنيين بالدولة أو ما يماثلها ، ويتأدر هذا
١٦- المعنى مما نصت عليه الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٦٣ المشار
إليها إذ نأملت أمر تاديب العاملين الخاضعين لأحكام هذا
القانون بالسلطات الرئاسية لهم ممثلة في الوزير ووكيل الوزارة
مورئيس المصلحة كما يتجلى ذلك أيضا في ان الفقرة الأخيرة
من تلك المادة الحقت النخب بالاعارة واذا كان النخب بحسب نص
المادة ٤٣ من ذات القانون لا يكون الا لجهة عامة فان المشرع
بذلك يكون قد استهدف بنص المادة ٦٣ سلفة الذكر حالات
النخب والاعارة للجهات الحكومية والعلمة دون غيرها ، وما
يقطع في سلامة هذا الفهم ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من
المادة ٦٣ المشار إليها من أن يكون العامل معارا او منتدبا
تلقيا بمعمل وظيفه أخرى وهو ما لا يتأتى الا اذا كانت الاعارة
او النخب الى جهة تطبق على العاملين بها نظام العاملين
المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سالف
الذكر أو نظاما آخر يماثله .

ومن حيث ان جمعيات التعاون للاصلاح الزراعى ومقا لاهكام
٣- لرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاصلاح الزراعى
معدلا بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ ومذكرتيهما الايضاحيتين —
الذين صدر في ظلها القرار المطعون فيه — لا تعدو بفروعا
المختلفة المحلية والمشاركة والعامة وما إليها ان تكون جمعيات
تعاونية تخضع بوجه عام لأحكام قانون الجمعيات التعاونية
الصادر بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ الى جتنب الأحكام التي

تمس عليها قاتنون الإصلاح الزراعى . ولما كتبت علاقة العمل التى تربط الجمعيات التعاونية بالعمالين بها تخضع لأحكام القاتنون الخاص وكان قاتنون الإصلاح الزراعى لم يغير من طبيعة هذه العلاقة فانه من ثم لا يستقيم لهذه الجمعيات الاختصاص هى أن توقع على العمالين المعارن اليها من الجهات الحكومية او العامة الجزاءات التى تمس الحقوق الوظيفية المنبثقة عن الوظيفة الأصلية كالخصم من المرتب الأعلى وما اليه وبهذه المثابة فانه لا يسوغ القول بفعل يد السلطات العامة عن مقابلة العمالين المعارين منها الى مثل هذه الجمعيات وتاديبهم عن المخالفات التى يرتكبونها خلال مدة اعلوتهم طالما انطوت هذه المخالفات على سلوك غير تويم ينعكس اثره على الوظيفة العامة والثقة الواجب توافرها فيها وفى شاساغلها .

ومن حيث ان الهيئة العامة للإصلاح الزراعى قد اقرأت ان ما ارتكبه المدعى ابان اعارته الى الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى يخل بالثقة الواجب توافرها فى العاملين بالهيئة فان رئيس الهيئة المدعى عليها اذ نشط الى اصدار القرار المطعون فيه فى شقه الخاص بمجازاة المدعى بالخصم من أجره خمسة عشر يوما مما اقتصره من مخالفات فى الجمعية المذكورة ورأى للصالح العام نقله الى عمل لا يتصل بالجمهور فانه يكون قد صدر من السلطة المختصة باصداره وكان يتعين من ثم مخاصمة هذا القرار بشقيه المشار اليهما بدعوى الألغاء خلال المواعيد المقررة قاتنونا واذا اكتم المدعى دعواه بطلب إلغاء القرار بشطريه المذكورين بعد انقضاء هذه المواعيد على ما جاء بالاسباب التى استند اليها الحكم المطعون فيه

والتي تلخذ بها هذه المحكمة فان الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب وجه الحق والقانون بما لا مطعن عليه .

ومن حيث انه عن الزام المعنى بسداد مبلغ ٣٩٣ ملجم و ١٦١ جنيه .
قيمة تلك العجز في عهدة أمين مخزن للتكول وابو كساه من محصول الطماطم والاقتصاد المعددة لتعبئتها ، فان الدعوى بالنسبة لهذا الشق من القرار من دعاوى الاستحقاق التي لا تنقيد في اقامتها بمواعيد دعوى الالفاء ويكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب فيما قضى به من عدم قبول الدعوى شكلا بالنسبة لهذا الطلب ويتعين من ثم الحكم بالفائه في هذا الشق منه .

ومن حيث ان الثابت ان المبلغ المشار اليه مستحق للجمعية التعاونية للاصلاح الزراعي ولا شأن للهيئة العامة للاصلاح الزراعي بتحصيله ، فان الاختصاص بالمطالبة بهذا المبلغ والعجز بمقتضاه ينعقد للجمعية المذكورة دون سواها ، واذ تصدت الهيئة لالزام المدعى بتسديد هذا المبلغ ، ولم يقسم بالأوراق ما يفيد ان الجمعية قد نشطت الى اتخاذ الاجراءات القانونية لاستدعاء حتها والتنفيذ به فان الهيئة بذلك تكون قد جاوزت اختصاصها ويتعين من ثم القضاء بالفاء قرارها في هذا الشق منه .

(ملعن ٣٧٩ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/١/٦)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

جواز اعارة الموظف لجهة خاصة - الاعارة لجهة خاصة لا تقطع صلة الموظف بالجهة العمرة - اثر ذلك - عدم اختصاص الجهة الخاصة بالمحاكمة القضائية للموظف - لزوم ابلاغ المخالفة للجهة العمرة لتتخذ الاجراء القانوني قبل الموظف المعار .

ملخص الحكم :

ان البند (١) من المادة ٥١ المعدلة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة قد نص على انه « يجوز اعارة الموظفين الى الحكومات والهيئات الوطنية والاجنبية والدولية كما تجوز اعارتهم الى المصالح الخاصة .

ولا يجوز اعارتهم الى الهيئات المحلية والمؤسسات الاهلية داخلياً الا اذا توافرت فيهم مؤهلات وميزات خاصة يتعذر وجودها في غيرهم وفي حالة الضرورة القصوى وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

وتدخل مدة الاعارة في حساب المعاش أو المكافأة أو حساب صندوق الادخار والتأمين واستحقاق المعاش والترقية .

ويشترط لتسليم الاعارة موافقة الموظف عليها كتابية «

(م ٢٨ - ج ٩)

والمستفاد من هذا النص أولا : ان الموظف المعار لا تنقطع
صلته بالجهة المقيمة وانما هو يعمل فقط في الجهة المستعمرة
وثانيا : ان الاعارة يجوز ان تكون لمصلحة خاصة .

ومع بقاء علاقة الموظف بالجهة الحكومية المقيمة ، فان
هذه الاعارة ان كانت لجهة خاصة فلا تملك هذه الجهة محاكمة
الموظف الحكومي تأديبيا لأن القوانين واللوائح جعلت المحاكمة
التأديبية للموظف الحكومي طبقا لنظم التأديب الحكومية بما
لا يسمح لغير الحكومة بالتخاذ هذا الاجراء ضد الموظف
الحكومي فلا يجوز والحالة هذه تسليط جهة اهلية خاصة
على موظف حكومي عام ، وهذا ليس معناه انفلت الموظف
المعار لجهة اهلية من العقاب بل على الجهة الاهلية المستعمرة
ان تبذل الاجر للجهة المقيمة لتتخذ الاجراء القانوني في مثل
هذه الحالة ، والقول بغير ذلك فضلا عن انه يجاني طبيعة
العلاقة بين الموظف الحكومي المعار وبين الجهة الاهلية
المستعمرة - فضلا عن ذلك فانه يجعل الموظف الحكومي خاضعا
في تأديبه لجهات اهلية متعددة لكل نظامها التأديبي الخاص
او لقانون عقد العمل الفردي بما فيه من اجراءات تجافى
العلاقة التي بين الحكومة والموظف العام وتجعله في حكم
موظف خاص على علاقة خاصة بجهة اهلية خاصة وهو
منح لطبيعة العلاقة وتحويل لها بما لا يتفق وتبعيته للجهة
المقيمة وبما يفقده الضمانات التي نصت عليها نظم التأديب
الموحدة او المتشابهة في الحكومة وفروعها وما هو ملحق بها او
تابع لها من جهات علمية .

وترتيبنا على ما تقدم فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه

من أن الموظف المعار تنفصم علاقته الوظيفية بالجهة المبررة
فليس لها سلطة تأديبية عليه ، هذا القول غير سديد لما
فيه من مخالفة لأحكام المادة ٥٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ اذ تقول « عند اعارة أحد الموظفين تبقى وظيفته خالية
ويجوز شغل الوظيفة بصفة مؤقتة في ادنى درجات التعيين
على أن تخلص عند عودة الموظف كما يجوز في احوال
الضرورة التصوي شغل الوظيفة بمرجتها بقرار من الوزير المختص
بعد موافقة وزير المالية والاقتصاد وعند عودة الموظف المعار
يشغل الوظيفة الخالية من مرجسته أو يشغل درجته الأصلية
بصفة شخصية على أن تسوى حالته في أول وظيفة تملأ من
درجته » . فهذه المادة تبقى على رابطته في عمرة الاعارة
تركبها الاثار التي عدها عجز الفقرة (١) من المادة ٥١ السالف
ذكرها وهي ليست واردة على سبيل الحصر كما ذهب الحكم المطعون
فيه بدليل الاثار التي ذكرتها المادة الفاعلة لها ،

ويمكن القول - استنادا الى المادة ٨٢ من القانون رقم
٢١٠ لسنة ١٩٥١ التي تنص على أن « كل موظف يخالف الواجبات
المنصوص عليها في هذا القانون أو يخرج على مقتضى الواجب في
اعمال وظيفته يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الاخلال بتوقيع
المعقوبات الجنائية » - أن هذه المادة تقر قاعدة عامة بنادها
ان مناسط السلطة التأديبية هو قيام الرابطة الوظيفية وجودا
وعندا اذ حيث تقوم هذه الرابطة تقوم السلطة وحيث تنعدم
الاولى تزول الثانية .

ولا ينال من هذه القاعدة ما استعمله المشرع أخيرا عندما عدل
قانون التوظيف بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ وادخل عليه المادة
١٠٢ مكررا ثانيا التي تنص على أنه « تجوز اقامة الدعوى التأديبية

عن المخالفة المالية والإدارية على الموظف الذى يكون قد ترك الخدمة لاي سبب كان ، وفى هذه الحالة يجوز الحكم عليه بخصمى العقوبات الإيجابية :

أولاً - الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر .

ثانياً - الحرمان من المعاش كله أو بعضه من تاريخ الحكم .

ثالثاً - غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز المرتب الاجبالي الذى كان يتقاضاه وقت وقوع المخالفة ، وتستوفى هذه الغرامة بالخصم من معاشه او مكافاته او المال المدخر ان وجد ذلك او بطريق الحجز الإدارى على جميع اموال المحكوم عليه .

ولا ينال منها ايضاً التعديل الذى ادخله على المادة ٨٥ من قانون التوظيف بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٣ يجعل سلطة التأديب على الموظف المنتخب لجهة المنتخب اليها لان فى ذلك كله ما يوحى بأن المشرع يستشعر بوجودها دائماً فاذا أراد الخروج عليها جاء بحكم صريح ، وأية ذلك أنه غاير فى العقوبات التى يمكن توقيعها على الموظف الذى انفصلت رابطة بهما يتفق مع ما آلت اليه هذه الرابطة بعد الانفصال .

(طعن ٣٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/٢٦)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

مناط المسئولية الجزئية عن فعل الغير هو قيام السلطة الفعلية المنصبة على الرقابة والتوجيه فى عمل معين يقوم به لحساب المتبوع - تمتع الجهة المختصة المستفيدة

بسلطة الرقابة والتوجيه على الموظف المعار لها - فهو في
المسئولية المدنية قبلها بوصفها المتبوعة - لا يفر من ذلك
كون الموظف المعار خاضعاً للسلطة التأديبية للجهة المعيرة .

ملخص الحكم :

ان ما جاء في الحكم المطعون فيه تبريراً لما ذهب اليه
من اختصاص الجهة الخامسة المستعمرة بمحاكمة الموظف المعار
تأديبياً بمقتولة أن الموظف قد يصل بذلك الى جريمة جنائية
يترتب عليها المطالبة بالتعويض فيكون المسئول عنها هو رتب
العمل دون الجهة الحكومية المعيرة . هذا القول غير سديد
اذ ان منسلط المسئولية المترتبة من فعل الغير هو قيام السلطة
الفعلية المنصبة على الرقابة والتوجيه في مثل معين يقوم
به التابع لحساب المتبوع وان سلطة الرقابة والتوجيه على
الموظف المعار هي للجهة المستعمرة بغیر نزاع ، ومن ثم
تنهض المسئولية المدنية قبلها بوصفها الجهة المتبوعة اذا ما اخطأ
المعار خطأ نجم عنه ضرر للغير ، ومع هذا فانه يظل خاضعاً
للسلطة التأديبية للجهة التي اعلمته لاختلاف الأساس الذي
تقوم عليه المسئولية المدنية والمأخذة التأديبية .

(طعن ٣٩٥ لسنة ٥ ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٦٠)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

اختصاص المجالس المحلية في شئون التربية والتعليم
يقتصر على الاشراف على اختصاصات النقل في المدارس التي

يديرها كل مجلس — الامتحانات العامة ومنها الشهادة الاعدادية لا تتبع المجالس المحلية وانما تتبع وزارة التربية والتعليم — تكليف مدرس بينها بالمعونة في اعمال طبع الامتحانات العامة هو في واقع الامر انتدابا لوزارة التربية والتعليم طوال عملية طبع الامتحانات — اختصاص وزير التربية والتعليم بتوقيع الجزاءات عن المخالفات التي وقعت خلال فترة التسبب دون المحافظ .

ملخص الحكم :

ان قانون الادارة المحلية الصادر به القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ (وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه) ينص في المادة ١٩ منه على أن يتولى مجلس المحافظة في نطاق السياسة العامة للدولة انشاء وإدارة المرافق والأعمال ذات الطابع المحلي التي تعزود بالنفع العام على المحافظة ، ويتولى بوجه خاص في حدود القوانين واللوائح الأمور الآتية . .

القيام بشئون التعليم والشئون الصحية والاجتماعية في المستوى الذي تحدده اللائحة التنفيذية » ، وقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في الفصل الثاني من الباب الخامس اختصاصات المجالس المحلية في شئون التربية والتعليم ، ونصت الفقرة (ز) من المادة ٣٨ على أن تبث المجالس المحلية كل في دائرة اختصاصها « الاشراف على امتحانات النقل في المدارس التي يديرها كل مجلس وتحديد مواعيد هذه الامتحانات ، أما الامتحانات العامة فتختص بها وتحديد مواعيدها وزارة التربية والتعليم » ومتقضى ذلك ان الامتحانات العامة — ومنها امتحان الشهادة الاعدادية — لا تتبع المجالس المحلية وانما تتبع وزارة

التربية والتعليم طبقا لصريح الفقرة (ز) من المادة ٢٨ المشار إليها .

ومن حيث أن المدعى كان مدرسا بالمدرسة الثانوية التجارية بنين ببها ، وقد كلفه ناظر هذه المدرسة الذى انتسب رئيسا للمطبعة السرية ، بمعاونته فى أعمال طبع الامتحانات العامة ، فان المدعى يكون فى واقع الأمر منتدبا لوزارة التربية والتعليم طوال فترة عملية طبع الامتحانات العامة بتلك المطبعة ، ولما كانت السلطة التأديبية بالنسبة للمخالفات التى يرتكبها العامل اثناء مدة ندمه من اختصاص الجهة التى ندم للعمل بها بالتطبيق للمادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ معدلة بالقانون رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٥٥ (وهو القانون المعمول به وقت صدور القرار المطعون فيه) فان القرار المطعون فيه وقد صدر من السيد وزير التربية والتعليم اثناء فترة قيام المدعى بالعمل فى المطبعة السرية ، يكون صدر من مختص ، ويكون الحكم المطعون فيه وقد ذهب غير هذا المذهب قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه ويتمين لذلك الحكم بالفائته والتصدى لمشروعية القرار المطعون فيه موضحا .

(طعن ٧٤٦ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٧٧)

القرار الثاني تلايب المتقول

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المختصة باتخاذ اجراءات تلايب العامل حتى لو كان قد نقل الى جهة اخرى قبل انقضاء الاجراءات التأديبية. أساس ذلك وحكته - ان مناط تحديد الجهة المختصة بالتلايب هو بمحل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتعيينه وقت انقضاء اجراءات التلايب ضده - الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المتصلة بموضوعها والاقتدر على اصدار القرار المناسب في شأنه .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٨٦ مكرر من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم العاملين المدنيين بالدولة والمادة ٢٤ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية تقررنا اختصاص المحكمة التأديبية الخاصة بالجهة التي وقعت فيها المخالفة بتلايب العامل ، وان المادة ٦٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظم العاملين المدنيين بالدولة ومن رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ خولت الجهة المعار أو المنتدب اليها العامل أو المكلف بها سلطة تأديبية عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة الامارة أو النحب أو التكليف ، واذا يستتد من ذلك ان مناط في

تحديد الجهة المختصة بتأديب العامل هو بحل وقوع المخالفة التأديبية وليس بتبعيته وقت اتخاذ إجراءات التأديب ضده ، ولما كان هذا المبدأ قد استقر في التشريع وتواتر النص عليه في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. والتوانين التالية له وكان مقررا لتاعدة يقتضيها المنطق وطبائع الأشياء والمصلحة العامة باعتبار أن الجهة التي وقعت فيها المخالفة هي المختصة بموضوعها والأقدر على إصدار القرار المناسب في شأنه كما وإنها أكثر من غيرها على الإلمام بعناصر المخالفة وإعداد بياناتها وتقديم المستندات الدالة عليها عند إحالة إلى المحكمة التأديبية وبالتالي يكون من غير المقبول إسناد الاختصاص باتخاذ إجراءات التأديب إلى جهة أخرى غير تلك التي وقعت فيها المخالفة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع إلى اختصاص الجهة التي وقعت فيها المخالفة باتخاذ إجراءات تأديب العامل .

(ملف ١٧٤/٢/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/٢)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

نص المادة ٢٤ من قانون النيابة الإدارية على أن تكون المحاكمة على أساس اعتبار الموظف تابعاً للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة ولو كان تابعاً عند المحاكمة أو الجزاء لوزارة أخرى — سريانه على موظفي المحاكم — أساس ذلك من نص المادة ٤٩ من قانون نظام القضاء — ينمقذ الاختصاص بشأن محاكمتهم للمخالفات التأديبية التي ارتكبوها قبل التحاقهم بالمحكمة للجهة

التي وقعت فيها المخالفة - لا يحول دون هذه النتيجة نص المادة ٤٦ من قانون النيابة الادارية .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٤ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عالجت الاختصاص بالحكمة التأنيبية في حالة انتقال تبعية الموظف من الموظف من الوزارة التي ارتكب فيها المخالفة الى وزارة اخرى فمن على ان تكون محاكمة الموظف او الموظفين المتهمين بارتكاب مخالفة واحدة او مخالفات مرتبطة ببعضها او مجازاتهم على اساس اعتبارهم تابعين للجهة أو الوزارة التي وقعت فيها المخالفة او المخالفات المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة او المجازاة لوزارة أخرى . وقد استند هذا الحكم من نص المادة ٨٦ مكررا من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذي استحدث لأول مرة بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٢ .

ولما كانت المادة ٤٩ من قانون نظام القضاء قد نصت على انه « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تسرى على موظفي المحاكم الاحكام العامة للتوظيف في الحكومة » وكان الحكم الوارد في المادة ٢٥ من قانون النيابة الادارية والمرادف لحكم المادة ٨٦ مكررا في قانون نظام موظفي الحولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ هو من قبيل هذه الاحكام التي لم يرد بشأنها نص خاص في قانون نظام القضاء فانه لا شك في سريان حكم المادة ٢٤ المشار اليه على موظفي المحاكم الذين انتقلت تبعتهم الى المحاكم بعد ارتكابهم لمخالفات مسلكية في الوزارة التي كانوا تابعين لها ، فينعتد الاختصاص بشأن محاكمتهم للجهات التأنيبية بالوزارة التي وقعت فيها المخالفة .

ولئن نصت المادة ٤٦ من قانون النيابة الادارية على ان

لا نسرى احكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظمهم التحقيق معهم او تأديبهم قوانين خاصة بما قد يوجب بانتفاع تطبيق الحكم الوارد بالمادة ٢٤ من قانون النيابة الادارية على موظفى المحاكم الا ان الواقع ان منسلط اعمال الحكم الوارد بالمادة ٤٦ المشار اليه على اطلاقه هو الا تتضمن هذه القوانين الخاصة النص على سريان ان قواعد المتعلقة بموظفى الدولة فيها لم يرد فيه نص القوانين الخاصة اذ يعتبر مثل هذا النص مكملا لنص المادة ٤٦ من قانون النيابة الادارية وموضحا ابعاد تطبيقه بالنسبة الى هؤلاء .

(طعن ٩٣٥ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/٦/٣)

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

نص الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام الممارين المخنيين - عدم سريانه على الممارين بالوظائف التى تنظم احكام التاديب فيها قوانين خاصة - اثر ذلك اختصاص هيئات التاديب المشكلة بهذه القوانين بمحاكمة الخاضعين لها عن المخالفات التى ارتكبوها اثناء امارتهم او نحبهم - اخلاف الحكم فى حالة النقل او التعيين فى وظيفة اخرى - انعقاد الاختصاص بالتاديب عن المخالفات التى ارتكبها العاملون فى جهازهم الاولى للسلطة التاديبية المختصة فى الجهات التى نقلوا اليها او عينوا فيها .

ملخص الفتوى :

انه ولئن كانت الفقرة الرابعة من المادة ٦٣ من قانون نظام

العاملين المتجنين الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه في حالة اعادة العامل او ندره من عمله للقيام بعمل وظيفته. اخرى تكون السلطة التأديبية بالنسبة الى المخالفات التي يرتكبها في مدة اعارته او ندره من اختصاص الجهة التي أعير اليها او ندره للعمل بها مع اخطار الجهة المعار او الانتدب منها بقرارها ، فان هذا النص لا يسرى بالنسبة للعاملين بالوظائف التي تنظم احكام التأديب بها بقوانين خاصة طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ومن حيث أن قوانين السلطة القضائية ومجلس الدولة والنيابة الادارية وتنظيم الجامعات ناطت سلطة تأديب اعضاء الهيئات التي تنظمها الى مجالس او لجان تأديب مشكلة تشكلا خاصا كما حددت عقوبات تأديبية خاصة ومن ثم فان النصوص المنظمة لهذا كله تعتبر نصوما خاصة يمتنع معها اعمال نص المادة ٦٣ من قانون نظام العاملين المدنيين سالف الذكر فتختص هيئات التأديب المشكلة بالقوانين المشار اليها بمحاكمة الخاضعين لها أصلا عن المخالفات التي يرتكبونها اثناء اعارتهم او ندرهم .

وانه في حالة نقل شاغل الوظائف التي ينظمها قانون خاص الى الكادر العام او القطاع العام او تعيينهم به او تعيينهم في وظائف اخرى ينظمها قانون خاص آخر او تعيين العاملين بالكادر العام او القطاع العام في وظائف ينظمها قانون خاص فان العامل المنقول او المعين تعيينا جديدا تنتهي علاقته الوظيفية في الجهة المنقول منها وتنتطع بذلك تبعيته لها وتنتقل تبعيته الى الجهة الادارية المنقول اليها او المعين فيها ويتولد له فيها مركز قانوني جديد .

ولما كان التأديب إنما تختص به الجهة الادارية التابع لها الموظف وقت محاكمته والمقبولات التأديبية إنما تصيب العامل في مركزه الوظيفي الجديد فلا يعتمد الاختصاص بتوقيعها الا للجهة صاحبة السلطات على هذا المركز الجديد وهي التي تقدر ايضا الاعتبارات الكثيرة التي تراعى في توقيع الجزاء كافية الى اصلاح العامل الذى اصبح تابعاً لها واثره في علاقته برؤوسيه واثره المانع عن ترقيته مندها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ما يلى :

١ - ان مجالس التأديب المنصوص عليها في قوانين السلطة القضائية ومجلس الدولة والنقابة الادارية والجامعات تختص بمحاكمة اعضاء هذه الهيئات عن المخالفات التي يرتكبوها. انشاء امارتهم أو نديهم الى أى جهة أخرى .

٢ - انه عند نقل أو تعيين احد العاملين في الوظائف التي تنظم احكام التأديب فيها قوانين خاصة الى وظيفة من وظائف الكادر العام أو وظائف القطاع العام او وظيفة اخرى ينظم احكام التأديب فيها قانون خاص آخر بها وكذلك عند نقل أو تعيين العاملين بوظائف الكادر العام أو القطاع العام الى وظيفة ينظم احكام التأديب فيها قانون خاص يعتمد الاختصاص بالتأديب عن المخالفات التي ارتكبوها المعنطون في جهاتهم الاولى للسلطة التأديبية المختصة في الجهات المتبولة اليها أو المعينين فيها .

(مرقى ٨٣٢ - مرقى ١٩٦٧/٧/٢)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

صدور قرار من رئيس الجمهورية بنقل أحد العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات الى وظيفة اخرى وذلك بعد احالته الى المحكمة التأديبية وقبل صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم علاقة الجهاز المركزي للمحاسبات بمجلس الشعب ولائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات - استظهار المحكمة ما اذا كان نقل الحال من الجهاز في التاريخ المذكور وفي ظل الظروف والملابسات التي تم فيها من مقتضاه استقرار مكانته تأديبياً ام انقضاء الدعوى التأديبية بالتطبيق لمك المادة ٧١ من لائحة الجهاز التي تقضى بانقضاء الدعوى التأديبية بقبول استقالة العامل او احالته الى المعاش او بنقله الى وظيفة اخرى وفي ضوء المحكمة العليا في شأن طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٧ القضائية الصادر بجلستها المتعقدة في ٥ فبراير سنة ١٩٧٧ بان القتل الذي يرتب انقضاء الدعوى التأديبية طبقاً للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز هو النقل الى وظيفة اخرى خارج الجهاز لفقد الثقة والاعتبار او لفقد اسباب الصلاحية لاداء الوظيفة لغير الاسباب الصحية طبقاً لاحكام المادة ٩٠ من هذه اللائحة دون ما عداه من قرارات النقل ولو كان التحقيق قد بدء مع العامل المنقول قبل انتهاء خدمته - الحكم بانقضاء الدعوى التأديبية بنقل الحال تأسيساً على ان قرار نقله كان ابداً له عن عمله بالجهاز بما ينجم عن عدم الرضا عن بقاءه عاملاً بالجهاز - لا حجة في القول بان نقل الحال لم

ينم وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٩٠ من اللائحة
التي تقضى بأن يكون نقل العاملين من الجهاز من وظيفة
مراقب فما فوقها - شأن الحال - لعدم الصلاحية بقرار
من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز بعد موافقة
مجلس التدبير ذلك أن نقل الحال تم قبل العمل بهذه اللائحة .

ملخص الحكم :

ومن حيث أنه من الدئع بعدم ولاية مجلس التدبير تأسيسا
على أن دستور جمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ قد
مطلب بمقتضى المادة ١٧٢ منه كل ولاية فى المحاكمات التدبيرية
.بمن: قرر قضاء مجلس الدولة فانه مرد ذلك أن المادة ١٧٢ من
الدستور تفيد على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا
تقرير الولاية العامة لمجلس الدولة على المنازعات الادارية على
نحو لم يعد معه اختصاصه مقيدا لمسائل محددة على سبيل
الخصم كما كان وقت انشائه ، دون أن تعنى غل يد المشرع من
اسناد الفصل فى بعض المنازعات الادارية الى جهات قضائية
اخرى على سبيل الاستثناء بالقدر وفى الحدود التي يقتضيها
المصالح العام اعمالا للتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من
الدستور فى شأن تحديد الهيئات القضائية وبيان اختصاصاتها
وتنظيم طريقة تشكيلها . ولما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة
من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥: بشأن تنظيم علاقة الجهاز
المركزى للمحاسبات بمجلس الشعب قد ناطت بمجلس الشعب ببناء
على اقتراح رئيس الجهاز وضع لائحة بالاحكام والقواعد المنظمة
لشئون العاملين بالجهاز والخصائص المقررة لهم بشأن
استقلالهم وقواعد التدبير والحوافز والبدلات التي يجوز منحها
لهم ، وتكون لها قوة القانون ، وأنه تنفيذًا لاحكام تلك المادة

أصدر مجلس الشعب بجلسته المتعقّدة في ٦ من يولييه سنة ١٩٧٥ لائحة العاملين بالجهاز وقد نصت المادة ٦٧ منها على أن يتولى مجلس التأديب المشكل وفقا لأحكامها سلطة مساءلة أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات تأديبيا ، فمن ثم يكون انشاء مجلس التأديب المشار اليه وتحديد اختصاصه قد تم في حدود التفويض المنصوص عليه في المادة ١٦٧ من الدستور .

ومن حيث أنه عن الدفع بانتضاء الدعوى التأديبية .
لسبب نقل المحال خارج الجهاز تطبيقا للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات ، والتي تنص على أن « تنقضى الدعوى التأديبية بقبول استقالة العامل أو إخلاله إلى المعاش أو بنقله إلى وظيفة أخرى ولا تأثير للدعوى التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن نفس الواقعة ولا يجوز إعادة تعيين العامل في هذه الحالات بالجهاز بأي حال من الأحوال فان المحكمة العليا قد قررت في جلستها المتعقّدة في ٥ من فبراير سنة ١٩٧٧ في شأن طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٢ القضائية بأن النقل الذي يترتب انتضاء الدعوى التأديبية تطبيقا للمادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المشار إليها هو النقل إلى وظيفة أخرى خارج الجهاز لفقد الثقة والاعتبار أو لفقد أسباب الصلاحية لأداء الوظيفة لغير الأسباب الصحية طبقا لأحكام المادة ٩٠ من هذه اللائحة دون ما عداه من قرارات النقل الأخرى ولو كان التحقيق قد بدأ مع العامل المنقول قبل انتهاء خدمته » .

وقد استند مجلس التأديب إلى هذا التفسير في رفض الدفع المثار بانتضاء الدعوى التأديبية مثار الطعن تأسيسا على أن هذا التفسير وقد صدر في حدود ولاية المحكمة العليا . يلزم المجلس وأن تعيين المحال رئيسا لمجلس إدارة هيئة بنكه

ناصر، الاجتماعى بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٤ لم يكن لفقد الثقة ولا الاعتبار أو لفقد أسباب المصلاخية لأداء الوظيفة طبقاً لأحكام المادة ٩٠ من لائحة الجهاز .

ومن حيث أن تفسير المحكمة العليا على ما يستفاد من صياغته تد اقتصرت عند تحديد مقومات النقل من الجهاز الموجب لانقضاء الدعوى التأديبية فى حكم المادة ٧١ مسالفة التفكير ، النقل الذى يتم فى ظل العمل باللائحة المذكورة . وهو ما يتجلى فى تحديد التفسير لمفهوم النقل المذكور بأنه النقل المنصوص عليه فى المادة ٩٠ من اللائحة المشار إليها والتي لم يكن لها ما يقابلها فى النظم الوظيفية بالجهاز السابقة على صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ ولائحة العاملين بالجهاز آنسى الذكر . ولما كان ذلك وكان الجلال - على ما يبين من استعراض الوثائق - قد نقل من الجهاز المركزى للمحاسبات بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٤ من مارس سنة ١٩٧٤ وذلك بعد أخالفة الى المحكمة التأديبية وقبل صدور القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٥ ولائحة العاملين بالجهاز المشار إليها ، فقد تعين استظهار ما اذا كان نقل الحال من الجهاز فى التاريخ المذكور وفى ظل الظروف والملايسات التى تبم فيها من مقتضاه انقضاء الدعوى التأديبية بالتطبيق لحكم المادة ٧١ من اللائحة المشار إليها أم استمرار محاكمته تأديبياً .

ومن حيث ان الأصل ان نظام تأديب العاملين المستحدث يسرى باثره المباشر على المحاكمات التأديبية التى ادركها هذا النظام ، ليستوى فى ذلك من كان قائماً منهم بالعمل فعلاً أم ترك الخدمة وهو ما يستفاد مما نصت عليه المادة الثالثة من

مواد اصدار لائحة العاملين بالجهاز المشار اليها من العمل بمقتضاها من تاريخ الموافقة عليها ، وقد وافق عليها في ٦ من يولييه سنة ١٩٧٥ ، كما يستفاد من دلالة ما نصت عليه المادة ٧٢ من اللائحة المذكورة من انه مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٧١ لا يمنع انتهاء خدمة العامل من الاستمرار في الاجراءات التأديبية ضده اذا كان التحقيق قد بدأ معه قبل انتهاء مدة خدمته ومقتضى ذلك ان يسرى في شأن الحال النظام التأديبي الجديد الذي أدرك محاكمته التأديبية .

ومن حيث ان المادة ٩٠ من اللائحة المذكورة قد استحدثت حكما جديدا لم يكن له ما يقابله من قبل وتقتضى بان « اعضاء الجهاز من وظيفة مراقب فيما موقتها غير قابلين للعزل ومع ذلك اذا اتضح ان احدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة او فقد اسباب الصلاحية لادائها لغير الاسباب الصحية لادائها لغير الاسباب الصحية احيل الى المعاش او نقل الى وظيفة اخرى معادلة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ما يعرضه رئيس الجهاز بعد موافقة مجلس التأديب ... » .

ومفاد هذا النص ان المشرع ارتأى تحقيقا للمصلحة العامة منح طائفة من كبار العاملين بالجهاز — شأن الحال — قدرا من الحصانة لم تكن لهم من قبل تضمن استقلالهم في اداء اعمالهم وتوفر لهم حرية ابداء الرأي وهم في ماين من اي عسف أو تشريد ، فاضفى على اعضاء الجهاز من وظيفة مراقب فيما موقتها حصانة تعصمهم من العزل أو ما في حكمه فحظرت احوالهم الى المعاش او نقلهم — دون طلب منهم — الا في حدود القواعد والاجراءات التي وضعها والتي تتبطل في عدم جواز ذلك الا في حالتي فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو

تعد اسباب الصلاحية لادائها لغير الاسباب الصحية والا يتم ذلك الا بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز ويمد موافقة مجلس التدابير على احالة احدهم الى المعاش او نقله الى وظيفة اخرى معادلة . اما بالنسبة لما دون هذه الطائفة من العاملين بالجهاز فلم يشأ المشرع ان يمنحهم مثل هذه الحصانة وبالتالي فان امر احالتهم الى المعاش او نقلهم يخضع للقواعد العامة في هذا الشأن .

ومن حيث ان البادى من استعراض المخالفات - معلقة البيان - التي اسندت الى المحال واحيل بسببها الى المحاكمة التأديبية ، انها تتمثل في جسامتها في ان المحال كان دائبا على تجاهل اوامر رئيس هذا الجهاز والامتناع عن تنفيذ تأشيراته وتوجيهاته والاعتداء على اختصاصاته ، وهو ما حدا بالسيد رئيس الجهاز نفسه الى احالته الى المحاكمة التأديبية لمساпته من هذه المخالفات .

ويبين من ضخامة عدد هذه الانتهاكات التي بلغت ثمان وعشرين تهمة ونوعتها ان الصراع بين الاحيل والمحال كان محتوما وان شدة الخلاف بينهما كانت متسعة على وجه لا يرجح معه اى تعاون بينهما مما يتساقى ولا شك مع مصلحة العمل ويؤثر في انتظامه بحسبان ان هذا الصراع كان مراعا في قمة الجهاز بين المحال الذى كان يشغل منصب وكيل الجهاز وبين رئيس الجهاز ، ومن شأن مثل هذا الصراع ان يتردد صداه في كافة المستويات وتنعكس آثاره على حسن اداء العمل وبهذه المثابة فان استصدار قرار جبهورى بنقل المحال من الجهاز بعد احالته الى المحاكمة التأديبية وفي جو هذا الخلاف المحتدم ، شاهد خدق على ان هذا القرار استهدف اساسا وضع حد لهذا

الخلافاً لانتداب المحال عن الجهاز تخليفاً لنظر رئيسه ولم يكن تكريماً للجبال علي ما عبر عنه الدفباع عن الجهاز المركزي للجاسسات بصراحة في المذكرة المقدمة منه إلى هذه اللجنة بجلستها المتقدمة في ٦ من يونيو سنة ١٩٨١ حين قيل : « إن الطامع (الجبال) من العاملين بالدولة سواء في موقعه السابق بالجهاز أو في موقعه الجديد بينك ناصر وأن هذا المنصب ليس تكريماً له فقد نقل بذات درجته ولم يتضمن ترقية أو علاوة » ولم يستشف من الأوراق كما لم يزعم أي من المحال أو الجهاز أن هذا النقل كان بناء على طلب المحال أو بموافقة ، وإذا كان نقل المحال على هذا النحو أبداً له عن عمله بالجهاز بما يتم عن عدم الرضا عن بقائه عاملاً بالجهاز ، فلا يسوغ والأمر كذلك القول على ما ذهب إليه الجهاز في دفاعه وتابعه فيه مجلس التدقيق بأن نقل المحال لم يكن لفقد الصلاحية للبقاء في وظيفته في الجهاز . وبالنسبة إليه فإنه أخذاً بالتفسير الذي خلصت إليه المحكمة العليا يكون نقل المدعى من الجهاز نقلاً موجباً لانقضاء الدعوى التأديبية في حكم المادة ٧١ من لائحة العاملين بالجهاز المشار إليه . ولا حجة في هذا المقام بأن نقل المحال لم يتم وفقاً للأجراءات المنصوص عليها في المادة ٩٠ من اللائحة التي تقضى بأن يكون نقل العاملين من الجهاز من وظيفة مراقب فما فوقها - شأن المحال - لعدم الصلاحية بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض رئيس الجهاز بعد موافقة مجلس التدقيق ، لا حجة في ذلك لأن نقل المحال تم قبل العمل بهذه اللائحة وبهذه التسمية يكون شأنه في هذا شأن العاملين بالجهاز دون وظيفة مراقب الذين يتم نقلهم من الجهاز لعدم الصلاحية بعد العمل باللائحة المذكورة إذ يتم نقلهم هذا دون اشتراط الإجراءات سالفة الذكر التي نصت عليها المادة ٩٠ المذكورة .

ومن حيث انه لما تقدم يكون القرار المطعون فيه قد
خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله ويتمين من ثم
التضاء بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بإلغاء القرار المطعون
عليه والحكم بالتضاء الدعوى التأديبية والزام الجهة الادارية
بالمصروفات .

(طعن ٦٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٨١)

الفصل العاشر

مجالس تاديب

الفصل العاشر — مجالس تاديب

الفرع الأول — الاطار العام لمجالس التاديب.

الفرع الثاني — مجالس تاديب مختلفة

المصل العاشر مجلس تاديب

الفصل الأول الاطار العام لمجلس التاديب

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

لا مندوحة من تطبيق القاعدة الصلبة التي سار عليها التشريع فيختص مجلس التاديب في كل وزارة بمحاكمة الموظفين الذين يتهمونها ، وإياكثت الاعتبارات أو المبررات المستندة من المدالة أو الصالح العام ، والتي تدعو الى توحيد المحاكمة ، لوحدة الجريمة أو ارتباطها بغيرها ، فان الوصول الى ذلك ، لا يكون الا بتعديل في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظم الموظفين يكفل اكمال النقص في مثل هذه الحالات .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأي مجتمعاً بجلسته المتعقدة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ موضوع توحيد محاكمة موظفي وزارتي المالية

والمصارف العمومية المتهمين في حادثي اختلاس أمام مجلس
التأديب الخاص بوزارة المالية .

تبين لمجلس تأديب وزارة المالية البذى انعتقد لحاكمه بعض
موظفى هذه الوزارة الذين اتهموا في حادثي الاختلاس ، ان
هناك موظفين تابعين لوزارة المصارف العمومية ويعملون بقلم
حساباتها تحت اشراف موظفى الحسابات التابعين لوزارة المالية
لم يقدموا اليه اذا احيل امرهم الى مجلس التأديب بوزارة
المصارف فمراى مخلص، إلتايب وزارة المالية انه من الأوفق توحيد
محاكمة جميع الموظفين المتهمين ايا كانت الوزارة التى يتبعونها
أمام مجلس تأديب وزارة المالية باعتبارها مكان وقوع
الجريمة . وذلك لأن التهم متداخلة وجميع الموظفين يشتركون
في التهم ذاتها وحتى تكون الأحكام المنبذرة منسقة وعلى
أساس واحد .

وبالرجوع الى النصوص المتعلقة بمجالس التأديب يتبين ان
الامر العالى الصادر فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ ينص فى المادة
الثانية منه على :

يتشكل فى كل نظارة أو مصلحة ما هو آت :

أولاً - مجلس يسمى الادارة والتأديب .

وقد سى هذا المجلس مجلس التأديب بمقتضى المادة الثانية من
الامر العالى الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ .

ويؤخذ من مجموع احكام التأديب الواردة فى الأوامر العالیه

البلد في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٢٢ من مارس سنة ١٩٠١، وعلى الأخص ما يتعلق بحق رؤساء المصالح في توقيع عقوبات الإنذار وتطهير المأمية مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما . والاحالة الى التاديب بناء على تقرير رئيس المصلحة . ان الاختصاص في مسائل التاديب مرتبط بتبعية الموظف لا بالجهة التي وقعت فيها الجريمة . بمعنى ان المختص بمحاكمة الموظف ان المستخدم هو مجلس تاديب الوزارة او المصلحة التي يتبعها على اعتبار ان هذا المجلس اقرب من غيره على تعرفه بمسئولية الموظف او المستخدم وتقرير عقبه وتصرفاته .

وقد سكنت الأوامر المالية المشار اليها عن وضع حكم لحالة اختلاف الوزارة التي يتبعها موظفون متهمون في جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة بعضها ببعض ولذلك فانه لا منوطة من تطبيق القاعدة العامة ، التي سار عليها التشريع في هذا الصدد وهو محاكمة كل موظف أمام مجلس تاديب الوزارة التي يتبعها . ايا كانت الاعتبارات التي تدعو الى توحيد المحكمة .

ولا وجه في الاجتهاد الى قواعد قانون الإجراءات الجنائية في هذا الصدد لأن هذا القانون قد جعل المحكمة التي يقع في دائرتها العمل مختصة بمحاكمة المتهم . اما قواعد التاديب فتجعل الاختصاص شخصيا لا مكائيا كما سيبيح الايضاح .

على ان القسم بالايجاز ما ابداه مجلس التاديب لوزارة المالية ضرورة توحيد المحكمة في مثل الحالة المعروضة اكثر لتفاديا مع العدالة والمصالح العام . الا انه ازاء سكوت الأوامر المالية السابق ذكرها وكذلك القانون الجديد رقم ١٠ لسنة ١٩٠١ في شأن نظام موظفي الدولة فانه لا يمكن الاخذ بهذا الحل إلا عن طريق التشريع .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه لا يجوز محاكمة الموظفين التابعين لوزارات مختلفة أمام مجلس تدايب إحدى الوزارات ولو كانت الجريمة واحدة أو كانت الجرائم مرتبطة ببعضها ببعض بل يختص مجلس التدايب في كل وزارة بمحاكمة الموظفين الذين يتبعونها .

وإن الوصول الى توحيد المحاكمة في مثل هذه الحالات لا يكون إلا عن طريق تعديل في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ .
بنظام الموظفين يكفل اكمال هذا النص فيه والقسم بسبيل اصدار تقرير لوزير العدل بالتقترح هذا التعديل عملاً بالمادة ٣٨ من قانون مجلس الدولة .

(غتوى ١١٢ — في ٢٠/٢/١٩٥٢)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

انه وإن كانت الأوامر المالية المتعلقة بمجالس التدايب قد بسكت عن الإشارة الى مجلس التدايب المختص في حالة نقل الموظف أو المستخدم من الوزارة أو المصلحة التي وقعت فيها المخالفة إلا انه يلاحظ انه متى وقعت المخالفة صار مجلس تدايب المصلحة التابع لها الموظف أو المستخدم في هذا الوقت هو المختص بمحاكمته ، ولا يؤثر في اختصاصه نقل الموظف أو المستخدم بعد ذلك الى مصلحة أو وزارة أخرى .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعاً بجلسته المتعديدين ٢٣ من سنة

ديسمبر سنة ١٩٥١ و ١٣ من يناير سنة ١٩٥٢ طلب الرأي
فى إمكان توحيد المحكمة التأديبية عن المخالفات التى وقعت
بإدارة مخازن الحكومة وقسم النقل الميكانيكى بالاسكندرية أمام
مجلس تأديب مصلحة الموانئ والنقل وتبين ان الموضوع يتلخص
فى ان تحقيقا أجرى فى إدارة مخازن الحكومة وقسم النقل
الميكانيكى بالاسكندرية تكشف عن تهم نسبت الى بعض المستخدمين
الذين كانوا تابعين لمصلحة الموانئ والنقل وقتئذ وتوعد تلك
المخالفات . وقد نقل أحدهم الى مصلحة البريد ونقل خمسة
آخرون الى مصلحة النقل واستمر الباقون تابعين لمصلحة
الموانئ والنقل .

وثار الخلاف غيضا اذ كان كل من هؤلاء المستخدمين
يحاكم أمام مجلس التأديب التابع له الآن ومن ثم يحكم فى.
هذه المخالفات ثلاثة مجالس هى مجلس تأديب مصلحة الموانئ
والنقل ومجلس تأديب مصلحة البريد ومجلس تأديب مصلحة
النقل اه يجوز توحيد محاكمتهم جميعا أمام مجلس تأديب
مصلحة الموانئ والنقل .

وبالرجوع الى النصوص المتعلقة بمجالس التأديب يتبين.
إن الأمر العالى فى ١٠ من إبريل سنة ١٨٨٣ ينص فى المادة الثانية.
منه على أن يتشكل فى كل نظارة او مصلحة ما هوأت .

أولا - مجلس يسمى مجلس الإدارة والتأديب .

وقد سمي هذا المجلس مجلس التأديب بمقتضى المادة
الثانية من الأمر العالى الصادر فى ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ .

ويستفاد من مجموع أحكام التأديب الواردة فى الأوامر

العالية الصادرة في ١٠ بين ابريل سنة ١٨٨٣ و ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ و ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ وعلمي الاخص بها يتعلق بحقوق رؤساء المصالح في توقيع عقوبات الانذار وقطع المأجبية مدة لا تزيد عن خمسة عشر يوما . والاحالة الى التاديب بناء على تقرير رئيس المصلحة ان الاختصاص في مسائل التاديب مرتبط بالموظف بمعنى ان المختص بحكمة الموظف او المستخدم هو مجلس تاديب المصلحة التي يتبعها . وبذلك الا ان هذا المجلس اقتدر من غيره على تعبرف مسؤولية الموظف او المستخدم وتقدير عمله وتصرفاته .

وانه وان كانت تلك الاوامر العالية قد سكنت عن الاشارة الى المجلس المختص في حالة نقل الموظف او المستخدم من الوزارة او المصلحة التي وقعت فيها المخالفات التي يحاكم من اجلها الا انه يلاحظ انه متى وقعت المخالفة صير مجلس تاديب المصلحة التابع لها الموظف او المستخدم في هذا الوقت هو المختص بحاكمته . ولا يؤثر في اختصاصه نقل الموظف او المستخدم بعد ذلك الى مصلحة او وزارة اخرى .

ووقد اخذت المحكمة العليا التاديبية بمثل هذا النظر في حكمها الصادر في ٢٧ من يونيو سنة ١٩٣٥ اذ حكمت باختصاصها بحكمة موظف عن تهم اسند اليه ارتكابها وقت ان كان شاعلا لوظيفة عين فيها بمرسوم رغم انه عند المحكمة كان قد نقل الى وظيفة اخرى عين فيها بقرار وزاري .

لذلك انتهى القسم الى ان المجلس المختص بحكمة الموظفين السابق ذكرهم هو مجلس تاديب مصلحة الموانئ والمنائر .

(ملوى ٤٢ في ١٩٥١/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

التفوق بين القرار التاديبى الصادر من مجلس التاديب.
والقرار الصادر من السلطة التاديبية الرئيسية الواردة الى
النصوص القانونية التى تنظم التاديب والى ما عناه المشرع بمجلس
التاديب - عدم اشتراط التظلم من القرارات التاديبية الصادرة
من السلطة التاديبية الرئيسية امام الهيئة الادارية التى اصدرته.
او الهيئات الرئيسية قبل الطعن فيها .

ملخص الحكم :

ان المراد من الفقرة بين ما اذا كان القرار محل الطعن.
بالإلغاء يعتبر فى التكييف القانونى قرارا صادرا من مجلس
تاديب استنفذ ولايته باصداره ، فيطعن فيه راسا بالإلغاء
امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى لعدم الجدى من التظلم.
منه مقدها ، أم انه ليس كذلك ويعتبر قرارا تاديبيا صادرا من
سلطة رئاسية يجب التظلم منه اولا امام الهيئة التى اصدرته
او الهيئات الرئيسية وانتظار المواعيد المقررة للبت فى هذا
التظلم ، وما يصدر من هذه الهيئات فى التظلم هو الذى يجوز
الطعن فيه بالإلغاء امام مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ،
ونذلك بالتطبيق للفترة الثانية من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية
الم المتحدة - ان مرد هذه الفقرة بين هذا القرار وذلك هو
الى النصوص القانونية التى تنظم التاديب ، والى تحرى ما عناه
المشرع بمجلس التاديب .

ويبين من تلمى النصوص الخاصة بذلك ، سواء فى النظام
التأديبى فى الاقليم الشمالى او فى الاقليم الجنوبى ، ان الفصل
فى هذا الشأن هو بحسب طريقة التأديب . فىكون القرار
صادرا من مجلس تأديب اذا اتخذ التأديب صورة المحاكمة أمام
هيئة مشكلة تشكلا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة
يرسمها القانون يضمن التزامها وتقوم أسسا على إعلان
الموظف مقدما بالتهمة المسندة اليه وتمكينه من الدفاع عن
نفسه فيها على غرار المحاكمات القضائية ، وذلك كله قبل
أن يصدر القرار التأديبى فى حقه ، وبإصداره يستنفذ مجلس
التأديب ولايته ويمتنع عليه سحبه أو الرجوع فيه ، وان جاز
الطعن فيه أمام هيئة أخرى قد تكون درجة استثنائية أعلى
أو درجة تعقيب قانونى بشكل قضائى ، أما بطريق التمييز أو
جا يمثله بالطعن أمام المحكمة الإدارية العليا ، وقد يجمع النظام
التأديبى بين الأمرين . بينما القرار التأديبى الاخر يتميز بأنه
يصدر راسا من السلطة التأديبية الرئاسية بغير وجوب اتباع
الأوضاع والاجراءات التى تتميز بها المحاكمات التأديبية على
النحو المفصل آنفا ، ولهذا لا تستنفذ السلطة التى أصدرته
ولايتها بإصداره ، بل تملك سحبه أو الرجوع فيه عند التظلم
حنه . ومن أجل ذلك أوجب القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى
شأن تنظيم مجلس الدولة التظلم منه مقدما وانتظار المواعيد
المقررة للبث فى هذا التظلم . والقرار المريح الذى يصدر
فى التظلم أو القرار الضمنى الذى يفترض انه صدر فيه
بالرفض بعدم الإجابة عنه فى المواعيد المقررة هو الذى يكون
محل الطعن قضائيا للحكمة التى قام عليها استلزام هذا التظلم
وهى الرغبة فى تظليل المنازعات بانهاؤها فى مراحلها الأولى
بطريق أسرع للناس ، وذلك بالمعدل عن القرار المتظلم منه
إن رأت الإدارة ان المتظلم على حق فى تظلمه .

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

اختصاص وكيل الوزارة بالاحالة الى مجلس التدابير -
اختصاص وكيل الوزارة المساعد ايضا بتفويض من الوزير -
صدور هذا التفويض اليه من وكيل الوزارة - عدم جواز
- المادة ٨٩ من قانون نظام موظفي الدولة قبل تعديلها
بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الحكم :

ان المادة ٨٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، قبل
تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، جعلت الاحالة الى
المحاكمة التأديبية من اختصاص وكيل الوزارة المختص . وقد
نصت المادة ١٣٣ مكررا ، على حق الوزير في أن يعهد لوكيل
الوزارة المساعد بالاختصاصات المضبوطة لوكيل الوزارة ومن بينها
احالة الموظفين الى المحاكمة التأديبية . اما وكيل الوزارة فلا
يملك ان ينزل عن اختصاصه ويغوض غيره في مباشرته ، ما دام
القانون عهد به اليه وحده ولم يرخص له في هذا التفويض ،
ومن ثم اذا ثبت ان قرار الاحالة الى مجلس التدابير صدر من
وكيل الوزارة المساعد بناء على تفويض من وكيل الوزارة الذي
استند بدوره الى قرار صادر من الوزير بلختصاص الوكيل
المساعد بما يحيله عليه وكيل الوزارة من اعمال - اذا ثبت
ما تقدم ، فان قرار الاحالة الى مجلس التدابير سالف الذكر
يكون قد صدر من غير مختص باصداره .

(طعن ٦٨٦ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٣٠٥)

المبدأ :

نص المادة ٨٦ من قانون الموظفين على تشكيل مجلس
التنقيب من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام أحدهما من
غير المصلحة التابع لها الموظف الحال للمحاكمة التأديبية
ومن نائبين من إدارة الرأي المختصة بمجلس الدولة — وجوب
أن يكون أحد العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف
— لا ضرورة لأن يكون العضو الآخر من ذات المصلحة .

ملخص الحكم :

نصت المادة ٨٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة على أن « المحاكمة التأديبية للموظفين
يتولاها مجلس مؤلف من اثنين من الموظفين في درجة مدير عام
أحدهما من غير المصلحة التابع لها الموظف الحال إلى
المحاكمة التأديبية ومن نائبين من إدارة الرأي المختصة بمجلس
الدولة » . ويستفاد من هذا النص وجوب أن يكون أحد
العضوين من غير المصلحة التابع لها الموظف ، أما أن يكون
العضو الآخر من ذات المصلحة فهذا ما لم يوجبه النص .

(طعن ٦٨٦ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٧٥/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

مجلس نواب استثنائي - رئيسه - انمضاه اصلًا لوكيل
الوزارة - للوزير ان يعهد بهذا الاختصاص لوكيل الوزارة المساعد
عملاً بالمادة ١٢٣ مكرراً من قانون نظام موظفي الدولة .

ملخص الفتوى :

نصت المادة ٩٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة على أن يشكل مجلس النواب الاستثنائي
من وكيل الوزارة وتكون له الرئاسة ومن النائب العام أو من ينوبه
من المحامين العامين ومن مستشاري إدارة الرأي المختص بمجلس
الدولة أو المستشار المساعد بتلك الإدارة ، ولا يجوز أن يرأس
المجلس وكيل الوزارة الذي أحال الموظف إلى المحاكمة التأديبية ،
وإذا لم يكن بالوزارة النابغ لها الموظف غير وكيل واحد نخب
بمجلس الوزراء احد وكلاء الوزارات الأخرى . كما نصت المادة ١٢٣
مكرراً من القانون على أنه يجوز للوزير ان يعهد اوكيل
الوزارة المساعد بالاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة طبقاً لاحكام
هذا القانون . وليس من شك في ان رئاسة مجلس النواب
الاستثنائي المخولة في المادة ١٢٣ مكرراً ، ومن ثم فانه يجوز
لوزير ان يعهد لوكيل الوزارة المساعد بالاختصاص المخول لوكيل
الوزارة في رئاسة مجلس النواب الاستثنائي على الوجه المبين
بالمادة ٩٣ من القانون المذكور .

(فتوى ٨٧ - في ١٩/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبدأ :

إبداء رئيس مجلس التأديب رأيه مسبقا في التصديق
التأديبية يفقده صلاحية الفصل فيها .

ملخص الحكم :

أن رئيس مجلس التأديب تقدم بمذكرة الى مدير جامعة
الاسكندرية اتداء سمر الدعوى التأديبية طلب فيها أحالة
الطاعن الى المحاكمة التأديبية - ويبين من مطالعة المذكرة المشار
اليها ان رئيس المجلس قد ألقى في مذكرته عن الأسباب التي
ورأى من أجلها طلب إحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية ، وبذلك
يكون قد أبدى رأيه مسبقا في الدعوى التأديبية ، مما
يفقده صلاحية الفصل فيها ، ويجعل عمله باطلا طبقا لنص
المادتين ٣١٣ و ٣١٤ من قانون المرافعات القديم رقم ٧٧ لسنة
١٩٤٩ الذى كان ساريا وقت صدور القرار المطعون فيه .

(طعن ٥٠ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٣/١١/١٩٧١)

قاعدة رقم (٣٠٨)

المبدأ :

الأصل هو امتناع من سبق أن أبدى رأيا في شأن الأمر
الحال بسببه العامل الى التأديب من الاشتراك في نظير الدعوى
والحكم فيها - القرار الذى يصدر على خلاف هذا الأصل

معيًا بعيب جوهرى يتحذر به الى البطالان - لا وجه للاستناد الى نص الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس فى هيئة مجلس التاديب سبق الاشتراك فى طلب الاحالة الى المجلس أو رفع الدعوى التأديبية اذ ان هذا النص ورد فى مجال مساطلة القضاء تأديبياً المقصوص عليها فى الفصل التاسع من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت المواد من ١٦٤ الى ١٦٩ منه تاديب العاملين بالمحكّم وقد خلت هذه القواعد من نص مهمل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر أو من نص يحيل اليها وهذا النص الأخير نص استثنائى لا يجوز التمسك عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى ورد فى شأنه ويتعين الالتجاء الى الأصل العام .

ملخص الحكم :

ومن حيث انه من الشق الأول من الجلمن المتعلق بوقوع العيب فى تشكيل مجالس التاديب الذى اصدر القرار المطعون فيه فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ثمة تحذرا من الضمانات الجوهرية يجب ان تتوافر كضد أدنى فى كل محاكمة تأديبية وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمن الانصاف والامور العامة فى المحاكمات وأن لم يرد عليه لمر وبسطهم من المبادئ الأولية المقررة فى القوانين الخاصة بالأجراءات سواء فى المحاكمات الجنائية أو التأديبية ذلك ان القرار التأديبى هو فى الواقع من الأمر قضاء عقابى فى خصوص الذنب الإدارى حتى ان المشرع فى المادة ١٦٦ من قانون السلطة القضائية آتف الذكر نعت قرار مجلس التاديب بلفظ

جيك تقضى بأن لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب
ومن بين الضمانات الجوهرية حيطة الهيئة التى تتولى محاكمة
العامل ومن مقتضى هذا الأصل فى المحاكمات الجنائية والتأديبية
أن من يبدى رأيه تستقطع عليه الاشتراك فى نظر الدعوى
والحكم فيها وذلك ضمانا لحيدة القاضى أو عضو مجلس
التأديب الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة
الانهاك حتى يطئن الى عدالة قاضيه وتجرده من التأثير
يعتيدة سبق كونها عن المتهم مفضوع المحكمة وقد رددت
هذا الأصل المادتين ٢٤٧ ، ٢٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية
كما بينت المادة ١٣٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
الأحوال التى يكون فيها القاضى غير صالح لنظر الدعوى
منوعاً من سماعها ، ولو لم يرد أحد الخصوم ومن بين هذه
الأحوال سبق القضاء أو الكتابة فى الدعوى أى إبداء الرأى
فيها ، ورقت المادة ١٤٧ من ذات القانون جزاء البطالان على
عمل القاضى أو قضاؤه فى الأحوال المتقدمة ولا ينال مما سبق
ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة
القضائية سالفه الذكر التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلسوس فى
هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك فى طلب الأحكام الى
المعاش أو رفع الدعوى التأديبية ، وذلك أن هذا النص ورد
فى مجال مسابقة القضاة تأديبياً المتصوص عليها فى الفصل
التاسع من الباب الثانى من القانون المذكور بينما انتظمت
الواد من ١٦٤ حتى المادة ١٦٩ منه تأديب العاملين بالمحاكم وقد
خلت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٨ سالف الذكر
أو من نص يحيل اليها وهذا النص الأخير هو نص استثنائى فلا
يجوز القياس عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى ورد
فى شأنه ويتعين الالتجاء الى الأصل العام السابق بيانه
الذى يقضى بامتناع من سبق ان ابدى رأياً فى شأن الأمر
المحال بسببه العامل الى التأديب من الاشتراك فى نظر الدعوى

الحكم فيها . ويكون القرار الذى يصدر على خلاف هذا
الاسل معيبا بعيب جوهرى ينحصر به الى البطلان .

ومن حيث أن الثابت من مذكرة كبير المحضرين سالف الإشارة
إليها ومن قرار أحالة المذكور (الطاعن) الى مجلس التدقيق
أن لكل من السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة شمال
القاهرة الابتدائية والسيد رأيا منبعا في الدعوى
التأديبية موضوع النزاع فقد أعد الأخير مذكرة ضمنها
ما اقتنع به حسبما تبين له من تحقيق الشكوى التى قدمت
المحضر المذكور من رئيس الشركة المنفذ على أموالها ومن
السيد وزير النقل وقد ضمنها رأيه في خروج الطاعن على
مقتضى الواجب لأنه أثبت غير النواتج وانصح عن عقيدته في
موضوع الشكوى فيما تضمنه المذكرة من أنه لا يعقل أن
صرانا في شركة يسلم المحضر مبلغ عشرة آلاف جنيه وأربعمائة
تسعة جنيهات وستمائة خمسة وعشرون مليما اختيارا مما
يقطع بأن التنفيذ تم جبرا لارضاء كما أن السيد
الأستاذ المستشار رئيس المحكمة اوضح هو الآخر عن رأيه في
جساجية قرار أحالة الطعن الى مجلس التدقيق في قوله
تعليقا على دفاع المحضر المذكور أن « هذا الدفاع لا يعول
عليه » . ومن ثم فأنه في ضوء ما سلف يكون كل من
السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة
. والسيد كبير المحضرين بالمحكمة
غير صالحين للجلوس في مجلس تأديب المحضر المذكور ويكون
القرار الصادر من مجلس التدقيق المشكل برئاسة السيد
الأستاذ المستشار وعصوية السيد
قد شابه البطلان ويتمين الحكم بالفسخ

ولا سبيل للتصدي للوضوح الطعن لما ينطوى عليه ذلك من
إخلال بإجراءات التقاضي وتسيوت درجة من درجاته .

ومن حيث أنه متى استبان ما سلف فإن القرار المطعون فيه
يكون قد وقع باطلا لخلقه النظام العام ويتعين الحكم
بالغائه - دون ما حاجة الى مناقشة لوجه الطعن الأخرى -
اعادة الدعوى التأديبية الى مجلس تأديب العاملين بمحكمة
شمال القاهرة الابتدائية لنظرها من جديد أمام هيئة أخرى
والزمت الجهة الادارية المستورفات .

(طعن ٧٠٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٨)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

الطاعن ليس شاهدا .

ملخص الحكم :

إذا ثبت أن مجلس التأديب تولى التحقيق من جانبه بأن
استمع الى اقوال الطاعن (المتهم) والى تعقيب . . . عليه . . .
فانه لا يكون ثمة وجه للنفي ببطلان اجراء التحقيق ولا ينال
من سلامة هذا التحقيق ان المجلس استمع الى تعقيب
بعد ان تلى عليه اقوال الطاعن ذلك لان الطاعن ليس
شاهدا حتى يقال بأن المجلس خالف القاعدة التي تحظر سماع
الشاهد لاقوال شاهد آخر - وانما الشاهد الوحيد هو
. . . الذي كان يجب في سبيل استجلاء الحقيقة ان يستمع
المجلس الى رايه فيما ادفع به الطاعن الاتهام - وهو الامر
الذي يستلزم بداهة اطلاع الشاهد على اقوال الطاعن .

(طعن ١٠٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٥)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

المادة ٨٦ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - المناط في تعيين مجلس التأديب المختص طبقاً لأحكامها هو محل وقوع الجريمة - اختصاص المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تابعاً عند المحاكمة لوزارة أخرى - عديم التطبيق هذه القاعدة إذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الأولى في القيام على المرافق الذي وقعت في شقه الجريمة التأديبية .

ملخص الحكم :

إن المادة ٨٦ مكرراً من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ كانت تنص على أن « تكون محاكمة الموظف أو الموظفين المتهمين بارتكاب جريمة واحدة أو جرائم مرتبطة ببعضها أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي وقعت فيها الجريمة أو الجرائم المذكورة ولو كانوا تابعين عند المحاكمة لوزارات أخرى ، فإذا تعذر تعيين الوزارة على الوجه السابق تكون المحاكمة أمام مجلس التأديب الخاص بالوزارة التي يتبعها العدد الأكبر من الموظفين ، فإذا تساوى العدد عين رئيس مجلس الوزراء مجلس التأديب المختص ، ويكون مجلس التأديب الاستثنائي في هذه الحالة هو المجلس المختص بنظر الطعن في قرارات المجلس الذي تولى المحاكمة » . ومنذ ذلك أن المناط في تعيين مجلس التأديب المختص هو بمحل

وقوع الجريمة التي يحكم الموظف من أجلها ، أى ان المجلس التأديبي المختص بمحاكمة الموظف هو المجلس التأديبي الخاص بالوزارة التي كان يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة ولو كان تابعا عند المحاكمة لوزارة أخرى ، ولا يصدق هذا القول بطبيعة الحال إلا اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند وقوع الجريمة والوزارة التي يتبعها عند المحاكمة كلتاهما منفصلة عن الأخرى ولم تحل أحدهما قانونا محل الأخرى في القيام على المرفق العام التي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية . أما اذا كانت الوزارة التي يتبعها الموظف عند المحاكمة قد حلت محل الوزارة الأولى في القيام على هذا المرفق ، فيكون مجلس تأديب الوزارة التي يتبعها الموظف أخيرا هو المختص ، نتيجة حلول تلك الوزارة محل الوزارة الأخرى في اختصاصاتها في هذا الشأن . وترتبا على ما تقدم غايته ولئن كانت الجريمة المنسوبة الى المدعى قد وقعت في وقت كان فيه موظفا بمجلس مديرية المنوفية التابع لوزارة الداخلية وكان يقوم هذا المجلس على مرفق التعليم الذي وقعت في شأنه الجريمة التأديبية ، الا انه لما كان نقل المدعى بعد ذلك الى وزارة التربية والتعليم انما يرجع الى حلول تلك الوزارة محل مجلس مديرية المنوفية في القيام على مرفق التعليم تنفيذا للقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٠ الذي نقل اختصاص مجالس المديرية بشئون التعليم الى وزارة التربية والتعليم ، فان مجلس التأديب الخاص بموظفي وزارة التربية والتعليم أصبح يحكم القانون هو المختص بمحاكمة المدعى نتيجة حلول وزارة التربية والتعليم محل مجلس مديرية المنوفية التابع لوزارة الداخلية في هذا الشأن .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

استئناف الوزير لقرار مجلس التأديب يعتبر مرفوعا بمجرد
التقرير به - لا يملك الوزير الحصول عن الاستئناف بعد
التقرير به .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٩٢ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الفصل
بالموظفين على أنه « لا يجوز الطعن في القرار الصادر من
مجلس التأديب إلا بطريق الاستئناف ويرفع الاستئناف بتقرير
يقدمه الموظف كتابة الى وكيل الوزارة المختص في مدى شهر
من تاريخ إبلاغه القرار » وعلى وكيل الوزارة إبلاغ هذا
التقرير الى مجلس التأديب الاستئنافي في مدى خمسة عشر
يوما . وللوزير أيضا ان يستأنف قرار مجلس التأديب في
مدى شهر من تاريخ صدوره . ويبين من مقارنة هاتين
الفترتين ان القانون لم يقتض بالنسبة الى استئناف الوزير ان
يبلغ الى مجلس التأديب الاستئنافي ، وذلك يكون رفع
الاستئناف في هذه الحالة بمجرد تقرير الوزير باستئناف
القرار ، ومن ثم تدخل الدعوى التأديبية في اختصاص مجلس
التأديب بمجرد تقرير الوزير بالاستئناف . واذا كان القانون قد
حول الوزير ان يستأنف قرار مجلس التأديب ، فان الوزير لا يملك
بمعد هذا ان يعود فيقرر بعدم السير في اجراءات الاستئناف
فذلك ان القانون لم يمنحه الاختصاص ، ولا يصح تخويله دون

نص لمجرد أن القاتلون قد اعطاه الاختصاص بالطعن او عدم الطعن بالاستئناف في قرار مجلس التأديب .

(ا فتوى ٤٣٧ - في ٢١/١١/١٩٥٤)

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

قرار مجلس التأديب الصادر بالمزل من الخدمة - ما هو الا حكم يسرى عليه ما سرى على احكام المزل الصادرة من المحاكم التأديبية - الطعن فيه يكون مباشرة امام المحكمة الادارية العليا - تقدم صاحب الشأن بطلب الى مفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا لمعاته من رسوم الطعن في هذا القرار واحالة المفوض هذا الطلب الى مفوض الدولة لمحكمة القضاء الإداري بوصف ان القرار المطلوب فيه ليس بحكم - طلب صاحب الشأن كيفما كان الوصف الذي يسبغ عليه ، يقطع في هذه الحالة ، سريان مواعيد الطعن .

ملخص الحكم :

ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه الصادر بمزل الطاعن ما هو الا حكم يسرى عليه ما يسرى على احكام المزل الصادرة من المحاكم التأديبية ان يكون الطعن فيه مباشرة امام المحكمة الادارية العليا ويكون لزاما على المفوض ان يطعن فيه اذا ما طلب صاحب الشأن ذلك فاذا كان الطاعن قد تقدم بطلب مفوض الدولة امام المحكمة الادارية العليا لمعاته من

رسوم الطعن في هذا القرار أمام المحكمة المذكورة فقد كان على المفوض أن يعتبر هذا الطلب بمثابة طلب للطعن في ذلك القرار وبالتالي كان لزاما عليه طبقا للقانون أن يقوم بالطعن فيه فإن هو رأى غير ذلك وأحالته الى مفوض الدولة لمحكمة القضاء الإداري بوصف أن القرار المطلوب الطعن فيه ليس بحكم يطعن فيه رأسا أمام المحكمة الإدارية العليا ، فإن هذا الطلب كيفما كان الوصف الذي أسبغ عليه قد قطع سريان مواعيد الطعن .

(طعن ١٠٨١ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

القضاء الإداري ليس درجة اعلى للمجالس التأديبية في مدارج هذا النظام ، بل هو أداة رقابة قانونية تجرى في حدودها .

ملخص الحكم :

إذا كان الثابت أن محكمة القضاء الإداري قد قضت بإلغاء قرار مجلس التأديب بناء على أسباب لا تعدو أن تكون استئنافا للنظر بالموازنة والترجيح فيما تثار لدى مجلس التأديب من دلائل وبيانات وقرائن سواء في الإثبات أو النفي فإن الحكم المذكور - والحالة هذه - يكون قد جاوز حدود الرقابة القانونية ، وأحل نفسه محل مجلس التأديب بما هو متروك لفهمه أو وزنه أو تقديره . وغنى عن البيان أن القضاء الإداري ليس درجة اعلى للمجالس التأديبية في مدارج هذا

النظام، وإنما القضاء الإدارى هو أداة رقابة قانونية لا تعقب
على قرارات تلك المجالس إلا فى حدود الرقابة القانونية .
(طعن ١٦٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦/٢/١٩٥٧)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

المحكمات التأديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ -
اختصاصها بنظر اندماوى التأديبية التى كلفت من اختصاص
مجالس التأديب ، وأحالة ما كان لا يزال منها منظورا أمام
هذه المجالس بحالتها الى المحكمات التأديبية - اختصاص هذه
المحكمات كذلك بالنظر فى حالات الموظفين المحالين الى الهيئات
التي يشكل منها مجلس التأديب لتقديم تقريرين متتاليين عنهم
بدرجة ضعيف .

ملخص الحكم :

ان القرار بقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ نص على أن تحال
الندماوى التأديبية المرفوعة عن المخالفات المالية والإدارية التى
لم يفصل فيها بحالتها الى مجلس التأديب المختص طبقا لأحكام
هذا القانون، ويخطر نوا الشأن بهذه الأحالة ، ثم صدر
القرار بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة
الإدارية والمحكمات التأديبية فى الأقليم المصرى ناصا فى المادة ٤٧
منه على أن « جبيع الندماوى التأديبية المنظورة أمام مجالس
التأديب والتي أصبحت بمقتضى أحكام هذا القانون من اختصاص
المحكمات التأديبية تحال بالأحالة التى هى عليها الى المحكمة

التأديبية المختصة ، ويخطر نوو الشأن بقرار الاحالة ، ويظل مجلس التأديب العالي مختصا بالفصل في القضايا التي استؤنفت أصله قبل العمل بهذا القانون » ، وبذلك حلت المحاكم التأديبية بتشكيلها الجديد الذي نصت عليه المادة ١٨ من القرار بقانون آف الذكر محل مجالس التأديب فيها كانت تتولاها هذه المجالس من اختصاصات ، وذلك للخبرة التي ارتآها المشرع من تعديل هذا التشكيل ، وهي تغاير تعدد تلك المجالس وبطء اجراءات المحكمة وغلبة العنصر الإداري في تكوينها ، وانتقلت اليها تبعاً لذلك وبهذا التشكيل الجديد الولاية التي كانت مقررة بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن الموظفين ضميمي الكلية للهيئة المشكل منها مجلس التأديب ، وهو المجلس الذي عدل تشكيله ، ولم يعد تشكيله القديم قائماً . والقول بالحصار حلول المحاكم التأديبية محل مجالس التأديب في دائرة الولاية التأديبية دون سواها يفضي إلى الإبقاء على التشكيل السابق لمجلس التأديب الذي انتهى ، وهو ما يتعارض مع التعديل الجديد ، وإما إلى إيجاد ثغرة في التشريع فيما يتعلق بكيفية تكوين الهيئة التي يشكل منها مجلس التأديب بعد إذ تبدل كيانه فيما لو انسكر حلول المحكمة التأديبية محله في خصوص وظائف الكلية من الموظفين ، وهو ما يعطل أعمال حكم المادة المذكورة .

(طعن ١٧١ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٥٩/١٧/١)

قائمة رقم (٢١٥)

المبدأ :

قرارات مجلس التأديب يطعن فيها أمام المحاكم

التأديبية وليس أمام المحكمة الإدارية العليا .

ملخص الحكم :

تعتبر قرارات مجالس التأديب قرارات تأديبية صادرة من جهات العمل ، كما تعتبر قرارات مجلس التأديب قرارات إدارية صادرة من لجان إدارية ذات اختصاص قضائي . أنه ليترتب على ذلك جواز الطعن فيها أمام محكمة القضاء الإداري طبقاً لأحكام البند ثانياً من المادة ١٠ والمادة ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ إلا أنه لما كانت هذه القرارات صادرة من سلطة تأديبية فإنه يترتب على ذلك اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذه القرارات . ولا يجوز للمعاملين الذين صدرت ضدّهم هذه القرارات الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا وأساس ذلك من أحكام الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ والبندين ثامناً وثالثاً عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة المشار إليه . فإذا حدث أن طعن في قرار من قرارات مجلس التأديب أمام المحكمة الإدارية العليا وجب على هذه المحكمة أن تحكم بعدم الاختصاص بنظر الطعن وأحالتها إلى المحكمة التأديبية المختصة على ما تقرره المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ولا يغير من الطبيعة الإدارية للقرارات الصادرة من مجالس التأديب ، ولا يجعلها أحكاماً تملك التي تصدر من المحاكم أو الجهات القضائية الأخرى ما نص عليه قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أن توقيع العقوبات التأديبية يكون بحكم من مجلس التأديب ، ذلك أن الاستناد إلى كلمة « حكم » يعتبر استناداً إلى حجة لفظية داحضة والعبارة في التفسير بالمعاني دون الالتفات والمباني لمجالس التأديب شأنها شأن كثير من اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي قد يرأسها أو يشترك في عضويتها عضو أو أكثر من الجهات القضائية فهي لجان إدارية لأن تشكيلها ليس قضائياً صرفاً وإنما

يشارك فيه عنصر من عناصر الإدارة العاملة وهي ذات اختصاص قضائي لأن عملها من طبيعة النشاط القضائي .

(طعن ٢٤٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧)

تعليق :

سبق أن رأينا أن هذا الذي انتهت المحكمة الإدارية العليا في حكمها قد حذضه الحكم الصادر في الطلب رقم ٥ لسنة ١ ق . المقام أمام الدائرة التي نص القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ على تشكيلها لمنع ما قد يفور من تناقض في أحكام دوائر المحكمة الإدارية العليا . وقد قضت الدائرة المذكورة بجملة ١٩٨٥/١٢/١٥ باختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجلس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية ، مبددة ما كان قد لثره الحكم الملان عليه في شأن أنكار اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون المشار إليها واستنادها إلى المناكم التذليلية .

الفرع الثاني مجلس تاديب مختلطة

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

المحاكم التاديبية المنشأة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ —
— عدم اختصاصها بتاديب موظفي المحاكم من كتبة ومحضرين
سواء كانت المخالفة ادارية او مالية — الاختصاص بتاديبهم ينعقد
للسلطة التاديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص — القانون
الخاص هو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة
القضائية والقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بتنظيم
القضاء — لا يغير من ذلك ان القانون الخاص نظم التاديب
دون التحقيق .

ملخص الحكم :

ان المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بامادة
تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التاديبية بالاقليم المصري تقضى
بالا تسرى احكام هذا القانون على الموظفين الذين ينظم
التحقيق مهمهم وتاديبهم قوانين خاصة . واعمالا لهذا النص
فان هؤلاء الموظفين لا تجرى عليهم قواعد التاديب التي تضمنتها
الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وبالتالي في

المادة ١٨ من القانون سالف الذكر ، يستوى في ذلك ان تكون المخالفة موضوع المحاكمة مالية أو ادارية - وقد تضمن القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، في الفصل الثالث من الباب الثاني منه . قواعد خاصة لتأديب موظفي المحاكم ، فنصت المادة ٧٧ على اتخاذ الاجراءات التأديبية ضد من يخل من موظفي المحاكم بواجبات وظيفته أو يأتي بما من شأنه يقلل من الثقة الواجب توافرها في الأعمال القضائية ، وتضمنت المادة ٧٩ وما يليها تشكيل مجلس التأديب ونظام المحاكمة والنظام من احكام مجلس التأديب امام مجلس مخصوص ، وقد حرص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية على ان يستهل المادة الأولى منه بالأمر بعدم المساس باحكام المواد من ٤٨ الى ٨٧ الخاصة بموظفي المحاكم الواردة في القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ السالف الذكر ومن بين هذه المواد المادة ٧٩ التي تنص على أن « يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العمومية ومن المحامي العام وكبير كُتّاب المحكمة ، وفي المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكُتّاب ، وفي حالة غياب كبير الكُتّاب أو كبير المحضرين أو رئيس القلم الجنائي يندب وزير العدل من يحل محله في مجلس التأديب ممن يكونون في درجته على الأقل » . وهذا النص من الاطلاق والعموم بحيث بتعين القول بأن المشرع انما اراد لحكمة توخاها ان يجعل موظفي المحاكم بمنأى من اختصاص المحاكم التأديبية سواء كانت المخالفة ادارية أو مالية وهو يجرى بذلك على سنن سليم يتسق ونص المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ومن غير المستساغ القول بأنه قصد ابقاء الاختصاص في

المخالفات الادارية للسلطات التأديبية للهيئات التي تنظم التحقيق،
مجهنا قوانين خاصة دون المخالفات المالية - ومن ثم تكون
المحكمة التأديبية غير مختصة بنظر القضايا التأديبية التي تقام
ضد كبة المحاكم والنيابات والمحضرين ، اذ ان الاختصاص
بالنسبة اليهم منعقد بصريح نص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ لهيئة اخرى اكمل لها العنصر القضائي في اتم
صورة تكفل العدل والنفاذ الى اشد المشاكل ، وبناء على
ذلك فان احكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ لا تسرى على
موظفي المحاكم اذ ينظم تأديبهم قانون خاص وتبعاً لذلك لا ينعقد
الاختصاص في محاكمتهم تأديبياً للمحكمة التأديبية المنشأة طبقاً
للقانون رقم ١١٧ المذكور ، وانما مرددهم في هذا الشأن الى
سلطتهم التأديبية المنصوص عليها في قانونهم الخاص ، كما
يرجع الى هذه السلطة ايضاً طلب مد الوقف ، اذ انه فرع
من المسألة التأديبية .

ومن جهة أخرى تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ على انه « لا تسرى احكام هذا القانون على
الموظفين الذين ينظم التحقيق معهم وتأديبهم قوانين خاصة »
وقد يتجه الظن الى أن شرط الاستثناء ان ينظم القانون الخاص
التحقيق والتأديب معاً ، وأنه اقتصر القانون الخاص على
تنظيم التأديب دون التحقيق كان لا محل لأعمال الاستثناء من
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، ولكن يبين بها لا يترك مجالاً
لاى شك ان المحكمة التشريعية من هذا الاستثناء هي أن القانون
الخاص انما ينظم المحاكمة التأديبية تنظيمياً خاصاً ، والتحقيق
وان كان لا يعدو أن يكون تمهيداً للمحاكمة واستجماعاً للدلة
وسماعاً لسدفاع الموظف المتهم فهو وسيلة نحو غاية ولا يمكن
غصاها عند استظهار غرض الشارع في هذا الخصوص ،

عملا يخل بالحكمة التشريعية التي قام عليها هذا التنظيم الخاص الذى تفيا بالحكمة التأديبية على وجه معين ، والا لا يمكن محاكمة الموظفين الذين يهدف القانون الخاص الى تنظيم محاكمتهم على وضع خاص طبقا لقانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى الوقت الذى ينظم القانون الخاص محاكمتهم بنصوص صريحة ، وذلك لجرد ان هذا القانون الخاص لم يتضمن احكاما خاصة بالتحقيق - وغير خاف ما ينطوى عليه مثل هذا النظر من اخلال بالحكمة التي قام عليها مثل هذا القانون الخاص المنظم للمحاكمات المذكورة . كما انه غنى عن البيان ان هيئة المحاكمة الخاصة تلك سلطة التحقيق فيها احيل اليها من امور تتولى المحاكمة فيها ، فالتحقيق - والحالة هذه - امر لا يمكن ان يتصور ، فى مفهوم المادة ٤٦ المشار اليها ان يكون مقصودا لذاته كسبب يمنع اعمال الفرض من قانون المحاكمة الخاصة ، تلك المحاكمة التي قامت على حكمة معينة استتقت هؤلاء من سريان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ عليهم ، وكل اولئك قاطع فى الدلالة على ان ما ورد فى المادة ٤٦ من الجبع بين التحقيق والتأديب انما ورد على حكم الفالب عادة ، لا كشرط مقصود لذاته عند اعمال هذا النص .

(طعن ١١٦ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٠/٥/٢١)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

سريان المادة ٨٥ من قانون نظام موظفى الدولة المعدلة
بلاقانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ على موظفى ومستخفى المحاكم
والنيابات .

ملخص الفتوى :

أن المشرع - عند وضع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ،
الخاص بنظام القضاء - لم يدر بخلافه أن يميز موظفي المحاكم
والنيابات ومستخدميها في علاقتهم بالحولة بتنظيم وأحكام
خاصة مغايرة للنظم والأحكام العامة المعمول بها بالنسبة إلى
موظفي الدولة كافة ، ذلك أنه نقل بعض الأحكام الهامة التي
تضمنتها نظم التوظيف التي كان معمولاً بها عند وضعه ، والتي
لم ير حرجاً في ترديدها لأهميتها ، مراعيًا في ذلك أمرين :
أولهما قيام التناسق بين هذه الأصول وبين أحكام قانون
التوظيف الجديد الذي كان معروضا على السلطة التشريعية
وقتئذ ، ثانيهما تعديل هذه الأحكام تعديلا يسيرا لا يخل بهذا
التناسق حتى تتفق وطبيعة العمل وسعة نطاقه بوزارة العدل .
وفيما عدا هذه الأصول العامة التي رأى لأهميتها أن يرددها
في بعض نصوصه . اجتزأ بالأحالة إلى القواعد العامة في
شئون التوظيف . يدل على ذلك ما تم عند نظر مشروع
القانون أمام اللجنة التشريعية بمجلس النواب من حذف كثير
من النصوص المنظمة لشئون وتعيين وترقية ونقل وتاديب موظفي
ومستخدمي المحاكم والنيابات والاستعاضة عنها بنص عام هو
نص المادة ٤٩ الذي يقضى بالرجوع إلى القواعد العامة المشار
إليها فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون - ومن الأحكام
التي نقلها المشروع من نظم التوظيف العامة إلى القانون رقم ١٤٧
لسنة ١٩٤٩ الحكم الوارد بالمادة ٧٨ ، وهو يتضمن القاعدة
الأساسية في شأن تاديب الموظفين عامة معدلة على نحو
لا يغفل بأصلها ، وذلك بتحويل رؤساء المحاكم إلى الكتاب
والمحضرين والمرجعين ، والنائب العام ورؤساء النيابة بالنسبة
إلى كتاب النيابة ، سلطة رؤساء المصالح في تاديب الموظفين

التابعين لهم ، على أن يكون ذلك في الحدود وطبقا للأحكام المبينة في المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١. بشأن نظام موظفي الدولة ، التي تتضمن الأصل العام في تاديب الموظفين بمعرفة رؤساء المصالح أو وكلاء الوزارات . هذا الأصل الذي يجب الرجوع إليه ، فيما لم يرد فيه نص مريح بقانون نظام القضاء ، في كافة شؤون تاديب موظفي ومستغني المحاكم والنيابات .

وهذا النظر يصدق على أحكام المادة من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بكافة تعديلاتها التي أدخلت عليها بقوانين لاحقة لهذا القانون ، ومن هذه التعديلات ما تضمنه القانون رقم ٦٢٠ لسنة ١٩٥٥ من إضافة فقرة جديدة إليها ، تقضي بتحويل الوزراء كافة سلطة تاديبية لم تكن لهم ، تفعل لهم اشرافا جديدا منتجا على شؤون تاديب موظفيهم ، وعلى قرارات الهيئات التاديبية التابعة لهم ، فيتداركون على وجه السرعة ما قد يقع فيها من خطأ أو انحراف أو سوء تقدير ، فيقررون بذلك العدالة في نصلها ، مما يحكي الموظفون بؤونة الالتجاء الى جهات القضاء الإداري مظلمين مما صدر ضدهم من قرارات تاديبية . ولما كانت نصوص القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء قد خلت من مثل هذا التنظيم لسلطة الوزير التاديبية ، فيتمعين الرجوع في هذا الصدد الى الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة ، يؤيد هذا النظر أن تلك الفترة قد جاءت بتعديل جوهري خطير في أسس وقواعد التاديب العامة التي كانت تقصر السلطة التاديبية على وكيل الوزارة ورئيس المحكمة . فلم يكن للوزير اختصاص في هذا الشأن ، فأصبح بهذا التعديل ذا اختصاص بارز في أمور التاديب ، وذلك تحقيقا لأشراف الوزراء على هذه الأمور اشرافاً يقتضيه حسن سير

العمل في الادارة الحكومية ، مما يدل على ان المشرع انما يعنى
بمريان هذا التمثيل على كافة موظفي الدولة. وبالنسبة الى
كافة الوزراء دون تفرقة ، تحقيقا لما يستهدفه من اصلاح في
هذا الصدد ، لذلك فان المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ ان يشان نظام موظفي الدولة تسري بكافة تعديلاتها على
موظفي ومستخدمى المحاكم والنيابات .

(فتوى ٣٥٠ - في ٣١/٥/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

صدر قرار من رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية
بإحالة احد العاملين بالمحاكم الى مجلس التاديب - صدور
القرار من مجلس التاديب المشكل برئاسة يجعل القرار معينا
بعيب جوهرى - الاصل العام قضى بامتناع من سبق أن أبدى
رأيا في شأن الأمر المحال بسببه العامل الى التاديب من
الاشتراك في نظر الدعوى والحكم فيها - لا يجوز القياس
على ما ورد بالمادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية الصادر
بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ والتي تقضى بانه لا يمنع من
الجلوس في هيئة مجلس التاديب سبق الاشتراك في طلب
الإحالة الى المعاش او رفع الدعوى التأديبية - هذا النص
الاخير نص استثنائي لا يجوز القياس عليه او التمسك به في
غير النطاق الذى في شقه - انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩
من القانون سالف الذكر ينص على تعيب العاملين بالمحاكم

وقد خلت هذه التصوص من نص مسائل نص المادة ٩٨ سابقة
الذكر أو من نص يحيل إليها .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان الثابت من سياق الوقائع على نحو ما سلف
بيانه أنه بعد أن تولت المراقبة العامة (للمقتدين) الإداري
بوزارة العدل تحقيق الشكوى المقدمة ضد الطامع احوالت
الأوراق الى السيد المستشار مدير علم المحاكم الذى احوالها
بدوره الى السيد المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة للنظر
وفي ٤ من يولييه سنة ١٩٧٦ قلم السيد المستشار
بصفته رئيس محكمة شمال القاهرة بالتأشير على مذكرة
التحقيق باحالة الطامع الى المحكمة التأديبية واصدر قراره
باحالته الى تلك المحكمة وفى ١٧ من يولييه سنة ١٩٧٦ اتفق
مجلس تأديب العاملين بمحكمة شمال القاهرة برئاسة السيد
المستشار لمحكمة الطامع واصدر فى ٢٩ من
يولييه سنة ١٩٧٦ القرار المطعون فيه ومن حيث ان قضاء
هذه المحكمة قد استقر على أن ثمة قدرا من الضمائم
التيورية يجب ان يتوافر كحد اثنى فى كل محكمة تأديبية ،
وهذا القدر تمليه العدالة المجردة وضمير الايصاف والاصول
العامة فى المحاكمات وان لم يرد عليه نفي ، ويستلزم من
المبادئ الأولية المقررة فى القوانين الخاصة بالاجراءات متواء
فى المحاكمات الجنائية أو التأديبية . ذلك ان القرار التأديبي
هو فى الواقع من الامر قضاء عقابى فى خصوصى الترتيب
الإدارى ، حتى ان المشرع فى المادة ١٦٦ من قانون السلطة القضائية
الصالحين بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ تحت قرار مجلس

التأديب بلفظ حكم تقضى بأن لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب ومن بين الضمانات الجوهرية حيده الهيئة التى تتولى محاكمة المعامل ، وقد اقتضى هذا فى المحاكمات الجنائية والتأديبية ان من يبدى رأيه يمتنع عليه الاشتراك فى نظر الدعوى والحكم فيها ، وذلك ضمانا لحيدة القاضي أو عضو مجلس التأديب الذى يجلس من المتهم مجلس الحكم بينه وبين سلطة الاتهام حتى يطمئن الى عدالة قاضيه وتجرده من التأثير بعتيدة سبق أن كونها عن المتهم موضوع المحاكمة . وقد وردت هذا الأصل المادتان ٢٤٧ ، ٢٤٨ من القانون الاجراءات الجنائية ، كما بينت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الأحوال التى يكون فيها القاضي غير صالح لنظر الدعوى منوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم ، ومن بين هذه الأحوال سبق الانتهاء أو الكتابة فى الدعوى أى ابداء الرأى فيها ، ورتبت المادة ١٤٧ من ذات القانون جزاء البطالان على عمل القاضي أو قضاؤه فى الأحوال المتفرقة . ولا ينال مما سبق ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التى تقضى بأنه لا يمنع من الجلوس فى هيئة مجلس التأديب سبق الاشتراك فى طلب الاحالة الى المعاش أو رفع الدعوى التأديبية ، ذلك أن هذا النص دور فى مجال مساندة القضاء تأديبيا المنصوص عليها فى الفصل التاسع من الباب الثانى من القانون المذكور ، بينما انتظمت المواد من ١٦٤ حتى ١٦٩ منه على تأديب المعاملين بالمحاكم ، وقد خلت هذه القواعد من نص مماثل لنص المادة ٩٩ سالف الذكر أو من نص يحيل اليها ، وهذا النص الأخير هو نص استثنائى فلا يجوز القياس عليه أو التمسك به فى غير النطاق الذى فى شأنه ، ويتمين الالتجاء الى الأصل العام السابق بيانه والذى يقضى بامتناع من سبق ان ابدى رأيا فى

شأن الأمر المحال بسببه العامل الى التأديب من الاشتراك في نظر الدموى والحكم فيها . ويكون القرار الذى يصدر على خلاف هذا الأصل مميباً بغييب جوهزى ومن حيث أن السيد المستشار رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية هو الذى قرر احالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية وأصدر القرار بإحالته الى مجلس التأديب متضمناً ما نسب اليه من مخالفات فان مفاد ذلك ان يتيقنه قد اطمأنت مسبقاً الى صحة الاتهام المسمى الى الطعين واذا أبدى رايه في موضوع الاتهام الذى وجهه للطاعن على هذا النحو فانه في عبء ما سلف يكون غير صالح قانوناً للجلوس في مجلس تأديب الطاعن ، ويكون القرار الصادر عن مجلس التأديب المشكل برئاسة الأمر كذلك قد شابه البطلان ويتمين الحكم بالفائه ، ولا سبيل للتمدى لوضع الطعن لما ينطوى عليه ذلك من اخلال باجراء التقاضى وتفويت درجة من درجاته .

ومن حيث انه متى استبان ما سلف فان القرار المطعون فيه يكون قد وقع باطلاً ومخالفاً للنظام العام ، وتمن لذلك الحكم بالفائه دون حاجة الى مناقشة أوجه الطعن الأخرى واعادة الدموى التأديبية الى مجلس تأديب العاملين بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية من جديد أمام هيئة اخرى والزمته الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن ٤٣٨ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٨١/١١/٢١)

قاعدة رقم (٣١٩)

البدا :

يظل المجلس المخصوص بموزارة العدل مختصا بالفصل
في التظلمات المرفوعة من قرارات مجالس تاديب العاملين
بالحكم الصادرة قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢
بشأن السلطة القضائية .

ملخص الحكم :

أعاد قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم
٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي عمل به من تاريخ نشره في ٥ من
أكتوبر ١٩٧٢ تنظيم أحكام تاديب العاملين بالمحاكم على نحو
جعل بمقتضاه تاديبهم أمام مجالس تاديب على درجة واحدة ،
واسم يخول بذلك لذوى الشأن استئناف قرارات تلك المجالس
أمام مجلس تاديب أعلى ، وهو ما كان يسمى من قبل بالمجلس
المخصوص المتعقد بموزارة العدل للفصل في التظلمات التي كانت
ترفع اليه من أحكام مجالس تاديب العاملين في محكمة
النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابات . على
أن المجلس المخصوص بموزارة العدل يظل مختصا بالفصل
فيما تقدم اليه من تظلمات طعنا في قرارات مجالس التاديب
الصادرة قبل تاريخ العمل بالقانون سالف الذكر . فإذا أحال
كان مدير عام ادارة المحاكم بموزارة العدل بقرار منحه الى
المحكمة الادارية العليا للاختصاص بالفصل فيها ، كان هذا
القرار غير جائز ، ويظل الفصل في تلك التظلمات من

اختصاص الجهة التي كانت مختصة بها في ظل القانون السابق.
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية :

اطلع ١١ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٥/٣/١٤١٨

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

المخالفات المالية التي يقررها موظفون ممن تنظم قواعد.
توظيفهم قوانين خاصة - ينمقد الاختصاص بنظرها لجلس
التأديب التي اتساعها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ - مثال.
بالنسبة لموظفي المحاكم والنيابات .

ملخص الفتوى :

صر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ في ٣٠ من مارس سنة
١٩٥٧ معدلا لبعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن
نظام موظفي الدولة في عدة مواضع ، فاستبدل بعض أحكام
بأخرى واستحدث أحكاما جديدة ، وانتهى في المادة الثالثة منه
الى إلغاء المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مجلس
تأديب لمحاكمة الموظفين المسؤولين عن المخالفات المالية ، وذلك
اكتفاء بادماج أحكامه في نصوص القانون رقم ٢١٠ لسنة
١٩٥١ ، وأعاد توزيع الاختصاص على مجلس تأديب الموظفين.
تبعا لدرجات وظائفهم ، مع مراعاة تمثيل ديوان المحاسبة
في تشكيل المجلس كلما استطلت التهمة على مخالفة مالية ،
وتمثيل ديوان الموظفين كلما كانت المخالفة إدارية بحتة . (المواد

٨٦ ، ٨٦ / ١ / ٨٦ مكررا أولا وثانيا ، ٨٩ مكررا أولا وثانيا . وكان من بين الأحكام التي أدخلها المشرع على القانون رقم « ٢١ » لسنة ١٩٥١ ما نصت عليه المادة ١٠٢ مكررا من أنه « بالنسبة للمخالفات المالية، تبرز أحكام هذا القانون على جميع موظفي الدولة عدا الوزراء ونوابهم » .

ولئن كان المشرع قد أورد هذا الحكم الأخير على إطلاقه فقد استبقى في الوقت ذاته نص المادة ١٣١ من ذلك القانون ، التي ترس في فقرتها الرابعة قاعدة أصلية ، مؤداها عدم سريان أحكام ذلك القانون (أي قانون موظفي الدولة برمته) على طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين .

ولما كان قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ هو الذي ينظم قواعد توظيف وتأديب موظفي المحاكم والنيابات فإن أعمال نص الفقرة الرابعة من المادة ١٣٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ يقضى إلى عدم سريان هذا القانون على هؤلاء الموظفين إلا فيما لا تنص عليه قوانينهم الخاصة من أحكام .

ومدار البحث هو ما إذا كان الوضع يتغير فيما يتعلق بالمخالفات المالية بعد أن أدمجت في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ ، وبعد أن نصت المادة ١٠٢ مكررا على سريان أحكام ذلك القانون فيما يتعلق بالمخالفات المالية على جمع موظفي الدولة عدا الوزراء ونوابهم ، أم أن الأصل المقرر في المادة ١٣١ من ذلك القانون ، والذي لم يمس المشرع بتعديل يظل نافذ المعمول رغم وجود النص الوارد في المادة ١٠٢ مكررا ، بحيث يحد من الإطلاق الذي التزمه التعديل بالنسبة إلى الموظفين الذين يراد سريان أحكامه عليهم .

ويبين من استعراض نصوص القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ الخاصة بتأديب الموظفين وتشكيل مجلس التأديب ، ونصوص القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، ان المشرع يستهدف بالتعديل الذي جاء به القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ ، في أحكام تأديب الموظفين اقرار الأحكام الخاصة بالمخالفات المالية في مقرها الطبيعي من القانون الخاص بنظام موظفي الدولة ، ذلك لأن الأحكام المشار إليها أنها تكمل الأحكام المنظمة للموظفة العامة التي تضمنها هذا القانون .

وقد نقل المشرع الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — بهذا التعديل — أحكاما بنفسها من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء مجلس تأديبي لمحكمة الموظفين المسئولين عن المخالفات المالية ، مما يدل على ان هذا المرسوم بقانون هو المصدر الذي استقى منه التعديل الآخر أحكامه في شأن المخالفات المالية .

ويبين من الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وعلى مذكرته الإيضاحية ان المشرع قد تغيا بهذا المرسوم بقانون ان يعقد الاختصاص بتوقيع الجزاء عن المخالفات المالية التي يقرنها الموظف العام بمجلوه الشامل — باستثناء الوزراء — لمجلس التأديب الذي انشئ بمقتضى هذا المرسوم نظرا لما للمخالفات المالية من طبيعة خاصة تقتضى ان يكون ديوان المحاسبة — باعتباره المهيمن على الرقابة المالية — ممثلا في تشكيل هذا المجلس الى جانب العنصر القضائي ، الأمر الذي يحقق ضمانا للموظف يكفل سلامة المحاكمة ، ويقر العدالة في المخالفات المالية .

والمرسوم بقانون مالف الذكر بإنشائه هذا المجلس

التأديبي وتخويله دون سواء اختصاص الفصل في المخالفات المالية التي تقع من الموظفين العموميين يكون قد السفي - باعتباره ناسباً لما قبله - اختصاص أية هيئة تأديبية أخرى كانت تتولى هذا الاختصاص بمقتضى أحكام القانون العائم للموظفين ، أو بمقتضى القوانين الخاصة التي تنظم قواعد توظيف طوائف معينة من الموظفين .

واذ ألغى المشرع المرسوم بقانون سالف الذكر بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ المعدل للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ . فإنه لم يرد اختصاص الفصل في المخالفات المالية الى الهيئات أو المجالس التي كانت تتولاها قبل صدور المرسوم المذكور ، ولكنه أحل تشكيلا تأديبيا معينا محل المجلس التأديبي للمخالفات المالية الذي كان ينظره المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٢ ، ومن ثم انشأ المجلس التأديبي العادى والمجلس التأديبي العالى والمجلس التأديبي الأعلى ، وأوجب تمثيل ديوان المحاسبة في تشكيل المجلس عند النظر المخالفات المالية ، ونص صراحة في المادة الثانية من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ على إحالة المخالفات المالية التي لم يفصل فيها بحالنها الى مجلس التأديب المختص طبقاً لأحكام هذا القانون ، مما يفصح عن نية المشرع في إحلال هذه المجالس دون سواها محل المجلس التأديبي للمخالفات المالية في اختصاصه بالفصل في هذه المخالفات . لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للتقسم الاستشارى الى أن مجالس التأديب الابتدائية والعالية التي أنشأها القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٧ هي المختصة دون سواها بمحاكم موظفى المحاكم والنيابات عن المخالفات المالية التي يرتكبونها .

(فتوى ٣٤٧ - فى ١٩٥٧/٦/٣٠)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ :

القرار الصادر من مجلس التدبير في أمر مما تمك
جامعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه - اعتباره مجرد
فعل مادي عديم الأثر قانونا .

ملخص الحكم :

إذا أصدر مجلس تدبير الموظفين قراره في محاكمة عالم
من علماء الأزهر للعمل نسب إليه ، هو في حقيقته وجوهره
مما تمسك به جامعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ، كان
قراره عديم الأثر قانونا ، لأن هذا العيب الذي اعتور القرار
لا يجعله مشويا بمجرد عيب عادي من عيوب عدم الاختصاص
مما يعيبه ويجعله قابلا للإلغاء مع اعتباره قائما قانونا
إلى أن يقضى بإلغائه ، بل هو عيب ينهض إلى حد اغتصاب
السلطة الذي ينزل بالقرار إلى جعله مجرد فعل مادي
عديم الأثر قانونا .

(طعن ٣٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٤/١/١٩٥٦)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

الاختصاص بتدبير المهنيين بالجامعة المنتهين للعمل

باتحاد الطلاب عن المخالفات التي يرتكبونها في عملهم بالانتماء
— معقود لسلطات التأديب بالجامعة دون الاتحاد .

ملخص الحكم :

ان الطاعن من العاملين بالجامعة ويتنفل احدى الدرجات — ببيزائيتها ، وهو بهذه المثابة يخضع في تأديبه لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحكمات التأديبية فيما لم يرد له نص خاص في القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ شأن تنظيم الجامعات . ولما كانت المخالفات التي ارتكبها المذكور في اتحاد طلاب الجامعة بوصفه مندوبه الصرف به تكشف عن عدم نزاهته وأمانته — على ما سيأتي بيانه — وكان من شأن هذا السلوك ان نمكس على سلوكه العام في مجال عمله بالجامعة من حيث الاخلال بكرامتها ومقتضياتها على وجه يفقده الثقة والاعتبار ، فان هذا السلوك، بشكل مخالفه تأديبية تبرر للجامعة النظر في أمره تأديبيا . ولا ينال من ذلك ما نصت عليه اللائحة الادارية والمالية لاتحاد الطلاب سالفة الذكر في المادة ٧٢ منها من أن « تعرض المخالفات المالية والادارية على مجالس الاتحاد لبت فيها » وما نصت عليه المادة ٧٥ من أن « يباشر المكتب التنفيذي للاتحاد العام او اتحاد الجامعة والمعاهد العالية سلطة توقيع العقوبات . او الجزاء على الجهاز الوظيفي للاتحاد بعد اجراء التحقيق اللازم بناء على طلب رئيس الاتحاد . » ذلك ان شرط سلب اختصاص الجامعة في تأديب العاملين بها وفقا لأحكام القانون على ما سبق بيانه ، وتحويل هذا الاختصاص الى سلطات اتحاد الطلاب بالنسبة لما يرتكبه هؤلاء العاملين

في عملهم بالاتحاد : ان يكون هذا الاختصاص قد خول لاتحاد
الطلاب يقتضون وان تمليك سلطات الاتحاد توقيف جزاءات بين
جنس الجزاءات التي تمليك الجامعة توقيعها على العاملين بها
وتتناسب مع ما يرتكبه من ذنب . واذا خول اتحاد الطلاب
سلطة معاقبة الجهاز الوظيفي به بمجرد قرار وزاري ليس من
شأنه ان يخالف القانون او يعد له ، وكان هذا القرار وقرار
رئيس الجمهورية رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٦٨ سلف الذكر لم ينطويا
على بيان الجزاءات الواجب تطبيقها ولا حدود هذه السلطات
التأديبية ، فان سلطة الاتحاد في توقيع الجزاءات بالنسبة
للعاملين به المتسدين من الجامعة شأن الطامن لا يمكن ان تتعد
الا الى ما يمس العلاقة التي تربط الاتحاد بهؤلاء العاملين ، دون
التعرق الى ما يمس الرابطة الوظيفية بينهم وبين الجامعة
والحنوق المنبقة عنها ، والتي يظل الاختصاص بالنسبة لها
من حق سلطات التأديب في الجامعة دون سواها . ومن ثم
فلا مسوغ للقول بان سلطة الاتحاد في هذا الشأن تجب
سلطة الجامعة في تأديب العاملين بها والا كان يؤدي ذلك
اب تحريم الجامعة من مسطرة العاملين بها تأديبيا بهما كانت
درجة جسامه خروجهم على مقتضيات وظائفهم .

(نحن ٧ لسنة ١٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

مجلس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس
بجامعة القاهرة - ولايته في الفصل في الدعوى التأديبية

(م ٤٢ - ج ٩)

الإحالة اليه تتحدد عناصرها في قرار الإحالة - تجاوز مجلس
التأديب لحدود الإحالة الصادرة من نائب رئيس جامعة القاهرة
وقضائه على الطاعنين ومن غير المحالين اليه ولم يوجه اليها
أي اتهام خلال مراحل التأديب - خروج مجلس التأديب عن
حدود ولايته المحددة النطاق في قرار الإحالة وإخلاله بحق
جوهرى هو كفالة الدفاع أمام جهات التأديب الأمر الذى
يبنى عليه أن يصبح قراره فى شقه الذى قضى بتحميل الطاعنين
ثلاثى قيمة العجز فى مهدة المتهم باطلا وعدم الأثر .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن القرار الصادر من رئيس جامعة القاهرة بالإنباء
رقم ١٨٣ الصادر بتاريخ ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ قد اقتصر
على إحالة المسائل بمعهد السرطان الى مجلس
تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بجامعة
القاهرة لحاكمته فيما نسب اليه فى التحقيق الإدارى الذى أجرى
بمعرفة الشئون القانونية بمعهد السرطان من أنه قد أهمل
أهبالا جسيما فى المحافظة على عهدته مما يترتب عليه ضياع
عدد ٥٦١ علبة أفلام اشعة صدرت ببلغ ٥٤٥ مليون و ٢٢ جنيها .
ومن حيث أن مجلس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة
التدريس بجامعة القاهرة وبعد أن اقر اختصاصه بأمر إحالة
المسائل اليه للنظر فيها هو منسوب اليه
قد استمع الى شهادة شهود الواقعة على التوجه المبين بمحاضر
جلساته ومن بين هؤلاء الشهود الطاعنين ولم يوجه اليها
مجلس التأديب ثمة اتهام معين بل اقتصر دورهم على الشهادة
بما فى علمهم عن ان واقعة محل مسألة العامل المحال الى

التأديب شأن بتأني الشهود والذين أدلوا بشهادتهم أمام المجلس المذكور . ومن حيث أن مجلس التأديب وبعد أن انتهى في حيثيات قراره الى أن المسؤولية الكاملة من قيمة ما تقدم من مهدة العامل تقع على عاتقه فقد نسب الى الطاعنين اهمالهما في التبليغ عن العجز الذي هو بمهدة العامل المحال الى التأديب وخلص مجلس التأديب من ذلك الى انه من العدالة تحميلهما مع انتهم بقية العجز بالتساوى .

ومن حيث انه متى كان ما سلف وكان مجلس التأديب المذكور قد انعقدت له ولاية الفصل نحو الدعوى التأديبية المحالة اليه والتي تتحدد عناصرها بما في ذلك شخص المحال الى التأديب بملى مقتضى قرار الاحالة وكان من الأصول المسلم بها في نطق التأديب كماله الدفاع أمام جهة التأديب فان تجاوز مجلس التأديب المذكور لحدود امر الاحالة الصادر من نائب رئيس جامعة القاهرة وقضائه على الطاعنين وهما غير محالين اليه ولم يوجه اليهما اى اتهام خلال مراحل التأديب بدءا من التحقيق حتى صدور قرار مجلس التأديب المطعون فيه ، فان مجلس التأديب يكون والحال كذلك قد خرج من حدود ولايته المحددة النطق في قرار الاحالة واخل بحق جوهرى هو كماله الدفاع أمام جهات التأديب الامر الذي يبنى عليه ان يصحح القرار المطعون فيه في شقه الذي قضى بتحميل الطاعنين بشئى قيمة العجز في مهدة انتهم باطلا وعديم الاكبر ويتمين لاجل ذلك القضاء بالقائه في هذا الشق المطعون فيه والزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ٣١٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٩٢/١/٩)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

نص القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالى على تحويل مجلس ادارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بالموظفين والممال التى تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم ونقلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافاتهم وتاديبهم وسافر شئونهم الاجتماعية والانارية دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها فى الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة - صدور قرار وزير الكهرباء والسد العالى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ باصدار لائحة التحقيق والتاديب والجزاءات للعاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالى - نص المادة ١٤ منه على ان تتولى المحكمة التأديبية المختصة محكمة العاملين من الدرجة الثانية فما فوقها اما العاملون من الدرجة الثالثة فما دونها فتتكون محكمتهم امام مجلس تاديب - نظام التاديب وقد صدر بناء على قانون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالى يبقى نافذ المفعول حتى يصدر صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - الاصل المقرر هو ان القانون العام لا يلغى القانون الخاص - لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الى الفاء صريح انظم التاديب المقررة بقوانين خاصة فتبقى سارية نافذة حتى يعدد العمل بهذا القانون - نتيجة ذلك : الاختصاص فى تاديب العاملين بهيئة بناء السد العالى من الدرجة الثالثة

فيها دونها منوطا بمجلس التأديب المشكل في هذا الشأن ولا يتمدد الاختصاص في شأنهم المحكمة التأديبية ابتداء - اختصاصها بنظر الطعن في القرار الإداري النهائي الذي ينتهي إليه مجلس التأديب وجهة التظلم والتعقيب الإدارية ليس من شأنه ان يجعل لها الاختصاص المبدا في نظر تأديبهم وانما هو من شأن مجلس التأديب الذي يمثل الخطوة الأولى اساسا ضمن سلسلة اجراءات تعقيب هؤلاء العاملين .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن بعض الاحكام الخاصة بالهيئة العامة لبناء السد العالي قد خول - بمقتضى المادة الثانية منه - مجلس ادارة الهيئة وضع اللوائح الخاصة بالموظفين والعمال التي تنظم قواعد تعيينهم وترقياتهم ونقائهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم وتأديبهم وبشأن شئونهم الاجتماعية والادارية وذلك دون التقيد بالقوانين واللوائح المعمول بها في الحومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة وأن تعتمد هذه اللوائح من وزير السد العالي ، وقضت المادة الثالثة بأن يلقى كل نص يتعارض وأحكام هذا القانون .

ومن حيث انه قد صدر - نفيذا لهذا القانون - القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ من وزير الكهرباء والسد العالي باصدار لائحة التحقيق والتأديب والجزاءات للعاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي وقد نصت المادة ١٤ منه على أن « تتولى المحكمة التأديبية المختصة محاكمة العاملين من الدرجة الثانية مما فوقها اما العاملون من الدرجة الثالثة فما دونها فتكون

محاكمهم امام مجلس تاديب يشكل بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة من اثنين من كبار العاملين بالهيئة لا تقل درجتهم عن الثانية وأحد اعضاء الادارة القانونية ويرأس المجلس أعلى الأعضاء درجة ثم اقدمهم ثم اكبرهم سنا حسب الأحوال ، وأوردت المواد التالية بعض الأحكام المتعلقة بحدود اختصاص مجلس التاديب واجراءات اقامة الدعوى التأديبية ومباشرتها حامه وشروط صحة انعقاد المجلس وقراراته ، وقضت المادة ١٩ بأن قرارات المجلس تكون نافذة ويجوز النظام منها الى رئيس مجلس الادارة خلال ستين يوما من تاريخ العلم بالقرار ويكون له تخفيف العقوبة دون تشديدها .

ومن حيث أنه يبين مما سلف حرص المشرع على ان يخص العاملين في الهيئة العامة لبناء السد العالي - تقديرا للمقدرات التي احاطت بتنفيذ المشروع - بتنظيم خاص لحياتهم الوظيفية ومن بينها كيفية تاديبهم والجهات التي ناط بها توقيع الجزاءات التأديبية ، وصاغ في هذا الخصوص طريق التاديب على وضع نظام مرق فيه بين العاملين من الدرجة الثانية فما فوقها فجعل الاختصاص في تاديبهم منوطا بالحكمة التأديبية المختصة واما من هم في الدرجة الثالثة فما دونها فتد عهد الى مجلس تاديب يشكل بقرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة على الوجه الذي سلف ، وبهذه المثابة فان هذا النظام من التاديب وقد صدر بناء على قانون خاص بالهيئة العامة لبناء السد العالي يبقى قائما نافذ المفعول حتى بعد صدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة الذي جعل الولاية في تاديب العاملين المستنئين بالجهاز الاداري للدولة للمحاكم التأديبية ذلك ان الاصل المقرر هو ان القانون العام لا يلغى القانون الخاص وان لم يشر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار

إليه الى الغناء صريح لنظم التاديب المقررة بقوانين خلاصة فانها تبقى سارية نافذة حتى بعد العمل بهذا القانون .
ومبين ثم فان ولاية تاديب العاملين من الدرجة الثالثة منها دونها بهيئة بناء السد العالي - شأن الطاعنين - تكون قد نيطت قبلونا بمجلس التاديب المشكل على الوجه سالف البيان ، واذا كانت قرارات هذا المجلس لا تعد بمثابة الأحكام التي تصدرها المحاكم التأديبية بحسبان ان قراراته ليست نهائية وانما يجوز التظلم منها للسلطة الرئاسية ممثلة في رئيس مجلس الإدارة الذي يملك سلطة التعقيب عليها على الوجه الذي فصلته المادة ١٩ من القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٦٨ آنف الذكر ، فان مجلس التاديب يبتغي خطوة من خطوات تاديب هذه الطائفة من العاملين وهي خطوة شكلية ضمن حلقة متصلة تتعلق بالاسلوب الاجرائي المرسوم لتاديبهم لا ينبغي الحيد عنها أو اغفالها ، ويبقى على ذلك الاختصاص في تاديب العاملين بهيئة بناء السد العالي من الدرجة الثالثة فما دونها منوطا بمجلس التاديب المشار اليه في المادة ١٤ من القرار الوزاري المذكور ولا ينعقد الاختصاص في شأنهم للمحكمة التأديبية ابتداء ذلك لأن اختصاصها بنظر الطعن في القرار الإداري النهائي الذي قد ينتهي اليه مجلس التاديب وجهة التظلم والتعقيب الادارية ليس من شأنه ان يجعل لها الاختصاص المبتدأ في نظر تاديبهم وانما هو من شأن مجلس التاديب الذي يمثل الخطوة الأولى لاسما ضمن سلسلة اجراءات تاديب هؤلاء العاملين .

ومن حيث انه متى استبان ما سلف فان الحكم المطعون فيه اذ قضى ابتداء بتاديب عاملين بالهيئة العامة لبناء السد العالي من الدرجة الثالثة لما دونها يكون قد خالف صحيح حكم القانون ويتمين الحكم بالفائز .

ومن حيث أن ما تقضى به المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من وجوب إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عند الحكم بعدم الاختصاص فإنه لما كان حكم هذا النسخ لا يرى إلا بين المحاكم القضائية ، وكان مجلس تاديب القائلين بالهيئة العامة لبناء المنشد الضاللي ليس بمحكمة على ما سلك يلائم فإنه لا يكون ثمة مجال لأعمال حكم هذا النسخ في الحالة الماثلة .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فقد تعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المطعون فيه والجهة الادارية وثانها في أمر تاديب الطاعنين باعتبار أن أمر تاديبهم ابتداء منوط بها دون المحكمة التاديبية .

(طعن ٩٢٥ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٨١/١/٢٤)

تعليق:

هل نعود الى نظام مجالس التاديب ؟ :

طبقا للقواعد التي كان معمولا بها أول الأمر ، فإن تاديب العاملين كان من اختصاص السلطة الادارية بالنسبة للعقوبات البسيطة نسبيا ، في حين تختص مجالس التاديب المختلفة بتوقيع العقوبات الأشد وهي التي كانت تجلوز الخصم من المرتب ، وتشكل من عناصر ادارية وقضائية مع غلبة العناصر الادارية ، وتطبق اجراءات مشبعة بالصيغة القضائية حيث تنطوى على بعض ضمانات الاجراءات القضائية وان كانت لا ترقى الى مرتبة هذه الاجراءات . وبذلك كان المشرع يأخذ بجانب النظام الاداري بالنظام شبه القضائي .

واستمر هذا وضع مقصرة في ظل العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفي الدولة حيث اختصت السلطة الإدارية بتوقيع العقوبات التأديبية البسيطة ، واختصت المجالس التأديبية التي يغلب في تشكيلها العنصر الإداري بتوقيع غير ذلك من العقوبات . وهذه المجالس طبقا للمادة ٨٦ وما بعدها من القانون المذكور هي : مجلس التأديب الأعلى ، ويختص بمسألة الموظفين من درجة وكيل وزارة مساعد فما فوقها ، ومجلس التأديب العالي ، ويختص بمسألة الموظفين من الدرجة الثانية الى درجة مدير عام ، ومجلس التأديب العنصرى ، ويختص بمحاكمة الموظفين لغاية الدرجة الثالثة .

وفي سبيل القضاء على العيوب التي شاب نظام التأديب ، وفي مقدمتها تعدد مجالس التأديب وما أثاره من تعقيدات وبطء في الاجراءات وقتذاك ، صدر بتاريخ ١١ من اغسطس ١٩٥٨ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية ، ونص في المادة ١٨ منه على أن يختص بمحاكمة الموظفين المعينين على وظائف دائمة من المخالفات المالية والادارية محاكم تأديبية . ويختلف تشكيل هذه المحاكم على حسب درجة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية ، وعلى حسب نوع المخالفة ، وما اذا كانت مالية او ادارية . والعنصر الغالب في اعضائها من اعضاء مجلس الدولة . وطبقا للمادة ١٩ من القانون ، يختص رئيس مجلس الدولة بتعيين عدد المحاكم التأديبية ومقرها ودوائر اختصاصها وتشكيلها بعد اخذ رأى مدير عام النيابة الادارية . ويجانب هذه المحاكم التأديبية فان للسلطة الادارية توقيع عقوبات الإنذار والخصم من المرتب .

على انه بالنسبة لبعض طوائف العمال بالدولة ممن تنظم

وظائفهم قوانين خاصة ، فان مساطتهم التأديبية ظلت من اختصاص مجالس التأديب المنصوص عليها في القوانين المذكورة .
مثال ذلك رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة
وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

وبالنسبة لشاغلي بعض الوظائف الخاصة التي تتطلب
بصفة استثنائية قدرا كبيرا من الانضباط والنظام بالنسبة
لغيرها في ضوء طبيعة واجباتها ، فان التأديب من اختصاص
السلطة الادارية بالنسبة لبعض العقوبات ، ومن اختصاص مجلس
التأديب بالنسبة لبقية العقوبات ، مثال ذلك وظائف الشرطة
(القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة) والقوات
المسلحة (القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة
والترقية لضباط القوات المسلحة) .

وبذلك فان سلطة التأديب في ظل هذا الوضع منسوبة
بالسلطة الرئاسية الادارية المختصة في بعض الحالات وبالحاكم
التأديبي بالنسبة للعاملين في الدولة بصفة عامة ، بالإضافة
الى مجالس التأديب المنصوص عليها في بعض القوانين الخاصة
لطوائف معينة .

ولكل من هذه الجهات اختصاصات محددة على الوجه
المبين بالقوانين . وهذا هو الوضع الحالي في ظل العمل
بقوانين التوظيف بين القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . ومن ثم
فانه فيما عدا بعض الأنظمة الخاصة بالتأديب المثبتة في مجالس
التأديب لبعض الطوائف ، فانه منذ تاريخ العمل بالقانون رقم
١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه يمكن القول بأن المشرع المصري
يأخذ بالنظامين الاداري والقضائي في التأديب في آن واحد بعدد

أن كان يسير على الجبع بين النظامين الإداري (الرئاسي) وشبه
القضائي « د. أحمد موسى - المرجع السابق - محمد رشوان أحمد
وأبراهيم عباس منصور - الإجراءات التأديبية للمعاملين المدنيين
بالحكومد والقطاع العلم ١٩٦٩ - ص ١٢٧ والدكتور عبد الفتاح
حسن السلطة المختصة بتأديب المعاملين المدنيين فى التشريع
المقارن والتشريع المصرى - مجلة العلوم الادارية - السنة
السابعة - العدد الأول - ص ٩ والعدد الثانى - ص ١١ » .

ومن مراجعة نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨
واللائحة الداخلية للنسابة الادارية والمحاكم التأديبية يتضح وجود
صلات وروابط قوية بين المحاكم التأديبية التى تعبر الجهة
القضائية المختصة بالتأديب وبين مجلس الدولة باعتباره جهة
القضاء الإدارى اذ يتم تشكيل هذه المحاكم من أعضاء اغلبيهم
من مجلس الدولة ، ويتولى رئيس المجلس تعيين عدد هذه
المحاكم ومقرها ومدد جلساتها وإيام وساعات انعقادها ، كما
يظمن فى احكامها امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة
: المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٤ و ٣٢ من القانون والمواد ٣٩ و ٤١
و ٤٢ من اللائحة) .

ورغم هذه الروابط الوثيقة بين الجهتين ، فان المحاكم
التأديبية لم تعتبر جزءا من القسم القضائى بمجلس الدولة ،
اذ ان المادة الثالثة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن
مجلس الدولة وهو قانون صادر بعد العمل بالقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٥٨ المنشار اليه ، قد حددت الجهات التى يؤلف منها
القسم القضائى على سبيل الحصر وهى المحكمة الادارية العليا
ومحكمة القضاء الإدارى والمحاكم الادارية وهيئة منوضى الدولة ،
دون ذكر للمحاكم التأديبية ، مما يستتبع القول باعتبار المحاكم

التأديبية في ظل العمل بقانون مجلس الدولة المذكور جهة قضائية مستقلة عن كل من القضاء العادي ومجلس الدولة .
الدكتور أحمد كمال أبو الجذ - رقابة القضاء على أعمال الإدارة -
١٩٦٢/٦٢ - ص ١٤٦ و ١٤٧ .

وفي تقدير نظام التلايب المصري ، بعد انشاء المحاكم التأديبية في ظل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ وحتى هذه المرحلة من مراحل تطوره ، رأى معظم الفقهاء انه في حاجة الى تطوير يحقق مصلحة العامل والمرفق على السواء . وبمراعاة ان تشكل المحاكم التأديبية يغلب عليه العنصر القضائي لا الاداري ، ويتحصل هذا العنصر الأخير في اعضاء من الجهازين المركزيين للتنظيم والإدارة والمحاسبات دون غيرهم من اعضاء الجهة الادارية التي يتبعها العامل ، ومن ثم فلا تبع الجزء من ذات المرفق المتصل بنشاط العامل . وبذلك فقد اختلفت الاراء في هذا الشأن .

فهناك من يرى ان النظام التأديبي الملزم يكون بتوقيع الجزاء بمعرفة هيئة ادارية على قرار مجلس التأديب من درجة واحدة يغلب على تشكيله الطابع الاداري مع طعيمة بالعنصر القضائي لكسالة سلامة تطبيق القانون ، وان يكون نظر الطعن في قرارات مثل هذه الهيئة او المجلس من اختصاص جهة قضائية خالصة وعلى درجتين سواء كانت جهة قضائية مستقلة بالتأديب ام انها هي ذاتها جهة القضاء الاداري . وعلى مقتضى هذا الرأي ، فان نظام مجالس التأديب الذي كان سائدا قبل سنة ١٩٥٨ في مصر يعتبر اكثر اتفاناً مع مقتضيات الوظيفة العامة وفعالية الإدارة وزيادة الإنتاج (الدكتور سليمان الطماوى - مبادئ القانون الاداري - ١٩٦٥ ص ٧٨٤ والدكتور محمد عصفور - ضوابط التأديب في نطاق الوظيفة

العامية - مجلة العلوم الادارية السنة الخامسة العدد الاول
ص ٣) .

وقد اتجه فريق آخر الى تأييد نظام المحاكم التأديبية .
بجانب النظام الرئاسي في حدوده المرسومة ، مع ما تضمنه نظام
هذه المحاكم في الفترة المشار اليها من تغليب العنصر القضائي
على الإداري وتوفر ضمانات ورعاية اكبر للمعاملين ، متجهين بذلك
نحو ترجيح فكرة الضمان ، باعتبار ان التغليب في حقيقته
خضومة قضائية بين الموظف والادارة ، وهي وإن لم تكن خصومة
تخمينية ، فانها خصومة على كل حال يتطلب حسبها توفير
الضمانات الكافية (الدكتور محمد جويث المظلم - المرجع السابق .
- ص ٣٥٤ و ٤٠٩) .

واتجه فريق ثالث الى تأييد تغليب العنصر القضائي في
تشكيل المحاكم التأديبية ، ونادوا بجعل التشكيل كلية من عناصر
قضائية حتى تصبح قضاء تأديبيا بالمعنى الفني ، وتتوافر لها
كل الضمانات ، خصوصا وأنه لا توجد حاجة لاشراك العناصر
الإدارية في التشكيل نظرا لاكتساب العناصر القضائية التي
نعمل في مجال التغليب الخبرة الكافية (محمد رشوان احمد
وابراهيم عباس منصور - المرجع السابق - ص ١٤٤) .

وتشيا مع هذا الاتجاه ، صدر بالفعل دستور ١١
سبتمبر ١٩٧١ متضمنا في المادة ١٧٢ منه اختصاص مجلس
الدولة بالفصل في الدعاوى التأديبية ، مما يفيد تولى جهة
القضاء الإداري ولاية التغليب بصفة عامة مع ما يتطلبه ذلك
من إعادة تشكيل المحاكم التأديبية ، التي أصبحت جزءا منه ،
من عناصر قضائية خالصة واستبعاد أي عنصر إداري منها ؛
ونفيذا لذلك صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس

الدولة وتص في مادته الثالثة على المحاكم التأديبية ضمن محاكم القسم القضائي بالمجلس . وأوضحت المواد ٧ ، ٨ ، ٩ من القانون تشكيل ومقر المحاكم التأديبية وجهة الادعاء امامها ، كما بينت المواد من ١٥ الى ٢٢ وما بعدها اختصاص هذه المحاكم ونظمت المواد من ٣٤ الى ٤٣ الاجراءات امامها . وطبقا للمادة الاولى من قانون الاصدار فقد ألغيت جميع الأحكام المخالفة للقانون المشار اليه . وعلى ذلك فإن جهة القضاء التأديبي في مصر أصبحت محصورة في المحاكم التأديبية على اختلاف انواعها التي تشكل من اعضاء مجلس الدولة وتعتبر ضمن محاكم القسم القضائي بالمجلس .

وطبقا للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يكون اعضاء المحاكم التأديبية من درجة نائب على الاقل على حسب الأحوال ، ويصدر بالتشكيل قرار من رئيس مجلس الدولة . وتتكون هذه المحاكم من المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم ، والمحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأخرى ومن يعادلهم ، ومقرها القاهرة والاسكندرية ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في المحافظات الأخرى . وبالفعل أنشئت في سنة ١٩٧٣ محاكم تأديبية في محافظات الغربية والدقهلية واسيوط بحيث يكون مقرها طنطا والمنصورة واسيوط على التوالي .

وقد ثار الجدل بالنسبة لدرجة المحاكم التأديبية ومستواها بين محاكم مجلس الدولة . واتجه رأى الى القول بأن المحاكم التأديبية على اختلاف انواعها تعتبر من درجة ومستوى المحاكم الادارية بصفة عامة بالنظر الى طبيعة تشكيل معظمها وهي التي تختص بتأديب العاملين من غير مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم حيث يرأسها بمستشار مساعد على الاقل وأعضاؤها نواب بالمجلس على الاقل ، وهو مماثل تشكيل المحاكم الادارية . هذا فضلا عن ان المادة الثالثة من القانون

قد أوردت المحاكم التأديبية في الترتيب بعد المحاكم الإدارية ما يدل على أنها ليست في درجة أعلى منها .

واتجه رأي آخر إلى أن المحاكم التأديبية للمعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم ، تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين وتعتبر في مستوى محكمة القضاء الإداري ، في حين أن المحاكم التأديبية الأخرى للمعاملين من المستويات الأدنى تقع في مستوى المحاكم الإدارية .

والواضح أن هذين الرأيين يستندان إلى معيار شكلي بحث هو تشكيل المحكمة .

والرأي الذي نرجحه يعتمد أساساً على قوة أحكام المحاكم التأديبية ومستواها بالنسبة لأحكام محكمة القضاء الإداري . وعلى ذلك فإن المحاكم التأديبية في مجلتها تعتبر من مستوى ودرجة محكمة القضاء الإداري حيث أن أحكامها يطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا كما هو الشأن بالنسبة لأحكام محكمة القضاء الإداري على خلاف المحاكم الإدارية التي يطعن في أحكامها أمام المحكمة الأخيرة . يضاف إلى ذلك حجة أخرى مستفادة من التشكيل مفادها أن تشكيل بعض هذه المحاكم التأديبية وهي الخاصة بالمعاملين من مستوى الإدارة العليا ومن يعادلهم يتم من ثلاثة مستشارين كما هو الحال بالنسبة لمحكمة القضاء الإداري ، فضلاً عن أن العمل جرى على أن تشكل المحاكم التأديبية الأخرى برئاسة مستشار .

هذا وورود المحاكم التأديبية في نص القانون بعد ذكر المحاكم الإدارية فمردده إلى أنها جهة القضاء التأديبي المتميزة

عن غيرهما من باقى جهات القضاء الادارى التى يجمعها مجلس
البلدية . (د . احمد موسى — هاشم ص ٣٥ من مقالته المشار اليها
عن دماوى الادارة امام القضاء الادارى) .

وفضلا عن سيادة النظام القضائى فى التأديب على النحو
السالف ايضا ، فان السلطة الإدارية يظبل لها الاختصاص فى
توقيع بعض العقوبات التأديبية البسيطة مثل الإنذار والغصم
من المرتب بالنسبة لشاغلى الوظائف من الفئات الصغيرة
نسبيا ، كما تختص مجالس التأديب المختلفة بتأديب بعض
طوائف خاصة من الموظفين او غيرهم من رجال النقابات
المهنية على الوجه المقرر فى القوانين الخاصة بها .

ويسرى الاستشار احمد موسى فى مقالته « دماوى الادارة .
امام القضاء الادارى » ان التأديب اذ يستهدف توقيع الجزاء
الملائم بصفة فورية فى ضوء ظروف العمل الإدارى او المهنى
وملابساته ، فانه يلزم لتحقيق فعاليته ان ينبع من ذات المريق
التصل بنشاط الموظف او العضو وداخل الجو المحيط به ،
وان يتم بالسرعة الكافية بحيث يلحق الجزاء المخالف مسور
وتنوع المخالفة مع ضمان حقوق الدفاع . والنظام الأمثل
لتحقيق هذه الغاية هو النظام الادارى بالنسبة للجزاءات
البسيطة ، مع سيادة النظام شبه القضائى بالنسبة لغيرها
من الجزاءات وبالنسبة كذلك لبعض الطوائف التى تؤدى عملها
فى ظروف معينة او ذات طابع خاص مثل كبار الموظفين
ورجال القضاء واساتذة الجامعات ، ورجال النقابات المهنية ،
بحيث تتولى تأديبهم لجان او مجالس يشترك فيها عناصر
قضائية تكمل مبدأ المواجهة فى الإجراءات ، وبسلامتها ، ومؤدى
ذلك مدور قرارات ادارية تأديبية سواء من الجهات الادارية

الرئاسية أو من اللجان أو المجالس التأديبية يمكن لطعن فيها على السواء أمام القضاء الإداري المختص بمرتبة المشروعية . وهذا النظام يكفل فكرة الضمان من ناحية ويحقق من ناحية أخرى معالية الجزاء التأديبي ، ويبعد القضاء الإداري عن الانشغال بمسائل تدخل بالدرجة الأولى في صميم العمل الإداري بحيث يتفرغ لمهمته الأساسية وهي رقابة المشروعية الإدارية ومراجعة تصرفات الإدارة عند عرضها عليه بعد صدورها سواء تعلقت بقرارات تأديبية أو بغيرها من القرارات والقصرات .

الفصل الحادى عشر — بيلدى بشومة فى التاديب

الفرع الأول — مسائل مختلفة

الفرع الثانى — احكام خاصة بالتاديب فى سوريا

الفصل الحادى عشر مبادئ متنوعة فى التكليف

الفرع الاول مسائل مختلفة

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدأ :

ان القواعد الخاصة بالجزاءات التأديبية يسرى بالنسبة
الى الموظفين المعيّنين بمقود مؤقتة متى كان تعيينهم على
وظائف دائمة .

ملخص الفتوى :

ان القواعد الخاصة بالجزاءات التأديبية يسرى حكمها على
جميع الموظفين المؤقتين المعيّنين فى وظائف دائمة سواء كانوا
بمقد أم بغير عقد .

ولا يؤثر فى هذا الرأى نص البند الخامس من عقد
الاستخدام والذى يخول الوزير فى حالة سوء السلوك الشديد
سلطة الفصل التأديبى بأمر نهائى منه لا يجوز المعارضة فيه
لأنه نص باطل لمخالفته لأحكام تكليف الموظفين الواردة فى
الأوامر الصادرة فى ١٠ من ابريل سنة ١٨٨٣ و ٤ من مايو
سنة ١٨٨٤ و ٢٣ من مارس سنة ١٩٠١ اذ يجب تطبيقه

المحكّم ان تكون عشوية الفصل الثاني منبارة ينباء على
قرار من مجلس القائيىة قابل للطن ابلل المجلس القصوص
طبقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى الأوامر سبالفة
الذكر .

(فتوى ١٧ - فى ١٩/١/١٩٥٠)

قامدة رقم (٣٣٦)

البدا :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون
النيابة الادارية والمحكمات القائيية على موظفى المؤسسات
والهيئات العامة - سلطة رئيس الجمهورية فى استثناء بعض
المؤسسات والهيئات من احكامه - تحوله من باب اولى ان
يستثنىها من تطبيق بعض احكامه - قد يكون قرار الاستثناء
صرها - او ضميا وفى الحالة الأخيرة يجب ان يخلل القرار
الاديل القاطع على اعمال سلطة الاستثناء .

ملخص الحكم :

انه وان كان الاصل ان تسرى احكام قانون النيابة الادارية
والمحكمات القائيية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة
الذين يحصلون على مرتبات تجاوز خمسة عشر جنبها شهريا
عملا باحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون ١٩ لسنة ١٩٥٩؛

المشار إليه ، إلا أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون
أجازت لرئيس الجمهورية استثناء من هذا الحكم فنصت على
ما يأتي : « مع عدم الإخلال بحق الجهة التي يتبعها الموظف
في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تشرى أحكام المواد ٣ الى
١١ ، ١٤ ، ١٧ من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه على
١ - موظفي المؤسسات والهيئات العامة ، ويجوز بقرار من
رئيس الجمهورية استثناء بعض المؤسسات والهيئات العامة
المشار إليها من تطبيق هذا القانون » وليس من شك في أن
رئيس الجمهورية كما يملك أن يستثنى بعض المؤسسات والهيئات
من تطبيق سائر أحكام القانون عليها ، يملك أن يستثنى بعض
تلك الجهات لاعتبارات خاصة من تطبيق بعض أحكام القانون
عليها دون البعض الآخر ، لأن من يملك الأكثر يملك الأقل ،
وكما يمكن أن يكون القرار الصادر من رئيس الجمهورية
باستعمال تلك السلطة مريحا يجوز أن يكون ضمنا لأن
القانون لم يشترط في القرار أن يصدر في شكل معين وإنما
يجب في هذه الحالة أن يحمل القرار الدليل القاطع على أن
رئيس الجمهورية قصد أعمال السلطة التي خولها له القانون في
استثناء بعض المؤسسات من تطبيق أحكام قانون النيابة
الإدارية والمحكمات التأديبية كما لو صدر القرار بعد نفاذ
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه وعهد ببعض
الاختصاصات المخولة للمحكمة التأديبية إلى جهة إدارية أخرى
أو غير ذلك من النصوص التي تقطع بأن قصد رئيس الجمهورية
قد انصرف إلى استثناء إحدى الجهات من تطبيق أحكام
القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ عليها كلياً أو جزئياً .

(طعن ٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٦)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

أفراد القوة النظامية بمصلحة الموانئ والمنابر - يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة ويخضعون في تأديتهم للنظم المقررة في شأن هؤلاء العاملين - لا يغير من ذلك خضوعهم لأحكام كادر الشرطة .

ملخص الحكم :

بتتبع القواعد القانونية المنظمة لشئون أفراد القوة النظامية بمصلحة الموانئ والمنابر منذ سنة ١٩٤٩ الى الآن وباستقرار احكامها يبين ان المصلحة المذكورة لم تكن في يوم من الأيام تابعة لوزارة الداخلية وانما كانت مصلحة مدنية تابعة لوزارة المواصلات ثم لوزارة الحربية واخيرا نقلت تبعيةها لوزارة النقل بالتطبيق لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٠٦٢ لسنة ١٩٦٧ . وبهذه المثابة فان الأصل ان أفراد القوة النظامية بهذه المصلحة شأنهم شأن العاملين الآخرين بها يعتبرون من العاملين المدنيين بالدولة . واذ كان مجلس الوزراء قد ارتأى في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٩ بناء على طلب وزارة المواصلات التي كانت المصلحة المذكورة تابعة لها حينذاك ، تطبيق كادر البوليس على أفراد القوة النظامية بمصلحة الموانئ والمنابر اعتبروا من اول اكتوبر سنة ١٩٤٣ اسوة بزملائهم من رجال البوليس ، فان مفاد ذلك ان كادر البوليس دون سواء من الاحكام الوظيفية المنظمة لشئون رجال البوليس هو الذي

خضع له أفراد القوة المثلار اليها . وقد صجر القانون رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تحديد مرتبات صف ضباط وعساكر البوليس مؤكداً هذا المعنى اذ نص فى المادة الخمسة منه على ان تسرى القواعد المنصوص عليها فى المواد السابقة الخاصة بتحديد مرتبات صف ضباط وعساكر البوليس على صف الضباط والعساكر العاملين بكادر البوليس فى مصلحة الموانى والنائر .

ومن حيث ولما كان الأمر كذلك ، وكان القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ومن بعده القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة والقوانين المعدلة له ومن بعده القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ، باصدار قانون هيئة الشرطة ، قد نص كل منهما فى المادة الاولى منه على ان الشرطة هيئة مدنية نظامية تابعة لوزارة الداخلية ، وكانت مصلحة الموانى والنائر على ما سلف بيانه غير تابعة لهذه الوزارة ، فان احكام هذين القانونين تكون غير واجبة التطبيق على افراد القوة النظامية العاملة بمصلحة الموانى والنائر الا ما تعلق منها باحكام كادر الشرطة على التفصيل السابق . وقد ظل الأمر كذلك الى ان صدر القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقل الافراد العسكريين ذوى الراتب العالى والافراد العاملون باحكام كادر الشرطة العاملين بمصلحة الموانى والنائر والهيئة العامة لانشاء الاسكندرية الى وظائف مدنية ، وفى هذا ما يقطع بأن كادر الشرطة وحده هو الذى كان مطبقا على افراد القوة النظامية بمصلحة الموانى والنائر دون سائر احكام قوانين هيئة الشرطة بما عيها نظام التلايف .

وبغداد ما تقدم ان افراد القوة النظامية بالمصلحة المذكورة كانوا وما زالوا من العاملين المدنيين بالدولة ويخضعون فى تأديتهم للنظم المقررة فى هذه القوانين دون تلك المنصوص عليها فى

قوانين الشرطة . ولا ينال من ذلك ان نرجعهم كانت الى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه لم تنقل بعد الى الجدول المرافق للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ . بصدار قانون العاملين بالدولة ، ذلك ان هذا القانون لم يعلق تطبيق احكامه وبخاصة تلك المتعلقة بالتأديب على نقل درجات العاملين الى الجدول المرافق له . ومع ذلك فقد تم هذا النقل وفقا لاحكام القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر .

(طعن ٥٥٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٤/٢/٤) .

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

خضوع الجزاءات التأديبية للعاملين بالشركة المصرية لصايد اعلى البحار للحكم التأديبية - قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ يسري على افراد الطاقم البحري من العاملين في سفن الشركة .

ملخص الحكم :

ان مقطع النزاع في الطعن المائل ينحصر في بيان ما اذا كان نظام العاملين بالقطاع العام ينطبق على افراد الطاقم البحري العاملين في سفن الشركة ام ينحصر عنهم ووجبه استدلال الشركة الطاعنة على رأيها في هذا الشأن ، وان قانون التجارة البحري الصادر في سنة ١٩٨٣ لاقتل احكامها تنظيم شئون افراد طاقم السفينة ، وهي نصوص واجبة الاتباع ... وان الفرع عن تنظيم عمل عملة العمل في القانون الصادر عام ١٩٤٤ ثم في القانون المحنى الصادر في ١٩٤٩ ، ثم في قوانين العمل الصادر بعد ذلك ... آخرها القانون

رقم ٨١ لسنة ١٩٥٩، الذى كان معمولاً به وقت صدور القرار المطعون فيه ، واستثنى من تطبيق احكامه افراد الطاقم البحري بموجب المادة ٨٨ منه وان طاقم العاملين بالقطاع العام وآخرها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لم تورد ما يفيد العدول عن هذا الاستثناء بمن يجعل علاقة العمل على السفن خارجة عن نطاق تطبيق تشريعات العاملين بالقطاع العام .

ومن حيث ان البنين التشريعى لا تؤيد الشركة الطاعنة فيما تذهب اليه ذلك ان قانون العمل الموجه الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ الذى كان مسارياً وقت صدور القرار المطعون فيه هذا القانون ينص فى الفقرة (ج) من المادة ٨٨ فيه على أن يستثنى من تطبيق احكام الفصل الثانى من الباب الثانى فيه ، وهو الخاص بعقد العمل الفردى يستثنى منه « ضباط السفن البحرية ومهندسيها على حدها وغيرهم من يسرى عليهم قانون التجارة البحرى » ثم صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٧٩ فى شأن عقد العمل البحرى ، الذى يسرى بموجب المادة ١ منه « على كل عقد يلتزم شخص بمقتضاه ان يعمل لقاء اجر تحت ادارة او اشراف ريان سفينة تجارية بحرية من سفن الجمهورية العربية المتحدة . وكذلك على العقد الذى يلتزم به الريان بان يعمل فى سفينة ثم نص على المادة ٦ منه « تسرى على الملاحين كافة الاحكام الواردة فى القانون المدنى والقانون التجارى البحرى والقوانين الملحقه به . وكافة التشريعات الخاصة بالعمل وبالتأمينات الاجتماعية » وذلك بالقدر الذى لا يتعارض فيه صراحة او ضمناً مع احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له . وورد بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون « لما كانت هناك احكام مشتركة بين مهنة البر والبحر ، فقد رُؤى منها لاعادة النص فيها على التشريع الخاص بالآخرين » .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه وإن استبعد قاتنون العمل
الموحد عمال البحر من احكام عقد العمل الفبردى وتطبيق قانون عقد
العمل البحرى ان مفاد عمال البحر الى صوره قاتنون العمل
الموحد فيما لا يتعارض مع احكام القاتنون الخاص بهم ،
وذلك بحسبان ان قاتنون العمل الموحد هو من تشريعات العمل
وانه مما يشكل النظام القانونى العام الموضوع الذى يرجح
اليه ، فيما لا يتعارض على النظام القانونى الخاص ببعض
البحر الوارد بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ سالف البيان ،
وذلك طبقا لصريح نص المادة السادسة من هذا القانون
وشان قاتنون العمل الموحد هنا شأن الاحكام الصادرة
الواردة بالقانون المحنى عن علاقات العمل ونظام الالتزام ،
الاحكام الواردة بقاتنون التجارة البحرى . ومن ثم لا يقوم
على اساس سليم من القاتنون بالنظر للشركة الطاعنة فى
تفريغها القاطع بين مجال تطبيق قانون العمل ، وبين مجال
التجارة البحرى ، او ما ورد منها فى قانون عقد العمل البحرى
تطبيق قاتنون العمل البحرى سواء ما ورد من احكامه فى قانون
ويميز التمييز بين مجالى التطبيق تمييزا بين العموم
والخصوص وليس فارقا بين مجالين منفصلين ومستقلين تهابا
من مجالات تطبيق القوانين .

ومن حيث ان نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهو القانون السارى عند صدور
القرار المطعون فيه نص فى المادة ١ منه على ان « تسرى
احكام هذا القانون على العاملين فى شركات القطاع العام
وتسرى احكام قانون العمل فيما لم يرد به نص فى هذا القانون
وفقا لذلك ان نظام العاملين بالقطاع العام يسرى فى اطار
دائرة خاصة فى الاطار العام للدائرة الأوسع التى يهيم
عليها القانون العام للعمل ، بما يشمل هذا الاطار العام
من تنظيم علاقات العمل العامة ومن تنظيم لعلاقات عمل

البحر . وحيث يوجد القطاع العام ينطبق نظام العاملين به
عن اطار قوانين اعمال البحر بالنسبة للعاملين بالقطاع العام
لهم :

ومن حيث انه بالنظر للسياسى التشريعى المتقدم ، فان
الشركة الطاعنة بحسباتها من شركات القطاع العام تخضع
لنظم علاقات العاملين بها لاطار النظامين الخاصين للعاملين
بالقطاع العام ولعمال البحر ، وفى ظل القواعد العامة للقانون
العام للعمل ، حيث لا توجد احكام خاصة . والحال ان النظام
التأديبى البوارى بنظام العاملين بالقطاع العام ، لم يتضمن
قانون عقد العمل البحرى تنظيميا يعارضه او احكاما تعافيه
فصلا عن أن المادة ١٦ من قانون عقد العمل البحرى التى قضت
ببطلان كل شرط فى عقد العمل يخالف احكام هذا القانون
قد استنتجت من البطلان الشرط الاكتر قانونا للملاح . بما
يفيد اقرارا تشريعييا باحترام هذا القانون اى شرط او نظام
يكون اكتر نائدة للعامل . ولا شك ان احكام التأديب الواردة
بنظام العاملين بالقطاع العام تحتق من الضمانات للعمل
ما تقوم به صلاحيتها المطلقة المأذون بها فى المادة ١٦ من
قانون عقد العمل البحرى ، وبما يقوم معه التناسق بين
احكام القانون دون ظهور شبهة للتعارض بينهما فى هذا
الشان . وهى تقوم قانونا فى مواجهة ما عسى ان يكون متضمنا
فى قانون التجارة البحرى الصادر سنة ١٨٨٣ ، امثالا لمعيار
الملاحية للعامل المعترف به قانونا فى النظم انقائونية للعمل
عامة واستجابة بروح التطور فى علاقات العمل عبر عشرات
السنين منذ صدور قانون البحارة البحرى حتى صدرت قوانين
العمل الحديثة ، ومراعاة لمنهج الناسخ والمنسوخ من الاحكام
ونسخ الحكم اللاحق للحكم السابق اذا لم يمكن التسوفيق
بينهما .

ومن حيث أنه منفصلا عن ذلك جميعا ، فإن المادة ٨٦ من قانون التجارة البحرى يورد « الأسباب المقيدة قانونا لرفع الملاحين » ومنها عدم الأهلية للخدمة . وقد ورد حكمها بطرفيه ، سببا ونتيجة بصيغة من العموم البعيد عن البيان والتفصيل ، بما يسع دون تعارض جدى ما ورد فى نظم العمل اللاحقة من ضوابط وقيود للتحقق من توافر السبب وأساليب ترتيب النتيجة . وليس من دليل يقوم به قول الشركة الطاعنة ، من أن « الرفع » كمنطلج استخدمه ذلك القانون يقتصر عن معنى الفصل التأديبى أو يعبر فقط عن الفصل من طريق انتهاء الخدمة ومسح علاقة العمل . وغنى عن البيان أن خضوع عمال البحرى شركات القطاع العام لنظام العاملين بالقطاع العام ، لا يتعارض مع ما للرياس من سلطات تورية بنحها له القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ على جميع الموجودين بالسفن سواء مسافرين أو من استمرار طاقبها وذلك فى نطاق الخلافات المحددة بهذا القانون نوما ومكلا .

ومن حيث أنه من كل ذلك يثبت للمحكمة خضوع الشركة الطاعنة لنظام العاملين بالقطاع العام بالنسبة لموضوع الطعن المائل ، ومن ثم يصبح قانونا ما ينهى الخكم المطعون فيه على فلك ، أجراها للقرار المطعون فيه من حيث صدوره من رئيس مجلس الإدارة غير المختص ، عدوانا على اختصاص الحكة التأديبية فى توقيع جزاء الفصل طبقا للمادة ٨٤ ، ومن حيث مخالفته لإجراء جوهرى أوجبه بطريق اللزوم المادة ٨٥ وهو العرض على اللجنة الثلاثية ، وثبت على مخالفته أن يكون قرار الفصل « باطلا بحكم القانون دون حاجة لإتخاذ أى إجراء آخر » الأمر الذى يتقدم به القرار المطعون فيه أيضا لمريح ما قضى به القانون » ومن حيث اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن فى القرار التأديبى المطعون فيه « ومن ثم يكون

الطعن المائل غير قائم على سند من القاتون حقيقيا
بالرفض .

(طعن ١٠٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

تطبيق :

**مدى اختصاص المحاكم القلايية بنظر الطعون المقدمة
من الملاحين على السفن**

من المسلم ان قانون التجارة البحرى الصادر فى سنة
١٨٨٣ م هو القانون البحرى العام الذى يسرى فى شأن
السفينة والرحلة البحرية وقيد استقرت احكام القضاء على
خضوع السفينة بحكم المادة الثالثة منه لاحكام هذا القانون
يفض النظر عن تشغيلا أى سواء كانت سفينة تجارية للصيد
او سفينة نزهة (حكم نقض فى ١٩٥٦/٥/٧) .

ومن ثم فان نطاق تطبيق قانون التجارة البحرى لا يقتصر
على الملاحة التجارية وحدها ، وانما يتناول السفينة بوصفها
المتعارف عليه فى القانون البحرى وهى كل منشأة تقوم برحلة
بحرية بغض النظر عن الغرض من تشغيلا كما يتناول
الرحلة البحرية بوصفها المتعارف عليه فى نصوص القانون
البحرى ، وهى الرحلة التى تتم فى البحر دون التمسك الى
المسافة التى تقطعها السفينة فى الرحلة واذ كانت السفينة
التجارية وكذا سفينة الصيد تخضع لذلك لقانون التجارة
البحرى فان الاحكام الخاصة بتنظيم شئون افراد الطاقم فى
هذا القانون تكون هى الواجبة التطبيق .

والسبظهر من مواد القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن

تنظيم شئون أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية أنه نص في المادة الأولى منه على أن يكون تنظيم اجور ومرتبات وإجازات ومكافآت أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات وتنفيذاً لذلك صدر قرار وزير المواصلات رقم ١ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم شئون أفراد طاقم السفن البحرية والتجارية .

ولم تتضمن مواد القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه أية أحكام بشأن تلاميذ أفراد طاقم السفن التجارية المصرية .

ثم صدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأمن والنظام والتأديب في السفن وقد تضمنت مواده أحكاماً خاصة بسلطة ريان السفينة على كل الموجودين بها وحددت المادة الثانية منه الجزاءات التي تقع على كل فرد من الطاقم يرتكب إحدى المخالفات المشار إليها .

ونصت المادة السادسة منه على أنه :

« مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها هذا القانون أو أي قانون آخر يعاقب تأديبياً بأحد الجزاءات الآتية : —

كل ريان أو فرد من طاقم السفينة ارتكب خطأ غنياً ترهب عليه وقوع حادث بحري فيه خطير على الأرواح أو الأموال أو كان من شأنه أن يؤدي إلى احتمال وقوع هذا الحادث .

١ — الحرمان من العمل بالسفن مدة لا تزيد على ستة أشهر .

ب — تلخير الإبحار .

جـ تأخير الاقدنية وتنزيل الدرجة .

ولاستندت المادة السابعة من هذا القانون اختصاص النظر في الخطأ المشار اليه في المادة السادسة الى مجلس تأديب يصدر بتشكيله في كل حيلة على حدة قرار من نائب المدير العام لصلحة الموانئ والجهازك بالجمهوريه في الاقليم المسجلة فيه السفينة .

وجددت المواد ١٢ وما بعدها من هذا القانون عقوبات جنائية عن المخالفات المشار اليها بها ولم تتضمن باقي مواد هذا القانون اية احكام بشأن تأديب ريان السفينة او طاقمها عدا ما ذكر في المواد المشار اليها .

والمنظور من احكام قوانين العمل المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل انها وضعت تنظيميا لعلاقة العامل برب العمل الا انها في الوقت ذاته استثنت السفن البحرية من تطبيق احكامها وقد نعت المادة ٨٨ من هذا القانون على ان يستثنى من تطبيق احكام هذا الفصل :

ضباط السفن البحرية ومهندسيها وملاحوها وغيرهم ممن يسرى عليهم قانون التجارة البحرية .

والفصل المشار اليه بهذه المادة هو المتضمن احكاما بشأن عقد العمل الفردي والعقوبات التأديبية التي توقع على الخاضعين لاحكامه والتي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وقد صدر هذا القرار برقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٥ في شأن بيان العقوبات التأديبية وتواعد وتأديب العمال وهذه الاحكام جميعا لا تسري في شأن طاقم السفينة البحرية بمقتضى المادة ٨٨ من هذا القانون سالفة الذكر ولذلك يظل قانون التجارة البحرية الصادر في

سنة ١٨٨٣ م هو الواجب التطبيق على أفراد الطاقم البحري .

ومن القواعد التنظيمية التي صدرت في شأن العاملين بالقطاع العام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بقراره رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٦٧ وكذا القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام وبمقتضاها ست أحكام النظام المرافق لها على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها . وقد نصت على أن تسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا النظام ولم يرد في نظام العاملين بالقطاع العام ما يفيد العُدول عن الاستثناء الذي أوردته المادة ٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والتي استثنت أفراد الطاقم البحري من تطبيق أحكامه سالفة الذكر ومن ثم فإن أحكام نظام العاملين بالقطاع العام لا تسرى على أفراد الطاقم البحري باعتبار أن ذلك الاستثناء يظل قائماً ومتفجاً لآثاره في ظل سريان أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليه وهو ما يتفق مع طبيعة العمل على السفين ، هذه الطبيعة التي أجدها المشرع في الاعتبار عندما وضع قوانين العمل المتعلقة بالخارج علاقة العمل على السفينة من نطاق سريان تشريعات العمل وليس نظام العاملين بالقطاع العام الا صورة من تلك التشريعات .

وان كان اختصام المحكمة القاعدية بنظر طعون العاملين بالقطاع العام قاصراً على ما ورد في المادة ٤٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وهي الطعون في الجزاءات المنصوص عليها في هذه المادة وهي كل الجزاءات حسبما انتهت اليه المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٢ ق تلازم بجلسة ١١/٤/١٩٧٢ . واذ كان أفراد الطاقم البحري غير خاضعين لأحكام هذا القانون ومنها المادة ٤٩ المشار اليها فمن ثم فإن المحكمة

التأديبية تكون غير مختصة بنظر طعون افراد الطاقم البحرى
فى الجزاءات الموقعة عليهم كما وان نظرها يكون خارجا عن
اختصاص باقى محكم مجلس الدولة المحدد بالمواد ١٠ ، ١٢ ، ١٤
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولذا فان المحاكم التأديبية
تكون غير مختصة ولائيا بنظر هذه الطعون واذ كان افراد
الطاقم البحرى يشكلون قطاعا كبيرا هم العاملون على السفن
يوصفها المتعارف عليه فى القانون البحرى فانه يتعين على
المشرع ان ينظم شئونهم تنظيميا جامعاماتعا اى شاملا سواء
من حيث التعيين او الترقية او الاجور والاجازات والجوافز او
من حيث التحقيق معهم وتاديبهم وبيان الجزاءات التأديبية التى
توقع عن المخالفات الفنية وتلك التى توقع عن المخالفات الادارية
والمالية وطريقة التظلم من هذه الجزاءات والطعن فيها
وتحديد جهة الطعن او من حيث انتهاء خدمتهم وذلك اسوة
بالعاملين المدنيين بالدولة والعاملين بالقطاع العام مع مراعاة
طبيعة العمل على السفن حتى تتفرغ هذه الطائفة لمهملها
الشاق بعد ان تقف على حقوقها وتبين واجباتها .

(راجع فى هذا مقال المستشار عبد المنعم ابراهيم —
أضواء على المحكم التأديبية — ص ١١١ — وما يمهدها) .

القانون الثاني الحكم خاصة بالتأديب في سوريا

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

سلطة مجلس التأديب في إحالة الموظف الى القضاء -
تقديرية لا وجه فيها للالزام - أساس ذلك - مثال .

مفخص الحكم :

تنص المادة التاسعة والعشرون من المرسوم التشريعي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٠ بإحداث مجلس التأديب وأصول محاكمة الموظفين على أنه « إذا تبين للمجلس ان الأمور المنسوبة الى الموظف تستوجب إحالته الى القضاء ، تقرر هذه الاحالة مع بيان الجرم المسند اليه والمواد القانونية التي تطبق عليه » وظاهر من هذا النص أنه ترك للمجلس الاحالة الى القضاء ان وجد ان الأمور المنسوبة الى الموظف تستوجب الاحالة الى القضاء فالأمر يقتضي ان يرى المجلس وجوب الاحالة فمسلطته والحالة هذه سلطة تقديرية يراعى المجلس فيها كل الظروف والاعتبارات والبواطن والحرص على سمعة الإدارة وسمعة موظفيها بما لا يخل بالمصلحة العامة في تقديره وكل أولئك عناصر للتقدير لا وجه فيها للالزام والا لورد النص على وجوب الاحالة الى القضاء ان وجد المجلس في الأمور المنسوبة الى الموظف جريمة من جرائم القانون العلم .

وعلى هدى ما تقدم ترى المحكمة ان مجلس التأديب وان كان قد خلط بين الباعث والنية الا أن مفهوم القرار وظروف الحادث وملابساته وإجازة الوزير لتصرفات الحال هو والحافظ

المختص واشادتهما بالحال كساية وسهمة وطهارة يده - كل هذه الظروف تدل على ان المجلس رأى ان البصاوات على ارتكاب هذه الأمور انما كان لصاحبة الخزانة ولا تامة عدالة ضرائبية وان كان الموظف المحال قد خرج على بعض النصوص القانونية والتعليمات الا انه ما كان يبغى منفعة شخصية وانما كان يهدف الى مصلحة عامة وانه ازاء تلك الاعتبارات لم ير احالته الى القضاء ولا يغير من ذلك ما وقع فيه المجلس من خطأ في التكييف القانوني بحسبان ان ركن النية متعذر لدى الموظف المحال اذ القرار يقوم على الأسباب السابقة افرادها وهي التي عناها مجلس التاديب والتي كان من شأنها ان لوحت اليه اصدار قراره برفض الاحالة وانزال العقوبة المسلكية بالموظفين ويكون القرار المطعون فيه والحالة هذه صحيحا في النتيجة التي انتهى اليها من رفض الاحالة وتوقيع العقوبة المسلكية عليهما .

(طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ :

المادة ٢٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٧ الصادر في ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ في شأن احداث مجلس التاديب واصول محاكمة الموظفين - سلطة مجلس التاديب تقديرية في احالة الموظف الى القضاء ان رأى ان الأمور المنسوبة اليه تستوجب ذلك .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢٩ من المرسوم التشريعي رقم ٢٧ الصادر في ٥ من شباط سنة ١٩٥٠ في شأن احداث مجلس التاديب

وامسول محاكمة الموظفين تنص على انه « اذا تبين للمجلس ان الامور المنسوبة الى الموظف تستوجب احالته على القضاء تقرر هذه الاحالة مع بيان الجرم المستند اليه والبيانات القانونية التي تطبق عليه » وظاهر من هذا النص انه ترك لمجلس التاديب احالة الموظف الى القضاء ان رأى ان الامور المنسوبة اليه تستوجب الاحالة الى القضاء فالامر يقتضى ان يرى المجلس وجوب الاحالة بل ان لم ير هذا الوجوب كان له الا يحيل الموظف الى القضاء فسلطته والصلة هذه سلطة تقديرية يراعى المجلس فيها كل الظروف والاعتبارات والحرص على سمعة الادارة وسنمة موظفيها كما يراعى ايضا عدم الاخلال بالمصلحة العامة ، كل اولئك عناصر للتقدير لا وجبه معها للالزام ولو ان المشرع قصد الى غير ذلك لورد النص على وجوب الاحالة الى القضاء كلما وجد المجلس في الامور المنسوبة الى الموظف جريمة من جرائم القانون العام .

ولئن كان مجلس التاديب في الدعوى المطروحة قد جانب الصواب اذ اعتبر ان الامور المنسوبة الى المظنون ضده لا تكون جريمة التزوير في حين انها تكون هذه الجريمة الا ان خطاه في التكيف القانوني للافعال التي ارتكبها هذا الموظف لا يغير من الامر شيئا لان الظروف والملابسات المحيطة بتلك الافعال والبواعث اليها ومدى اثرها على المصلحة العامة ، كل ذلك يؤدي الى صحة النتيجة التي انتهى اليها مجلس التاديب من الاكتفاء بمعاينة الموظف المظنون ضده عليها تاديبا بمعنوية ابطال الترفيع فقط وقراره في هذا سليم ولا تشوبه اية شبهة - اذ انه صادر منه في حدود سلطته التقديرية المخولة له قانونا .

(طعن ٤ لسنة ٣ ق - جلسة ١٩٦١/٥/١٥)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

مجلس الضابطة الجبركية المحدث بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ - حلولة محل المدير العام للجبارك فيما كان يملكه من صلاحيات فى اصدار الجزاءات التأديبية - القرارات التأديبية الصادرة من هذا المجلس تعتبر قرارات تأديبية رئاسية لا قرارات صادرة من مجالس تأديبية - وجوب التنظيم منها قبل الطعن فيها بالالفاء .

ملخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٠ لعام ١٩٥٩ فى شأن احداث مديرية شئون الضابطة الجبركية ومجلس ضابطة وصلاحيات كل منهما فى الاقليم الشمالى من الجمهورية العربية المتحدة ، اذا احدث فى مديرية الجبارك العامة مديرية تدعى « مديرية شئون الضابطة الجبركية » ، تشكل على الوجه الذى عينه ، وخولها بعض الصلاحيات ، ومن بينها ما نص عليه فى مادته الثانية من ان « يتولى مجلس يسمى (مجلس الضابطة الجبركية) مؤلف من مدير الجبارك العام رئيسا وأمر الضابطة العام واحد معاونين ، يختاره وزير الخزانة ، اعضاء ، يتولى كافة صلاحيات مدير الجبارك العام فيما يتعلق بتعيين موظفى الضابطة الجبركية ونقلهم وترقيتهم وانهاء خدمتهم وفرض عقوبات الدرجة الثانية بحقهم وفى اصدار التعليمات والقرارات النافذة لشئون الضابطة » ، وما نص عليه فى مادته التاسعة من ان يراس أمر الضابطة العام مجلس التأديب ، ويحل احد معاونيه محل المدير عضوا عندما ينعقد المجلس للنظر فى قضايا رجال الضابطة الحاليين الى مجلس التأديب » ، فانه يكون قد احل مجلس الضابطة

الجمركية محل المدير العام للجمارك فيما كان يملكه من صلاحيات لاصدار الجزاءات التأديبية ، وهي بطبيعتها من الأصل قرارات تأديبية رئاسية لقرارات مما تصدر من مجالس تأديبية ، يقطع في ذلك أن مجلس الضابطة الجمركية لا يملك الا فرض عقوبات الدرجة الثانية ، بينما يصدر مجلس التأديب ، الذي أبقى عليه في المادة التاسعة ، قرارات بمقبولات أخرى . ولا يغير من هذا الفهم ان أصبح من حل محل مدير الجمارك العام في صلاحياته في هذا الخصوص هيئة بعد ان كان فردا ، اذ العبارة بالصلاحيات وبطبيعة القرار على مقتضى الفقرة في التكليف القانوني .

فإذا كان الثابت ان القرار محل النزاع قرارا صادرا من سلطة تأديبية رئاسية لا من مجلس تأديب ، ولو أنه صدر من مجلس الضابطة الجمركية فقد كان يتمين ونفا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ التظلم منه أولا الى الهيئة الإدارية التي اصدرته او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم ، والا كان طلب الفائه راسا امام مجلس الدولة بهيئة قضاء اداري غير مقبول . واذا كان المدعى قد بانر بكتابة هذه الدعوى راسا دون التظلم منه وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم فانها تكون غير مقبولة .

(طعن ٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٣٢٢)

المبدأ :

المجالس الانتدابية الصادرة بنظائرها المرسوم رقم ٣٦٤

ق ٨ من فبراير (شباط) سنة ١٩٥٠ استنادا الى المرسوم

التشريعي رقم ٧٧ الصادر في ٣٠ من يونيو (حزيران) سنة

١٩٤٧ الخاص بملاك الحرك السوري - لا تصدر قرارات
تأسيية نهائية بل تبدي مجرد رأى - القرار النهائى هو
ما يصدره الأمر بتشكيل الذى له سلطة التصديق على رأى
المجلس أو الفائه - اتخاذ هذا القرار اساسا لحساب مواعيد
النظام والطمين بالالفاء - أسس ذلك .

ملخص الحكم :

ان المرسوم رقم ٢٦٤ الصادر فى ٨ من شباط (فبراير)
سنة ١٩٥٠ بنظام المجلس الانضباطية استنادا الى المرسوم
التشريعى رقم ٧٧ فى ٢٠ من حزيران (يونيه) سنة ١٩٤٧ المتضمن
الملاك الخاص للحرك السوري ، وانه يؤلف لكل قضية مجلس
خاص ينحل من نفسه بعد ابداء رايه ، ولا يجوز ابداء
رايه الا فى الامعال المذكورة فى امر الاحالة المرسى اليه من
قبل المقام المختص . كما نصت المادة ٢٣ من المرسوم السالف
الى ان ما يتفق عليه الاكثرية يعتبر رأى المجلس ،
واوجبت المادة ٢٤ رفع الرأى الى السلطة التى امرت بتشكيل
المجلس . ثم نصت المادة ٢٦ على انه « اذا رأى المقام الذى
يبت فى الأمر على اثر رأى المجلس اهمالا او غلطا فى تأليف
الاضباط او فى التحقيق ، يحق له الفاء رأى المجلس ، وفى
هذه الحالة يحال المسكرى الى مجلس جديد ، ويذكر فى
القرار المتخذ بهذا الشأن السبب الذى دعى الى الالفاء ،
ويبلغ المحال (عن طريق التسلسل) ، ويؤلف المجلس الجديد
على الوجه المذكور أعلاه » ثم نصت المادة ٢٧ على ان « يبلغ
المسكرى المحال على المجلس القرار النهائى المتخذ بناء على
رأى المجلس » .

ويظهر من النصوص المتقدمة أن المجلس الانضباطى
لا يصدر قرارا نهائيا بل يبدى رأيا ينعين رفعه الى الجهة
الأمرة بتشكيل للنظر فيه واصدار القرار النهائى فى

المبائلة ، وكذا يرفع هذا الرأي الى الامر مسجوبا بالاضافة
كاملة للتمكن من دراسة الموضوع وامتيار القرار النهائي فيه ،
والامر بتشكيل سلطة للالغاء رأي المجلس او التصديق عليه ؛
ومن ثم يكون القرار النهائي هو القرار الذى يصدره الامر
بالتشكيل ، وهو الذى يجب التظلم منه ، ما دام الرأي الاول
يقبل التعديل والالغاء ، وعلى هذا الاساس يجرى حسب
اليميناد .

(طعن ٥٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٦٠/٨/٢١)

قاعدة رقم (٣٣٢)

المبدأ :

المادة ١٦ من الرسوم رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٠ الخاص
بنظام المجالس الانتدابية — عدم التزام رئيس المجلس بدعوة
الشهود آليا وعلى سبيل الالتزام تحت طائلة بطلان الاجراءات
— لا تشريب عليه ان لم ير لزوما لدعوة الشهود ، كما اذا
كانت اقوالهم ثابتة فى الأوراق .

ملخص الحكم :

لا محل للدفع ببطلان القرار لعدم دعوة الشهود طبقا
للمادة ١٦ من الرسوم رقم ٢٦٤ سالف الذكر ، فان هذه المادة
قد وردت فى الفصل الثالث الخاص بتحقيق المجلس تحت عنوان
« الموعد والدموات » ويجرى نصها كالآتي : « يعين الرئيس
موعد انعقاد المجلس ويدعو اليه شهود القضية بما بينهم
شهود الدفاع ، وله ان يدعو الأشخاص الذين يرى من
سماهم مائدة لاضافة القضية واظهار الحق . يجب أن يذكر
فى رصاع الدعوة مكان انعقاد المجلس وموعد الانعقاد

بالمسامة على الاقلال المسئلة بين تاريخ تبليغ الدعوة وموعيد انعقاد المجلس عن عشرة ايام ... » فهذا النص لا يلزم رئيس المجلس بدعوة الشهود آلياً وعلى سبيل الالتزام تحت طائلة بطلان الاجراءات . وانما ورد على سبيل التقرير لصلاحيات الرئيس وكيفية تنظيم اجزاء دعوة المجلس ، وكذا دعوة من يرى الرئيس لزوما لسماع اقوالهم من الشهود دون اجبار عليه في ذلك ، بل الامر متروك لتقديره ، فقد يرى الا داعى لاعلان شهود الاثبات ، كما اذا وجد في الاضبارة ما يغنى عن دعوتهم ، يؤكد هذا النظر ما ورد في المادة الثلاثين من القانون تحت عنوان « دعوة الشهود المدنيين والعسكريين » من انه « لا يجوز اجبار احد على الحضور امام المجلس المقرر تلبية لدعوتها ولا على اعطاء الجواب لهما ، باعتبار ان التحقيق في المجلسين المذكورين ليس بتحقيق عدلى ... » .

(طعن ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ :

المادة ١٥ من المرسوم رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٠ الخالص بنظام المجلس الانضباطية على وجوب البحث عما يبرىء ساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدينه - هو ترديد للقواعد العامة - اثبتت ان المقرر تحرى المدالة وسأل المحال عن شهوده وعمن يدافع عنه - النص على التقرير بالرغم من ذلك بمخالفة المادة ١٥ السالفة الذكر - في سعيه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٥ من نظام المجالس الانتدابية التي توجب على المقرر البت عما يبرىء مساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدينه ، قد وردت تحت عنوان « شكل التقرير » . وجاء نصها كما يأتى : « يجب على المقرر ان يراعى فى تحقيقه حيادا مطلقا ، وأن يبحث عما يبرىء مساحة العسكري بنفس العناية التي يبحث بها عما يدينه ، وأن يعامله بالرفق واللين لئلا يستحوذ عليه رعب يقيدده فى الدفاع عن نفسه ، ويجب عليه ايضا الا ييوح برأيه فى تقريره حتى لا يتضمن هذا التقرير عبارات تشير الى رأيه ولو بالتلميح » وهذا النص ان هو الا ترديد للقواعد العامة ، وظاهر من الكلام عن الوجه السابق ان المقرر قد تحرى العدالة وسال المحال عن شهوده وعين يدافع عنه ، وأن المدعى اجابا سلبا فى الحالتين ويكون التقرير والحالة هذه ليس فيه عيب قانونى ، ويكون الطعن بالمخالفة لهذا الوجه غير مستجد .

(طعن ٥٦ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٦٠/٩/٢١)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ :

الطعن فى القرارات الصادرة من مجلس التدقيق امام المحكمة الادارية العليا - بمعاده - سبتون يوما من تاريخ صدورها وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ لا عشرة ايام من تاريخ التبليغ وفقا للمادة ٢٨ من المرسوم التشريعى رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ .

ملخص الحكم :

ان الطعن في قرارات مجلس التاديب قد انتقل الى هذه المحكمة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة فقد نصت المادة ١٥: منه على انه « يجوز الطعن امام المحكمة الادارية العليا في الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى او المحاكم الادارية او المحاكم التأديبية . . . ويكون لسوى الشان او لرئيس هيئة مفوكى الدولة ان يطعن في تلك الاحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم » وظاهر انه بناء على الاثر الحال لهذا القانون تصبح جهة الطعن في قرارات مجلس التاديب هي هذه المحكمة وفي الميعاد المنصوص عليه في قانون مجلس الدولة ولا يتحدى في هذا المقام بأن القانون الخاص يقيد العام، لأن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عدل جهة الطعن وميعاده الواردين في المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠ بإحداث مجلس التاديب وأصول محاكمة الموظفين وفي الحدود التي حصل فيها التمديل على الوجه السالف ايراده .

(طعن ٥٧ ، ٦٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٥/٥/١٩٦١)

تصويبات

كلمة الى القارىء...

نسب لهذه الاخطاء الطبعية

فالكمال لله سبحانه وتعالى

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
وراء	٦/٢٢	ودراء	وجهة	٢٠/١٩٨	الجهة
الموظف	٢١/٢٢	الموظف	الاعمال	١٤/٢٠٧	الأعوام
الجوهري	١٢/٢٥	الجهر	ن	٦/٢١٦	من
١٣٢	٢٢/٢٥	١٣٧	رئس	١٥/٢١٧	رئيس
رقم	٤/٢٧	رقم	المشروع	١٢/٢٢٠	المشروع
كله	٢٣/٢٤	كله	يباجة	٤/٢٣٧	ديباجة
مرتبطة	١٠/٣٧	مرتبطة	نهائيا	١٩/٢٣٧	نهائيا
مقسما	١/٥٤	مقسما	الوجبات	٢٢/٢٤٦	الواجبات
بالتزوير	٢٥/٩٣	بالتزوير	مفا	١٥/٢٥٢	مفاد
الأوراق	٢٤/١٠٦	الأوراق	عام	٣/٢٥٤	العام
لك	١٩/١١٥	ذلك	الوجبة	١٢/٢٥٥	الواجبة
شحكم	١٥/١٢١	تحكم	لحكم	١٤/٢٦١	الحكم
جريدة	١٠/١٢٥	جريدة	المادة	٢٧/٢٧٥	المادة
بالقطام	١٦/١٤٤	بالقطام	المنسومة	٢٥/٢٨٢	المنسوبة
توقيعها	١٣/١٥٩	توقيعها	سلطة	٥/٢٨٣	السلطة
رما	٣/١٦١	يوما	سلطة	٢٦/٢٨٣	السلطة
رئيس	٣/١٦٨	رئيس	تكفيها	١/٢٨٥	تكفيها
المهول	١٤/١٧٦	المهول	برئيا	١٠/٢٨٧	برئيا
يسمح	١١/١٧٧	صحيح	سليبان	٢/٣٠٦	سليبا
توقع	١٩/١٧٧	توقع	خصومة	١٥/٣٠٨	الخصومة
الخصومة	٦/١٧٨	الخصومة	العائلة	١٣/٣١١	العائلة
وظيفة	١٠/١٧٨	وظيفة	الرئيس	٢٥/٣١٢	الرئيس
ملكه	١٤/١٧٨	يلسكه	واضاف	٢٢/٣٢١	واضاف
نجا	١١/١٨٧	نجا	مشطوبة	٤/٣٢٤	مشطوبة
١٦/١٩٥	الثابت	الثابت	شهرن	٢٣/٣٢٥	شهرين

الخطأ	الصفحة/السطر	المصواب	الخطأ	الصفحة/السطر	المصواب
وعهد بالأجراء الثاني الى الجهة حتى النيابة الادارية لمكرر ص ٣٢٩ السطر ١١٤١.٠٦٩	للعاملين وليس مكان (حتى) الدموى مكرر يحذف من ٤٧٩ سطر ٧	١٥/٤٧٤	بإضافة حالة لأجزاءه	١٣/٣٣١ ١١/٣٣٢ ٢٥/٣٣٣	١١٤١.٠٦٩
قرار هيئة	١٠/٤٨١ ١٥/٤٨٣	١٠/٤٧٩ ٢٢/٤٨٠	قرار هيئة	٧/٣٤٢ ١٠/٣٥٥	١٠/٤٨١ ١٥/٤٨٣
الى الجلسين	١٨/٣٦٩ ٢٣/٣٧٠	١٠/٤٨١ ١٩/٤٨٤	الى الجلسين	١٨/٣٦٩ ٢٣/٣٧٠	١٥/٤٨٣ ١٩/٤٨٤
أجزاء صحة	٢/٣٧٤ ٢٧/٣٩٣	١٠/٤٨١ ١٦/٤٩٤	أجزاء صحة	٢/٣٧٤ ٢٧/٣٩٣	١٥/٤٨٣ ١٦/٤٩٤
جنتية كته	٩/٤٠٣ ٢٦/٤٠٣	١٦/٤٩٤ ٧/٤٩٥	جنتية كته	٩/٤٠٣ ٢٦/٤٠٣	١٦/٤٩٤ ٧/٤٩٥
غم ٦٣	١/٤٠٥ ٦/٤٠٥	٧/٤٩٥ ٣/٥٠٥	غم ٦٣	١/٤٠٥ ٦/٤٠٥	٧/٤٩٥ ٣/٥٠٥
المستبين قد	٧/٤٠٥ ١١/٤٠٨	٣/٥٠٥ ٥/٥١٥	المستبين قد	٧/٤٠٥ ١١/٤٠٨	٣/٥٠٥ ٥/٥١٥
١٩٩٣ ن	٦/٤١٦ ٧/٤٢٧	٥/٥١٥ ٢/٥٨١	١٩٩٣ ن	٦/٤١٦ ٧/٤٢٧	٥/٥١٥ ٢/٥٨١
بالمعاد جرء	٨/٤٢٨ ٤/٤٣٩	٢/٥٨١ ٨/٥٨١	بالمعاد جرء	٨/٤٢٨ ٤/٤٣٩	٢/٥٨١ ٨/٥٨١
لمادة لائهام	٤/٤٣٩ ٢٤/٤٣٩	٨/٥٨١ ٢١/٥٨١	لمادة لائهام	٤/٤٣٩ ٢٤/٤٣٩	٨/٥٨١ ٢١/٥٨١
مان مها	٦/٤٤١ ٥/٤٥١	٢١/٥٨١ ٧/٥٨٥	مان مها	٦/٤٤١ ٥/٤٥١	٢١/٥٨١ ٧/٥٨٥
درجة والادارة	٢٧/٤٥١ ٢٣/٤٥٣	٧/٥٨٥ ٥/٥٨٦	درجة والادارة	٢٧/٤٥١ ٢٣/٤٥٣	٧/٥٨٥ ٥/٥٨٦
رسوم ٤٩	٦/٤٥٤ ٢٢/٤٥٦	٥/٥٨٦ ٧/٥٨٧	رسوم ٤٩	٦/٤٥٤ ٢٢/٤٥٦	٥/٥٨٦ ٧/٥٨٧
بارتكب بعم	١٥/٤٥٩ ١٦/٤٦٨	٧/٥٨٧ ٨/٥٨٧	بارتكب بعم	١٥/٤٥٩ ١٦/٤٦٨	٧/٥٨٧ ٨/٥٨٧

الخطا	الصفحة/السطر	الصواب	الخطا	الصفحة/السطر	الصواب
المكررة ص ٦١٠ سطر ١٤			العاملين	٢/٦٦٢	العاملين
ومشترين	١٦/٦١١	وعشرين	بابه	٧/٦٦٢	أما به
أه	١٥/٦١٩	أو	لعالي	٨/٦٦٥	العالي
وكل	٥/٦٢٣	وكيل	العاملين	٢٥/٦٦٥	العاملين
للجالس	٢٢/٦٣٥	للجالس	بالحكومد	٤/٦٦٧	بالحكومة
تتقل	١٢/٦٤٥	تقل	فا	١٠/٦٧٢	فى
وتعمن	١٦/٦٤٩	وتعمن	ورجل	٢٢/٦٧٢	ورجل
صبر	١١/٦٥١	صبر	صرحا	١٣/٦٧٧	صرحا
مالية	٢٠/٦٥١	مالية	أى	١/٦٨٢	٩١
قناته	٧/٦٥٢	ذاته	الموجه	٨/٦٨٢	الموحد
جميع	٢١/٦٥٢	جميع	١٩٧٩	١/٦٨٢	١٩٥٩
المالي	٢٥/٦٥٤	المالية	بقتد	١٢/٦٨٢	بعتد
فشان	٨/٦٥٦	بشان	تجربة	١٨/٦٨٢	تجارية
١٩٩٢	٢٤/٦٥٩	١٩٨٢	تفريتها	١٤/٦٨٣	تفريتها
الحومة	١٥/٦٦١	الحكومة	افراد	٥/٦٨٧	افراد

رقم الايداع ٤٢٤٣ / ١٩٨٦

مطبوعة المتصورة ٢ درج حسن عقل من شارع المطار بشبرا

فهرس تفصلى الجزء التاسع

الصفحة	الموضوع
١	منهج ترتيب محتويات الموسوعة
٥	تأليف
٦	الفصل الرابع - التحقيق مع العاملين
٦	الفرع الأول - السلطة التى تتولى التحقيق
٣٣	الفرع الثانى - ضمانات التحقيق
٤٠	الفرع الثالث - إجراءات التحقيق
٦٨	الفرع الرابع - نتيجة التحقيق وفقد أوراقه
	الفرع الخامس - تدارك المحكة التأديبية لما اعتور
٨١	التحقيق الابتدائى من تصور
٨٣	الفصل الخامس - الموقف من العمل احتياطيا
٨٣	الفرع الأول - قرار الوقف عن العمل
١٠١	الفرع الثانى - مد قرار الوقف عن العمل
١٠٨	الفرع الثالث - الوقف من العمل بقوة القانون
١١٤	الفرع الرابع - مرتب الموقوف عن العمل
١٥١	الفرع الخامس - الطعن فى الوقف والحرمان من المرتب
١٥٦	الفصل السادس - القرار التأديبى
١٥٦	الفرع الأول - سلطة الادارة فى التأديب
١٥٦	أولا - السلطة الادارية الموقعة للجزاء التأديبى
٢١٣	ثانيا - السلطة الرئاسية المعقبة على القرار التأديبى
٢٣٣	الفرع الثانى - القرار الادارى الصادر بتوقيع الجراء
٢٤٩	الفرع الثالث - الطعن فى قرار الجراء التأديبى
٢٨٨	الفرع الرابع - احكام عامة ومتنوعة

الموضوع	الصفحة
أولا - ولاية التاديب ومدى جواز التفويض فيها	٢٨٨
ثانيا - القرار التاديبى قرار ادارى	٢٩٤
ثالثا - مدى جواز سحب القرار التاديبى	٣٠٠
رابعا - مدى تأثير قبول استقالة العامل على الاجراءات التاديبية المتخذة قبله	٣١٦
الفصل السابع - الدعوى التاديبية	٣٢٠
الفرع الاول - تحريك الدعوى التاديبية	٣٢٤
أولا - الاحالة الى المحاكمة التاديبية فى تطبيق المادة ١٠٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١	٣٢٨
ثانيا - الاحالة الى المحاكمة التاديبية من عمل بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨	
تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية	٣٣٧
ثالثا - طبيعة قرار الاحالة الى المحاكمة التاديبية	٣٤٢
ثالثا - طبيعة قرار الاحالة الى المحاكمة التاديبية	٣٤٢
السرعة للثلاثى - اعلان المتهم	٣٤٤
أولا - افعال اعلان المتهم يرتب بطلان الاجراءات	٣٤٤
ثانيا - اعلان المتهم يكون بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق	٣٥٦
ثالثا - الامعان يكون فى محل اقامة المعان اليه او فى محل عمله بخطاب موصى عليه بعلم وصول	٣٦٠
رابعا - متى يكون الاعلان فى مواجهة النيابة العامة صحيحا	٣٦٩
خامسا - حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تاديبيا ما دام قد اعلن او احيط علما بالدعوى التاديبية	٣٧٦
الفرع الثالث - سقوط الدعوى التاديبية	٣٨١

- أولا - الأوضاع التشريعية لميعاد سقوط
٣٨١. الدعوى التأديبية
- ثانيا - ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من
٤٠٢. النظام العسسام
- ثالثا - عدم سريان ميعاد سقوط الدعوى
٤٠٥. التأديبية في بعض الحالات
- رابعا - استقالة ميعاد سقوط الدعوى
التأديبية عند تداخل المسئولين
٤٠٩. التأديبية والجناية
- خامسا - علم الرئيس المباشر بالمخالفة
٤٢٠. سادسا - وقف سريان ميعاد سقوط الدعوى
٤٢٥. التأديبية
- سابعسا - انقطاع سريان ميعاد سقوط الدعوى
٤٣٨. التأديبية
- الفرع الرابع - انقضاء الدعوى التأديبية بوفاء المتهم
٤٤٧. الفصل الثامن - المحاكم التأديبية
٤٥٠. الفروع الأولى - توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية
- أولا - مناط الاختصاص درجة الموظف عند
٤٥٥. اقامة الدعوى التأديبية
- ثانيا - توزيع الاختصاص عند تعدد المتهمين
٤٥٨. من درجة واحدة مع اختلاف مواطنهم
- ثالثا - تعدد المتهمين ، وقيام الارتباط الذي
لا يقبل التجزئة بين التهم الموجهة
اليهم ، تختص المحكمة التي تحكم
٤٦١. أعمالهم بدرجة محاكمتهم جميعا
- رابعا - المناط في تحديد اختصاص كل من
المحاكم التأديبية هو مكان وقوع المخالفة
٤٦٨. الفرع الثاني - آثار اقامة الدعوى امام المحكمة التأديبية
- أولا - المحاكم التأديبية ذات اختصاص مكنود
ولكنها صاحبة الولاية العامة في التأديب
٤٨٣.

الموضوع	الصفحة
ثانياً - تنقيح المحكمة التأديبية بوقوع الاتهام وليس بوصف التهمة	٥٠٢
ثالثاً - متى اتصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعيين عليها الاستمرار في نظرها ، ويمتنع على الجهة الادارية اتخاذ أى قرار في موضوعها من شأنه سلب ولاية المحكمة التأديبية	٥١٢
الفرع الثالث - وسائل استخلاص المحكمة التأديبية لإتقانها	٥٣٥
الفرع الرابع - المحكمة التأديبية تقيم الدعوى التأديبية على العاملين غير من تقدموا للمحاكمة امامها بشروط	٥٤٦
الفرع الخامس - الطعن في أحكام المحكمة التأديبية امام المحكمة الادارية العليا	٥٤٩
الفصل التاسع - تأديب الموظف المعار والمنتدب والمنقول	٥٧٢
الفرع الأول - تأديب المعار والمنتدب	٥٧٢
الفرع الثاني - تأديب المنقول	٦٠٠
الفصل العاشر - مجالس تأديب	٦١٥
الفرع الأول - الاطار العام لمجالس التأديب	٦١٥
الفرع الثاني - مجالس تأديب مختلفة	٦٢٠
الفصل الحادي عشر - مبادئ متنوعة في التأديب	٦٧٦
الفرع الأول - مسائل مختلفة	٦٧٦
الفرع الثاني - احكام خاصة بالتأديب في سوريا	٦٩١

نسابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

(حسن الفهمى - محام)

خلال أكثر من ربع قرن مضى

أولا - المؤلفات :

١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .

٢ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثانى » .

٣ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .

٤ - المدونة العمالية فى قوانين أصابات العمل .

٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .

٦ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .

٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا - الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات - ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ،
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والتمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والتمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٨ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأمريكية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — الفين صفحة) .
وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء — الفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .
وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٢٧٠ جزء) .
وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إيجازيا .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) .
وتتضمن عرضا أيجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة والحوافز : (سبعة أجزاء - ٧ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وإيجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ وأجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .
ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المغربية بالأضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

